

المُلَقَّع

لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي

٥٤١ - ٥٦٢٠ هـ

و :

الشرح الكبير

لشمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي

٥٩٧ - ٥٦٨٢ هـ

ومعهما :

الإيضاف

في معرفة الراجح من الخلاف

لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان بن أحمد المرادوي

٨١٧ - ٥٨٨٥ هـ

تحقيق

الدكتور عبد الباقى عبد المحسن التركي

ابن خزيمة الشافعي

الفرائض

هجر

الطبعة والنشر والتوزيع: دار الفكر

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى

٨١٤١٦ = ١٩٩٥ م

المكتب : ٤ ش ترعة الزمر - المهندسين - جيزة

٣٤٥٢٥٧٩ - فاكس ٣٤٥١٧٥٦

الطبعة : ٢ ، ٦ ش عبد الفتاح الطويل

أرض اللواء - ٣٤٥٢٩٦٣

ص . ب ٦٣ إمبابة

يـوزع

عـلى نفقة

خادم الحرمين الشريفين

الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود

خدمة للعلم وطلابه

أجزل الله مؤبته .. ودفعه لرضائه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقنع

كِتَابُ الْفَرَائِضِ

وَهِيَ قِسْمَةُ الْمَوَارِيثِ .

الشرح الكبير

كِتَابُ الْفَرَائِضِ

(وهى قِسْمَةُ الْمَوَارِيثِ) رَوَى أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو
ابنِ الْعَاصِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « الْعِلْمُ ثَلَاثَةٌ ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ
فَهُوَ فَضْلٌ ؛ آيَةٌ مُحْكَمَةٌ ، وَسُنَّةٌ قَائِمَةٌ ، وَفَرِيضَةٌ عَادِلَةٌ » ^(١) . وَعَنْ أَبِي
هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « تَعَلَّمُوا الْفَرَائِضَ وَعَلِّمُوهُ ، فَإِنَّهُ نِصْفُ الْعِلْمِ ،
وَهُوَ يُنْسَى ، وَهُوَ أَوَّلُ شَيْءٍ يُنْزَعُ مِنْ أُمَّتِي » . أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَه ^(٢) .
وَيُرَوَّى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ [٢٢٢/٥ هـ] النَّبِيُّ ﷺ قَالَ : « تَعَلَّمُوا الْفَرَائِضَ

الإنصاف

كِتَابُ الْفَرَائِضِ

فَائِدَةٌ : الْفَرَائِضُ جَمْعُ فَرِيضَةٍ ، وَهِيَ فِي الْأَصْلِ اسْمُ مَصْدَرٍ ، وَالْإِسْمُ
الْفَرِيضَةُ ، وَتُسَمَّى قِسْمَةُ الْمَوَارِيثِ فَرَائِضَ . قَالَ الْمُصَنِّفُ هُنَا : وَهِيَ قِسْمَةُ
الْمَوَارِيثِ . وَقَالَ فِي « الْكَافِي » ، وَ « الزَّرْكَشِيُّ » : هِيَ الْعِلْمُ بِقِسْمَةِ
الْمَوَارِيثِ . فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ هُنَا حَذْفٌ ؛ لِتُؤَافِقَ مَا فِي

- (١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي تَعْلِيمِ الْفَرَائِضِ ، مِنْ كِتَابِ الْفَرَائِضِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١٠٧ / ٢ .
كَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَه ، فِي : بَابِ اجْتِنَابِ الرَّأْيِ وَالْقِيَاسِ ، مِنَ الْمَقْدِمَةِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَه ٢١ / ١ .
(٢) فِي : بَابِ الْحَثِّ عَلَى تَعْلِيمِ الْفَرَائِضِ ، مِنْ كِتَابِ الْفَرَائِضِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَه ٩٠٨ / ٢ .
وَالْحَدِيثَانِ إِسْنَادُهُمَا ضَعِيفٌ . إِرْوَاءُ الْغَلِيلِ ١٠٦ / ٦ . ضَعِيفُ أَبِي دَاوُدَ ٢٨٣ .

وَعَلَّمُوهَا النَّاسَ ، فَإِنِّي أَمْرٌ مَقْبُوضٌ ، وَإِنَّ الْعِلْمَ سَيْفُضٌ حَتَّى يَخْتَلِفَ
الرَّجُلَانِ فِي الْفَرِيضَةِ فَلَا يَجِدَانِ مَنْ يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا » ^(١) . وَرَوَى سَعِيدٌ ^(٢)
عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : قَالَ عُمَرُ :
تَعَلَّمُوا الْفَرَائِضَ فَإِنَّهَا مِنْ دِينِكُمْ . وَعَنْ جَرِيرِ بْنِ عَاصِمٍ الْأَحْوَلِ عَنْ
مُورِّقِ الْعِجْلِيِّ ، قَالَ : قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : تَعَلَّمُوا
الْفَرَائِضَ ، وَاللَّحْنَ ، وَالسُّنَّةَ ، كَمَا تَعَلَّمُونَ الْقُرْآنَ ^(٣) . وَقَالَ ^(٤) : ثَنَا أَبُو
الْأَحْوَصِ ، ثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : مَنْ
تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ فَلْيَتَعَلَّمِ الْفَرَائِضَ . وَرَوَى جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : جَاءَتْ
امْرَأَةٌ سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَابْتِنِهَا مِنْ سَعْدٍ ، فَقَالَتْ :
يَا رَسُولَ اللَّهِ ، هَاتَانِ ابْنَتَا سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ ، قُتِلَ أَبُوهُمَا مَعَكَ فِي أُحُدٍ
شَهِيدًا ، وَإِنَّ عَمَّهُمَا أَخَذَ مَالَهُمَا ، وَلَا يَتَنَكَّحَانِ إِلَّا وَلَهُمَا مَالٌ . فَتَزَلْتُ
آيَةَ الْمِيرَاثِ ، فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى عَمَّهُمَا ، فَقَالَ : « أُعْطِ ابْنَتَيِ
سَعْدِ الثَّلَثَيْنِ ، وَأُمَّهُمَا الثَّمَنَ ، وَمَا بَقِيَ فَهُوَ لَكَ » . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ،

الإصناف « الكافي » . وقال في « الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى » : هِيَ مَعْرِفَةُ الْوَرَثَةِ وَسِيَاهِمِهِمْ ، وَقِسْمَةُ

(١) أخرجه الترمذی ، في : باب ما جاء في تعليم الفرائض ، من أبواب الفرائض . وقال : هذا حديث فيه اضطراب . عارضة الأحوذی ٢٤١/٨ . والدارمی ، في : باب الاقتداء بالعلماء ، من المقدمة . سنن الدارمی ٧٢/١ ، ٧٣ .

(٢) في : باب الحث على تعليم الفرائض . سنن سعيد بن منصور ٢٨ / ١ .

كما أخرجه الدارمی ، في : باب في تعليم الفرائض ، من كتاب الفرائض . سنن الدارمی ٣٤١ / ٢ .
(٣) سنن سعيد ٢٥/١ .

(٤) سنن سعيد ٢٨/١ . كما أخرجه الدارمی ، في : باب في تعليم الفرائض ، من كتاب الفرائض . سنن الدارمی ٣٤٢/٢ .

وَأَسْبَابُ التَّوَارِثِ ثَلَاثَةٌ ؛ رَحِمٌ ، وَنِكَاحٌ ، وَوَلَاءٌ ، لَا غَيْرُ .
المقنع

الشرح الكبير

في « مُسْنَدِهِ » ، وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ ، وَأَبُو دَاوُدَ ^(١) .

٢٧٨٣ - مسألة : (وَأَسْبَابُ التَّوَارِثِ ثَلَاثَةٌ ؛ رَحِمٌ ، وَنِكَاحٌ ، وَوَلَاءٌ ، لَا غَيْرُ) لِأَنَّ الشَّرْعَ وَرَدَ بِالتَّوَارِثِ بِهَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾ ^(٢) . وَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ﴾ ^(٣) . وَقَوْلِهِ : ﴿ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ ﴾ - ﴿ وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ ﴾ . الْآيَةُ ^(٤) . وَقَوْلِ النَّبِيِّ

التَّرَكَةِ بَيْنَهُمْ . وَقَالَ فِي « الصُّغْرَى » : هِيَ قِسْمَةُ الْإِرْثِ . وَقُلْتُ : مَعْرِفَةُ الْوَرِثَةِ وَالْحُقُوقُ مِنْ التَّرَكَةِ .
الإنصاف

قوله : وَأَسْبَابُ التَّوَارِثِ ثَلَاثَةٌ ؛ رَحِمٌ ، وَنِكَاحٌ ، وَوَلَاءٌ . فَالرَّحِمُ الْقَرَابَةُ . وَالنِّكَاحُ عَقْدُهُ ، وَإِنْ عَرَىٰ عَنِ الْوَطْءِ . وَالْوَلَاءُ نِعْمَةُ السَّيِّدِ عَلَى رَقِيقِهِ بَعْتَقَهُ ، فَيَصِيرُ بِذَلِكَ وَاِرْثًا مَوْزُونًا . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : وَأَسْبَابُ الْإِرْثِ ؛ نَسَبٌ خَاصٌّ ، وَنِكَاحٌ خَاصٌّ ، وَوَلَاءٌ عِنْتِي خَاصٌّ ، وَنَحْوُهُ . انْتَهَى . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ أَسْبَابَ التَّوَارِثِ ثَلَاثَةٌ لَا غَيْرُ ، وَأَنَّهُ لَا يَرِثُ وَلَا يُورِثُ بغيرِهِمْ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي مِيرَاثِ الصَّلْبِ ، مِنْ كِتَابِ الْفَرَائِضِ . سَنَنْ أَبِي دَاوُدَ ١٠٩/٢ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي مِيرَاثِ الْبَنَاتِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْفَرَائِضِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢٤٣/٨ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣٥٢/٣ . كَمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ فَرَائِضِ الصَّلْبِ ، مِنْ كِتَابِ الْفَرَائِضِ . سَنَنْ ابْنِ مَاجَهَ ٩٠٨/٢ ، ٩٠٩ . وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ . انْظُرِ الْإِرْوَاءَ ١٢٢/٦ .

(٢) سُورَةُ الْأَنْفَالِ ٧٥ ، سُورَةُ الْأَحْزَابِ ٦ .

(٣) سُورَةُ النِّسَاءِ ١١ .

(٤) سُورَةُ النِّسَاءِ ١٢ .

المقنع وَعَنْهُ ، أَنَّهُ يَثْبُتُ بِالْمُؤَالَاةِ ، [١٧٣] وَالْمُعَاقَدَةِ ، وَإِسْلَامِهِ عَلَى يَدَيْهِ ، وَكَوْنِهِمَا مِنْ أَهْلِ الدِّيَّوَانِ . وَلَا عَمَلَ عَلَيْهِ .

الشرح الكبير ﷺ : « إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أُعْتِقَ » ^(١) . (وعنه ، أَنَّهَا تَثْبُتُ بِالْمُؤَالَاةِ ، وَالْمُعَاقَدَةِ) لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَالَّذِينَ عَاقَدْتَ ^(٢) أَيْمَانَكُمْ فَأَتَوْهُمْ نَصِيحَتُهُمْ ﴾ ^(٣) . وَالْمُؤَالَاةُ كَالْمُعَاقَدَةِ (وَيَأْسِلَامُهُ عَلَى يَدَيْهِ) رَوَى ذَلِكَ عَنْ عَمْرِو ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؛ لِمَارْوَى رَاشِدُ بْنُ سَعْدٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ أَسْلَمَ عَلَى يَدَيْهِ رَجُلٌ فَهُوَ مَوْلَاهُ ، وَيَرِثُهُ وَيَدِي عَنْهُ » . رَوَاهُ سَعِيدٌ . وَرَوَى أَبُو أُمَامَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ أَسْلَمَ عَلَى يَدَيْهِ رَجُلٌ فَهُوَ مَوْلَاهُ ، يَرِثُهُ وَيَدِي عَنْهُ » . وَعَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ ، أَنَّهُ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا السُّنَّةُ فِي الرَّجُلِ يُسَلِّمُ عَلَى يَدَيِ الرَّجُلِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ؟ فَقَالَ : « هُوَ أَوْلَى النَّاسِ بِمَحْيَاةٍ وَمَمَاتِهِ » . رَوَاهُ سَعِيدٌ فِي

الإصناف الأصحاب . وَعَنْهُ أَنَّهُ يَثْبُتُ بِالْمُؤَالَاةِ وَالْمُعَاقَدَةِ وَإِسْلَامِهِ عَلَى يَدَيْهِ وَكَوْنِهِمَا مِنْ أَهْلِ الدِّيَّوَانِ . وَلَا عَمَلَ عَلَيْهِ . زَادَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ فِي الرَّوَايَةِ ، وَالتَّقَاطُطِ الطُّفْلِ . وَاخْتَارَ أَنَّ هَؤُلَاءِ كُلَّهُمْ يَرِثُونَ عِنْدَ عَدَمِ الرَّجْمِ وَالنِّكَاحِ وَالْوَلَاءِ . وَاخْتَارَهُ فِي « الْفَائِقِ » أَيْضًا . وَقِيلَ : يَرِثُ عَبْدٌ سَيِّدَهُ عِنْدَ عَدَمِ الْوَارِثِ . وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ

(١) تقدم تخريجه في ٢٣٤/١١ ، ٢٣٥ .
(٢) في م : « عَقَدْتَ » . مِنْ غَيْرِ أَلْفٍ ، وَالْمَثْبُتُ مِنَ الْأَصْلِ ، وَهُوَ قِرَاءَةُ ابْنِ كَثِيرٍ وَنَافِعٍ وَأَبَى عَمْرٍو وَابْنِ عَامِرٍ ، وَمَا فِي « م » قِرَاءَةُ عَاصِمٍ وَحُمْزَةُ وَالْكَسَاءُ . انْظُرْ : كِتَابُ السَّبْعَةِ فِي الْقِرَاءَاتِ لِابْنِ مَجَاهِدٍ ٢٣٣ ، وَالْكَشَفُ عَنْ وَجْهِ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ وَعَلَّلَهَا وَحَجَّجَهَا لِمَكِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ٣٨٨ ، ٣٨٩ .
(٣) سُورَةُ النِّسَاءِ ٣٣ .

« سننه »^(١) . ورواه الترمذي^(٢) ، وقال : لا أظنه متصلاً . ولنا ، قولُ النبي ﷺ : « إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَتَقَى » . فأما أحاديثُهم ؛ فحديثُ راشدٍ مُرْسَلٌ ، وحديثُ أبي أُمَامَةَ فيه معاويةُ الصَّدْفِيُّ ، وهو ضَعِيفٌ ، وحديثُ تَمِيمٍ ليس بصريحٍ في الميراثِ . وقيل : [٢٢٢/٥ ظ] يَثْبُتُ (بكونهما من أهل الديوانِ . ولا عملٌ عليه) وهذا كان في بدءِ الإسلامِ ثم نُسِخَ بقوله تعالى : ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾ .

فصل : إذا مات الإنسانُ بُدِيَ بتكفينه وتجهيزه مُقَدِّمًا على ما سواه ، كما يُقَدِّمُ الْمُفْلِسُ بِنَفَقَتِهِ على ما سواه ، ثم تُقْضَى دُيُونُهُ ؛ لقوله سبحانه : ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ ﴾^(٣) . قال على رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : إِنَّ

الدِّينَ . وقال في « السِّيَاسَةِ الشَّرْعِيَّةِ » : وَوَرَّثَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا الْمَوْلَى مِنْ أَسْفَلَ مِنْ مُعْتَقِهِ . ونقل ابنُ الحَكَمِ ، أَنَّ أَحْمَدَ سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ : لَا أَدْرِي . وَيَأْتِي فِي أَوَّلِ بَابِ الْمُعْتَقِ بَعْضُهُ ، رِوَايَةٌ بِإِرْثِ الْعَبْدِ مِنْ قَرِيْبِهِ عِنْدَ عَدَمِ الْوَارِثِ ، وَقَوْلُ بِإِرْثِ الْمُكَاتَبِ مِنْ عَتِقِهِ فِي صُورَةٍ .

فائدة : الْمُوَالَاةُ ؛ هِيَ الْمُوَاحَاةُ . وَالْمُعَاقَدَةُ ؛ هِيَ الْمُحَالَفَةُ .

(١) في : باب من أسلم على الميراث قبل أن يقسم . السنن ٧٨/١ .
(٢) في : باب ما جاء في ميراث الذي يسلم على يدي الرجل ، من أبواب الفرائض . عارضة الأحوذى ٢٦٥/٨ .
وأبو داود ، في : باب في الرجل يسلم على يدي الرجل ، من كتاب الفرائض . سنن أبي داود ١١٥/٢ . وابن ماجه ، في : باب الرجل يسلم على يدي الرجل ، من كتاب الفرائض . سنن ابن ماجه ٩١٩/٢ . والدارمي ، في : باب في الرجل يوالى الرجل ، من كتاب الفرائض . سنن الدارمي ٣٧٧/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٠٣ ، ١٠٢/٤ .

(٣) سورة النساء ١١ .

وَالْمُجْمَعُ عَلَى تَوْرِيثِهِمْ مِنَ الذُّكُورِ عَشْرَةٌ ؛ الْإِبْنُ ، وَابْنُهُ وَإِنْ
نَزَلَ ، وَالْأَبُ ، وَأَبُوهُ وَإِنْ عَلَا ، وَالْأَخُ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ ، وَابْنُ الْأَخِ
إِلَّا مِنَ الْأُمِّ ، وَالْعَمُّ ، وَابْنُهُ كَذَلِكَ ، وَالزَّوْجُ ، وَمَوْلَى النِّعْمَةِ .
وَمِنَ الْإِنَاثِ سَبْعٌ ؛ الْبِنْتُ ، وَبِنْتُ الْإِبْنِ ، وَالْأُمُّ ، وَالْجَدَّةُ ،
وَالْأَخْتُ ، وَالْمَرْأَةُ ، وَمَوْلَاةُ النِّعْمَةِ .

المقنع

رسول الله ﷺ قَضَى أَنَّ الدِّينَ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ ^(١) . وَلِأَنَّ الدِّينَ تَسْتَعْرِقُهُ
حَاجَتُهُ فَقَدَّمَ ، كَمُونَةِ تَجْهِيزِهِ ، ثُمَّ تُنْفَذُ وَصِيَّتُهُ ؛ لِأَيَّةٍ ، ثُمَّ مَا بَقِيَ قُسِمَ
عَلَى الْوَرَثَةِ ؛ لِأَيَّاتِ الثَّلَاثِ الْمَذْكُورَةِ فِي سُورَةِ النِّسَاءِ .

الشرح الكبير

٢٧٨٤ - مسألة : (وَالْمُجْمَعُ عَلَى تَوْرِيثِهِمْ مِنَ الذُّكُورِ عَشْرَةٌ ؛
الابنُ ، وَابْنُهُ وَإِنْ نَزَلَ ، وَالْأَبُ ، وَأَبُوهُ وَإِنْ عَلَا ، وَالْأَخُ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ ،
وَابْنُ الْأَخِ إِلَّا مِنَ الْأُمِّ ، وَالْعَمُّ ، وَابْنُهُ كَذَلِكَ ، وَالزَّوْجُ ، وَمَوْلَى النِّعْمَةِ .
وَمِنَ النِّسَاءِ سَبْعٌ ؛ الْبِنْتُ ، وَبِنْتُ الْإِبْنِ ، وَالْأُمُّ ، وَالْجَدَّةُ ، وَالْأَخْتُ ،
وَالْمَرْأَةُ ، وَمَوْلَاةُ النِّعْمَةِ) أَكْثَرُ هَؤُلَاءِ ثَبَتَ تَوْرِيثُهُمْ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ،
فَالابْنُ وَالْبِنْتُ ثَبَتَ مِيرَاثُهُمَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حِظِّ الْأُنثَيَيْنِ ﴾ ^(١) . وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ وَلَدُ الْإِبْنِ . وَالْأَبَوَانِ
بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ ﴾ ^(٢) . وَالْجَدُّ

الإنصاف

(١) تقدم تخريجه في ١٧/١٤٦ .

(٢) سورة النساء ١١ .

يَحْتَمِلُ أَنْ يَتَنَوَّلَهُ هَذَا النَّصُّ ، كَمَا دَخَلَ وَلَدُ الْإِبْنِ فِي عُمُومِ : ﴿أَوْلَدَكُمْ﴾ . وَالْأَخُ وَالْأُخْتُ مِنَ الْأَبَوَيْنِ أَوْ الْأَبِ ثَبَتَ إِرْثُهُمَا بِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : ﴿وَلَهُ - أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾ ^(١) . وَالْأَخُ وَالْأُخْتُ مِنَ الْأُمِّ ثَبَتَ إِرْثُهُمَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ﴾ ^(٢) . وَأَمَّا ابْنُ الْأَخِ لِلأَبَوَيْنِ أَوْ لِلأَبِ ، وَالْعَمُّ وَابْنُهُ ، وَعَمُّ الْأَبِ وَابْنُهُ ، فَثَبَتَ مِيرَاثُهُمْ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَا أَبَقَتِ الْفُرُوضُ فَلِأُولَى رَجُلٍ ذَكَرَ » ^(٣) . وَلَمْ يَدْخُلْ فِيهِمْ وَلَدُ الْأُمِّ ، وَلَا الْعَمُّ لِلأُمِّ ، وَلَا ابْنُهُ ، وَلَا الْخَالَ ، وَلَا أَبُو الْأُمِّ ؛ لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا مِنَ الْعَصَبَاتِ . وَأَمَّا الْمَوْلَى الْمُعْتَقُ وَالْمَوْلَاةُ ، فَثَبَتَ إِرْثُهُمَا بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أُعْتِقَ » . وَالْجَدَّةُ أَطْعَمَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الشُّدُسَ ^(٤) . وَالزَّوْجُ ثَبَتَ إِرْثُهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ

(١) سورة النساء ١٧٦ .

(٢) سورة النساء ١٢ .

(٣) أخرجه البخارى ، فى : باب ميراث الولد من أبيه وأمه ، وباب ميراث ابن الابن إذا لم يكن ابن ، وباب ميراث الجد مع الأب والإخوة ، وباب ابني عم أحدهما أخ للأُم والآخِر زوج ، من كتاب الفرائض . صحيح البخارى ١٨٧/٨ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ . ومسلم ، فى : باب ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقى فلأولى رجل ذكر ، من كتاب الفرائض . صحيح مسلم ١٢٣٣/٣ ، ١٢٣٤ . والترمذى ، فى : باب فى ميراث العصبية ، من أبواب الفرائض . عارضة الأحوذى ٢٤٩/٨ . والدارمى ، فى : باب العصبية ، من كتاب الفرائض . سنن الدارمى ٣٦٨/٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢٩٢/١ ، ٣١٣ ، ٣٢٥ .

(٤) أخرجه ابن ماجه ، فى : باب ميراث الجددة ، من كتاب الفرائض . سنن ابن ماجه ٩١٠/٢ . والدارمى ، فى : باب فى الجدات ، من كتاب الفرائض . سنن الدارمى ٣٥٨/٢ . وإسناده ضعيف . انظر ضعيف سنن ابن ماجه ٢١٩ .

المقنع وَالْوَرَاثُ ثَلَاثَةٌ ؛ ذُو فَرَضٍ ، وَعَصَبَاتٌ ، وَذُو رَحِمٍ .

الشرح الكبير

أَزْوَاجُكُمْ ﴿١﴾ . وَالزَّوْجَةُ ^(٢) بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ ﴾ الْآيَةِ . وَجَمِيعُهُمْ ذُو فَرَضٍ ، وَعَصَبَةٌ . فَالذَّكُورُ كُلُّهُمْ عَصَبَاتٌ إِلَّا الزَّوْجَ ، وَالْأَخَ مِنَ الْأُمِّ ، وَالْأَبَ ، وَالْجَدَّ مَعَ الْإِبْنِ . وَالْإِنَاثُ كُلُّهُنَّ إِذَا انْفَرَدْنَ عَنْ إِخْوَتِهِنَّ ذَوَاتُ فُرُوضٍ ، إِلَّا الْمُعْتَقَةَ ، وَإِلَّا [٢٢٣/٥] الْأَخَوَاتِ مَعَ الْبَنَاتِ . وَمَنْ لَا يَنْسَقُطُ بِحَالِ خَمْسَةٍ ؛ الزَّوْجَانِ ، وَالْأَبَوَانِ ، وَوَلَدُ الصُّلْبِ ؛ لِأَنَّهُمْ يَمُتُونَ بَأَنْفُسِهِمْ مِنْ غَيْرِ وَاسِطَةٍ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْمَيِّتِ يَحْجُبُهُمْ ، وَمَنْ سِوَاهُمْ مِنَ الْوَرَاثِ ^(٣) إِنَّمَا يَمُتُ بَوَاسِطَةٍ سِوَاهُ ، فَيَنْسَقُطُ بَمَنْ هُوَ أَوْلَى بِالْمَيِّتِ مِنْهُ .

٢٧٨٥ - مسألة : (وَالْوَرَاثُ ثَلَاثَةٌ ؛ ذُو فَرَضٍ ، وَعَصَبَاتٌ ، وَذُو رَحِمٍ) .

الإنصاف

قوله : وَالْوَرَاثُ ثَلَاثَةٌ ؛ ذُو فَرَضٍ ، وَعَصَبَاتٌ - بِلَا نِزَاعٍ - وَذُو رَحِمٍ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ، لَا يَرِثُ ذُو رَحِمٍ [٢٨٠/٢] الْأَرْحَامُ . وَيَأْتِي ذَلِكَ فِي بَابِهِ .

(١) سورة النساء ١٢ .

(٢) في م : « الزوج » .

(٣) في م : « الوارث » .

بَابُ مِيرَاثِ ذَوَى الْفُرُوضِ

وَهُمْ عَشْرَةٌ ؛ الزَّوْجَانِ ، وَالْأَبَوَانِ ، وَالْجَدُّ ، وَالْجَدَّةُ ،
وَالْبِنْتُ ، وَبِنْتُ الْإِبْنِ ، وَالْأُخْتُ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ ، وَالْأُخُ مِنَ الْأُمِّ .
فَلِلزَّوْجِ الرَّبْعُ إِذَا كَانَ لَهَا وَلَدٌ أَوْ وَلَدُ ابْنٍ ، وَالنِّصْفُ مَعَ عَدَمِهِمَا .
وَلِلْمَرْأَةِ الثُّمْنُ إِذَا كَانَ لَهُ وَلَدٌ أَوْ وَلَدُ ابْنٍ ، وَالرَّبْعُ مَعَ عَدَمِهِمَا .

بَابُ مِيرَاثِ ذَوَى الْفُرُوضِ

(وَهُمْ عَشْرَةٌ ؛ الزَّوْجَانِ ، وَالْأَبَوَانِ ، وَالْجَدُّ ، وَالْجَدَّةُ ، وَالْبِنْتُ ،
وَبِنْتُ الْإِبْنِ ، وَالْأُخْتُ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ ، وَالْأُخُ مِنَ الْأُمِّ) فَلِلزَّوْجِ النِّصْفُ
إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمَيِّتَةِ وَلَدٌ وَلَا وَلَدُ ابْنٍ ، وَالرَّبْعُ إِذَا كَانَ مَعَهُ أَحَدُهُمَا . وَلِلزَّوْجَةِ
الرَّبْعُ مَعَ عَدَمِ الْوَلَدِ وَوَلَدِ الْإِبْنِ ، وَالثُّمْنُ مَعَ أَحَدِهِمَا . وَهَذَا إِجْمَاعٌ مِنْ
أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ
يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرَّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِيَنَّ
بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَلَهُنَّ الرَّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ
وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمْنُ مِمَّا تَرَكَتُمْ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ ﴾ ^(١) .

بَابُ مِيرَاثِ ذَوَى الْفُرُوضِ

فَائِدَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، قَوْلُهُ فِي عَدَدِهِمْ : وَالْأُخُ مِنَ الْأُمِّ . قَالَ فِي « الْوَجِيزِ » ،

(١) سورة النساء ١٢ .

وَوَلَدُ الْإِبْنِ وَلَدٌ ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَا بَنِيَّ عَادَمَ ﴾ و : ﴿ يَا بَنِيَّ إِسْرَءِيلَ ﴾ . وَإِنَّمَا جَعَلَ لِمَجَاعَةِ الزَّوْجَاتِ مِثْلَ الْوَاحِدَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ جَعَلَ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ الرُّبْعَ ، وَهُنَّ أَرْبَعٌ ، لَأَخَذْنَ جَمِيعَ الْمَالِ وَزَادَ فَرَضُهُنَّ عَلَى فَرَضِ الزَّوْجِ . وَمِثْلُ هَذَا فِي الْجَدَّاتِ ، لِلْمَجَاعَةِ مِثْلُ مَا لِلوَاحِدَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَخَذَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ السُّدُسَ ، لَأَخَذْنَ النُّصْفَ إِذَا كُنَّ ثَلَاثَةً وَزِدْنَ عَلَى مِيرَاثِ الْجَدِّ . فَأَمَّا سَائِرُ أَصْحَابِ الْفُرُوضِ ؛ كَالْبَنَاتِ ، وَبَنَاتِ الْإِبْنِ ، وَالْأَخَوَاتِ الْمُفْتَرِقَاتِ ^(١) ، فَإِنَّ لِكُلِّ مَجَاعَةٍ مِنْهُنَّ مِثْلَ مَا لِلْبَنَتَيْنِ ^(٢) ، عَلَى مَا يُذَكَّرُ فِي مَوْضِعِهِ ، وَزِدْنَ عَلَى فَرَضِ الْوَاحِدَةِ ؛ لِأَنَّ الذَّكَرَ الَّذِي يَرِثُ فِي دَرَجَتَيْهِنَّ لَا فَرَضَ لَهُ إِلَّا وَلَدُ الْأُمِّ ، فَإِنْ ذَكَرَهُمْ وَأُنْثَاهُمْ سَوَاءً ؛ لِأَنَّهُمْ يَرِثُونَ بِالرَّحِمِ وَقَرَابَةِ الْأُمِّ الْمُجَرَّدَةِ .

الإِنصاف و « الفروع » : وَقَدْ يُعَصَّبُ أُخْتُهُ مِنْ غَيْرِ أَبِيهِ بِمَوْتِ أُمِّهِ عَنْهَا . قُلْتُ : فِي هَذَا نَظَرٌ ظَاهِرٌ ، فَإِنَّ الْأُمَّ إِذَا مَاتَتْ عَنْهَا لَا يَرِثَانِ مِنْهَا إِلَّا بِكَوْنِهِمَا أَوْلَادًا ، لَا بِكَوْنِ أَحَدِهِمَا أَخَ الْآخَرِ لِأُمِّهِ ، غَايَتُهُ أَنَّهُمَا أَخٌ وَأُخْتُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ أَبِي ، وَالْإِرْثُ مِنَ الْأُمِّ ، وَهِيَ وَاحِدَةٌ ، وَالتَّعَصُّبُ إِنَّمَا حَصَلَ لِكَوْنِهِمْ ^(٣) أَوْلَادًا ، لَا لِكَوْنِهِمْ ^(٣) إِخْوَةً لِأُمِّ . فَعَلَى مَا قَالَا ، يُعَايَى بِهَا . الثَّانِيَةُ ، قَوْلُهُ : فَلِلزَّوْجِ الرُّبْعُ إِذَا كَانَ لَهَا وَلَدٌ ، أَوْ وَلَدُ ابْنٍ ، وَالنُّصْفُ مَعَ عَدَمِهِمَا . وَلِلْمَرْأَةِ الثُّمْنُ إِذَا كَانَ لَهُ وَلَدٌ ، أَوْ وَلَدُ ابْنٍ ، وَالرُّبْعُ مَعَ عَدَمِهِمَا . وَهَذَا بِلَا زَوَاعٍ ، وَلَكِنْ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ النِّكَاحُ صَحِيحًا ،

(١) فِي م : « الْمُتَفَرِّقَاتِ » .

(٢) كَذَا فِي الْمَطْبُوعَةِ وَالْمُبْدَعِ ١١٨/٦ . وَفِي الْمَغْنَى ٢١/٩ : « لِلْبَنَتَيْنِ » . وَغَيْرُ مَنْقُوطَةٍ فِي الْمَخْطُوطَةِ .

(٣ - ٣) سَقَطَ مِنْ : ط .

فَصْلٌ : وَلِلْأَبِ ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ ؛ حَالٌ يَرِثُ فِيهَا السُّدُسَ
بِالْفَرَضِ ، [١٧٤ ط] وَهِيَ مَعَ ذُكُورِ الْوَلَدِ أَوْ وَلَدِ الْإِبْنِ . وَحَالٌ
 يَرِثُ فِيهَا بِالتَّعْصِيبِ ، وَهِيَ مَعَ عَدَمِ الْوَلَدِ أَوْ وَلَدِ الْإِبْنِ . وَحَالٌ
 يَجْتَمِعُ لَهُ الْفَرَضُ وَالتَّعْصِيبُ ، وَهِيَ مَعَ إِنَاثِ الْوَلَدِ أَوْ وَلَدِ الْإِبْنِ .

فصل : قال ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : (وَلِلْأَبِ ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ ؛ حَالٌ يَرِثُ فِيهَا
 بِالْفَرَضِ) (الْمُجَرَّدُ) (وَهِيَ مَعَ ذُكُورِ الْوَلَدِ أَوْ وَلَدِ الْإِبْنِ ، يَرِثُ السُّدُسَ)
 وَالباقى للابنِ وَمَنْ مَعَهُ . لَا نَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى :
 ﴿ وَلَا بُوَيْهَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ ﴾ .
 (وَحَالٌ يَرِثُ فِيهَا بِالتَّعْصِيبِ) (الْمُجَرَّدُ) (وَهِيَ مَعَ عَدَمِ الْوَلَدِ وَوَلَدِ
 الْإِبْنِ) [٢٢٣/٥ ط] فَيَأْخُذُ الْمَالُ إِنْ انْفَرَدَ ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُ ذُو فَرَضٍ غَيْرُ
 الْوَلَدِ ؛ كزَوْجٍ ، أَوْ أُمٍّ ، أَوْ جَدَّةٍ ، فَلِذَى الْفَرَضِ فَرَضُهُ ، وَبَاقِي الْمَالِ
 لَهُ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ ﴾ .
 أَضَافَ الْمِيرَاثَ إِلَيْهِمَا ثُمَّ جَعَلَ لِلْأُمِّ الثُّلُثَ ، فَكَانَ الْبَاقِي لِلْأَبِ ، ثُمَّ قَالَ :
 ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ ﴾ . فَجَعَلَ لِلْأُمِّ مَعَ الْإِخْوَةِ السُّدُسَ ،
 وَلَمْ يَقْطَعْ إِضَافَةَ الْمِيرَاثِ إِلَى الْأَبَوَيْنِ ، وَلَا ذَكَرَ لِلْإِخْوَةِ مِيرَاثًا ، فَكَانَ
 الْبَاقِي كُلُّهُ لِلْأَبِ . الْحَالُ الثَّالِثُ ، (يَجْتَمِعُ لَهُ الْفَرَضُ وَالتَّعْصِيبُ ، وَهِيَ

فَلَوْ كَانَ فَاسِدًا فَلَا تَوَارُثَ بَيْنَهُمَا . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، نَصٌّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ
 الْمَرْوُذِيِّ وَجَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، وَتَوَقَّفَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ مَنصُورٍ . وَأَمَّا إِذَا كَانَ بَاطِلًا ،
 فَلَا تَوَارُثَ . بَلَا نِزَاعَ .

فصل : وَلِلْجَدِّ هَذِهِ الْأَحْوَالُ الثَّلَاثَةُ ، وَحَالٌ رَابِعٌ ، وَهِيَ مَعَ
الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ أَوْ الْأَبِ ، فَإِنَّهُ يُقَاسِمُهُمْ كَأَخٍ ،
إِلَّا أَنْ يَكُونَ الثَّلَاثُ خَيْرًا لَهُ فَيَأْخُذُهُ ، وَالْبَاقِي لَهُمْ . فَإِنْ كَانَ مَعَهُمْ

مع إناثِ الْوَلَدِ أَوْ وَلَدِ الْإِبْنِ (فَيَأْخُذُ السُّدُسَ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلِأَبَوَيْهِ
لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ ﴾ . وَلِهَذَا كَانَ
لِلْأَبِ ^(١) السُّدُسُ مَعَ الْبِنْتِ إِجْمَاعًا ، ثُمَّ يَأْخُذُ مَا بَقِيَ بِالتَّعْصِيبِ ؛ لِمَا رَوَى
ابْنُ عَبَّاسٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « الْحَقُّوَا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا ، فَمَا
بَقِيَ فَلِأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٢) . وَالْأَبُ أَوْلَى رَجُلٍ بَعْدَ
الْإِبْنِ وَإِنِّهِ . وَهَذَا كُلُّهُ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ ، لَيْسَ فِيهِ خِلَافٌ نَعْلَمُهُ .

فصل : قَالَ : وَلِلْجَدِّ ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ الْأَبِ الثَّلَاثَةُ ، إِلَّا أَنَّهُ يَسْقُطُ بِالْأَبِ ؛
لأنَّه ^(٣) يُدْلَى بِهِ ، وَيَنْقُصُ ^(٤) عَنْ رُتْبَةِ الْأَبِ فِي زَوْجٍ وَأَبَوَيْنِ ، وَامْرَأَةٍ
وَأَبَوَيْنِ ، فَيُفَرِّضُ لِلْأُمِّ فِيهِمَا ثُلُثُ جَمِيعِ الْمَالِ . (وَ) لَهُ (حَالٌ رَابِعٌ مَعَ
الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ وَالْأَبِ ، فَإِنَّهُ يُقَاسِمُهُمْ كَأَخٍ ، إِلَّا أَنْ
يَكُونَ الثَّلَاثُ خَيْرًا لَهُ فَيَأْخُذُهُ ، وَالْبَاقِي لَهُمْ . فَإِنْ كَانَ مَعَهُمْ ذُو فَرَضٍ أَخَذَ

قوله : وَلِلْجَدِّ حَالٌ رَابِعٌ ، وَهُوَ مَعَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ أَوْ الْأَبِ ،
فَإِنَّهُ يُقَاسِمُهُمْ كَأَخٍ . هَذَا مُبْنًى عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، مِنْ أَنَّ الْجَدَّ لَا يُسْقِطُ

(١) فِي السَّخْتِينِ « لِلْأُمِّ » . وَالثَّبِتُ كَمَا فِي الْمَغْنَى ٢٠/٩ .

(٢) تَقْدِمُ تَخْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ١١ .

(٣) فِي م : « لَا » .

(٤) فِي م : « يَسْقُطُ » .

ذُو فَرَضٍ أَخَذَ فَرَضَهُ ، ثُمَّ لِلْجَدِّ الْأَخْظُ مِنْ الْمُقَاسَمَةِ كَأَخٍ أَوْ ثُلْثِ الْبَاقِي أَوْ سُدُسِ جَمِيعِ الْمَالِ .

فَرَضُهُ ، ثُمَّ لِلْجَدِّ الْأَخْظُ ؛ مِنْ الْمُقَاسَمَةِ كَأَخٍ أَوْ ثُلْثِ الْبَاقِي أَوْ سُدُسِ جَمِيعِ الْمَالِ (وسوف نذكر الاختلاف فيه إن شاء الله تعالى .

فَرَوَى أَبُو دَاوُدَ^(١) بِإِسْنَادِهِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ، أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : إِنَّ ابْنَ ابْنِي مَاتَ ، فَمَا لِي مِنْ مِيرَاثِهِ ؟ قَالَ : « لَكَ السُّدُسُ » . فَلَمَّا أَدْبَرَ دَعَاهُ فَقَالَ : « إِنَّ لَكَ سُدُسًا آخَرَ » . فَلَمَّا أَدْبَرَ دَعَاهُ فَقَالَ : « إِنَّ لَكَ السُّدُسَ الْآخَرَ طُعْمَةً » . قَالَ قَتَادَةُ : فَلَا نَذْرِي مَعَ أَيِّ شَيْءٍ وَرَثَتِهِ . قَالَ قَتَادَةُ : أَقَلُّ شَيْءٍ وَرَثَ الْجَدُّ السُّدُسُ . وَرَوَى^(٢) عَنْ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ : أَيُّكُمْ يَعْلَمُ مَا وَرَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْجَدُّ ؟ فَقَالَ مَعْقِلُ بْنُ يَسَارٍ : أَنَا ، وَرَثَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ السُّدُسُ . قَالَ : مَعَ مَنْ ؟ قَالَ : لَا أَدْرِي . قَالَ : لَا ذَرَيْتَ ، فَمَا تُغْنِي إِذَا ! رَوَاهُ سَعِيدٌ فِي « سُنَنِهِ »^(٣) . قَالَ أَبُو بَكْرٍ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَنَّ الْجَدَّ أَبَا الْأَبِ لَا يَحْجُبُهُ عَنْ [٢٢٤/٥ و] الْمِيرَاثِ

الْإِخْوَةَ . وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقُطِعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ ، وَعَلَيْهِ التَّفْرِيعُ . وَعَنْهُ ،

(١) في : باب ما جاء في ميراث الجد ، من كتاب الفرائض . سنن أبي داود ٢ / ١١٠ .
كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في ميراث الجد ، من أبواب الفرائض . عارضة الأخوذى ٨ / ٢٥٠ ،
٢٥١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٤٢٩ ، ٤٣٦ .

(٢) بعده في حاشية الأصل : « عن الحسن أيضا » .

(٣) أخرجه أبو داود في الموضوع السابق . وسعيد بن منصور في سننه ٤٤/١ .

غير الأب ، وأنزلوا الجدَّ في الحجب والميراث منزلة الأب في جميع المواضع ، إلا في ثلاثة أشياء ؛ أحدها ، زوج وأبوان ، والثانية ، زوجة وأبوان ، للأُم ثلث الباقي فيهما مع الأب ، وثلث جميع المال مع الجد . والثالثة ، اختلّفوا في الجدَّ مع الإخوة والأخوات للأبوين أو للأب . ولا خلاف بينهم في إسقاطه بنى الإخوة وولد الأُم ذكرهم وأنثاهم . فذهب الصديق ، رضي الله عنه ، إلى أن الجدَّ يُسقط جميع الإخوة والأخوات من جميع الجهات ، كما يُسقطهم الأب . وبه قال ابن عباس ، وابن الزبير . ورؤي ذلك عن عثمان ، وعائشة ، وأبي بن كعب ، وأبي الدرداء ، ومعاذ بن جبل ، وأبي موسى ، وأبي هريرة ، رضي الله عنهم . وحكى أيضًا عن عمران بن حصين ، وجابر بن عبد الله ، وأبي الطفيل^(١) ، وعبد الله بن الصّاميت ، وعطاء ، وطاوس ، وجابر بن زيد . وبه قال قتادة ، وإسحاق ، وأبو ثور ، ونعيم بن حماد ، وأبو حنيفة ، والمزني ، وابن سريج^(٢) ، وابن اللبان^(٣) ، وداود ، وابن

الإصناف يُسقط الجدَّ الإخوة . اختاره ابن بطّة . قاله في « القاعدة الثالثة^(٤) » والخمسين بعد

(١) عامر بن واثلة بن عبد الله الكنانى الحجازى أبو الطفيل ، خاتم من رأى رسول الله ﷺ ، كان ثقة صادقاً عالماً شاعراً فارساً ، كان من شيعة على وشهد معه حروبه ، توفى سنة عشر ومائة . سير أعلام النبلاء ٤٦٧/٣ - ٤٧٠ .

(٢) في م : « شرح » وغير منقوطة في الأصل .

(٣) محمد بن عبد الله بن الحسن ، ابن اللبان الفرضى ، الفقيه الشافعى ، إمام عصره فى الفرائض وقسمة التركات ، توفى سنة اثنتين وأربعمائة . طبقات الشافعية الكبرى ٤ / ١٥٤ ، ١٥٥ .

(٤) فى الأصل ، ١ : « الثانية » .

الشرح الكبير

المُنْذِرِ . وكان عليُّ بنُ أبي طالبٍ ، وابنُ مسعودٍ ، وزَيْدُ بنُ ثابتٍ ، يُورَثُونَهُمْ معه ولا يُحْجَبُونَهُمْ به . وبه قال مالكٌ ، والأوزاعيُّ ، والشافعيُّ ، وأبو يوسفَ ، ومحمدٌ ؛ لأنَّ الأخَ ذَكَرَ يُعَصِّبُ أُخْتَهُ فلم يُسْقِطْهُ الجَدُّ ، كالابنِ ، ولأنَّ ميراثَهُمْ ثَبَتَ بالكتابِ فلا يُحْجَبُونَ إِلَّا بِنَصٍّ أو إجماعٍ ^(١) ، وما وَجَدَ شَيْءٌ مِنْ ذلك فلا يُحْجَبُونَ ، ولأنَّهُمْ تَسَاوَوْا في سَبَبِ الاستِحْقاقِ فَيَتَسَاوَوْنَ فيه ، فإنَّ الأخَ والجَدَّ يُدْلِيَانِ بالأبِ ، الجَدُّ أبوه ، والأخُ ابْنه ، وقرابةُ البُنُوَّةِ لا تَنْقُصُ عن قرابةِ الأبوةِ ، بل رُبَّمَا كانت أقوى منها ؛ فإنَّ الابنَ يُسْقِطُ تَعْصِيبَ الأبِ ، ولذلك مثَّلَهُ عليٌّ ، رَضِيَ اللهُ عنه ، بِشَجَرَةٍ أَنْبَتَ غُصْنًا ، فأنْفَرَكَ منه غُصْنَانِ ، كلُّ منهما أَقْرَبُ إليه ^(٢) منه إلى أَصْلِ الشَّجَرَةِ . ومثَّلَهُ زَيْدٌ بِوَادٍ خَرَجَ مِنْهُ نَهْرٌ ، وأنْفَرَكَ منه جَدْوَلَانِ ، كُلُّ واحدٍ منهما إلى الآخرِ أَقْرَبُ منه إلى الوادِي .

واحتَجَّ مَنْ ذَهَبَ مَذْهَبَ أبي بكرٍ ، رَضِيَ اللهُ عنه ، بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « الْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا ، فَمَا بَقِيَ فَلِأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . والجَدُّ أَوْلَى مِنَ الْأَخِ بِدَلِيلِ الْمَعْنَى وَالْحُكْمِ ؛ أَمَّا الْمَعْنَى ، فَإِنَّ لَهُ قَرَابَةً

المائةُ » ، وأبو حَفْصٍ الْبَرْمَكِيُّ ، وَالْأَجْرِيُّ ، وَذَكَرَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ عَنْ أَبِي حَفْصٍ الْعُكْبَرِيِّ أَيضًا ، وَالشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، وَصَاحِبُ « الْفَائِقِ » . قال في « الْفُرُوعِ » : وهو أَظْهَرُ . قلتُ : وهو الصَّوَابُ . وحديثُ : « أَفْرَضُكُمْ

(١) بعده في م : « أو قياس » ، وهو موافق لما في المعنى ٦٦/٩ .

(٢) سقط من م .

إِيلَادٍ وَبَعْضِيَّةٍ كَالْأَبِ ، وَأَمَّا الْحُكْمُ ، فَإِنَّ الْفُرُوضَ إِذَا ارْزَحَمَتْ سَقَطَ الْأَخُ دُونَهُ ، وَلَا يُسْقِطُهُ أَحَدٌ إِلَّا الْأَبُ ، وَالْأَخُ وَالْأَخَوَاتُ يَسْقُطُونَ بِثَلَاثَةٍ ، وَيُجْمَعُ لَهُ بَيْنَ الْفَرَضِ وَالتَّعْصِيبِ [٢٢٤/٥] كَالْأَبِ ، وَهُمْ يَنْفَرِدُونَ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا ، وَيُسْقِطُ وَلَدَ الْأُمِّ ، وَلَوْلَا الْأَبُ يَسْقُطُونَ بِهِمْ بِالْإِجْمَاعِ إِذَا اسْتَعْرِقَتِ الْفُرُوضُ الْمَالَ وَكَانُوا عَصَبَةً ، وَكَذَلِكَ وَلَدُ الْأَبَوَيْنِ فِي الْمَشْرَكَةِ عِنْدَ الْأَكْثَرَيْنِ ، وَلِأَنَّهُ لَا يُقْتَلُ بِقَتْلِ ابْنِ أَيْتِهِ وَلَا يُحْدُ بِقَذْفِهِ وَلَا يُقْطَعُ بِسَرَقَةِ مَالِهِ ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ وَيُمْنَعُ مِنْ دَفْعِ زَكَاتِهِ إِلَيْهِ ، كَالْأَبِ سَوَاءً ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى قُرْبِهِ . فَإِنْ قِيلَ : فَالْحَدِيثُ حُجَّةٌ فِي تَقْدِيمِ الْأَخَوَاتِ ؛ لِأَنَّ فُرُوضَهُنَّ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ، فَيَجِبُ أَنْ تُلْحَقَ بِهِنَّ فُرُوضُهُنَّ ، وَيَكُونَ لِلْجَدِّ مَا بَقِيَ . فَالْجَوَابُ ، أَنَّ هَذَا الْخَبَرَ حُجَّةٌ فِي الذُّكُورِ الْمُتَفَرِّدِينَ ، وَفِي الذُّكُورِ مَعَ الْإِنَاثِ . أَوْ نَقُولُ : هُوَ حُجَّةٌ فِي الْجَمِيعِ ، وَلَا فَرَضَ لَوْلَدِ الْأَبِ مَعَ الْجَدِّ ؛ لِأَنَّهُمْ كَلَالَةٌ ، وَالْكَالَةُ اسْمٌ لِلْوَارِثِ مَعَ عَدَمِ الْوَلَدِ وَالْوَالِدِ ، فَلَا يَكُونُ لَهُمْ مَعَهُ إِذَا فَرَضَ . حُجَّةٌ أُخْرَى ، قَالُوا : الْجَدُّ أَبٌ ، فَيَحُجُّ وَلَدَ الْأَبِ ، كَالْأَبِ الْحَقِيقِيِّ . وَدَلِيلُ كَوْنِهِ أَبًا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ ﴾ ^(١) . وَقَوْلُ يُونُسَ :

زَيْدٌ ^(٢) . ضَعَّفَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ . قَالَ ابْنُ الْجَوَزِيِّ : الْآجُرِيُّ مِنْ أَعْيَانِ أَعْيَانِ أَصْحَابِنَا .

(١) سورة الحج ٧٨ .

(٢) أخرجه الترمذی ، فی : باب مناقب معاذ بن جبل ، وزید بن ثابت من أبواب المناقب . عارضة الأحوذی ٢٠١/١٣ ، ٢٠٢ . والإمام أحمد فی : المسند ٢٨١/٣ .

﴿وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ﴾^(١). وَقَوْلُهُ: ﴿كَمَا آتَمَّهَا عَلَىٰ أَبَوَيْكَ مِن قَبْلُ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ﴾^(٢). وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «ارْمُوا بَنِي إِسْمَاعِيلَ فَإِنَّ آبَاكُمْ كَانَ رَامِيًا»^(٣). وَقَالَ: «سَامُ أَبُو الْعَرَبِ، وَحَامُ أَبُو الْحَبَشِ»^(٤). وَقَالَ: «نَحْنُ بَنُو النَّضْرِ بْنِ كِنَانَةَ، لَا نَقْفُوا أُمَّنَا، وَلَا نَنْتَفِي مِنْ أَبِينَا»^(٥). وَقَالَ الشَّاعِرُ^(٦):

إِنَّا بَنِي نَهْشَلٍ لَا نَدْعِي لِأَبٍ عَنْهُ وَلَا هُوَ بِالْأَبْنَاءِ يَشْرِينَا
فَوَجَبَ أَنْ يَحْجَبَ الْإِخْوَةَ، كَالْأَبِ الْحَقِيقِيِّ. يُحَقِّقُ هَذَا أَنَّ ابْنَ الْإِبْنِ
وإن سَفَلَ يَقُومُ مَقَامَ أَبِيهِ^(٧) فِي الْحَجَبِ، كَذَلِكَ أَبُو الْأَبِ يَقُومُ مَقَامَ
ابْنِهِ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَلَا يَتَّقِي اللَّهُ زَيْدًا؟ يَجْعَلُ ابْنَ الْإِبْنِ ابْنًا،
وَلَا يَجْعَلُ أَبَا الْأَبِ أَبًا. وَلَأنَّ بَيْنَهُمَا إِبِلَادًا وَبَعْضِيَّةٌ وَجُزْئِيَّةٌ، وَهُوَ يُسَاوِي
الْأَبَ فِي أَكْثَرِ أَحْكَامِهِ، فَيُسَاوِيهِ فِي هَذَا الْحَجَبِ. يُحَقِّقُهُ أَنَّ أَبَا الْأَبِ
وإن عَلَا يُسْقِطُ بَنِي الْإِخْوَةَ، وَلَوْ كَانَتْ قَرَابَةُ الْآخِرِ وَالْجَدُّ وَاحِدَةً لَوَجَبَ
أَنْ يَكُونَ أَبُو الْجَدِّ مُسَاوِيًا لِبَنِي الْآخِرِ؛ لِتَسَاوِيِ دَرَجَةِ مَنْ أَدْلِيَا بِهِ. وَلَا

(١) سورة يوسف ٣٨.

(٢) سورة يوسف ٦.

(٣) تقدم تخريجه في ٤٦٥/١٦.

(٤) أخرجه الترمذی فی: باب ومن سورة الصافات، من أبواب تفسير القرآن. عارضة الأحوذی ١٠٩/١٢. والإمام أحمد، فی: المسند ٩/٥، ١٠، ١١.

(٥ - ٥) سقط من الأصل. وتقدم تخريجه في ٤٦٥/١٦.

(٦) الحماسة ٧٧/١. وفيها أنه لبعض بني قيس بن ثعلبة، ويقال إنه لبشامة بن حزن النهشلي. وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٠٠/١، وفيه أنه لبشامة بن جزء النهشلي.

(٧) في النسختين: «ابنه». وانظر المغني ٦٨/٩.

تَفْرِيعَ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ لَوْضُوحِهِ .

فصل : واخْتَلَفَ الْقَائِلُونَ بِتَوْرِيثِهِمْ مَعَهُ^(١) فِي كَيْفِيَّةِ تَوْرِيثِهِمْ ، فَكَانَ عَلَى ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، يَفْرِضُ لِلْأَخَوَاتِ فُرُوضَهُنَّ ، وَالْبَاقِيَّ لِلْجَدِّ ، إِلَّا أَنْ يَنْقُصَهُ ذَلِكَ مِنَ السُّدُسِ ، يَفْرِضُهُ لَهُ . فَإِنْ كَانَتْ أُخْتُ لِأَبَوَيْنِ ، وَإِخْوَةٌ لِأَبٍ ، فَرَضَ لِلْأُخْتِ النِّصْفَ ، وَقَاسَمَ الْجَدُّ الْإِخْوَةَ فِيمَا بَقِيَ ، إِلَّا أَنْ تَنْقُصَهُ الْمُقَاسِمَةُ مِنَ السُّدُسِ فَنَفَرِضُهُ لَهُ . فَإِنْ كَانَ الْإِخْوَةُ كُلُّهُمْ عَصَبَةً ، قَاسَمَهُمُ الْجَدُّ إِلَى^(٢) السُّدُسِ . فَإِنْ اجْتَمَعَ وَلَدُ الْأَبِ وَلَدُ الْأَبَوَيْنِ مَعَ الْجَدِّ ، سَقَطَ وَلَدُ الْأَبِ وَلَمْ يَدْخُلُوا فِي الْمُقَاسِمَةِ وَلَا يُعْتَدُّ بِهِمْ . وَإِنْ انْفَرَدَ وَلَدُ الْأَبِ قَامُوا مَقَامَ وَلَدِ الْأَبَوَيْنِ مَعَ الْجَدِّ .

وَصَنَعَ ابْنُ مُسْعُودٍ فِي الْجَدِّ مَعَ الْأَخَوَاتِ كَصُنْعِ عَلَى ، وَقَاسَمَ بِهِ الْإِخْوَةَ إِلَى الثُّلُثِ ، فَإِنْ [٢٢٥/٥] كَانَ مَعَهُمْ^(٣) أَصْحَابُ فَرَائِضَ ، أُعْطِيَ أَصْحَابُ الْفَرَائِضِ فَرَائِضُهُمْ ، ثُمَّ صَنَعَ صَنِيعَ زَيْدٍ فِي إِعْطَاءِ الْجَدِّ^(٣) الْأَحْظَ ؛ مِنَ الْمُقَاسِمَةِ أَوْ ثُلُثِ الْبَاقِي أَوْ سُدُسِ جَمِيعِ الْمَالِ ، وَعَلَى يُقَاسِمُ بِهِ بَعْدَ أَصْحَابِ الْفَرَائِضِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَصْحَابُ الْفَرَائِضِ بَنَاتٍ أَوْ بَنَاتٍ ، فَلَا يَزِيدُ الْجَدُّ عَلَى الثُّلُثِ ، وَلَا يُقَاسِمُ بِهِ . وَقَالَ بِقَوْلِ عَلَى ؛ الشَّعْبِيُّ ،

(١) سقط من : الأصل .

(٢) في م : « إِلَّا » .

(٣) سقط من : م .

وَالنَّخَعِيُّ ، وَالْمُغِيرَةُ بْنُ مِقْسَمٍ^(١) ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى ، وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ . وَذَهَبَ إِلَى قَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ ؛ مَسْرُوقٌ ، وَعَلَقَمَةُ ، وَشَرِيحٌ . فَأَمَّا مَذْهَبُ زَيْدٍ ، فَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ شَيْخُنَا فِي الْكِتَابِ الْمَشْرُوحِ ، وَذَكَرَهُ الْخِرَقِيُّ ، وَسَنَشْرُحُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ أَحْمَدُ . وَبِهِ قَالَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ وَالشَّامِ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَالْحَجَّاجُ ابْنُ أَرْطَاةَ^(٢) ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو يُوسُفَ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ . فَمَذْهَبُ زَيْدٍ فِي الْجَدِّ مَعَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ لِلأَبَوَيْنِ أَوْ لِلأَبِ ، أَنَّهُ يُقَاسِمُهُمْ كَأَخٍ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ ثُلُثُ الْمَالِ أَحْظَ لَهُ ، فَإِنْ نَقَصَتْهُ الْمُقَاسِمَةُ عَنْ الثُّلُثِ فَلَهُ الثُّلُثُ ، وَالباقى لهم .

فَعَلَى هَذَا ، إِذَا كَانَ مَعَهُ أَخَوَانِ ، أَوْ أَرْبَعُ أَخَوَاتٍ ، أَوْ أَخٌ وَأُخْتَانِ ، فَالْثُّلُثُ وَالْمُقَاسِمَةُ سُوءٌ ، فَإِنْ نَقَصُوا عَنْ ذَلِكَ فَالْمُقَاسِمَةُ أَحْظَ لَهُ فَقَاسِمٌ بِهِ لَا غَيْرُ . وَإِنْ زَادُوا فَأَعْطَاهُ الثُّلُثُ ، فَإِنْ كَانَ مَعَهُمْ ذُو فَرَضٍ أَخَذَ فَرَضَهُ ، وَكَانَ لِلْجَدِّ الْأَحْظُ مِنَ الْمُقَاسِمَةِ كَأَخٍ أَوْ ثُلُثِ الْبَاقِي أَوْ سُدُسِ جَمِيعِ الْمَالِ . أَمَّا كَوْنُهُ لَا يَنْقُصُ عَنْ سُدُسِ جَمِيعِ الْمَالِ ؛ فَلأنَّهُ لَا يَنْقُصُ عَنْ ذَلِكَ مَعَ الْوَلَدِ الَّذِي هُوَ أَقْوَى ، فَمَعَ غَيْرِهِمْ أُولَى . وَأَمَّا إِعْطَاؤُهُ ثُلُثَ الْبَاقِي إِذَا

(١) المغيرة بن مقسم الضبي ، مولاها ، من فقهاء التابعين بالكوفة ، توفي سنة ثلاث وثلاثين ومائة . طبقات الفقهاء ، للشيرازي ٨٣ ، تهذيب التهذيب ١٠ / ٢٦٩ .

(٢) الحججاج بن أرتاة الكوفي القاضي الفقيه المفتي ، روى عن الشعبي وعطاء . تهذيب التهذيب ٢ / ١٩٦ .

كان أَحَظُّ ؛ فَلَأَنَّ لَهُ التُّلْثَ مَعَ عَدَمِ الْفُرُوضِ ، فَمَا أُخِذَ بِالْفَرَضِ^(١) كَأَنَّهُ مَعْدُومٌ قَدْ ذَهَبَ مِنَ الْمَالِ ، فَصَارَ ثُلْثُ الْبَاقِي بِمَنْزِلَةِ ثُلْثِ جَمِيعِ الْمَالِ . وَأَمَّا الْمُقَاسِمَةُ فَهِيَ لَهُ مَعَ عَدَمِ الْفُرُوضِ فَكَذَلِكَ مَعَ وَجُودِهَا . فَعَلَى هَذَا ، مَتَى زَادَ الْإِخْوَةُ عَنْ اثْنَيْنِ أَوْ مَن يَعْدِلُهُم مِنَ الْإِنَاثِ فَلَا حَظَّ لَهُ فِي الْمُقَاسِمَةِ ، وَإِنْ نَقَصُوا عَنْ ذَلِكَ فَلَا حَظَّ لَهُ فِي ثُلْثِ الْبَاقِي ، وَمَتَى زَادَتْ الْفُرُوضُ عَنِ النِّصْفِ فَلَا حَظَّ لَهُ فِي ثُلْثِ الْبَاقِي ، وَإِنْ نَقَصَتْ عَنِ النِّصْفِ فَلَا حَظَّ لَهُ فِي السُّدُسِ ، وَإِنْ كَانَ الْفَرَضُ النِّصْفَ فَقَطْ ، اسْتَوَى السُّدُسُ وَثُلْثُ الْبَاقِي ، وَإِنْ كَانَ الْإِخْوَةُ اثْنَيْنِ وَالْفَرَضُ النِّصْفَ ، اسْتَوَى الْمُقَاسِمَةُ وَثُلْثُ الْبَاقِي وَسُدُسُ جَمِيعِ الْمَالِ .

فصل : وَلَا يَنْقُصُ الْجَدُّ عَنِ سُدُسِ الْمَالِ ، أَوْ تَسْمِيَّتِهِ إِذَا زَادَتْ السَّهَامُ . هَذَا قَوْلُ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، إِلَّا أَنَّهُ رُوِيَ عَنِ الشَّعْبِيِّ أَنَّهُ قَالَ : إِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَتَبَ [٢٢٥/٥ ظ] إِلَى عَلِيٍّ فِي سِتَّةِ إِخْوَةٍ وَجَدَّ ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ : اجْعَلِ الْجَدَّ سَابِعَهُمْ وَامْنَحْ كِتَابِي هَذَا^(٢) . وَرُوِيَ عَنْهُ فِي سَبْعَةِ إِخْوَةٍ وَجَدَّ ، أَنَّ الْجَدَّ ثَامِنُهُمْ . وَحُكِيَ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ، وَالشَّعْبِيِّ ، الْمُقَاسِمَةُ إِلَى نِصْفِ سُدُسِ الْمَالِ . وَلَنَا ، أَنَّ الْجَدَّ لَا يَنْقُصُ عَنِ السُّدُسِ مَعَ الْبَنِينَ ، وَهُمْ أَقْوَى مِيرَاثًا مِنَ الْإِخْوَةِ ؛ فَإِنَّهُمْ يَسْقُطُونَ بِهِمْ ، فَلِئَلَّا يَنْقُصَ عَنْهُ مَعَ الْإِخْوَةِ أَوْلَى ، وَلَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَطْعَمَ الْجَدَّ السُّدُسَ^(٣) ، فَلَا يَنْبَغِي

(١) فِي م : « بِالْفُرُوضِ » .

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : الْمَصْنَفِ ٢٩٣/١١ . وَابْيَهَقَى ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ٢٤٩/٦ . وَسَنَدُهُ

صَحِيحٌ . وَانْظُرْ فَتْحَ الْبَارِي ٢١/١٢ .

(٣) تَقْدِيمَ تَخْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ١٧ .

فَإِنْ لَمْ يَفْضَلْ عَنِ الْفَرَضِ إِلَّا السُّدُسُ فَهُوَ لَهُ ، وَسَقَطَ مِنْ مَعَهُ الْمَقْعَ مِنْهُمْ ، إِلَّا فِي الْأَكْدَرِيَّةِ ، وَهِيَ زَوْجٌ وَأُمٌّ وَأُخْتُ وَجَدٌّ ، فَلِلزَّوْجِ النِّصْفُ ، وَلِلْأُمِّ الثُّلُثُ ، وَلِلْجَدِّ السُّدُسُ ، وَلِلْأُخْتِ النِّصْفُ ، ثُمَّ يُقَسَّمُ نِصْفُ الْأُخْتِ وَسُدُسُ الْجَدِّ بَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثَةٍ فَتَضْرِبُهَا فِي الْمَسْأَلَةِ وَعَوْلُهَا تَكُنْ سَبْعَةً وَعِشْرِينَ ؛

الشرح الكبير

أَنْ يَنْقُصَ مِنْهُ . وَقَوْلُنَا : أَوْ تَسَمِيَّتِهِ إِذَا زَادَتْ السُّهُامُ . هُوَ إِذَا عَالَتْ الْمَسْأَلَةُ ، فَإِنَّهُ يُسَمَّى لَهُ السُّدُسُ ، وَهُوَ نَاقِصٌ عَنِ السُّدُسِ ، فَإِذَا كَانَ زَوْجٌ وَأُمٌّ وَأَبْنَتَانِ وَجَدٌّ ، لَهُ السُّدُسُ ، وَنُعْطِيهِ سَهْمَيْنِ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ وَهِيَ ثُلُثَا الْخُمْسِ .

٢٧٨٦ - مسألة : (فَإِنْ لَمْ يَفْضَلْ عَنِ الْفَرَضِ إِلَّا السُّدُسُ فَهُوَ لَهُ ، وَيَسْقُطُ مِنْ مَعَهُ) مِنَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ ؛ كَأُمٍّ وَأَبْنَتَيْنِ وَجَدٍّ وَأُخْتٍ أَوْ أُخٍ ، فَإِنَّ لِلْأُمِّ السُّدُسَ ، وَلِلْأَبْنَتَيْنِ الثُّلُثَانِ ، يَبْقَى السُّدُسُ لِلْجَدِّ ، وَيَسْقُطُ الْإِخْوَةُ (إِلَّا فِي الْأَكْدَرِيَّةِ ؛ وَهِيَ زَوْجٌ وَأُمٌّ وَأُخْتُ وَجَدٌّ) فَإِنَّ (لِلزَّوْجِ النِّصْفَ ، وَلِلْأُمِّ الثُّلُثَ ، وَلِلْأُخْتِ النِّصْفَ ، وَلِلْجَدِّ السُّدُسَ ، ثُمَّ يُقَسَّمُ سُدُسُ الْجَدِّ وَنِصْفُ الْأُخْتِ بَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثَةٍ) وَتَصِحُّ مِنْ سَبْعَةٍ وَعِشْرِينَ

الإنصاف

قوله : فَإِنْ لَمْ يَفْضَلْ عَنِ الْفَرَضِ إِلَّا السُّدُسُ ، فَهُوَ لَهُ ، وَسَقَطَ مِنْ مَعَهُ مِنْهُمْ ، إِلَّا فِي الْأَكْدَرِيَّةِ . تَسْتَحِقُّ الْأُخْتُ فِي الْأَكْدَرِيَّةِ جُزْءًا مِنَ التَّرِكَةِ ، وَقَدْرُهُ أَرْبَعَةُ أَشْهُمٍ مِنْ سَبْعَةٍ وَعِشْرِينَ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَقِيلَ : لَا تَرِثُ الْأُخْتُ مَعَ الْجَدِّ فِيهَا ، فَتَسْقُطُ ، كَمَا لَوْ كَانَ

المقنع
لِلزَّوْجِ تِسْعَةٌ ، وَلِلْأُمِّ سِتَّةٌ ، وَلِلْجَدِّ ثَمَانِيَةٌ ، وَلِلْأُخْتِ أَرْبَعَةٌ ، وَلَا
يَعُولُ مِنْ مَسَائِلِ الْجَدِّ غَيْرُهَا ، وَلَا يُفَرِّضُ لِأُخْتٍ مَعَ جَدٍّ إِلَّا
[١٧٤ د] فِيهَا .

الشرح الكبير
(لِلزَّوْجِ تِسْعَةٌ ، وَلِلْأُمِّ سِتَّةٌ ، وَلِلْجَدِّ ثَمَانِيَةٌ ، وَلِلْأُخْتِ أَرْبَعَةٌ ، وَلَا يَعُولُ
مِنْ مَسَائِلِ الْجَدِّ غَيْرُهَا ، وَلَا يُفَرِّضُ لِأُخْتٍ مَعَ جَدٍّ إِلَّا فِيهَا) هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ
تُسَمَّى الْأَكْدَرِيَّةُ ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِتَكْدِيرِهَا أَصُولَ زَيْدٍ فِي الْجَدِّ ؛ فَإِنَّهُ
أَعَالَهَا وَلَا عَوْلَ عِنْدَهُ فِي مَسَائِلِ الْجَدِّ ، وَفَرَضَ لِلْأُخْتِ مَعَهُ وَلَا يُفَرِّضُ
لِأُخْتٍ مَعَ جَدٍّ ، وَجَمَعَ سِهَامَهُ وَسِهَامَهَا فَقَسَمَهَا بَيْنَهُمَا وَلَا نَظِيرَ لَذَلِكَ .
وَقِيلَ : سُمِّيَتْ أَكْدَرِيَّةً ؛ لِأَنَّ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ مَرْوَانَ سَأَلَ عَنْهَا رَجُلًا اسْمُهُ
الْأَكْدَرُ ، فَأَقْبَى فِيهَا عَلَى مَذْهَبِ زَيْدٍ وَأَخْطَأَ فِيهَا ، فَتُسَبِّتُ إِلَيْهِ ^(١) .

وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِيهَا ؛ فَمَذْهَبُ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ وَمُوافِقِهِ إِسْقَاطُ
الْأُخْتِ ، وَيَجْعَلُ لِلزَّوْجِ النِّصْفَ ، وَلِلْأُمِّ الثُّلْثَ ، وَالْبَاقِيَّ لِلْجَدِّ . وَقَالَ
عَمْرٌ ، وَابْنُ مَسْعُودٍ : لِلزَّوْجِ النِّصْفُ ، وَلِلْأُخْتِ النِّصْفُ ، وَلِلْجَدِّ
السُّدُسُ ، وَلِلْأُمِّ السُّدُسُ . وَعَالَتْ إِلَى ثَمَانِيَةٍ . وَجَعَلُوا لِلْأُمِّ السُّدُسَ ؛

الإنصاف مكانها أَخ .

فائدة : سُمِّيَتْ « أَكْدَرِيَّةً » ؛ لِتَكْدِيرِهَا أَصُولَ زَيْدٍ فِي الْجَدِّ ، فِي الْأَشْهُرِ عَنْهُ .
وَقِيلَ : لِأَنَّ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ مَرْوَانَ سَأَلَ عَنْهَا رَجُلًا اسْمُهُ الْأَكْدَرُ ، فَتُسَبِّتُ إِلَيْهِ .
وَقِيلَ : سُمِّيَتْ أَكْدَرِيَّةً بِاسْمِ السَّائِلِ عَنْهَا . وَقِيلَ : بِاسْمِ الْمَيْتَةِ . وَقِيلَ : لِأَنَّ

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في : المصنف ٣٠٢/١١ .

الشرح الكبير

لكيلا يُفَضَّلُوها على الجدِّ . وقال عليٌّ ، وزيدٌ : لِلزَّوْجِ النِّصْفُ ، وللأختِ النِّصْفُ ، وللأمِّ الثُّلُثُ ، وللجدِّ السُّدُسُ . وأَعَالَاهَا إلى تِسْعَةٍ ، ولم يَحْجُبَا الأمَّ عن الثُّلُثِ ؛ لأنَّ الله تعالى إِنَّمَا حَجَّيْهَا بِالْوَلَدِ وَالْإِخْوَةِ ، وليس [٢٢٦/٥] هُهْنَا وَلَدٌ وَلَا إِخْوَةٌ . ثمَّ إِنَّ عَمَرَ ، وَعَلِيًّا ، وَابْنَ مَسْعُودٍ ، أَبَقُوا النِّصْفَ لِلأختِ والسُّدُسَ للجدِّ ، وزيدٌ صَمَّ نِصْفَهَا إلى سُدُسِ الجدِّ فَقَسَمَهُ بَيْنَهُمَا ؛ لأنها لَا تَسْتَحِقُّ مَعَهُ إِلَّا بِحُكْمِ المِقَاسَةِ . وَإِنَّمَا حَمَلَ زيدًا على إِعَالَةِ المسأَلَةِ هُهْنَا أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَفْرِضْ لِلأختِ لَسَقَطَتْ ، وليس في الفريضة مَنْ يُسْقِطُهَا . وقد رَوَى عن قَبِيصَةَ بِنِ ذُوَيْبٍ أَنَّهُ قَالَ : مَا قَالَ ذَلِكَ زيدٌ ، وَإِنَّمَا قَاسَ أَصْحَابُهُ على أَصُولِهِ ، وَلَمْ يُبَيِّنْ هُوَ شَيْئًا . فَإِنْ قِيلَ : فالأختُ مع الجدِّ عَصَبَةٌ ، والعَصَبَةُ تَسْقُطُ باستكمالِ الفروضِ . قُلْنَا : إِنَّمَا يُعَصِّبُهَا الجدُّ ، وليس بِعَصَبَةٍ مَعَ هَؤُلَاءِ ، بَلْ يُفَرِّضُ لَهُ ، وَلَوْ كَانَ مَكَانَ الأختِ أَخٌ لَسَقَطَ ؛ لِأَنَّهُ عَصَبَةٌ فِي نَفْسِهِ . وَلَوْ كَانَ مَعَ الأختِ أُخْتُ أُخْرَى أَوْ أَخٌ أَوْ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ ، لَانْحَجَبَتِ الأمُّ إلى السُّدُسِ وَبَقِيَ لَهَا السُّدُسُ فَأَخَذُوهُ وَلَمْ تَعَلِ المسأَلَةُ . وَأَصْلُ المسأَلَةِ فِي الأَكْدَرِيَّةِ سِتَّةٌ عَالَتْ إِلَى تِسْعَةٍ ، وَسِهَامُ الأختِ والجدِّ أَرْبَعَةٌ بَيْنَهُمَا ، على ثَلَاثَةٍ لَا تَصِحُّ ، فَتَضَرِبُ ثَلَاثَةً فِي تِسْعَةٍ ، تَكُنْ سَبْعَةً وَعِشْرِينَ ، ثُمَّ كُلُّ مَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنْ أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ مَضْرُوبٌ فِي الثَّلَاثَةِ الَّتِي ضَرَبْتُهَا فِي الْمَسْأَلَةِ ، لِلزَّوْجِ ثَلَاثَةٌ فِي

زَيْدًا كَدَّرَ على الأختِ مِيرَاثَهَا . وَقِيلَ : لَتَكْثُرَ أَقْوَالُ الصَّحَابَةِ فِيهَا ، وَكَثُرَتْ اخْتِلَافُهُمْ .

ثلاثة : تسعة ، وللأم اثنان في ثلاثة : ستة ، يبقى اثنا عشر بين الجد والأخت على ثلاثة ؛ للجد ثمانية ، وللأخت أربعة ، ويُعاني بها ، فيقال : أربعة ورثوا مالا ، فأخذ أحدهم ثلثه ، والثاني ثلث ما بقي ، والثالث ثلث ما بقي ، والرابع ما بقي . ويقال : امرأة جاءت قوماً ، فقالت : إني حامل ، فإن ولدت ذكراً فلا شيء له ، وإن ولدت أنثى فلها تسع المال وثلث تسعه ، وإن ولدت ولدَيْن فلهما السدس . ويقال أيضاً : إن ولدت ذكراً فلي ثلث المال ، وإن ولدت أنثى فلي تسعاه ، وإن ولدت ولدَيْن فلي سدسه . وأنشد شيخنا في ذلك لنفسه :

ماذا تقولون في ميراث أربعة أصاب أكبرهم جزءاً من المال
ونصف ذلك للثاني ونصفهما لثالث تربي للخير فعال
ونصف ذلك مجموعاً لرابعهم فخبروني فهدي جملة الحال
أكبرهم الجد له ثمانية ، ونصفها للأخت أربعة ، ونصفهما ستة للأم ، صارت ثمانية عشر ، ونصف الجميع للزوج ، وذلك تسعة .

فصل : زوجة وأم وأخت وجد ، للزوجة الربع ، وللأم الثلث ، والباقي بين الأخت والجد على ثلاثة ، أصلها من اثني عشر ؛ للزوجة ثلاثة ، وللأم أربعة ، يبقى خمسة بين الجد والأخت على ثلاثة ، وتصح من ستة وثلاثين . فإن كان مكان الأخت أخ ، فالباقي بينهما نصفين ، وتصح من أربعة وعشرين . وإن كانا أختين قاسمهما ، وتصح من ثمانية وأربعين . فإن كان أخ وأخت ، [٢٢٦/٥ ط] أو ثلاث أخوات ، حببوا الأم إلى

السُّدُسِ وَقَسَمُوا الْبَاقِيَ بَيْنَهُمْ عَلَى خَمْسَةٍ ، وَصَحَّتْ مِنْ سِتِّينَ . فَإِنْ زَادُوا عَلَى ذَلِكَ اسْتَوَى ثُلُثُ الْبَاقِي وَالْمُقَاسَمَةُ ، فَأَفْرَضُ لَهُ ثُلُثُ الْبَاقِي وَاضْرِبِ الْمَسْأَلَةَ فِي ثَلَاثَةٍ تَكُنْ سِتَّةٌ وَثَلَاثِينَ ، وَيَبْقَى لَهُ وَلَهُمْ أَحَدٌ وَعِشْرُونَ ، يَأْخُذُ ثُلُثَهَا سَبْعَةً ، وَالْبَاقِي لَهُمْ ، فَإِنْ لَمْ تَصِحَّ عَلَيْهِمْ ، ضَرَبْتَهُمْ أَوْ ^(١) وَفَقَّهُمْ فِي سِتَّةٍ وَثَلَاثِينَ ، فَمَا بَلَغَ فَمِنْهُ تَصِحَّ . فَإِنْ كَانُوا مِنْ جِهَتَيْنِ اخْتَصَّ بِالْبَاقِي وَلَدُ الْأَبَوَيْنِ .

فصل : زوجة وأخت وجد وجدَّة ، فهي كالتي قبلها في فروعها ، إِلَّا فِي أَنْ لِلْجَدَّةِ السُّدُسَ مَعَ الْأَخْتِ الْوَاحِدَةِ وَالْأَخِ الْوَاحِدِ . فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ فَحَكْمُ الْجَدَّةِ وَالْأُمِّ وَاحِدٌ . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ جَدَّةٌ فَهِيَ مِنْ أَرْبَعَةٍ ؛ لِلزَّوْجَةِ الرَّبْعُ ، وَيَبْقَى ثَلَاثَةٌ ؛ لِلْجَدِّ سَهْمَانِ ، وَلِلْأَخْتِ سَهْمٌ . فَإِنْ كَانَ مَعَهَا أُخْتُ أُخْرَى ، فَالْبَاقِي بَيْنَهُمْ عَلَى أَرْبَعَةٍ ، وَتَصِحُّ مِنْ سِتَّةٍ عَشَرَ . وَإِنْ كَانَ مَكَانَهُمَا ^(٢) أُخٌ صَحَّتْ مِنْ ثَمَانِيَةٍ ، فَإِنْ كَانَ أُخٌ وَأُخْتُ أَوْ ثَلَاثُ أَخَوَاتٍ فَالْبَاقِي بَيْنَهُمْ عَلَى خَمْسَةٍ ، وَتَصِحُّ مِنْ عِشْرِينَ . وَإِنْ زَادُوا عَلَى هَذَا فَأَعْطَاهُ ثُلُثُ الْبَاقِي سَهْمًا ، وَاقْسِمِ الْبَاقِي ^(٣) عَلَى الْبَاقِينَ ، فَإِنْ كَانُوا مِنْ الْجِهَتَيْنِ فَلَا شَيْءَ لَوْلَدِ الْأَبِ ؛ لِأَنَّ الْبَاقِيَ بَعْدَ نَصِيبِ الْجَدِّ لَا يَزِيدُ عَلَى النِّصْفِ ، وَهُوَ أَقَلُّ فَرَضٍ لَوْلَدِ الْأَبَوَيْنِ .

(١) فِي م : « و » .

(٢) فِي م : « مكانها » .

(٣) فِي م : « الثاني » .

المقنع وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا زَوْجٌ ، فَلِلْأُمِّ الثُّلُثُ ، وَمَا بَقِيَ بَيْنَ الْجَدِّ وَالْأُخْتِ عَلَى ثَلَاثَةٍ ، فَتَصِحُّ مِنْ تِسْعَةٍ ، وَتُسَمَّى الْخَرَافَاءُ ، لِكَثْرَةِ اخْتِلَافِ الصَّحَابَةِ فِيهَا .

٢٧٨٧ - مسألة : (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ) فِي الْأُكْدَرِيَّةِ (زَوْجٌ) فَهِيَ أُمُّ أُخْتٍ وَجَدٌّ ؛ لِلْأُمِّ الثُّلُثُ ، وَالْبَاقِي بَيْنَ الْجَدِّ وَالْأُخْتِ عَلَى ثَلَاثَةٍ ، وَتَصِحُّ مِنْ تِسْعَةٍ ، لِلْأُمِّ ثَلَاثَةٌ ، وَلِلْجَدِّ أَرْبَعَةٌ ، وَلِلْأُخْتِ سَهْمَانِ . وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ الْخَرَافَاءُ ؛ (لِكَثْرَةِ اخْتِلَافِ الصَّحَابَةِ فِيهَا) فَكَأَنَّ الْأَقْوَالَ خَرَقَتْهَا . قِيلَ : فِيهَا سَبْعَةُ أَقْوَالٍ ؛ قَوْلُ الصَّدِّيقِ وَمُوَافِقِيهِ : لِلْأُمِّ الثُّلُثُ ، وَلِلْجَدِّ الْبَاقِي . وَقَوْلُ زَيْدٍ وَمُوَافِقِيهِ : لِلْأُمِّ الثُّلُثُ ، وَالْبَاقِي بَيْنَ الْجَدِّ وَالْأُخْتِ عَلَى ثَلَاثَةٍ . وَقَوْلُ عَلِيٍّ : لِلْأُخْتِ النِّصْفُ ، وَلِلْأُمِّ الثُّلُثُ ، وَلِلْجَدِّ السُّدُسُ . (وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ) : لِلْأُخْتِ النِّصْفُ ، وَلِلْأُمِّ ثُلُثٌ مَا بَقِيَ ، وَلِلْجَدِّ الْبَاقِي . وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ لِلْأُمِّ السُّدُسُ ، وَالْبَاقِي لِلْجَدِّ ، وَهُوَ مِثْلُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ فِي الْمَعْنَى . وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَيْضًا ، لِلْأُخْتِ النِّصْفُ ، وَالْبَاقِي بَيْنَ الْأُمِّ وَالْجَدِّ نِصْفَانِ ، فَتَكُونُ مِنْ أَرْبَعَةٍ ، وَهِيَ إِحْدَى مُرَبَّعَاتِ ابْنِ مَسْعُودٍ .

الشرح الكبير

فائدة : قوله : وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا زَوْجٌ ، سُمِّيَتْ الْخَرَافَاءُ ؛ لِكَثْرَةِ اخْتِلَافِ الصَّحَابَةِ فِيهَا ، فَكَأَنَّ أَقْوَالَهُمْ خَرَقَتْهَا . وَجُمْلَةُ الْأَقْوَالِ فِيهَا سَبْعَةٌ ، وَلِهَذَا تُسَمَّى الْمُسَبَّعَةُ ، وَتَرْجِعُ إِلَى سِتَّةٍ ؛ وَلِهَذَا تُسَمَّى الْمُسَدَّسَةُ . وَاخْتَلَفَ فِيهَا خَمْسَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ ؛ عُثْمَانُ ، وَعَلِيٌّ ، وَابْنُ مَسْعُودٍ ، وَزَيْدٌ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ عَلَى خَمْسَةِ

الإنصاف

(١ - ١) فِي الْمَعْنَى ٧٧/٩ : « وَعَنْ عُمَرَ وَعَبْدِ اللَّهِ » .

وَوَلَدُ الْأَبِ كَوَلَدِ الْأَبَوَيْنِ فِي مُقَاسَمَةِ الْجَدِّ إِذَا انفَرَدُوا ، فَإِنْ
اجْتَمَعُوا ، عَادَ وَلَدُ الْأَبَوَيْنِ الْجَدَّ بَوَلَدِ الْأَبِ ، ثُمَّ أَخَذُوا مِنْهُمْ مَا

الشرح الكبير

وقال عثمان : المال بينهم أثلاثاً ، لكل واحدٍ منهم ثلثٌ . وهى مُثْلَةٌ عثمان ،
وتُسَمَّى المُسَبَّعَةُ ؛ لأنَّ فيها سَبْعَةُ أَقْوَالٍ . والمُسَدَّسَةُ ؛ لأنَّ معنى الأقوال
يَرْجِعُ إِلَى سِتَّةٍ . وسأل الحجاجُ الشَّعْبِيَّ عنها ، فقال : قد اختلفَ خمسةٌ
مِنْ أصحابِ رسولِ اللَّهِ ﷺ . ذَكَرَ لَهُ [٢١٧/٥] عثمان ، وعلياً ، وابنُ
مسعودٍ ، وزيداً ، وابنُ عَبَّاسٍ ، رضى الله عنهم^(١) .

٢٧٨٨ - مسألة : (وَوَلَدُ الْأَبِ كَوَلَدِ الْأَبَوَيْنِ فِي مُقَاسَمَةِ الْجَدِّ
إِذَا انفَرَدُوا) لَأَنَّهُمْ شَارَكُوهُمْ فِي بُنُوَّةِ الْأَبِ الَّتِي سَاوَوْا بِهَا الْجَدَّ (فَإِذَا
اجْتَمَعُوا عَادَ^(٢) وَلَدُ الْأَبَوَيْنِ الْجَدَّ بَوَلَدِ الْأَبِ ، ثُمَّ أَخَذُوا مَا حَصَلَ لَهُمْ)

أَقْوَالٍ ؛ وَلِهَذَا تُسَمَّى الْمُخَمَّسَةُ . وَتُسَمَّى الْمُرَبَّعَةُ ؛ لِأَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ جَعَلَ لِلْأَخْتِ
النِّصْفَ ، وَالباقى بَيْنَ الْجَدِّ وَالْأُمِّ نِصْفَانِ ، وَتَصِحُّ مِنْ أَرْبَعَةٍ . وَتُسَمَّى الْمُثْلَةُ ،
وَالْعُثْمَانِيَّةُ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ عُثْمَانَ قَسَمَهَا عَلَى ثَلَاثَةٍ . وَتُسَمَّى أَيْضًا الشَّعْبِيَّةُ ،
وَالْحَجَّاجِيَّةُ ؛ لِأَنَّ الْحَجَّاجَ سَأَلَ عَنْهَا الشَّعْبِيَّ امْتِحَانًا ، فَأَصَابَ ، فَعَفَا عَنْهُ .

فائدة : لو عُدِمَ الْجَدُّ مِنَ الْأَكْدَرِيَّةِ ، سُمِّيَتِ الْمُبَاهَلَةُ ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ لَمَّا
سُئِلَ عَنْهَا لَمْ يَعْلَمْهَا ، وَقَالَ : مَنْ شَاءَ بِأَهْلَتِهِ . فَسُمِّيَتِ الْمُبَاهَلَةُ لِذَلِكَ . وَتَأْتِي قِصَّتُهَا
فِي أَوَّلِ بَابِ أَصُولِ الْمَسَائِلِ .

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : المصنف ٣٠٣/١١ .

(٢) عادٌ ، بتشديد الدال ، أى زاحمٌ به .

حَصَلَ لَهُمْ .

المقنع

الشرح الكبير

هذا مذهب زيد . وأما علي ، وابن مسعود ، فإنهما يُقاسمان به وَلَدِ
 الأبوين ، وَيُسْقِطَانِ وَلَدَ الأبِ وَلَا يَعْتَدَانِ به ؛ لِأَنَّهُ مَحْجُوبٌ فَلَا يُعْتَدُّ به ،
 كَوَلَدِ الْأُمِّ . فَإِذَا كَانَ جَدُّ ، وَأَخٌ مِنْ أَبٍ وَأُمٍّ ، وَأَخٌ لِأَبٍ ، فَسَمَا الْمَالَ
 فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ . وَزَيْدٌ يَجْعَلُهَا مِنْ ثَلَاثَةٍ ؛ لِلْجَدِّ سَهْمٌ ،
 وَلِكُلِّ أَخٍ سَهْمٌ ، ثُمَّ يَرْجِعُ الْأَخُ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ عَلَى مَا فِي يَدِ أَخِيهِ لِأَيِّهِ
 فَيَأْخُذُهُ . وَإِنْ شَتَّ فَرَضَتْ لِلْجَدِّ ثُلُثُ الْمَالِ ، وَالْبَاقِي لِلْأَخِ مِنَ الْأَبوين .
 وَمَتَى زَادَ الْإِخْوَةُ عَلَى اثْنَيْنِ فَرَضَتْ لِلْجَدِّ الثُّلُثُ ، وَالْبَاقِي لَوَلَدِ الْأَبوين .
 وَوَجْهُ مَذْهَبِ زَيْدٍ ، أَنَّ الْجَدَّ وَالِدَ ، فَإِذَا حَجَّه أَخَوَانِ وَارِثَانِ جَازَ أَنْ
 يَحْجُبَهُ أَخٌ وَارِثٌ وَأَخٌ غَيْرُ وَارِثٍ ، كَالْأُمِّ ، وَلَأنَّ وَلَدَ الْأَبِ يَحْجُبُونَهُ إِذَا
 انفردوا ، فَيَحْجُبُونَهُ مَعَ غَيْرِهِمْ ، كَالْأُمِّ ، وَيُفَارِقُ وَلَدَ الْأُمِّ ؛ فَإِنَّ الْجَدَّ
 يَحْجُبُهُمْ ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَحْجُبُوهُ ، بِخِلَافِ وَلَدِ الْأَبِ ، فَإِنَّ الْجَدَّ لَا
 يَحْجُبُهُمْ ، فَجَازَ أَنْ يَحْجُبُوهُ إِذَا حَجَبَهُمْ غَيْرُهُ ، كَمَا يَحْجُبُونَ الْأُمَّ ، إِنْ
 كَانُوا مَحْجُوبِينَ بِالْأَبِ . وَأَمَّا الْأَخُ مِنَ الْأَبوين ، فَإِنَّهُ أَقْوَى تَعْصِيًا مِنَ
 الْأَخِ مِنَ الْأَبِ ، فَلَا يَرِثُ مَعَهُ شَيْئًا ، كَمَا لَوْ انفرد عن الْجَدِّ ، فَيَأْخُذُ مِيرَاثَهُ ،
 كَمَا لَوْ اجْتَمَعَ ابْنُ وَابْنُ ابْنٍ ، فَإِنَّهُ يَحْجُبُهُ وَيَأْخُذُ مِيرَاثَهُ . فَإِنْ قِيلَ : فَالْجَدُّ
 يَحْجُبُ وَلَدَ الْأُمِّ ، وَلَا يَأْخُذُ مِيرَاثَهُمْ ، وَالْإِخْوَةُ يَحْجُبُونَ الْأُمَّ وَإِنْ لَمْ
 يَأْخُذُوا مِيرَاثَهَا . قُلْنَا : الْجَدُّ وَلَدُ الْأُمِّ يَخْتَلِفُ سَبَبُ اسْتِحْقَاقِهِمْ
 لِلْمِيرَاثِ ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ مَنْ يَحْجُبُ وَلَا يَأْخُذُ مِيرَاثَ الْمَحْجُوبِ ،

الإنصاف

إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَلَدُ الْأَبَوَيْنِ أُخْتًا وَاحِدَةً ، فَتَأْخُذُ تَمَامَ النَّصْفِ ، وَمَا
 الْقَنْعُ فَصَلَ لَهُمْ . وَلَا يَتَّفِقُ هَذَا فِي مَسْأَلَةٍ فِيهَا فَرَضٌ غَيْرُ السُّدُسِ . فَإِذَا
 كَانَ جَدٌّ وَأُخْتُ مِنْ أَبَوَيْنِ وَأُخْتُ مِنْ أَبِي ، فَالْمَالُ بَيْنَهُمْ عَلَى
 أَرْبَعَةٍ ؛ لِلْجَدِّ سَهْمَانِ ، وَلِكُلِّ أُخْتٍ سَهْمٌ ، ثُمَّ رَجَعَتِ الْأُخْتُ

وَهُنَا سَبَبُ اسْتِحْقَاقِ الْإِخْوَةِ لِلْمِيرَاثِ الْأُخُوَّةِ وَالْعُصُوبَةُ ، فَإِيْهُمَا قَوَى
 حَجَبِ الْآخَرِ وَأَخَذَ مِيرَاثَهُ . وَقَدْ مُثِّلَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ بِمَسْأَلَةٍ فِي الْوَصَايَا ،
 وَهِيَ إِذَا وَصَّى لِرَجُلٍ ثُلُثَ مَالِهِ ، وَلِآخَرَ بِمِائَةٍ ، وَلِثَالِثٍ بِتَمَامِ الثُّلُثِ عَلَى
 الْمِائَةِ ، وَكَانَ ثُلُثُ الْمَالِ مِائَتَيْنِ ، فَإِنَّ الْمُوصَى لَهُ بِالْمِائَةِ يُزَاحِمُ صَاحِبَ
 الثُّلُثِ بِصَاحِبِ التَّمَامِ فِي حَالِ الرَّدِّ ، فَيُقَاسِمُهُ الثُّلُثُ نِصْفَيْنِ ، ثُمَّ يَخْتَصُّ
 صَاحِبُ الْمِائَةِ بِهَا ، وَلَا يَحْصُلُ لِصَاحِبِ التَّمَامِ شَيْءٌ .

٢٧٨٩ - مسألة : (إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَلَدُ الْأَبَوَيْنِ أُخْتًا وَاحِدَةً ، فَتَأْخُذُ
 تَمَامَ النَّصْفِ ، وَمَا فَصَلَ) فَهُوَ (لَهُمْ . وَلَا يَتَّفِقُ هَذَا فِي مَسْأَلَةٍ فِيهَا فَرَضٌ
 غَيْرُ السُّدُسِ) لِأَنَّ أَذْنَى مَا يَأْخُذُ الْجَدُّ الثُّلُثُ مِنَ الْبَاقِي ، وَالْأُخْتُ
 النِّصْفُ ، فَالْبَاقِي [٢٢٧/٥ ظ] بَعْدَهُمَا هُوَ السُّدُسُ . (فَإِذَا كَانَ جَدٌّ وَأُخْتُ
 مِنْ أَبَوَيْنِ وَأُخْتُ مِنْ أَبِي ، فَالْمَالُ بَيْنَهُمْ عَلَى أَرْبَعَةٍ ؛ لِلْجَدِّ سَهْمَانِ ، وَلِكُلِّ
 أُخْتٍ سَهْمٌ ، ثُمَّ رَجَعَتِ الْأُخْتُ مِنَ الْأَبَوَيْنِ) عَلَى أُخْتِهَا لِأَبِيهَا ، فَأَخَذَتْ

فَائِدَةٌ : قَوْلُهُ : فَإِنْ كَانَ جَدٌّ ، وَأُخْتُ مِنْ أَبَوَيْنِ ، وَأُخْتُ مِنْ أَبِي ، فَالْمَالُ بَيْنَهُمْ
 عَلَى أَرْبَعَةٍ ؛ لِلْجَدِّ سَهْمَانِ ، وَلِكُلِّ أُخْتٍ سَهْمٌ ، ثُمَّ رَجَعَتِ الْأُخْتُ مِنَ الْأَبَوَيْنِ
 فَأَخَذَتْ مَا فِي يَدِ أُخْتِهَا كُلَّهُ . فَيُعَايَى بِهَا . فَيَقَالُ : امْرَأَةٌ حُبْلَى جَاءَتْ إِلَى قَوْمٍ ،

مِنَ الْأَبَوَيْنِ ، فَأَخَذَتْ مَا فِي يَدِ أُخْتِهَا كُلَّهُ . وَإِنْ كَانَ مَعَهُمْ أَخٌ
مِنْ أَبِي ، فَلِلْجَدِّ الثُّلُثُ ، وَلِلْأُخْتِ النِّصْفُ ، يَبْقَى لِلْأَخِ وَأُخْتِهِ
السُّدُسُ عَلَى ثَلَاثَةٍ ، فَتَصِحُّ مِنْ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ .
فَإِنْ كَانَ مَعَهُمْ أُمٌّ فَلَهَا السُّدُسُ ، وَلِلْجَدِّ ثُلُثُ الْبَاقِي ، وَلِلْأُخْتِ
النِّصْفُ ، وَالْبَاقِي لَهُمْ ، وَتَصِحُّ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَخَمْسِينَ ، وَتُسَمَّى
مُخْتَصَرَةً [١٧٥ ط] زَيْدٍ .

ما في يديها جميعه ؛ لتستكمل النصف ؛ لأنَّ المُقاسمة ههنا أحظُّ للجدِّ
مِنْ ثُلُثِ الْمَالِ (فَإِنْ كَانَ مَعَهُمْ أَخٌ مِنْ أَبِي ، فَلِلْجَدِّ الثُّلُثُ ، وَلِلْأُخْتِ
النِّصْفُ ، يَبْقَى لِلْأَخِ وَأُخْتِهِ السُّدُسُ) بَيْنَهُمَا (عَلَى ثَلَاثَةٍ ، وَتَصِحُّ مِنْ
ثَمَانِيَةِ عَشَرَ) وَتَسْتَوِي هَهُنَا الْمُقَاسِمَةُ وَثُلُثُ الْمَالِ .

٢٧٩٠ - مسألة : (فَإِنْ كَانَ مَعَهُمْ أُمٌّ فَلَهَا السُّدُسُ ، وَلِلْجَدِّ ثُلُثُ
الْبَاقِي) وَلَا ثُلُثَ لَهُ ، فَتَضَرُّبُهَا فِي ثَلَاثَةٍ تَكُنْ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ ، لِلْأُمِّ ثُلُثُهُ ، وَلِلْجَدِّ
ثُلُثُ الْبَاقِي خَمْسَةٌ ، وَلِلْأُخْتِ لِلْأَبَوَيْنِ تِسْعَةٌ ، يَبْقَى لِلْأَخِ وَأُخْتِهِ سَهْمٌ
(وَتَصِحُّ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَخَمْسِينَ ، وَتُسَمَّى مُخْتَصَرَةً زَيْدٍ) لِأَنَّ ثُلُثَ الْبَاقِي
وَالْمُقَاسِمَةَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ سَوَاءٌ ، فَإِنْ أُعْطِيَ الْجَدُّ ثُلُثَ الْبَاقِي صَحَّتْ

فَقَالَتْ لِلْوَرَثَةِ : لَا تَعْجَلُوا ، إِنَّ الْإِدْنَائِي ، لَمْ تَرِثْ ، وَإِنَّ الْإِدْنَائِيَيْنِ أَوْ ذَكَرًا ، وَرِثَ
الْعُشْرَ فَقَطْ ، وَإِنَّ الْإِدْنَائِيَيْنِ ، وَرِثَا السُّدُسَ . فَهِيَ أُمُّ الْأُخْتِ مِنَ الْأَبِ ، فِي هَذِهِ
الْمَسْأَلَةِ .

فَإِنْ كَانَ مَعَهُمْ أَخٌ آخَرُ صَحَّتْ مِنْ تِسْعِينَ ، وَتُسَمَّى تِسْعِينِيَّةَ زَيْدٍ .

الشرح الكبير

مِنْ أَرْبَعَةٍ وَخَمْسِينَ عَلَى مَا ذَكَّرْنَا ، وَإِنْ قَاسَمَ الْإِخْوَةَ أُعْطِيَتْ الْأُمُّ السُّدُسَ سَهْمًا ، يَبْقَى خَمْسَةٌ مَقْسُومَةٌ عَلَى الْجَدِّ وَالْأَخِ وَأُخْتَيْنِ عَلَى سِتَّةٍ ، فَتَضْرِبُهَا فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ تَكُنْ سِتَّةٌ وَثَلَاثِينَ ؛ لِلْأُمِّ سِتَّةٌ ، وَلِلْجَدِّ عَشْرَةٌ ، وَلِلْأُخْتِ لِلْأَبَوَيْنِ ثَمَانِيَّةَ عَشَرَ ، يَبْقَى سَهْمَانِ عَلَى الْآخَرِ مِنَ الْأَبِ وَأُخْتِهِ ، لَا يَصِحُّ ، فَإِذَا ضَرَبْتَ ثَلَاثَةً فِي سِتَّةٍ وَثَلَاثِينَ تَكُنْ مِائَةٌ وَثَمَانِيَّةٌ ، وَتَرْجِعُ بِالِاخْتِصَارِ إِلَى نِصْفِهَا أَرْبَعَةً وَخَمْسِينَ ؛ لِأَنَّهَا تَتَّفَقُ بِالنِّصْفِ ، فَلِهَذَا سُمِّيَتْ مُخْتَصَرَةً زَيْدٍ (وَلَوْ كَانَ مَعَهُمْ أَخٌ آخَرُ) مِنْ أَبٍ (صَحَّتْ مِنْ تِسْعِينَ ، وَتُسَمَّى تِسْعِينِيَّةَ زَيْدٍ) لِأَنَّا نَذْفَعُ إِلَى الْأُمِّ ثَلَاثَةً ، وَإِلَى الْجَدِّ ثُلُثَ الْبَاقِي خَمْسَةً ، وَإِلَى الْأُخْتِ لِلْأَبَوَيْنِ تِسْعَةً ، يَبْقَى سَهْمٌ لِأَوْلَادِ الْأَبِ عَلَى خَمْسَةٍ ، لَا تَصِحُّ عَلَيْهِمْ ، إِذَا ضَرَبْتُهَا فِي ثَمَانِيَّةَ عَشَرَ تَكُنْ تِسْعِينَ . وَهَذَا التَّفْرِيعُ كُلُّهُ عَلَى مَذْهَبِ زَيْدٍ ؛ لِكَوْنِهِ يُورِثُ الْإِخْوَةَ مَعَ الْجَدِّ .

فصل : أُمٌّ أَوْ جَدَّةٌ وَأُخْتَانِ وَجَدٌّ ، الْمُقَاسِمَةُ خَيْرٌ لِلْجَدِّ ، وَيَبْقَى خَمْسَةٌ عَلَى أَرْبَعَةٍ ، وَتَصِحُّ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ . أُمٌّ وَأَخٌ وَأُخْتُ وَجَدٌّ ، تَصِحُّ مِنْ سِتَّةٍ ، لِلْجَدِّ سَهْمَانِ . أُمٌّ وَأَخْوَانِ ، أَوْ أَخٌ وَأُخْتَانِ ، أَوْ أَرْبَعُ أَخَوَاتٍ ، وَجَدٌّ ، الْمُقَاسِمَةُ وَثُلُثُ الْبَاقِي سَوَاءٌ ، فَإِنْ زَادُوا عَلَى ذَلِكَ فُرِضَ لِلْجَدِّ ثُلُثُ الْبَاقِي ، وَصَحَّتْ مِنْ ثَمَانِيَّةَ عَشَرَ ؛ لِلْأُمِّ ثَلَاثَةٌ ، وَلِلْجَدِّ خَمْسَةٌ ، يَبْقَى عَشْرَةٌ لِلْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ ، فَتَصِحُّ عَلَيْهِمْ . بِنْتُ وَأُخْتُ وَجَدٌّ ، لِلْبِنْتِ

الإنصاف

النَّصْفُ ، وما بَقِيَ بَيْنَ الْأُخْتِ وَالْجَدِّ عَلَى ثَلَاثَةِ أَشْهُمٍ ؛ لِلْجَدِّ سَهْمَانِ ،
وَلِلْأُخْتِ سَهْمٌ ؛ لِأَنَّ الْمُقَاسِمَةَ هَهُنَا أَحْظُّ لَهُ . وَفِي «قَوْلِ عَلِيٍّ» ، رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ : لِلْبِنْتِ النَّصْفُ ، وَلِلْجَدِّ السُّدُسُ ، وَالْبَاقِي لِلْأُخْتِ . وَعِنْدَ ابْنِ
مَسْعُودٍ ، الْبَاقِي بَيْنَ الْجَدِّ وَالْأُخْتِ نِصْفَيْنِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِذَا انفَرَدَ
أَخَذَ الْمَالَ [٢٢٨/٥] بِالتَّعْصِيبِ ، فَإِذَا اجْتَمَعَا اقْتَسَمَا ، كَمَا لَوْ كَانَ مَكَانَهَا
أَخٌ . وَأَمَّا عَلَى فَبِنْتِي عَلَى أَصْلِهِ فِي أَنَّ الْأَخَوَاتِ لَا يُقَاسِمَنَّ الْجَدَّ ، وَإِنَّمَا
يُفَرِّضُ لَهُنَّ ، فَلَمْ يَفَرِّضْ لَهَا هَهُنَا ؛ لِأَنَّ الْأُخْتِ مَعَ الْبِنْتِ عَصَبَةٌ ، وَأُعْطِيَ
الْجَدُّ السُّدُسَ ، كَمَا لَوْ انفَرَدَ مَعَهَا ، وَجَعَلَ الْبَاقِيَ لَهَا . وَلَنَا ، أَنَّ الْجَدَّ يُقَاسِمُ
الْأُخْتِ فَيَأْخُذُ مِثْلَيْهَا إِذَا كَانَ مَعَهَا أَخٌ ، فَكَذَلِكَ إِذَا انفَرَدَتْ . وَهَذِهِ إِحْدَى
مُرَبَّعَاتِ ابْنِ مَسْعُودٍ .

فصل : بِنْتُ وَأَخٌ وَجَدٌّ ، لِلْبِنْتِ النَّصْفُ ، وَالْبَاقِي بَيْنَ الْآخِرِ وَالْجَدِّ
نِصْفَيْنِ . وَإِنْ كَانَ مَعَهُ أُخْتُهُ فَالْبَاقِي بَيْنَهُمْ عَلَى خَمْسَةٍ . وَإِنْ كَانَ أَخَوَانِ ،
أَوْ أَخٌ وَأُخْتَانِ ، أَوْ أَرْبَعُ أَخَوَاتٍ ، اسْتَوَى ثُلُثُ الْبَاقِي وَالسُّدُسُ وَالْمُقَاسِمَةُ ،
فَإِنْ زَادُوا فَلَا حَظَّ لَهُ فِي الْمُقَاسِمَةِ وَيَأْخُذُ السُّدُسَ ، وَالْبَاقِي لَهُمْ . فَإِنْ كَانُوا
مِنْ الْجِهَتَيْنِ فَلَيْسَ لَوْلَدِ الْأَبِ شَيْءٌ ، وَالْبَاقِي لَوْلَدِ الْأُمِّ . بِنْتُ وَأُخْتَانِ
وَجَدٌّ ، الْبَاقِي بَيْنَ الْجَدِّ وَالْأُخْتَيْنِ عَلَى أَرْبَعَةٍ ، وَتَصِحُّ مِنْ ثَمَانِيَةٍ . فَإِنْ كُنَّ
ثَلَاثَ أَخَوَاتٍ فَالْبَاقِي بَيْنَهُمْ عَلَى خَمْسَةٍ . فَإِنْ كُنَّ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعٍ فَلَهُ الثُّلُثُ

أو سُدُسُ الباقي ، والباقي لَهُنَّ .

فصل : بِنْتَانِ أَوْ أَكْثَرُ ، أَوْ بِنْتُ وَبِنْتُ ابْنٍ وَأُخْتُ وَجَدُّ ، لِلْبِنْتَيْنِ الثُّلُثَانِ ، والباقي بَيْنَ الْجَدِّ وَالْأُخْتِ عَلَى ثَلَاثَةٍ ، وَتَصِحُّ مِنْ تِسْعَةٍ ، وَإِنْ كَانَ مَكَانَهَا أَخٌ ، فَالْبَاقِي بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ ، وَتَصِحُّ مِنْ سِتَّةٍ . وَإِنْ كَانَ مَكَانَهُ أُخْتَانِ صَحَّتْ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ . وَيَسْتَوِي فِي هَاتَيْنِ الْمَسْأَلَتَيْنِ السُّدُسُ وَالْمُقَاسَمَةُ . فَإِنْ زَادُوا عَنْ أَخٍ أَوْ عَنْ أُخْتَيْنِ فَرَضْتَ لِلْجَدِّ السُّدُسَ وَكَانَ الْبَاقِي لَهُمْ ، فَإِنْ كَانَ مَعَهُمْ أُمٌّ أَوْ جَدَّةٌ فَلِلْجَدِّ السُّدُسُ ، وَلَا شَيْءَ لِلْأُخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ .

فصل : زَوْجٌ وَأُخْتُ وَجَدُّ ، لِلزَّوْجِ النِّصْفُ ، والباقي بَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثَةٍ . وَعِنْدَ عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ : لِلْأُخْتِ النِّصْفُ ، وَلِلْجَدِّ السُّدُسُ ، وَعَالَتْ إِلَى سَبْعَةٍ . وَإِنْ كَانَ مَعَ الْأُخْتِ أُخْرَى ، فَالْبَاقِي بَيْنَهُمْ عَلَى أَرْبَعَةٍ . وَعِنْدَهُمَا ، لهما الثُّلُثَانِ ، وَتَعُولُ إِلَى ثَمَانِيَةٍ . وَإِنْ كَانَ مَكَانَهُمَا أَخٌ ، فَالْبَاقِي بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ . وَإِنْ كَانَ أَخٌ وَأُخْتُ ، أَوْ ثَلَاثُ أَخَوَاتٍ ، قَاسَمَهُمْ^(١) الْجَدُّ . وَإِنْ كَانَ أَخَوَانِ أَوْ مَنْ يَعْدِلُهُمَا ، اسْتَوَى السُّدُسُ وَالْمُقَاسَمَةُ . فَإِنْ زَادُوا فَرَضْتَ لَهُ السُّدُسَ ، والباقي لَهُمْ . فَإِنْ كَانَ زَوْجٌ وَبِنْتُ وَأُخْتُ وَجَدُّ ، فَلِلزَّوْجِ الرُّبْعُ ، وَلِلْبِنْتِ النِّصْفُ ، والباقي بَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثَةٍ . وَيَسْتَوِي السُّدُسُ هَهُنَا وَالْمُقَاسَمَةُ . فَإِنْ زَادُوا عَلَى أُخْتٍ فَرَضْتَ لِلْجَدِّ السُّدُسَ ، والباقي لَهُمْ . وَإِنْ كَانَ مَعَ الزَّوْجِ بِنْتَانِ ، أَوْ بِنْتُ وَبِنْتُ ابْنٍ ،

(١) فِي الْأَصْلِ : « قَاسَمَهُمَا » .

**فَصْلٌ : وَلِلْأُمِّ أَرْبَعَةُ أَحْوَالٍ ؛ حَالٌ لَهَا السُّدُسُ ، وَهِيَ مَعَ
وُجُودِ الْوَلَدِ أَوْ وَلَدِ الْإِبْنِ أَوْ اثْنَيْنِ مِنَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ . وَحَالٌ**

أَوْ بِنْتٍ وَأُمٌّ أَوْ جَدَّةٌ ، سَقَطَ الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتُ ، وَفُرِضَتْ لِلْجَدِّ السُّدُسُ ،
وَعَالَتْ إِلَى ثَلَاثَةِ عَشَرَ .

الشرح الكبير

فصل : زَوْجَةُ بِنْتٍ وَأُخْتُ وَجَدٍّ ، الْبَاقِي بَيْنَ الْجَدِّ وَالْأُخْتِ عَلَى
ثَلَاثَةٍ ، وَتَصِحُّ [٢٢٨/٥ ظ] مِنْ ثَمَانِيَةٍ . فَإِنْ كَانَ مَكَانَ الْأُخْتِ أَخٌ أَوْ
أُخْتَانِ ، فَالْبَاقِي بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ ، وَتَصِحُّ مَعَ الْآخَرِ مِنْ سِتَّةِ عَشَرَ ، وَمَعَ
الْأُخْتَيْنِ مِنْ اثْنَيْنِ وَثَلَاثَيْنِ . وَإِنْ زَادُوا فُرِضَ لِلْجَدِّ السُّدُسُ ، وَانْتَقَلَتْ
الْمَسْأَلَةُ إِلَى أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ ، ثُمَّ تُصَحِّحُ^(١) عَلَى الْمُتَكَسِّرِ عَلَيْهِمْ . وَإِنْ
كَانَ مَعَ الزَّوْجَةِ ابْنَتَانِ أَوْ أَكْثَرُ ، أَوْ بِنْتُ وَبْنُ ابْنٍ ، أَوْ بِنْتُ وَأُمٌّ وَجَدَّةٌ ،
فَرُضَتْ لِلْجَدِّ السُّدُسُ ، وَيَبْقَى لِلْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ سَهْمٌ مِنْ أَرْبَعَةٍ
وَعِشْرِينَ .

فصل : قَالَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : (وَلِلْأُمِّ أَرْبَعَةُ أَحْوَالٍ ؛ حَالٌ لَهَا
السُّدُسُ ، وَهِيَ مَعَ وُجُودِ الْوَلَدِ وَوَلَدِ الْإِبْنِ أَوْ اثْنَيْنِ مِنَ الْإِخْوَةِ

قوله : وَلِلْأُمِّ أَرْبَعَةُ أَحْوَالٍ ؛ حَالٌ لَهَا السُّدُسُ ، وَهُوَ مَعَ وُجُودِ الْوَلَدِ ، أَوْ وَلَدِ
الْإِبْنِ ، أَوْ اثْنَيْنِ مِنَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ . أَمَّا مَعَ وُجُودِ الْوَلَدِ ، أَوْ وَلَدِ الْإِبْنِ ،
فَإِنَّ لَهَا السُّدُسَ ، بِالنَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ . وَأَمَّا مَعَ وُجُودِ الْإِثْنَيْنِ مِنَ الْإِخْوَةِ
وَالْأَخَوَاتِ ، فَلَهَا السُّدُسُ أَيْضًا . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ؛

الإنصاف

(١) ف م : « تصح » .

لَهَا الثُّلُثُ ، وَهِيَ مَعَ عَدَمِ هَوْلَاءِ . وَحَالُ لَهَا ثُلُثٌ مَا بَقِيَ ، وَهِيَ الْمُقْنَعِ
فِي زَوْجٍ وَأَبَوَيْنِ ، وَامْرَأَةٍ وَأَبَوَيْنِ ، لَهَا ثُلُثُ الْبَاقِي بَعْدَ فَرَضِ
الزَّوْجَيْنِ . وَحَالُ رَابِعٍ ، وَهِيَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَوَلَدِهَا أَبٌ ؛ لِكُونِهِ
وَلَدَ زَنَى أَوْ مَنْفِيًّا بِلِعَانٍ ، فَإِنَّهُ يَنْقَطِعُ تَعْصِيئُهُ مِنْ جِهَةٍ مَنْ نَفَاهُ ،
فَلَا يَرِثُهُ هُوَ وَلَا أَحَدٌ مِنْ عَصَبَاتِهِ ، وَتَرِثُ أُمُّهُ وَذَوُو الْفَرَضِ مِنْهُ
فُرُوضَهُمْ .

الشرح الكبير

وَالْأَخَوَاتِ . وَحَالُ لَهَا الثُّلُثُ ، وَهِيَ مَعَ عَدَمِ هَوْلَاءِ . وَحَالُ لَهَا ثُلُثٌ مَا
بَقِيَ ، وَهِيَ فِي زَوْجٍ وَأَبَوَيْنِ ، وَامْرَأَةٍ وَأَبَوَيْنِ ، لَهَا ثُلُثُ الْبَاقِي بَعْدَ فَرَضِ
الزَّوْجَيْنِ . وَحَالُ رَابِعٍ ، وَهِيَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَوَلَدِهَا أَبٌ ؛ لِكُونِهِ وَلَدَ زَنَى
أَوْ مَنْفِيًّا بِلِعَانٍ ، فَإِنَّهُ يَنْقَطِعُ تَعْصِيئُهُ مِنْ جِهَةٍ مَنْ نَفَاهُ ، فَلَا يَرِثُهُ هُوَ وَلَا
أَحَدٌ مِنْ عَصَبَاتِهِ (وَجَمَلْتُهُ ، أَنَّ الْأُمَّ لَهَا الْأَرْبَعَةُ الْأَحْوَالُ الْمَذْكُورَةُ ، أَمَّا
اسْتِحْقَاقُهَا الثُّلُثَ مَعَ عَدَمِ الْوَلَدِ وَالْوَلَدِ الْإِبْنِ ، وَالْإِثْنَيْنِ مِنَ الْإِخْوَةِ
وَالْأَخَوَاتِ مِنْ أَىِّ الْجِهَاتِ كَانُوا ، فَلَا نَعْلَمُ فِي ذَلِكَ خِلَافًا بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ .
وَقَدْ دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثُهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ
الْثُلُثُ ﴾ . وَأَمَّا اسْتِحْقَاقُهَا السُّدُسَ إِذَا كَانَ لِلْمَيِّتِ وَلَدٌ أَوْ وَلَدَ ابْنٍ أَوْ

وَسَوَاءٌ كَانُوا مَحْجُوبِينَ ، أَوْ لَا . وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ أَنَّ الْإِخْوَةَ لَا يَحْجُبُونَ
الْأُمَّ مِنَ الثُّلُثِ إِلَى السُّدُسِ ، إِلَّا إِذَا كَانُوا أَوْرَثِينَ مَعَهَا ، فَإِنْ كَانُوا مَحْجُوبِينَ بِالْأَبِ ،
وَرِثَتِ السُّدُسَ ^(١) . فَلَهَا ، فِي مِثْلِ أَبَوَيْنِ وَأَخَوَيْنِ ، الثُّلُثُ عِنْدَهُ . وَالْأَصْحَابُ عَلَى

(١) كَذَا بِالنَّسْخِ ، وَلَعَلَّهَا : « الثَّلَاثُ » . وَانْظُرْ : مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى ٣١/٣٤٣ - ٣٤٥ .

اثنان^(١) مِنَ الْأَخَوَاتِ ، فَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : لَا يَحْجُبُ الْأُمُّ عَنِ الثُّلَاثِ إِلَى السُّدُسِ مِنَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ إِلَّا ثَلَاثَةٌ . وَحُكِيَ ذَلِكَ عَنْ مُعَاذٍ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ - إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ ﴾ . وَأَقْلُ الْجَمْعِ ثَلَاثَةٌ .

وَرَوَى أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ لِعُثْمَانَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : لَيْسَ الْأَخَوَانِ إِخْوَةً فِي لِسَانِ قَوْمِكَ ، فَلِمَ تَحْجُبُ بِهِمَا الْأُمُّ ؟ فَقَالَ : لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أُرَدَّ شَيْئًا كَانَ قَبْلِي وَمَضَى فِي الْبُلْدَانِ وَتَوَارَثَ النَّاسُ بِهِ^(٢) . وَلَنَا ، قَوْلُ عُثْمَانَ هَذَا ، فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْإِجْمَاعِ ، ثُمَّ^(٣) هُوَ قَبْلَ مُخَالَفَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَلَأَنَّ كُلَّ حَجَبٍ تَعَلَّقَ بَعْدَ كَانَ أَوَّلُهُ اثْنَيْنِ ، كَحَجَبِ الْبَنَاتِ بَنَاتِ الْإِبْنِ ، وَالْأَخَوَاتِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ الْأَخَوَاتِ مِنَ الْأَبِّ ، وَالْإِخْوَةُ تُسْتَعْمَلُ فِي الْإِثْنَيْنِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رَجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ﴾^(٤) . وَهَذَا الْحُكْمُ ثَابِتٌ فِي أَخٍ وَأُخْتٍ . وَمِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ مَنْ يَجْعَلُ الْإِثْنَيْنِ جَمْعًا حَقِيقَةً ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَعْمِلُهُ مَجَازًا فَيَصْرِفُ إِلَيْهِ بِالذَّلِيلِ . وَلَا فَرْقَ فِي حَجَبِهَا بَيْنَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِخْوَةٌ ﴾ . وَهَذَا يَقَعُ عَلَى الْجَمِيعِ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً ﴾

(١) فِي م : « ابْنَيْنِ » .

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ فَرْضِ الْأُمِّ ، مِنْ كِتَابِ الْفَرَائِضِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٢٢٧/٦ . وَإِسْنَادُهُ

ضَعِيفٌ . انْظُرِ الْإِرْوَاءَ ١٢٢/٦ .

(٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٤) سُورَةُ النِّسَاءِ ١٧٦ .

رَجَالًا وَنِسَاءً ﴿١﴾ . فَفَسَّرَهُم بِالرَّجَالِ وَالنِّسَاءِ .

[٢٢٩/٥ و] وَأَمَّا اسْتِحْقَاقُهَا ثُلُثَ الْبَاقِي فِي زَوْجٍ وَأَبَوَيْنِ ، وَامْرَأَةٍ وَأَبَوَيْنِ ، فَهَاتَانِ الْمَسْأَلَتَانِ تُسَمَّى الْعُمَرِيَّتَيْنِ ^(١) ؛ لِأَنَّ عَمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَضَى بِذَلِكَ فَاتَّبَعَهُ عُثْمَانُ ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ ، وَابْنُ مَسْعُودٍ . وَرُويَ ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ . وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَجَعَلَ ابْنُ عَبَّاسٍ ثُلُثَ الْمَالِ كُلَّهُ لِلْأُمِّ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَرَضَ لَهَا الثُّلُثَ عِنْدَ عَدَمِ الْوَلَدِ وَالْإِخْوَةِ ، وَلَيْسَ هَهُنَا وَلَدٌ وَلَا إِخْوَةٌ . وَيُرَوَّى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ . وَيُرَوَّى عَنْ شُرَيْحٍ ذَلِكَ فِي زَوْجٍ وَأَبَوَيْنِ . وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ كَقَوْلِ الْجَمَاعَةِ فِي زَوْجٍ وَأَبَوَيْنِ ، وَكَقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي امْرَأَةٍ وَأَبَوَيْنِ . وَبِهِ قَالَ أَبُو ثَوْرٍ ؛ لِأَنَّا لَوْ فَرَضْنَا لِلْأُمِّ ثُلُثَ الْمَالِ فِي زَوْجٍ وَأَبَوَيْنِ ، لَفَضَّلْنَاهَا عَلَى الْأَبِ ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ ، وَفِي مَسْأَلَةِ الزَّوْجَةِ لَا يُؤَدَّى إِلَى ذَلِكَ . وَاحْتَجَّ ابْنُ عَبَّاسٍ بِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثُهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ ﴾ . وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « الْحَقُّوْا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا » ، فَمَا بَقِيَ فَلِأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرَ ^(٢) . وَالْأَبُ هَهُنَا عَصَبَةٌ ، فَيَكُونُ لَهُ مَا فَضَّلَ عَنْ ذَوِي الْفُرُوضِ ، كَمَا لَوْ كَانَ مَكَانَهُ جَدًّا .

قوله : وَحَالٌ لَهَا ثُلُثُ مَا بَقِيَ ؛ وَهِيَ مَعَ زَوْجٍ وَأَبَوَيْنِ ، وَامْرَأَةٍ وَأَبَوَيْنِ . هَذَا الْمَذْهَبُ بِلَارِئِبٍ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَقَدْ رُويَ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ : ظَاهِرُ

(١) فِي الْأَصْلِ : « الْعُمَرِيَّة » .

(٢) تَقْدِمْ تَحْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ١١ .

قال شيخنا^(١) : والحُجَّةُ معه لَوْلَا انْعِقَادُ الإِجْمَاعِ مِنَ الصَّحَابَةِ عَلَى مُخَالَفَتِهِ . وَلَأَنَّ الْفَرِيضَةَ إِذَا جَمَعْتَ أَبَوَيْنِ وَذَا فَرَضٍ ، كَانَ لِلأُمِّ ثُلُثُ الْبَاقِي ، كَمَا لَوْ كَانَ مَعَهُمْ بِنْتُ . وَيُخَالِفُ الأَبُ الجَدَّ ؛ لِأَنَّ الأَبَ فِي دَرَجَتِهَا ، وَالجَدُّ أَعْلَى مِنْهَا . وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ سِيرِينَ تَفْرِيقٌ فِي مَوْضِعٍ أَجْمَعَ الصَّحَابَةُ عَلَى التَّسْوِيَةِ فِيهِ ، ثُمَّ إِنَّهُ مَعَ الزَّوْجِ يَأْخُذُ مِثْلَ مَا أَخَذَتِ الأُمُّ ، كَذَلِكَ مَعَ الْمَرْأَةِ ، قِيَاسًا عَلَيْهِ . فَأَمَّا الْحَالُ الرَّابِعُ ، وَهِيَ إِذَا كَانَ وَلَدُهَا مَنْفِيًّا يِلْعَانِ ، فَإِنَّ الرَّجُلَ إِذَا لَاعَنَ امْرَأَتَهُ وَانْتَفَى مِنْ^(٢) وَلَدِهَا وَفَرَّقَ الْحَاكِمُ بَيْنَهُمَا ، انْتَفَى وَلَدُهَا عَنْهُ وَانْقَطَعَ تَعْصِيئُهُ مِنْ جِهَةِ الْمُلَاعِنِ ، فَلَمْ يَرِثْهُ هُوَ وَلَا أَحَدٌ مِنْ عَصْبَاتِهِ ، وَتَرِثُ أُمُّهُ وَذَوُو الْفُرُوضِ مِنْهُ فُرُوضَهُمْ ، وَيَنْقَطِعُ التَّوَارُثُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ . لَا نَعْلَمُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ خِلَافًا . فَأَمَّا إِنْ مَاتَ أَحَدُهُمْ قَبْلَ تَمَامِ اللَّعَانِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ وَرِثَهُ الْآخَرُ

الْقُرْآنَ أَنَّهَا الثُّلُثُ . وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ عَبَّاسٍ . قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي « الْمُعْنَى »^(١) :
وَالْحُجَّةُ مَعَهُ ، لَوْلَا إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ . انْتَهَى [٢٨٠/٢ ظ] . وَهَاتَانِ الْمَسْأَلَتَانِ
تُسَمَّيَانِ الْعُمَرَيَّتَيْنِ .

تَنْبِيهِ : ظَاهِرُ قَوْلِهِ : وَحَالُ رَابِعٍ ؛ وَهِيَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَوَلَدِهَا أَبٌ ؛ لَكَوْنِهِ وَلَدَ زَنًى أَوْ مَنْفِيًّا يِلْعَانِ ، فَإِنَّهُ يَنْقَطِعُ تَعْصِيئُهُ مِنْ جِهَةِ مَنْ نَفَاهُ . لِأَنَّهُ لَا يَنْقَطِعُ تَعْصِيئُهُ مِنْ غَيْرِ جِهَةٍ مَنْ نَفَاهُ ؛ مِثْلَ أَنْ تَلِدَ تَوَآمِيْنٌ ، فَيَرِثَ أَحَدُهُمَا مِنَ الْآخَرِ بِالْأُخُوَّةِ مِنَ

(١) فِي : الْمُعْنَى ٢٣/٩ .

(٢) فِي م : « مِنْهُ » .

في قول الجمهور . وقال الشافعي : إذا أكمل الزوج لعانته لم يتوارثا . وقال مالك : إن مات الزوج بعد لعانه ، فإن لاعت المرأة لم ترث ولم تحدد ، وإن لم تلعن ورثت وحدت . وإن ماتت هي بعد لعان الزوج ورثها في قول جميعهم ، إلا الشافعي . فإن تم اللعان بينهما فمات أحدهما [٢٢٩/٥ ط] قبل تفريق الحاكم بينهما لم يتوارثا ، في إحدى الروايتين . وهو قول مالك ، وزفر . ورؤي نحو ذلك عن الزهري ، وربيعة ، والأوزاعي ، وداود ؛ لأن اللعان يقتضي التحريم المؤبد ، فلم يعتبر في حصول الفرقة به التفريق بينهما ، كالرضاع . والثانية ، يتوارثان ما لم يفرق الحاكم . وهو قول أبي حنيفة وصاحبه ؛ لأن النبي ﷺ فرق بين المتلاعنين ، ولو حصل التفريق باللعان لم يحتج إلى تفريقه . وإن فرق الحاكم بينهما قبل تمام اللعان لم تقع الفرقة ولم ينقطع التوارث في قول الجمهور . وقال أبو حنيفة وصاحبه : إن فرق بينهما بعد أن تلاعنا ثلاثاً وقعت الفرقة وانقطع التوارث ؛ لأنه وجد منهما معظم اللعان ، وإن فرق بينهما قبل ذلك لم ينقطع التوارث ولم تقع الفرقة . ولنا ، أنه تفريق قبل تمام اللعان ، أشبه التفريق قبل الثلاث . وهذا الخلاف في توارث الزوجين . فأما الولد ، فالصحيح أنه ينتفي عن الملاعن^(١) إذا تم اللعان

الأب . وهو رواية عن أحمد . والصحيح من المذهب ، أنه لا يرث بالأخوة من الأب . قدمه في « الفروع » . وقيل : يرث بالأخوة من الأب في ولد الملاعنة

(١) في الأصل : « التلاعن » .

وَعَصَبَتْهُ عَصَبَةُ أُمِّهِ . وَعَنْهُ ، أَنَّهَا هِيَ عَصَبَتُهُ

المقنع

بَيْنَهُمَا مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارٍ تَفْرِيقِ الْحَاكِمِ ؛ لِأَنَّ انْتِفَاءَهُ بِنَفْيِهِ لَا يَقُولُ الْحَاكِمُ :
فَرَّقْتُ بَيْنَكُمَا . فَإِنْ لَمْ يَذْكُرْهُ فِي اللَّعَانِ لَمْ يَنْتَفِ عَنِ الْمُلَاعِنِ وَلَمْ يَنْقَطِعِ
التَّوَارُثُ بَيْنَهُمَا . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : يَنْتَفِي بِزَوَالِ الْفِرَاشِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ
نَفَى الْوَلَدَ عَنِ الْمُلَاعِنِ وَالْحَقَّهَ بِأُمِّهِ ^(١) ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ الرَّجُلُ فِي لِعَانِهِ .
وَيُحَقِّقُ ذَلِكَ أَنَّ الْوَلَدَ كَانَ حَمْلًا فِي الْبَطْنِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ :
« أَنْظِرُوهَا ، فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَحْيِيرَ كَأَنَّهُ وَحَرَةٌ حَمَشَ السَّاقَيْنِ ، فَلَا أَرَاهُ
إِلَّا قَدْ كَذَبَ عَلَيْهَا ، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ جَعْدًا جُمَالِيًّا خَدَلَجَ السَّاقَيْنِ سَابِعِ
الْأَلْيَتَيْنِ ، فَهُوَ لِلَّذِي رُمِيَ بِهِ » ^(٢) . فَأَتَتْ بِهِ عَلَى النَّعْتِ الْمَكْرُوهِ .

الشرح الكبير

٢٧٩١ - مسألة : (وَعَصَبَتْهُ عَصَبَةُ أُمِّهِ . وَعَنْهُ ، أَنَّهَا هِيَ عَصَبَتُهُ)
اِخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي مِيرَاثِ الْوَلَدِ الْمَنْفِيِّ بِاللَّعَانِ ، فَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ فِيهِ

دُونِ غَيْرِهِ .

الإنصاف

قوله : وَعَصَبَتْهُ عَصَبَةُ أُمِّهِ . مُرَادُهُ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ ابْنٌ وَلَا ابْنُ ابْنٍ ، فَإِذَا لَمْ

(١) أخرجه البخاري ، في : باب يلحق الولد بالملاعة ، من كتاب اللعان . صحيح البخاري ٢ / ٥٢٥ . ومسلم ،
في : كتاب اللعان . صحيح مسلم ٢ / ١١٣٣ .

وأبو داود ، في : باب في اللعان ، من كتاب الطلاق . سنن أبي داود ٢ / ٥٢٥ . والترمذي ، في : باب ما جاء في
اللعان ، من أبواب الطلاق . عارضة الأحوذى ٥ / ١٨٩ . والنسائي ، في : باب نفى الولد باللعان ... ، من كتاب
الطلاق . المجتبى ٦ / ١٤٦ . وابن ماجه ، في : باب اللعان ، من كتاب الطلاق . سنن ابن ماجه ١ / ٦٦٩ .
والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٣٨ .

(٢) تقدم تخريجه في ٣٣٨/١٦ .

فَإِنْ لَمْ تَكُنْ فَعَصَبْتُهَا عَصَبَتُهُ .

المقنع

الشرح الكبير

روايتان ؛ إحداهما ، أَنَّ عَصَبَتَهُ عَصَبَةُ أُمِّهِ . نَقَلَهَا الْأَثَرُ مُحَمَّدُ بْنُ حَنْبَلٍ . يُرَوَّى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَابْنِ عَمْرٍ . وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ ، وَابْنُ سِيرِينَ ، وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ ، وَعَطَاءٌ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَالْحَكَمُ ، وَحَمَّادٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ ، إِلَّا أَنَّ عَلِيًّا يَجْعَلُ ذَا السَّهْمِ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ أَحَقَّ مِمَّنْ لَا سَهْمَ لَهُ ، وَقَدَّمَ الرَّدَّ عَلَى غَيْرِهِ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، أَنَّ الْأُمَّ عَصَبَتُهُ ، (فَإِنْ لَمْ تَكُنْ ، فَعَصَبْتُهَا عَصَبَتُهُ) . نَقَلَهَا أَبُو الْحَارِثِ وَمُتَهَنَّا . وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ . وَرَوَى نَحْوُهُ ^(١) عَنْ عَلِيٍّ ، وَمَكْحُولٍ ، وَالشَّعْبِيِّ ؛ لَمَّا رَوَى [٢٣٠/٥] عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ مِيرَاثَ ابْنِ الْمَلَاعِنَةِ لِأُمِّهِ وَلِوَرَثَتِهَا مِنْ بَعْدِهَا ^(٢) . وَرَوَاهُ أَيْضًا مَكْحُولٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَرْسَلًا ^(٣) . وَرَوَى وَائِلَةُ

يَكُنْ ابْنُ وَلَا ابْنُ ابْنٍ ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، مَا قَدَّمَهُ الْمُصَنِّفُ هُنَا . وَاخْتَارَهُ الْخِرَقِيُّ ، وَالْقَاضِي ، وَغَيْرُهُمَا . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ« الْفُرُوعِ » ، وَ« الْفَاتِقِ » . وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . وَعَنْهُ ، أَنَّهَا هِيَ عَصَبَتُهُ . اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ ، وَالشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ« الْحَاوِي الصَّغِيرِ » . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمُعْنَى » ، وَ« الشَّرْحِ » ، وَ« شَرْحِ ابْنِ مُنَجَّى » . فَعَلِيَ الْمَذْهَبِ ، يَرِثُ أَخُوهُ لِأُمِّهِ مَعَ ابْنَتِهِ ، لَا أُخْتُهُ لِأُمِّهِ . فَيُعَايَى

(١) سقط من : م .

(٢) أخرجه أبو داود ، في : باب ميراث ابن الملاعة ، من كتاب الفرائض . سنن أبي داود ١١٢/٢ ، ١١٣ .

(٣) أخرجه الدارمي ، في : باب ميراث ابن الملاعة ، من كتاب الفرائض . سنن الدارمي ٣٦٤/٢ .

ابن الأسقع عن النبي ﷺ قال : « تَحُوزُ الْمَرْأَةُ ثَلَاثَةَ مَوَارِيثَ ؛ عَتِيقَهَا ، وَلَقِيطَهَا ، وَوَلَدَهَا الَّذِي لَا عَتَّ عَلَيْهِ »^(١) . وعن عبد الله بن عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ ، قال : كَتَبْتُ إِلَى صَدِيقٍ لِي مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنْ بَنِي زُرَيْقٍ أَسْأَلُهُ عَنْ وَلَدِ الْمُلَاعِنَةِ ، لِمَنْ قَضَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ؟ فَكَتَبَ إِلَيَّ : إِنِّي سَأَلْتُ ، فَأُخْبِرْتُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِهِ لِأُمِّهِ ، هِيَ بِمَنْزِلَةِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ^(٢) . رواه أبو داود . ولأنها قامت مقام أمه وأبيه في انتسابه إليها ، فقامت مقامهما في حيازة ميراثه ، ولأنَّ عَصَبَاتِ الْأُمِّ أَذَلُّوْا بَهَا ، فلم يرثوا معها ، كأقارب الأب معه . وكان زيد بن ثابت يُورث من ابنِ الْمُلَاعِنَةِ ، كما يُورث من غيرِ ابنِ الْمُلَاعِنَةِ ، ولا يجعلها عَصَبَةً أَيْنَهَا^(٣) ، ولا عَصَبَتَهَا عَصَبَتَهُ ، فَإِنْ كَانَتْ أُمُّهُ مَوْلَاةً لِقَوْمٍ جَعَلَ الْبَاقِي مِنْ مِيرَاثِهَا لِمَوْلَاها ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَوْلَاةً جُعِلَ^(٤) لِبَيْتِ الْمَالِ . وعن ابنِ عَبَّاسٍ نَحْوُهُ . وبه قال سعيد بن المسيَّب ، وعُروَةُ ، وسليمان بن يسارٍ ، وعمر بن عبد العزيز ، والزُّهْرِيُّ ، وَرَبِيعَةُ ، وأبو الزناد ، ومالكٌ ، وأهلُ المدينة ، والشافعيُّ ،

بها . وعلى الثانية ، إِنْ لَمْ تَكُنِ الْأُمُّ مَوْجُودَةً ، فَعَصَبَتُهَا عَصَبَتُهُ .^(٥) على الصحيح . وعنه ، يُرَدُّ عَلَى ذَوِي الْفُرُوضِ ، فَإِنْ عُدِمُوا فَعَصَبَتُهَا عَصَبَتُهُ^(٥) .

(١) تقدم تخريجه في ٣١٠/١٦ . وإسناده ضعيف . انظر الإرواء ٢٤/٦ .

(٢) أخرجه أبو داود في المراسيل ١٩١ . والبيهقي ، في : باب ميراث ولد الملاعنة ، من كتاب الفرائض . السنن الكبرى ٢٥٩/٦ .

(٣) في الأصل : « ابنه » .

(٤) في الأصل : « جعلت » .

(٥ - ٥) سقط من : الأصل .

فَإِذَا خَلَفَ أُمًّا وَخَالًا ، فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ وَبَاقِيهِ لِلْخَالِ ، وَعَلَى الرَّوَايَةِ الْمُقْنَعِ الْآخَرَى ، الْكُلُّ لِلْأُمِّ .

الشرح الكبير

وأبو حنيفة ، وصاحبه ، وأهل البصرة ، إلا أن أبا حنيفة وأهل البصرة جَعَلُوا الرَّدَّ وَذَوَى الْأَرْحَامِ أَحَقَّ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ ؛ لِأَنَّ الْمِيرَاثَ إِنَّمَا يُثَبَّتُ بِالنَّصِّ ، وَلَا نَصٌّ فِي تَوْرِيثِ الْأُمِّ أَكْثَرَ مِنَ الثُّلُثِ ، وَلَا فِي تَوْرِيثِ آخٍ مِنْ أُمِّ أَكْثَرَ مِنَ السُّدُسِ ، وَلَا فِي تَوْرِيثِ أَبِي الْأُمِّ وَأَشْبَاهِهِ مِنْ عَصَبَاتِ الْأُمِّ ، وَلَا قِيَاسَ أَيْضًا ، فَلَا وَجْهَ لِإثباته . ووجه الرواية الأولى قولُ النَّبِيِّ ﷺ : « أَلْحِقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا ، فَمَا بَقِيَ فَلِأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرَ » ^(١) . وأولى الرجال به أقاربُ أُمِّهِ . وعن عمر ، رضى الله عنه ، أَنَّهُ أَلْحَقَ وَلَدَ الْمُلَاعِنَةِ بِعَصَبَةِ أُمِّهِ . وعن عليٍّ ، رضى الله عنه ، أَنَّهُ لَمَّا رَجَمَ الْمَرْأَةَ دَعَا أَوْلِيَاءَهَا ، فَقَالَ : هَذَا ابْنُكُمْ ، تَرِثُونَهُ وَلَا يَرِثُكُمْ ، وَإِنْ جَنَى جِنَايَةً فَعَلَيْكُمْ ^(٢) . حَكَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَنْهُ . وَلِأَنَّ الْأُمَّ لَوْ كَانَتْ عَصَبَةً كَأَيِّهِ لَحَبَّتْ إِخْوَتَهُ . وَلِأَنَّ مَوْلَاهَا مَوْلَى أَوْلَادِهَا ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَصَبَتُهَا عَصَبَتَهُ ، كَالْأَبِ .

٢٧٩٢ - مسألة : (فَإِذَا خَلَفَ أُمًّا وَخَالًا ، فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ) بلا خلافٍ (والباقي للخال) لِأَنَّهُ عَصَبَةُ أُمِّهِ (وعلى [٢٣٠/٥] الرواية الأخرى ، الْكُلُّ لِلْأُمِّ) وهذا قولُ عليٍّ ، وابنِ مسعودٍ ، وأبي حنيفة

الإنصاف

والتفريعُ الآتِي بعدَ ذلك على هذه الرواياتِ ، وقد عَلِمْتَ المذهبَ منهم .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ١١ .

(٢) أخرجه ابنُ أبي شيبة ، في : المصنف ٣٤٨/١١ .

المقنع
فَإِنْ كَانَ مَعَهُمْ أَخٌ لَأُمِّ فَلَهُ السُّدُسُ وَالْبَاقِي لَهُ ، أَوْ لِلأُمِّ عَلَى
الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ .

الشرح الكبير
وموافقيه ، إلا أن ابن مسعود يُعْطِيهَا إِيَّاهُ ؛ لَكُونِهَا عَصْبَتَهُ ، والباقون بالرَّدِّ ،
وعن زيدٍ ، الباقي لبيت المال (فإن كان معهما أَخٌ لَأُمِّ فَلَهُ السُّدُسُ ، والباقي
له) (إن قلنا : إنه العَصْبَةُ . على الرواية الأولى . وعلى الأخرى ، الكلُّ
للأُمِّ . ولا شيء للخال على الروایتين . فإن كان معهما مَوْلَى أُمِّ فلا شيء
له عندنا . وقال زيدٌ ومَنْ وافقه ، وأبو حنيفة : الباقي له . وإن لم يَكُنْ لَأُمِّهِ
عَصْبَةٌ إِلَّا مَوْلَاهَا ، فالباقي له إذا قلنا : عَصْبَتُهَا عَصْبَتُهُ . وعلى الرواية
الأخرى ، هو للأُمِّ . وهو قول ابن مسعود ؛ لأنها عَصْبَةُ ابْنِهَا .

فصل : فإن لم يُخْلَفْ إِلَّا أُمُّهُ ، فلها التُّلُثُ فَرَضًا والباقي بالرَّدِّ . وهو
قولٌ على وسائر مَنْ يرى الرَّدَّ . وفي الرواية الأخرى ، لها الباقي بالتَّعْصِيبِ .
فإن كان مع الأُمِّ عَصْبَةٌ لَهَا ، فهل يكون الباقي لها أو له ؟ على روايتين ذَكَرْنَاهُمَا .
فإن كان لها عَصَبَاتٌ ، فهو لأقربهم منها على الرواية الأولى . فإذا كان
معها أبوها وأخوها فهو لأبيها ، فإن كان مكان الأبِ جدٌّ فهو بين أخيها
وجدها نصفين ، فإن كان معهم ابْنُهَا - وهو أخوه لَأُمِّهِ - فلا شيء
لأخيها ، ويكون لَأُمِّهِ التُّلُثُ ولأخيه السُّدُسُ ولأخيه الباقي ، أو ^(١) ابن
أخيه . وإن خَلَفَ أُمُّهُ وأخاه وأخته ، فلكلٍّ واحدٍ مِنْهُمُ السُّدُسُ ، والباقي
لأخيه دون أُخْتِهِ . وإن خَلَفَ ابنَ أخيه وبنتَ أخيه ، أو خاله وخالته ،

الإنصاف

(١) في الأصل : « و » .

فَالْبَاقِي لِلذَّكَرِ . وَإِنْ خَلَّفَ أُخْتَهُ وَابْنَ أُخْتِهِ ، فَلأُخْتِهِ السُّدُسُ وَالْبَاقِي لِابْنِ أُخْتِهِ . وَعَلَى الرِّوَايَةِ الْآخَرَى ، الْكُلُّ لِلأُمِّ فِي « هَذِهِ الْمَوَاضِعِ »^(١) .

فصل : ابْنُ مُلَاعِنَةَ مَاتَ وَتَرَكَ بِنْتًا وَبَنَتَ ابْنٍ وَمَوْلَى أُمِّهِ ، الْبَاقِي لِمَوْلَى الأُمِّ فِي قَوْلِ الْجُمْهُورِ . وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ : الرَّدُّ أَوَّلَى مِنَ الْمَوْلَى . فَإِنْ كَانَ مَعَهُمْ أُمٌّ فَلَهَا السُّدُسُ ، وَفِي الْبَاقِي رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لِلْمَوْلَى . وَهُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِينَ . وَالثَّانِيَةُ ، لِلأُمِّ . وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ مَوْلَى فَلِلباقِي مَرْدُودٌ عَلَيْهِمْ فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ . وَالْآخَرَى ، هُوَ لِلأُمِّ . فَإِنْ كَانَ مَعَهُمْ أَخٌ فَلَا شَيْءَ لَهُ بِالْفَرَضِ ، وَلَهُ الْبَاقِي فِي رِوَايَةٍ . وَالْآخَرَى ، هُوَ لِلأُمِّ .

بَنَتْ وَأَخٌ ، أَوْ ابْنُ أَخٍ أَوْ خَالَ ، أَوْ أَبُو أُمٍّ ، أَوْ غَيْرُهُمْ مِنَ الْعَصَبَاتِ ؛ لِلْبَنَتِ النِّصْفُ ، وَالْبَاقِي لِلْعَصْبَةِ ، فِي قَوْلِ الْعَبَادِلَةِ . وَإِنْ كَانَ مَعَهَا أَخٌ وَ^(٢) أُخْتُ ، أَوْ ابْنُ أَخٍ وَأُخْتُهُ ، أَوْ خَالَ وَخَالَتهُ ، فَلِلباقِي لِلذَّكَرِ وَخَدَهُ فِي قَوْلِهِمْ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ : الْمَالُ لِلْبَنَتِ بِالْفَرَضِ وَالرَّدِّ . وَرَوَوْا ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، أَنَّهُ جَعَلَ ذَا السَّهْمِ أَحَقَّ مِمَّنْ لَا سَهْمَ لَهُ ، وَأَنَّهُ وَرَثَ ابْنِ مُلَاعِنَةَ ذَوِي أَرْحَامِهِ كَمَا يَرِثُونَ مِنْ غَيْرِهِ . قَالَ ابْنُ اللَّبَّانِ : وَلَيْسَ هَذَا مَحْفُوظًا عَنْ عَلِيٍّ ، إِنَّمَا الْمَشْهُورُ عَنْهُ قَوْلُهُ لِأَوْلِيَاءِ الْمَرْجُومَةِ عَنْ ابْنِهَا : [٢٣١/٥] هَذَا ابْنُكُمْ ، تَرِثُونَهُ وَلَا يَرِثُكُمْ ، فَإِنْ جَنَى جِنَايَةً

(١ - ١) فِي م : « هَذَا الْمَوْضِعِ » .

(٢) فِي م : « أَوْ » .

فعليكم . وفسر القاضي قول أحمد : إن لم يكن أم فعصبتها عصبتها .
بتقديم الرد على عصبة الأم ، كقوله في أخت وابن أخ : المال كله
للأخت . قال شيخنا^(١) : وهذا تفسير للكلام بضد ما يقتضيه ، وحمل
للفظ على خلاف ظاهره ، وإنما هذه الرواية كمذهب ابن مسعود ورواية
الشعبي عن علي وعبد الله ، أنهما قالوا : عصبة ابن الملائنة أمه ، ترث
ماله أجمع ، فإن لم يكن أم فعصبتها عصبتها .

امراة وجدّة وأختان وابن أخ ؛ للمرأة الرّبع ، وللجدّة السّدس ،
وللأختين الثّلث ، والباقي لابن الأخ ، في الروايتين جميعاً . وقال أبو
حنيفة : الباقي يُردُّ على الأختين والجدّة . وهو قول القاضي في الرواية
الثّانية .

أبو أم وبنت وابن أخ وبنت أخ ، الباقي لابن الأخ وحده . ويَحْتَمِلُ
أن يكون لأبي الأم سدس باقي المال ، وخمسة أسداسه لابن الأخ . وقال
أبو حنيفة : المال بين أبي الأم والبنت ، على أربعة ، بالفرض والرد .

فصل : فإن لم يترك ابن الملائنة ذاً سَهْمٍ فالmaal لعصبة أمه في قول
الجماعة . وقد روى ذلك عن علي . وقال أبو حنيفة وأصحابه : هو بين
ذوي الأرحام كميراث غيره . ورووه عن علي . وذلك مثل خال وخالة ،
وابن أخ وأخته ، المال للذكر . وفي قول أبي حنيفة ، هو بينهما في
المسألتين نصفين .

خَالَةَ لَأَبٍ وَأُمٍّ وَخَالَ لَأَبٍ ، الْمَالُ لِلْخَالِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : هُوَ لِلْخَالَةِ .

خَالَةَ وَبَنَتْ بَنَتٍ ، الْمَالُ بَيْنَهُمَا عَلَى أَرْبَعَةٍ . وَإِذَا لَمْ يُخْلَفِ ابْنُ الْمُلَاعِنَةِ إِلَّا إِذَا رَجِمَ ، فَحُكْمُهُمْ فِي مِيرَاثِهِ كَحُكْمِهِمْ فِي مِيرَاثِ غَيْرِهِ ، عَلَى مَا نَذَرَهُ .

فصل : وَإِذَا قُسِمَ مِيرَاثُ ابْنِ الْمُلَاعِنَةِ ثُمَّ أَكْذَبَ الْمُلَاعِنُ نَفْسَهُ ، لِحَقِّهِ الْوَلَدُ وَنُقِضَتِ الْقِسْمَةُ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يُلْحَقُهُ النَّسَبُ بَعْدَ مَوْتِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ تَوَآمِينَ مَاتَ أَحَدُهُمَا وَأَكْذَبَ نَفْسَهُ وَالْأَخُ بَاقٍ ، فَيُلْحَقُهُ نَسَبُ الْبَاقِي وَالْمَيِّتِ مَعًا . وَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ مَعَهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ .

فصل : وَلَوْ كَانَ الْمَنْفِيُّ بِاللَّعَانِ تَوَآمِينَ ، وَلَهُمَا أَخٌ آخَرُ مِنَ الزَّوْجِ لَمْ يَنْفِهِ ، فَمَاتَ أَحَدُ التَّوَآمِينَ ، فَمِيرَاثُ تَوَآمِيهِ مِنْهُ كَمِيرَاثِ الْآخَرِ فِي قَوْلِ الْجُمْهُورِ . وَقَالَ مَالِكٌ : يَرِثُهُ تَوَآمِيهِ كَمِيرَاثِ أَخٍ لِأَبَوَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ أَخُوهُ لِأَبَوَيْهِ ، بِدَلِيلِ أَنَّ الزَّوْجَ لَوْ أَقْرَبَ أَحَدَهُمَا لِحَقِّهِ الْآخَرُ . وَهَذَا أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ لِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ . وَلَنَا ، أَنَّهُمَا تَوَآمَانُ لَمْ يَثْبُتْ لَهُمَا أَبٌ [٢٣١/٥ ط] يَنْتَسِبَانِ إِلَيْهِ ، فَأَشْبَهَا^(١) تَوَآمِيَ الزَّانِيَةِ ، وَلَا خِلَافَ فِي تَوَآمِيَ الزَّانِيَةِ . وَفَارَقَ هَذَا مَا إِذَا اسْتَلْحَقَ أَحَدُهُمَا ؛ لِأَنَّهُ ثَبَتَ بِاسْتِلْحَاقِهِ أَنَّهُ أَبُوهُمَا .

فصل : قَوْلُهُمْ : إِنَّ الْأُمَّ عَصْبَةٌ وَلَدِهَا . أَوْ : إِنَّ عَصْبَتَهَا عَصْبَتُهُ . إِنَّمَا

وَإِذَا مَاتَ ابْنُ ابْنِ مُلَاعِنَةَ وَخَلَفَ [١٧٥] أُمُّهُ وَجَدَتْهُ ، فَلَا مُمَّهُ

الشرح الكبير

هو في الميراث خاصة ، كقولنا في الأخوات مع البنات . فعلى هذا ، لا يَعْقِلُونَ عنه ، ولا تَثْبُتُ لَهُمِ وَلَايَةُ التَّزْوِيجِ ولا غيره . هذا قول الأكثرين . وقد روى عن عليٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ لِأَوْلِيَاءِ الْمَرْجُومَةِ فِي وَلَدِهَا : هَذَا ابْنُكُمْ ، تَرِثُونَهُ وَلَا يَرِثُكُمْ ، وَإِنْ جَنَى فَعَلَيْكُمْ ^(١) . وَرَوَى هَذَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، وَإِبْرَاهِيمَ . وَلَنَا ، أَنَّهُمْ إِنَّمَا يَنْتَسِبُونَ إِلَيْهِ بِقَرَابَةِ الْأُمِّ فَلَمْ يَعْقِلُوا عَنْهُ ، وَلَمْ تَثْبُتْ لَهُمِ وَلَايَةُ التَّزْوِيجِ ، كَمَا لَوْ عَلِمَ أَبُوهُ ، وَلَا يَلْزَمُ مِنَ التَّعْصِيبِ فِي الْمِيرَاثِ التَّعْصِيبُ فِي الْعَقْلِ وَالتَّزْوِيجِ ، بِدَلِيلِ الْأَخَوَاتِ مَعَ الْبَنَاتِ . فَأَمَّا إِنْ أُعْتِقَ ابْنُ الْمُلَاعِنَةِ عَبْدًا ثُمَّ مَاتَ ، ثُمَّ مَاتَ الْمَوْلَى وَخَلَفَ أُمُّ مَوْلَاهُ وَأَخَا مَوْلَاهُ ، احْتَمَلُ أَنْ يَثْبُتَ لَهَا الْإِرْثُ بِالْوَلَاءِ ؛ لِأَنَّ التَّعْصِيبَ ثَابِتٌ . وَحُكِيَ ذَلِكَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ . وَهَلْ يَكُونُ لِلْأُمِّ أَوْ لِلْأَخِ ؟ عَلَى الرَّوَايَتَيْنِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَثْبُتَ لَهَا مِيرَاثٌ ؛ لِأَنَّ النِّسَاءَ لَا يَرِثْنَ مِنَ الْوَلَاءِ إِلَّا مَا أُعْتِقْنَ أَوْ أُعْتِقَ مَنْ أُعْتِقْنَ ، فَكَذَلِكَ مَنْ يُدْلَى بِهِنَّ . وَمَا ذَكَرْنَاهُ لِلْإِحْتِمَالِ الْأَوَّلِ يَنْطَلُ بِالأَخَوَاتِ مَعَ الْبَنَاتِ ، وَمَنْ عَصَبَهُنَّ أَخُوهُنَّ مِنَ الْإِنَاثِ .

٢٧٩٣ - مسألة : (وَإِذَا مَاتَ ابْنُ ابْنِ الْمُلَاعِنَةِ وَخَلَفَ أُمُّهُ

الإنصاف

قوله : وَإِذَا مَاتَ ابْنُ ابْنِ الْمُلَاعِنَةِ ، وَخَلَفَ أُمُّهُ وَجَدَتْهُ ، فَلَا مُمَّهُ الثُّلُثُ ، وَبَاقِيهِ لِلْجَدَّةِ - عَلَى الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ - وَهَذِهِ جَدَّةٌ وَرِثَتْ مَعَ أُمِّ أَكْثَرِ مِنْهَا . فَبُعَايَ بِهَا .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٤٧ .

الثُّلُثُ وَبَاقِيهِ لِلْجَدَّةِ عَلَى إِحْدَى الرَّوَّائِيَتَيْنِ . وَهَذِهِ جَدَّةٌ وَرِثَتْ
مَعَ أُمِّ أَكْثَرَ مِنْهَا .

الشرح الكبير

وَجَدَّتَهُ ، فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ وَالْبَاقِي لِلْجَدَّةِ عَلَى إِحْدَى الرَّوَّائِيَتَيْنِ . وَهَذِهِ جَدَّةٌ
وَرِثَتْ مَعَ أُمِّ أَكْثَرَ مِنْهَا (إِذَا مَاتَ ابْنُ ابْنِ الْمُلاَعِنَةِ وَخَلَفَ أُمُّهُ وَأُمُّ أَبِيهِ ،
فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ وَالْبَاقِي لَهَا بِالرَّدِّ . وَهَذَا قَوْلُ عَلِيٍّ . وَعَلَى الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى الْبَاقِي
لِأُمِّ أَبِيهِ ؛ لِأَنَّهَا عَصَبَةُ أَبِيهِ . وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ . وَيُعَانِي بِهَا فَيُقَالُ :
جَدَّةٌ وَرِثَتْ مَعَ أُمِّ أَكْثَرَ مِنْهَا . وَإِنْ خَلَفَ جَدَّتَيْهِ ، فَالْمَالُ بَيْنَهُمَا بِالْفَرْضِ
وَالرَّدِّ عَلَى قَوْلِ عَلِيٍّ . وَفِي قَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ ، لَهَا السُّدُسُ فَرَضًا بَيْنَهُمَا
وَبَاقِي الْمَالِ لِأُمِّ أَبِيهِ .

أُمُّ أُمٍّ وَخَالَ أَبٍ لِأُمٍّ ؛ الْأُمُّ السُّدُسُ . وَفِي الْبَاقِي قَوْلَانِ ^(١) ؛ أَحَدُهُمَا ،
أَنَّهُ لَهَا بِالرَّدِّ . وَالثَّانِي ، لِخَالَ الْأَبِ . وَفِي قَوْلِ عَلِيٍّ ، الْكُلُّ لِلْجَدَّةِ .

خَالَ وَعَمٌّ وَخَالَ أَبٍ وَأَبُو أُمٍّ أَبٍ ، الْمَالُ لِلْعَمِّ ؛ لِأَنَّهُ ابْنُ الْمُلاَعِنَةِ ،
فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَمٌّ فَلِأَبِي أُمِّ الْأَبِ ؛ لِأَنَّهُ أَبُوهَا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ^(٢) فَلِخَالَ الْأَبِ ،
فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ^(٣) فَلِلْخَالَ ؛ لِأَنَّهُ ذُو رَحِمِهِ .

بِنْتُ وَعَمٌّ ، لِلْبِنْتِ النِّصْفُ وَالْبَاقِي لِلْعَمِّ . وَفِي قَوْلِ عَلِيٍّ الْكُلُّ لِلْبِنْتِ ؛
لِأَنَّهُ يُقَدَّمُ الرَّدُّ عَلَى تَوْرِيثِ عَصَبَةِ أُمِّهِ .

الإنصاف

وعلى الأولى والثالثة للأُمِّ جميعُ المالِ .

(١) في الأصل : « القولان » .

(٢ - ٣) سقط من : الأصل .

بِنْتُ وَأُمُّ وَخَالَ ، الْمَالُ بَيْنَ الْبِنْتِ وَالْأُمِّ عَلَى أَرْبَعَةٍ ، بِالْفَرَضِ وَالرَّدِّ ،
وَلَا شَيْءَ لِلْخَالِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِعَصْبَةِ الْمُلَاعِنَةِ ، وَلَوْ كَانَ بَدَلَ الْخَالِ خَالَ
أَبٍ [٥/٢٣٢] كَانَ الْبَاقِي لَهُ ؛ لِأَنَّهُ عَصْبَةُ الْمُلَاعِنَةِ .

فَأَمَّا ابْنُ ابْنِ ابْنِ الْمُلَاعِنَةِ ، فَإِذَا خَلَفَ عَمَّهُ وَعَمُّ أَبِيهِ ، فَلِمَالُ لَعَمِّهِ ؛
لِأَنَّهُ عَصْبَتُهُ ، وَهَذَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ إِجْمَاعًا . وَقَدْ قَالَ بَعْضُ النَّاسِ :
يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَمُّ الْأَبِ أَوَّلَى ؛ لِأَنَّهُ ابْنُ الْمُلَاعِنَةِ . وَهَذَا غَلَطٌ بَيِّنٌ ؛
لِأَنَّ الْعَصَبَاتِ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ أَقْرَبُهُمْ مِنَ الْمَيِّتِ ، لَا مِنْ آبَائِهِ . وَإِنْ خَلَفَ ثَلَاثَ
جَدَّاتٍ مُتَحَاذِيَاتٍ ، فَالسُّدُسُ بَيْنَهُنَّ وَالْبَاقِي يُرَدُّ عَلَيْهِنَّ فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ .
وَهُوَ قَوْلُ عَلِيٍّ . وَفِي الثَّانِيَةِ لِأُمِّ أَبِي أَبِيهِ . وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ . وَإِنْ خَلَفَ
أُمُّهُ وَجَدَّتُهُ وَجَدَّةُ أَبِيهِ ، فَلَأُمُّهُ الثَّلَاثُ وَلَا شَيْءَ لَجَدَّتِهِ . وَفِي الْبَاقِي رَوَاتَانِ ؛
إِحْدَاهُمَا ، يُرَدُّ عَلَى الْأُمِّ . وَالثَّانِيَةُ ، لَجَدَّةِ أَبِيهِ . وَإِنْ خَلَفَ خَالَهُ وَخَالَ أَبِيهِ
وَخَالَ جَدِّهِ ، فَلِمَالُ لَخَالِ جَدِّهِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَلِخَالَهِ ، وَلَا شَيْءَ لَخَالِ أَبِيهِ .

فَأَمَّا وَلَدُ بِنْتِ الْمُلَاعِنَةِ ، فَلَيْسَتْ الْمُلَاعِنَةُ عَصْبَةً لَهُمْ فِي قَوْلِ الْجَمِيعِ ؛
لِأَنَّ لَهُمْ نَسَبًا مَعْرُوفًا مِنْ جِهَةِ أَبِيهِمْ ، وَهُوَ زَوْجُ بِنْتِ الْمُلَاعِنَةِ . وَلَوْ أَعْتَقَتْ
بِنْتُ الْمُلَاعِنَةِ عَبْدًا ثُمَّ مَاتَتْ ثُمَّ مَاتَ الْمَوْلَى وَخَلَفَتْ أُمُّ مَوْلَاتِهِ ، وَرَثَتْ
مَالَ الْمَوْلَى ؛ لِأَنَّهَا عَصْبَةُ لَبْنَتِهَا ، وَابْنَتُ عَصْبَةٍ لِمَوْلَاهَا ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ،
وَقَدْ ذَكَرْنَاهُمَا فِي ابْنِ الْمُلَاعِنَةِ .

فصل : والحكم في ميراث ولدي الزنى في جميع ما ذكرنا كالحكم في
ولدي المُلَاعِنَةِ ، عَلَى مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْأَقْوَالِ وَالْاِخْتِلَافِ ، إِلَّا أَنَّ الْحَسَنَ بْنَ

فَصْلٌ : وَلِلْجَدَّاتِ السُّدُسُ - وَاحِدَةٌ كَانَتْ أَوْ أَكْثَرُ - إِذَا الْمَقْنَعُ تَحَاذَيْنَ .

الشرح الكبير

صالح قال : عَصَبَةُ وَلِدِ الزَّانِي سَائِرُ الْمُسْلِمِينَ ؛ لِأَنَّ أُمَّهُ لَيْسَتْ فِرَاشًا بِخِلَافِ وَلِدِ الْمُلَاعِنَةِ . وَالْجُمْهُورُ عَلَى التَّسْوِيَةِ بَيْنَهُمَا ؛ لِانْقِطَاعِ نَسَبِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ أَبِيهِ ، إِلَّا أَنَّ وَلِدَ الْمُلَاعِنَةِ يَلْحَقُ الْمُلَاعِنَ إِذَا اسْتَلْحَقَهُ ، وَوَلِدُ الزَّانِي لَا يَلْحَقُ الزَّانِيَّ فِي قَوْلِ الْجُمْهُورِ . وَقَالَ الْحَسَنُ ، وَابْنُ سِيرِينَ : يَلْحَقُ الْوَاطِئُ إِذَا أَقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ وَيَرْتُهُ . وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ : يَلْحَقُهُ إِذَا جُلِدَ الْحَدُّ أَوْ مَلَكَ الْمَوْطُوءَةُ . وَقَالَ إِسْحَاقُ : يَلْحَقُهُ . وَذَكَرَ عَنْ عُرْوَةَ وَسَلِيمَانَ بْنِ يَسَارٍ نَحْوَهُ . وَرَوَى عَلَى بْنُ عَاصِمٍ عَنْ أَبِي حَنيفَةَ ، أَنَّهُ قَالَ : لَا أَرَى بِأَسَا إِذَا زَنَى الرَّجُلُ بِالْمَرْأَةِ فَحَمَلَتْ مِنْهُ ، أَنْ يَتَزَوَّجَهَا مَعَ حَمْلِهَا وَيُسْتَرْ عَلَيْهَا ، وَالْوَلَدُ وَلَدٌ لَهُ . وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ إِذَا وُلِدَ عَلَى فِرَاشِ رَجُلٍ فَادَّعَاهُ آخَرُ^(١) ، أَنَّهُ لَا يَلْحَقُهُ ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِيمَا إِذَا وُلِدَ عَلَى غَيْرِ فِرَاشٍ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ ، وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ »^(٢) . وَلِأَنَّهُ [٢٣٢/٥] لَا يَلْحَقُ بِهِ إِذَا لَمْ يَسْتَلْحَقْهُ ، فَلَمْ يَلْحَقْ بِهِ بِحَالٍ ، كَمَا لَوْ كَانَتْ أُمُّهُ فِرَاشًا ، أَوْ كَمَا لَوْ لَمْ يُجْلَدِ الْحَدُّ^(٣) عِنْدَ مَنْ اعْتَبَرَهُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فصل : قال ، رَحِمَهُ اللَّهُ : (وَلِلْجَدَّاتِ السُّدُسُ - وَاحِدَةٌ كَانَتْ أَوْ

الإنصاف

(١) زيادة من المغنى ١٢٣/٩ .

(٢) تقدم تخريجه في : ٣٣٨/١٦ .

(٣) سقط من : الأصل .

أَكْثَرَ - إِذَا تَحَاذَيْنَ) قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ لِلجَدَّةِ
السُّدُسَ إِذَا لَمْ تَكُنْ أُمٌّ لِلْمَيِّتِ . وَحَكَى غَيْرُهُ رَوَايَةً شَاذَةً ^(١) عَنْ ابْنِ
عَبَّاسٍ ^(٢) ، أَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ ؛ لِأَنَّهَا تُدْلِي بِهَا ، فَقَامَتْ مَقَامَهَا عِنْدَ عَدَمِهَا ،
كَالْجَدَّةِ يَقُومُ مَقَامَ الْأَبِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى قَبِيصَةُ بْنُ ذُوَيْبٍ ، قَالَ : جَاءَتْ
الْجَدَّةُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ تَطْلُبُ مِيرَاثَهَا ، فَقَالَ : مَا لَكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ شَيْءٌ ، وَمَا
أَعْلَمُ لَكَ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْئًا ، وَلَكِنْ ارْجِعِي حَتَّى أَسْأَلَ النَّاسَ .
فَقَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ : حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْطَاهَا السُّدُسَ . فَقَالَ :
هَلْ مَعَكَ غَيْرُكَ ؟ فَشَهِدَ لَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ ، فَأَمْضَاهَا أَبُو بَكْرٍ ، رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ ، فَلَمَّا كَانَ عَمْرُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، جَاءَتْ الْجَدَّةُ الْأُخْرَى ، فَقَالَ :
مَا لَكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ شَيْءٌ ، وَمَا كَانَ الْقَضَاءُ الَّذِي قُضِيَ بِهِ إِلَّا فِي غَيْرِكَ ،
وَمَا أَنَا بِزَائِدٍ فِي الْفَرَائِضِ شَيْئًا ، وَلَكِنْ هُوَ ذَاكَ السُّدُسُ ، فَإِنْ اجْتَمَعْتُمَا
فَهُوَ لَكُمَا ، وَأَيْكُمَا خَلَّتْ بِهِ فَهُوَ لَهَا ^(٣) . رَوَاهُ مَالِكٌ فِي « الْمَوْطَأِ » ،
^(٤) وَأَبُو دَاوُدَ ^(٥) ، وَالتِّرْمِذِيُّ ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَأَمَّا الْجَدَّةُ
فَلَا يَقُومُ مَقَامَ الْأَبِ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ . وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ
عَلَى أَنَّ الْأُمَّ تَحْجُبُ الْجَدَّاتِ مِنْ جَمِيعِ الْجِهَاتِ . وَعَنْ بُرَيْدَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ

(١ - ١) سقط من : الأصل .

(٢) أخرجه أبو داود ، في : باب في الجدة ، من كتاب الفرائض . سنن أبي داود ٢ / ١٠٩ ، ١١٠ . والترمذي ،
في : باب ما جاء في ميراث الجدة ، من أبواب الفرائض . عارضة الأخوذى ٨ / ٢٥١ ، ٢٥٢ . والإمام مالك ،
في : باب ميراث الجدة ، من كتاب الفرائض . الموطأ ٢ / ٥١٣ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب ميراث الجدة ، من كتاب الفرائض . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٠٩ ، ٩١٠ .
وإسناده ضعيف . انظر الإرواء ٦ / ١٢٤ .

(٣ - ٣) سقط من : م .

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَعَلَ لِلْجَدَّةِ السُّدُسَ إِذَا لَمْ يَكُنْ دُونَهَا أُمٌّ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(١) . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا لَا تَرِثُ مَعَهَا شَيْئًا . وَلِأَنَّ الْجَدَّةَ تُدْلِي بِالْأُمِّ فَسَقَطَتْ بِهَا كَسَقُوطِ الْجَدِّ بِالْأَبِ وَابْنِ الْإِبْنِ بِهِ . فَأُمَّا أُمُّ الْأَبِ ، فَإِنَّهَا إِنَّمَا تَرِثُ مِيرَاثَ أُمٍّ ؛ لِأَنَّهَا أُمٌّ ، وَلِذَلِكَ تَرِثُ وَابْنُهَا حَيٌّ ، وَلَوْ كَانَ مِيرَاثُهَا مِنْ جِهَتِهِ مَا وَرِثَتْ مَعَ وُجُودِهِ .

فصل : ولا يزيد ميراثهنَّ على السُّدُسِ فرضًا وإن كثرن . أجمع على هذا أهل العلم ؛ لما رَوَيْنَا مِنَ الْخَيْرِ ، فَإِنَّ عَمَرَ شَرَّكَ بَيْنَهُمَا . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَرَوَى سَعِيدٌ ، بِإِسْنَادِهِ ^(٢) عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : جَاءَتِ الْجَدَّتَانِ إِلَى أَبِي بَكْرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَأَعْطَى أُمَّ الْأُمِّ الْمِيرَاثَ دُونَ أُمِّ الْأَبِ ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ بْنُ حَارِثَةَ ، وَكَانَ شَهِيدَ بَدْرًا : يَا خَلِيفَةَ رَسُولِ اللَّهِ ، أَعْطَيْتَ الَّتِي إِنْ مَاتَتْ لَمْ يَرِثْهَا ، وَمَنْعْتَ [٢٣٣/٥] الَّتِي لَوْ مَاتَتْ وَرِثَتْهَا ! فَجَعَلَ أَبُو بَكْرٍ السُّدُسَ بَيْنَهُمَا . وَلِأَنَّهُنَّ ذَوَاتُ عَدَدٍ لَا يُشَارِكُهُنَّ ذَكَرٌ ، فَاسْتَوَى كَثِيرُهُنَّ وَوَاحِدَتُهُنَّ ، كَالزَّوْجَاتِ . وَإِنَّمَا يَشْتَرِكُنَّ فِي السُّدُسِ إِذَا تَحَازَيْنَ ؛ لِتَسَاوِيَهُنَّ فِي الدَّرَجَةِ .

فصل : ولا خلاف بين أهل العلم في توريث جدتين ؛ أُمُّ الْأُمِّ ، وَأُمُّ

(١) في : باب في الجدة ، من كتاب الفرائض . سنن أبي داود ١١٠/٢ . وإسناده ضعيف . انظر الإرواء ١٢١/٦ .

(٢) في : باب الجدات ، السنن ٥٥/١ . كما أخرجه الإمام مالك ، في : باب ميراث الجدة ، من كتاب الفرائض . الموطأ ٥١٣/٢ ، ٥١٤ . وإسناده ضعيف . انظر الإرواء ١٢٦/٦ .

الأب . وكذلك إن علنا وكانتا في القُربِ سَوَاءً ، كأم أم أم وأم أم أم .
وحكى عن داود ، أنه لا يُورثُ أم أم الأب شيئاً ؛ لأنه لا يرثها فلا ترثه ،
ولأنها غيرُ مذكورة في الخبر . ولنا ، ما روى سعيد^(١) عن ابنِ عُيينة عن
منصور عن إبراهيم ، أن النبي ﷺ ورث ثلاث جدات ؛ ثنتين من قبل
الأب ، وواحدة من قبل الأم . وأخرجه أبو عبيد ، والدارقطني^(٢) .
ومن ضرورته أن تكون منهن أم أم الأب ، أو من هي أعلى منها . وما ذكره
داود فهو قياس ، وهو لا يقول بالقياس ، ثم هو باطل بأم الأم ، فإنها
ترثه ولا يرثها . وقوله : ليست مذكورة في الخبر . قلنا : وكذلك أم أم
الأم .

واختلفوا في توريث ما زاد على الجدتين ؛ فذهب أبو عبد الله إلى توريث
ثلاث جدات من غير زيادة عليهن . روى ذلك عن علي ، وزيد بن ثابت ،
وابن مسعود ، رضى الله عنهم . وروى نحوه عن مسروق ، والحسن ،
وقتادة . وبه قال الأوزاعي ، وإسحاق . وروى عن سعد بن أبي وقاص
ما يدل على أنه لا يُورثُ أكثر من جدتين . وحكى أيضاً عن أبي بكر بن
عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، وسليمان بن يسار ، وطلحة بن

(١) في : باب الجدات . السنن ٥٤/١ .

(٢) أخرجه الدارقطني ، في : كتاب الفرائض . سنن الدارقطني ٩٠/٤ . كما أخرجه الدارمي ، في : باب
في الجدات ، من كتاب الفرائض . سنن الدارمي ٣٥٨/٢ . والبيهقي ، في : باب من لم يورث أكثر من جدتين ،
من كتاب الفرائض . السنن الكبرى ٢٣٥/٦ . والحديثان ضعيفان . انظر الإرواء ١٢٧/٦ .

عَبْدُ اللَّهِ^(١) بنِ عَوْفٍ ، وربيعة ، وابنِ هُرْمُزٍ ، ومالكٍ ، وابنِ أُمِّ ذُئْبٍ ، وأُمِّ ثَوْرٍ ، وداودَ . وقاله الشافعيُّ في القديم . وحكى عن الزُّهْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ : لَا نَعْلَمُ وَرِثَ فِي الْإِسْلَامِ إِلَّا جَدَّتَيْنِ . وحكى عن سعدِ ابنِ أُمِّ وَقَاصٍ ، أَنَّهُ أَوْتَرَبَ بِرُكْعَةٍ ، فعابه ابنُ مسعودٍ ، فقال سعدٌ : أَتَعِينُنِي وَأَنْتَ تُورِثُ ثَلَاثَ جَدَّاتٍ ؟ وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ وَرِثَ الْجَدَّاتِ وَإِنْ كَثُرْنَ إِذَا كُنَّ فِي دَرَجَةٍ وَاحِدَةٍ ، إِلَّا مَنْ أَذَلَّتْ بِأَبٍ غَيْرِ وَارِثٍ ، كَأُمِّ أُمِّ الْأُمِّ . قَالَ ابْنُ سُرَّاقَةَ^(٢) : وَبِهَذَا قَالَ عَامَّةُ الصَّحَابَةِ إِلَّا شَاذًا . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْحَسَنُ ، وَابْنُ سِيرِينَ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَصْحَابُهُ . وَهُوَ رِوَايَةُ الْمُزْنِيِّ عَنِ الشَّافِعِيِّ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ، فَإِنَّهُ سَمَّى ثَلَاثَ جَدَّاتٍ مُتَحَاذِيَاتٍ ، ثُمَّ قَالَ : وَإِنْ كَثُرْنَ فَعَلَى ذَلِكَ . وَيَحْتَمِلُ قَوْلُ الْخِرَقِيِّ : وَإِنْ كَثُرْنَ . لَا يَرِثُ إِلَّا ثَلَاثُ جَدَّاتٍ ، وَهُنَّ الْمُتَحَاذِيَاتُ الْمَذْكُورَاتُ بَعْدُ ، كَمَا رَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ . وَاحْتَجُّوا بِأَنَّ الزَّائِدَةَ جَدَّةٌ أَذَلَّتْ بِوَارِثٍ فَوَجَبَ أَنْ تَرِثَ ، كَمَا خَذَى الثَّلَاثَ . وَلَنَا ، حَدِيثُ سَعِيدٍ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ . وَرَوَى سَعِيدٌ أَيْضًا ،^(٣) عَنْ مَنْصُورٍ^(٤) عَنْ إِبْرَاهِيمَ ،

(١) فِي النسختين « طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ » . وَهُوَ طَلْحَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفِ الزُّهْرِيِّ ، ابْنُ أَخِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ عَوْفٍ صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، كَانَ شَرِيفًا جَوَادًا حُجَّةً إِمَامًا ، يُقَالُ لَهُ طَلْحَةُ النَّدَى . تَوَلَّى قَضَاءَ الْمَدِينَةِ زَمَنَ يَزِيدَ . تَوَفَّى سَنَةَ تِسْعٍ وَتِسْعِينَ . سِيرَ أَعْلَامُ النَّبَلَاءِ ١٧٤/٤ ، ١٧٥ .

(٢) لَعَلَّهُ مَحْيَى الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْأَنْصَارِيِّ الشَّاطِئِي ، شَيْخُ دَارِ الْحَدِيثِ الْكَامِلِيَّةِ بِالْقَاهِرَةِ ، وَكَانَ مُعَاَصِرًا لِلْمُؤَلِّفِ ، وَتَوَفَّى بَعْدَهُ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَسِتِّينَ وَسِتِّائَةً . الْعَبَرُ ٥ / ٢٧٠ .

(٣ - ٣) سَقَطَ مِنْ : م .

فَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ أَقْرَبَ مِنْ بَعْضٍ فَالْمِيرَاثُ لِأَقْرَبِهِمْ . وَعَنْهُ ، أَنَّ الْقُرْبَى مِنْ جِهَةِ الْأَبِ لَا تَحْجُبُ الْبُعْدَى مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ .

أَنَّهُمْ كَانُوا يُورَثُونَ مِنَ الْجَدَّاتِ ثَلَاثَةً ، ثِنْتَيْنِ مِنْ قَبْلِ الْأَبِ وَوَاحِدَةً مِنْ قَبْلِ الْأُمِّ . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى التَّحْدِيدِ بِثَلَاثٍ ، وَأَنَّهُ لَا يَرِثُ أَكْثَرُ مِنْهُنَّ .

٢٧٩٤ - مسألة : (فَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ أَقْرَبَ [٢٣٣/٥] مِنْ بَعْضٍ فَالْمِيرَاثُ لِأَقْرَبِهِمْ . وَعَنْهُ ، أَنَّ الْقُرْبَى مِنْ جِهَةِ الْأَبِ لَا تَحْجُبُ الْبُعْدَى مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ) أَمَّا إِذَا كَانَتْ إِحْدَى الْجَدَّتَيْنِ أُمُّ الْأُخْرَى ، فَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي أَنَّ الْمِيرَاثَ لِلْقُرْبَى وَتَسْقُطُ الْبُعْدَى بِهَا ، وَإِنْ كَانَتَا مِنْ جِهَتَيْنِ وَالْقُرْبَى مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ فَالْمِيرَاثُ لَهَا وَتَحْجُبُ الْبُعْدَى فِي قَوْلِ عَامَّتِهِمْ ، إِلَّا مَا رَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَيَحْيَى بْنِ آدَمَ ، وَشَرِيكِ ، أَنَّ الْمِيرَاثَ بَيْنَهُمَا . وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، إِنْ كَانَتَا مِنْ جِهَتَيْنِ فَهُمَا سَوَاءٌ ، وَإِنْ كَانَتَا مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ فَهُوَ لِلْقُرْبَى . يُرِيدُ أَنَّ الْجَدَّتَيْنِ إِذَا كَانَتَا مِنْ جِهَةِ الْأَبِ إِحْدَاهُمَا أُمُّ الْأَبِ وَالْأُخْرَى أُمُّ الْجَدِّ ، سَقَطَتْ أُمُّ الْجَدِّ بِأُمِّ الْأَبِ . وَسَائِرُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْقُرْبَى مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ تَحْجُبُ الْبُعْدَى مِنْ جِهَةِ الْأَبِ . فَأَمَّا الْقُرْبَى مِنْ جِهَةِ الْأَبِ فَهَلْ تَحْجُبُ الْبُعْدَى مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، أَنَّهَا تَحْجُبُهَا ، وَيَكُونُ الْمِيرَاثُ لِلْقُرْبَى . وَهَذَا قَوْلُ عَلِيٍّ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ،

قوله في الجدَّاتِ : فَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ أَقْرَبَ مِنْ بَعْضٍ ، فَالْمِيرَاثُ لِأَقْرَبِهِمْ . وهو المذهب . اخْتَارَهُ الْخِرَقِيُّ ، وَالْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَغَيْرُهُمْ . وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَبْدِوَسٍّ فِي « تَذَكُّرَتِهِ » وَغَيْرُهُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ،

وإِحْدَى الرَّوَائِيَتَيْنِ عَنْ زَيْدٍ . وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ . وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْعِرَاقِ ، (' وَقَوْلُ لِلشَّافِعِيِّ ')^(١) . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، هُوَ بَيْنَهُمَا . وَهِيَ الرَّوَايَةُ الثَّابِتَةُ عَنْ زَيْدٍ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ . وَهُوَ أَحَدُ قَوْلَيْ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ الْأَبَ الَّذِي تُدْلَى بِهِ الْجَدَّةُ لَا يَحْجُبُ الْجَدَّةَ مِنْ قَبْلِ الْأُمِّ ، فَالَّتِي تُدْلَى بِهِ أُولَى أَنْ لَا يَحْجُبَهَا ، وَبِهَذَا فَارَقَتْهَا الْقُرْبَى مِنْ قَبْلِ الْأُمِّ ، فَإِنَّهَا تُدْلَى بِالْأُمِّ وَهِيَ تَحْجُبُ جَمِيعَ الْجَدَّاتِ . وَلَنَا ، أَنَّهَا جَدَّةٌ قُرْبَى ، فَتَحْجُبُ الْبُعْدَى ، كَالَّتِي مِنْ قَبْلِ الْأُمِّ ، وَلِأَنَّ الْجَدَّاتِ أُمَّهَاتٍ يَرِثْنَ مِيرَاثًا وَاحِدًا مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ ، فَإِذَا اجْتَمَعْنَ فَالْمِيرَاثُ لِأَقْرَبِهِنَّ ، كَالْآبَاءِ وَالْأَبْنَاءِ وَالْإِخْوَةِ . وَكُلُّ قَبِيلٍ إِذَا اجْتَمَعُوا فَالْمِيرَاثُ لِلْأَقْرَبِ . وَقَوْلُهُمْ : إِنَّ الْأَبَ لَا يُسْقِطُهَا . قُلْنَا : لِأَنَّهُنَّ لَا يَرِثْنَ مِيرَاثَهُ ، وَإِنَّمَا يَرِثْنَ مِيرَاثَ الْأُمَّهَاتِ لَكُونِهِنَّ أُمَّهَاتٍ ، وَلِذَلِكَ أَسْقَطْنَهُنَّ الْأُمُّ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

مسائل : مِنْ ذَلِكَ أُمُّ أُمِّ وَأُمُّ أَبٍ ، فَالْمَالُ لِلْأُولَى إِلَّا فِي قَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ

و « الرَّعَايَتَيْنِ » ، و « الْفُرُوعِ » ، و « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَعَنْهُ ، أَنَّ الْقُرْبَى مِنْ جِهَةِ الْأَبِ لَا تَحْجُبُ الْبُعْدَى مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ ، فَتُشَارِكُهَا . وَهَذَا هُوَ الْمَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ . قَالَ فِي « الْهِدَايَةِ » وَغَيْرِهِ . وَجَزَمَ بِهِ الْقَاضِي فِي « جَامِعِهِ » . وَلَمْ يَعْزُ فِي كِتَابِ « الرَّوَائِيَتَيْنِ » الرَّوَايَةَ الْأُولَى إِلَّا إِلَى الْخِرَقِيِّ . وَصَحَّحَهُ ابْنُ عَقِيلٍ فِي « تَذَكُّرَتِهِ » . قَالَ فِي « إِدْرَاكِ الْغَايَةِ » : تُشَارِكُهَا فِي الْأَشْهَرِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمَذْهَبِ » ، و « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، و « الْمُعْنَى » ، و « الشَّرْحِ » ،

(١ - ١) فِي م : « وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ » .

المقتنع
وَلَا يَرِثُ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثِ جَدَّاتٍ ؛ أُمُّ الْأُمِّ ، وَأُمُّ الْأَبِ ، وَأُمُّ الْجَدِّ ،
وَمَنْ كَانَ مِنْ أُمَّهَاتِهِنَّ وَإِنْ عَلَتْ دَرَجَتُهُنَّ .

الشرح الكبير
هو بينهما . أُمُّ أَبٍ وَأُمُّ أُمِّ أُمِّ ، المالُ للأولى^(١) في إحدى الروايتين . وهو
قولُ الخِرَقِيِّ . وفي الأخرى ، هو بينهما . أُمُّ أَبٍ وَأُمُّ أُمِّ وَأُمُّ جَدِّ ، المالُ
للأوليتين في قول الجميع ، إلَّا شريكاً ومَنْ وافقَهُ ، هو بينهما . أُمُّ أَبٍ وَأُمُّ
أُمِّ وَأُمُّ أُمِّ أُمِّ أُمِّ ، هو للأوليتين في قول الجميع .

٢٧٩٥ - مسألة : (وَلَا يَرِثُ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثِ جَدَّاتٍ ؛ أُمُّ الْأُمِّ ،
وَأُمُّ الْأَبِ ، وَأُمُّ الْجَدِّ ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أُمَّهَاتِهِنَّ وَإِنْ عَلَتْ دَرَجَتُهُنَّ) فَلَهُنَّ
السُّدُسُ إِذَا تَحَاذَيْنَ فِي الدَّرَجَةِ ؛ لِمَا رَوَى سَعِيدٌ بِإِسْنَادِهِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ ،
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَرَثَ ثَلَاثِ جَدَّاتٍ ؛ ثِنْتَيْنِ مِنْ قَبْلِ الْأَبِ ، وَوَاحِدَةً مِنْ

الإِنصاف
و « شَرَحَ ابْنُ مُنَجَّى » . فعلى الرواية الثانية ، يُتَصَوَّرُ^(٢) أَنَّ جَدَّةَ تَرِثُ معها
أُمُّهَا ، مِثْلَ أَنْ يَكُونَ لِلْمَيِّتِ جَدَّةٌ ، هِيَ أُمُّ أَبِيهِ ، وَتَكُونُ أُمُّهَا أُمُّ أُمِّ الْمَيِّتِ ؛ وَذَلِكَ
بِأَنْ يَتَزَوَّجَ أَبُو الْمَيِّتِ بِابْنَةِ خَالَتِهِ ، وَجَدُّهُ الَّتِي هِيَ أُمُّ خَالَتِهِ مَوْجُودَةٌ وَكَذَلِكَ ابْنَتُهَا
الَّتِي هِيَ أُمُّهُ ، ثُمَّ تُخْلِفَ وَلَدًا ، فَيَمُوتَ الْوَلَدُ ، فَيُخْلِفَ أُمُّ أَبِيهِ وَأُمُّهَا ، الَّتِي هِيَ
أُمُّ أُمِّهِ ، فَيَشْتَرِ كَانَ فِي الْمِيرَاثِ عَلَى هَذَا الرِّوَايَةِ . فَيُعَايَى بِهَا . قُلْتُ : وَيَحْتَمِلُ عَدَمُ
إِرْثِهَا عَلَى كِلَا الرِّوَايَتَيْنِ ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْأَصْحَابِ فِي الْحَجَبِ ؛ لِأَنَّهُمْ أَسْقَطُوا
الْأَعْلَى فَالْأَعْلَى مِنَ الْجَدَّاتِ بَيْنَهُمَا .

(١) في م : « للأخرى » .

(٢) في الأصل ، ١ : « لا يتصور » .

فَأَمَّا أُمُّ أَبِي الْأُمِّ ، وَأُمُّ أَبِي الْجَدِّ ، فَلَا مِيرَاثَ لَهُمَا .

الشرح الكبير

قَبْلَ الْأُمِّ . وقال [٢٣٤/٥] إبراهيم : كَانُوا يُورَثُونَ ثَلَاثَ جَدَّاتٍ . وهذا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَرِثُ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثٍ ، وَفِي ذَلِكَ اخْتِلَافٌ ذَكَرْنَاهُ . (فَأَمَّا أُمُّ أَبِي الْأُمِّ) فَلَا تَرِثُ ؛ لِأَنَّهَا تُدَلِّي بِغَيْرِ وَاَرِثٍ ، وَكَذَلِكَ كُلُّ جَدَّةٍ تُدَلِّي بِغَيْرِ وَاَرِثٍ . وهذا إجماعٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، إِلَّا مَا حَكَّيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَجَابِرِ بْنِ زَيْدٍ ، وَمُجَاهِدٍ ، وَابْنِ سِيرِينَ ، أَنَّهُمْ قَالُوا : تَرِثُ . وهو قولٌ شاذٌّ ، لَا نَعْلَمُ الْيَوْمَ بِهِ قَائِلًا ؛ لِأَنَّهَا تُدَلِّي بِغَيْرِ وَاَرِثٍ ، فَلَمْ تَرِثْ ، كَالْأَجَانِبِ . ^(١) وَأَمَّا أُمُّ أَبِي الْجَدِّ وَمَنْ أَذَلَّتْ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ آبَاءٍ ^(٢) . وهؤلاءِ الْجَدَّاتُ الْمُخْتَلَفُ فِيهِنَّ . وقد ذَكَرْنَا ذَلِكَ .

أَمْثَلُهُ ذَلِكَ : أُمُّ أُمِّ وَأُمُّ أَبٍ ، السُّدُسُ بَيْنَهُمَا إجماعاً . أُمُّ أُمِّ وَأُمُّ أُمِّ أَبٍ وَأُمُّ أَبِي أَبٍ وَأُمُّ أَبِي أُمِّ ، السُّدُسُ لِلثَّلَاثِ الْأَوَّلِ إِلَّا عِنْدَ مَالِكٍ وَمُوافِيقِهِ فَإِنَّهُ لِلْأَوَّلَيْنِ ، وَعِنْدَ دَاوُدَ هُوَ لِلأَوَّلَى وَحَدَهَا . وَلَا تَرِثُ الرَّابِعَةُ إِلَّا فِي الْقَوْلِ الشَّاذِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَمُوافِيقِهِ . أُمُّ أُمِّ أُمِّ وَأُمُّ أُمِّ أَبٍ وَأُمُّ أُمِّ أَبِي أَبٍ وَأُمُّ أَبِي أَبِي أَبٍ وَأُمُّ أَبِي أُمِّ وَأُمُّ أَبِي أُمِّ وَأُمُّ أَبِي أَبِي أُمِّ وَأُمُّ أَبِي أَبِي أَبٍ ،

الإنصاف

قوله : فَأَمَّا أُمُّ أَبِي الْأُمِّ ، وَأُمُّ أَبِي الْجَدِّ ، فَلَا مِيرَاثَ لَهُمَا . أَمَّا أُمُّ أَبِي الْأُمِّ ، فَهِيَ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ ، عَلَى مَا يَأْتِي . وَأَمَّا أُمُّ أَبِي الْجَدِّ ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّهَا مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ ، فَلَا تَرِثُ بِنَفْسِهَا فَرَضًا . وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ

(١ - ١) كذا في النسختين ، ويظهر أن هناك سقطاً من السياق . وقد جاء السياق في المغني ٥٧/٩ هكذا : « وَلَا تَرِثُ أُمُّ أَبٍ الْجَدَّ وَلَا كُلَّ جَدَّةٍ أَذَلَّتْ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ آبَاءٍ » .

المقنع وَالْجَدَّاتُ الْمُتَحَاذِيَاتُ ، أُمُّ أُمِّ أُمِّ ، وَأُمُّ أُمِّ أَبِي ، وَأُمُّ أَبِي أَبِي .

الشرح الكبير السُّدُسُ لِلأُولَى عِنْدَ دَاوُدَ . وَلِلأَوَّلَيْنِ عِنْدَ مَالِكٍ وَمُؤَافِقِيهِ . وَلِلثَلَاثِ الأَوَّلِ عِنْدَ أَحْمَدَ وَمُؤَافِقِيهِ . وَلِلأَرْبَعِ الأَوَّلِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُؤَافِقِيهِ . وَتَسْقُطُ الأَرْبَعُ الْبَاقِيَاتُ إِلَّا فِي الرِّوَايَةِ الشَّاذَّةِ .

وفي الجملة ، لَا يَرِثُ مِنْ قَبْلِ الأُمِّ إِلَّا وَاحِدَةً ، وَلَا مِنْ قَبْلِ الأبِ إِلَّا اثْنَتَانِ ، وَهُمَا اللَّتَانِ جَاءَ ذِكْرُهُمَا فِي الْخَبَرِ ، إِلَّا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُؤَافِقِيهِ ، فَإِنَّهُ ^(١) كَلَّمَا عَلَوْنَ دَرَجَةً أَزْدَادَ فِي عِدَدِهِنَّ مِنْ قَبْلِ الأبِ وَاحِدَةً .

٢٧٩٦ - مسألة : (وَالْجَدَّاتُ الْمُتَحَاذِيَاتُ أُمُّ أُمِّ أُمِّ وَأُمُّ أُمِّ أَبِي وَأُمُّ أَبِي أَبِي) وَإِنْ كَثُرْنَ فَعَلِيَ ذَلِكَ . يَعْنِي بِالْمُتَحَاذِيَاتِ الْمُتَسَاوِيَاتِ فِي الدَّرَجَةِ ، بَحِثْ لَا تَكُونُ وَاحِدَةً أَعْلَى مِنَ الأُخْرَى وَلَا أَنْزَلَ مِنْهَا ؛ لِأَنَّ الْجَدَّاتِ إِنَّمَا يَرِثُنَّ كُلُّهُنَّ إِذَا كُنَّ فِي دَرَجَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَمَتَى كَانَ بَعْضُهُنَّ أَقْرَبَ مِنْ بَعْضٍ فَالْمِيرَاثُ لِأَقْرَبِهِنَّ ، وَفِيهِ اخْتِلَافٌ ذَكَرْنَاهُ . فَإِذَا قِيلَ : نَزَلُ جَدَّتَيْنِ وَارِثَتَيْنِ عَلَى أَقْرَبِ الْمَنَازِلِ . فَهُمَا أُمُّ أُمِّ وَأُمُّ أَبِي . وَإِنْ قِيلَ :

الإِنصافُ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَقِيلَ : تَرِثُ ، وَلَيْسَتْ مِنْ ذَوِي الأَرْحَامِ ، وَمِثْلُهَا أُمُّ جَدِّ الْجَدِّ ، وَلَوْ عَلَتْ أُبُوَّةٌ . وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، وَصَاحِبُ « الْفَاتِحِ » . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ ، فَإِنَّهُ قَالَ : وَكَذَلِكَ إِنْ كَثُرَتْ . وَيَأْتِي ذَلِكَ أَيْضًا فِي أَوَّلِ بَابِ ذَوِي الأَرْحَامِ فِي عِدَدِهِمْ .

(١) فِي م : « فَإِنَّهُمَا » .

وَتَرِثُ الْجَدَّةُ وَابْنُهَا حَتَّى . وَعَنْهُ ، لَا تَرِثُ .

المقنع

الشرح الكبير

نَزَلَ ثَلَاثًا . فَهِنَّ أُمُّ أُمٍّ وَأُمُّ أُمٍّ أَبٍ وَأُمُّ أُمٍّ أَبٍ ، وَاحِدَةٌ مِنْ قَبْلِ الْأُمِّ ، وَاثْنَتَانِ مِنْ قَبْلِ الْأَبِّ ، وَفِي دَرَجَتَيْهِمَا أُخْرَى مِنْ قَبْلِ الْأُمِّ غَيْرُ وَارِثَةٍ وَهِيَ أُمُّ أُمٍّ ، « وَلَا يَرِثُ أَبَدًا مِنْ قَبْلِ الْأُمِّ إِلَّا وَاحِدَةٌ ، وَهِيَ الَّتِي كُلُّ نَسَبِهَا أُمَّهَاتٌ لَا أَبَ فِيهِنَّ . فَاحْفَظْ ذَلِكَ »^(١) . فَإِنْ قِيلَ : نَزَلَ أَرْبَعًا . فَهِنَّ أُمُّ أُمٍّ وَأُمُّ أُمٍّ ، وَأُمُّ أُمٍّ أَبٍ ، وَأُمُّ أُمٍّ أَبٍ ، « وَأُمُّ أُمٍّ أَبٍ أَبٍ »^(٢) ، وَفِي دَرَجَتَيْهِمَا أَرْبَعٌ غَيْرُ وَارِثَاتٍ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا هُنَّ فِيمَا قَبْلُ ، إِلَّا أَنَّ [٢٣٤/٥ ط] أَحْمَدُ لَا يُورِثُ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثِ جَدَّاتٍ ، وَهُنَّ الثَّلَاثُ الْأُولَى . وَمَنْ قَالَ بِتَوْرِيثِ زِيَادَةٍ عَلَى الثَّلَاثِ وَرَثَ فِي الدَّرَجَةِ الرَّابِعَةِ أَرْبَعًا ، وَفِي الْخَامِسَةِ خَمْسًا ، وَفِي السَّادِسَةِ سِتًّا . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُوافِقِيهِ . فَإِذَا أَرَدْتَ تَنْزِيلَ الْجَدَّاتِ الْوَارِثَاتِ وَغَيْرِهِنَّ ، فَاعْلَمْ أَنَّ لِلْمَيِّتِ فِي الدَّرَجَةِ الْأُولَى جَدَّتَيْنِ ؛ أُمُّ أُمٍّ وَأُمُّ أَبِيهِ ، وَفِي الثَّانِيَةِ أَرْبَعٌ ؛ لِأَنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَبَوَيْهِ جَدَّتَيْنِ ، فَهَمَا أَرْبَعٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ ، وَفِي الثَّالِثَةِ ثَمَانٍ ؛ لِأَنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَبَوَيْهِ أَرْبَعًا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ ، يَكُونُ لَوْلَدِهِمَا ثَمَانٍ . وَعَلَى هَذَا ، كُلُّمَا عَلَوْنَ تَضَاعَفَ عَدْدُهُنَّ ، وَلَا يَرِثُ مِنْهُنَّ عِنْدَ أَحْمَدَ إِلَّا ثَلَاثٌ .

٢٧٩٧ - مسألة : (وَتَرِثُ الْجَدَّةُ وَابْنُهَا حَتَّى . وَعَنْهُ ، لَا تَرِثُ)

قوله : وَتَرِثُ الْجَدَّةُ وَابْنُهَا حَتَّى . يَعْنِي ، سِوَاءَ كَانَ أَبًا أَوْ جَدًّا ، كَمَا لَوْ كَانَ عَمًّا اتِّفَاقًا . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَهُوَ مِنْ مُفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ . وَعَنْهُ ، لَا

(١ - ١) سقط من : الأصل .

(٢ - ٢) سقط من : م .

وجملته ، أن الجدة من قبل الأب إذا كان ابنها حياً وارثاً ، فإن عمر ، وابن مسعود ، وأبا موسى ، وعمران بن حصين ، وأبا الطفيل ، رضى الله عنهم ، ورثوها مع ابنها . وبه قال شريح ، والحسن ، وابن سيرين ، وجابر ابن زيد ، والعنبري ، وإسحاق ، وابن المنذر . وهو ظاهر مذهب أحمد . وقال زيد بن ثابت : لا ترث^(١) . ورؤي ذلك عن عثمان ، وعلي ، رضى الله عنهما . وبه قال مالك ، والثوري ، والأوزاعي ، وسعيد بن عبد العزيز ، والشافعي ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي . وهو رواية عن أحمد ، رواه عنه جماعة من أصحابه . ولا خلاف في تورثها مع ابنها إذا كان عمّاً أو عمّاً أب ، لأنها لا تدلى به . واحتج من أسقطها بابنها بأنها تدلى به ، ولا ترث معه ، كالجدة مع الأب ، وأم الأم مع الأم . ولنا ، ما روى ابن مسعود ، رضى الله عنه ، قال : أول جدة أطعمها رسول الله ﷺ السدس أم أب مع ابنها وابنها حتى . أخرجه الترمذي^(٢) . ورواه سعيد بن منصور^(٣) ، إلا أن لفظه : أطعمت السدس أم أب مع ابنها . وقال ابن

ترث . فعلها ، لأن الأم مع الأب وأمّه السدس كاملاً . على الصحيح . قدمه في « الفروع » ، و « الرعايتين » ، و « الحاوي الصغير » . قال في « القواعد » : وهو الصحيح ؛ لزوال المزاخمة مع قيام الاستحقاق لجميعه . وقيل : لها نصف السدس ؛ معاداة بأب الأب التي لا ترث على هذه الرواية . وذكر مأخذه في

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في : المصنف ٢٣٣/١١ .

(٢) في : باب ما جاء في ميراث الجدة مع ابنها ، من أبواب الفرائض . عارضة الأحوذى ٢٥٣/٨ ، ٢٥٤ .

(٣) في : باب الجدات . السنن ٥٧/١ . والحديثان ضعيفان . انظر الإرواء ١٣١/٦ .

سِيرِينَ : أَوَّلُ جَدَّةٍ أَطْعَمَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ السُّدُسَ أُمُّ أَبِي مَعِ أَئِهَا^(١) .
ولأنَّ الجدَّاتِ أُمَّهَاتٍ يَرِثْنَ مِيرَاثَ الْأُمِّ لَا مِيرَاثَ الْأَبِ ، فَلَا يُحْجَبْنَ بِهِ
كَأُمَّهَاتِ الْأُمِّ .

مسائل ذلك^(٢) : أُمُّ أَبِي وَأَبٌ ، السُّدُسُ لَهَا وَالْبَاقِي لِلْأَبِ . وعلى
القولِ الْآخَرِ ، الْكُلُّ لَهُ دُونَهَا . أُمُّ أُمٍّ وَأُمُّ أَبِي ، السُّدُسُ بَيْنَهُمَا عَلَى الْقَوْلِ
الْأَوَّلِ . وعلى الثَّانِي ، السُّدُسُ لِأُمِّ الْأُمِّ ، وَالْبَاقِي لِلْأَبِ . وَقِيلَ : لِأُمِّ الْأُمِّ
نِصْفُ السُّدُسِ وَالْبَاقِي لِلْأَبِ ؛ لِأَنَّ الْأَبَ لَوْ عَدِمَ لَمْ يَكُنْ لِأُمِّ الْأُمِّ إِلَّا نِصْفُ
السُّدُسِ ، فَلَا يَكُونُ لَهَا مَعَ وُجُودِهِ إِلَّا مَا يَكُونُ لَهَا مَعَ [٢٣٥/٥] عَدَمِهِ .
وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّ الْإِخْوَةَ مَعَ الْأَبَوَيْنِ يَحْجُبُونَ الْأُمَّ عَنْ نِصْفِ مِيرَاثِهَا ،
وَلَا يَأْخُذُونَ مَا حَجَبُوهَا عَنْهُ ، بَلْ يَتَوَفَّرُ ذَلِكَ عَلَى الْأَبِ ، كَذَا هُنَا .
ثَلَاثُ جَدَّاتٍ مُتَحَاذِيَاتٍ وَأَبٌ ، السُّدُسُ بَيْنَهُنَّ عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ، وَلِأُمِّ
الْأُمِّ عَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي ، وَعَلَى الثَّالِثِ ، لِأُمِّ الْأُمِّ ثُلُثُ السُّدُسِ وَالْبَاقِي
لِلْأَبِ . فَإِنْ كَانَ مَعَ الْمُتَحَاذِيَاتِ جَدٌّ^(٣) لَمْ يَحْجَبْ إِلَّا أُمَّهُ^(٤) .

« الْقَوَاعِدِ » . وَكَذَلِكَ الْوَجْهَانِ ، إِذَا كَانَ مَعَهَا أُمُّ الْأَبِ ، إِلَّا أَنْ تَسْقُطَ الْبُعْدَى
بِالْقُرْبَى ، عَلَى الْقَوْلِ بِالْمُعَادَاةِ . قَالَهُ فِي « الْمُحَرَّرِ » وَغَيْرِهِ .

(١) أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، فِي : بَابِ الْجَدَّاتِ . السَّنَنِ ٥٧/١ . وَأَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ،
مَوْقُوفًا عَلَيْهِ ، فِي : بَابِ فِي الْجَدَّاتِ ، مِنْ كِتَابِ الْفَرَائِضِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٣٥٨/٢ .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « جَدُّ أَبِي » .

(٤) فِي : م : « مَعَ » .

المقنع وَإِنْ اجْتَمَعَتْ جَدَّةٌ ذَاتُ قَرَابَتَيْنِ مَعَ أُخْرَى ، فَلَهَا ثُلَاثَا السُّدُسِ فِي قِيَاسِ قَوْلِهِ ، وَلِلْأُخْرَى ثُلُثُهُ .

الشرح الكبير

أَبٌ وَأُمُّ أَبِي وَأُمُّ أُمِّ ، السُّدُسُ لَأُمِّ الْأَبِ . وَمَنْ حَجَبَ الْجَدَّةَ بِأَيِّهَا أَسْقَطَ أُمُّ الْأَبِ . ثُمَّ اخْتَلَفَ الْقَائِلُونَ بِذَلِكَ ، فَقِيلَ : السُّدُسُ كُلُّهُ لَأُمِّ أُمِّ الْأُمِّ ؛ لِأَنَّ الَّتِي تَحْجُبُهَا أَوْ تَزَاحِمُهَا قَدْ سَقَطَ حُكْمُهَا فَصَارَتْ كَالْمَعْدُومَةِ . وَقِيلَ : بَلْ لَهَا نِصْفُ السُّدُسِ عَلَى قَوْلِ زَيْدٍ ؛ لِأَنَّهُ يُورَثُ الْبُعْدَى مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ مَعَ الْقَرَبَى مِنْ جِهَةِ الْأَبِ ، فَكَانَ لَهَا نِصْفُ السُّدُسِ . وَقِيلَ : لَا شَيْءَ لَهَا ؛ لِأَنَّهَا انْحَجَبَتْ بِأُمِّ الْأَبِ ، ثُمَّ انْحَجَبَتْ أُمُّ الْأَبِ بِالْأَبِ ، فَصَارَ الْمَالُ كُلُّهُ لِلْأَبِ .

٢٧٩٨ - مسألة : (فَإِنْ اجْتَمَعَتْ جَدَّةٌ ذَاتُ قَرَابَتَيْنِ مَعَ أُخْرَى) فقياسُ قولِ أحمدَ أَنَّ السُّدُسَ بَيْنَهُمَا أَثْلَاثًا ؛ لِذَاتِ الْقَرَابَتَيْنِ ثُلَاثًا (وَلِلْأُخْرَى ثُلُثُهُ) كَذَلِكَ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ التَّمِيمِيُّ ، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْوَنِيُّ^(١) . وَلَعَلَّهُمَا أَخَذَا ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ فِي تَوْرِيثِ الْمَجُوسِ بِجَمِيعِ قَرَابَاتِهِمْ . وَهَذَا قَوْلُ يَحْيَى بْنِ آدَمَ ، وَالْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ ، وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ ، وَالْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ ، وَزُفَرٍ ، وَشَرِيكِ . وَقَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو يَوْسُفَ :

الإيناف

قوله : وَإِنْ اجْتَمَعَتْ جَدَّةٌ ذَاتُ قَرَابَتَيْنِ مَعَ أُخْرَى ، فَلَهَا ثُلَاثَا السُّدُسِ فِي قِيَاسِ قَوْلِهِ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . اخْتَارَهُ التَّمِيمِيُّ ، وَالْمُصَنِّفُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ »

(١) الحسين بن محمد الوني الفرضي الشافعي ، كان متقدمًا في علم الفرائض ، له فيه تصانيف جيدة . قتل ببغداد في فتنة البساسيري ، سنة خمسين وأربعمائة . طبقات الشافعية الكبرى ٣٧٤/٤ .

السُّدُسُ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ . وَهُوَ قِيَاسُ قَوْلِ مَالِكٍ ؛ لِأَنَّ الْقَرَابَتَيْنِ إِذَا كَانَا مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ لَمْ تَرِثْ بَهُمَا جَمِيعًا ، كَالْأَخِ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ . وَلَنَا ، أَنَّهَا شَخْصٌ ذُو قَرَابَتَيْنِ تَرِثُ بِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مُنْفَرِدَةً ، لَا تَرْجُحُ بِهِمَا عَلَى غَيْرِهَا ، فَوَجَبَ أَنْ تَرِثَ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، كَابْنِ الْعَمِّ إِذَا كَانَ أَخًا لِأُمِّ أَوْ زَوْجًا ، وَفَارَقَ الْأَخَ مِنَ الْأَبَوَيْنِ ، فَإِنَّهُ يُرْجَحُ بِقَرَابَتَيْهِ عَلَى الْأَخِ مِنَ الْأَبِ ، وَلَا يُجْمَعُ ^(١) بَيْنَ التَّرْجِيحِ بِالْقَرَابَةِ ^(٢) الرَّائِدَةِ وَالتَّوْرِيثِ بِهِمَا ، فَإِذَا وَجَدَ أَحَدُهُمَا انْتَفَى الْآخَرُ ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُخْلَّ بِهِمَا جَمِيعًا ، بَلْ إِذَا انْتَفَى أَحَدُهُمَا وَجَدَ الْآخَرُ ، وَهَهُنَا قَدْ انْتَفَى التَّرْجِيحُ فَيَثْبُتُ التَّوْرِيثُ . وَصُورَةُ ذَلِكَ أَنْ يَتَزَوَّجَ ابْنُ ابْنِ الْمَرْأَةِ بِنْتِهَا ، فَيُولَدَ لَهَا وَلَدٌ ، فَتَكُونَ الْمَرْأَةُ أُمُّ أُمِّ أُمِّ ، وَهِيَ أُمُّ أَبِي أَبِيهِ . وَإِنْ تَزَوَّجَ ابْنُ بِنْتِهَا بِنْتِهَا ، فَهِيَ أُمُّ أُمِّ أُمِّهِ ^(٣) . فَإِنْ أَذَلَّتِ الْجَدَّةُ بَثْلَاثَ جِهَاتٍ تَرِثُ بِهَا ، لَمْ يُمَكِّنْ أَنْ تَجْمَعَ مَعَهَا جَدَّةٌ أُخْرَى وَارِثَةٌ عِنْدَ مَنْ لَا يُورِثُ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثٍ .

وغيره . وقدمه في « المُحَرَّرِ » ، و « الفُرُوعِ » ، و « الفَائِقِ » ، والإِنْصَافِ ، و « الرَّعَايَتَيْنِ » ، و « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » ، وغيرهم . وهو من مُفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ . وَجَزَمَ بِهِ نَازِمُهُمَا . وَعَنهُ ، تَرِثُ بِأَقْوَاهُمَا ، فَلَوْ تَزَوَّجَ بِنْتُ عَمَّتِهِ ، فَجَدَّتُهُ أُمُّ أُمِّ أُمِّ وَلَدِيهَا ، وَأُمُّ أَبِي أَبِيهِ . وَلَوْ تَزَوَّجَ بِنْتُ خَالَتِهِ ، فَجَدَّتُهُ أُمُّ أُمِّ أُمِّ ، وَأُمُّ أُمِّ أَبِي .

فائدة : لَوْ أَذَلَّتْ جَدَّةٌ بَثْلَاثَ جِهَاتٍ [٢٨١/٢] تَرِثُ بِهَا ، لَمْ يُمَكِّنْ أَنْ يَجْتَمِعَ مَعَهَا جَدَّةٌ أُخْرَى وَارِثَةٌ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَعَلَى الرُّوَايَةِ الْأُخْرَى ، تَرِثُ

(١ - ١) في م : « بالتَّرْجِيحِ بَيْنَ الْقَرَابَةِ » .

(٢) في م : « أَوْ » .

فَصْلٌ : وَلِلْبِنْتِ الْوَاحِدَةِ النِّصْفُ ، فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَصَاعِدًا فَلَهُنَّ الثُّلَاثَانِ ،

٢٧٩٩ - مسألة ؛ قَالَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ : (وَلِلْبِنْتِ [٢٣٥/٥ ظ] الْوَاحِدَةِ النِّصْفُ) لَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ﴾ ^(١) . وَلَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِي بِنْتِ وَبْنِ ابْنٍ وَأَخْتٍ ، أَنَّ لِلْبِنْتِ النِّصْفَ ، وَلِبْنِ ابْنِ السُّدُسِ ، وَمَا بَقِيَ فَلِلْأَخْتِ ^(٢) . (وَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَصَاعِدًا فَلَهُمَا الثُّلَاثَانِ) أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ فَرَضَ الْبِنْتَيْنِ الثُّلَاثَانِ ، إِلَّا رَوَايَةً شَدَّتْ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ فَرَضَهُمَا النِّصْفُ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلَاثَا مَا تَرَكَ ﴾ . فَمَفْهُومُهُ أَنَّ مَا دُونَ الثَّلَاثِ ^(٣) لَيْسَ لَهُمَا الثُّلَاثَانِ . وَالصَّحِيحُ

مَعَهَا رُبْعُ السُّدُسِ ، أَوْ نِصْفُهُ ، عَلَى اخْتِلَافِ الرَّوَايَتَيْنِ . وَتَقَدَّمَ فِي بَابِ اللَّقِيطِ ، أَنَّهُ لَوْ الْحَقُّ بِأَبَوَيْنِ ، أَنَّ لِأُمِّ أَبِيهِ اللَّذِينَ الْحَقُّ بِهِمَا مَعَ أُمِّ أُمِّ نِصْفَ السُّدُسِ ، وَلِأُمِّ الْأُمِّ نِصْفَهُ . فَيُعَايَى بِهَا .

(١) سورة النساء ١١ .

(٢) أخرجه البخارى ، فى : باب ميراث ابنة ابن مع ابنة ، وباب ميراث الأخوات مع البنات عصبه ، من كتاب الفرائض . صحيح البخارى ٨ / ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب ما جاء فى ميراث الصلب ، من كتاب الفرائض . سنن أبى داود ٢ / ١٠٨ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى ميراث ابنة الابن ... ، من أبواب الفرائض . عارضة الأحوذى ٨ / ٢٤٤ ، ٢٤٥ . وابن ماجه ، فى : باب فرائض الصلب ، من كتاب الفرائض ٢ / ٩٠٩ . والدارمى ، فى : باب فى بنت وابنة ابن ... ، من كتاب الفرائض . سنن الدارمى ٢ / ٣٤٨ ، ٣٤٩ .

(٣) فى م : « الثلث » .

قول الجماعة ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِأُخَى سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ : « أَعْطِ ابْنَتِي سَعْدِ الثُّلُثَيْنِ » ^(١) . وقال الله تعالى في الأخوات : ﴿ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ ﴾ ^(٢) . وهذا تنبيه على أَنَّ اللَّيْثَيْنِ الثُّلُثَيْنِ ؛ لَأَنَّهُمَا أَقْرَبُ . وَلَأَنَّ كُلَّ مَنْ يَرِثُ مِنْهُمُ الْوَاحِدُ النِّصْفَ فَلِلْأُثْنَيْنِ مِنْهُمُ الثُّلُثَانِ ، كَالْأُثْنَيْنِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ أَوْ مِنَ الْأَبِ ، وَكُلُّ عَدَدٍ يَخْتَلِفُ فَرَضُ أَحَدِهِمْ وَجَمَاعَتِهِمْ فَلِلْأُثْنَيْنِ مِنْهُمُ مِثْلُ فَرَضِ الْجَمَاعَةِ ، كَوَلَدِ الْأُمِّ . فَأَمَّا الثَّلَاثُ مِنَ الْبَنَاتِ فَمَا زَادَ ، فَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ فَرَضَهُنَّ الثُّلُثَانِ ، وَأَنَّهُ ثَابِتٌ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ﴾ . وَاخْتَلَفَ فِيمَا ثَبَّتَ بِهِ فَرَضُ الْأُثْنَيْنِ ، فَقِيلَ : بِهَذِهِ الْآيَةِ . وَالتَّقْدِيرُ : فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً ^(٣) اثْنَتَيْنِ ، وَفَوْقَ صَلَّةٍ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَأَضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ ﴾ ^(٤) . أَيْ اضْرِبُوا الْأَعْنَاقَ . وَقِيلَ : مَعْنَاهُ ، فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً اثْنَتَيْنِ فَمَا فَوْقَ . وَقَدْ دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ لِأُخَى سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ : « أَعْطِ ابْنَتِي سَعْدِ الثُّلُثَيْنِ » . وَهَذَا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ تَفْسِيرٌ لِلْآيَةِ ، وَبَيَانٌ لِمَعْنَاهَا ، وَاللَّفْظُ إِذَا فُسِّرَ كَانَ الْحُكْمُ ثَابِتًا بِالْمُفَسِّرِ لَا بِالتَّفْسِيرِ . وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّ سَبَبَ نَزُولِ الْآيَةِ قِصَّةُ ابْنَتِي

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٧ .

(٢) سورة النساء ١٧٦ .

(٣) سقط من : م .

(٤) سورة الأنفال ١٢ .

(٥) في م : « لأجل » .

وَبَنَاتُ الْإِبْنِ بِمَنْزِلَةِ الْبَنَاتِ إِذَا لَمْ يَكُنْ بَنَاتٌ ،.....

سعد بن الربيع ، وسؤال أمهما عن شأنهما في ميراث أبيهما . وقيل :
ثبت بهذه السنة الثابتة . وقيل : بل ثبت بالتنبية الذي ذكرناه . وقيل :
بل ثبت بالإجماع . وقيل : بالقياس . وفي الجملة فهذا حكم قد أجمع
عليه وتواترت عليه الأدلة التي ذكرناها ، فلا يضرنا أيها أثبتته .

٢٨٠٠ - مسألة : (وَبَنَاتُ الْإِبْنِ بِمَنْزِلَةِ الْبَنَاتِ إِذَا لَمْ يَكُنْ بَنَاتٌ)
أجمع أهل العلم على أن بنات الابن بمنزلة البنات عند عديمهن في إرثهن ،
وحجبهن لمن يحجبه البنات ، وفي جعل الأخوات معهن عصبات ، إلا
ما روى عن ابن عباس ، أنه كان لا يورث الأخوات مع البنات ^(١) . وفي
أنهن إذا استكملن الثلثين سقط من أسفل منهن من بنات ابن الابن ، وغير
ذلك . والأصل في ذلك قول الله تعالى : [٢٣٦/٥] ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي
أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا
مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ﴾ . وولد البنين أولاد ؛ لقوله
تعالى : ﴿ يَا بَنِي آدَمَ ﴾ . يخاطب بذلك أمة محمد ﷺ . وقال :
﴿ يَا بَنِي إِسْرَءِيلَ ﴾ . يخاطب بذلك من في عصر النبي ﷺ منهم . وقال
الشاعر ^(٢) :

بُنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتُنَا
بُنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَجَانِبِ

(١) أخرجه البيهقي في : باب الأخوات مع البنات عصبية ، من كتاب الفرائض . السنن الكبرى ٢٣٣/٦ .

(٢) تقدم البيت في ٤٦٥/١٦ .

فَإِنْ كَانَتْ [١٧٥ ط] بِنْتُ وَبَنَاتُ ابْنٍ ، فَلِبْنَتِ النِّصْفِ وَلِبَنَاتِ
الْإِبْنِ - وَاحِدَةً كَانَتْ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ - السُّدُسُ تَكْمِلَةُ
الثَّلَاثِينَ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُنَّ ذَكَرٌ فَيُعْصِبُهُنَّ فِيمَا بَقِيَ ، لِلذَّكَرِ مِثْلُ
حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ .

الشرح الكبير

٢٨٠١ - مسألة : (فَإِنْ كَانَتْ بِنْتُ وَبَنَاتُ ابْنٍ ، فَلِبْنَتِ
النِّصْفِ ، وَلِبَنَاتِ الْإِبْنِ - وَاحِدَةً كَانَتْ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ - السُّدُسُ
تَكْمِلَةُ الثَّلَاثِينَ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُنَّ ذَكَرٌ فَيُعْصِبُهُنَّ فِيمَا بَقِيَ ، لِلذَّكَرِ مِثْلُ
حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ) أَمَّا اسْتِحْقَاقُ الْبِنْتِ الْوَاحِدَةِ النِّصْفَ فَلَا خِلَافَ فِيهِ ،
وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ . فَإِنْ كَانَ مَعَهَا بِنْتُ ابْنٍ أَوْ أَكْثَرُ فَلَهَا النِّصْفُ ، وَلِبَنَاتُ الْإِبْنِ
السُّدُسُ تَكْمِلَةُ الثَّلَاثِينَ . وَهَذَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ أَيْضًا ، وَقَدْ دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ
تَعَالَى : ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً
فَلَهَا النِّصْفُ ﴾ . ففَرَضَ لِلْبَنَاتِ كُلِّهِنَّ الثَّلَاثِينَ .

وَبَنَاتُ الصُّلْبِ وَبَنَاتُ الْإِبْنِ كُلُّهُنَّ نِسَاءٌ مِنَ الْأَوْلَادِ ، فَكَانَ لَهُنَّ الثَّلَاثَانِ
بِفَرَضِ الْكِتَابِ لَا يَزِيدَنَّ عَلَيْهِ . وَاخْتَصَّتْ بِنْتُ الصُّلْبِ بِالنِّصْفِ ؛ لِأَنَّهُ
مَفْرُوضٌ لَهَا ، وَالْأَسْمُ يَتَنَاوَلُهَا حَقِيقَةً ، فَبَقِيَ السُّدُسُ لِبَنَاتِ الْإِبْنِ ، وَهُوَ

فائدة : قَوْلُهُ : فَإِنْ كَانَتْ بِنْتُ وَبَنَاتُ ابْنٍ ، فَلِبْنَتِ النِّصْفِ ، وَلِبَنَاتِ الْإِبْنِ ،
وَاحِدَةً كَانَتْ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ ، السُّدُسُ تَكْمِلَةُ الثَّلَاثِينَ . فَيُمْكِنُ عَوْلُهَا بِهَذَا السُّدُسِ
كُلِّهِ ، فَلَوْ عَصَبَهَا أَخُوهَا ، وَالْحَالَةُ هَذِهِ ، فَهُوَ الْأَخُ الْمَشْتُومُ ؛ لِأَنَّهُ صَرَّهَا وَمَا انْتَفَعَ .
ذَكَرَهُ فِي « عُيُونِ الْمَسَائِلِ » ، وَ « الْمُتَتَخَبِرِ » ، وَغَيْرِهِمَا . وَكَذَا الْأَخْتُ لِأَبِ

تَمَامُ الثُّلُثَيْنِ . ولهذا قال الفقهاء : لَهُنَّ السُّدُسُ تَكْمِلَةُ الثُّلُثَيْنِ . وقد رَوَى هُزَيْلُ بْنُ شُرْحَبِيلَ الْأَوْدِيُّ قَالَ : سُئِلَ أَبُو مُوسَى عَنْ ابْنَةِ وَابْنَةِ ابْنٍ وَأُخْتٍ ، فَقَالَ : لِلْإِبْنَةِ النِّصْفُ وَمَا بَقِيَ فَلِلْأُخْتِ . فَأَتَى ابْنَ مَسْعُودٍ فَأَخْبَرَهُ بِقَوْلِ أَبِي مُوسَى ، فَقَالَ : لَقَدْ ضَلَلْتُ إِذَا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ ، وَلَكِنْ أَقْضَى فِيهَا بِقَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؛ لِلْإِبْنَةِ النِّصْفُ وَلِلْأُخْتِ الْإِبْنِ السُّدُسُ تَكْمِلَةُ الثُّلُثَيْنِ ، وَمَا بَقِيَ فَلِلْأُخْتِ . فَأَتَيْنَا أَبَا مُوسَى فَأَخْبَرَنَا بِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ ، فَقَالَ : لَا تَسْأَلُونِي عَنْ شَيْءٍ مَا دَامَ هَذَا الْحَبْرُ فِيكُمْ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بِنَحْوِ هَذَا الْمَعْنَى ^(١) .

فصل : فإذا كان مع بنات الابن ذكر في درجتيه فإنه يُعَصِّبُهُنَّ فيما بقي ، للذكر مثل حظ الأنثيين ، في قول جمهور الفقهاء من الصحابة ومن بعدهم ، إلا ابن مسعود ومن تابعه ، فإنه خالف الصحابة فيها . وهذه المسألة انفرد بها عن الصحابة ، فقال : لبنات الابن الأضر بهن ؛ من المقاسمة أو السُّدُسِ . فإن كان السُّدُسُ أَقْلَ مِمَّا يَحْصُلُ لَهُنَّ بِالْمُقَاسَمَةِ فَرَضَهُ لَهُنَّ ، وَأَعْطَى الْبَاقِيَ لِلذَّكَرِ ، وَإِنْ كَانَ الْحَاصِلُ لَهُنَّ بِالْمُقَاسَمَةِ أَقْلَ قَاسَمَ بِهِنَّ . وَبَنَى ذَلِكَ عَلَى أَصْلِهِ فِي أَنَّ بَنَاتِ ابْنٍ لَا يُعَصِّبُهَا أَخُوها إِذَا

فَأَكْثَرُ مَعَ الْإِخْوَةِ لِلْأَبَوَيْنِ . فَأَمَّا الْأُخْتُ مِنَ الْأَبِ ، وَهِيَ الْقَائِلَةُ ، إِذَا كَانَتْ حَامِلًا مَعَ زَوْجٍ وَأُخْتُ لِأَبَوَيْنِ : إِنْ أُلِدَ ذَكَرًا فَأَكْثَرُ ، أَوْ ذَكَرًا وَأُنْثَى ، لَمْ يَرِثَا ، وَإِنْ أُلِدَ أُنْثَى ، وَرِثَتْ . فَيُعَايَى بِهَا . وَكَذَا الْحُكْمُ فِي بَنَاتِ ابْنِ ابْنٍ مَعَ بَنَاتِ ابْنٍ .

(١) تقدم ترجمته في صفحة ٧٠ . وأورده في تحفة الأشراف ١٥٣/٧ ، ١٥٤ ، ولم يعزه إلى مسلم .

وَأِنْ اسْتَكْمَلَ الْبَنَاتُ الثَّلَاثِينَ سَقَطَ بَنَاتُ الْإِبْنِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُنَّ
أَوْ أَنْزَلَ مِنْهُنَّ ذَكَرًا فَيُعَصِّبُهُنَّ فِيمَا بَقِيَ .

الشرح الكبير

اسْتَكْمَلَ الْبَنَاتُ الثَّلَاثِينَ ، إِلَّا أَنَّهُ نَاقِضٌ ^(١) فِي الْمُقَاسَمَةِ إِذَا كَانَتْ أَضَرَّ
بِهِنَّ ، وَكَانَ [٢٣٦/٥ ط] يَتَّبَعِي أَنْ يُعْطِيَهُنَّ السُّدُسَ عَلَى كُلِّ حَالٍ . وَلَنَا ،
قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ
الْأُنثَى ﴾ . وَلَأنَّهُ يُقَاسِمُهُمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُمَا ، فَقَاسَمَهُمَا مَعَ بِنْتِ
الصُّلْبِ ، كَمَا لَوْ كَانَتْ الْمُقَاسَمَةُ أَضَرَّ بِهِنَّ . وَلَا يَصِحُّ أَصْلُهُ الَّذِي بَنَى عَلَيْهِ ،
كَأَقْدَمْنَا .

٢٨٠٢ - مسألة : (وَإِنْ اسْتَكْمَلَ الْبَنَاتُ الثَّلَاثِينَ سَقَطَ بَنَاتُ
الْإِبْنِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُنَّ أَوْ أَنْزَلَ مِنْهُنَّ ذَكَرًا فَيُعَصِّبُهُنَّ فِيمَا بَقِيَ) أَجْمَعَ
أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَفْرِضْ لِلْأَوْلَادِ إِذَا كَانُوا نِسَاءً إِلَّا
الْثَّلَاثِينَ ، قَلِيلَاتٍ كُنَّ أَوْ كَثِيرَاتٍ ، وَهَؤُلَاءِ لَمْ يَخْرُجْنَ عَنْ كَوْنِهِنَّ نِسَاءً
مِنَ الْأَوْلَادِ ، وَقَدْ ذَهَبَ الثَّلَاثَانِ لَوْلَدِ الصُّلْبِ ، فَلَمْ يَبْقَ لَهُنَّ شَيْءٌ ، وَلَا
يُمْكِنُ أَنْ يُشَارِكْنَ بَنَاتِ الصُّلْبِ ؛ لِأَنَّهُنَّ دُونَ دَرَجَتِهِنَّ . فَإِنْ كَانَ مَعَ
بَنَاتِ الْإِبْنِ ابْنٌ فِي دَرَجَتِهِنَّ ؛ كَأَخِيهِنَّ أَوْ ابْنِ عَمِّهِنَّ ، أَوْ أَنْزَلَ مِنْهُنَّ ؛
كَابْنِ أَخِيهِنَّ أَوْ ابْنِ ابْنِ عَمِّهِنَّ أَوْ ابْنِ ابْنِ عَمِّهِنَّ ، عَصَبَهُنَّ فِي الْبَاقِي
فَجُعِلَ بَيْنَهُمْ ، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى . وَهَذَا قَوْلُ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ . يُرَوَى
ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ ، وَزَيْدٍ ، وَعَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ،

الإنصاف

(١) فِي م : « نَاقِصٌ » وَغَيْرُ مَنْقُوطَةٍ فِي الْمَخْطُوطَةِ .

والتَّوْرِيُّ ، والشَّافِعِيُّ ، وإِسْحَاقُ ، وأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وبه قال سائرُ
 الفقهاءِ إِلَّا ابنَ مَسْعُودٍ وَمَنْ تَبِعَهُ ، فَإِنَّهُ خَالَفَ الصَّحَابَةَ فِي سِتِّ مَسَائِلَ
 مِنَ الْفَرَائِضِ ، هذه إحداهُنَّ ، فجعلَ الباقيَ لِلذَّكَرِ دونَ أخواتِهِ . وهو
 قولُ أَبِي ثَوْرٍ ؛ لأنَّ النساءَ مِنَ الأولادِ لَا يَرِثْنَ أَكْثَرَ مِنَ الثُّلُثَيْنِ ، بِدَلِيلِ
 مَا لَوْ انفَرَدْنَ ، وَتَوَرِثُهُنَّ هُنَّ يُفْضَى إِلَى تَوَرِثُهُنَّ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ . وَلَنَا ،
 قولُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حِظِّ الْأُنثِيَيْنِ ﴾ .
 وهؤلاءُ يَدْخُلُونَ فِي عُمُومِ هَذَا اللَّفْظِ ، بِدَلِيلِ تَنَاوُلِهِ لَهُمْ لَوْ لَمْ يَكُنْ بَنَاتٌ ،
 وَعَدَمُ الْبَنَاتِ لَا يُوجِبُ لَهُمْ هَذَا الْأَسْمَ . وَلأنَّ كُلَّ ذَكَرٍ وَأُنْثَى يَقْتَسِمُونَ
 الْمَالَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ ذُو فَرْضٍ ، يَجِبُ أَنْ يَقْتَسِمَا الْفَاضِلَ عَنْهُ ؛ كأَوْلَادِ
 الصُّلْبِ ، وَالْإِخْوَةِ مَعَ الْأَخَوَاتِ . وما ذَكَرُوهُ فَهُوَ فِي الْاسْتِحْقَاقِ
 لِلْفَرْضِ ، فَأَمَّا فِي مَسَائِلِنَا فإِنَّمَا يَسْتَحِقُّونَ بِالتَّعْصِيبِ ، فَكَانَ مُعْتَبَرًا بِأَوْلَادِ
 الصُّلْبِ وَالْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ ، ثُمَّ يَبْتَطُلُ مَا ذَكَرُوهُ بِمَا إِذَا خَلَّفَ أَبْنَاءُ وَسِتَّ
 بَنَاتٍ ، فَإِنَّهُنَّ يَأْخُذْنَ ثَلَاثَةَ أَرْبَاعِ الْمَالِ . وَإِنْ كُنَّ ثَمَانِيًا أَخَذْنَ أَرْبَعَةَ
 أَعْمَاسِهِ . وَإِنْ كُنَّ عَشْرًا أَخَذْنَ خَمْسَةَ أَسْدَاسِهِ . وَكُلَّمَا زِدْنَ فِي الْعَدَدِ
 زَادَ اسْتِحْقَاقُهُنَّ .

فصل : وَحُكْمُ بَنَاتِ ابْنِ الْإِبْنِ مَعَ بَنَاتِ الْإِبْنِ حُكْمُ بَنَاتِ الْإِبْنِ
 مَعَ بَنَاتِ الصُّلْبِ ، فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا فِي هَاتَيْنِ الْمَسْأَلَتَيْنِ ، وَفِي أَنَّهُ مَتَى
 اسْتَكْمَلَ [٢٣٧/٥] مَنْ فَوْقَ السُّفْلَى الثُّلُثَيْنِ سَقَطَتْ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا مَنْ
 يُعْصِبُهَا ، سِوَاءِ كَمَلِ الثَّلَاثَانِ لِمَنْ فِي دَرَجَةٍ وَاحِدَةٍ أَوْ لِلْعُلْيَا وَالتَّى تَلِيهَا .

فَصْلٌ : وَفَرَضُ الْأَخَوَاتِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ مِثْلُ فَرَضِ الْبَنَاتِ سَوَاءً ، وَالْأَخَوَاتُ مِنَ الْأَبِ مَعَهُنَّ كِبَنَاتِ الْإِبْنِ مَعَ الْبَنَاتِ سَوَاءً ، إِلَّا أَنَّهُنَّ لَا يُعَصَّبُهُنَّ إِلَّا أَخُوهُنَّ .

وكذلك كلٌّ مَنْ نَزَلَتْ دَرَجَتُهُ مَعَ مَنْ هُوَ أَعْلَى مِنْهُ .

فصل : (وَفَرَضُ الْأَخَوَاتِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ كَفَرَضِ الْبَنَاتِ سَوَاءً ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُعَصَّبُهُنَّ إِلَّا أَخُوهُنَّ) يَعْنِي أَنَّ لِلْوَاحِدَةِ مِنَ الْأَخَوَاتِ لِلْأَبَوَيْنِ النِّصْفَ ، وَلِلْأُخْتَيْنِ فَمَا زَادَ الثُّلُثَانِ . فَإِنْ كَانَتْ أُخْتُ لَأَبَوَيْنِ وَأُخْتُ أَوْ أَخَوَاتُ لَأَبٍ ، فَلَهُنَّ بَاقِي الثُّلُثَيْنِ ، وَذَلِكَ السُّدُسُ تَكْمِلَةُ الثُّلُثَيْنِ (كِبَنَاتِ الْإِبْنِ مَعَ الْبَنَاتِ) فِيمَا ذَكَرْنَا . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمَيِّتِ أَخَوَاتُ لَأَبَوَيْنِ وَكَانَ لَهُ أَخَوَاتُ لَأَبٍ ، فَلَهُنَّ حُكْمُهُنَّ ، لِلْوَاحِدَةِ النِّصْفُ وَلِلْأُخْتَيْنِ فَمَا زَادَ الثُّلُثَانِ ، وَهَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ . فَإِنْ اسْتَكْمَلَ الْأَخَوَاتُ لِلْأَبَوَيْنِ الثُّلُثَيْنِ سَقَطَ الْأَخَوَاتُ لِلأَبِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُنَّ أَخُوهُنَّ فَيُعَصَّبُهُنَّ فِيمَا بَقِيَ ، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ . وَخَالَفَ ابْنُ مَسْعُودٍ فِي ذَلِكَ وَمَنْ تَبِعَهُ ^(١) سَائِرُ الصَّحَابَةِ وَالْفُقَهَاءِ ، فَقَالَ : إِذَا اسْتَكْمَلَ الْأَخَوَاتُ لِلْأَبَوَيْنِ الثُّلُثَيْنِ ، فَالْبَاقِي لِلذَّكَورِ مِنْ وَلَدِ الْأَبِ دُونَ الْإِنَاثِ . فَإِنْ كَانَتْ أُخْتُ لَأَبَوَيْنِ وَإِخْوَةٌ وَأَخَوَاتُ لَأَبٍ ، جَعَلَ لِلْإِنَاثِ مِنْ وَلَدِ الْأَبِ الْأَصْرَ بِهِنَّ ؛ مِنَ الْمُقَاسَمَةِ أَوْ السُّدُسِ ، وَجَعَلَ الْبَاقِي لِلذَّكَورِ ، كَمَا فَعَلَ فِي وَلَدِ الْإِبْنِ مَعَ الْبَنَاتِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ .

وَأَمَّا فَرَضُ الثُّلُثَيْنِ لِلْأُخْتَيْنِ فِصَاعِدًا ، وَالنِّصْفِ لِلوَاحِدَةِ الْمُفْرَدَةِ ،
 ثَابِتٌ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ آمَرُوا
 هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا
 وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا أَنْثَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ ﴾ ^(١) . والمراد بهذه الآية ولد
 الأبوين وولد الأب بإجماع أهل العلم . وعن جابر ، قال : قلت : يا
 رسول الله ، كيف أصنع في مالي ولى أخوات ؟ قال : فنزلت آية الميراث :
 ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ ﴾ الآية . رواه أبو داود ^(٢) . وروى أن
 جابرًا اشتكى وعنده سبع أخوات ، فقال النبي ﷺ : « قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ
 وَجَلَّ فِي أَخَوَاتِكَ » ^(٣) . فبينَ لَهُنَّ الثُّلُثَيْنِ . وما زاد على الأثنتين في
 حكمهما ؛ لأنه إذا كان للأختين الثلثان ، فالثلاث أختان فصاعدًا . وأما
 سقوط الأخوات من الأب باستكمال ولد الأبوين الثلثين ، فلأن الله تعالى

(١) سورة النساء ١٧٦ .

(٢) في : باب في الكلاله ، من كتاب الفرائض . سنن أبي داود ١٠٧/٢ .

كما أخرجه البخاري ، في : باب صب النبي ﷺ وضوءه على المغمى عليه ، من كتاب الوضوء ، وفي :
 باب دعاء العائد للمريض ، من كتاب المرضى ، وفي : باب قول الله تعالى : ﴿ يوصيكم الله في أولادكم ... ﴾ ،
 من كتاب الفرائض ، وفي : باب ما كان النبي ﷺ يسأل مما لم ينزل عليه الوحي ... ، من كتاب الاعتصام .
 صحيح البخاري ٦٠/١ ، ١٥٧/٧ ، ١٨٥/٨ ، ١٢٤/٩ . ومسلم ، في : باب ميراث الكلاله ، من كتاب
 الفرائض . صحيح مسلم ١٢٣٤/٣ ، ١٢٣٥ . والترمذي ، في : باب ميراث الأخوات ، من أبواب الفرائض .
 عارضة الاحوذى ٢٤٩/٨ . وابن ماجه ، في : باب الكلاله ، من كتاب الفرائض . سنن ابن ماجه ٩١١/٢ .
 والإمام أحمد ، في : المسند ٢٩٨/٣ .

(٣) أخرجه أبو داود ، في : باب من كان ليس له ولد وله أخت ، من كتاب الفرائض . سنن أبي داود ١٠٨ / ٢ .
 والإمام أحمد ، في : المسند ٣٧٢ / ٣ .

وَالْأَخَوَاتُ مَعَ الْبَنَاتِ عَصَبَةٌ ، يَرِثُنَ مَا فَضَّلَ كَالْإِخْوَةِ ، وَلَيْسَتْ لَهُنَّ مَعَهُنَّ فَرِيضَةٌ مُسَمَّاةٌ .

الشرح الكبير

إِنَّمَا فَرَضَ لِلْأَخَوَاتِ الثُّلَثَيْنِ ، فَإِذَا أَخَذَهُ وَلَدُ الْأَبَوَيْنِ لَمْ يَبْقَ مِمَّا فَرَضَهُ اللَّهُ لِلْأَخَوَاتِ شَيْءٌ يَسْتَحِقُّهُ وَلَدُ الْأَبِ ، فَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً مِنْ أَبَوَيْنِ ، فَلَهَا النِّصْفُ بِنَصِّ الْكِتَابِ ، وَ^(١) بَقِيَ مِنَ الثُّلَثَيْنِ الْمَفْرُوضَةِ ، [٢٣٧/٥ ط] لِلْأَخَوَاتِ سُدُسٌ ، يُكْمَلُ بِهِ الثُّلَثَانِ ، فَيَكُونُ لِلْأَخَوَاتِ لِلْأَبِ . وَلِذَلِكَ قَالَ الْفُقَهَاءُ : لَهُنَّ السُّدُسُ تَكْمِلَةُ الثُّلَثَيْنِ . فَإِنْ كَانَ وَلَدُ الْأَبِ ذَكَرًا وَإِنَاثًا فَالْبَاقِي بَيْنَهُمْ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رَجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ﴾ . وَلَا يُفَارِقُ وَلَدُ الْأَبِ مَعَ وَلَدِ الْأَبَوَيْنِ وَلَدَ الْإِبْنِ مَعَ وَلَدِ الصُّلْبِ ، إِلَّا فِي أَنَّ بِنْتَ الْإِبْنِ يُعَصِّبُهَا ابْنُ أُخِيهَا ، ^(٢) وَهُوَ أَنْزَلُ مِنْهَا ، وَابْنُ عَمَّتِهَا ، وَالْأُخْتُ مِنَ الْأَبِ لَا يُعَصِّبُهَا إِلَّا أَخُوهَا ، فَلَوْ اسْتَكْمَلَ الْأَخَوَاتُ مِنَ الْأَبَوَيْنِ الثُّلَثَيْنِ وَثُمَّ أَخَوَاتُ لَأَبٍ وَابْنُ أُخٍ لَهُنَّ ، لَمْ يَكُنْ لِلْأَخَوَاتِ لِلْأَبِ شَيْءٌ ، وَكَانَ الْبَاقِي لِابْنِ الْآخَرِ ؛ لِأَنَّ ابْنَ الْإِبْنِ وَإِنْ نَزَلَ ابْنٌ ، وَابْنُ الْآخَرِ لَيْسَ بِأَخٍ .

٢٨٠٣ - مسألة : (وَالْأَخَوَاتُ مَعَ الْبَنَاتِ عَصَبَةٌ ، يَرِثُنَ مَا فَضَّلَ كَالْإِخْوَةِ ، وَلَيْسَتْ لَهُنَّ مَعَهُنَّ فَرِيضَةٌ مُسَمَّاةٌ) الْمُرَادُ بِالْأَخَوَاتِ هُنَا الْأَخَوَاتُ مِنَ الْأَبَوَيْنِ أَوْ مِنَ الْأَبِ ؛ لِأَنَّ وَلَدَ الْأُمِّ يَسْقُطُ بِالْوَلَدِ وَلَدِ

الإنصاف

(١) فِي م : « وَمَا » .

(٢) فِي الْمَغْنَى ١٧/٩ : « وَمَنْ هُوَ أَنْزَلُ مِنْهَا » .

الابن . وسندُكُ ذلك إن شاء الله تعالى . وهذا قولُ عامَّةِ أهلِ العلمِ ، يُروى ذلك عن عمرَ ، وعليُّ ، وزيدٍ ، وابنِ مسعودٍ ، ومعاذٍ ، وعائشةَ ، رضى الله عنهم . وإليه ذهبُ عامَّةِ الفقهاءِ إلَّا ابنَ عباسٍ ومن تابعه ، فإنه روى عنه أنه لا يجعلُ الأخواتِ مع البناتِ عَصَبَةً ، وقال في بنتٍ وأختٍ : للبنتِ النِّصْفُ ، ولا شيءَ للأختِ . فقيل له : إنَّ عمرَ قضى بخلافِ ذلك ، جعلَ للأختِ النِّصْفَ . فقال ابنُ عباسٍ : أنتم أعلمُ أم الله (١) ؟ يريدُ قوله سبحانه وتعالى : ﴿ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ﴾ . فإنَّما جعلَ لها الميراثَ بشرطِ عدمِ الولدِ . والحقُّ فيما ذهبَ إليه الجمهورُ ، فإنَّ ابنَ مسعودٍ قال في بنتٍ وبنتِ ابنٍ وأختٍ : لأقضيَنَّ فيها بقضاءِ رسولِ الله ﷺ ؛ للبنتِ النِّصْفُ ، ولبنتِ الابنِ السُّدُسُ ، وما بقى فللأختِ . رواه البخاريُّ ، وغيره (٢) . واحتجاجُ ابنِ عباسٍ لا يدلُّ على ما ذهبَ إليه ، بل يدلُّ على أنَّ الأختَ لا يُفرضُ لها النِّصْفُ مع الولدِ ، ونحن نقولُ به ، فإنَّ ما يأخذه مع البنتِ ليس بفرضٍ وإنَّما هو بالتَّعْصِيبِ ، كميراثِ الآخرِ . وقد وافقَ ابنُ عباسٍ على ثبوتِ ميراثِ الآخرِ مع الولدِ مع قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ ﴾ . وعلى قياسِ قوله ينبغي أن يسقطَ الأخُ ؛ لاشتراطه في توريثه منها عدمَ الولدِ ، وهو خلافُ الإجماعِ ، ثم إنَّ النبيَّ ﷺ هو المبيِّنُ لكلامِ الله تعالى ،

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٧٢ .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٧٠ .

فَصْلٌ : وَلِلْوَاحِدِ مِنْ وَلَدِ الْأُمِّ السُّدُسُ ، ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى ،
فَإِنْ كَانَا اثْنَيْنِ فَصَاعِدًا فَلَهُمُ الثُّلُثُ بَيْنَهُم بِالسُّوِيَّةِ .

[٢٣٨/٥] وقد جَعَلَ لِلْأُخْتِ مَعَ الْبِنْتِ وَبِنْتِ الْإِبْنِ الْبَاقِيَ عَنْ فَرَضِهِمَا ،
وهو الثُّلُثُ .

ولو كانت ابنتان وبنت ابنٍ ، سَقَطَتْ بِنْتُ الْإِبْنِ ، وكان للأُخْتِ
الباقى ، وهو الثُّلُثُ . فَإِنْ كَانَ مَعَهُمُ أُمٌّ فَلَهَا السُّدُسُ ، وَيَبْقَى لِلْأُخْتِ
السُّدُسُ . فَإِنْ كَانَ بَدَلَ الْأُمِّ زَوْجٌ ، فَاَلْمَسْأَلَةُ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ ؛ لِلزَّوْجِ الرَّبْعُ ،
وَلِلْبَنَتَيْنِ الثُّلُثَانِ ، وَيَبْقَى لِلْأُخْتِ نِصْفُ السُّدُسِ . فَإِنْ كَانَ مَعَهُمُ أُمٌّ عَالَتْ
إِلَى ثَلَاثَةِ عَشَرَ وَسَقَطَتِ الْأُخْتُ .

فصل : (وَلِلْوَاحِدِ مِنْ وَلَدِ الْأُمِّ السُّدُسُ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى ، فَإِنْ كَانَا
اثْنَيْنِ فَصَاعِدًا فَلَهُمُ الثُّلُثُ بَيْنَهُم بِالسُّوِيَّةِ) أَمَّا اسْتِحْقَاقُ الْوَاحِدِ مِنْ وَلَدِ
الْأُمِّ السُّدُسَ فَلَا خِلَافَ فِيهِ ، ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ
كَانَ رَجُلٌ يُورِثُ كَلَلَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ
فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ ﴾ ^(١) . يَعْنِي وَلَدَ الْأُمِّ
بِإِجْمَاعِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَفِي قِرَاءَةِ سَعْدٍ وَعَبْدِ اللَّهِ : (وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ مِنْ
أُمٍّ) ^(٢) . وَأَمَّا التَّسْوِيَةُ بَيْنَ وَلَدِ الْأُمِّ فَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ، إِلَّا رَوَايَةً شَدَّتْ
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّهُ فَضَّلَ الذَّكَرَ عَلَى الْأُنْثَى ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ : ﴿ فَهُمْ شُرَكَاءُ

الإِنصَافِ

(١) سورة النساء ١٢ .

(٢) أخرجه الدارمي في سننه ٣٦٦/٢ . والبيهقي في سننه ٢٣١/٦ . وابن جرير في تفسيره ٢٨٧/٤ . كلهم
عن سعد .

فصل في الحجب : يَسْقُطُ الْجَدُّ بِالْأَبِ ، وَكُلُّ جَدٍّ بَمَنْ هُوَ أَقْرَبُ مِنْهُ ، وَالْجَدَّاتُ بِالْأُمِّ ، وَلَدُ الْإِبْنِ بِالْإِبْنِ ،

فِي الثَّلَاثِ ﴿١﴾ . وَقَالَ فِي آيَةٍ أُخْرَى : ﴿٢﴾ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رَجُلًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ﴿٣﴾ . وَلَنَا ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿٤﴾ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ ﴿٥﴾ . فَسَوَّى بَيْنَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى . وَقَوْلُهُ : ﴿٦﴾ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ ﴿٧﴾ . مِنْ غَيْرِ تَفْضِيلٍ ، يَقْتَضِي التَّسْوِيَةَ بَيْنَهُمْ ، كَمَا لَوْ وَصَّى لَهُمْ بِشَيْءٍ أَوْ أَقْرَبَ لَهُمْ بِهِ . وَأَمَّا الْآيَةُ الْأُخْرَى ، فَالْمُرَادُ بِهَا وَلَدُ الْأَبَوَيْنِ وَلَدُ الْأَبِ ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ جَعَلَ لِلوَاحِدَةِ النِّصْفَ ، وَلِلْأُنثَيَيْنِ الثَّلَاثَيْنِ ، وَجَعَلَ الْأَخَ يَرِثُ أُخْتَهُ ^(١) الْكُلَّ ، وَهَذَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ ، فَلَا عِبْرَةَ بِقَوْلِ شَاذٍ .

فصل في الحجب : قَالَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ : (يَسْقُطُ الْجَدُّ بِالْأَبِ ، وَكُلُّ جَدٍّ بَمَنْ هُوَ أَقْرَبُ مِنْهُ) قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَنَّ الْجَدَّ أَبَا الْأَبِ لَا يَحْجُبُهُ عَنِ الْمِيرَاثِ غَيْرُ الْأَبِ . وَكَذَلِكَ كُلُّ جَدٍّ يَسْقُطُ بَمَنْ هُوَ أَقْرَبُ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ يُدْلَى بِهِ ، فَهُوَ كَأَسْقَاطِ الْجَدِّ بِالْأَبِ . (وَ) تَسْقُطُ (الْجَدَّاتُ بِالْأُمِّ) قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ لِلْجَدَّةِ الشُّدُسَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمَيِّتِ أُمٌّ . وَلَأنَّهُنَّ أُمَّهَاتُ فَسَقَطْنَ بِالْأُمِّ ، كَمَا يُسْقُطُ الْأَبُ الْجَدَّ . (وَ) يَسْقُطُ (وَلَدُ الْإِبْنِ بِالْإِبْنِ) لِأَنَّهُ

(١) فِي م : « أَخَاهُ » .

وَوَلَدُ الْأَبَوَيْنِ بِثَلَاثَةٍ ؛ بِالْأَبْنِ ، [١٧٦ و] وَابْنِهِ ، وَالْأَبِ .

الشرح الكبير

إن كان أباه فهو يُدلى به ^(١) ، فسقط به كما يسقط الجدُّ بالأب ، وإن كان عمُّه فهو أقربُّ منه ، ^(٢) فسقط به ^(٣) ؛ لقوله عليه الصلاة والسلام : [٢٣٨/٥ ظ] « أَلْحِقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا ، فَمَا بَقِيَ فَلِأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرَ » ^(٤) .

٢٨٠٤ - مسألة : (و) يسقط (وَلَدُ الْأَبَوَيْنِ بِثَلَاثَةٍ ؛ بِالْأَبْنِ ، وَابْنِهِ ، وَالْأَبِ) أجمع أهل العلم على ذلك بحمد الله ، ذكره ابن المنذر وغيره . والأصل في هذا قوله تعالى : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ أَمَرُوا هَلْكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ ﴾ . الآية . والمراد بذلك الإخوة والأخوات من الأبوين أو من الأب بغير خلاف بين أهل العلم ، وقد دلَّ على ذلك قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ ﴾ . وهذا حكمُ العَصَبَةِ ، فاقتضت الآية أنهم لا يرثون مع الولدِ والوالدِ ؛ لأنَّ الكَلَالَةَ مَنْ لَا وَلَدَ لَهُ وَلَا وَالِدَ ، خرج من ذلك البناتُ والأُمُّ ؛ لإِقْيَامِ الدَّلِيلِ على ميراثهم معهما ^(٤) ، بقى فيما عداهما على ظاهره ، فيسقط وَلَدُ الْأَبَوَيْنِ ذَكَرْهُمْ

تنبيه : ظاهرُ قوله في الحجبِ : ويسقط وَلَدُ الْأَبَوَيْنِ بِثَلَاثَةٍ ؛ بِالْأَبْنِ وَابْنِهِ الإِنصاف

(١) بعده في النسختين : « وإن كان عمه فهو أقرب منه » . ولعله خطأ ناسخ . والسياق كما أثبتناه في المبدع ١٤٣/٦ .

(٢) - (٣) سقط من : م .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ١١ .

(٤) في الأصل : « معها » .

المقنع وَيَسْقُطُ وَلَدُ الْأَبِ بِهَوْلَاءِ الثَّلَاثَةِ ، وَبِالْأَخْرِ مِنَ الْأَبْوَيْنِ .
وَيَسْقُطُ وَلَدُ الْأُمِّ بِأَرْبَعَةٍ ؛ بِالْوَلَدِ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى ، وَوَلَدِ الْإِبْنِ ،
وَالْأَبِ ، وَالْجَدِّ .

الشرح الكبير وَأُنْثَاهُمْ بِالثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورِينَ - وَإِنْ نَزَلَ وَلَدُ الْإِبْنِ - وَهُمْ الْأَبُ ؛ لَأَنَّهُمْ
يُذَلُّونَ بِهِ ، وَالْإِبْنُ ؛ لَأَنَّهُمْ يَأْخُذُونَ الْفَاضِلَ عَنْ فَرَضِ الْبَنَاتِ ، وَالْإِبْنُ
لَا يَفْضُلُ عَنْهُ شَيْءٌ ، وَكَذَلِكَ ابْنُ الْإِبْنِ وَإِنْ نَزَلَ ؛ لِأَنَّهُ ابْنٌ (وَيَسْقُطُ
وَلَدُ الْأَبِ بِهَوْلَاءِ الثَّلَاثَةِ ، وَبِالْأَخْرِ مِنَ الْأَبْوَيْنِ) لِمَا رَوَى عَلِيُّ ، رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِالذَّيْنِ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ ، وَأَنَّ أَعْيَانَ بَنِي
الْأُمِّ يَتَوَارَثُونَ دُونَ بَنِي الْعَلَاتِ ، يَرِثُ الرَّجُلُ أَخَاهُ لِأَبِيهِ وَأُمَّهُ دُونَ أَخِيهِ
لِأَبِيهِ . أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ^(١) .

٢٨٠٥ - مسألة : (وَيَسْقُطُ وَلَدُ الْأُمِّ بِأَرْبَعَةٍ ؛ بِالْوَلَدِ ذَكَرًا كَانَ
أَوْ أُنْثَى وَوَلَدِ الْإِبْنِ ، وَالْأَبِ ، وَالْجَدِّ) أَجْمَعَ عَلَى هَذَا أَهْلُ الْعِلْمِ ، فَلَا
نَعْلَمُ أَحَدًا خَالَفَ فِيهِ ، إِلَّا رَوَايَةً وَاحِدَةً شَدَّتْ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، فِي أَبْوَيْنِ
وَأَخْوَيْنِ لَأُمٍّ ، لِلْأُمِّ الثُّلُثُ وَلِلْأَخْوَيْنِ الثُّلُثُ . وَقِيلَ عَنْهُ : لِهَمَا ثُلُثُ الْبَاقِي .

الإنصاف وَالْأَبِ ، وَيَسْقُطُ وَلَدُ الْأَبِ بِهَوْلَاءِ الثَّلَاثَةِ ، وَبِالْأَخْرِ مِنَ الْأَبْوَيْنِ . لِأَنَّ الْجَدَّ لَا
يُسْقَطُهُمْ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، كَمَا تَقَدَّمَ عِنْدَ قَوْلِهِ : وَلِلْجَدِّ
هَذِهِ الْأَحْوَالُ ، وَحَالُ رَابِعٍ ، وَهِيَ مَعَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ .

(١) تقدم تخريجه في ١٤٦/١٧ . وإسناده حسن . انظر الإرواء ١٣١/٦ .

وهذا بعيد جداً ، فإنه يُسْقِطُ الإخوةَ كُلَّهُم بِالْجَدِّ ، فكيف يُورَثُهُم مع الأب ! ولا خلاف بين سائر أهل العلم في أن وَلَدَ الأمِّ يَسْقُطُونَ بِالْجَدِّ ، فكيف يَرِثُونَ مع الأب ! والأصل في هذه الجملة قولُ الله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ ﴾ . والمراد بهذه الآية الأخ والأخت من الأم بإجماع أهل العلم . وفي قراءة سعد بن أبي وقاص : (وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ مِنْ أُمِّ) . والكَلَالَةُ في قول الجمهور مَنْ ليس له وَلَدٌ ولا وَلَدٌ ، فشرط في تورثهم [٢٣٩/٥] عَدَمُ الولدِ والوالدةِ ، والولدُ يَشْتَمِلُ على الذَّكَرِ والأنثى ، والوالدُ يَشْمَلُ الأبَّ والجَدَّ ، وولدُ الابنِ وَلَدٌ .

فصل : واختلف أهل العلم في الكَلَالَةِ ، ففيل : الكَلَالَةُ اسْمٌ لِلْوَرَثَةِ مَا عَدَا الْوَالِدَيْنِ وَالْمَوْلُودَيْنِ . نصَّ عليه أحمدٌ . ورُوي عن أبي بكرٍ ، رضي الله عنه ، أنه قال : الكَلَالَةُ مَنْ عَدَا الْوَالِدَ وَالْوَلَدَ ^(١) . واحتجَّ مَنْ ذهب إلى هذا بقول الفرزدق في بنى أمية ^(٢) :

وَرِثْتُمْ قَنَاةَ الْمُجَدِّ لَا عَنْ كَلَالَةٍ عَنْ ابْنَيْ مَنَافٍ عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمٍ

(١) أخرجه الدارمي ، في : باب الكَلَالَةِ ، من كتاب الفروض . سنن الدارمي ٢ / ٣٦٥ ، ٣٦٦ . والبيهقي ، في : باب حجب الأخوة والأخوات ... ، من كتاب الفرائض . السنن الكبرى ٦ / ٢٢٤ . وعبد الرزاق ، في : باب الكَلَالَةِ ، من كتاب الفرائض . المصنف ١٠ / ٣٠٤ . وإسناده ضعيف . انظر سنن سعيد بن منصور . تحقيق د / سعد بن عبد الله آل حميد ٣ / ١١٨٥ ، ١١٨٦ .

(٢) ديوان الفرزدق ٨٥٢ .

وَأَشْتَقَا قَهُ مِنَ الْإِكْلِيلِ الَّذِي يُحِيطُ بِالرَّأْسِ وَلَا يَعْلُو عَلَيْهِ ، فَكَأَنَّ الْوَرَثَةَ مَا عَدَا الْوَلَدَ وَالْوَالِدَ قَدْ أَحَاطُوا بِالْمَيِّتِ مِنْ حَوْلِهِ لَا مِنْ طَرَفَيْهِ أَعْلَاهُ وَأَسْفَلِهِ ، كَأَحَاطَةِ الْإِكْلِيلِ بِالرَّأْسِ . فَأَمَّا الْوَلَدُ وَالْوَالِدُ فَهُمَا طَرَفَا الرَّجُلِ ، فَإِذَا ذَهَبَا كَانَ بَقِيَّةُ النَّسَبِ كَلَالَةً . قَالَ الشَّاعِرُ^(١) :

فَكَيْفَ بِأُطْرَافِي إِذَا مَا شَتَمْتَنِي وَمَا بَعْدَ شَتَمِ الْوَالِدَيْنِ صَلُوحُ
وَقَالَتْ طَائِفَةٌ : الْكَلَالَةُ الْمَيِّتُ نَفْسُهُ الَّذِي لَا وَلَدَ لَهُ وَلَا وَالِدَ . يُرَوَى
ذَلِكَ عَنْ عَمْرٍ ، وَعَلِيٍّ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ . وَقِيلَ : الْكَلَالَةُ قَرَابَةُ الْأُمِّ .
وَاحْتَجُّوا بَيْتَ الْفَرَزْدَقِ الَّذِي أَنْشَدْنَاهُ ، عَنَى أَنْكُمْ وَرِثْتُمُ الْمُلْكَ عَنْ
آبَائِكُمْ لَا عَنْ أُمَّهَاتِكُمْ . وَيُرَوَّى عَنِ الزُّهْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ : الْمَيِّتُ الَّذِي لَا
وَلَدَ لَهُ وَلَا وَالِدَ كَلَالَةٌ ، وَيُسَمَّى وَارِثُهُ كَلَالَةً . وَالْآيَتَانِ فِي سُورَةِ النَّسَاءِ
الْمُرَادُ بِالْكَلَالَةِ فِيهِمَا الْمَيِّتُ . وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ اسْمَ الْكَلَالَةِ يَقَعُ عَلَى
الْإِخْوَةِ مِنَ الْجِهَاتِ كُلِّهَا . وَقَدْ دَلَّ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ قَوْلُ جَابِرٍ : يَارَسُولَ
اللَّهِ ، كَيْفَ الْمِيرَاثُ ؟ إِنَّمَا يَرِثُنِي كَلَالَةٌ^(٢) . فَجَعَلَ الْوَارِثَ هُوَ الْكَلَالَةُ ،
وَلَمْ يَكُنْ لَجَابِرٍ يَوْمَئِذٍ وَلَدٌ وَلَا وَالِدٌ . وَمِمَّنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الْكَلَالَةِ
عَدَمُ الْوَلَدِ وَالْوَالِدِ زَيْدٌ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ ، وَالْحَسَنُ ،
وَقَتَادَةُ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ وَالْبَصْرَةِ وَالْكُوفَةِ . وَيُرَوَّى عَنْ ابْنِ

(١) البيت لعون بن عبد الله بن عتبة ، وهو في اللسان والتاج (ص ل ح) و (طرف) ، والجمهرة ١٦٤/٢ ،
ومعجم مقاييس اللغة ٣/٣٠٣ ، ٤٤٨ .
(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٧٨ .

المقنع

عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ : الْكَلَالَةُ مَنْ لَا وَلَدَ لَهُ . وَيُرَوَّى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ^(١) .
وَالصَّحِيحُ عَنْهُمَا كَقَوْلِ^(٢) الْجَمَاعَةِ .

الإنصاف

(١) أخرجه عبد الرزاق ، في : المصنف ٣٠٣/١٠ . والبيهقي ، في : السنن الكبرى ٢٢٤/٦ . وإسناده صحيح . وانظر : تفسير سعيد بن منصور ١١٨٢/٣ .
(٢) في م : « قول » .

بَابُ الْعَصَبَاتِ

وَهُمْ عَشْرَةٌ ؛ الْإِبْنُ ، وَابْنُهُ ، وَالْأَبُ ، وَأَبُوهُ ، وَالْأَخُ ، وَابْنُهُ
الْأَمِنْ الْأُمِّ ، وَالْعَمُّ وَابْنُهُ كَذَلِكَ ، وَمَوْلَى النِّعْمَةِ ، وَمَوْلَاةُ النِّعْمَةِ .
وَأَحَقُّهُمْ بِالْمِيرَاثِ أَقْرَبُهُمْ ، وَيَسْقُطُ بِهِ مَنْ بَعْدَ . وَأَقْرَبُهُمُ الْإِبْنُ ،

الشرح الكبير

بَابُ الْعَصَبَاتِ

الْعَصَبَةُ الْوَارِثُ بَعِيرٍ تَقْدِيرٌ ، وَإِذَا كَانَ مَعَهُ ذُو فَرَضٍ أَخَذَ مَا فَضَّلَ عَنْهُ
قَلَّ أَوْ كَثُرَ ، وَإِنْ أَنْفَرَدَ أَخَذَ الْمَالَ كُلَّهُ ، وَإِنْ اسْتَعْرَقَتِ الْفُرُوضُ الْمَالَ سَقَطَ .
وَهُمْ كُلُّ ذَكَرٍ مِنَ الْأَقَارِبِ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَيِّتِ أَنْثَى (وَهُمْ عَشْرَةٌ ؛ الْإِبْنُ ،
وَابْنُهُ ، وَالْأَبُ ، وَأَبُوهُ ، وَالْأَخُ ، وَابْنُهُ إِلَّا مِنَ الْأُمِّ ، وَالْعَمُّ ، وَابْنُهُ
كَذَلِكَ ، وَمَوْلَى النِّعْمَةِ ، وَمَوْلَاةُ النِّعْمَةِ . وَأَحَقُّهُمْ بِالْمِيرَاثِ أَقْرَبُهُمْ .
وَيَسْقُطُ بِهِ مَنْ بَعْدَ) لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « الْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا ،
[٢٣٩/٥ ظ] فَمَا بَقِيَ فَلِأُولَى رَجُلٍ ذَكَرٍ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . وَأَخْرَجَهُ
الترمذِيُّ . وَفِي رِوَايَةٍ : « مَا أَبْقَتِ الْفُرُوضُ فَلِأُولَى رَجُلٍ ذَكَرٍ » .
(وَأَقْرَبُهُمُ الْإِبْنُ ، ثُمَّ ابْنُهُ وَإِنْ نَزَلَ) لِأَنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ قَالَ : ﴿ يُوصِيكُمُ
اللَّهُ فِي أَنْوَالِدِكُمْ ﴾ . وَالْعَرَبُ تَبْدَأُ بِالْأَهَمِّ بِالْأَهَمِّ ، (ثُمَّ الْأَبُ) لِأَنَّ سَائِرَ

الإينصاف

بَابُ الْعَصَبَاتِ

ثُمَّ ابْنُهُ وَإِنْ نَزَلَ ، ثُمَّ الْأَبُ ، ثُمَّ الْجَدُّ وَإِنْ عَلَا ، ثُمَّ الْأَخُ مِنْ
 الْأَبَوَيْنِ ، ثُمَّ مِنَ الْأَبِ ، ثُمَّ ابْنُ الْأَخِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ ، ثُمَّ مِنَ الْأَبِ ،
 ثُمَّ أَبْنَاؤُهُمْ وَإِنْ نَزَلُوا ، ثُمَّ الْأَعْمَامُ ، ثُمَّ أَبْنَاؤُهُمْ كَذَلِكَ ، ثُمَّ أَعْمَامُ
 الْأَبِ ، ثُمَّ أَبْنَاؤُهُمْ ، ثُمَّ أَعْمَامُ الْجَدِّ ، ثُمَّ أَبْنَاؤُهُمْ كَذَلِكَ أَبَدًا ،
 لَا يَرِثُ بَنُو أَبِي أَعْلَى مَعَ بَنِي أَبِي أَقْرَبَ مِنْهُ وَإِنْ نَزَلَتْ دَرَجَتُهُمْ .
 وَأَوَّلَى وَلَدِ كُلِّ أَبِي أَقْرَبُهُمْ إِلَيْهِ ، فَإِنْ اسْتَوَوْا فَأَوْلَاهُمْ مَنْ كَانَ
 لِأَبَوَيْنِ .

العَصَبَاتِ يُدْلُونَ بِهِ (ثُمَّ الْجَدُّ) أَبُو الْأَبِ (وَإِنْ عَلَا) لِأَنَّهُ أَبٌ ، مَا لَمْ
 يَكُنْ إِخْوَةً لِأَبٍ أَوْ لِأَبَوَيْنِ ، فَإِنْ اجْتَمَعُوا فَلَهُمْ فَصْلٌ مُفْرَدٌ قَدْ ذَكَرْنَاهُ
 وَذَكَرْنَا اخْتِلَافَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي ذَلِكَ فِي كَيْفِيَةِ تَوْرِيثِهِمْ مَعَهُ . ثُمَّ بَنُو
 الْأَبِ ، وَهُمْ الْإِخْوَةُ ، ثُمَّ بَنُوهُمْ وَإِنْ نَزَلُوا ، ثُمَّ بَنُو الْجَدِّ وَهُمْ الْأَعْمَامُ ،
 (ثُمَّ بَنُوهُمْ) وَإِنْ نَزَلُوا (ثُمَّ أَعْمَامُ الْأَبِ ، ثُمَّ أَبْنَاؤُهُمْ ، ثُمَّ أَعْمَامُ الْجَدِّ ،
 ثُمَّ أَبْنَاؤُهُمْ كَذَلِكَ أَبَدًا ، لَا يَرِثُ بَنُو أَبِي أَعْلَى مَعَ بَنِي أَبِي أَقْرَبَ مِنْهُمْ وَإِنْ
 نَزَلَتْ دَرَجَتُهُمْ) لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْحَدِيثِ (وَأَوَّلَى وَلَدِ كُلِّ أَبِي أَقْرَبُهُمْ إِلَيْهِ ،
 فَإِنْ اسْتَوَوْا فَأَوْلَاهُمْ مَنْ كَانَ لِأَبَوَيْنِ) لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ حَدِيثِ عَلِيٍّ ، رَضِيَ

تَنْبِيهِه : ظَاهِرُ قَوْلِهِ : ثُمَّ الْجَدُّ ، وَإِنْ عَلَا ، ثُمَّ الْأَخُ مِنَ الْأَبَوَيْنِ . أَنَّ الْجَدَّ أَوَّلَى
 مِنَ الْإِخْوَةِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ أَوْ الْأَبِ . وَهُوَ صَحِيحٌ فِي الْجُمْلَةِ . أَمَّا حَمْلُهُ عَلَى إِطْلَاقِهِ ،
 فَضَعِيفٌ ، فَقَدْ تَقَدَّمَ ، أَنَّ الصَّحِيحَ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ الْإِخْوَةَ يُقَاسِمُونَهُ . وَأَمَّا أَنَّهُ

الله عنه ، وهذا كله مُجْمَع عليه .

أُولَى فِي الْجُمْلَةِ ، فَصَحِيحٌ بِلَا نِزَاعٍ فِي الْمَذْهَبِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُفْضَلْ مِنَ الْمِيرَاثِ إِلَّا السُّدُسُ ، وَرَثَتُهُ وَأَسْقَطَهُمْ ؟ وَكَذَا إِذَا لَمْ يَبْقَ مِنَ الْمَالِ شَيْءٌ ، أُعِيلَ بِسَهْمِهِ ، وَتُسْقَطُ الْإِخْوَةُ ؟

فوائد ؛ قوله (١) بعد ذكر ترتيب العَصَبَاتِ : لَا يَرِثُ بَنُو أَبِي أَعْلَى مَعَ بَنِي أَبِي أَقْرَبَ مِنْهُ . وَهَذَا صَحِيحٌ بِلَا نِزَاعٍ ، نَصَّ عَلَيْهِ . فَعَلِيَ هَذَا ، لَوْ نَكَحَ امْرَأَةً ، وَتَزَوَّجَ أَبُوهُ ابْنَتَهَا ، فَابْنُ الْأَبِ عَمٌّ ، وَابْنُ الْإِبْنِ خَالٌ ، فَيَرِثُهُ خَالُهُ دُونَ عَمِّهِ . فَيُعَايِي بِهَا . وَلَوْ خَلَفَ الْأَبُ فِيهَا أَخًا وَابْنَ ابْنِهِ ، وَهُوَ أَخُو زَوْجَتِهِ ، وَرَثَتُهُ دُونَ أَخِيهِ . فَيُعَايِي بِهَا . وَيُقَالُ أَيْضًا : وَرِثْتُ زَوْجَةً ثُمَّنًا وَأَخُوها الْبَاقِي . فَيُعَايِي بِهَا . فَلَوْ كَانَ الْإِخْوَةُ سَبْعَةً ، وَرِثُوهُ سَوَاءً . فَيُعَايِي بِهَا . وَلَوْ كَانَ الْأَبُ تَزَوَّجَ الْأُمَّ ، وَتَزَوَّجَ ابْنُهُ ابْنَتَهَا ، فَابْنُ الْأَبِ مِنْهَا عَمٌّ وَلَدُ الْإِبْنِ وَخَالُهُ . فَيُعَايِي بِهَا . وَلَوْ تَزَوَّجَ زَيْدٌ أُمَّ عَمْرٍو ، وَتَزَوَّجَ عَمْرٍو بِنْتَ زَيْدٍ ، فَابْنُ زَيْدٍ عَمٌّ ابْنِ عَمْرٍو وَخَالُهُ . فَيُعَايِي بِهَا . وَلَوْ تَزَوَّجَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أُخْتَ الْآخَرِ ، فَوَلَدَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ابْنُ خَالٍ وَلَدِ الْآخَرِ . فَيُعَايِي بِهَا . وَلَوْ تَزَوَّجَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِنْتَ الْآخَرِ ، فَوَلَدَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا خَالٌ وَلَدِ الْآخَرِ . فَيُعَايِي بِهَا . وَلَوْ تَزَوَّجَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أُمَّ الْآخَرِ ، فَهُمَا الْقَائِلَتَانِ : مَرْحَبًا بِابْنَيْنَا ، وَزَوْجَيْنَا وَابْنَتَيْنَا . وَوَلَدَ كُلُّ وَاحِدٍ عَمُّ الْآخَرِ . فَيُعَايِي بِهَا .

(١) زيادة من : ط .

المقنع وَإِذَا انْقَرَضَ الْعَصَبَةُ مِنَ النَّسَبِ ، [١٧٦ ط] وَرِثَ الْمَوْلَى الْمُعْتَقُ ، ثُمَّ عَصَبَاتُهُ مِنْ بَعْدِهِ .

وَأَرْبَعَةٌ مِنَ الذُّكُورِ يُعَصِّبُونَ أَخَوَاتِهِمْ ، فَيَمْنَعُونَهُنَّ الْفَرَضَ ، وَيَقْتَسِمُونَ مَا وَرِثُوا لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ، وَهُمْ الْإِبْنُ ،

الشرح الكبير ٢٨٠٦ - مسألة : (فإذا انْقَرَضَ الْعَصَبَةُ مِنَ النَّسَبِ ، وَرِثَ الْمَوْلَى الْمُعْتَقُ ، ثُمَّ عَصَبَاتُهُ) الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبُ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ » ^(١) . وَسَنَذْكُرُهُ فِي بَابِهِ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

٢٨٠٧ - مسألة : (وَأَرْبَعَةٌ مِنَ الذُّكُورِ يُعَصِّبُونَ أَخَوَاتِهِمْ فَيَمْنَعُونَهُنَّ الْفَرَضَ ، وَيَقْتَسِمُونَ مَا وَرِثُوا لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ، وَهُمْ

الإِنصاف قوله : وَإِذَا انْقَرَضَ الْعَصَبَةُ مِنَ النَّسَبِ ، وَرِثَ الْمَوْلَى الْمُعْتَقُ ، ثُمَّ عَصَبَاتُهُ مِنْ بَعْدِهِ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ، يُقَدَّمُ الرَّدُّ وَذَوُو الْأَرْحَامِ عَلَى الْإِرْثِ بِالْوَلَاءِ .

فائدة : قوله : وَإِذَا انْقَرَضَ الْعَصَبَةُ مِنَ النَّسَبِ ، وَرِثَ الْمَوْلَى الْمُعْتَقُ ، ثُمَّ عَصَبَاتُهُ مِنْ بَعْدِهِ . يَعْنِي الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبَ ، كَعَصَبَاتِ النَّسَبِ ، فَيُقَدَّمُ الْأَخُ مِنَ الْأَبَوَيْنِ عَلَى الْآخَرِ مِنَ الْأَبِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ قَاطِبَةً . وَخَرَّجَ ابْنُ الزَّاغُونِي فِي كِتَابِهِ « التَّلْخِصِ » فِي الْفَرَائِضِ مِنْ مَسْأَلَةِ النِّكَاحِ ، رِوَايَةً أُخْرَى بِأَشْيَرِكِ الْآخَرِ مِنَ الْأَبِ مَعَ الْآخَرِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ فِي الْإِرْثِ وَالْوَلَاءِ .

(١) تقدم تخريجه في ٢٣٤/١١ ، ٢٣٥ .

وَابْنُهُ ، وَالْأَخُ مِنَ الْأَبَوَيْنِ ، وَالْأَخُ مِنَ الْأَبِ ، وَمَنْ عَدَاهُمْ مِنَ الْعَصَبَاتِ يَنْفَرِدُ الذُّكُورُ بِالْمِيرَاثِ دُونَ الْإِنَاثِ ، وَهُمْ بَنُو الْأَخِ ، وَالْأَعْمَامُ وَبَنُوهُمْ .

وَابْنُ ابْنِ الْإِبْنِ يُعَصَّبُ مَنْ بِإِزَائِهِ مِنْ أَخَوَاتِهِ وَبَنَاتِ عَمِّهِ ، وَيُعَصَّبُ مَنْ أَعْلَى مِنْهُ مِنْ عَمَّاتِهِ وَبَنَاتِ عَمِّ أَبِيهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ فَرَضٌ .

الابنُ ، وَابْنُهُ ، وَالْأَخُ مِنَ الْأَبَوَيْنِ ، وَالْأَخُ مِنَ الْأَبِ . وَمَنْ عَدَاهُمْ مِنَ الْعَصَبَاتِ يَنْفَرِدُ الذُّكُورُ بِالْمِيرَاثِ دُونَ الْإِنَاثِ ، وَهُمْ بَنُو الْإِخْوَةِ ، وَالْأَعْمَامُ ، وَبَنُوهُمْ (وذلك لقول الله تعالى : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ ﴾) . فهذه الآية تُنَاوَلُتِ الْأَوْلَادُ وَأَوْلَادُ الْإِبْنِ . وقال تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ ﴾ . فَتَنَاوَلَتْ وَلَدَ الْأَبَوَيْنِ وَلَدَ الْأَبِ . وَإِنَّمَا اشْتَرَكُوا لِأَنَّ الرِّجَالَ وَالنِّسَاءَ كُلَّهُمْ وَارِثٌ ، فَلَوْ فَرَضَ لِلنِّسَاءِ فَرَضٌ أَفْضَى إِلَى تَفْضِيلِ الْأُنثَى عَلَى الذَّكَرِ أَوْ مُسَاوَاتِهَا إِيَّاهُ أَوْ إِسْقَاطُهُ بِالْكُلِّيَّةِ ، فَكَانَتْ الْمُقَاسِمَةُ أَوْلَى وَأَعْدَلُ . وَسَائِرُ الْعَصَبَاتِ لَيْسَ أَخَوَاتُهُمْ مِنْ أَهْلِ الْمِيرَاثِ ، فَإِنَّهُنَّ لَسْنَ بِذَوَاتِ فَرَضٍ وَلَا يَرِثْنَ مُنْفَرِدَاتٍ ، فَلَا يَرِثْنَ مَعَ إِخْوَتِهِنَّ شَيْئًا . وَهَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ بِحَمْدِ اللَّهِ وَمَنْهُ .

٢٨٠٨ - مسألة : (وابنُ ابْنِ الْإِبْنِ يُعَصَّبُ مَنْ بِإِزَائِهِ مِنْ أَخَوَاتِهِ وَبَنَاتِ عَمِّهِ وَبَنَاتِ عَمِّ أَبِيهِ) عَلَى كُلِّ حَالٍ (إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ فَرَضٌ) وَيُسْقِطُ

المقنع وَلَا يُعَصَّبُ مَنْ أُنْزِلَ مِنْهُ ، وَكُلَّمَا نَزَلَتْ دَرَجَتُهُ زَادَ فِي مَنْ يُعَصَّبُهُ قَبِيلٌ آخَرُ .

الشرح الكبير مَنْ هُوَ أُنْزِلَ مِنْهُ ؛ كِبَنَاتِهِ وَبَنَاتِ أَخِيهِ وَبَنَاتِ ابْنِ عَمِّهِ (وَكُلَّمَا نَزَلَتْ دَرَجَتُهُ زَادَ فِي مَنْ يُعَصَّبُهُ [٢٤٠/٥] قَبِيلٌ آخَرُ) فلو خَلَفَ المِيتُ خَمْسَ بَنَاتِ ابْنِ ، بَعْضُهُنَّ أُنْزِلَ مِنْ بَعْضٍ - لَا ذَكَرَ مَعَهُنَّ - وَعَصَبَةٌ ، كَانَ لِلْعُلْيَا النِّصْفُ ، وَلِلثَانِيَةِ السُّدُسُ ، وَسَقَطَ سَائِرُهُنَّ ، وَالباقى لِلْعَصَبَةِ . وَإِنْ كَانَ مَعَ الْعُلْيَا أَخُوها أَوْ ابْنُ عَمِّها ، فَلِمَالُ بَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثَةٍ ، وَسَقَطَ سَائِرُهُنَّ . وَإِنْ كَانَ مَعَ الثَّانِيَةِ عَصَبَةٌ^(١) كَانَ لِلْعُلْيَا النِّصْفُ وَالباقى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الثَّانِيَةِ عَلَى ثَلَاثَةٍ . وَإِنْ كَانَ مَعَ الثَّالِثَةِ فَلِلْعُلْيَا النِّصْفُ وَلِلثَّانِيَةِ السُّدُسُ ، وَالباقى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الثَّالِثَةِ^(٢) عَلَى ثَلَاثَةٍ . وَإِنْ كَانَ مَعَ الرَّابِعَةِ فَلِلْعُلْيَا النِّصْفُ وَلِلثَّانِيَةِ السُّدُسُ ، وَالباقى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الثَّالِثَةِ وَالرَّابِعَةِ عَلَى أَرْبَعَةٍ . وَإِنْ كَانَ مَعَ الْخَامِسَةِ فَالْباقى بَعْدَ فَرَضِ الْأَوَّلَى وَالثَّانِيَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الثَّالِثَةِ وَالرَّابِعَةِ وَالخَامِسَةِ عَلَى خَمْسَةٍ ، وَتَصِحُّ مِنْ ثَلَاثِينَ . وَإِنْ كَانَ أُنْزِلَ مِنَ الْخَامِسَةِ فَكَذَلِكَ . قَالَ شَيْخُنَا^(٣) : وَلَا أَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا بَيْنَ الْقَائِلِينَ بِتَوْرِيثِ بَنَاتِ الْإِبْنِ مَعَ بَنِي الْإِبْنِ بَعْدَ اسْتِكْمَالِ الثُّلُثِينَ .

الإنصاف

(١) فِي الْأَصْلِ : « عَصَبًا » .

(٢ - ٣) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) فِي : الْمَغْنَى ١٤/٩ .

وَمَتَى كَانَ بَعْضُ بَنِي الْأَعْمَامِ زَوْجًا أَوْ أَخًا لَأُمٍّ ، أَخَذَ فَرَضَهُ وَشَارَكَ
الْبَاقِينَ فِي تَعْصِيهِمْ .

٢٨٠٩ - مسألة : (ومتى كان بعض بني الأعمام زوجًا أو أخًا
لأُمٍّ ، أخذ فرضه وشارك الباقيين في تعصيتهم) وجُمْلَةُ ذَلِكَ ، أَنَّهُ إِذَا كَانَ
ابْنًا عَمًّا أَحَدُهُمَا أَخٌ لَأُمٍّ ، فَلَاخِرَ لِلأُمِّ السُّدُسُ وَالْبَاقِي بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ . هَذَا
قَوْلُ جُمْهُورِ الْفُقَهَاءِ . يُرَوَّى عَنْ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ ،
وَيُرَوَّى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ ، وَزَيْدٍ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ . وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ،
وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ . وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ : الْمَالُ لِلَّذِي هُوَ أَخٌ
مِنْ أُمٍّ . وَبِهِ قَالَ شُرَيْحٌ ، وَالْحَسَنُ ، وَابْنُ سِيرِينَ ، وَعَطَاءٌ ، وَالنَّخَعِيُّ ،
وَأَبُو ثَوْرٍ ؛ لِأَنَّهُمَا اسْتَوَيَا فِي قَرَابَةِ الْأَبِ وَفَضْلِهِ هَذَا بَأَمٍّ ، فَصَارَا كَأَخَوَيْنِ
أَوْ عَمَّيْنِ ، أَحَدُهُمَا لِأَبَوَيْنِ وَالْآخَرُ لِأَبٍ ، وَلِأَنَّ ابْنَ الْعَمِّ لِأَبَوَيْنِ يُسْقِطُ
ابْنَ الْعَمِّ لِلأَبِ ، كَذَلِكَ هَذَا ، فَإِذَا كَانَ قُرْبُهُ بِكُونِهِ مِنْ وَلَدِ الْجَدَّةِ قَدَمَهُ ،
فَكَوْنُهُ مِنْ وَلَدِ الْأُمِّ أَوْلَى . وَلَنَا ، أَنَّ الْأُخُوَّةَ مِنَ الْأُمِّ يُفَرِّضُ لَهَا إِذَا لَمْ
يَرِثْ بِالتَّعْصِيبِ ، وَهُوَ إِذَا كَانَ مَعَهُ أَخٌ مِنْ أَبَوَيْنِ أَوْ مِنْ أَبٍ أَوْ عَمٍّ ، وَمَا
يُفَرِّضُ لَهُ بِهِ لَا يُرْجَحُ بِهِ ، كَمَا لَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا زَوْجًا ، وَيُفَارِقُ الْأَخَ مِنَ
الْأَبَوَيْنِ وَالْعَمِّ وَابْنَ الْعَمِّ إِذَا كَانَا مِنْ أَبَوَيْنِ ، فَإِنَّهُ لَا يُفَرِّضُ لَهُ بِقَرَابَةِ أُمِّهِ
شَيْءٌ ، فَارْجَحْ بِهِ ، وَلَا يَجْتَمِعُ فِي إِحْدَى الْقَرَابَتَيْنِ تَرْجِيحٌ وَفَرَضٌ .

فائدة : قَوْلُهُ : وَمَتَى كَانَ بَعْضُ بَنِي الْأَعْمَامِ زَوْجًا ، أَوْ أَخًا مِنْ أُمٍّ ، أَخَذَ فَرَضَهُ ،
وَشَارَكَ الْبَاقِينَ فِي تَعْصِيهِمْ . فَلَوْ تَزَوَّجَ ابْنَةُ عَمِّهِ فَأَوْلَدَهَا بِنْتًا ، وَرِثَتْ الْبِنْتُ

فصل : فإن كان معهما أخ لأبٍ ، فللأخ من الأم السُدُسُ والباقي للأخ من الأب . وكذلك إن كان معهما أخ لأبوين ، فإن كان ابنُ عمٍّ لأبوين وابنُ عمٍّ هو أخ لأُمٍّ ، فعلى قول الجمهور للأخ السُدُسُ والباقي للآخر . وعلى قول ابن مسعود المأل كُله لابن العم الذي هو أخ لأُمٍّ .

فصل : فإن كان ابنا عمٍّ أحدهما [٢٤٠/٥] أخ لأُمٍّ ، وبنت أو بنت ابنٍ ، فلبنت أو بنت الابن النصفُ ، والباقي بينهما نصفين ، وسقطت الأخوة من الأم بالبنت . ولو كان الذي ليس بأخ ابن عمٍّ من أبوين أخذ الباقي كله لذلك . وعلى قول ابن مسعود الباقي للأخ في المسألتين ، بدليل أن الأخ من الأبوين يتقدم على الأخ من الأب بقرابة الأم ، وإن كان في الفريضة بنت تحجب قرابة الأم . وحكى عن سعيد بن جبير أن الباقي لابن العم الذي ليس بأخ وإن كان من أب^(١) ؛ لأنه يرث بالقرابتين ميراثاً واحداً ، فإذا كان في الفريضة من يحجب إحداها سقط ميراثه ، كما لو استغرقت الفروض المال سقط الأخ من الأبوين ولم يرث بقرابة الأم ، بدليل المسألة المشتركة . ولنا على ابن مسعود ، أن البنت^(٢) تسقط الميراث بقرابة الأم ، فيبقى التعصيب منفرداً ، فيرث به . وفارق ولد

النصف ، وأبوها النصف بالفرض والتعصيب . فباعى بها . ولو أولدها بنتين ، ورثوها أثلاثاً . فباعى بها . ولو كانوا ثلاثة إخوة لأبوين ؛ أحدهم تزوج ابنة عمه ، فإذا ماتت ، ورث الزوج ثلثي التركة ، والأخوان الآخران الثلث . فباعى بها .

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : المصنف ٢٥٣/١١ .

(٢) في م : « الثلث » .

الأبوين ؛ فإن قرابة الأم^(١) لم يُرَجَّح بها ولا يُفَرَضُ لها ، فلا يؤثر فيها^(٢) ما يحجبها^(٣) . وفي مسائلنا يُفَرَضُ له بها ، فإذا كان في الفريضة من يحجبها سقطت ، ولأنه لو كان مع ابن العم الذي هو أخ أخ من أب وبنت لحجبت البنت قرابة الأم ولم يرث^(٤) بها شيئاً ، وكان للبنت النصف والباقي للأخ من الأب ، ولولا البنت لورث بكونه أخاً من أم السُّدَس ، وإذا حجبت البنت مع الأخ من الأب وجب أن تحجبه في كل حال ؛ لأن الحجب بها لا بالأخ من الأب . وما ذكره سعيد بن جبيرة ينتقض بالأخ من الأبوين مع البنت ، وبابن العم إذا كان زوجاً ومعه من يحجب ببنى العم . ولا نسلم أنه يرث ميراثاً واحداً ، بل يرث بقرابته ميراثين ، كشخصين ، فصار كابن العم الذي هو زوج ، وفارق الأخ من الأبوين ، فإنه لا يرث إلا ميراثاً واحداً ، فإن قرابة الأم لا يرث بها منفردة .

فصل : فحصل خلاف ابن مسعود في مسائل ست ؛ هذه الواحدة .
والثانية ، في بنات^(٥) وبنات ابن وابن ابن ، الباقي عنده لابن الابن

ولو تزوجت رجلاً ، فولدت ولداً ، ثم تزوجت بأخيه لأبيه وله خمسة أولاد ذكور ، ثم ولدت منه مثلهم ، ثم تزوجت آخر فولدت له خمسة بنين أيضاً ، ثم ماتت ، ثم مات ولدها الأول ، ورث منه خمسة إخوة نصفاً ، وخمسة ثلثاً ، وخمسة

(١) في م : « ثم » .

(٢) - (٢) في م : « يحجبها » .

(٣) في م : « ترث » .

(٤) في المغني ٣٢/٩ : « بنت » .

دُونَ أَخَوَاتِهِ . الثالثةُ ، في أَخَوَاتٍ لِأَبَوَيْنِ وَأَخٍ وَأَخَوَاتٍ لِأَبٍ ، الباقى عِنْدَهُ لِلْأَخِ دُونَ أَخَوَاتِهِ . الرابعةُ ، بِنْتُ وَابْنُ ابْنٍ وَبَنَاتُ ابْنٍ ، عِنْدَهُ ^(١) لِبَنَاتِ الْإِبْنِ الْأَصْرُ بِهِنَّ مِنَ السُّدُسِ أَوْ الْمُقَاسِمَةِ . الخامسةُ ، أُخْتُ لِأَبَوَيْنِ وَأَخٍ وَأَخَوَاتٍ لِأَبٍ ، لِلْأَخَوَاتِ عِنْدَهُ الْأَصْرُ بِهِنَّ مِنْ ذَلِكَ . السادسةُ ، كَانَ يَحْجُبُ الزَّوْجَيْنِ وَالْأُمَّ بِالْكَفَّارِ وَالْعَيْدِ وَالْقَاتِلِينَ ، وَلَا يُورَثُهُمْ .

فصل : ابْنُ ابْنٍ عَمٍّ هُوَ أَخٌ لِأُمٍّ ، وَابْنُ ابْنٍ عَمٍّ [٢٤١/٥] آخَرُ ، لِلْأَخِ السُّدُسُ ، وَالباقى بَيْنَهُمَا . وَعِنْدَ ابْنِ مَسْعُودٍ الْكُلُّ لِلْأَخِ ، وَسَقَطَ الْآخَرُ . فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا ابْنُ أَخٍ لِأُمٍّ فَلَا شَيْءَ لَهُ بِقَرَابَةِ الْأَخَوَةِ ؛ لِأَنَّ ابْنَ الْأَخِ لِلْأُمِّ مِنْ ذَوَى الْأَرْحَامِ ، وَإِنْ كَانَ عَمَّانِ أَحَدُهُمَا خَالَ لِأُمٍّ ، لَمْ يُرْجَعْ بِخُثُولَتِهِ . وَقِيلَ عَلَى قِيَاسِ قَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ : وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يُرْجَعُ بِهَا . وَالثَّانِي ، يُرْجَعُ بِهَا عَلَى الْعَمِّ الَّذِي هُوَ مِنْ أَبٍ ، فَيَأْخُذُ الْمَالَ ؛ لِأَنَّهُ ابْنُ الْجَدِّ وَالْجَدَّةِ ، وَالْآخَرُ ابْنُ الْجَدِّ لَا غَيْرُ . وَإِنْ كَانَ الْعَمُّ الْآخَرُ مِنْ أَبَوَيْنِ فَالْمَالُ بَيْنَهُمَا ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُدْلَى بِجَدَّةٍ ، وَهُمَا ابْنَا ^(٢) الْجَدِّ . وَهَكَذَا الْقَوْلُ فِي ابْنَيْ عَمٍّ أَحَدُهُمَا خَالَ ، أَوْ ابْنَيْ ابْنَيْ عَمٍّ أَحَدُهُمَا خَالَ . فَأَمَّا عَلَى قَوْلِ عَامَّةِ الصَّحَابَةِ ، فَلَا أَثَرُ لِهَذَا عِنْدَهُمْ .

فصل : ابْنَا عَمٍّ أَحَدُهُمَا زَوْجٌ ، لِلزَّوْجِ النِّصْفُ ، وَالباقى بَيْنَهُمَا

الإنصاف السُّدُسًا . فَيُعَايى بِهَا .

(١) سقط من : م .

(٢) في الأصل : « ابن » .

نِصْفَيْنِ عِنْدَ الْجَمِيعِ . فَإِنْ كَانَ الْآخَرُ أَخًا لَأُمِّ ، فَلِلزَّوْجِ النِّصْفُ وَاللَّأخُ السُّدُسُ وَالْبَاقَى بَيْنَهُمَا ، أَصْلُهُمَا مِنْ سِتَّةٍ ؛ لِلزَّوْجِ أَرْبَعَةٌ ، وَلِلْأَخِ اثْنَانِ ، وَتَرْجِعُ بِالْإِخْتِصَارِ إِلَى ثَلَاثَةٍ . وَعِنْدَ ابْنِ مَسْعُودٍ الْبَاقَى لِلْأَخِ ، فَتَكُونُ مِنْ اثْنَيْنِ ، لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا سَهْمٌ .

ثَلَاثَةُ بَنِي عَمٍّ أَحَدُهُمْ زَوْجٌ وَالْآخَرُ أَخٌ لَأُمِّ ، لِلزَّوْجِ النِّصْفُ وَاللَّأخُ السُّدُسُ وَالْبَاقَى بَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثَةٍ ، أَصْلُهُمَا مِنْ سِتَّةٍ ، تَضَرِبُ فِيهَا الثَّلَاثَةُ تَكُنُ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ ؛ لِلزَّوْجِ تِسْعَةٌ وَلِلْأَخِ ثَلَاثَةٌ ، يَبْقَى سِتَّةٌ بَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثَةٍ ، فَيَحْصُلُ لِلزَّوْجِ أَحَدُ عَشَرَ ، وَهِيَ النِّصْفُ وَالتُّسْعُ ، وَلِلْأَخِ خَمْسَةٌ ، وَهِيَ السُّدُسُ وَالتُّسْعُ ، وَلِلثَّلَاثِ التُّسْعُ سَهْمَانِ . فَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ ابْنَ عَمٍّ مِنْ أَبَوَيْنِ ، فَالْبَاقَى لَهُ ، وَإِنْ كَانَ هُوَ وَالثَّلَاثُ مِنْ أَبَوَيْنِ ، فَالْثَّلَاثُ الْبَاقَى بَيْنَهُمَا ، وَتَصِحُّ مِنْ سِتَّةٍ ، لِلزَّوْجِ الثَّلَاثَانِ ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْآخَرَيْنِ سُدُسٌ . وَعِنْدَ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ الْبَاقَى بَعْدَ فَرَضِ الزَّوْجِ لِلَّذِي هُوَ أَخٌ مِنْ أُمِّ .

فصل : أخوان من أمٍّ أحدهما ابنُ عَمٍّ ، فَالْثَّلَاثُ بَيْنَهُمَا وَالْبَاقَى لِابْنِ الْعَمِّ . وَتَصِحُّ مِنْ سِتَّةٍ ، لِابْنِ الْعَمِّ خَمْسَةٌ وَلِلْآخَرِ سَهْمٌ . وَلَا خِلَافَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ . فَإِنْ كَانُوا ثَلَاثَةً إِخْوَةً أَحَدُهُمْ ابْنُ عَمٍّ ، فَالْثَّلَاثُ بَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثَةٍ وَالْبَاقَى لِابْنِ الْعَمِّ ، وَتَصِحُّ مِنْ تِسْعَةٍ . وَإِنْ كَانَ اثْنَانِ مِنْهُمَا ابْنَيْ عَمٍّ ، فَالْبَاقَى بَعْدَ الثَّلَاثِ بَيْنَهُمَا ، وَتَصِحُّ مِنْ تِسْعَةٍ .

فصل : ثَلَاثَةُ إِخْوَةٍ لِأُمٍّ أَحَدُهُمْ ابْنُ عَمٍّ ، وَثَلَاثَةُ بَنِي عَمٍّ أَحَدُهُمْ أَخٌ لَأُمِّ ، فَاضْمُمُ وَاحِدًا مِنْ كُلِّ عَدَدٍ إِلَى الْعَدَدِ الْآخَرِ ، يَصِرُ مَعَكَ أَرْبَعَةُ بَنِي

وَإِذَا اجْتَمَعَ ذُو فَرْضٍ وَعَصَبَةٌ ، بُدِيَ بِذِي الْفَرْضِ فَأَخَذَ فَرْضَهُ ،
وَمَا بَقِيَ لِلْعَصَبَةِ .

فَإِنْ اسْتَعْرَقَتِ الْفُرُوضُ الْمَالَ فَلَا شَيْءَ لِلْعَصَبَةِ ، كَزَوْجٍ ، وَأُمٍّ ،
وَإِخْوَةٍ لِأُمٍّ ، وَإِخْوَةٍ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ ، لِلزَّوْجِ النِّصْفُ [١٧٧ د]
وَلِلْأُمِّ السُّدُسُ ، وَلِلْإِخْوَةِ مِنَ الْأُمِّ الثُّلُثُ ، وَسَقَطَ سَائِرُهُمْ .

عَمٌّ وَأَرْبَعَةُ إِخْوَةٍ ، فَهَمُ سِتَّةٌ فِي الْعَدَدِ وَفِي الْأَحْوَالِ ثَمَانِيَةٌ ، ثُمَّ اجْعَلِ الثُّلُثَ
لِلْإِخْوَةِ عَلَى [٢٤١/٥ ط] أَرْبَعَةٍ وَالثُّلُثَيْنِ لِبَنِي الْعَمِّ عَلَى أَرْبَعَةٍ ، فَتَصِحُّ مِنْ
اِثْنَيْ عَشَرَ ، لِكُلِّ أَخٍ مُفْرَدٍ سَهْمٌ وَلِكُلِّ ابْنِ عَمٍّ مُفْرَدٍ سَهْمَانِ ، وَلِكُلِّ
ابْنِ عَمٍّ هُوَ أَخٌ ثَلَاثَةٌ ، فَيَحْصُلُ لَهَا النِّصْفُ ، وَلِلْأَرْبَعَةِ الْبَاقِينَ النِّصْفُ .
وَعَلَى قَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ ، لِلْإِخْوَةِ الثُّلُثُ ، وَالباقى لابنِ العَمِّ اللَّذِينَ هُمَا إِخْوَانُ .

٢٨١٠ - مسألة : (وَإِذَا اجْتَمَعَ ذُو فَرْضٍ وَعَصَبَةٌ ، بُدِيَ بِذِي
الْفَرْضِ فَأَخَذَ فَرْضَهُ ، وَمَا بَقِيَ لِلْعَصَبَةِ) لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « الْحَقُّوا
الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا ، فَمَا أَبْقَتِ الْفُرُوضُ فَلِأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرَ » (١) .

٢٨١١ - مسألة : (وَإِنْ اسْتَعْرَقَتِ الْفُرُوضُ الْمَالَ فَلَا شَيْءَ لِلْعَصَبَةِ ،
كَزَوْجٍ وَأُمٍّ وَإِخْوَةٍ لِأُمٍّ وَإِخْوَةٍ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ ، فَلِلزَّوْجِ النِّصْفُ ، وَلِلْأُمِّ
السُّدُسُ ، وَلِلْإِخْوَةِ لِلْأُمِّ الثُّلُثُ ، وَسَقَطَ سَائِرُهُمْ) وَإِلَى هَذَا هَبَ أَحْمَدُ ،

قوله : فَإِذَا اسْتَعْرَقَتِ الْفُرُوضُ الْمَالَ ، فَلَا شَيْءَ لِلْعَصَبَةِ ؛ كَزَوْجٍ ، وَأُمٍّ ،

(١) تقدم تخريجه في صفحة ١١ .

رَحِمَهُ اللَّهُ ، فَأَسْقَطَ الْإِخْوَةَ مِنَ الْأَبَوَيْنِ ؛ لِأَنَّهُمْ عَصَبَةٌ وَقَدْ تَمَّ الْمَالُ
بِالْفُرُوضِ . وَيُرَوَّى هَذَا الْقَوْلُ عَنْ عَلِيٍّ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ ، وَأَبِي بَنْ
كَعْبٍ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَأَبِي مُوسَى ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَبِهِ قَالَ الشَّعْبِيُّ ،
وَالْعَنْبَرِيُّ ، وَشَرِيكٌ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ ، وَيَحْيَى بْنُ آدَمَ ، وَنُعَيْمُ بْنُ
حَمَّادٍ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُثَنَّى . وَيُرَوَّى عَنْ عُمَرَ ، وَعُثْمَانَ ، وَزَيْدِ بْنِ
ثَابِتٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، أَنَّهُمْ شَرَّكُوا بَيْنَ وَلَدِ الْأَبَوَيْنِ وَلَدِ الْأُمِّ فِي الثُّلُثِ ،
فَقَسَمُوهُ بَيْنَهُم بِالسَّوِيَّةِ لِلذَّكَرِ مِثْلُ "حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ" . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ،
وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ؛ لِأَنَّهُمْ سَاوَوْا وَلَدَ الْأُمِّ فِي الْقَرَابَةِ الَّتِي يَرْتُونَ بِهَا ،
فَيَجِبُ أَنْ يُسَاوَوْهُمْ فِي الْمِيرَاثِ ؛ فَإِنَّهُمْ جَمِيعًا مِنْ وَلَدِ الْأُمِّ ، وَقَرَابَتُهُمْ
مِنْ جِهَةِ الْأَبِ إِنْ لَمْ تَزِدْهُمْ قُرْبًا وَاسْتَحْقَاقًا "فَلَا يَنْبَغِي أَنْ" تُسْقَطَهُمْ ؛
وَلِهَذَا قَالَ بَعْضُ وَلَدِ الْأَبَوَيْنِ أَوْ بَعْضُ الصَّحَابَةِ لِعُمَرَ وَقَدْ أَسْقَطَهُمْ : هَبْ
أَنْ أَبَاهُمْ كَانَ حِمَارًا ، فَمَا زَادَهُمْ ذَلِكَ إِلَّا قُرْبًا . فَشَرَّكَ بَيْنَهُمْ . وَحَرَّرَ
بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ فِيهَا قِيَاسًا ، فَقَالَ : فَرِيضَةٌ جَمَعَتْ وَلَدَ الْأَبِ وَالْأُمِّ
وَوَلَدَ الْأُمِّ ، وَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْمِيرَاثِ ، فَإِذَا وَرِثَ وَلَدُ الْأُمِّ وَجَبَ أَنْ يَرِثَ
وَلَدُ الْأَبِ وَالْأُمِّ ، كَمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا زَوْجٌ . وَلَنَا ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ
كَانَ رَجُلٌ يُورِثُ كَلَّةً أَوْ امْرَأَةً أَوْ أَخًا أَوْ أُخْتًا فَلِكُلٍّ وَحِدٌ مِّنْهُمَا السُّدُسُ ﴾

وَإِخْوَةَ الْأُمِّ ، وَإِخْوَةَ الْأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ ، لِلزَّوْجِ النِّصْفُ ، وَلِلْأُمِّ السُّدُسُ ، وَلِلْإِخْوَةِ
مِنَ الْأُمِّ الثُّلُثُ ، وَسَقَطَ سَائِرُهُمْ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَنَقَلَ حَرْبٌ ،

(١ - ١) فِي الْمَخْطُوطَةِ : « الْأُنثَى » . وَالتَّحْقِيقُ مِنَ الْمَطْبُوعَةِ مُوَافِقٌ لِمَا فِي الْمَغْنَى ٢٤/٩ ، ٢٥ .

(٢ - ٢) فِي م : « فَلَمْ » .

فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ ﴿١﴾ . وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ الْمُرَادَ بِهَذِهِ [٢٤٢/٥] الْآيَةِ وَلَدَ الْأُمِّ عَلَى الْخُصُوصِ ، فَمَنْ شَرَكَ بَيْنَهُمْ فَلَمْ يُعْطِ كُلٌّ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الشُّدُسَ وَهُوَ مُخَالَفَةٌ لظَاهِرِ الْقُرْآنِ ، وَيَلْزَمُ مِنْهُ مُخَالَفَةُ ظَاهِرِ الْآيَةِ الْأُخْرَى ، وَهِيَ قَوْلُهُ : ﴿وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حِظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ ﴿٢﴾ . يُرَادُ بِهَذِهِ الْآيَةِ سَائِرُ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ ، وَهُمْ يُسَوُّونَ بَيْنَ ذَكَرِهِمْ وَأُنْثَاهُمْ . وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : «الْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا ، فَمَا بَقِيَ فَلِأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرٍ» . وَمَنْ شَرَكَ فَلَمْ يُلْحِقِ الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا . وَمِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى أَنَّ وَلَدَ الْأَبَوَيْنِ عَصَبَةٌ لَا فَرَضَ لَهُمْ ، وَقَدْ تَمَّ الْمَالُ بِالْفُرُوضِ فَوَجِبَ أَنْ يَسْقُطُوا ، كَمَا لَوْ كَانَ مَكَانَ وَلَدِ الْأُمِّ ابْنَتَانِ .

وَقَدْ انْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَاحِدٌ مِنْ وَلَدِ الْأُمِّ وَمِائَةٌ مِنْ وَلَدِ الْأَبَوَيْنِ ، لاختصَّ الواحدُ مِنَ وَلَدِ الْأُمِّ بِالشُّدُسِ ﴿٣﴾ ، وَلِلْمِائَةِ الشُّدُسُ الْبَاقِي ، لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَشْرُ عَشْرِهِ ، فَإِذَا جَازَ أَنْ يَنْقُصَ وَلَدُ أَبَوَيْنِ عَنْ وَلَدِ الْأُمِّ هَذَا النِّقْصَ كُلَّهُ ، فَلِمَ لَا يَجُوزُ إِسْقَاطُهُمَ بِالْأُنثَيَيْنِ ؟ وَقَوْلُهُمْ : تَسَاوَوْا فِي قَرَابَةِ الْأُمِّ . قُلْنَا : فَلِمَ لَمْ يُسَاوَوْهُمْ فِي الْمِيرَاثِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ؟ وَعَلَى أَنَّا نَقُولُ : إِنْ سَاوَوْهُمْ فِي قَرَابَةِ الْأُمِّ فَقَدْ فَارَقَوْهُمْ بِكُونِهِمْ

الإنصاف أَنَّ الْإِخْوَةَ مِنَ الْأَبَوَيْنِ [٢٨١/٢] يُشَارِكُونَ الْإِخْوَةَ مِنَ الْأُمِّ فِي الثُّلُثِ . وَهُوَ قَوْلُ

(١) سورة النساء ١٢ .

(٢) سورة النساء ١٧٦ .

(٣) في م : « بالثلث » .

عَصَبَةٌ مِنْ غَيْرِ ذَوِي الْفُرُوضِ . وَهَذَا الَّذِي افْتَرَقُوا فِيهِ هُوَ الْمُقْتَضَى لِتَقْدِيمِ وَلَدِ الْأُمِّ وَتَأْخِيرِ وَلَدِ الْأَبَوَيْنِ ؛ فَإِنَّ الشَّرْعَ وَرَدَ بِتَقْدِيمِ ذِي الْفَرْضِ وَتَأْخِيرِ الْعَصَبَةِ ، وَلِذَلِكَ يُقَدَّمُ وَلَدُ الْأُمِّ عَلَى وَلَدِ الْأَبَوَيْنِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْمَذْكُورَةِ وَشَبَّهَهَا ، وَهَلَّا إِذْ تَسَاوَوْا فِي قَرَابَةِ الْأُمِّ شَارَكُوا الْأَخَ مِنَ الْأُمِّ فِي سُدْسِهِ فَاقْتَسَمُوهُ بَيْنَهُمْ ، وَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَتْ قَرَابَةُ الْأُمِّ مُسْتَقْلَلَةً بِالْمِيرَاثِ مَعَ قَرَابَةِ الْأَبِ لَوَجِبَ أَنْ يَجْتَمَعَ لَهُمُ الْفَرْضُ وَالتَّعْصِيبُ ، كَقَوْلِنَا فِي آخِرِ مِنْ أُمِّ هَوَابِنُ عَمٍّ ، وَلَوْ جَبَّ أَنْ يُشَارِكُوا وَلَدَ الْأُمِّ فِي الثُّلْثِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ ، وَيُنْفَرِدُوا بِالتَّعْصِيبِ فِيمَا بَقِيَ . وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهُمْ لَا يُشَارِكُونَهُمْ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ ، وَيَلْزَمُهُمْ أَنْ يَقُولُوا فِي زَوْجٍ وَأُخْتٍ لِأَبَوَيْنِ وَأُخْتٍ لِأَبٍ مَعَهَا أُخُوها : إِنَّهُ يَسْقُطُ الْأَخُ ، وَتَرِثُ أُخْتُهُ السُّدُسَ ؛ لِأَنَّ قَرَابَتَهَا مَعَ وَجُودِهِ كَقَرَابَتِهَا مَعَ عَدَمِهِ ، وَهُوَ لَا يَحْجُبُهَا ، فَهَلَّا عَدَّوْهُ حِمَارًا وَوَرِثُوا أُخْتَهُ مَا كَانَتْ تَرِثُ عِنْدَ عَدَمِهِ ؟ وَمَا ذَكَرُوهُ مِنَ الْقِيَاسِ طَرْدِيٌّ لَا مَعْنَى تَحْتَهُ . قَالَ الْعَنْبَرِيُّ : الْقِيَاسُ مَا قَالَ عَلِيٌّ ، وَالِاسْتِحْسَانُ مَا قَالَ عَمْرٌ . قَالَ الْخَبَرِيُّ : وَهَذِهِ وَسَاطَةٌ مَلِيحَةٌ وَعِبَارَةٌ صَحِيحَةٌ ، [٢٤٢/٥ ظ] وَهُوَ كَمَا قَالَ : إِلَّا أَنَّ الْاسْتِحْسَانَ الْمُجَرَّدَ لَيْسَ بِحُجَّةٍ ، فَإِنَّهُ وَضَعَ لِلشَّرْعِ بِالرَّأْيِ وَالتَّحْكُمِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ ، وَلَا يَجُوزُ الْحُكْمُ بِهِ مَعَ عَدَمِ الْمَعَارِضِ ، فَكَيْفَ وَهُوَ فِي مَسْأَلَتِنَا يُخَالِفُ ظَاهِرَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ وَالْقِيَاسِ ! قَالَ شَيْخُنَا (١) :

المقنع وَتُسَمَّى الْمُشْرَكَّةَ وَالْحِمَارِيَّةَ إِذَا كَانَ فِيهَا إِخْوَةٌ لِأَبَوَيْنِ .

الشرح الكبير

وَمِنَ الْعَجَبِ ذَهَابُ الشَّافِعِيِّ إِلَيْهِ هَهُنَا مَعَ تَخْطِئَةِ الذَّاهِبِينَ إِلَيْهِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ ، وَقَوْلُهُ : مَنْ اسْتَحْسَنَ فَقَدْ شَرَعَ . وَلَا أَظُنُّهُ اعْتَمَدَ فِي هَذَا إِلَّا مُوَافَقَةَ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ؛ فَإِنَّهُ اتَّبَعَهُ فِي جَمِيعِ الْفَرَائِضِ . وَمُوَافَقَةَ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَسُنَّةِ رَسُولِهِ أُولَى .

فصل : ولو كان مكان ولد الأبوين في هذه المسألة عَصَبَةٌ مِنْ وَلَدِ الْأَبِ سَقَطُوا ، وَلَمْ يُورَثْهُمْ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِيمَا عَلِمْنَا ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يُشَارِكُوا وَلَدَ الْأُمِّ فِي قَرَابَةِ الْأُمِّ .

فصل : (وَتُسَمَّى) هذه المسألة (الْمُشْرَكَّةَ وَالْحِمَارِيَّةَ إِذَا كَانَ فِيهَا إِخْوَةٌ لِأَبَوَيْنِ) وكذلك كُلُّ مَسْأَلَةٍ اجْتَمَعَ فِيهَا زَوْجٌ وَأُمٌّ أَوْ جَدَّةٌ وَاثْنَانِ ^(١) فَصَاعِدًا مِنْ وَلَدِ الْأُمِّ وَعَصَبَةٌ مِنْ وَلَدِ الْأَبَوَيْنِ . وَإِنَّمَا سُمِّيَتِ الْمُشْرَكَّةُ ؛ لِأَنَّ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ شَرَكَ فِيهَا بَيْنَ وَلَدِ الْأَبَوَيْنِ وَوَلَدِ الْأُمِّ فِي فَرَضِ وَلَدِ الْأُمِّ ، فَقَسَمَهُ بَيْنَهُم بِالسَّوِيَّةِ . وَتُسَمَّى الْحِمَارِيَّةَ ؛ لِأَنَّهُ يُرَوَى أَنَّ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَسْقَطَ وَلَدَ الْأَبَوَيْنِ ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، هَبْ أَنَّ أَبَانَا كَانَ حِمَارًا ، أَلَيْسَتْ أُمُّنَا وَاحِدَةً ؟ فَشَرَكَ بَيْنَهُمْ . وَقِيلَ : قَالَ ذَلِكَ بَعْضُ الصَّحَابَةِ ، فَسُمِّيَتِ الْحِمَارِيَّةَ لِذَلِكَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فصل : إِذَا قِيلَ : امْرَأَةٌ خَلَفَتْ أُمًّا وَابْنَى عَمَّ أَحَدَهُمَا زَوْجٌ وَالْآخَرُ أَخٌ

الإِنصاف وَتُسَمَّى الْمُشْرَكَّةَ وَالْحِمَارِيَّةَ ، إِذَا كَانَ فِيهَا إِخْوَةٌ لِأَبَوَيْنِ .

(١) فِي م : « ابْنَانِ » .

وَلَوْ كَانَ مَكَانَهُمْ أَخَوَاتٌ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ عَالَتْ إِلَى عَشْرَةٍ ،
وَسُمِّيَتْ ذَاتَ الْفُرُوحِ .

الشرح الكبير

لَأُمٍّ وَثَلَاثَةَ إِخْوَةٍ مُفْتَرِقِينَ . قِيلَ : هَذِهِ الْمُشْرَكَةُ ، لِلزَّوْجِ النِّصْفُ ، وَلِلْأُمِّ
السُّدُسُ ، وَلِلْأَخَوَيْنِ مِنَ الْأُمِّ الثُّلُثُ ، وَسَقَطَ الْأَخْوَانُ مِنَ الْأَبَوَيْنِ أَوْ
الْأَبِ . وَمَنْ شَرَكَ جَعَلَ لِلْأَخِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ التُّسْعَ ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ
الْأَخَوَيْنِ لِلْأُمِّ تِسْعًا .

وَمِنْ مَسَائِلِ ذَلِكَ : زَوْجٌ وَأُمٌّ وَأُخْتَانِ لَأُمٍّ وَأَخٌ لِأَبَوَيْنِ ، تَصَحُّ مِنْ
سِتَّةٍ ، وَمَنْ شَرَكَ فَهِيَ مِنْ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ . زَوْجٌ وَجَدَّةٌ وَأَخٌ وَأُخْتُ لَأُمٍّ وَأَخٌ
وَأُخْتُ لِأَبَوَيْنِ ، كَالَّتِي قَبْلَهَا ، وَمَنْ شَرَكَ فَمِنْ اثْنَيْ عَشَرَ . زَوْجٌ وَأُمٌّ ،
وَأَخْوَانٌ وَأُخْتَانِ لَأُمٍّ ، وَأَخْوَانٌ وَثَلَاثُ أَخَوَاتٍ لِأَبٍ وَأُمٍّ ، مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ ،
وَمَنْ شَرَكَ فَمِنْ أَرْبَعَةٍ وَخَمْسِينَ .

٢٨١٢ - مسألة : (ولو كان مكانهم أخوات لأبوين أو لأبٍ عالت
إلى عشرة ، وسُميت ذات الفُرُوحِ) يعنى إذا كان مع الزوج والأُمِّ
والإخوة من الأُمِّ أخوات أو أُختان لأبوين أو لأبٍ ، عالت إلى عشرة ؛
لأنَّ أصلها مِنْ سِتَّةٍ ؛ لِلزَّوْجِ النِّصْفُ ثَلَاثَةٌ ، وَلِلْأُمِّ السُّدُسُ سَهْمٌ ،
وَلِلْإِخْوَةِ [٥/٢٤٣] لِلْأُمِّ الثُّلُثُ سَهْمَانِ ، وَلِلْأَخَوَاتِ الثُّلُثَانِ أَرْبَعَةٌ ،

الإنصاف

فائدة : قوله : ولو كان مكانهم أخوات لأبوين أو لأبٍ ، عالت إلى عشرة -

بلا نزاع - وسُميت ذات الفُرُوحِ . وتُسمى أيضًا الشَّرِيعِيَّةَ ؛ لحدوثها في زمنِ
شُرْحِ الْقَاضِي ؛ لِأَنَّ الزَّوْجَ سَأَلَهُ فَأَعْطَاهُ النِّصْفَ ، فَلَمَّا أَعْلَمَهُ بِالْحَالِ أَعْطَاهُ ثَلَاثَةً

فَنَصِيرُ عَشْرَةً . وَسُمِّيَتْ ذَاتَ الْفُرُوحِ ؛ لِأَنَّهَا عَالَتْ بِثُلُثَيْهَا ، وَهِيَ أَكْثَرُ مَا تَعُولُ إِلَيْهِ الْفَرَائِضُ ، شُبِّهَتْ الْأَرْبَعَةُ الزَّائِدَةُ بِالْفُرُوحِ وَالسَّتَّةُ بِالْأُمِّ . وَتُسَمَّى الشَّرِيعِيَّةَ ؛ لِأَنَّ رَجُلًا أَتَى شَرِيحًا وَهُوَ قَاضٍ بِالْبَصْرَةِ ، فَقَالَ لَهُ : مَا نَصِيبُ الزَّوْجِ مِنْ زَوْجَتِهِ ؟ فَقَالَ : النَّصْفُ مَعَ غَيْرِ الْوَلَدِ ، وَالرُّبْعُ مَعَ الْوَلَدِ . فَقَالَ : إِنَّ امْرَأَتِي مَاتَتْ وَخَلَفْتَنِي وَأُمُّهَا وَأُخْتَيْهَا لِأُمِّهَا وَأُخْتَيْهَا لِأَبِيهَا وَأُمُّهَا . فَقَالَ : لَكَ إِذَا ثَلَاثَةٌ مِنْ عَشْرَةٍ . فَخَرَجَ الرَّجُلُ مِنْ عِنْدِهِ وَهُوَ يَقُولُ : لَمْ أَرَ كَقَاضِيكُمْ ، قُلْتُ لَهُ : مَا نَصِيبُ الزَّوْجِ ؟ قَالَ : النَّصْفُ أَوْ الرُّبْعُ . فَلَمَّا شَرَحْتُ لَهُ قَضِيَّتِي لَمْ يُعْطِنِي ذَلِكَ وَلَا هَذَا . فَكَانَ شَرِيحٌ يَقُولُ إِذَا لَقِيَهِ : إِنَّكَ تَرَانِي حَاكِمًا ظَالِمًا ، وَأَرَاكَ فَاسِقًا فَاجِرًا ؛ لِأَنَّكَ تَكْتُمُ الْقِصَّةَ وَتَشِيعُ الْفَاحِشَةَ .

فصل : وَمَعْنَى الْعَوْلِ اِزْدِحَامُ الْفَرَائِضِ بِحَيْثُ لَا يَتَسَعُّ لَهَا الْمَالُ ، كَهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، فَيَدْخُلُ النَّقْصُ عَلَيْهِمْ كُلُّهُمْ ، وَيُقَسَّمُ الْمَالُ بَيْنَهُمْ عَلَى قَدْرِ فُرُوضِهِمْ ، كَمَا يُقَسَّمُ مَالُ الْمُفْلِسِ بَيْنَ غُرَمَائِهِ بِالْحِصَصِ ؛ لِضَيْقِ مَالِهِ عَنْ وَفَائِهِمْ ، وَمَالُ الْمَيِّتِ بَيْنَ أَرْبَابِ الدُّيُونِ إِذَا لَمْ يَفْرِجْهَا ، وَالثَّلَثُ بَيْنَ أَرْبَابِ الْوَصَايَا إِذَا عَجَزَ . وَهَذَا قَوْلُ عَامَّةِ الصَّحَابَةِ وَمَنْ مَعَهُمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ ، يُرَوِّى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ، وَعَلِيٍّ ، وَالْعَبَّاسِ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ ، وَزَيْدٍ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ فِي أَهْلِ الْمَدِينَةِ ، وَالثَّوْرِيُّ فِي أَهْلِ الْعِرَاقِ ، وَالشَّافِعِيُّ

الإنصاف من عَشْرَةٍ ، فَخَرَجَ وَهُوَ يَقُولُ : مَا أُعْطِيتُ النَّصْفَ ، وَلَا الثَّلَثَ . وَكَانَ شَرِيحٌ يَقُولُ : إِذَا رَأَيْتَنِي رَأَيْتَ حَكَمًا جَائِرًا ، وَإِذَا رَأَيْتَكَ ذَكَرْتُ رَجُلًا فَاجِرًا ؛ لِأَنَّكَ

وأصحابه ، « وإسحاق » ، ونعيم بن حماد ، وأبو ثور ، وسائر أهل العلم ، إلا (٢) ابن عباس وطائفة شذت يقل عددها . فنقل ذلك عن محمد بن الحنفية ، ومحمد بن علي بن الحسين ، وعطاء ، ودأود ، فإنهم قالوا : لا تعول المسائل . فروى عن ابن عباس أنه قال في زوج وأخت وأم : من شاء باهلته أن المسائل لا تعول ، إن الذي أحصى رمل عاليج عدداً عدل من أن يجعل في مال نصفاً ونصفاً وثلاثاً ، هذان نصفان ذهباً بالمال ، فأين موضع الثلث ! فسميت هذه مسائل المباهلة لذلك ، وهي أول مسألة عاتلة حدثت في زمن عمر ، رضي الله عنه ، فجمع الصحابة للمشورة فيها ، فقال العباس ، رضي الله عنه : أرى أن تقسم المال بينهم على قدر سهامهم . فأخذ به عمر ، واتبعه الناس على ذلك حتى خالفهم ابن عباس ، فروى الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، قال : لقيت زفر بن أوس البصري ، فقال : نمضي إلى عبد الله بن عباس فتحدث عنده . فأتيناه فتحدثنا عنده ، فكان من حديثه أن قال : سبحان الذي أحصى رمل عاليج عدداً ثم [٢٤٣/٥ ط] يجعل في مال نصفاً ونصفاً وثلاثاً ، ذهب النصفان بالمال فأين موضع الثلث ! « وأيم الله » ، لو قدموا من قدمه الله وأخروا من أخره الله ما عالت فريضة أبداً . فقال زفر : فمن

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) بعده في م : « أن » .

(٣ - ٣) في م : « وثم والله » .

الذى قَدَّمَهُ اللهُ وَمَنْ الذى أَخْرَهُ اللهُ؟ فقالَ : الذى أَهْبَطَهُ مِنْ فَرَضٍ إِلَى فَرَضٍ ، فذلك الذى قَدَّمَهُ ، والذى أَهْبَطَهُ مِنْ فَرَضٍ إِلَى ما بَقِيَ فذلك الذى أَخْرَهُ اللهُ . فقال زُفَرٌ : فَمَنْ أَوَّلُ مَنْ أَعَالَ الفرائضَ ؟ قال : عمرُ بْنُ الخطابِ . فقلتُ : أَلَا أَشْرَتْ عليه ؟ فقال : هِبْتُهُ وكان امرئاً مَهِيئاً^(١) . قوله : مَنْ أَهْبَطَهُ اللهُ مِنْ فريضةٍ إلى فريضةٍ ، فذلك الذى قَدَّمَهُ اللهُ . يُريدُ أنَ الزَّوْجَيْنِ والأُمِّ لكلِّ واحدٍ منهم فرضٌ ، ثمَّ يُحْجَبُ إلى فرضٍ آخَرَ لا يَنْقُصُ منه . وأما مَنْ أَهْبَطَهُ مِنْ فرضٍ إلى ما بَقِيَ ، يُريدُ البناتِ والأخواتِ ، فإنَّهُنَّ يُفَرَضُ لهنَّ ، فإذا كان معهنَّ إِخْوَتُهُنَّ وَرَثُوا بالتَّعْصِيبِ ، فكان لهم ما بَقِيَ قَلٌّ أَوْ كَثَرٌ ، فكان مَذْهَبُهُ أَنَّ الفروضَ إذا ارْزَحَمَتْ رُدَّ النَّقْصُ على البناتِ والأخواتِ . ولنا ، أنَّ كلَّ واحدٍ من هؤلاء لو انفَرَدَ أَخَذَ فرضه ، فإذا ارْزَحَمُوا وَجَبَ أنْ يَنْقَسِمُوا على قَدْرِ الحُقوقِ ، كأَصحابِ الدُّيُونِ والوَصايا ، وَلِأَنَّ اللهَ تَعَالَى فَرَضَ لِلأُخْتِ النَّصْفَ ، كما فَرَضَ لِلزَّوْجِ النَّصْفَ ، وفَرَضَ لِلأُخْتَيْنِ الثُّلُثَيْنِ ، كما فَرَضَ لِلأُخْتَيْنِ للأُمِّ الثُّلُثَ ، فلا يَجُوزُ اسْتِقْطاطُ فَرَضِ بَعْضِهِمْ مع نَصِّ اللهِ تَعَالَى عليه بِالرَّأْيِ والتَّحْكُمِ ، ولم يُمْكِنْ الوَفاءُ بها ، فَوَجَبَ أنْ يَتَسَاوَوْا فى النَّقْصِ على قَدْرِ الحُقوقِ ، كالوَصايا والدُّيُونِ ، وَيَلْزَمُ ابنَ عَبَّاسٍ على قَوْلِهِ مَسْأَلَةٌ فىها زَوْجٌ وأُمٌّ وأَخوانٌ مِنْ أُمٍّ ، فَإِنْ حَجَبَ الأُمُّ إلى السُّدُسِ خالَفَ مَذْهَبَهُ فى حَجَبِ الأُمِّ بِأَقَلِّ مِنْ ثَلَاثَةِ مِنَ الإِخْوَةِ ، وَإِنْ نَقَصَ الأَخَوَيْنِ مِنَ الأُمِّ رَدَّ النَّقْصَ على مَنْ لَمْ

(١) أخرجه سعيد بن منصور مختصراً ، فى : السنن ٤٤/١ . وأخرجه بتمامه البيهقي ، فى السنن الكبرى ٢٥٣/٦ .

وإسناده حسن . انظر الإرواء ١٤٥/٦ ، ١٤٦ .

يُهَيِّطُهُ اللَّهُ مِنْ فَرَضٍ إِلَى مَا بَقِيَ ، وَإِنْ أَعَالَ الْمَسْأَلَةَ رَجَعَ إِلَى قَوْلِ الْجَمَاعَةِ وَتَرَكَ مَذْهَبَهُ ، وَلَا نَعْلَمُ الْيَوْمَ قَائِلًا بِمَذْهَبِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَلَا نَعْلَمُ خِلَافًا بَيْنَ فُقَهَاءِ الْعَصْرِ فِي الْقَوْلِ بِالْعَوْلِ ، بِحَمْدِ اللَّهِ وَمَنْهُ .

فصل : حَصَلَ خِلَافُ ابْنِ عَبَّاسٍ لِلصَّحَابَةِ فِي خَمْسِ مَسَائِلَ اشْتَهَرَ قَوْلُهُ فِيهَا ؛ أَحَدُهَا زَوْجٌ وَأَبْوَان . والثانية ، امْرَأَةٌ وَأَبْوَان ، لِلأُمِّ ثُلُثُ الْبَاقِي عَنْدَهُمْ ، وَجَعَلَ هُوَ لَهَا ثُلُثَ الْمَالِ مِنْهَا . الثالثة ، لَا يَحْجُبُ الْأُمُّ إِلَّا بِثَلَاثَةِ إِخْوَةٍ . الرابعة ، لَمْ يَجْعَلِ الْأَخَوَاتِ مَعَ الْبَنَاتِ عَصَبَةً . الخامسة ، لَمْ يُعَلِّ الْمَسَائِلَ . فهذه الخمسُ صَحَّتِ الرَّوَايَةُ عَنْهُ فِيهَا وَاشْتَهَرَ الْقَوْلُ عَنْهُ بِهَا ، وَشَدَّتْ عَنْهُ رَوَايَاتٌ سِوَى هَذِهِ [٢٤٤/٥] ذَكَرْنَا بَعْضَهَا فِيمَا مَضَى .

بَابُ أَصُولِ الْمَسَائِلِ

الْفُرُوضُ سِتَّةٌ ، وَهِيَ نَوَعَانِ ؛ نِصْفٌ ، وَرُبْعٌ ، وَثَمْنٌ ،
وَتُلْثَانٌ ، وَتُلْثٌ ، وَسُدُسٌ ، وَهِيَ تَخْرُجُ مِنْ سَبْعَةِ أَصُولٍ ؛ أَرْبَعَةٍ
لَا تَعُولُ ، وَثَلَاثَةٍ تَعُولُ ، فَالَّتِي لَا تَعُولُ ، هِيَ مَا كَانَ فِيهَا فَرَضٌ
وَاحِدٌ أَوْ فَرَضَانِ مِنْ نَوْعٍ وَاحِدٍ ، فَالنِّصْفُ وَحْدَهُ مِنْ اثْنَيْنِ ،
وَالتُّلْثُ وَحْدَهُ أَوْ مَعَ التُّلْثَيْنِ مِنْ ثَلَاثَةٍ ، وَالرُّبْعُ وَحْدَهُ أَوْ مَعَ النِّصْفِ

بَابُ أَصُولِ الْمَسَائِلِ

مَعْنَى أَصُولِ الْمَسَائِلِ .. الْمَخَارِجُ الَّتِي تَخْرُجُ مِنْهَا فُرُوضُهَا .

٢٨١٣ - مسألة : (الْفُرُوضُ سِتَّةٌ) ذَكَرَهَا اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ
(وَهِيَ نَوَعَانِ ؛ النِّصْفُ ، وَالرُّبْعُ ، وَالثَّمْنُ ، وَالتُّلْثَانُ ، وَالتُّلْثُ ،
وَالسُّدُسُ) وَمَخَارِجُ هَذِهِ الْفُرُوضِ مُفْرَدَةٌ خَمْسَةٌ ؛ لِأَنَّ التُّلْثَ وَالتُّلْثَيْنِ
مَخْرَجُهُمَا وَاحِدٌ (وَهِيَ تَخْرُجُ مِنْ سَبْعَةِ أَصُولٍ ؛ أَرْبَعَةٌ لَا تَعُولُ ، وَثَلَاثَةٌ
تَعُولُ) لِأَنَّ كُلَّ مَسْأَلَةٍ فِيهَا فَرَضٌ مُفْرَدٌ فَأَصْلُهَا مِنْ مَخْرَجِهِ ، وَإِنْ اجْتَمَعَ
مَعَهُ فَرَضٌ مِنْ نَوْعِهِ فَأَصْلُهَا مِنْ مَخْرَجٍ أَقْلَهُمَا ؛ لِأَنَّ مَخْرَجَ الْكَثِيرِ دَاخِلٌ
فِي مَخْرَجِ الصَّغِيرِ (فَالنِّصْفُ وَحْدَهُ مِنْ اثْنَيْنِ ، وَالتُّلْثُ وَحْدَهُ أَوْ مَعَ التُّلْثَيْنِ
مِنْ ثَلَاثَةٍ ، وَالرُّبْعُ وَحْدَهُ أَوْ مَعَ النِّصْفِ مِنْ أَرْبَعَةٍ ، وَالثَّمْنُ وَحْدَهُ أَوْ مَعَ

مِنْ أَرْبَعَةٍ ، وَالثُّمْنُ وَحْدَهُ أَوْ مَعَ النِّصْفِ مِنْ ثَمَانِيَةٍ . فَهَذِهِ الَّتِي لَا تَعُولُ . وَأَمَّا الَّتِي تَعُولُ ، فَهِيَ الَّتِي يَجْتَمِعُ فِيهَا فُرُوضٌ أَوْ فَرَضَانِ مِنْ نَوْعَيْنِ ، فَإِذَا اجْتَمَعَ مَعَ النِّصْفِ سُدُسٌ أَوْ ثُلُثٌ ، أَوْ ثُلُثَانِ فَهِيَ مِنْ سِتَّةٍ ، وَتَعُولُ إِلَى عَشْرَةٍ ، وَلَا تَعُولُ إِلَى أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ .

النِّصْفِ مِنْ ثَمَانِيَةٍ . فهذه التي لا تَعُولُ (لَأَنَّ الْعَوْلَ فَرْعُ اِزْدِحَامِ الْفُرُوضِ ، وَلَا يُوجَدُ ذَلِكَ هُنَا .) وَأَمَّا الَّتِي تَعُولُ ، فَهِيَ الَّتِي يَجْتَمِعُ فِيهَا فُرُوضٌ أَوْ فَرَضَانِ مِنْ نَوْعَيْنِ ، فَإِذَا اجْتَمَعَ مَعَ النِّصْفِ السُّدُسُ أَوْ الثُّلُثُ أَوْ الثُّلُثَانِ فَأَصْلُهَا مِنْ سِتَّةٍ (لَأَنَّ مَخْرَجَ النِّصْفِ مِنْ اثْنَيْنِ ، وَمَخْرَجَ الثُّلُثِ مِنْ ثَلَاثَةٍ ، إِذَا ضَرَبْتَ أَحَدَهُمَا فِي الْآخَرِ كَانَتْ سِتَّةً ، وَذَلِكَ أَصْلُ الْمَسْأَلَةِ ، وَهِيَ مَخْرَجُ السُّدُسِ ، وَيَدْخُلُ الْعَوْلُ فِي هَذَا الْأَصْلِ ، (فَتَعُولُ) إِلَى سَبْعَةٍ وَإِلَى ثَمَانِيَةٍ وَإِلَى تِسْعَةٍ وَ (إِلَى عَشْرَةٍ) وَهُوَ أَكْثَرُهَا

فائدة : قوله : فَإِذَا اجْتَمَعَ مَعَ النِّصْفِ سُدُسٌ أَوْ ثُلُثٌ أَوْ ثُلُثَانِ ، فَهِيَ مِنْ سِتَّةٍ . فَرُوجٌ وَأُمٌّ وَأَخَوَانِ مِنْ أُمٍّ مِنْ سِتَّةٍ . وَتُسَمَّى مَسْأَلَةُ الْإِزْهَامِ ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ لَا يُعِيلُ الْمَسَائِلَ ، وَلَا يَحْجُبُ الْأُمَّ مِنَ الثُّلُثِ إِلَى السُّدُسِ إِلَّا بِثَلَاثَةِ إِخْوَةٍ ، فَإِنَّهُ أُعْطِيَ الْأُمُّ الثُّلُثَ هُنَا ، وَبِالْبَاقِي ، وَهُوَ السُّدُسُ لِلْأَخَوَيْنِ مِنَ الْأُمِّ . فَهُوَ إِنَّمَا يَدْخُلُ النِّقْصَ عَلَى مَنْ يَصِيرُ عَصَبَةً فِي حَالٍ ، وَإِنْ أُعْطِيَ الْأُمُّ السُّدُسَ فَهُوَ لَا يَحْجُبُهَا إِلَّا بِثَلَاثَةٍ ، وَهُوَ لَا يَرَى الْعَوْلَ .

قوله : وَتَعُولُ إِلَى عَشْرَةٍ . فَتُسَمَّى الْمَسْأَلَةُ إِذَا عَالَتْ إِلَى تِسْعَةِ الْعَرَاءِ ؛ لِأَنَّهَا حَدَثَتْ بَعْدَ الْمُبَاهَلَةِ ، فَاشْتَهَرَ الْعَوْلُ فِيهَا . وَمَسْأَلَةُ الْمُبَاهَلَةِ ؛ زَوْجٌ وَأُمٌّ وَأَخْتُ

عَوْلًا . وَالْعَوْلُ زِيَادَةُ فِي السَّهَامِ وَنُقْصَانٌ فِي أَنْصِبَاءِ الْوَرَثَةِ . وَأُمْلَةٌ ذَلِكَ ؛ زَوْجٌ وَأُمٌّ وَأُخْتُ لَأُمٍّ ، أَصْلُهَا مِنْ سِتَّةٍ ، وَمِنْهَا تَصِحُّ . زَوْجٌ وَأُمٌّ وَأَخَوَانِ مِنْ أُمٍّ ، بِنْتُ وَأُمٌّ وَعَمٌّ ، ثَلَاثُ أَخَوَاتٍ مُفْتَرِقَاتٍ وَعَصْبَةٌ ، أَبَوَانِ وَابْنَتَانِ ، الْعَوْلُ زَوْجٌ وَأُخْتَانِ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ أَوْ لِأَحَدَاهُمَا مِنْ أَبَوَيْنِ وَالْأُخْرَى مِنْ أَبِي أَوْ أُمٍّ ، أَوْ أُخْتُ مِنْ أَبِي وَأُخْتُ مِنْ أُمٍّ ، أَصْلُهَا مِنْ سِتَّةٍ وَتَعُولُ إِلَى سَبْعَةٍ . زَوْجٌ وَأُخْتُ ، وَجَدَّةٌ أَوْ أَخٌ لَأُمٍّ ، سِتُّ أَخَوَاتٍ مُفْتَرِقَاتٍ وَأُمٌّ . عَوْلٌ ثَمَانِيَّةٌ : زَوْجٌ وَأُخْتُ وَأُمٌّ ، لِلزَّوْجِ النِّصْفُ ، وَلِلْأُخْتِ النِّصْفُ ، وَلِلْأُمِّ الثُّلُثُ ، تَعُولُ إِلَى ثَمَانِيَّةٍ ، وَهِيَ مَسْأَلَةُ الْمُبَاهَلَةِ . فَإِنْ كَانَ مَعَهُمْ أُخْتُ أُخْرَى مِنْ أَىِّ جِهَةٍ كَانَتْ ، أَوْ أَخٌ مِنْ أُمٍّ ، فَهِيَ مِنْ ثَمَانِيَّةٍ أَيْضًا . عَوْلٌ تِسْعَةٌ : زَوْجٌ وَسِتُّ أَخَوَاتٍ مُفْتَرِقَاتٍ ، تَعُولُ إِلَى تِسْعَةٍ ، وَتُسَمَّى الْعَرَاءَ . وَكَذَلِكَ زَوْجٌ وَأُمٌّ وَثَلَاثُ أَخَوَاتٍ مُفْتَرِقَاتٍ . عَوْلٌ عَشْرَةٌ : زَوْجٌ وَأُمٌّ وَسِتُّ أَخَوَاتٍ مُفْتَرِقَاتٍ ؛ لِلزَّوْجِ النِّصْفُ ، وَلِلْأُمِّ السُّدُسُ ، وَلِلْأُخْتَيْنِ [٢٤٤/٥ ط] لِلْأُمِّ الثُّلُثُ ، وَلِلْأُخْتَيْنِ لِلْأَبَوَيْنِ الثُّلُثَانِ ، وَسَقَطَتِ الْأُخْتَانِ لِلْأَبِ . وَمَتَى عَالَتِ الْمَسْأَلَةُ إِلَى تِسْعَةٍ أَوْ عَشْرَةٍ لَمْ يَكُنِ الْمَيْتُ إِلَّا امْرَأَةً ؛ لِأَنَّهَا لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ زَوْجٍ ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تَعُولَ الْمَسْأَلَةُ إِلَى أَكْثَرَ مِنْ هَذَا . وَطَرِيقُ الْعَمَلِ فِي الْعَوْلِ ، أَنْ تَأْخُذَ الْفُرُوضَ مِنْ أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ وَتَضُمَّ بَعْضَهَا إِلَى بَعْضٍ ، فَمَا بَلَغَتْ السَّهَامُ فَإِلَيْهِ تَنْتَهِي .

لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ ، فَشَاوَرَ عُمُرَ الصَّحَابَةِ ، فَأَشَارَ عَلَيْهِ الْعَبَّاسُ بِالْعَوْلِ ، وَاتَّفَقَتْ الصَّحَابَةُ عَلَى الْقَوْلِ بِهِ ، إِلَّا ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يُظْهِرْ ذَلِكَ فِي حَيَاةِ عُمَرَ ، فَلَمَّا

المقنع [١٧٧ ط] وَإِنْ اجْتَمَعَ مَعَ الرَّبْعِ أَحَدُ الثَّلَاثَةِ فَهِيَ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ ،
وَتَعُولُ عَلَى الْإِفْرَادِ إِلَى سَبْعَةِ عَشَرَ ، وَلَا تَعُولُ إِلَى أَكْثَرِ مِنْهَا .

الشرح الكبير

٢٨١٤ - مسألة ؛ قال^(١) : (وَإِنْ اجْتَمَعَ مَعَ الرَّبْعِ أَحَدُ الثَّلَاثَةِ
فَهِيَ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ ، وَتَعُولُ عَلَى الْإِفْرَادِ إِلَى سَبْعَةِ عَشَرَ ، وَلَا تَعُولُ إِلَى
أَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ) إِنَّمَا كَانَ أَصْلُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ ؛ لِأَنَّ مَخْرَجَ
الرَّبْعِ أَرْبَعَةٌ وَمَخْرَجُ الثُّلُثِ ثَلَاثَةٌ ، وَلَا مُوَافَقَةَ بَيْنَ الْمَخْرَجَيْنِ ، فَإِذَا
ضَرَبْتَ أَحَدَهُمَا فِي الْآخِرِ كَانَ اثْنَيْ عَشَرَ ، فَإِنْ كَانَ مَعَ الرَّبْعِ سُدُسٌ فَبَيْنَ
السُّتَةِ وَالْأَرْبَعَةِ مُوَافَقَةٌ بِالْأَنْصَافِ ، فَإِذَا ضَرَبْتَ وَفَّقَ أَحَدُهُمَا فِي الْآخِرِ
كَانَ اثْنَيْ عَشَرَ ، وَلَا بَدَّ فِي هَذَا الْأَصْلِ مِنْ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ فِيهَا
مِنْ رُبْعٍ ، وَلَا يَكُونُ قَرَضًا لغيرِهِمَا . وَأَمِثْلُهُ ذَلِكَ ؛ زَوْجٌ وَأَبَوَانِ وَخَمْسَةٌ
بَيْنَيْنِ ، لِلزَّوْجِ الرَّبْعُ ثَلَاثَةٌ ، وَلِلْأَبَوَيْنِ السُّدُسَانِ أَرْبَعَةٌ ، يَبْقَى خَمْسَةٌ لِكُلِّ

الإنصاف

مَاتَ عُمَرُ دَعَا ابْنُ عَبَّاسٍ إِلَى الْمُبَاهَلَةِ ، وَقَالَ : مِنْ شَاءَ بَاهَلْتُهُ ، إِنَّ الَّذِي أَحْصَى
رَمْلَ عَالِجٍ عَدَدًا ، لَمْ يَجْعَلْ فِي الْمَالِ نِصْفًا وَنِصْفًا وَثُلُثًا ، فَإِذَا ذَهَبَ النِّصْفَانِ بِالْمَالِ ،
فَأَيْنَ الثُّلُثُ ؟ ثُمَّ قَالَ : وَإِنَّمِ اللَّهُ لَوْ قَدَّمُوا مَنْ قَدَّمَ اللَّهُ ، وَأَخْرَوْا مَنْ أَخَّرَ اللَّهُ ، مَا
عَالَتْ فَرِيضَةٌ قَطُّ . فَقِيلَ لَهُ : لِمَ لَا أَظْهَرْتَ هَذَا فِي زَمَنِ عُمَرَ ؟ فَقَالَ : كَانَ مَهِيئًا
فَهَيْئُهُ . انْتَهَى . وَتَقَدَّمَ قَبْلَهَا مَسْأَلَةُ الْإِلْزَامِ ، وَلَا جَوَابَ لَهُ عَنْهَا .

فائدة : قوله : وَإِذَا اجْتَمَعَ مَعَ الرَّبْعِ أَحَدُ الثَّلَاثَةِ ، فَهِيَ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ ، وَتَعُولُ
عَلَى الْإِفْرَادِ إِلَى سَبْعَةِ عَشَرَ . كَثَلَاثِ زَوْجَاتٍ ، وَجَدَّتَيْنِ ، وَأَرْبَعِ أَخَوَاتٍ لِأُمِّ ،

(١) سقط من : الأصل .

وإن اجتمع مع الثمن سدس أو ثلثان ، فأصلها من أربعة وعشرين ،
المقنع

الشرح الكبير

ابن سَهْم . زَوْجٌ وابنتان وأخت أو عَصَبَةٌ . امرأة وأختان لأبوين أو لأبٍ
أو أختان لأمٍّ وعَصَبَةٌ . امرأة وأخوان لأمٍّ وسبعة إخوة لأبٍ . العَوْلُ زَوْجٌ
وابنتان وأمٍّ ، تعولُ إلى ثلاثة عشر . امرأة وثلاث أخوات مُفترقات . زَوْجٌ
وأبوان وابنتان . تعولُ إلى خمسة عشر . امرأة وأختان من أبٍ وأختان من
أمٍّ . امرأة وأمٍّ وأختان لأبوين أو لأبٍ وأختان لأمٍّ . تعولُ إلى سبعة عشر .
ثلاث نسوة وجدتان وأربع أخوات لأمٍّ وثمانٍ لأبٍ أو لأبوين . تعولُ إلى
سبعة عشر ، ويحصل لكل واحدةٍ منهنَّ سَهْمٌ ، وتُسمَّى أمُّ الأراِمِلِ ،
ويُعائى بها ، فيقال : سبع عشرة امرأةٍ من جهاتٍ مختلفةٍ اقتسمن مالَ ميِّتٍ
بالسوية لكل امرأةٍ منهنَّ سَهْمٌ . وهى هذه ، ولا يعولُ هذا الأصلُ إلى
أكثرٍ من هذا ، ولا يمكنُ أن يكملَ هذا الأصلُ بفروضٍ من غيرِ عَصَبَةٍ
ولا عَوْلٍ ، ولا يمكنُ أن تعولَ إلا على الأفرادِ ؛ لأنَّ فيها فرضًا يباينُ سائرَ
فروضها ، وهو الرُّبْعُ ، فإنه ثلاثة وهو فردٌ ، وسائرُ فروضها أزواجٌ ،
فالنصفُ ستة ، والثلثُ أربعة ، والثلثان ثمانية ، والسدسُ اثنان ، ومتى
عالت إلى سبعة عشر لم يكنِ الميِّتُ فيها إلا رجلاً .

٢٨١٥ - مسألة : (وإن اجتمع مع الثمن سدس أو ثلثان ، فأصلها

الإنصاف ، وثمان أخوات لأبوين أو لأبٍ . فهذه تُسمَّى أمُّ الأراِمِلِ ؛ لأنَّ الورثةَ كلَّهم نساءً ،
فإن كانتِ التركةُ سبعة عشر دينارًا ، فلكل امرأةٍ دينارٌ . فيُعائى بها .

قوله : وإذا اجتمع مع الثمن سدس أو ثلثان ، فأصلها من أربعة وعشرين ،

وَتَعُولُ إِلَى سَبْعَةٍ وَعِشْرِينَ ، وَلَا تَعُولُ إِلَى أَكْثَرِ مِنْهَا . وَتُسَمَّى
الْبُخِيلَةَ لِقَلَّةِ عَوْلِهَا ، وَالْمِنْبَرِيَّةَ ؛ لِأَنَّ عَلِيًّا ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، سُئِلَ
عَلَى الْمِنْبَرِ ، فَقَالَ : صَارَ ثُمْنُهَا تِسْعًا .

المفنع

مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ ، وَتَعُولُ إِلَى سَبْعَةٍ وَعِشْرِينَ ، وَلَا تَعُولُ إِلَى أَكْثَرِ مِنْهَا (
إِنَّمَا كَانَ أَصْلُهَا مِنْ [٢٤٥/٥] أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ ؛ لِأَنَّكَ تَضْرِبُ مَخْرَجَ
الثُّمَنِ فِي مَخْرَجِ الثُّلُثَيْنِ ، أَوْ فِي وَفْقِ مَخْرَجِ السُّدُسِ ، فَتَكُونُ أَرْبَعَةً
وَعِشْرِينَ . وَلَمْ يَذْكُرِ الثُّلُثَ مَعَ الثُّمَنِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجْتَمِعُ مَعَهُ ؛ لِأَنَّ الثُّمَنَ
لَا يَكُونُ إِلَّا لِلزَّوْجَةِ مَعَ الْوَلَدِ ، وَلَا يَكُونُ الثُّلُثُ فِي مَسْأَلَةٍ فِيهَا وَلَدٌ ؛ لِأَنَّهُ
لَا يَكُونُ إِلَّا لَوْلَدِ الْأُمِّ ، وَالْوَلَدُ يُسْقِطُهُمْ ، أَوْ لِلأُمِّ بِشَرَطِ عَدَمِ الْوَلَدِ .

الشرح الكبير

مَسَائِلُ ذَلِكَ : امْرَأَةٌ وَأَبْوَانٌ^(١) وَبِنْتُ أَوْ بَنُونَ وَبَنَاتٌ . امْرَأَةٌ وَابْنَتَانِ
وَأُمٌّ وَعَصَبَةٌ . ثَلَاثُ نِسْوَةٍ وَأَرْبَعُ جَدَّاتٍ وَسِتُّ عَشْرَةَ بِنْتًا وَأُخْتُ . امْرَأَةٌ
وَبِنْتُ وَبِنْتُ ابْنٍ وَجَدَّةٌ وَعَمٌّ . الْعَوْلُ امْرَأَةٌ وَأَبْوَانٌ وَابْنَتَانِ . تَعُولُ إِلَى سَبْعَةٍ
وَعِشْرِينَ .

(وَتُسَمَّى الْبُخِيلَةَ) لِأَنَّهَا أَقَلُّ الْأُصُولِ عَوْلًا ، لَمْ تَعُلْ إِلَّا بِثُمْنِهَا (وَ)
تُسَمَّى (الْمِنْبَرِيَّةَ ؛ لِأَنَّ عَلِيًّا ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، سُئِلَ عَنْهَا عَلَى الْمِنْبَرِ ،
فَقَالَ : صَارَ ثُمْنُهَا تِسْعًا) وَمَضَى فِي خُطْبَتِهِ . يَعْنِي أَنَّ الْمَرْأَةَ كَانَ لَهَا الثُّمْنُ ،

وَتَعُولُ إِلَى سَبْعَةٍ وَعِشْرِينَ ، وَلَا تَعُولُ إِلَى أَكْثَرِ مِنْهَا . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ
الْأَصْحَابُ . وَفِي « التَّبَصُّرَةِ » رِوَايَةٌ ، أَنَّهَا تَعُولُ إِلَى إِحْدَى وَثَلَاثِينَ . وَلَعَلَّهُ عَنَى

الإنصاف

(١) بَعْدَهُ فِي الْمَغْنَى ٣٨/٩ : « وَابْنٌ أَوْ ابْنَانِ » .

المقنع **فَصْلٌ : وَإِذَا لَمْ تَسْتَوْعِبِ الْفُرُوضُ الْمَالَ ، وَلَمْ يَكُنْ عَصَبَةً ،**
رُدَّ الْفَاضِلُ عَلَى ذَوَى الْفُرُوضِ بِقَدْرِ فُرُوضِهِمْ ، إِلَّا الزَّوْجَ
وَالزَّوْجَةَ .

الشرح الكبير ثلاثة من أربعة وعشرين ، صار لها بالْعَوْلِ ثلاثة من سبعة وعشرين ، وهى
التُّسْعُ . ولا يكون المِيتُ فى هذا الأصل إلا رجلاً .

فصل : ولا يمكن أن يعول هذا الأصل إلى أكثر من هذا ، إلا على
قول ابن مسعود ، فإنه يحجب الزوجين بالولد الكافر والقاتل والرقيق
ولا يورثه . فعلى قوله ، إذا كانت امرأة وأم وست أخوات مفترقات وولد
كافر ، فلأخوات الثلث والثلثان ، وللأم والمرأة السُّدُسُ والثمن سبعة ،
فتعول إلى أحدٍ وثلاثين .

والمسائل على ثلاثة أضرب ؛ عادلة ، وعائلة ، ورد . ذكرنا العادلة ،
وهى التى يَسْتَوِى مَالُهَا وفُرُوضُهَا . والعائلة هى التى تزيد فُرُوضُهَا عن
مَالِهَا . والرد هى التى يَفْضُلُ مَالُهَا عن فُرُوضِهَا ولا عَصَبَةٌ فيها . وهى التى
نذكرها فى هذا الفصل .

فصل فى الرد : (إذا لم تستوعب الفروض المال ولم يكن عَصَبَةً ، رُدَّ
الفاضل على ذوى الفروض بِقَدْرِ فُرُوضِهِمْ ، إِلَّا الزَّوْجَ وَالزَّوْجَةَ) وجملة

بالرواية ، عن ابن مسعود ، فإنه مذهبه ، كما قاله فى « الرُّوضَةِ » .

الإنصاف

قوله : وإذا لم تستوعب الفروض المال ، ولم تكن عَصَبَةً ، رُدَّ الفاضل على ذوى
الفروض بِقَدْرِ فُرُوضِهِمْ ، إِلَّا الزَّوْجَ وَالزَّوْجَةَ . وهذا المذهب . نقله الجماعة ،

ذلك ، أَنَّ المِيتَ إِذَا لم يُخْلَفْ وَارِثًا إِلَّا ذَوِي فُرُوضٍ ؛ كَالْبَنَاتِ ،
وَالْأَخَوَاتِ ، وَالْجَدَّاتِ ، فَإِنَّ الْفَاضِلَ عَنْ ذَوِي الْفُرُوضِ يُرَدُّ عَلَيْهِمْ عَلَى
قَدْرِ فُرُوضِهِمْ ، إِلَّا الزَّوْجَ وَالزَّوْجَةَ . يُرَوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ، وَعَلِيٍّ ، وَابْنِ
مَسْعُودٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَحُكِيَ ذَلِكَ عَنْ الْحَسَنِ ، وَابْنِ سِيرِينَ ،
وَشُرَيْحٍ ، وَعَطَاءٍ ، وَمَجَاهِدٍ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ . قَالَ ابْنُ
سُرَاقَةَ : وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ الْيَوْمَ فِي الْأَمْصَارِ ، إِلَّا أَنَّهُ يُرَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ
[٢٤٥/٥ ط] أَنَّهُ كَانَ لَا يُرَدُّ عَلَى بِنْتِ ابْنٍ مَعَ بِنْتٍ ، وَلَا عَلَى أُخْتٍ مِنْ أَبٍ
مَعَ أُخْتٍ مِنْ أَبَوَيْنِ ، وَلَا عَلَى جَدَّةٍ مَعَ ذِي سَهْمٍ ^(١) . وَرَوَى ابْنُ مَنْصُورٍ
عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ كَانَ لَا يُرَدُّ عَلَى وَلَدِ الْأُمِّ مَعَ الْأُمِّ ، وَلَا عَلَى الْجَدَّةِ مَعَ ذِي
سَهْمٍ . وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَظْهَرُ فِي الْمَذْهَبِ وَأَصَحُّ ، وَبِهِ قَالَ عَامَّةُ أَهْلِ الرَّدِّ ؛
لأنَّهُمْ تَسَاوَوْا فِي السَّهَامِ فَيَجِبُ أَنْ يَتَسَاوَوْا فِيمَا يَتَفَرَّغُ عَلَيْهَا ، وَلأنَّ
الْفَرِيضَةَ لَوْ عَالَتْ لَدَخَلَ التَّقْصُصُ عَلَى الْجَمِيعِ ، فَالرَّدُ يُتَّبَعُ أَنْ يَنَالَهُمْ أَيْضًا .
وَأَمَّا الزَّوْجَانِ ، فَلَا يُرَدُّ عَلَيْهِمَا بِاتِّفَاقٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، إِلَّا أَنَّهُ يُرَوَى عَنْ
عُثْمَانَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ رَدَّ عَلَى زَوْجٍ . وَلَعَلَّهُ كَانَ عَصَبَةً أَوْ ذَا رَحِمٍ
فَأَعْطَاهُ لِذَلِكَ ، أَوْ ^(٢) أَعْطَاهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ لَا عَلَى سَبِيلِ الرَّدِّ ، وَسَبَبُ

والإِنْصَافِ عَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، وَعَلَيْهِ التَّفَرُّيعُ . وَعَنْهُ ، يُقَدَّمُ الرَّدُّ وَذَوُو الْأَرْحَامِ عَلَى الْوَلَاءِ .
وَتَقَدَّمَ هَذِهِ الرَّوَايَةُ فِي بَابِ الْعَصَبَاتِ ، عِنْدَ قَوْلِهِ : وَإِذَا انْقَرَضَتِ الْعَصَبَةُ مِنْ

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي : بَابِ فِي الرَّدِّ وَاخْتِلَافِهِمْ فِيهِ ، مِنْ كِتَابِ الْفَرَائِضِ . الْمَصْنُفُ ٢٧٧/١١ ، ٢٧٨ .

(٢) فِي م : « وَ » .

الشرح الكبير

ذلك ، إن شاء الله تعالى ، أن أهل الردّ كلهم من ذوى الأرحام ، فيدخلون في قوله تعالى : ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾ ^(١) . والزوجان خارجان من ذلك .

وذهب زيد بن ثابت إلى أن الفاضل عن ذوى الفروض لبيت المال ، ولا يُردُّ على أحدٍ فوق فرضه . وبه قال مالك ، والأوزاعي ، والشافعي ؛ لأن الله تعالى قال في الأخت : ﴿ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ﴾ . ومن ردَّ عليها جعل لها الكل ، ولأنها ذات فرضٍ مُسمًى ، فلا تزاؤُ عليه ^(٢) كالزَّوج . ولنا ، قول الله تعالى : ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾ . وقد تَرَجَّحُوا بالقرب إلى الميت ، فيكونون أولى من بيت المال ؛ لأنه لسائر المسلمين ، وذوو الرِّجَمِ أَحَقُّ مِنَ الْأَجَانِبِ عَمَلًا بِالنِّصِّ ، وقال النبي ﷺ : « مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِوَرَثَتِهِ ، وَمَنْ تَرَكَ كَلًّا فَلِإِيَّيَّ » . وفي لفظٍ : « مَنْ تَرَكَ دَيْنًا فَلِإِيَّيَّ ، وَمَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِلْوَارِثِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٣) . وهذا عامٌّ في جميع المال . وروى واثله بن الأسقع أن النبي ﷺ قال : « تَحْزُرُ

النَّسَبِ ، وَرِثَ الْمَوَلَى الْمُعْتَقُ . وعنه ، يُقدَّمُ ذُوو الْأَرْحَامِ عَلَى الرَّدِّ . وعنه ، لا يرثُ بالردِّ بحال . وعنه ، لا يُردُّ على وَلَدٍ أُمٍّ مع الأُمِّ ، ولا على جَدَّةٍ مع ذِي سَهْمٍ . نقله ابن منصور ، إلا قوله : مع ذِي سَهْمٍ .

(١) سورة الأنفال ٧٥ ، سورة الأحزاب ٦ .

(٢) في الأصل : « عليها » .

(٣) تقدم تخريجه في ١٨٨/٦ .

فَإِنْ كَانَ الْمَرْدُودُ عَلَيْهِ وَاحِدًا أَخَذَ الْمَالَ كُلَّهُ ، وَإِنْ كَانَ فَرِيقًا مِنْ
جِنْسٍ وَاحِدٍ ؛ كَبَنَاتٍ أَوْ أَخَوَاتٍ ، اقْتَسَمُوهُ كَالْعَصْبَةِ .

الْمَرْأَةُ ثَلَاثَ مَوَارِيثَ ؛ لَقِيْطَهَا ، وَعَتِيقَهَا ، وَلَدَهَا الَّذِي «لَاعَنْتَ
عَلَيْهِ» ^(١) . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه . فَجَعَلَ لَهَا مِيرَاثَ وَلَدِهَا الْمَنْفِيُّ بِاللُّعَانِ ،
خَرَجَ مِنْ ذَلِكَ مِيرَاثُ غَيْرِهَا مِنْ ذَوِي الْفُرُوضِ بِالْإِجْمَاعِ ، بَقِيَ الْبَاقِي
عَلَى مُقْتَضَى الْعُمُومِ ، وَلِأَنَّهَا مِنْ وَرَائِهِ بِالرَّحِمِ ، فَكَانَتْ أَحَقَّ بِالْمَالِ مِنْ
بَيْتِ الْمَالِ ، كَعَصْبَاتِهِ . فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ﴾ . فَلَا
يَنْفِي أَنْ يَكُونَ لَهَا زِيَادَةٌ عَلَيْهِ بِسَبَبٍ آخَرَ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا بُؤْيُوهَ لِكُلِّ
وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ ﴾ ^(٢) . لَا يَنْفِي أَنْ يَكُونَ
لِلْأَبِ السُّدُسُ ، وَمَا فَضَّلَ عَنِ الْبَنَتِ بِجَهَةِ التَّعْصِيبِ ، وَقَوْلُهُ : ﴿ وَلَكُمْ
نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ ﴾ ^(٣) . لَمْ يَنْفِ أَنْ يَكُونَ لِلزَّوْجِ مَا فَضَّلَ إِذَا كَانَ
ابْنُ عَمٍّ أَوْ مَوْلًى ، [٢٤٦/٥] وَكَذَلِكَ الْأَخُ مِنَ الْأُمِّ إِذَا كَانَ ابْنُ عَمٍّ ،
وَالْبَنْتُ وَغَيْرُهَا مِنْ ذَوِي الْفُرُوضِ إِذَا كَانَتْ مُعْتَقَةً ، كَذَا هُنَا تَسْتَحِقُّ
النِّصْفَ بِالْفَرْضِ ، وَالباقى بالردِّ ، وَأَمَّا الزَّوْجَانِ فَلَيْسَا مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ .

٢٨١٦ - مسألة : (فَإِنْ كَانَ الْمَرْدُودُ عَلَيْهِ وَاحِدًا أَخَذَ الْمَالَ كُلَّهُ)
بِالْفَرْضِ وَالرَّدِّ ؛ كَأُمِّ ، أَوْ جَدَّةٍ ، أَوْ بِنْتٍ ، أَوْ أُخْتٍ (وَإِنْ كَانُوا جَمَاعَةً
مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ ؛ كَبَنَاتٍ أَوْ أَخَوَاتٍ) أَوْ جَدَاتٍ (اقْتَسَمُوهُ كَالْعَصْبَةِ)

(١ - ١) سقط من : الأصل . والحديث تقدم تخريجه ٣١٠/١٦ .

(٢) سورة النساء ١١ .

(٣) سورة النساء ١٢ .

وَأِنْ اخْتَلَفَتْ أَجْنَاْسُهُمْ ، فَخُذْ عَدَدَ سِهَامِهِمْ مِنْ أَصْلِ سِتَّةٍ ،
وَأَجْعَلْهُ أَصْلَ مَسْأَلَتِهِمْ . فَإِنْ كَانَ سُدْسَيْنِ ، كَجَدَّةٍ ، وَأَخٍ مِنْ
أُمٍّ ، فَهِيَ مِنْ اثْنَيْنِ ، وَإِنْ كَانَ مَكَانَ الْجَدَّةِ أُمٌّ ، فَهِيَ مِنْ ثَلَاثَةٍ ،
[١٧٨ د] وَإِنْ كَانَ مَكَانَهَا أُخْتُ لِأَبَوَيْنِ فَهِيَ مِنْ أَرْبَعَةٍ ، وَإِنْ كَانَ
مَعَهَا أُخْتُ لِأَبٍ فَهِيَ مِنْ خَمْسَةٍ ، وَلَا تَزِيدُ عَلَى هَذَا أَبَدًا ؛ لِأَنَّهَا
لَوْ زَادَتْ سُدْسًا آخَرَ لَكَمَلَ الْمَالُ .

مِنَ الْبَيْنِ وَالْإِخْوَةِ وَسَائِرِ الْعَصَبَاتِ ، فَإِنْ انْكَسَرَ عَلَيْهِمْ ، ضَرَبْتَ عَدَدَهُمْ
فِي مَسْأَلَةِ الرَّدِّ .

٢٨١٧ - مسألة : (وَإِنْ اخْتَلَفَتْ أَجْنَاْسُهُمْ ، فَخُذْ عَدَدَ سِهَامِهِمْ
مِنْ أَصْلِ سِتَّةٍ ، فَاجْعَلْهُ أَصْلَ مَسْأَلَتِهِمْ) إِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْفُرُوضَ
كُلَّهَا تَخْرُجُ مِنْ أَصْلِ السِتَّةِ إِلَّا الرَّبْعَ وَالثُّمْنَ ، وَلَيْسَ لِغَيْرِ الزَّوْجَيْنِ ، وَلَيْسَا
مِنْ أَهْلِ الرَّدِّ ، وَيَنْحَصِرُ ذَلِكَ فِي أَرْبَعَةِ أَصُولٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَصْلُ اثْنَيْنِ ؛
كَجَدَّةٍ وَأَخٍ مِنْ أُمٍّ ، لِلْجَدَّةِ السُّدُسُ ، وَلِلْأَخِ السُّدُسُ ، أَصْلُهَا اثْنَانِ ،
ثُمَّ يُقَسَّمُ الْمَالُ عَلَيْهِمَا ، فَيَصِيرُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نِصْفُ الْمَالِ . أَصْلُ ثَلَاثَةٍ :
أُمٌّ وَأَخٌ مِنْ أُمٍّ ، أُمٌّ وَأَخَوَانِ لِأُمٍّ ، لِلْأُمِّ السُّدُسُ ، وَلِلْأَخَوَيْنِ الثُّلُثُ بَيْنَهُمَا .
أَصْلُ أَرْبَعَةٍ : أُخْتُ لِأَبَوَيْنِ وَأُخْتُ لِأَبٍ أَوْ لِأُمٍّ ، أَوْ أَخٌ لِأُمٍّ ، أَوْ جَدَّةٌ .
بِنْتُ ، وَأُمٌّ أَوْ جَدَّةٌ . بِنْتُ وَبِنْتُ ابْنٍ . أَصْلُ خَمْسَةٍ : ثَلَاثُ أَخَوَاتٍ
مُفْتَرَقَاتٍ ، لِلْأُخْتِ لِلْأَبَوَيْنِ النِّصْفُ ، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْآخَرَتَيْنِ
السُّدُسُ . أُمٌّ وَأُخْتُ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ . أُمٌّ وَأُخْتُ لِأَبَوَيْنِ وَأُخْتُ لِأَبٍ

المقنع
فَإِنْ انْكَسَرَ عَلَى فَرِيقٍ مِنْهُمْ ضَرْبَتُهُ فِي عَدَدِ سِهَامِهِمْ . لِأَنَّهُ أَصْلُ
مَسْأَلَتِهِمْ .

الشرح الكبير
أَوْ لَأُمٍّ . بِنْتَانِ وَجَدَّةٌ (لَا تَزِيدُ عَلَى هَذَا أَبَدًا ؛ لِأَنَّهَا لَوْ زَادَتْ سُدُسًا آخَرَ
لَكَمَلَ الْمَالُ) وَلَمْ يَنْقُ مِنْهُ شَيْءٌ يُرَدُّ .

٢٨١٨ - مسألة : (فَإِنْ انْكَسَرَ عَلَى فَرِيقٍ مِنْهُمْ ضَرْبَتُهُ فِي عَدَدِ
سِهَامِهِمْ ؛ لِأَنَّهُ أَصْلُ مَسْأَلَتِهِمْ) وَإِنَّمَا كَانَ عَدَدُ سِهَامِهِمْ أَصْلُ مَسْأَلَتِهِمْ ،
كَامَا صَارَتِ السُّهَامُ فِي الْعَوْلِ هِيَ الْمَسْأَلَةُ الَّتِي يُضْرَبُ فِيهَا الْعَدَدُ ، بَيَانُ ذَلِكَ
فِي أَصْلِ اثْنَيْنِ : أَرْبَعُ جَدَّاتٍ وَأَخٌ مِنْ أُمٍّ ، لِلْجَدَّاتِ سَهْمٌ ، لَا يَنْقَسِمُ
عَلَيْهِنَّ ، فَتَضْرِبُ عَدَدَهُنَّ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ تَكُنْ ثَمَانِيَّةً ، لِلْآخِرِ مِنَ الْأُمِّ
أَرْبَعَةٌ ، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْجَدَّاتِ سَهْمٌ .

أَصْلُ ثَلَاثَةٍ : أُمٌّ وَثَلَاثَةُ إِخْوَةٍ مِنْ أُمٍّ ، لِلْإِخْوَةِ سَهْمَانِ ، لَا تَصْحُ
عَلَيْهِمَا ، اضْرِبْ عَدَدَهُمْ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ تَصِرْ تِسْعَةً ، وَمِنْهَا تَصْحُ .
أَصْلُ أَرْبَعَةٍ : أُخْتُ لِأَبَوَيْنِ وَأَرْبَعُ أَخَوَاتٍ لِأَبٍ ، تَضْرِبُ عَدَدَهُنَّ فِي
أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ ، وَهُوَ أَرْبَعَةٌ ، تَكُنْ سِتَّةَ عَشَرَ ، وَمِنْهَا تَصْحُ .

أَصْلُ خَمْسَةٍ : أُمٌّ وَأُخْتُ لِأَبَوَيْنِ وَأَرْبَعُ أَخَوَاتٍ لِأَبٍ ، لَهُنَّ سَهْمٌ ، لَا
يَصْحُ عَلَيْهِنَّ ، تَضْرِبُ عَدَدَهُنَّ فِي خَمْسَةٍ تَكُنْ عَشْرِينَ ، وَمِنْهَا تَصْحُ .
(وَسَنَذَكُرُ ذَلِكَ) فِي بَابِ تَضْحِيحِ الْمَسَائِلِ مُفَصَّلًا .

الإتصاف

فَإِنْ كَانَ مَعَهُمْ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ فَأَعْطَاهُ فَرَضَهُ مِنْ أَصْلِ مَسَائِلِهِ ،
وَأَقْسَمَ الْبَاقَى عَلَى مَسْأَلَةِ الرَّدِّ ، وَهُوَ يَنْقَسِمُ إِذَا كَانَتْ زَوْجَةٌ
وَمَسْأَلَةُ الرَّدِّ مِنْ ثَلَاثَةٍ ، فَلِلزَّوْجِ الرَّبْعُ وَالْبَاقَى لَهُمْ ، وَتَصِيرُ
الْمَسْأَلَةُ مِنْ أَرْبَعَةٍ ، وَفِي غَيْرِ هَذَا تَضْرِبُ مَسْأَلَةُ الرَّدِّ فِي مَسْأَلَةِ
الزَّوْجِ ، فَمَا بَلَغَ فَإِلَيْهِ تَنْتَقِلُ الْمَسْأَلَةُ ، فَإِذَا كَانَ زَوْجٌ وَجَدَّةٌ وَأَخٌ

الشرح الكبير

٢٨١٩ - مسألة : [٢٤٦/٥ ظ] (فَإِنْ كَانَ مَعَهُمْ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ
أَعْطَيْتَهُ فَرَضَهُ مِنْ أَصْلِ مَسَائِلِهِ ، وَقَسَمْتَ الْبَاقَى عَلَى مَسْأَلَةِ الرَّدِّ) وَهِيَ
فَرِيضَةُ أَهْلِ الرَّدِّ (وَهُوَ يَنْقَسِمُ إِذَا كَانَتْ زَوْجَةٌ وَمَسْأَلَةُ الرَّدِّ مِنْ ثَلَاثَةٍ)
كَامْرَأَةٍ وَأُمٍّ وَأَخٍ لَاءٌ ، أَوْ أُمٍّ وَأَخَوَيْنِ لَأُمٍّ ، فَلِلْمَرْأَةِ الرَّبْعُ سَهْمٌ مِنْ أَرْبَعَةٍ ،
يَبْقَى ثَلَاثَةٌ عَلَى فَرِيضَةِ أَهْلِ الرَّدِّ ، وَهِيَ ثَلَاثَةٌ ، وَتَصِحُّ الْمَسْأَلَتَانِ مِنْ
أَرْبَعَةٍ ، فَإِنْ انْكَسَرَ عَلَى عَدَدٍ مِنْهُنَّ ، كَأَرْبَعِ زَوَاجٍ وَأُمٍّ وَأَخٍ لَأُمٍّ ،
ضَرَبَتْ أَرْبَعَةٌ فِي مَسْأَلَةِ الزَّوْجَةِ تَكُنْ سِتَّةَ عَشَرَ ، وَمِنْهَا تَصِحُّ ، فَإِنْ لَمْ
تَنْقَسِمِ ، فَأَصْلُ مَسْأَلَةِ الزَّوْجِ عَلَى مَسْأَلَةِ الرَّدِّ لَمْ يُمْكِنْ أَنْ يُوَافِقَهَا ؛ لِأَنَّهُ
إِنْ كَانَتْ مَسْأَلَةُ الزَّوْجِ مِنْ اثْنَيْنِ فَالْبَاقَى بَعْدَ نَصِيبِهِ سَهْمٌ لَا يُوَافِقُ شَيْئًا ،
وَإِنْ كَانَتْ مِنْ أَرْبَعَةٍ فَالْبَاقَى بَعْدَ مِيرَاثِهِ ثَلَاثَةٌ ، وَمِنْ ضَرُورَةٍ كَوْنٍ لِلزَّوْجِ
الرُّبْعُ أَنْ يَكُونَ لِلْمَيِّتَةِ وَلَدٌ ، وَلَا يُمْكِنْ أَنْ تَكُونَ مَسْأَلَةُ الرَّدِّ مَعَ الْوَلَدِ مِنْ
ثَلَاثَةٍ ، وَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ امْرَأَةً فَالْبَاقَى بَعْدَ الثُّمَنِ سَبْعَةٌ ، وَلَا تُوَافِقُ السَّبْعَةُ
عَدَدًا أَقْلَ مِنْهَا . وَلَا يُمْكِنْ أَنْ تَكُونَ مَسْأَلَةُ الرَّدِّ سَبْعَةً أَبَدًا ؛ لِأَنَّ مَسْأَلَةَ
الرَّدِّ لَا تَزِيدُ عَلَى خَمْسَةٍ أَبَدًا . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَاضْرِبْ فَرِيضَةَ أَهْلِ الرَّدِّ

الإنصاف

مِنْ أُمِّ ، فَمَسْأَلَةُ الزَّوْجِ مِنْ اثْنَيْنِ ، وَمَسْأَلَةُ الرَّدِّ مِنْ اثْنَيْنِ ،
تَضْرِبُ إِحْدَاهُمَا فِي الْأُخْرَى تَكُنْ أَرْبَعَةً ، وَإِنْ كَانَ مَكَانَ الزَّوْجِ
زَوْجَةٌ ضَرَبَتْ مَسْأَلَةَ الرَّدِّ فِي أَرْبَعَةٍ تَكُنْ ثَمَانِيَةً ، وَإِنْ كَانَ مَكَانَ
الْجَدَّةِ أُخْتُ لِأَبَوَيْنِ انْتَقَلَتْ إِلَى سِتَّةَ عَشَرَ ، وَإِنْ كَانَ مَعَ الزَّوْجَةِ
بِنْتُ وَبِنْتُ ابْنٍ انْتَقَلَتْ [١٧٨ ط] إِلَى اثْنَيْنِ وَثَلَاثَيْنِ ، وَإِنْ كَانَ
مَعَهُمْ جَدَّةٌ صَارَتْ مِنْ أَرْبَعِينَ ، ثُمَّ تَصَحُّحُ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى مَا
نَذَرُوهُ .

فِي فَرِيضَةِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ ، فَمَا بَلَغَ فَإِلَيْهِ تَنْتَقِلُ الْمَسْأَلَةُ ، فَإِذَا أَرَدْتَ
الْقِسْمَةَ ، فَلأَحَدِ الزَّوْجَيْنِ فَرِيضَةُ الرَّدِّ ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الرَّدِّ سَهَامُهُ
مِنْ مَسْأَلَتِهِ مَضْرُوبٌ فِي الْفَاضِلِ عَنْ فَرِيضَةِ الزَّوْجِ ، فَمَا بَلَغَ فَهُوَ لَهُ إِنْ
كَانَ وَاحِدًا ، وَإِنْ كَانُوا جَمَاعَةً قَسَمْتَهُ عَلَيْهِمْ ، فَإِنْ لَمْ يَنْقَسِمِ ضَرَبْتَهُ أَوْ
وَفَقَهُ ^(١) فِيمَا انْتَقَلَتْ إِلَيْهِ الْمَسْأَلَةُ ، وَتَصَحُّحُ عَلَى مَا نَذَرُوهُ فِي بَابِ
التَّصْحِيحِ . وَيَنْحَصِرُ ذَلِكَ فِي خَمْسَةِ أَصُولٍ ؛ أَحَدُهَا ، زَوْجٌ وَجَدَّةٌ وَأَخٌ
لَأُمِّ ، لِلزَّوْجِ النِّصْفُ ، أَصْلُهَا مِنْ اثْنَيْنِ ، لَهُ سَهْمٌ ، يَبْقَى سَهْمٌ عَلَى مَسْأَلَةِ
الرَّدِّ ، وَهِيَ اثْنَانِ أَيْضًا ، فَاضْرِبِ اثْنَيْنِ فِي اثْنَيْنِ تَكُنْ أَرْبَعَةً ، وَلَا يَقَعُ الْكُسْرُ
فِي هَذَا الْأَصْلِ إِلَّا عَلَى حَيْزٍ وَاحِدٍ ، وَهُوَ الْجَدَّاتُ . الْأَصْلُ الثَّانِي ، زَوْجَةٌ
وَجَدَّةٌ وَأَخٌ لَأُمِّ ، مَسْأَلَةُ الزَّوْجَةِ مِنْ أَرْبَعَةٍ ، ثُمَّ تَنْتَقِلُ إِلَى ثَمَانِيَةٍ ، وَلَا يَكُونُ

(١) فِي م : « وَفَقْتَهُ » .

الكَسْرُ إِلَّا عَلَى الْجَدَاتِ أَيْضًا . الْأَصْلُ الثَّالِثُ ، زَوْجٌ وَبْنَتْ وَبْنَتْ ابْنٍ ، مَسْأَلَةُ الزَّوْجِ مِنْ أَرْبَعَةٍ ، ثُمَّ تَنْتَقِلُ إِلَى سِتَّةَ عَشَرَ ، وَكَذَلِكَ زَوْجَةٌ وَأُخْتُ لَأَبَوَيْنِ وَأُخْتُ لَأَبٍ ، أَوْ أُخْتُ لَأُمٍّ ، أَوْ جَدَّةٌ ، أَوْ جَدَاتٌ ، وَمِثْلُهَا زَوْجَةٌ وَأُخْتُ لَأَبٍ وَأُخْتُ لَأُمٍّ أَوْ جَدَّةٌ . الْأَصْلُ الرَّابِعُ ، زَوْجَةٌ وَبْنَتْ وَبْنَتْ ابْنٍ ، أَوْ أُمٍّ ، أَوْ جَدَّةٌ ، مَسْأَلَةُ الزَّوْجَةِ مِنْ ثَمَانِيَةٍ ، ثُمَّ تَنْتَقِلُ إِلَى اثْنَيْنِ وَثَلَاثَيْنِ . الْأَصْلُ الْخَامِسُ ، زَوْجَةٌ وَبْنَتْ وَبْنَتْ ابْنٍ وَجَدَّةٌ ، أَوْ ابْنَتَانِ وَأُمٌّ ، أَصْلُهَا مِنْ ثَمَانِيَةٍ ، ثُمَّ تَنْتَقِلُ إِلَى أَرْبَعَيْنِ . وَفِي جَمِيعِ ذَلِكَ إِذَا انْكَسَرَتْ سِهَامُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ عَلَيْهِمْ صَرْبَتُهُ فِيمَا انْتَقَلَتْ إِلَيْهِ الْمَسْأَلَةُ . وَمِثَالُ ذَلِكَ ، أَرْبَعُ زَوَّجَاتٍ وَإِحْدَى وَعِشْرُونَ بِنْتًا وَأَرْبَعُ عَشْرَةَ جَدَّةً ، مَسْأَلَةُ الزَّوَّجَاتِ مِنْ ثَمَانِيَةٍ ، فَتُضْرَبُ فِيهَا فَرِيضَةُ [٢٤٧/٥] الرَّدِّ وَهِيَ خَمْسَةٌ تَكُنُّ أَرْبَعَيْنِ ، لِلزَّوَّجَاتِ فَرِيضَةُ أَهْلِ الرَّدِّ خَمْسَةٌ ، لَا تَصِحُّ عَلَيْهِنَّ وَلَا تُوَافِقُ ، يَبْقَى خَمْسَةٌ وَثَلَاثُونَ ، لِلْجَدَاتِ خَمْسُهَا سَبْعَةٌ ، عَلَى أَرْبَعِ عَشْرَةٍ ، تُوَافِقُ بِالْأَسْبَاعِ ، فَرَجَعْنَ إِلَى اثْنَيْنِ ، وَيَبْقَى لِلْبَنَاتِ ثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ ، تُوَافِقُ بِالْأَسْبَاعِ أَيْضًا ، فَيَرْجَعْنَ إِلَى ثَلَاثٍ ، وَالْإِبْنَتَانِ يَدْخُلْنَ فِي عَدَدِ الزَّوَّجَاتِ ، فَتُضْرَبُ ثَلَاثَةٌ فِي أَرْبَعَةٍ تَكُنُّ اثْنَى عَشَرَ ، ثُمَّ فِي أَرْبَعَيْنِ تَكُنُّ أَرْبَعَمِائَةٍ وَثَمَانِينَ .

فصل : ومتى كان مع أحد الزوجين واحدٌ مُنفردٌ مِمَّنْ يُرَدُّ عليه ، فإنه يأخذُ الفاضلَ عن الزوج ، « كَأَنَّهُ عَصْبَةٌ » ، وَلَا تَنْتَقِلُ الْمَسْأَلَةُ ؛

كَزَوْجَةٍ وَبَيْتٍ ، لِلزَّوْجَةِ الثَّمَنُ وَالْبَاقِي لِلْبَيْتِ بِالْفَرَضِ وَالرَّدِّ . ^(١) وَإِنْ كَانَ مَعَهُ فَرِيقٌ وَاحِدٌ مِنْ أَهْلِ الرَّدِّ ، كَالْبَنَاتِ أَوِ الْأَخَوَاتِ ، قَسَمَتِ الْفَاضِلَ عَلَيْهِمْ ، كَالْعَصْبَةِ ، فَإِنْ انْكَسَرَ عَلَيْهِمْ ضَرَبَتْ عَنْدَهُمْ فِي مَسْأَلَةِ الزَّوْجِ ^(٢) . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فائدة : إِذَا لَمْ نَقُلْ بِالرَّدِّ ، كَانَ الْفَاضِلُ لِبَيْتِ الْمَالِ ، وَكَذَلِكَ مَالٌ مَنْ مَاتَ وَلَا وَارِثَ لَهُ . لَكِنْ هَلْ يَبْتَ الْمَالُ وَارِثٌ أَمْ لَا ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ وَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ لَيْسَ بِوَارِثٍ ، وَإِنَّمَا يُحْفَظُ فِيهِ الْمَالُ الضَّائِعُ . قَالَ فِي « الْقَاعِدَةِ السَّابِعَةِ وَالتَّسْعِينَ » . قَالَ الزَّرْكَاشِيُّ فِي الْعَاقِلَةِ : الْمَشْهُورُ أَنَّهُ لَيْسَ بِعَصْبَةٍ . قَالَ الْمُصَنِّفُ : لَيْسَ بِعَصْبَةٍ . ^(١) وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » وَغَيْرِهِ . وَقَالَ ابْنُ الْبَنَّا ، وَغَيْرُهُ . قَالَ الْحَارِثِيُّ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْوَصَايَا : الْأَصَحُّ أَنَّ بَيْتَ الْمَالِ غَيْرُ وَارِثٍ ؛ لِتَقَدُّمِ ذَوِي الْأَرْحَامِ عَلَيْهِ ، وَانْتِفَاءِ صَرْفِ الْفَاضِلِ عَنْ ذَوِي الْفُرُوضِ إِلَيْهِ ^(٢) . وَقَالَ فِي « الْقَاعِدَةِ السَّادِسَةِ بَعْدَ الْمِائَةِ » : وَلَنَا رَوَايَةٌ ، أَنَّهُ يَنْتَقِلُ إِلَى بَيْتِ الْمَالِ إِرْثًا . ثُمَّ قَالَ : فَإِنْ أُرِيدَ أَنْ اشْتَبَاهَ الْوَارِثُ بغيرِهِ يُوجِبُ الْحُكْمَ بِالْإِرْثِ لِلْكُلِّ ، فَهُوَ مُخَالِفٌ لِقَوَاعِدِ الْمَذْهَبِ . وَإِنْ أُرِيدَ أَنَّهُ إِرْثٌ ^(٣) فِي الْبَاطِنِ لِمُعَيَّنٍ ، فَيُحْفَظُ مِيرَاثُهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ ، ثُمَّ يُصْرَفُ فِي الْمَصَالِحِ ؛ لِلْجَهْلِ بِمُسْتَحَقِّهِ عَيْنًا ، فَهُوَ الْأَوَّلُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ . قَالَ : وَيَنْبَغِي عَلَى ذَلِكَ مَسْأَلَةُ اقْتِصَاصِ الْإِمَامِ مِمَّنْ قَتَلَ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ . وَفِي الْمَسْأَلَةِ وَجْهَانِ ؛ مِنْهُمْ مَنْ بَنَاهَا عَلَى أَنَّ بَيْتَ الْمَالِ ، هَلْ هُوَ وَارِثٌ أَمْ لَا ؟ وَمِنْهُمْ

(١ - ١) سقط من : الأصل .

(٢) في ط : « وَارِثٌ » .

مَنْ قَالَ : لَا يَنْبِي عَلَى ذَلِكَ . ثُمَّ لَمْ طَرِيقَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنَّهُ لَا يُقْتَصُّ وَلَوْ قُلْنَا بِأَنَّهُ
وَارِثٌ ؛ لِأَنَّ فِي الْمُسْلِمِينَ الصَّبِيَّ وَالْمَجْنُونَّ وَالْغَائِبَ . وَهِيَ طَرِيقَةُ أَبِي الْخَطَّابِ .
وَالثَّانِي ، يَجُوزُ الْاِقْتِصَاصُ وَإِنْ قُلْنَا : لَيْسَ بَوَارِثٌ . لِأَنَّ وَلَايَةَ الْإِمَامِ وَنَظَرَهُ فِي
الْمَصَالِحِ قَائِمٌ مَقَامَ الْوَارِثِ . وَهُوَ مَا أَخَذَ ابْنُ الزَّاعُونِيِّ . انْتَهَى . قُلْتُ : قَدْ تَقَدَّمَ
مِنْ فَوَائِدِ الْخِلَافِ فِي وَصِيَّةٍ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ ، إِنْ قِيلَ : إِنْ بَيَّتَ الْمَالُ جِهَةً وَمُضْلَحَةً .
جَازَتْ الْوَصِيَّةُ [٢٨٢/٢] بِجَمِيعِ مَالِهِ . وَإِنْ قِيلَ : هُوَ وَارِثٌ . لَمْ تَجْزُ إِلَّا
بِالثُّلُثِ . قَالَ الْقَاضِي ، وَتَبِعَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَتَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْوَصَايَا .
(١) وَتَقَدَّمَ فِي آخِرِ بَابِ الْفَيْءِ ، هَلْ بَيَّتَ الْمَالُ مِلْكًا لِلْمُسْلِمِينَ ، أَمْ لَا (١) ؟

بَابُ تَصْحِيحِ الْمَسَائِلِ

إِذَا لَمْ يَنْقَسِمِ سَهْمُ فَرِيقٍ عَلَيْهِمْ قِسْمَةٌ صَحِيحَةٌ ، فَاضْرِبْ عَدَدَهُمْ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ وَعَوَّلِهَا إِنْ كَانَتْ عَائِلَةً ، ثُمَّ يَصِيرُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْفَرِيقِ مِثْلُ مَا كَانَ لِجَمَاعَتِهِمْ ، إِلَّا أَنْ يُوَافِقَ عَدَدُهُمْ سِهَامَهُمْ بِنِصْفٍ أَوْ ثُلْثٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَجْزَاءِ ، فَيُجْزَأُكَ ضَرْبُ وَفْقِ عَدَدِهِمْ ، ثُمَّ يَصِيرُ لِكُلِّ وَاحِدٍ وَفْقُ مَا كَانَ لِجَمَاعَتِهِمْ ،

بَابُ تَصْحِيحِ الْمَسَائِلِ

(إِذَا لَمْ يَنْقَسِمِ سَهْمُ فَرِيقٍ مِنَ الْوَرَثَةِ عَلَيْهِمْ قِسْمَةٌ صَحِيحَةٌ ، فَاضْرِبْ عَدَدَهُمْ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ وَعَوَّلِهَا إِنْ كَانَتْ عَائِلَةً ، ثُمَّ يَصِيرُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْفَرِيقِ مِثْلُ مَا كَانَ لِجَمَاعَتِهِمْ ، إِلَّا أَنْ يُوَافِقَ عَدَدُهُمْ سِهَامَهُمْ بِنِصْفٍ أَوْ ثُلْثٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَجْزَاءِ ، فَيُجْزَأُكَ ضَرْبُ وَفْقِ عَدَدِهِمْ) فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ وَعَوَّلِهَا إِنْ كَانَتْ عَائِلَةً ، فَمَا بَلَغَ مِنْهُ تَصْحُحٌ (ثُمَّ يَصِيرُ لِكُلِّ وَاحِدٍ) مِنَ الْفَرِيقِ (وَفْقُ مَا كَانَ لِجَمَاعَتِهِمْ . فَإِذَا أَرَدْتَ الْقِسْمَةَ فَكُلُّ مَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنْ أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ مَضْرُوبٌ فِي الْعَدَدِ الَّذِي ضَرَبْتُهُ فِي الْمَسْأَلَةِ) وَهُوَ الَّذِي يُسَمَّى جُزْءَ السَّهْمِ (فَمَا بَلَغَ فَهُوَ لَهُ إِنْ كَانَ وَاحِدًا ، وَإِنْ كَانُوا جَمَاعَةً قَسَمْتَهُ عَلَيْهِمْ) مِثَالُهُ ، زَوْجٌ وَأُمٌّ وَثَلَاثَةُ إِخْوَةٍ ، أَصْلُهَا مِنْ سِتَّةٍ ؛ لِلزَّوْجِ

بَابُ تَصْحِيحِ الْمَسَائِلِ

وَإِنْ انْكَسَرَ عَلَى فَرِيقَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ وَكَانَتْ مُتَمَاثِلَةً كَثَلَاثَةً وَثَلَاثَةً
اجْتَزَأَتْ بِأَحَدِهَا ، وَإِنْ كَانَتْ مُتَنَاسِبَةً - وَهُوَ أَنْ تَنْسِبَ الْأَقْلَّ

النَّصْفُ ثَلَاثَةً ، وَلِلْأُمِّ الشُّدُسُ سَهْمٌ ، يَبْقَى لِلْإِخْوَةِ سَهْمَانِ ، لَا تَنْقَسِمُ
عَلَيْهِمْ وَلَا تُوَافِقُهُمْ ، فَاضْرِبْ عَدَدَهُمْ وَهُوَ ثَلَاثَةٌ ، فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ وَهُوَ
سِتَّةٌ ، تَكُنْ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ سَهْمًا ، لِلزَّوْجِ ثَلَاثَةٌ فِي ثَلَاثَةِ تِسْعَةٍ ، وَلِلْأُمِّ سَهْمٌ
فِي ثَلَاثَةِ ثَلَاثَةٍ ، وَلِلْإِخْوَةِ سَهْمَانِ فِي ثَلَاثَةِ سِتَّةٍ لِكُلِّ وَاحِدٍ سَهْمَانِ ، وَهُوَ
مَا كَانَ لَجَمَاعَتِهِمْ . فَإِنْ كَانَ الْإِخْوَةُ أَرْبَعَةً فَإِنْ سَهَامَهُمْ تُوَافِقُهُمْ بِالنَّصْفِ ،
فَتَضْرِبُ نِصْفَهُمْ وَهُوَ اثْنَانِ فِي الْمَسْأَلَةِ تَكُنْ اثْنِي عَشَرَ ، فَإِذَا أَرَدْتَ
الْقِسْمَةَ ضَرَبْتَ سَهَامَ كُلِّ وَارِثٍ فِي وَفْقِ عَدَدِهِمْ ، وَهُوَ اثْنَانِ .

٢٨٢٠ - مسألة : (وَإِنْ انْكَسَرَ عَلَى فَرِيقَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ) لَمْ يَخْلُ مِنْ
أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ يَكُونَ مُتَمَاثِلَيْنِ ، كَثَلَاثَةٍ وَثَلَاثَةٍ ، فَيُجْزَأُ
ضَرْبُ أَحَدِهِمَا فِي الْمَسْأَلَةِ ، وَطَرِيقُ قِسْمَتِهَا مِثْلُ طَرِيقِ الْقِسْمَةِ فِيمَا إِذَا
كَانَ الْكُسْرُ عَلَى فَرِيقٍ وَاحِدٍ سَوَاءً . [٢٤٧/٥ ظ] مِثَالُهُ ، ثَلَاثَةُ إِخْوَةٍ لِأُمِّ
وَلَدٍ ثَلَاثَةٍ لِأَبٍ وَلَوْلَدِ الْأُمِّ الثَّلَاثُ وَالْبَاقِي لَوْلَدِ الْأَبِ ، أَصْلُهَا مِنْ ثَلَاثَةٍ ؛ وَلَوْلَدِ
الْأُمِّ سَهْمٌ عَلَى ثَلَاثَةٍ لَا يَنْقَسِمُ ، وَلَوْلَدِ الْأَبِ اثْنَانِ عَلَى ثَلَاثَةٍ لَا يَنْقَسِمُ وَلَا
يُوَافِقُ ، فَتَضْرِبُ أَحَدَ الْعَدَدَيْنِ وَهُوَ ثَلَاثَةٌ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ تَكُنْ تِسْعَةً ،
لَوْلَدِ الْأُمِّ سَهْمٌ فِي ثَلَاثَةِ ثَلَاثَةٍ لِكُلِّ وَاحِدٍ سَهْمٌ ، وَلَوْلَدِ الْأَبِ اثْنَانِ فِي
ثَلَاثَةِ سِتَّةٍ لِكُلِّ وَاحِدٍ سَهْمَانِ ، مِثْلُ مَا كَانَ لَجَمَاعَتِهِمْ . وَلَوْ كَانَ وَلَدُ
الْأَبِ سِتَّةً وَافَقَتْ سَهَامَهُمْ بِالنَّصْفِ ، فَرَجَعَ عَدَدُهُمْ إِلَى ثَلَاثَةٍ ، وَكَانَ

إِلَى الْأَكْثَرِ بِجُزْءٍ مِنْ أَجْزَائِهِ ، كَنَصْفِهِ أَوْ ثُلُثِهِ أَوْ رُبُعِهِ - اجْتَزَأَتْ ^{المقنع} بِأَكْثَرِهَا ، وَضَرَبَتْهُ فِي الْمَسْأَلَةِ وَعَوْلَهَا . وَإِنْ كَانَتْ مُتَبَايِنَةً ضَرَبَتْ بَعْضَهَا فِي بَعْضٍ ، فَمَا بَلَغَ ضَرَبَتْهُ فِي الْمَسْأَلَةِ وَعَوْلَهَا ، وَإِنْ كَانَتْ

الْعَمَلُ فِيهَا كَمَا ذَكَرْنَا سَوَاءً . ^{الشرح الكبير}

الْقِسْمُ الثَّانِي ، أَنْ يَكُونَ الْعَدَدَانِ مُتَنَاسِبَيْنِ ، وَهُوَ أَنْ يَنْتَسِبَ إِلَى الْآخَرِ بِجُزْءٍ مِنْ أَجْزَائِهِ كَنَصْفِهِ أَوْ ثُلُثِهِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ ، فَيُجْزَأُكَ ضَرْبُ الْأَكْثَرِ مِنْهَا فِي الْمَسْأَلَةِ وَعَوْلَهَا . مِثَالُهُ جَدَّتَانِ وَأَرْبَعَةُ إِخْوَةٍ لِأَبٍ ، لِلْجَدَّتَيْنِ السُّدُسُ ، وَلِلْإِخْوَةِ مَا بَقِيَ ، أَصْلُهَا مِنْ سِتَّةٍ ، وَعَدَدُهُمْ لَا يُوَافِقُ سِهَامَهُمْ ، وَعَدَدُ الْجَدَّاتِ نِصْفُ عَدَدِ الْإِخْوَةِ ، فَاجْتَزَأَ بِالْأَكْثَرِ وَهُوَ أَرْبَعَةٌ وَاضْرِبْهُ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ تَكُنْ أَرْبَعَةً وَعِشْرِينَ ، لِلْجَدَّاتِ سَهْمٌ فِي أَرْبَعَةٍ ، وَلِلْإِخْوَةِ خَمْسَةٌ فِي أَرْبَعَةٍ عِشْرُونَ ^(١) ، لِكُلِّ وَاحِدٍ خَمْسَةٌ . وَلَوْ كَانَ عَدَدُ الْإِخْوَةِ عِشْرِينَ لَوَافَقَتْهُمْ سِهَامُهُمْ بِالْأَخْمَاسِ ، فَيَرْجِعُ عَدَدُهُمْ إِلَى أَرْبَعَةٍ ، وَالْعَمَلُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا .

الْقِسْمُ الثَّالِثُ ، أَنْ يَكُونَ الْعَدَدَانِ مُتَبَايِنَيْنِ لَا يُمَاتِلُ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ وَلَا يُنَاسِبُهُ وَلَا يُوَافِقُهُ ، فَتَضْرِبُ أَحَدَهُمَا فِي جَمِيعِ الْآخَرِ ، فَمَا بَلَغَ فَهُوَ جُزْءٌ

فَائِدَةٌ : قَوْلُهُ : فَإِنْ تَبَايَنَتْ ، ضَرَبْتَ بَعْضَهَا فِي بَعْضٍ ، فَمَا بَلَغَ ضَرَبَتْهُ فِي ^{الإنصاف}

(١) فِي م : « وَعِشْرِينَ » .

السَّهْمِ ، فَاضْرِبْهُ فِي الْمَسْأَلَةِ فَمَا بَلَغَ فِيهِ تَصِحُّ ، ثُمَّ كُلُّ مَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنْ أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ مَضْرُوبٌ فِي جُزْءِ السَّهْمِ . مِثَالُهُ ، أُمٌّ وَثَلَاثَةُ إِخْوَةٍ لِأُمٍّ وَأَرْبَعَةٌ لِأَبٍ ، أَصْلُهَا مِنْ سِتَّةٍ ، وَلَوْلِدِ الْأُمِّ سَهْمَانِ لَا يُوَافِقُهُمْ ، وَلَوْلِدِ الْأَبِ ثَلَاثَةٌ لَا تُوَافِقُهُمْ ، وَالْعَدَدَانِ مُتَبَايِنَانِ ، فَاضْرِبْ أَحَدَهُمَا فِي الْآخِرِ تَكُنْ اثْنِي عَشَرَ ، ثُمَّ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ تَكُنْ اثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ ، وَمِنْهَا تَصِحُّ ، لِلْأُمِّ سَهْمٌ فِي اثْنِي عَشَرَ ، وَلَوْلِدِ الْأُمِّ سَهْمَانِ فِي اثْنِي عَشَرَ أَرْبَعَةً وَعِشْرُونَ ، لِكُلِّ وَاحِدٍ ثَمَانِيَّةٌ ، وَلَوْلِدِ الْأَبِ ثَلَاثَةٌ فِي اثْنِي عَشَرَ سِتَّةً وَثَلَاثُونَ ، لِكُلِّ وَاحِدٍ تِسْعَةٌ . ^(١) إِنْ وَافَقَ أَحَدُ الْعَدَدَيْنِ سِهَامَهُ دُونَ الْآخِرِ أَخَذَتْ وَفَقَ الْمُوَافِقِ وَضَرَبَتْهُ فِيمَا لَمْ يُوَافِقْ ، وَعَمِلْتَ عَلَى مَا ذَكَرْنَا . وَإِنْ وَافَقَا جَمِيعًا سِهَامَهُمَا رَدَدْتُهُمَا إِلَى وَفَقِهِمَا ، وَعَمِلْتَ فِي الْوَفَقَيْنِ عَمَلَكَ بِالْعَدَدَيْنِ الْأَصْلِيَيْنِ ^(٢) .

فصل : فَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَعْرِفَ مَا لِأَحَدِهِمْ قَبْلَ التَّصْحِيحِ ، فَاضْرِبْ

الْمَسْأَلَةَ وَعَوَّلِهَا . كَأَرْبَعِ نِسْوَةٍ وَثَلَاثِ جَدَّاتٍ وَخَمْسِ أَخَوَاتٍ لِأُمٍّ ، تُسَمَّى الصَّمَاءَ . وَأَرْبَعِ نِسْوَةٍ وَخَمْسِ جَدَّاتٍ وَسَبْعِ بَنَاتٍ وَتِسْعِ أَخَوَاتٍ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ ، تُسَمَّى مَسْأَلَةَ الْإِمْتِحَانِ ؛ لِأَنَّهَا تَصِحُّ مِنْ ثَلَاثِينَ أَلْفًا وَمِائَتَيْنِ وَأَرْبَعِينَ ، وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا ضَرَبْتَ الْأَعْدَادَ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ ، بَلَغَ أَلْفًا وَمِائَتَيْنِ وَسِتِّينَ مَضْرُوبَةً فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ ، وَهُوَ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ ، تَبْلُغُ مَا قُلْنَا . فَيَقَالُ : أَرْبَعَةُ أَعْدَادٍ ، وَلَيْسَ مِنْهُمْ مَنْ يَبْلُغُ عَدْدَهُ عَشْرَةً ، بَلَغَتْ مَسْأَلَتُهُمْ إِلَى ذَلِكَ . فَيُعَايَى بِهَا .

مُتَوَافِقَةً [١٧٩] كَأَرْبَعَةٍ وَسِتَّةٍ وَعَشْرَةٍ ، «ضَرَبْتَ وَفَقَ أَحَدَهُمَا
فِي الْآخِرِ ، ثُمَّ وَافَقْتَ بَيْنَ مَا بَلَغَ وَبَيْنَ الثَّالِثِ ، وَ« ضَرَبْتَ وَفَقَ
أَحَدَهُمَا فِي الْآخِرِ ، ثُمَّ اضْرِبْ مَا مَعَكَ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ وَعَوْلِهَا
إِنْ كَانَتْ عَائِلَةً ، فَمَا بَلَغَ فَمِنْهُ تَصِحُّ ، فَإِذَا أَرَدْتَ الْقِسْمَةَ فَكُلُّ مَنْ

الشرح الكبير

سِهَامَ فَرِيقِهِ فِي الْفَرِيقِ الْآخِرِ ، فَمَا خَرَجَ فَهُوَ لَهُ . فَإِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَعْلَمَ مَا
لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ وَلَدِ الْأُمِّ ، فَلْفَرِيقِهِ مِنْ أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ سَهْمَانِ ، اضْرِبْهُمَا
فِي عَدَدِ الْفَرِيقِ الْآخِرِ وَهُوَ أَرْبَعَةٌ تَكُنْ ثَمَانِيَةً ، فَهِيَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ وَلَدِ
الْأُمِّ ، وَلِفَرِيقِ وَلَدِ الْأَبِ ثَلَاثَةٌ ، اضْرِبْهَا فِي عَدَدِ وَلَدِ الْأُمِّ تَكُنْ تِسْعَةً ،
فَهِيَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ .

الْقِسْمُ الرَّابِعُ ، أَنْ يَكُونَ الْعَدَدَانِ مُتَّفِقَيْنِ بِنِصْفٍ أَوْ ثُلْثٍ [٢٤٨/٥] أَوْ
رُبْعٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَجْزَاءِ ، فَإِنَّكَ تَرُدُّ أَحَدَ الْعَدَدَيْنِ إِلَى وَفْقِهِ ثُمَّ تَضْرِبُهُ
فِي جَمِيعِ الْأَجْزَاءِ ، فَمَا بَلَغَ ضَرْبَتَهُ فِي الْمَسْأَلَةِ . وَمِثَالُ ذَلِكَ ، زَوْجٌ وَسِتُّ
جَدَّاتٍ وَتِسْعَةُ إِخْوَةٍ ، فَيَتَّفِقَانِ بِالثُّلْثِ ، فَتَرُدُّ الْجَدَّاتِ إِلَى ثُلُثَيْهِنَّ اثْنَيْنِ
وَتَضْرِبُهَا فِي عَدَدِ الْإِخْوَةِ تَكُنْ ثَمَانِيَةً عَشَرَ ، ثُمَّ تَضْرِبُ ذَلِكَ فِي أَصْلِ
الْمَسْأَلَةِ تَكُنْ مِائَةً وَثَمَانِيَةً ، وَمِنْهَا تَصِحُّ .

فائدة : قوله : وَإِنْ كَانَتْ مُوَافِقَةً ؛ كَأَرْبَعَةٍ ، وَسِتَّةٍ ، وَعَشْرَةٍ . هَذَا يُسَمَّى

الإنصاف

(١ - ١) كَذَا فِي مَتْنِ الْمُبْدَع ، وَعَلَيْهِ شَرْحُ صَاحِبِ الْمُبْدَع ١٦٨/٦ ، وَفِي مَخْطُوطَةِ الْمَقْنَعِ وَمَطْبُوعَتِهِ : « وَافَقْتَ
بَيْنَ عَدَدَيْنِ مِنْهَا ثُمَّ » .

لَهُ شَيْءٌ مِنْ أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ مَضْرُوبٌ فِي الْعَدَدِ الَّذِي ضَرَبْتَهُ فِي الْمَسْأَلَةِ ، فَمَا بَلَغَ فَهُوَ لَهُ ، إِنْ كَانَ وَاحِدًا ، وَإِنْ كَانُوا جَمَاعَةً قَسَمْتُهُ عَلَيْهِمْ .

فصل : فَإِنْ كَانَ الْكَسْرُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْيَازٍ نَظَرْتَ ؛ فَإِنْ كَانَتْ مُتَمَاثِلَةً ، كَثَلَاثَ جَدَاتٍ وَثَلَاثَ بَنَاتٍ وَثَلَاثَةَ أَعْمَامٍ ، ضَرَبْتَ أَحَدَهَا فِي الْمَسْأَلَةِ فَمَا بَلَغَ فَمِنْهُ تَصِحُّ الْمَسْأَلَةِ ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بَعْدَ التَّصْحِيحِ مِثْلُ مَا كَانَ لَجَمَاعَتِهِمْ . وَإِنْ كَانَتْ مُتَنَاسِبَةً ، كَجَدَّتَيْنِ وَخَمْسِ بَنَاتٍ وَعَشْرَةِ أَعْمَامٍ ، اجْتَزَأَتْ بِأَكْثَرِهَا وَهِيَ الْعَشْرَةُ فَضَرَبْتَهَا فِي الْمَسْأَلَةِ تَكُنْ سِتِّينَ ، وَمِنْهَا تَصِحُّ . وَإِنْ كَانَتْ مُتَبَايِنَةً ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ الْأَعْمَامُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ثَلَاثَةً ، ضَرَبْتَ بَعْضَهَا فِي بَعْضٍ تَكُنْ ثَلَاثِينَ ثُمَّ ضَرَبْتَهَا فِي الْمَسْأَلَةِ تَكُنْ مِائَةً وَثَمَانِينَ . وَإِنْ كَانَتْ مُتَوَافِقَةً ، كَسِتِّ جَدَاتٍ وَتِسْعِ بَنَاتٍ وَخَمْسَةِ عَشَرَ عَمًّا ، ضَرَبْتَ وَفَّقَ عَدَدٍ مِنْهَا فِي جَمِيعِ الْأَجْزَاءِ ، فَمَا بَلَغَ وَافَقَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الثَّالِثِ وَضَرَبْتَ وَفَّقَهُ فِي جَمِيعِ الثَّالِثِ ، فَمَا بَلَغَ ضَرَبْتَهُ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ ، وَمِنْهَا تَصِحُّ . وَإِنْ تَمَاثَلَا اثْنَانِ مِنْهَا وَبَايَنَهُمَا الثَّالِثُ أَوْ وَافَقَهُمَا ، ضَرَبْتَ أَحَدَ الْمُتَمَاثِلَيْنِ فِي الثَّالِثِ أَوْ فِي وَفَّقَهُ إِنْ وَافَقَ ، فَمَا بَلَغَ ضَرَبْتَهُ فِي الْمَسْأَلَةِ . وَإِنْ تَنَاسَبَ اثْنَانِ وَبَايَنَهُمَا الثَّالِثُ ، ضَرَبْتَ أَكْثَرَهُمَا فِي جَمِيعِ

الْمَوْقُوفِ الْمُطْلَقِ . فَلَكَ أَنْ تَقِفَ أَى الْأَعْدَادِ شِئْتَ ، وَيَصِحُّ جُزْءُ السَّهْمِ مِنْ سِتِّينَ . وَبَقِيَ نَوْعٌ آخَرُ ، وَيُسَمَّى الْمَوْقُوفُ الْمُقَيَّدَ . مِثَالُهُ ؛ لَوْ أَنْكَسَرَ عَلَى اثْنَيْ عَشَرَ ، وَثَمَانِيَةَ عَشَرَ ، وَعِشْرِينَ ، فَهَذَا تَقِفُ الْاِثْنَيْنِ عَشَرَ لَا غَيْرُ ، لِأَنَّهَا تَوَافَقُ الثَّمَانِيَةَ

الثالث أو في وَفَقِهِ إِنْ كَانَ مُوَافِقًا ، ثُمَّ فِي الْمَسْأَلَةِ . وَإِنْ تَوَافَقَ اثْنَانِ وَبَايَنَهُمَا
الثالثُ ، صَرَبَتْ وَفَقَ أَحَدُهُمَا فِي جَمِيعِ الْآخِرِ ثُمَّ فِي الثَّالِثِ . وَإِنْ تَبَايَنَ
اِثْنَانِ وَوَافَقَهُمَا الثَّالِثُ ، كَأَرْبَعَةِ أَغْمَامٍ وَسِتِّ جَدَاتٍ وَتِسْعِ بَنَاتٍ ،
أَجْزَاكَ ضَرْبُ أَحَدِ الْمُتَبَايِنَيْنِ فِي الْآخِرِ ثُمَّ تَضْرِبُهُ فِي الْمَسْأَلَةِ ، وَيُسَمَّى
هَذَا الْمَوْقُوفَ الْمُقَيَّدَ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا أَرَدْتَ ^(١) وَقَفَ أَحَدُهُمَا لَمْ تَقِفْ إِلَّا
السُّتَةَ ، وَلَوْ وَقَفْتَ غَيْرَهَا - مِثْلَ أَنْ تَقِفَ التَّسْعَةَ وَتَرُدَّ السُّتَةُ إِلَى اثْنَيْنِ - لَدَخَلَا
فِي الْأَرْبَعَةِ ، وَأَجْزَاكَ ضَرْبُ الْأَرْبَعَةِ فِي التَّسْعَةِ ، وَلَوْ وَقَفْتَ الْأَرْبَعَةَ ،
رَدَدْتَ السُّتَةَ إِلَى ثَلَاثَةٍ ، وَدَخَلْتَ فِي التَّسْعَةِ ، وَأَجْزَاكَ ضَرْبُ الْأَرْبَعَةِ فِي
التَّسْعَةِ .

فَإِذَا كَانَ الْأَعْدَادُ الثَّلَاثَةُ مُتَوَافِقَةً ، فَإِنَّهُ يُسَمَّى الْمَوْقُوفَ الْمُطْلَقَ ،
وَفِي عَمَلِهَا طَرِيقَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، مَا ذَكَرْنَا مِنْ قَبْلُ ، وَهُوَ طَرِيقُ الْكُوفِيِّينَ .
وَالثَّانِي ، طَرِيقُ الْبَصْرِيِّينَ ، وَهُوَ أَنْ تَقِفَ أَحَدَ الثَّلَاثَةِ وَتُوَافِقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ
الْآخَرَيْنِ وَتَرُدَّهُمَا إِلَى وَفَقِهِمَا ، ثُمَّ تَنْظُرَ فِي الْوَقْفَيْنِ ^(٢) ، فَإِنْ كَانَا مُتَمَاثِلَيْنِ
صَرَبْتَ أَحَدَهُمَا فِي الْمَوْقُوفِ ، وَإِنْ كَانَا مُتَنَاسِبَيْنِ صَرَبْتَ أَكْثَرَهُمَا ، وَإِنْ
كَانَا مُتَبَايِنَيْنِ صَرَبْتَ [٢٤٨/٥] أَحَدَهُمَا فِي الْآخِرِ ثُمَّ فِي الْمَوْقُوفِ ، وَإِنْ
كَانَا مُتَوَافِقَيْنِ صَرَبْتَ وَفَقَ أَحَدَهُمَا فِي جَمِيعِ الْآخِرِ ثُمَّ فِي الْمَوْقُوفِ ، فَمَا

عَشَرَ بِالْأَسْدَاسِ ، وَالْعِشْرِينَ بِالْأَرْبَاعِ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا وَقَفْتَ الثَّمَانِيَةَ عَشَرَ ، فَإِنَّهَا
لَا تُوَافِقُ الْعِشْرِينَ إِلَّا بِالْأَنْصَافِ ، وَإِنْ وَقَفْتَ الْعِشْرِينَ ، لَمْ تُوَافِقْهَا الثَّمَانِيَةَ عَشَرَ

(١) فِي م : « رَدَدْتَ » .

(٢) فِي م : « الْوَقْفَيْنِ » .

بَلَّغَ ضَرْبَتَهُ فِي الْمَسْأَلَةِ . وَمِثَالُ ذَلِكَ ، عَشْرُ جَدَاتٍ وَاثْنَا عَشَرَ عَمًّا وَخَمْسَ عَشْرَةَ بَنَاتًا ، فَقِفِ الْعَشْرَةَ ، تَوَافُقُهَا الْاثْنَا عَشَرَ بِالنِّصْفِ فَرَجِعْ إِلَى سِتَّةٍ ، وَافَقَهَا الْخَمْسَ عَشْرَةَ بِالْأَخْمَاسِ فَرَجِعْ إِلَى ثَلَاثَةٍ ، وَهِيَ دَاخِلَةٌ فِي السِّتَّةِ ، فَتَضْرِبُ السِّتَّةَ فِي الْعَشْرَةِ تَكُنْ سِتِّينَ ، ثُمَّ فِي الْمَسْأَلَةِ تَكُنْ ثَلَاثُمِائَةٍ وَسِتِّينَ . وَإِنْ وَقَفْتَ الْاِثْنَى عَشَرَ رَجَعْتَ الْعَشْرَةَ إِلَى نِصْفِهَا خَمْسَةً ، وَالْخَمْسَ عَشْرَةَ إِلَى ثُلُثِهَا خَمْسَةً وَهِيَ مُمَثِّلَاتَانِ ، فَتَضْرِبُ الْخَمْسَةَ فِي الْاِثْنَى عَشَرَ تَكُنْ^(١) سِتِّينَ ، وَإِنْ وَقَفْتَ الْخَمْسَ عَشْرَةَ رَجَعْتَ الْعَشْرَةَ إِلَى اثْنَيْنِ وَالْاِثْنَا عَشَرَ إِلَى أَرْبَعَةٍ وَدَخَلَ الْاِثْنَانِ فِي الْأَرْبَعَةِ ، فَتَضْرِبُهَا فِي الْخَمْسَ عَشْرَةَ تَكُنْ^(٢) سِتِّينَ^(٣) ، ثُمَّ فِي الْمَسْأَلَةِ .

فصل : فِي مَعْرِفَةِ الْمُوَافَقَةِ وَالْمُنَاسِبَةِ وَالْمُبَايَنَةِ ؛ الطَّرِيقُ فِي ذَلِكَ أَنْ تُلْقَى أَقَلَّ الْعَدَدَيْنِ مِنْ أَكْثَرِهَا مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى ، فَإِنْ فَنِيَ بِهِ^(١) فَالْعَدَدَانِ مُنَاسِبَانِ ، وَإِنْ لَمْ يَفْنِ وَلَكِنْ بَقِيََتْ مِنْهُ بَقِيَّةٌ أَلْقَيْتَهَا مِنَ الْعَدَدِ الْأَقْلُ ، فَإِنْ بَقِيََتْ مِنْهُ بَقِيَّةٌ أَلْقَيْتَهَا مِنَ الْبَقِيَّةِ الْأُولَى ، وَلَا تَزَالُ كَذَلِكَ تُلْقَى كُلُّ بَقِيَّةٍ مِنَ الَّتِي قَبْلَهَا حَتَّى تَصِلَ إِلَى عَدَدٍ يَفْنَى الْمُلْقَى مِنْهُ غَيْرَ الْوَاحِدِ ، فَأَيُّ بَقِيَّةٍ فَنِيَ بِهَا غَيْرُ الْوَاحِدِ فَالْمُوَافَقَةُ بَيْنَ الْعَدَدَيْنِ بِجُزْءٍ ، تِلْكَ الْبَقِيَّةُ إِنْ كَانَتْ اِثْنَيْنِ

إِلَّا بِالْإِنْصَافِ ، فَيَرْتَفِعُ الْعَمَلُ فِي الْمَسْأَلَةِ . وَهُوَ غَيْرُ مَرْضِيٍّ عَنْهُمْ . فَالْأُولَى أَنْ تَقِفَ الْاِثْنَى عَشَرَ ، وَقِسْ عَلَيْهَا مَا شَابَهَا .

(١) سقط من : م .

(٢ - ٢) سقط من : م .

(٣) سقط من : الأصل .

فبالأنصاف ، وإن كانت ثلاثة فبالأثلاث ، وإن كانت أربعة فبالأربع ، وإن كانت أحد عشر أو اثني عشر أو ثلاثة عشر فيجزأ^(١) ذلك ، وإن بقي واحد فالعددان متباينان . ومما يدلُّك على تناسب العددين أنك إذا زدت على الأقل مثله أبداً ساوى الأكثر ، ومتى قسمت الأكثر على الأقل انقسم قسمةً صحيحةً ، ومتى نسبت الأقل إلى الأكثر انتسب إليه بجزء واحد ، ولا يكون ذلك إلا في النصف^(٢) فما دونه .

(١) في م : « فنحو » .

(٢) في م : « المنتصف » .

بَابُ الْمُنَاسَخَاتِ

وَمَعْنَاهَا أَنْ يَمُوتَ بَعْضُ وَرَثَةِ الْمَيِّتِ قَبْلَ قَسْمِ تَرَكْتِهِ .
وَلَهُ ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ يَكُونَ وَرَثَةُ الثَّانِي يَرِثُونَهُ عَلَى حَسَبِ
مِيرَاثِهِمْ مِنَ الْأَوَّلِ ، مِثْلَ أَنْ يَكُونُوا عَصَبَةً لَهُمَا ، فَاقْسِمَ الْمَالُ بَيْنَ
مَنْ بَقِيَ مِنْهُمْ ، وَلَا تَنْظُرُ إِلَى الْمَيِّتِ الْأَوَّلِ .

الشرح الكبير

بَابُ الْمُنَاسَخَاتِ

(وَمَعْنَاهَا أَنْ يَمُوتَ بَعْضُ وَرَثَةِ الْمَيِّتِ قَبْلَ قَسْمِ تَرَكْتِهِ . وَلَهَا ثَلَاثَةُ
أَحْوَالٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ يَكُونَ وَرَثَةُ الثَّانِي يَرِثُونَهُ عَلَى حَسَبِ مِيرَاثِهِمْ مِنَ
الْأَوَّلِ ، مِثْلَ أَنْ يَكُونُوا عَصَبَةً لَهُمَا ، فَاقْسِمَ الْمَالُ بَيْنَ مَنْ بَقِيَ مِنْهُمْ ، وَلَا
تَنْظُرُ إِلَى الْمَيِّتِ الْأَوَّلِ) مِثَالُ ذَلِكَ ، أَرْبَعُ بَنِينَ وَثَلَاثُ بَنَاتٍ ، مَاتَتْ بِنْتُ ،
ثُمَّ ابْنٌ ، ثُمَّ بِنْتُ أُخْرَى ، ثُمَّ ابْنٌ آخَرُ ، وَبَقِيَ ابْنَانِ وَبِنْتُ ، فَاقْسِمَ الْمَسْأَلَةُ

الإنصاف

بَابُ الْمُنَاسَخَاتِ

فَائِدَةٌ : قَوْلُهُ : وَمَعْنَاهَا ؛ أَنْ يَمُوتَ بَعْضُ الْوَرَثَةِ قَبْلَ قَسْمِ تَرَكْتِهِ . وَهُوَ
صَحِيحٌ . فَلَوْ مَاتَ شَخْصٌ وَتَرَكَ أَبَوَيْنِ وَابْنَتَيْنِ ، ثُمَّ مَاتَتْ إِحْدَى الْابْنَتَيْنِ ، وَخَلَفَتْ
مَنْ فِي الْمَسْأَلَةِ ، فَلَا بُدَّ هُنَا مِنَ السُّؤَالِ عَنِ الْمَيِّتِ الْأَوَّلِ ، فَإِنْ كَانَ رَجُلًا ، فَلَا بُدَّ
فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى جَدُّو فِي الثَّانِيَةِ أَبُو أَبِي ، فِيرِثُهُ فِي الثَّانِيَةِ . وَإِنْ كَانَ الْمَيِّتُ الْأَوَّلُ
أُنْثَى ، فَلَا بُدَّ فِي الْأُولَى جَدُّو فِي الثَّانِيَةِ أَبُو أُمِّ ، فَلَا يَرِثُ . فَتَصِحُّ فِي الْأُولَى مِنْ

على خمسة ، ولا يحتاجُ إلى عملٍ مسائل . وكذلك نقولُ في أبوين وزوجةٍ وأبنتين وبنتين ، ماتت بنتٌ ، ثم ماتت الزوجةُ ، ثم مات ابنٌ ، ثم مات الأبُ ، ثم الأمُّ ، فقد صارتِ المَوارِثُ كُلُّها بينَ الابنِ والبنتِ الباقيينِ أثلاثاً ، واستُعْنيَت عن عملِ المسائلِ . [٢٤٩/٥ ر] ورُبُّما^(١) اختُصِرَت المسائلُ بعدَ التَّصْحيحِ بالمُوافَقَةِ بينَ السَّهَامِ ، فإذا صَحَّحتِ المسألةَ نَظَرْتَ فيها ، فإن كانَ لَجميعِها كَسْرٌ يَتَّفِقُ فيه جَمِيعُ السَّهَامِ رَدَدَتِ المسألةُ إلى ذلك الكَسْرِ ورَدَدَتِ سِهامُ كُلِّ وارِثٍ إليه ؛ ليكونَ أَسْهَلُ في العَمَلِ .

أربعَةٌ وخَمْسِينَ ، وفي الثَّانِيَةِ مِن اثْنِي عَشَرَ . وتُسَمَّى المَأْمُونِيَّةُ^(٢) ؛ لأنَّ المَأْمُونِ^(٣) سَأَلَ عنها يَحْيَى بنَ أَكْثَمَ^(٤) ، لَمَّا أَرَادَ أَنْ يُؤَلِّيهُ القَضَاءُ ، فقال له : المِيتُ الأوَّلُ ذَكَرْتُ أَمِ اثْنِي ؟ فَعَلِمَ أَنَّهُ قد عَرَفَهَا ، فقال له : كم سِنَّكَ ؟ فَطَينَ يَحْيَى لذلك ، وَظَنَّ أَنَّهُ اسْتَصْغَرَهُ ، فقال : سِنٌ مُعَاذِ بنِ جَبَلٍ^(٥) لَمَّا وَلَّاهُ النَّبِيُّ ﷺ اليَمَنَ ، وَسِنٌ عَتَّابِ بنِ أُسَيْدٍ^(٦) لَمَّا وَلَّى مَكَّةَ . فَاسْتَحْسَنَ جَوَابَهُ ، وَوَلَّاهُ

(١) في م : « بها » .

(٢) انظر هذه المسألة في كتاب وفيات الأعيان ، لابن خلكان ١٤٨/٦ .

(٣) هو عبد الله بن هارون الرشيد العباسي ، الخليفة ، أبو العباس المأمون ، كان من رجال بني العباس حزماً وعزماً ورأياً وعقلاً وهيباً وحلماً ، قرأ العلم والأدب والأخبار والعقليات وعلوم الأوائل ، وأمر بتعريب كتبهم . وهو أول من امتحن الناس على القول بخلق القرآن . توفي سنة ثمان عشرة ومائتين . سير أعلام النبلاء ١٠/٢٧٢ - ٢٩٠ .

(٤) يحيى بن أكثم بن محمد بن قطن التميمي ، أبو محمد ، الفقيه العلامة ، قاضي القضاة ، كان من أئمة الاجتهاد ، وله تصانيف ، منها كتاب « التنبيه » . توفي سنة اثنتين وأربعين ومائتين . سير أعلام النبلاء ١٢/١٦ - ٥ .

(٥) معاذ بن جبل بن عمرو الأنصاري المدني ، أبو عبد الرحمن ، صحابي جليل ، أسلم وهو ابن ثمان عشرة ، وشهد بدرًا والعقبة والمشاهد ، وهو ممن جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ ، ومن أعلم الصحابة بالحلال والحرام . توفي سنة سبع عشرة أو التي بعدها . الإصابة ٦/١٣٦ - ١٣٨ .

(٦) عتاب بن أسيد بن أبي العيص الأموي ، أبو عبد الرحمن ، صحابي أسلم يوم الفتح ، واستعمله النبي ﷺ =

الثاني ، أن يكون ما بعد الميِّت الأول من الموتى لا يرث بعضهم بعضاً ، كإخوة خلف كل واحدٍ منهم بنيه ، فأجعل مسائلهم كعددٍ انكسرت عليهم سهامهم ، وصحح على ما ذكرنا في باب التَّصحيح .

مثاله ، زوجة وابن وبنت ، ماتت البنت ، تصح المسألتان من اثنتين وسبعين ، للزوجة بحقها ستة عشر ، وللابن ستة وخمسون ، تتفق سهامهما بالأثمان ، فتردُّها إلى ثمنها تسعة ، للزوجة سهمان ، وللابن سبعة .

الحال (الثاني ، أن يكون ما بعد الميِّت الأول من الموتى لا يرث بعضهم بعضاً ، كإخوة خلف كل واحدٍ منهم بنيه ، فأجعل مسائلهم كعددٍ انكسرت عليهم سهامهم ، وصحح على ما ذكرنا في باب التَّصحيح) . مثال ذلك ، رجلٌ توفى وترك أربعة بنين ، فمات أحدهم عن اثنين ، والثاني عن ثلاثة ، والثالث عن أربعة ، والرابع عن ستة ، فالمسألة الأولى من أربعة ، ومسألة الابن الأول من اثنين ، ومسألة الثاني من ثلاثة ، ومسألة الثالث من أربعة ، ومسألة الرابع من ستة ، فأجعلها

الإنصاف

القضاء^(١) .

= على مكة لما سار إلى حنين ، وكان عمره حين استعمل نيفاً وعشرين سنة ، وحج بالناس سنة الفتح ، وأقره أبو بكر رضى الله عنه على مكة إلى أن مات في آخر خلافة عمر . الإصابة ٤/٤٢٩ ، ٤٣٠ .
(١) انظر : تاريخ بغداد ١٤/١٩٩ .

المقنع [١٧٩ ط] ، الثَّالِثُ ، مَا عَدَا ذَلِكَ ، فَصَحَّحَ مَسْأَلَةَ الْأَوَّلِ وَانْظُرْ مَا صَارَ لِلثَّانِي مِنْهَا فَاقْسِمُهُ عَلَى مَسْأَلَتِهِ ، فَإِنْ انْقَسَمَ صَحَّتِ الْمَسْأَلَتَانِ مِمَّا صَحَّتْ مِنْهُ الْأُولَى ، كَرَجُلٍ خَلَفَ امْرَأَةً وَبَنَاتًا وَأَخًا ، ثُمَّ مَاتَتِ الْبِنْتُ وَخَلَفَتْ زَوْجًا وَبَنَاتًا وَعَمًّا ، فَإِنَّ لَهَا أَرْبَعَةً ،

الشرح الكبير كأعدادٍ أربعةٍ ، فالاثنتان تَدْخُلُ في الأربعةِ ، والثلاثةُ في الستةِ ، والأربعةُ توافِقُ الستةَ بالإنصافِ ، فتَضْرِبُ نِصْفَ إِحْدَاهُمَا فِي الْأُخْرَى تَكُنْ اثْنَتَا عَشَرَ ، ثُمَّ تَضْرِبُهَا فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى تَكُنْ ثَمَانِيَةً وَأَرْبَعِينَ ، لَوَرَثَةِ كُلِّ ابْنٍ اثْنَا عَشَرَ ، فلكلِّ واحدٍ مِنْ ابْنَيْ^(١) الْأَوَّلِ سِتَّةٌ ، ولكلِّ واحدٍ مِنْ بَنِي الثَّانِي أَرْبَعَةٌ ، ولكلِّ واحدٍ مِنْ بَنِي الثَّالِثِ ثَلَاثَةٌ ، ولكلِّ واحدٍ مِنْ بَنِي الرَّابِعِ سَهْمَان .

الحالُ (الثالثُ ، ما عدا ذلك) وهى ثلاثة أقسامٍ ؛ أحدها ، أن تَنْقَسِمَ سِهَامُ الْمَيِّتِ الثَّانِيِ عَلَى مَسْأَلَةِ الثَّانِيِ . الثَّانِيِ ، أن لا يَنْقَسِمَ عَلَيْهَا بَلْ يُوَافِقُهَا . الثَّالِثُ ، لا يَنْقَسِمُ عَلَيْهَا وَلَا يُوَافِقُهَا . فالطريقُ في ذلك أن ، تُصَحِّحَ مَسْأَلَةَ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ انْظُرْ مَا صَارَ لِلثَّانِيِ مِنْهَا ، فَاقْسِمُهُ عَلَى مَسْأَلَتِهِ بَعْدَ أَنْ تُصَحِّحَهَا (فَإِنْ انْقَسَمَ صَحَّتِ الْمَسْأَلَتَانِ مِمَّا صَحَّتْ مِنْهُ الْأُولَى ، كَرَجُلٍ خَلَفَ امْرَأَةً وَبَنَاتًا وَأَخًا ، ثُمَّ مَاتَتِ الْبِنْتُ وَخَلَفَتْ زَوْجًا وَبَنَاتًا وَعَمًّا ، فَإِنَّ لَهَا) مِنَ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى (أَرْبَعَةً ، وَمَسْأَلَتَهَا مِنْ أَرْبَعَةٍ ، فَصَحَّتِ

الإنصاف

(١) في م : « بنى » .

وَمَسْأَلَتَهَا مِنْ أَرْبَعَةٍ ، فَصَحَّتِ الْمَسْأَلَتَانِ مِنْ ثَمَانِيَةٍ ، وَصَارَ لِلْأَخِ أَرْبَعَةٌ . وَإِنْ لَمْ تَنْقَسِمِ وَافَقَتْ بَيْنَ سِهَامِهِ وَمَسْأَلَتِهِ ، ثُمَّ ضَرَبْتَ وَفَّقَ مَسْأَلَتِهِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى ، ثُمَّ كُلُّ مَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْأُولَى مَضْرُوبٌ فِي وَفَّقِ الثَّانِيَةِ ، وَمَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الثَّانِيَةِ مَضْرُوبٌ فِي

الشرح الكبير

الْمَسْأَلَتَانِ مِنْ ثَمَانِيَةٍ ، وَصَارَ لِلْأَخِ أَرْبَعَةٌ) مِنْ أَخِيهِ ثَلَاثَةٌ ، وَمِنْ بِنْتِ أَخِيهِ سَهْمٌ . وَمِنْ ذَلِكَ ، أُمٌّ وَعَمٌّ ، مَاتَ الْعَمُّ وَخَلَفَ بَنْتُهُ وَعَصَبَةٌ . الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى مِنْ ثَلَاثَةٍ ، وَالثَّانِيَةُ مِنْ اثْنَيْنِ ، فَصَحَّتِ الْمَسْأَلَتَانِ مِنْ ثَلَاثَةٍ . ثَلَاثُ أَخَوَاتٍ مُفْتَرَقَاتٍ ، مَاتَتِ الْأُخْتُ مِنَ الْأَبَوَيْنِ وَخَلَفَتْ ابْنَتَيْنِ وَمَنْ خَلَفَتْ ، تَصِحُّ الْمَسْأَلَتَانِ مِنْ خَمْسَةٍ . بِنْتُ وَبْنُ ابْنٍ وَأَخٌ ، مَاتَتِ الْبِنْتُ [٢٤٩/٥ ظ] وَتَرَكَّتِ ابْنَتَيْنِ وَعَمَّهَا ، صَحَّتِ الْمَسْأَلَتَانِ مِنْ سِتَّةٍ ، وَصَارَ لِلْأَخِ ثَلَاثَةٌ . زَوْجٌ وَجَدَّةٌ وَابْنَتَا ابْنٍ ، مِنْ ثَلَاثَةِ عَشَرَ ، مَاتَتِ إِحْدَاهُمَا عَنْ أَرْبَعَةٍ ، وَتَرَكَّتْ زَوْجًا وَبَنَةً وَأُخْتَهَا ، صَحَّتِ الْمَسْأَلَتَانِ مِنْ ثَلَاثَةِ عَشَرَ ، وَصَارَ لِلْأُخْتِ ^(١) خَمْسَةٌ . زَوْجَةٌ وَأُمٌّ وَابْنٌ ، مَاتَتِ الْأُمُّ وَتَرَكَّتْ زَوْجًا وَبَنَةً وَابْنًا ابْنٍ ، مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ . زَوْجَةٌ وَأُمٌّ وَعَمٌّ ، مَاتَ الْعَمُّ وَتَرَكَ ثَلَاثَةَ بَنِينَ وَبَنَةً ، مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ ، تَصِحُّ الْمَسْأَلَتَانِ .

الْقِسْمُ الثَّانِي ، أَنْ تُوَافَقَ سِهَامُ الْمَيِّتِ الثَّانِي مَسْأَلَتَهُ ، فَالطَّرِيقُ فِيهَا أَنْ تَضْرِبَ وَفَّقَ مَسْأَلَتِهِ فِي الْأُولَى (ثُمَّ كُلُّ مَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى مَضْرُوبٌ فِي وَفَّقِ الثَّانِيَةِ ، وَمَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ مَضْرُوبٌ فِي وَفَّقِ

الإنصاف

(١) فِي م : « لِلْأُخ » .

وَفَقِ سِهَامِ الْمَيِّتِ الثَّانِي ، مِثْلَ أَنْ تَكُونَ الزَّوْجَةُ أُمًّا لِلْبِنْتِ فِي مَسْأَلَتِنَا ، فَإِنَّ مَسْأَلَتَهَا مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ ، تُوَافِقُ سِهَامَهَا بِالرُّبْعِ ، فَتَرْجِعُ إِلَى رُبْعِهَا ثَلَاثَةً ، اضْرِبْهَا فِي الْأُولَى تَكُنْ أَرْبَعَةً وَعِشْرِينَ . وَإِنْ لَمْ تُوَافِقْ سِهَامُهُ مَسْأَلَتُهُ ، ضَرَبْتَ الثَّانِيَةَ فِي الْأُولَى ، فَكُلُّ مَنْ

سِهَامِ الْمَيِّتِ الثَّانِي (كَرَجَلٍ خَلَّفَ امْرَأَةً وَبَنَاتًا وَأَخًا ، ثُمَّ مَاتَتِ الْبِنْتُ وَخَلَّفَتْ زَوْجًا وَبَنَاتًا وَأُمًّا وَهِيَ الزَّوْجَةُ وَعَمًّا ، فَإِنَّ الْمَسْأَلَةَ مِنْ ثَمَانِيَةٍ ، لِلْبِنْتِ النِّصْفَ أَرْبَعَةً ، وَمَسْأَلَتَهَا مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ ، تُوَافِقُ سِهَامَهَا بِالرُّبْعِ ، فَتَضْرِبُ ثَلَاثَةً فِي ثَمَانِيَةٍ أَرْبَعَةً وَعِشْرُونَ ، فَكُلُّ مَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنْ ثَمَانِيَةٍ مَضْرُوبٌ فِي ثَلَاثَةٍ ، وَهُوَ وَفَقُ الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ ، وَمَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الثَّانِيَةِ مَضْرُوبٌ فِي وَفَقِ سِهَامِ الْمَيِّتِ الثَّانِي ، وَهُوَ سَهْمٌ . وَمِنْ ذَلِكَ أُمُّ وَأَبْنَانُ وَبِنْتُ ، مَاتَ أَحَدُ الْإِبْنَيْنِ وَخَلَّفَ مَنْ خَلَّفَ ، الْأُولَى مِنْ سِتَّةٍ ، لِلْإِبْنِ مِنْهَا سَهْمَانِ ، وَقَدْ خَلَّفَ جَدَّتَهُ وَأَخَاهُ وَأُخْتَهُ ، فَمَسْأَلَتُهُ مِنْ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ ، تُوَافِقُ سَهْمِيهِ بِالنِّصْفِ ، فَاضْرِبْ نِصْفَ مَسْأَلَتِهِ تِسْعَةً فِي الْأُولَى وَهِيَ سِتَّةٌ تَكُنْ أَرْبَعَةً وَخَمْسِينَ ، لِلْأُمِّ مِنَ الْأُولَى سَهْمٌ فِي تِسْعَةٍ وَفَقِ الثَّانِيَةِ ، وَلَهَا مِنَ الثَّانِيَةِ ثَلَاثَةٌ فِي سَهْمٍ ، صَارَ لَهَا اثْنَا عَشَرَ ، وَلِلْإِبْنِ الْبَاقِي سَهْمَانِ فِي تِسْعَةٍ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ ، وَمِنْ الثَّانِيَةِ عَشْرَةً فِي سَهْمٍ ، صَارَ لَهُ ثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ وَلِأَخِيهِ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ . الْقِسْمُ الثَّلَاثُ ، أَنْ لَا يَنْقَسِمَ سِهَامُ الثَّانِي عَلَى مَسْأَلَتِهِ وَلَا يُوَافِقَهَا ، فَالطَّرِيقُ فِيهَا أَنْ تَضْرِبَ الْمَسْأَلَةَ الثَّانِيَةَ فِي الْأُولَى ثُمَّ (كُلُّ مَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنْ

لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْأُولَى [١٨٠ و] مَضْرُوبٌ فِي الثَّانِيَةِ ، وَمَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ
الثَّانِيَةِ مَضْرُوبٌ فِي سِهَامِ الثَّانِي . مِثْلُ أَنْ تُخَلِّفَ الْبِنْتُ بِنْتَيْنِ ،
فَإِنَّ مَسْأَلَتَهَا تَعُولُ إِلَى ثَلَاثَةِ عَشَرَ ، تَضْرِبُهَا فِي الْأُولَى تَكُنْ مِائَةً
وَأَرْبَعَةً ، وَتَعْمَلُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا .

الشرح الكبير
المَسْأَلَةُ الْأُولَى مَضْرُوبٌ فِي الثَّانِيَةِ ، وَمَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الثَّانِيَةِ مَضْرُوبٌ فِي
سِهَامِ الْمَيِّتِ الثَّانِي (مثاله ، رجلٌ خَلَّفَ امْرَأَةً وَبَنَاتًا وَاحِدَةً ، فَهِيَ مِنْ ثَمَانِيَةِ ،
لِلْبِنْتِ أَرْبَعَةٌ ، ثُمَّ مَاتَتِ الْبِنْتُ وَتَرَكَتْ زَوْجًا وَأُمًّا وَابْنَتَيْنِ (فَإِنَّ مَسْأَلَتَهَا
تَعُولُ إِلَى ثَلَاثَةِ عَشَرَ) لَا تَنْقَسِمُ عَلَيْهَا سِهَامُهَا وَلَا تُوَفَّقُهَا ، فَإِذَا ضَرَبْتَ
المَسْأَلَةَ الْأُولَى وَهِيَ ثَمَانِيَةٌ ، فِي الثَّانِيَةِ وَهِيَ ثَلَاثَةُ عَشَرَ ، كَانَتْ مِائَةً وَأَرْبَعَةً ،
فَكُلُّ مَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْأُولَى مَضْرُوبٌ فِي ثَلَاثَةِ عَشَرَ ، وَمَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنْ ثَلَاثَةِ
عَشَرَ مَضْرُوبٌ فِي أَرْبَعَةٍ . وَمِثْلُ ذَلِكَ ، زَوْجٌ وَأُمٌّ وَبَنَاتٌ [٢٥٠/٥]
أَخَوَاتٍ مُفْتَرِقَاتٍ ، مَاتَتْ إِحْدَى الْأَخْتَيْنِ مِنَ الْأُمِّ وَخَلَفَتْ مَنْ خَلَفَتْ ،
فَالْأُولَى مِنْ عَشْرَةٍ ، وَالثَّانِيَةُ مِنْ سِتَّةٍ ؛ لِأَنَّهَا خَلَفَتْ أُمًّا وَأَخْتًا لِابْنَيْنِ وَأَخْتَيْنِ
مِنْ أُمٍّ ، تَضْرِبُهَا فِي الْأُولَى تَكُنْ سِتِينَ ، وَمِنْهَا تَصِحُّ .

فصل : وَرُبَّمَا اخْتَلَفَ الْحُكْمُ بِكَوْنِ الْمَيِّتِ الْأَوَّلِ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً ،
فِيَحْتَاجُ إِلَى السُّؤَالِ عَنْ ذَلِكَ . مِثَالُ ذَلِكَ ، إِذَا قِيلَ : أَبَوَانِ وَابْنَتَانِ . لَمْ
تَنْقَسِمِ التَّرَكَّةُ حَتَّى مَاتَتْ إِحْدَى الْبَنَتَيْنِ ، إِنْ كَانَ الْمَيِّتُ الْأَوَّلُ رَجُلًا ،
فَالْأَبُ جَدُّ وَارِثٌ فِي الثَّانِيَةِ ؛ لِأَنَّهُ أَبُو أَبٍ ، وَتَصِحُّ الْمَسْأَلَتَانِ مِنْ أَرْبَعَةٍ

فَإِنْ مَاتَ ثَالِثُ جَمَعَتْ سِهَامُهُ مِمَّا صَحَّتْ مِنْهُ الْأُولَيَانِ ، وَعَمِلَتْ فِيهَا عَمَلَكَ فِي مَسْأَلَةِ الثَّانِي مَعَ الْأُولَى . وَكَذَلِكَ تَصْنَعُ فِي الرَّابِعِ وَمَنْ بَعْدَهُ .

وَحَمْسِينَ . وَإِنْ كَانَ الْمَيِّتُ الْأَوَّلُ امْرَأَةً ، فَلَأَبُ أَبُو أُمٍّ ^(١) فِي الثَّانِيَةِ لَا يَرِثُ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ ، وَتَصِحُّ الْمَسْأَلَتَانِ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ ، وَتُسَمَّى الْمَأْمُونِيَّةُ ؛ لِأَنَّ الْمَأْمُونَ سَأَلَ عَنْهَا يَحْيَى بْنُ أَكْثَمَ حِينَ أَرَادَ تَوَلِّيَتَهُ الْقَضَاءَ ؛ لِيُخْتَبَرَ فَهَمَهُ ، فَقَالَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، مَنْ الْمَيِّتُ الْأَوَّلُ . فَعَلِمَ أَنَّهُ فَهَمَهَا .

٢٨٢١ - مسألة : (فَإِنْ مَاتَ ثَالِثُ جَمَعَتْ سِهَامُهُ مِمَّا صَحَّتْ مِنْهُ الْأُولَيَانِ ، وَعَمِلَتْ فِيهَا عَمَلَكَ فِي مَسْأَلَةِ الثَّانِي مَعَ الْأَوَّلِ . وَكَذَلِكَ تَصْنَعُ فِي الرَّابِعِ وَمَنْ بَعْدَهُ) وَمِثَالُ ذَلِكَ ، زَوْجَةٌ وَأُمٌّ وَثَلَاثُ أَخَوَاتٍ مُفْتَرِقَاتٍ . الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ ، مَاتَتِ الْأُخْتُ مِنَ الْأَبَوَيْنِ وَخَلَفَتْ زَوْجًا وَمَنْ خَلَفَتْ ، فَمَسْأَلَتُهَا مِنْ ثَمَانِيَةٍ ، وَسِهَامُهَا سِتَّةٌ ، يَتَّفِقَانِ بِالنِّصْفِ ، فَتَضْرِبُ نِصْفَ مَسْأَلَتِهَا فِي الْأُولَى تَكُنْ سِتِّينَ ، ثُمَّ مَاتَتِ الْأُمُّ وَخَلَفَتْ زَوْجًا وَأُخْتًا وَبَنَتَهَا وَهِيَ الْأُخْتُ مِنَ الْأُمِّ ، فَمَسْأَلَتُهَا مِنْ أَرْبَعَةٍ وَلَهَا مِنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ أَحَدُ عَشَرَ سَهْمًا لَا تَوَافِقُ مَسْأَلَتَهَا ، تَضْرِبُ مَسْأَلَتَهَا فِي الْأُولَى تَكُنْ مَائَتَيْنِ وَأَرْبَعِينَ ، وَمِنْهَا تَصِحُّ الثَّلَاثُ . وَمِثَالُ الْأَرْبَعَةِ ، زَوْجَةٌ وَأَبَوَانِ وَابْنَتَانِ ، لَمْ يَقْتَسِمُوا حَتَّى مَاتَ الْأَبُ وَخَلَفَ أَخًا لِأَبٍ وَأُمٌّ وَمَنْ خَلَفَ ، ثُمَّ مَاتَتِ

الأمَّ وَخَلَفَتْ أُمًّا وَعَمًّا وَمَنْ خَلَفَتْ ، ثُمَّ مَاتَتْ إِحْدَى الْبَنَتَيْنِ وَخَلَفَتْ زَوْجًا
وَمَنْ خَلَفَتْ ، تَصِحُّ الْأُولَى مِنْ سَبْعَةٍ وَعَشْرِينَ ، وَالثَّانِيَةُ مِنْ أَرْبَعَةٍ
وَعَشْرِينَ ، تُوَافِقُ تَرَكَهَ الْأَبَ بِالْأَرْبَاعِ ، ثُمَّ مَاتَتْ الْأُمُّ عَنْ سَبْعَةٍ وَعَشْرِينَ
وَخَلَفَتْ أُمًّا وَبَنَتَى ابْنٍ وَعَمًّا ، فَمَسَّأَلْتُهَا مِنْ سِتَّةٍ وَتَرَكَتُهَا تُوَافِقُهَا
بِالْأَثْلَاثِ ، ثُمَّ مَاتَتْ إِحْدَى الْبَنَتَيْنِ عَنْ مِائَةٍ وَثَلَاثِينَ ، وَتَرَكَتْ زَوْجًا وَأُمًّا
وَأَخْتًا ، فَمَسَّأَلْتُهَا مِنْ ثَمَانِيَةٍ ، وَتَرَكَتُهَا تُوَافِقُهَا بِالْأَنْصَافِ ، فَتَصِحُّ الْمَسَائِلُ
الرَّابِعُ مِنْ أَلْفٍ وَمِائَتَيْنِ وَسِتَّةٍ وَتِسْعِينَ ؛ لِلزَّوْجَةِ مِنَ الْأُولَى وَالرَّابِعَةِ مِائَتَانِ
وَأَرْبَعَةٌ وَسَبْعُونَ ، وَلِلْبَنَتِ الْبَاقِيَةِ مِنَ الْمَسَائِلِ الرَّابِعِ سَبْعُمِائَةٍ [٢٥٠/٥ ط]
وْخَمْسَةَ عَشَرَ ، وَلِأَخِي الْمَيِّتِ الْبَاقِيِ أَرْبَعُونَ ، وَلِأُمِّ الثَّلَاثَةِ سِتَّةٌ وَثَلَاثُونَ ،
وَلِعَمِّهَا كَذَلِكَ ، وَلِلزَّوْجِ الرَّابِعَةِ مِائَةٌ وَخَمْسَةٌ وَتِسْعُونَ . زَوْجٌ وَأُمٌّ وَسِتُّ
أَخَوَاتٍ مُفْتَرِقَاتٍ ، مَاتَتْ الْأُمُّ وَتَرَكَتْ أَبَوَيْهَا وَمَنْ خَلَفَتْ ، ثُمَّ مَاتَتْ أُخْتُ
مِنْ أَبٍ وَأُمٌّ وَتَرَكَتْ زَوْجًا وَجَدَّةً وَمَنْ خَلَفَتْ ، ثُمَّ مَاتَتْ أُخْتُ مِنْ أُمٍّ
وَخَلَفَتْ زَوْجًا وَجَدَّةً وَمَنْ خَلَفَتْ ، الْأُولَى عَشْرَةٌ ، وَالثَّانِيَةُ مِنْ سِتَّةٍ ،
فَتَصِيرُ الْاِثْنَتَانِ مِنْ سِتِّينَ ، وَالثَّلَاثَةُ مِنْ عِشْرِينَ ، وَمَاتَتْ عَنْ ثَلَاثَةِ عَشَرَ
لَا تُوَافِقُ ، فَتَضْرِبُ عِشْرِينَ فِي سِتِّينَ تَكُنُ أَلْفًا وَمِائَتَيْنِ ، وَالرَّابِعَةُ مِنْ ثَمَانِيَةٍ ،
وَمَاتَتْ عَنْ مِائَةٍ وَسِتَّةٍ وَسِتِّينَ تُوَافِقُهَا بِالْأَنْصَافِ ، فَتَضْرِبُ أَرْبَعَةً فِي أَلْفٍ
وَمِائَتَيْنِ تَكُنُ أَرْبَعَةَ أَلْفٍ وَثَمَانِ مِائَةٍ .

بَابُ قَسْمِ التَّرِكَاتِ

إِذَا خَلَفَ تَرِكَةً مَعْلُومَةً فَأَمَكَّنَكَ نِسْبَةُ نَصِيبِ كُلِّ وَارِثٍ مِنْ
الْمَسْأَلَةِ فَأَعْطِهِ مِثْلَ تِلْكَ النِّسْبَةِ مِنَ التَّرِكَةِ . وَإِنْ شِئْتَ قَسَمْتَ

بَابُ قَسْمِ التَّرِكَاتِ

(إِذَا خَلَفَ تَرِكَةً مَعْلُومَةً فَأَمَكَّنَكَ نِسْبَةُ نَصِيبِ كُلِّ وَارِثٍ مِنَ الْمَسْأَلَةِ ،
فَأَعْطِهِ مِثْلَ تِلْكَ النِّسْبَةِ مِنَ التَّرِكَةِ) مثال ذلك ، زوج وأبوان وابنتان ،
المسألة من خمسة عشر ، والتركة أربعون ديناراً ، فللزوجة ثلاثة وهي
خمس المسألة ، فله خمس التركة ثمانية دنانير ، ولكل واحد من الأبوين
ثلثا خمس المسألة فله ثلثا الثمانية وذلك خمسة دنانير وثلث دينار ، ولكل
واحدة من البنتين مثل ما للأبوين كليهما وذلك عشرة وثلثان . (وَإِنْ شِئْتَ

بَابُ قَسْمِ التَّرِكَاتِ

فائدتان ؛ إحداهما ، لو قال قائل : إِنَّمَا يَرِثُنِي أَرْبَعَةُ بَنِينَ ، وَلِي تَرِكَةٌ ، أَخَذَ
الأكبر ديناراً وخمس ما بقي ، وأخذ الثاني دينارين وخمس ما بقي ، وأخذ الثالث
ثلاثة دنانير وخمس ما بقي ، وأخذ الرابع جميع ما بقي ، والحال أن كل واحد منهم
أخذ حقه ، من غير زيادة ولا نقصان ، كم كانت التركة ؟ فالجواب ، أنها كانت
سبعة عشر ديناراً . وفي « الفروع » هنا سهو ، فإنه جعل للرابع أربعة وخمس
ما بقي ، والحال أنه لم يبق شيء بعد أخذ الأربعة . الثانية ، لو قال إنسان لمرير :

المقنع التَّركَةَ عَلَى الْمَسْأَلَةِ وَضَرَبَتْ الْخَارِجَ بِالْقَسْمِ فِي نَصِيبِ كُلِّ وَارِثٍ ، فَمَا اجْتَمَعَ فَهُوَ نَصِيبُهُ . وَإِنْ شَتَّتْ ضَرَبَتْ سَهَامَهُ فِي التَّركَةِ ، وَقَسَمَتْهَا عَلَى الْمَسْأَلَةِ ، فَمَا خَرَجَ فَهُوَ نَصِيبُهُ .

الشرح الكبير قَسَمَتِ التَّركَةَ عَلَى الْمَسْأَلَةِ وَضَرَبَتْ الْخَارِجَ بِالْقَسْمِ فِي نَصِيبِ كُلِّ وَارِثٍ (فَمَا بَلَغَ فَهُوَ نَصِيبُهُ . فَإِذَا قَسَمَتِ التَّركَةَ عَلَى الْمَسْأَلَةِ هُنَا ، كَانَ الْخَارِجُ بِالْقَسْمِ دِينَارَيْنِ وَثُلُثَيْنِ ، إِذَا ضَرَبْتُهَا فِي نَصِيبِ الزَّوْجِ وَهُوَ ثَلَاثَةٌ ، كَانَ ثَمَانِيَةَ دَنَانِيرَ ، وَإِذَا ضَرَبْتُهَا فِي نَصِيبِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَبْوَيْنِ كَانَتْ خَمْسَةً وَثُلُثًا ، وَإِذَا ضَرَبْتُهَا فِي نَصِيبِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْبَنَتَيْنِ كَانَتْ عَشْرَةَ دَنَانِيرَ وَثُلُثَيْنِ . وَإِنْ شَتَّتْ ضَرَبَتْ نَصِيبَ كُلِّ وَارِثٍ فِي التَّركَةِ ، وَقَسَمَتْهُ عَلَى الْمَسْأَلَةِ (فَمَا خَرَجَ فَهُوَ نَصِيبُهُ) فَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، إِذَا ضَرَبْتَ نَصِيبَ الزَّوْجِ وَهُوَ ثَلَاثَةٌ فِي التَّركَةِ ، كَانَ مِائَةً وَعِشْرِينَ ، إِذَا قَسَمْتُهَا عَلَى الْمَسْأَلَةِ وَهِيَ خَمْسَةٌ عَشَرَ خَرَجَ بِالْقَسْمِ ثَمَانِيَةٌ ، وَإِذَا ضَرَبْتَ نَصِيبَ أَحَدِ الْأَبْوَيْنِ فِي التَّركَةِ كَانَ ثَمَانِينَ ، فَإِذَا قَسَمْتُهَا عَلَى الْمَسْأَلَةِ خَرَجَ خَمْسَةٌ وَثُلُثٌ ، وَإِذَا [٢٥١/٥] ضَرَبْتَ نَصِيبَ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْبَنَتَيْنِ فِي التَّركَةِ كَانَتْ مِائَةً وَسِتِّينَ ، إِذَا قَسَمْتُهَا عَلَى الْمَسْأَلَةِ خَرَجَ بِالْقَسْمِ عَشْرَةٌ وَثُلُثَانِ ، كَمَا ذَكَرْنَا .

الإيضاح أَوْصَ . فَقَالَ : إِنَّمَا يَرْتَبِي أَمْرَاتَاكَ ، وَجَدَّتَاكَ ، وَأَخْتَاكَ ، وَعَمَّتَاكَ ، وَخَالَتَاكَ . فَالْجَوَابُ ، أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا تَزَوَّجَ بِجَدَّتَيْهِ الْآخِرِ ، أُمُّ أُمِّهِ وَأُمُّ أَبِيهِ ، فَأُولَدَ الْمَرِيضُ كُلًّا مِنْهُمَا بَنَتَيْنِ ، فَهُمَا مِنْ أُمِّ الْأَبِ الصَّحِيحِ عَمَّتَا الصَّحِيحِ ، وَمِنْ أُمِّ أُمِّهِ خَالَتَاهُ ، وَقَدْ كَانَ أَبُو الْمَرِيضِ تَزَوَّجَ أُمِّ الصَّحِيحِ ، فَأُولَدَهَا بَنَتَيْنِ . وَتَصِحُّ

وإن شئت في مسائل المناسخات قسمت التركة على المسألة المقنع [١٨٠ ط] الأولى ، ثم أخذت نصيب الثاني فقسمته على مسألتيه ، وكذلك الثالث . وإن كان بين المسألة والتركة موافقة ، فوافق بينهما ، واقسم وفق التركة على وفق المسألة .

الشرح الكبير

فصل : فإن كانت المسألة من الأعداد الصم لم يمكن العمل بالطريق الأول ؛ لأنه لا نسبة فيها ، فاعمل بالطريقين الآخرين . مثال ذلك ، زوج وأم وأبنتان ، والتركة خمسون ديناراً ، المسألة من ثلاثة عشر ، إذا قسمت عليها التركة خرج بالقسم لكل سهم ثلاثة دنانير وأحد عشر جزءاً من ثلاثة عشر جزءاً من دينار ، تضرب في ذلك سهام الزوج وهي ثلاثة ، يجتمع له أحد عشر ديناراً وسبعة أجزاء ، وتضرب نصيب الأم تكن سبعة وتسعة أجزاء ، ولكل بنت ضعف ذلك ، وإن ضربت سهام كل وارث في الخمسين وقسمتها على المسألة خرج ما قلنا .

٢٨٢٢ - مسألة : (وإن شئت في مسائل المناسخات قسمت التركة على المسألة الأولى ، ثم أخذت نصيب الثاني فقسمته على مسألتيه ، وكذلك الثالث ، فإن كان بين التركة والمسألة موافقة) رددتها إلى وفقهما وقسمت (وفق التركة على وفق المسألة) واعمل على ما ذكرنا . مثال : زوجة وأم وثلاث أخوات مفترقات ، المسألة من خمسة عشر ، والتركة عشرون ديناراً ، ماتت الأم وخلفت أبوين ومن خلفت ، المسألة

الإنصاف

من ثمانية وأربعين . ويُعاني بها .

وَأِنْ أَرَدْتَ الْقِسْمَةَ عَلَى قَرَارِيطِ الدِّينَارِ فَاجْعَلْ عَدَدَ الْقَرَارِيطِ

الشرح الكبير

الأولى مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ ، وَالثَّانِيَةُ مِنْ سِتَّةٍ ، لِلأَمِّ مِنَ الْأُولَى سَهْمَانِ ، لَا تَنْقَسِمُ عَلَى الثَّانِيَةِ وَتُؤَافِقُهَا بِالنِّصْفِ ، فَتَضْرِبُ نِصْفَ السِتَّةِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى تَكُنْ خَمْسَةً وَأَرْبَعِينَ ، فَإِنْ شِئْتَ نَسَبْتَ نَصِيبَ كُلِّ وَارِثٍ مِنَ الْمَسْأَلَةِ وَأَعْطَيْتَهُ مِنَ التَّرِكَةِ مِثْلَ تِلْكَ النَّسْبَةِ ، فَلِلْمَرَأَةِ تِسْعَةٌ وَهِيَ خُمْسُ الْمَسْأَلَةِ ، فَلَهَا خُمْسُ التَّرِكَةِ أَرْبَعَةُ دَنَانِيرَ ، وَلِلأَخْتِ مِنَ الْأُمِّ ثَمَانِيَةٌ وَهِيَ ثَمَانِيَةُ أَتْسَاعِ الْخُمْسِ ، فَلَهَا مِنَ التَّرِكَةِ ثَمَانِيَةُ أَتْسَاعِ خُمْسِهَا وَهُوَ ثَلَاثَةُ دَنَانِيرَ وَخُمْسَةُ أَتْسَاعِ دِينَارٍ ، وَلِلأَخْتِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ عِشْرُونَ وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَتْسَاعِ الْمَسْأَلَةِ ، فَلَهَا أَرْبَعَةُ أَتْسَاعِ التَّرِكَةِ وَهِيَ ثَمَانِيَةُ دَنَانِيرَ وَثَمَانِيَةُ أَتْسَاعِ دِينَارٍ ، وَلِلأَخْتِ مِنَ الْأَبِ سِتَّةٌ وَهِيَ تِسْعُ الْمَسْأَلَةِ وَخُمْسُ تِسْعِهَا ، فَلَهَا مِنَ التَّرِكَةِ دِينَارَانِ وَثُلُثَانِ . وَإِنْ شِئْتَ قَسَمْتَ الْعِشْرِينَ عَلَى خَمْسَةِ وَأَرْبَعِينَ ، وَضَرَبْتَ الْخَارِجَ بِالْقِسْمِ فِي نَصِيبِ كُلِّ وَارِثٍ ، فَيَخْرُجُ مَا ذَكَرْنَاهُ .

وَإِنْ شِئْتَ ضَرَبْتَ سِهَامَ كُلِّ وَارِثٍ فِي التَّرِكَةِ ، وَقَسَمْتَ مَا بَلَغَ عَلَى الْمَسْأَلَةِ ، فَمَا خَرَجَ فَهُوَ [٢٥١/٥ ط] نَصِيبُهُ ، إِنْ شِئْتَ وَافَقْتَ بَيْنَ التَّرِكَةِ وَالْمَسْأَلَةِ ، وَهِيَ تُؤَافِقُهَا بِالْأَخْمَاسِ ، فَتَرُدُّ الْمَسْأَلَةَ إِلَى تِسْعَةِ وَتُرِكَكَ إِلَى أَرْبَعَةٍ ، وَتَضْرِبُ سِهَامَ كُلِّ وَارِثٍ فِي أَرْبَعَةٍ وَتَقْسِمُهُ عَلَى تِسْعَةٍ يَخْرُجُ مَا ذَكَرْنَاهُ .

٢٨٢٣ - مسألة : (وَإِنْ أَرَدْتَ الْقِسْمَةَ عَلَى قَرَارِيطِ الدِّينَارِ فَاجْعَلْ

كَالتَّرَكَةِ الْمَعْلُومَةِ ، وَاعْمَلْ عَلَى مَا ذَكَرْنَا .

المقنع

الشرح الكبير

عَدَدَ الْقَرَارِيطِ كَالْتَّرَكَةِ الْمَعْلُومَةِ ، وَاعْمَلْ عَلَى مَا قُلْنَا (وَقَرَارِيطُ الدِّينَارِ فِي عُرْفِ بَلَدِنَا أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ قِيرَاطًا^(١)) ، فَإِنْ كَانَتِ السَّهَامُ كَثِيرَةً وَأَرَدْتَ أَنْ تَعْلَمَ سَهْمَ الْقِيرَاطِ ، فَانْظُرْ مَا يَتَرَكُّبُ مِنْهُ الْعَدَدُ ، فَإِنَّهُ لَا بَدَّ أَنْ يَتَرَكَّبَ مِنْ ضَرْبِ عَدَدٍ فِي عَدَدٍ ، فَانْسِبْ أَحَدَ الْعَدَدَيْنِ إِلَى أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ ، فَإِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنْهَا فَخُذْ مِنَ الْعَدَدِ الْآخَرِ مِثْلَ تِلْكَ النَّسَبَةِ ، فَمَا كَانَ فَهُوَ لِكُلِّ قِيرَاطٍ . وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ قَسَمْتَهُ عَلَيْهَا ، فَمَا خَرَجَ بِالْقَسَمِ فَاضْرِبْهُ فِي الْعَدَدِ الْآخَرِ ، فَمَا بَلَغَ فَهُوَ نَصِيبُ الْقِيرَاطِ .

وَمِثَالُ ذَلِكَ ، سِتُّمِائَةٍ أَرَدْتَ قَسَمَتَهَا عَلَى الْقَرَارِيطِ ، فَهِيَ مُتَرَكِّبَةٌ مِنْ ضَرْبِ عِشْرِينَ فِي ثَلَاثِينَ ، فَانْسِبِ الْعِشْرِينَ إِلَى أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ تَكُنْ نِصْفَهَا وَثُلُثُهَا ، فَخُذْ نِصْفَ الثَّلَاثِينَ وَثُلُثُهَا ، خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ ، فَهِيَ سَهْمُ الْقِيرَاطِ . وَإِنْ قَسَمْتَ الثَّلَاثِينَ عَلَى أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ خَرَجَ بِالْقَسَمِ سَهْمُ وَرُبْعٍ ، فَاضْرِبْهَا فِي الْعِشْرِينَ تَكُنْ خَمْسَةٌ وَعِشْرِينَ ، وَهِيَ سَهْمُ الْقِيرَاطِ .

فَإِذَا عَرَفْتَ سَهْمَ الْقِيرَاطِ فَانْظُرْ كُلَّ مَنْ لَهُ سِهَامٌ فَأَعْطِهِ بِكُلِّ سَهْمٍ مِنْ سِهَامِ الْقِيرَاطِ قِيرَاطًا ، فَإِنْ بَقِيَ لَهُ مِنَ السَّهَامِ مَا لَا يَبْلُغُ قِيرَاطًا فَانْسِبْهُ إِلَى سِهَامِ الْقِيرَاطِ وَأَعْطِهِ مِنْهُ مِثْلَ تِلْكَ النَّسَبَةِ ، فَإِنْ كَانَ فِي سِهَامِ الْقِيرَاطِ كَسْرٌ بَسَطْتُهَا مِنْ جِنْسِ الْكَسْرِ ، ثُمَّ كُلُّ مَنْ لَهُ سِهَامٌ بَعْدَ مَبْلَغِ السَّهَامِ فَلَهُ بَعْدَ مَخْرَجِ الْكَسْرِ قَرَارِيطُ ، وَتَضْرِبُ بَقِيَّةَ سِهَامِهِ فِي مَخْرَجِ الْكَسْرِ

الإِنْصَافُ

(١) سقط من : الأصل .

فَإِنْ كَانَتْ التَّرِكَةُ سِهَامًا مِنْ عَقَارٍ ؛ كَثُلَتْ وَرُبْعٌ وَنَحْوِ ذَلِكَ ،
فَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَجْمَعَهَا مِنْ قَرَارِيضِ الدِّينَارِ وَتَقْسِمَهَا عَلَى مَا قُلْنَا .

وَتَنْسِبُهَا مِنْهَا . مثال ذلك ، زوج وأبوان وابنتان ، ماتت الأم وخلفت أمًا
وزوجًا وأختًا من أبوين وأختين من أبٍ وأختين من أم ، فالأولى من خمسة
عشر ، والثانية من عشرين ، فتضرب وفق إحداهما في الأخرى ، تكن
مائة وخمسين ، وسهم القيراط (ستة و) ربع ، أبسطها أرباعًا تكن
خمسًا وعشرين ، فهذه سهام القيراط ، فلبنت من الأولى أربعة في
عشرة ، أربعون ، فلها بخمسة وعشرين أربعة قرايط ، يبقى خمسة
عشر ، اضربها في مخرج الكسر تكن ستين ، واقسمها على خمسة
وعشرين تكن اثنتين وخمسين ، فصار لها ستة وخمسان ، وللأب من
الأولى والثانية ستة وعشرون ، فله بخمسة [٢٥٢/٥] وعشرين أربعة ،
وأبسط السهم الباقي أرباعًا يكن أربعة أخماس خمس ، ولزوج الأولى
ثلاثون ، فله بخمسة وعشرين سهمًا أربعة قرايط ، وأبسط الخمسة
الباقية تكن عشرين ، وهى أربعة أخماس قيراط ، ولأم الثانية سهمان ،
أبسطها أرباعًا تكن خمس قيراط وثلاثة أخماس قيراط ، وكذلك لكل
أخت من أم ، وللأختين للأب مثل ذلك ، وللأخت للأبوين ستة ، أبسطها
أرباعًا تكن أربعة أخماس قيراط .

٢٨٢٤ - مسألة : (وإن كانت التركة سهامًا من عقار ؛ كثلث

وَأِنْ شِئْتَ وَافَقْتَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَسْأَلَةِ وَضَرَبْتَ الْمَسْأَلَةَ أَوْ وَفَّقَهَا
 فِي مَخْرَجِ سِهَامِ الْعَقَارِ ، ثُمَّ كُلُّ مَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْمَسْأَلَةِ مَضْرُوبٌ
 فِي السَّهَامِ الْمَوْرُوثَةِ مِنَ الْعَقَارِ أَوْ فِي وَفَّقَهَا ، فَمَا كَانَ فَاَنْسِبُهُ مِنْ
 الْمَبْلَغِ ، فَمَا خَرَجَ فَهُوَ نَصِيبُهُ .

الشرح الكبير

وَرُبْعٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، فَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَجْمَعَهَا مِنْ قَرَارِيطِ الدِّينَارِ وَتَقْسِمَهَا
 عَلَى مَا قُلْنَا . وَإِنْ شِئْتَ وَافَقْتَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَسْأَلَةِ وَضَرَبْتَ الْمَسْأَلَةَ أَوْ وَفَّقَهَا
 فِي مَخْرَجِ سِهَامِ الْعَقَارِ (أَوْ فِي وَفَّقَهَا) فَمَا كَانَ فَاَنْسِبُهُ مِنَ الْمَبْلَغِ ،
 فَمَا خَرَجَ فَهُوَ نَصِيبُهُ (إِذَا كَانَتْ التَّرَكَّةُ رُبْعَ دَارٍ وَثُلُثَهَا ، جُمِعَتْهَا مِنْ
 مَخْرَجِهَا قَرَارِيطَ ، فَكَانَتْ أَرْبَعَةَ عَشَرَ قِيرَاطًا ، وَجَعَلْتُهَا كَأَنَّهَا دَنَانِيرُ ،
 وَعَمِلْتُ عَلَى مَا سَبَقَ . وَإِنْ شِئْتَ أَخَذْتُهَا مِنْ مَخْرَجِهَا وَقَسَمْتُهَا عَلَى
 الْمَسْأَلَةِ ، فَإِنْ انْقَسَمَتْ بِغَيْرِ ضَرْبٍ ، مِثَالُ ذَلِكَ ، زَوْجٌ وَأُمٌّ وَثَلَاثُ أَخَوَاتٍ
 مُفْتَرِقَاتٍ ، وَالتَّرَكَّةُ رُبْعُ دَارٍ وَخُمْسُهَا ، الْمَسْأَلَةُ مِنْ تِسْعَةٍ ، وَمَخْرَجُ
 سِهَامِ الْعَقَارِ عَشْرُونَ ، الْمَوْرُوثُ مِنْهَا تِسْعَةٌ مَنْقَسِمَةٌ عَلَى الْمَسْأَلَةِ ، لِلزَّوْجِ
 مِنْهَا ثَلَاثَةٌ ، وَهِيَ عُشْرُ الدَّارِ وَنِصْفُ عُشْرِهَا ، وَلِلْأَخْتِ مِنَ الْأَبْوِينَ مِثْلُ
 ذَلِكَ ، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْبَاقِيَاتِ نِصْفُ عُشْرٍ ، فَإِنْ لَمْ تَنْقَسِمِ لَكِنْ وَافَقَتْ
 السَّهَامُ الْمَوْرُوثَةُ الْمَسْأَلَةَ ، رَدَدْتَ الْمَسْأَلَةَ إِلَى وَفَّقَهَا ، ثُمَّ ضَرَبْتَهُ فِي مَخْرَجِ
 سِهَامِ الْعَقَارِ ، (ثُمَّ كُلُّ مَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْمَسْأَلَةِ مَضْرُوبٌ فِي وَفَّقِ السَّهَامِ
 الْمَوْرُوثَةِ مِنَ الْعَقَارِ) مِثَالُهُ ، زَوْجٌ وَأَبَوَانِ وَابْنَتَانِ ، وَالتَّرَكَّةُ رُبْعُ دَارٍ
 وَخُمْسُهَا ، الْمَسْأَلَةُ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ ، تُوَفَّقُ السَّهَامُ الْمَوْرُوثَةُ مِنَ الْعَقَارِ

الإنصاف

بالتُّلُث ؛ لأنها تسعة ، فترُدُّ المسألة إلى ثُلُثِها ، خَمْسَةٌ ، ثم تَضْرِبُها في مَخْرَجِ سِهامِ العَقَارِ ، وهي عشرون ، تَكُنْ مِائَةً ، فللزَّوجِ مِنَ المسألةِ ثَلَاثَةٌ في وَفْقِ سِهامِ العَقَارِ ، ثَلَاثَةٌ ، تسعةٌ من مِائَةٍ ، وهي نِصْفُ عَشْرِ الدَّارِ وَخُمْسُ خُمْسِها ، ولكلِّ واحدٍ مِنَ الأبوينِ سَهْمَانِ في ثَلَاثَةٍ ، سِتَّةٌ ، وهي ثَلَاثَةُ أَخْمَاسِ عَشْرِ الدَّارِ ، ولكلِّ بِنْتٍ ضِعْفُ ذَلِكَ ، وهو عَشْرٌ وَخُمْسُ عَشْرِ . وإن لم تُوافِقِ السَّهَامُ المَورُوثَةُ المسألةَ ضَرَبْتَ المسألةَ جَمِيعَها في مَخْرَجِ سِهامِ العَقَارِ ، ثم كُلُّ مَنْ لَه شَيْءٌ مِنَ المسألةِ مَضْرُوبٌ في السَّهَامِ المَورُوثَةِ مِنَ العَقَارِ ، فما بَلَغَ فأنسِبْهُ مِنْ مَبْلَغِ سِهامِ العَقَارِ . وإن شِئْتَ نَسَبْتَ سِهامَ [٢٥٢/٥ ط] كُلِّ وارِثٍ مِنَ المسألةِ ، فما بَلَغَ أُعْطِيَتْهُ مِنْها بِقَدْرِ نِسْبَةِ السَّهَامِ المَورُوثَةِ إلى سِهامِ العَقَارِ ، فَتَقُولُ في هذه المسألةِ : لِلزَّوجِ مِنَ المسألةِ الخُمْسُ ، فَله خُمْسُ التَّرِكَةِ . وكذلك تَفْعَلُ في بَقِيَّةِ الوَرَثَةِ على ما سَبَقَ .

فصل في المجهولات : زَوْجٌ وَأُمٌّ وَأُخْتَانِ لَأَبٍ وَأُمٍّ ، أَخَذَ الزَّوْجُ بِمِيرَاثِهِ خَمْسَةً وَأَرْبَعِينَ دِينَارًا ، كم جَمِيعُ التَّرِكَةِ ؟ فَالطَّرِيقُ في ذَلِكَ أَنْ تَقْسِمَ الدَّنَانِيرَ الَّتِي أَخَذَها على سِهامِها ، تَخْرُجُ خَمْسَةُ عَشَرَ ، فَاضْرِبْها في سِهامِ المسألةِ وهي ثَمَانِيَةٌ ، تَكُنْ مِائَةً وَعِشْرِينَ ، وهي التَّرِكَةُ . وإن شِئْتَ ضَرَبْتَ ما أَخَذَ في سِهامِ المسألةِ ، تَكُنْ ثَلَاثِمِائَةً وَسِتِينَ ، وَقَسَمْتَ ذَلِكَ على "سِهامِ الزَّوْجِ ، يَخْرُجُ ما ذَكَرْناهُ . وإن شِئْتَ ضَرَبْتَ ما أَخَذَ في سِهامِ "

الشرح الكبير

(١) باقى الورثة ، وقسمت ذلك على (١) سهامه ، فما خرج فهو باقى (٢) التركة . وإن شئت قلت : سهام من بقى مثل سهامه مرة وثلاثين ، فيجب أن يكون الباقي خمسة وسبعين . زوج وأم وست أخوات مفترقات ، والتركة ستة وخمسون ديناراً وثوب ، أخذ الزوج بميراثه الثوب ، كم قيمته ؟ فالطريق أن تقسم العين على سهام من بقى من الورثة ، تخرج ثمانية ، تضربها في سهام الزوج ، تكن أربعة وعشرين . وإن شئت قلت : سهام الزوج من سهام الباقي (٣) ثلاثة أسباعها . فخذ ثلاثة أسباع العين تكن ما ذكرنا ، وبالجبر تجعل قيمة الثوب شيئاً ، فإذا أخذه الزوج بثلاثة أسهم ، وجب أن يأخذ باقى الورثة سبعة أسهم ؛ شيئين وثلاثاً ، وذلك يعدل العين ، فالشيء ثلاثة أسباعها ، فخذ (٤) ثلاثة أسباع العين تكن أربعة وعشرين ، وإن بسطت الشيئين والثلاث أثلاثاً كانت سبعة ، وقسمت عليها العين ، يخرج الشيء أربعة وعشرين . زوج وأم وست أخوات مفترقات ، والتركة خمسة وثلاثون ديناراً وثوب ، أخذت إحدى الأختين للأب والأم الثوب وثلاثة دنانير ، فآلت ما أخذت من العين ، فاقسم الباقي على سهام باقى الورثة ، وهى ثمانية ، يخرج بالقسم أربعة دنانير وهى نصيب السهم ، فلأخت (٥) بسهمين ثمانية دنانير ، فإذا

الإنصاف

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) سقط من : م .

(٣) في م : « الباقي » .

(٤) في م : « في » .

(٥) في م : « فلأختين » .

الْقَيْتَ مِنْهَا ثَلَاثَةَ دَنَانِيرَ ، بَقِيَ خَمْسَةُ وَهِيَ قِيَمَةُ الثَّوْبِ ، وَالتَّرَكَةُ جَمِيعُهَا أَرْبَعُونَ دِينَارًا . و^(١) بِالْجَبْرِ تَجْعَلُ قِيَمَةَ الثَّوْبِ شَيْئًا ، فَتَقُولُ : إِذَا أَخَذْتُ الْأُخْتُ بِسَهْمَيْنِ ثَوْبًا وَثَلَاثَةَ دَنَانِيرَ ، وَجِبَ أَنْ يَأْخُذَ بَقِيَّةُ الْوَرْتَةِ أَرْبَعَةَ أَشْيَاءَ وَاثْنَيْ عَشَرَ دِينَارًا ، وَذَلِكَ يَعْدِلُ مَا حَصَلَ لَهُمْ ، وَهُوَ اثْنَانِ وَثَلَاثُونَ دِينَارًا . فَالْقَى اثْنَيْ عَشَرَ بِمِثْلِهَا يَبْقَى أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ تَعْدِلُ عَشْرِينَ [٢٥٣/٥] دِينَارًا ، فَقِيَمَةُ الثَّوْبِ خَمْسَةُ دَنَانِيرَ كَمَا قُلْنَا .

فَإِنْ كَانَتِ الْمَسْأَلَةُ بِحَالِهَا ، وَالتَّرَكَةُ ثَلَاثُونَ دِينَارًا وَعَبْدَانِ مُتَسَاوِيَا الْقِيَمَةِ ، أَخَذْتُ إِحْدَى الْأُخْتَيْنِ لِلْأَبَوَيْنِ أَحَدَ الْعَبْدَيْنِ ، فَأَسْقَطُ سَهْمَهَا مِنَ الْمَسْأَلَةِ ، وَأَسْقَطُ بِمِثْلِهَا^(٢) الْعَبْدَ الْآخَرَ ، يَبْقَى سِتَّةٌ ؛ تَقْسِمُ الْعَيْنَ عَلَيْهَا ، يَخْرُجُ لِلْسَّهْمِ خَمْسَةٌ ، فَقِيَمَةُ الْعَبْدِ عَشْرَةٌ . وَبِالْجَبْرِ تَجْعَلُ قِيَمَةَ كُلِّ عَبْدٍ شَيْئًا ، فَإِذَا أَخَذْتُ بِسَهْمَيْنِ شَيْئًا ، وَجِبَ أَنْ يَكُونَ لِبَاقِي الْوَرْتَةِ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ ، وَذَلِكَ يَعْدِلُ مَا مَعَهُمْ ، وَهُوَ شَيْءٌ وَثَلَاثُونَ دِينَارًا ، فَالْقَى الْمُشْتَرَكُ يَعْدِلُ الشَّيْءَ عَشْرَةً ، كَمَا قُلْنَا .

(١) فِي م : « أَوْ » .

(٢) فِي الْأَصْل : « بِمِثْلِهِمَا » .

بَابُ ذَوَى الْأَرْحَامِ

وَهُمْ كُلُّ قَرَابَةٍ لَيْسَ بِذِي فَرَضٍ وَلَا عَصَبَةٍ . وَهُمْ أَحَدَ عَشَرَ صِنْفًا ؛ وَلَدُ الْبَنَاتِ ، وَوَلَدُ الْأَخَوَاتِ ، وَبَنَاتُ الْإِخْوَةِ ، [١٨١] وَبَنَاتُ الْأَعْمَامِ ، وَبَنُو الْإِخْوَةِ مِنَ الْأُمِّ ، وَالْعَمُّ مِنَ الْأُمِّ ، وَالْعَمَّاتُ ، وَالْأَخْوَالُ وَالْخَالَاتُ ، وَأَبُو الْأُمِّ ، وَكُلُّ جَدَّةٍ أَذَلَّتْ بِأَبٍ بَيْنَ أُمَيْنٍ أَوْ بِأَبٍ أَعْلَى مِنَ الْجَدِّ . وَمَنْ أَذَلَّى بِهِمْ .

بَابُ ذَوَى الْأَرْحَامِ

(وَهُمْ كُلُّ قَرَابَةٍ لَيْسَ بِذِي فَرَضٍ وَلَا عَصَبَةٍ . وَهُمْ أَحَدَ عَشَرَ صِنْفًا ؛ وَلَدُ الْبَنَاتِ ، وَوَلَدُ الْأَخَوَاتِ ، وَبَنَاتُ الْإِخْوَةِ ، وَبَنَاتُ الْأَعْمَامِ ، وَبَنُو الْإِخْوَةِ مِنَ الْأُمِّ ، وَالْعَمُّ مِنَ الْأُمِّ ، وَالْعَمَّاتُ ، وَالْأَخْوَالُ وَالْخَالَاتُ ، وَأَبُو الْأُمِّ ، وَكُلُّ جَدَّةٍ أَذَلَّتْ بِأَبٍ بَيْنَ أُمَيْنٍ أَوْ بِأَبٍ أَعْلَى مِنَ الْجَدِّ . وَمَنْ أَذَلَّى بِهِمْ) فَهَؤُلَاءِ ^(١) يُسَمَّوْنَ ذَوَى الْأَرْحَامِ . وَكَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ يُورِثُهُمْ إِذَا لَمْ

بَابُ ذَوَى الْأَرْحَامِ

تنبيه : تقدم في آخر كتاب الفرائض رواية ، أَنَّ ذَوَى الْأَرْحَامِ لَا يَرِثُونَ الْبَتَّةَ . وَلَا عَمَلَ عَلَيْهِ . وَقَوْلُهُ هُنَا فِي عَدَدِهِمْ : وَكُلُّ جَدَّةٍ أَذَلَّتْ بِأَبٍ بَيْنَ أُمَيْنٍ ، أَوْ بِأَبٍ أَعْلَى مِنَ الْجَدِّ .

(١) في م : « فهم » .

يَكُنْ ذُو فَرْضٍ وَلَا عَصَبَةٌ إِلَّا الزَّوْجُ وَالزَّوْجَةُ . رَوَى هَذَا الْقَوْلُ عَنْ عَمْرٍ ، وَعَلِيٍّ ، وَعَبْدِ اللَّهِ ، وَأَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ ، وَمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَبِهِ قَالَ شُرَيْحٌ ، وَعَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَعَطَاءٌ ، وَطَاوُسٌ ، وَعَلْقَمَةُ ، وَمَسْرُوقٌ ، وَأَهْلُ الْكُوفَةِ . وَكَانَ زَيْدٌ لَا يُورِثُهُمْ وَيَجْعَلُ الْبَاقِيَ لِبَيْتِ الْمَالِ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَدَاوُدُ ، وَابْنُ جَرِيرٍ ؛ لِأَنَّ عَطَاءَ بْنَ يَسَارٍ رَوَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَكِبَ إِلَى قُبَاءَ يَسْتَخِيرُ اللَّهَ فِي الْعَمَةِ وَالْحَالَةِ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ لَا مِيرَاثَ لهما . رَوَاهُ سَعِيدٌ فِي « سُنَنِهِ » ^(١) . وَلِأَنَّ الْعَمَةَ وَبَنَتَ الْأَخِ لَا تَرِثَانِ مَعَ إِخْوَتِهِمَا ، فَلَا تَرِثَانِ مُنْفَرِدَتَيْنِ ، كَالْأَجْنَبِيَّاتِ . وَذَلِكَ لِأَنَّ انْضِمَامَ الْأَخِ إِلَيْهِمَا يُؤَكِّدُهُمَا وَيُقَوِّيهمَا ، بِدَلِيلِ أَنْ بَنَاتِ الْإِبْنِ وَالْأَخَوَاتِ مِنَ الْأَبِ يُعَصِّبُهُنَّ أَخُوهُنَّ فِيمَا بَقِيَ بَعْدَ مِيرَاثِ الْبَنَاتِ وَالْأَخَوَاتِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ ، وَلَا تَرِثَنَ مُنْفَرِدَاتٍ ، فَإِذَا لَمْ تَرِثْ هَاتَانِ مَعَ أُخِيهِمَا فَمَعَ عَدَمِهِ أُولَى . وَلِأَنَّ الْمَوَارِيثَ إِنَّمَا تُبْتِغَى نَصًّا ، وَلَا نَصَّ فِي

أَمَّا الْأُولَى فَهِيَ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ ، بِلَا نِزَاعٍ . وَأَمَّا الْجَدَّةُ الثَّانِيَةُ ؛ أَعْنَى الْمُذَلِّيَّةَ بِأَبٍ أَعْلَى مِنَ الْجَدِّ ، فَهِيَ أَيْضًا مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، كَمَا جَزَمَ بِهِ الْمُصَنِّفُ هُنَا . وَقِيلَ : هِيَ مِنْ ذَوِي الْفُرُوضِ . اخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ

(١) فِي : بَابِ الْعَمَةِ وَالْحَالَةِ . السَّنَنِ ٧٠/١ . وَهُوَ فِي مِرَاسِيلِ أَبِي دَاوُدَ ١٩١ .

كَمَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ مَنْ لَا يَرِثُ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ ، مِنْ كِتَابِ الْفَرَائِضِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٦ / ٢١٢ ، ٢١٣ . وَالدَّارِقُطْنِيُّ ، فِي : كِتَابِ الْفَرَائِضِ . سَنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ ٤ / ٩٨ . وَالْحَاكِمُ ، فِي : بَابِ مِيرَاثِ الْعَمَةِ وَالْحَالَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْفَرَائِضِ . الْمُسْتَدْرَكُ ٤ / ٣٤٣ .

هؤلاء . ولنا ، قول الله تعالى : ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾ ^(١) . أى أحق بالتوارث في حكم الله . قال أهل العلم : كان [٢٥٣/٥ ط] التوارث في ابتداء الإسلام بالحلف ، فكان الرجل يقول للرجل : دمي دمك ، ومالي مالك ، تنصرتني وأنصرك ، وترثني وأرثك . فيتعاقدان الحلف بينهما على ذلك ، فيتوارثان به دون القرابة ، وذلك قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ عَاقَدْتَ ^(٢) أَيْمَنُكُمْ فَأَتَوْهُمْ نَصِيحُهُمْ ﴾ ^(٣) . ثم نسخ ذلك ، وصار التوارث بالإسلام والهجرة ، فإذا كان له ولد ولم يهاجر ورثه المهاجرون دونه ، وذلك قوله عز وجل : ﴿ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلِيَّتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا ﴾ ^(٤) . ثم نسخ ذلك بقوله تعالى : ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾ . وروى الإمام أحمد ^(٥) بإسناده عن سهل

الدين ، وصاحب « الفائق » ، وقال : هو ظاهر كلام الخرقى . وتقدم ذلك أيضاً في أول كتاب الفرائض ، في فصل الجدات .

(١) سورة الأنفال ٧٥ ، سورة الأحزاب ٦ .

(٢) في م : « عقدت » . وانظر ما تقدم في صفحة ٨ .

(٣) سورة النساء ٣٣ .

وانظر ما أخرجه ابن جرير في تفسيره ٥٢/٥ ، ٥٣ .

(٤) سورة الأنفال ٧٢ .

(٥) في : المسند ١ / ٢٨ ، ٤٦ .

كما أخرجه الترمذى ، في : باب ما جاء في ميراث الخال ، من أبواب الفرائض . عارضة الأحوذى ٨ / ٢٥٤ ، ٢٥٥ . وابن ماجه ، في : باب ذوى الأرحام ، من كتاب الفرائض . سنن ابن ماجه ٩١٤/٢ . وإسناده صحيح . انظر الإرواء ١٣٧/٦ .

ابن حَنِيفٍ ، أَنَّ رَجُلًا رَمَى رَجُلًا بِسَهْمٍ فَقَتَلَهُ وَلَمْ يَتْرُكْ إِلَّا خَالًا ، فَكَتَبَ فِيهِ أَبُو عُبَيْدَةَ إِلَى عَمْرٍ ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ عَمْرٌ : إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « الْخَالُ وَارِثٌ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ » . قَالَ التِّرْمِذِيُّ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَرَوَى الْمُقْدَامُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « الْخَالُ وَارِثٌ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ ، يَعْقِلُ عَنْهُ وَيَرِثُهُ » . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ^(١) . وَفِي لَفْظٍ : « مَوْلَى مَنْ لَا مَوْلَى لَهُ ، يَعْقِلُ عَنْهُ ، وَيَفُكُّ عَائِنَهُ » ^(٢) . فَإِنْ قِيلَ : الْمُرَادُ بِهِ أَنَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ إِلَّا خَالٌ فَلَا وَارِثَ لَهُ ، كَمَا يُقَالُ : الْجَوْعُ زَادُ مَنْ لَا زَادَ لَهُ ، وَالْمَاءُ طَيْبٌ مَنْ لَا طَيْبَ لَهُ ، وَالصَّبْرُ حِيلَةٌ مَنْ لَا حِيلَةَ لَهُ . أَوْ أَنَّهُ أَرَادَ بِالْخَالِ السُّلْطَانَ . قُلْنَا : هَذَا فَاسِدٌ ؛ لَوْجُوهُ ثَلَاثَةٌ ؛ أَحَدُهَا ، أَنَّهُ قَالَ : « يَرِثُ مَالَهُ » . وَفِي لَفْظٍ : « يَرِثُهُ » . وَالثَّانِي ، أَنَّ الصَّحَابَةَ فَهِمُوا ذَلِكَ ، فَكَتَبَ عَمْرٌ هَذَا جَوَابًا لِأَبِي عُبَيْدَةَ حِينَ سَأَلَهُ عَنْ مِيرَاثِ الْخَالِ ، وَهُمْ أَحَقُّ بِالْفَهْمِ وَالصَّوَابِ مِنْ غَيْرِهِمْ . وَالثَّلَاثُ ، أَنَّهُ سَمَّاهُ وَارِثًا ، وَالْأَصْلُ الْحَقِيقَةُ . وَقَوْلُهُمْ : إِنَّ هَذَا يُسْتَعْمَلُ لِلنَّفْيِ . قُلْنَا : وَالْإِثْبَاتِ ، كَقَوْلِهِمْ : يَا عِمَادَ مَنْ لَا عِمَادَ لَهُ . يَا سَنَدَ مَنْ لَا سَنَدَ لَهُ . يَا ذُخْرَ مَنْ لَا ذُخْرَ لَهُ .

(١) في : باب في ميراث ذوى الأرحام ، من كتاب الفرائض . سنن أبي داود ٢ / ١١١ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب الدية على العاقلة فإن لم يكن عاقلة ففى بيت المال ، من كتاب الدييات ، وفي : باب ذوى الأرحام ، من كتاب الفرائض . سنن ابن ماجه ٢ / ٨٧٩ ، ٩١٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ١٣١ ، ١٣٣ . وإسناده قوى . انظر الإحسان ١٣ / ٣٩٧ .

(٢) أخرجه أبو داود في الموضع السابق . والبيهقى ، في : السنن الكبرى ٦ / ٢١٤ . وإسناده حسن . انظر الإحسان ١٣ / ٤٠٠ .

وروى سعيد^(١) بإسناده عن واسع بن حبان ، قال : تُوِّفِيَ ثَابِتُ بْنُ الدُّحْدَاحَةِ ولم يدع وارثاً ولا عَصَبَةً ، فَرَفَعَ شَأْنَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَدَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَالَهُ إِلَى ابْنِ أُخْتِهِ أَبِي لُبَابَةَ بْنِ عَبْدِ الْمُنْذِرِ . وَرَوَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ فِي « الْأَمْوَالِ »^(٢) ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : لَمْ يُخْلَفْ إِلَّا ابْنَةُ أَخٍ لَهُ ، فَقَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِمِيرَاثِهِ لَابْنَةَ أَخِيهِ . وَلَئِنَّهُ ذُو قَرَابَةٍ ، فِيرِثُ كَذَوِي الْفُرُوضِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ سَاوَى النَّاسِ فِي الْإِسْلَامِ وَزَادَ عَلَيْهِمُ بِالْقَرَابَةِ ، فَكَانَ أَوْلَى بِمَالِهِ^(٣) مِنْهُمْ ، وَلِهَذَا كَانَ أَحَقَّ فِي الْحَيَاةِ بِصَدَقَتِهِ وَصِلَتِهِ ، وَبَعْدَ الْمَوْتِ بِوَصِيَّتِهِ ، فَأَشْبَهَ ذَوِي الْفُرُوضِ وَالْعَصَبَاتِ الْمُحْجُوبِينَ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ مَنْ يَحْجُبُهُمْ [٢٥٤/٥] وَحَدِيثُهُمْ مُرْسَلٌ . ثُمَّ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَا مِيرَاثَ لَهَا مَعَ ذَوِي الْفُرُوضِ وَالْعَصَبَاتِ ؛ وَلِذَلِكَ سَمَّى الْخَالَ : « وَارِثٌ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ » . أَيْ لَا يَرِثُ إِلَّا عِنْدَ عَدَمِ الْوَارِثِ . وَقَوْلُهُمْ : لَا يَرِثَانِ مَعَ إِخْوَتِهِمَا . قُلْنَا : لِأَنَّهُمَا أَقْوَى مِنْهُمَا . وَقَوْلُهُمْ : إِنَّ الْمِيرَاثَ إِنَّمَا ثَبَتَ نَصًّا . قُلْنَا : قَدْ ذَكَرْنَا نَصُوصًا . ثُمَّ التَّغْلِيلُ وَاجِبٌ مَهْمَا أُمُكِّنَ ، وَقَدْ أُمُكِّنَ هَهُنَا ، فَلَا يُصَارُ إِلَى التَّعَبُّدِ الْمُحْضِ .

(١) في : باب العمة والخالة . السنن ١ / ٧٠ ، ٧١ .
كما أخرجه الدارمي ، في : باب ميراث ذوى الأرحام ، من كتاب الفرائض . سنن الدارمي ٢ / ٣٨١ . وعبد الرزاق ، في : باب الخالة والعمة وميراث القرابة ، من كتاب الفرائض . المصنف ١٠ / ٢٨٤ ، ٢٨٥ . وإسناده ضعيف . انظر الإرواء ٦ / ١٤١ .
(٢) لم نجده فيما بين أيدينا منه .
(٣) سقط من : م .

فصل : والرَّدُّ يُقَدَّمُ عَلَى ميراثِ ذَوَى الأَرْحَامِ ، فَمَتَى خَلَفَ المَيِّتُ عَصَبَةً أَوْ ذَا فَرْضٍ مِنْ أَقَارِبِهِ ، أَخَذَ جَمِيعَ التَّرِكَاةِ . هَذَا قَوْلُ عَامَّةٍ مِنْ وَرَثَةِ ذَوَى الأَرْحَامِ . قَالَ الخَبَرِيُّ : لَمْ يَخْتَلِفُوا أَنَّ الرَّدَّ أَوْلَى مِنْهُمْ ، إِلَّا مَا رَوَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ المُسَيَّبِ ، وَعَمْرٍو بْنِ عَبْدِ العَزِيزِ ، أَنَّهُمَا وَرَثَتَا الخَالَ مَعَ البِنْتِ . فَيَحْتَمِلُ أَنََّّهُمَا وَرَثَاهُ لِكَوْنِهِ عَصَبَةٌ أَوْ مَوْلَى ؛ لِئَلَّا يُخَالِفَ الإِجْمَاعُ وَقَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ : « الخَالُ وَارِثٌ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ » . وَمِنْ مَسَائِلِ ذَلِكَ : أَبُو أُمٍّ وَجَدَّةٌ ؛ المَالُ لِلْجَدَّةِ . بِنْتُ ابْنٍ وَبِنْتُ بِنْتِ ابْنِ ابْنٍ آخٍ . وَابْنُ أُخْتِ عَمٍّ وَعَمَّةٌ . ثَلَاثُ^(١) بَنِي إِخْوَةٍ مُفْتَرِقِينَ . لَا شَيْءَ لَذَوَى الرَّحِمِ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ .

فصل : وكذلك المَوْلَى المُعْتَقُ وَعَصَبَاتُهُ يُقَدَّمُونَ عَلَى ذَوَى الأَرْحَامِ . وَهُوَ قَوْلُ عَامَّةٍ مِنْ وَرَثَتِهِمْ مِنَ الصَّحَابَةِ وَغَيْرِهِمْ ، وَقَوْلُ مَنْ لَا يُورِثُهُمْ أَيْضًا . وَرَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ تَقْدِيمُهُمْ عَلَى المَوْلَى . وَبِهِ قَالَ ابْنُهُ أَبُو عُبَيْدَةَ^(٢) ، وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ ، وَعَلَقَمَةُ ، وَالْأَسْوَدُ ، وَعَبِيدَةُ ، وَمَسْرُوقٌ ، وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَالْقَاسِمُ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَعَمْرُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ ، وَمَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « الخَالُ وَارِثٌ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ » .

(١) سقط من : م .

(٢) أَبُو عُبَيْدَةَ عَامِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ الْهَذَلِيُّ الْكُوفِيُّ ، وَيُقَالُ : اسْمُهُ كُنْيَتُهُ ، تَابَعِي ، ثِقَةٌ ، فَقَدْ لِدِلَّةُ دَجِيلٍ ، وَكَانَتْ سَنَةُ إِحْدَى وَثَمَانِينَ . وَقِيلَ : سَنَةُ اثْنَيْنِ وَثَمَانِينَ . تَهْذِيبُ التَهْذِيبِ ٧٦ ، ٧٥/٥ .

وَيُورَثُونَ بِالتَّزْوِيلِ ، وَهُوَ أَنْ تَجْعَلَ كُلَّ شَخْصٍ بِمَنْزِلَةٍ مَنْ أَدْلَى
 بِهِ ، فَتَجْعَلَ وَلَدَ الْبَنَاتِ وَالْأَخَوَاتِ كَأُمَّهَاتِهِمْ ، وَبَنَاتِ الْإِخْوَةِ
 وَالْأَعْمَامِ وَوَلَدَ الْإِخْوَةِ مِنَ الْأُمِّ كَأَبَائِهِمْ ، وَالْأَخَوَالَ وَالْخَالَاتِ
 وَأَبَا الْأُمِّ كَالْأُمِّ ، وَالْعَمَّاتِ وَالْعَمَّ مِنَ الْأُمِّ كَالْأَبِ . وَعَنْهُ ، كَالْعَمِّ .
 ثُمَّ تَجْعَلَ نَصِيبَ كُلِّ وَارِثٍ لِمَنْ أَدْلَى بِهِ .

الشرح الكبير

وَالْمَوْلَى وَارِثٌ . وَلأنَّ الْمَوْلَى يَعْقِلُ وَيَنْصُرُ ، أَشْبَهَ الْعَصْبَةَ مِنَ النَّسَبِ .
 ٢٨٢٥ - مسألة : (وَيُورَثُونَ بِالتَّزْوِيلِ ، فَيُجْعَلُ كُلُّ وَارِثٍ بِمَنْزِلَةٍ
 مَنْ أَدْلَى بِهِ ، فَيُجْعَلُ وَلَدُ الْبَنَاتِ وَالْأَخَوَاتِ كَأُمَّهَاتِهِمْ ، وَبَنَاتُ الْإِخْوَةِ
 وَالْأَعْمَامِ وَوَلَدُ الْإِخْوَةِ مِنَ الْأُمِّ كَأَبَائِهِمْ ، وَالْأَخَوَالَ وَالْخَالَاتِ وَأَبُو الْأُمِّ
 كَالْأُمِّ ، وَالْعَمَّاتِ وَالْعَمُّ مِنَ الْأُمِّ كَالْأَبِ . وَعَنْهُ ، كَالْعَمِّ . ثُمَّ تَجْعَلُ نَصِيبَ
 كُلِّ وَارِثٍ لِمَنْ أَدْلَى بِهِ) مَذْهَبُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، فِي تَوْارِثِ ذَوِي
 الْأَرْحَامِ مَذْهَبُ أَهْلِ التَّزْوِيلِ ، وَهُوَ أَنْ يُنْزَلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مَنْزِلَةً مَنْ
 يُمْتُّ بِهِ مِنَ الْوَرِثَةِ فَتَجْعَلَ لَهُ نَصِيبَهُ . فَإِنْ بَعْدُوا نَزَلُوا دَرَجَةً دَرَجَةً حَتَّى
 يَصِلُوا إِلَى مَنْ يُمْتُّونَ بِهِ ، فَيَأْخُذُونَ مِيرَاثَهُ . فَإِنْ كَانَ وَاحِدًا أَخَذَ الْمَالَ كُلَّهُ ،

وقوله : وَيَرِثُونَ بِالتَّزْوِيلِ . كَمَا مَثَّلَ الْمُصَنِّفُ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ
 الْأَصْحَابُ ، وَعَلَيْهِ التَّفْرِيعُ . وَعَنْهُ ، يَرِثُونَ عَلَى حَسَبِ تَرْتِيبِ الْعَصْبَةِ .
 قوله : وَالْعَمَّاتُ وَالْعَمُّ مِنَ الْأُمِّ كَالْأَبِ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ؛
 مِنْهُمْ الْقَاضِي فِي « التَّعْلِيقِ » ، وَالْمُصَنِّفُ ، وَغَيْرُهُمَا . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ »
 وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَعَنْهُ ، كَالْعَمِّ . يَعْنِي مِنَ الْأَبَوَيْنِ . قَالَهُ

وإن كانوا جماعةً فَسَمَتَ الْمَالَ بَيْنَ مَنْ يُمْتُونَ بِهِ ، فَمَا حَصَلَ لِكُلِّ وَاحِدٍ جُعِلَ لِمَنْ أُمْتُ بِهِ ، فَإِنْ بَقِيَ مِنْ سِهَامِ الْمَسْأَلَةِ شَيْءٌ رُدَّ عَلَيْهِمْ عَلَى قَدْرِ سِهَامِهِمْ . هَذَا قَوْلُ عَلْقَمَةَ ، وَمَسْرُوقٍ ، [٢٥٤/٥ ط] وَالشَّعْبِيُّ ، وَالتَّخَعِيُّ ، وَحَمَّادٍ ، وَنُعَيْمٍ ، وَشَرِيكٍ ، وَابْنِ أَبِي لَيْلَى ، وَالتَّوْرِيُّ ، وَسَائِرٍ مَنْ وَرَّثَهُمْ غَيْرَ أَهْلِ الْقَرَابَةِ . وَرُويَ عَنْ عَلِيٍّ ، وَعَبْدِ اللَّهِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّهُمَا نَزَلَا بِنْتَ الْبَنْتِ مِنْزِلَةَ الْبَنْتِ ، وَبِنْتُ الْأَخِ مِنْزِلَةَ الْأَخِ ، وَبِنْتُ الْأُخْتِ مِنْزِلَةَ الْأُخْتِ ، وَالْعَمَّةُ مِنْزِلَةَ الْأَبِ ، وَالْخَالَاتُ مِنْزِلَةَ الْأُمِّ . وَرُويَ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فِي الْعَمَّةِ وَالْخَالَاتِ . وَعَنْ عَلِيٍّ ، أَنَّهُ نَزَلَ الْعَمَّةُ بِمَنْزِلَةِ الْعَمِّ . وَرُويَ ذَلِكَ عَنْ عَلْقَمَةَ ، وَمَسْرُوقٍ . وَهِيَ الرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ عَنْ أَحْمَدَ . وَعَنْ التَّوْرِيِّ ، وَأَبِي عُبَيْدٍ ، أَنَّهُمَا نَزَلَا مِنْزِلَةَ الْجَدِّ مَعَ وَلَدِ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ ، وَنَزَلَا آخَرُونَ مِنْزِلَةَ الْجَدَّةِ . وَإِنَّمَا صَارَ هَذَا الْاِخْتِلَافُ فِي الْعَمَّةِ لِإِدْلَالِهَا بِأَرْبَعِ جِهَاتٍ وَارِثَاتٍ ؛ فَلِأَبِ وَالْعَمِّ أَخَوَاهَا ، وَالْجَدُّ وَالْجَدَّةُ أَبَوَاهَا . وَنَزَلَ قَوْمُ الْخَالَاتِ جَدَّةً ؛ لِأَنَّ الْجَدَّةَ أُمُّهَا . وَالصَّحِيحُ مِنْ ذَلِكَ تَنْزِيلُ الْعَمَّةِ أَبَا ، وَالْخَالَاتِ أُمَّ ؛ لِوُجُوهِ ثَلَاثَةٍ ؛ أَحَدُهَا ، مَا رَوَى الزُّهْرِيُّ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « الْعَمَّةُ بِمَنْزِلَةِ الْأَبِ

الأصحابُ ، وَاخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ . وَقِيلَ : كُلُّ عَمَّةٍ كَأَخِيهَا . وَعَنْهُ ، الْعَمَّةُ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ ، كَالْجَدِّ . فَعَلِيهَا ، الْعَمَّةُ لِأُمِّ وَالْعَمُّ لِأُمِّ ، كَالْجَدَّةِ أُمُّهَا . وَقَالَ فِي « الرَّوْضَةِ » : الْعَمَّةُ كَالْأَبِ . وَقِيلَ : كَبِنْتَ . قُلْتُ : الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ هَذَا خَطَأٌ ، وَأَيُّ جَامِعٍ بَيْنَ الْعَمَّةِ وَبِنْتَ ؟

إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا أَبٌ ، وَالْخَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا أُمٌّ . رَوَاهُ
الإمام أحمد^(١) . والثاني ، أَنَّهُ قَوْلُ عُمَرَ ، وَعَلِيٍّ ، وَعَبْدِ اللَّهِ ، فِي الصَّحِيحِ
عَنْهُمْ ، ^(٢) «وَلَا مُخَالَفَ لَهُمْ فِي الصَّحَابَةِ» . الثَّالِثُ ، أَنَّ الْأَبَ أَقْوَى جِهَاتِ
الْعَمَّةِ ، وَالْأُمُّ أَقْوَى جِهَاتِ الْخَالَةِ ، فَتَعَيَّنَ تَنْزِيلُهُمَا بَيْنَهُمَا دُونَ غَيْرِهِمَا ،
كَبْنَتِ الْأَخِ وَبْنَتِ الْعَمِّ ، فَإِنَّهُمَا يُنْزَلَانِ بِمَنْزِلَةِ أَبَوَيْهِمَا دُونَ أَخَوَيْهِمَا .
وَلِأَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ لَهَا قَرَابَاتٌ وَلَمْ يُمَكِّنْ تَوْرِيثُهُمَا بِجَمِيعِهَا ، وَرَثَتَاهُمَا
بِأَقْوَاهُمَا ، كَالْجَوْسِ عِنْدَ مَنْ لَا يُورِثُهُنَّ بِجَمِيعِ قَرَابَاتِهِمَا ، وَكَالْأَخِ مِنْ
الْأَبَوَيْنِ ، فَإِنَّا نُورِّثُهُ بِالْتَّعْصِيبِ وَهِيَ جِهَةٌ أَبْيَهُ ، دُونَ قَرَابَةِ أُمِّهِ .

وَأَمَّا أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ ، فَإِنَّهُمْ وَرَّثُوهُمْ عَلَى تَرْتِيبِ الْعَصَبَاتِ ،
فَجَعَلُوا أَوْلَاهُمْ مَنْ كَانَ مِنْ وَلَدِ الْمَيِّتِ وَإِنْ سَفَلُوا ، ثُمَّ وَلَدِ^(٣) أَبُوَيْهِ أَوْ
أَحَدَهُمَا وَإِنْ سَفَلُوا ، ثُمَّ وَلَدِ أَبَوَيْ أَبُوَيْهِ وَإِنْ سَفَلُوا ، كَذَلِكَ أَبَدًا ، لَا يَرِثُ
بَنُو أَبِي أَعْلَى وَهَنَاكَ بَنُو أَبِي أَقْرَبُ مِنْهُ ، وَإِنْ نَزَلَتْ دَرَجَتُهُمْ . وَعَنْ أَبِي
حَنِيفَةَ ، أَنَّهُ جَعَلَ أَبَا الْأُمِّ وَإِنْ عَلَا أَوْلَى مِنْ وَلَدِ الْبَنَاتِ . وَيُسَمَّى مَذْهَبُهُمْ

فائدة : هل عَمَّةُ الْأَبِ [٢٨٢/٢ ظ]^(٤) لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ ، كَجَدٍّ ؟ أَوْ كَعَمِّ الْأَبِ
مِنَ الْأَبَوَيْنِ ؟ أَوْ كَأَبِ الْجَدِّ ؟ مَبْنِيٌّ^(٥) عَلَى هَذَا الْخِلَافِ . وَهَلْ عَمُّ الْأَبِ مِنَ الْأُمِّ ،
وَعَمَّةُ الْأَبِ لِأُمِّ ، كَالْجَدِّ ؟ أَوْ كَعَمِّ الْأَبِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ ؟ أَوْ كَأُمِّ الْجَدِّ ؟ مَبْنِيٌّ عَلَى

(١) لم نجده في مسنده . وعزاه الألباني لابن وهب في جامعه ١٤ ، وقال : ضعيف . انظر إرواء الغليل ١٤٣/٦ ، ١٤٤ .

(٢) - (٢) سقط من : الأصل .

(٣) سقط من النسختين . وانظر المغني ٨٦/٩ .

(٤) - (٤) سقط من : الأصل ، ١ .

فَإِنْ أَدْلَى جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ بِوَاحِدٍ ، وَاسْتَوَتْ مَنَازِلُهُمْ مِنْهُ ، فَنَصِيْبُهُ
بَيْنَهُمْ بِالسَّوِيَّةِ ، ذَكَرُهُمْ وَأُنْثَاهُمْ سَوَاءٌ . وَعَنْهُ ، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ

مَذْهَبُ أَهْلِ الْقَرَابَةِ . وَلَنَا ، أَنَّهُمْ فَرَعٌ فِي الْمِيرَاثِ عَلَى غَيْرِهِمْ ، فَوَجِبَ
إِلْحَاقُهُمْ بِمَنْ هُمْ فَرَعٌ لَهُ ، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ وَلَدَ الْمَيِّتِ مِنَ الْإِنَاثِ لَا يُسْقِطُ وَلَدَ
أَبِيهِ ، فَأَوْلَى أَنْ لَا يُسْقِطَهُمْ وَلَدُهُ .

مسائل ذلك : بنت بنت وبنت بنت ابن ، المال بينهما على أربعة .
فإن كان معهما بنت آخر فالباقي لها ، وتصح من ستة . فإن كان معهما
خالة ، فلبنت البنت النصف ، ولبنت بنت الابن السدس تكملة الثلثين ،
وللخالة السدس ، والباقي لبنت الآخر . فإن كان مكان الخالة عمّة ،
حجبت بنت الآخر وأخذت الباقي ؛ [٢٥٥/٥] لأن العمّة كالأب ،
فتسقط من هو بمنزلة الآخر ، ومن نزلها عمّا جعل الباقي لبنت الآخر وأسقط
بها العمّة ، ومن نزلها جدًا قاسم بها ابنة الآخر الثلث الباقي بينهما نصفين ،
ومن نزلها جدّة جعل لها السدس ، ولبنت الآخر الباقي . وفي قول أهل
القربة ، لا ترث بنت الآخر مع بنت البنت ، ولا مع بنت بنت الابن شيئًا .

٢٨٢٦ - مسألة : (فإن أدلى جماعة منهم بواحد واستوت منازلهم
منه ، فنصيبه بينهم بالسوية ، ذكرهم وأنثاهم سواء . وعنه ، للذكر مثل

هذا الخلاف أيضًا . وليس كأب الجد ؛ لأنه أجنبيّ منهما .

قوله : فإذا أدلى جماعة بواحد ، واستوت منازلهم منه ، فنصيبه بينهم

الأنثيين ، إِلَّا وَلَدَ الْأُمُّ . وَقَالَ الْخِرَقِيُّ : يُسَوَّى بَيْنَهُمْ إِلَّا الْخَالَ
وَالْخَالََةَ .

الشرح الكبير

حَظُّ الْأُنثِيَيْنِ ، إِلَّا وَلَدَ الْأُمُّ . وَقَالَ الْخِرَقِيُّ : يُسَوَّى بَيْنَهُمْ إِلَّا الْخَالَ
وَالْخَالََةَ (اِخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ عَنْ أَحْمَدَ فِي تَوْرِيثِ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ مِنْ ذَوَى
الْأَرْحَامِ إِذَا كَانُوا مِنْ أَبِي وَاحِدٍ وَأُمٍّ وَاحِدَةٍ ؛ فَتَقْلُ الْأَثَرُ ، وَحَنْبَلٌ ،
وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَارِثِ ، فِي الْخَالَ وَالْخَالََةِ : يُعْطَوْنَ بِالسُّوِّيَّةِ فِي جَمِيعِ ذَوَى
الْأَرْحَامِ . اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ . وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي عُبَيْدٍ ، وَإِسْحَاقَ ، وَنُعَيْمِ
ابْنِ حَمَّادٍ ؛ لِأَنَّهُمْ ^(١) يَرْتُونُ بِالرَّحِمِ الْمَجْرَدِ ، فَاسْتَوَى ذَكَرُهُمْ وَأُنْثَاهُمْ ،
كَوَلَدِ الْأُمِّ . وَنَقَلَ يَعْقُوبُ بْنُ بَخْتَانَ : إِذَا تَرَكَ وَلَدَ خَالِهِ ^(٢) وَخَالَتَهُ ،
اجْعَلْهُ بِمَنْزِلَةِ الْأَخِ وَالْأُخْتِ ، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ ، وَكَذَلِكَ وَلَدُ
الْعَمِّ وَالْعَمَّةِ . وَنَقَلَ عَنْهُ الْمَرْوُذِيُّ ، فِي مَنْ تَرَكَ خَالَهُ وَخَالَتَهُ ؛ لِلْخَالَ الثَّلَاثَانِ
وَالْخَالََةُ الثَّلَاثُ . فَظَاهِرُ هَذَا التَّفْضِيلُ . وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْعِرَاقِ ، وَعَامَّةِ
الْمَنْزِلَيْنِ ؛ لِأَنَّ مِيرَاثَهُمْ مُعْتَبَرٌ بغيرِهِمْ ، فَلَا يَجُوزُ حُلُّهُمْ عَلَى ذَوَى
الْفُرُوضِ ؛ لِأَنَّهُمْ يَأْخُذُونَ الْمَالَ كُلَّهُ ، وَلَا عَلَى الْعَصَبَةِ الْبَعِيدِ ؛ لِأَنَّ

بِالسُّوِّيَّةِ ، ذَكَرُهُمْ وَأُنْثَاهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ .
قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ . قَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : اخْتَارَهُ عَامَّةُ شُيُوخِنَا .
قَالَ الزُّرْكَانِيُّ : عَلَيْهِ جَمْهُورُ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ

(١) بعده في م : « لا » .

(٢) في م : « خالة » .

ذَكَرَهُمْ يَنْفَرِدُ بِالْمِيرَاثِ دُونَ الْإِنَاثِ ، فَجَبَّ اعْتِبَارَهُمْ بِالْقَرِيبِ مِنَ الْعَصَبَاتِ وَالْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ . وَيُجَابُ عَنْ هَذَا بِأَنَّهُمْ مُعْتَبَرُونَ بِوَلَدِ الْأُمِّ ، وَإِنَّمَا يَأْخُذُونَ كُلَّ الْمَالِ بِالْفَرَضِ وَالرَّدِّ ، وَاتَّفَقَ الْجَمِيعُ عَلَى التَّسْوِيَةِ بَيْنَ وَلَدِ الْأُمِّ ؛ لِأَنَّ «آبَاءَهُمْ يَسْتَوِي»^(١) ذَكَرَهُمْ وَأُنْثَاهُمْ ، إِلَّا فِي قَوْلٍ مَنْ أَمَاتَ السَّبَبَ ، فَإِنَّ عِنْدَهُ لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيْنِ .

فَأَمَّا الَّذِي نَقَلَ عَنْهُ الْخِرَقِيُّ ، أَنَّهُ يُسَوَّى بَيْنَ الْجَمِيعِ ، إِلَّا الْخَالَ وَالْخَالَاتَ ، قَالَ شَيْخُنَا^(٢) : فَلَا أَعْلَمُ لَهُ مَوَافِقًا عَلَى هَذَا الْقَوْلِ ، وَلَا عَلِمْتُ وَجْهَهُ ، وَالْخِلَافُ إِنَّمَا هُوَ فِي ذَكَرِ وَأُنْثَى أَبَوَيْهِمَا وَأُمَّهُمَا وَاحِدٌ ، فَأَمَّا إِذَا اخْتَلَفَ آبَاؤُهُمْ وَأُمَّهُاتُهُمْ ، كَالْأُخْوَالِ وَالْخَالَاتِ الْمُفْتَرِقِينَ ، وَالْعَمَّاتِ الْمُفْتَرِقَاتِ ، أَوْ إِذَا أُدْلِيَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِغَيْرِ مَنْ أُدْلِيَ بِهِ الْآخَرُ ، كَابْنِ بِنْتٍ وَبِنْتِ بِنْتٍ [٢٥٥/٥ ط] أُخْرَى ، فَلِذَلِكَ مَوْضِعُ يُذَكَّرُ فِيهِ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

مسائل ذلك : ابْنُ أُخْتٍ مَعَهُ أُخْتُهُ ، أَوْ^(٣) ابْنُ بِنْتٍ مَعَهُ أُخْتُهُ ، الْمَالُ

فِي «الْفُرُوعِ» ، وَ«الْمُحَرَّرِ» ، وَ«الْفَائِقِ» ، وَغَيْرِهِمْ . وَعَنْهُ ، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ ، إِلَّا وَلَدَ الْأُمِّ . وَقَالَ الْخِرَقِيُّ : يُسَوَّى بَيْنَهُمْ إِلَّا الْخَالَ وَالْخَالَاتَ . وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ ، ذَكَرَهَا جَمَاعَةٌ . وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ فِي «التَّذَكُّرَةِ» اسْتِحْسَانًا . وَاخْتَارَهُ أَيْضًا الشَّيْرَازِيُّ . قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي «الْمُعْنَى»^(٤) : لَا أَعْلَمُ لَهُ وَجْهًا . قَالَ

(١ - ١) فِي م : «أَبَاهُمْ يَسَوِي» .

(٢) فِي : الْمَغْنَى ٩٤/٩ .

(٣) فِي م : «و» .

بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ عِنْدَ مَنْ سَوَى . وَعِنْدَ أَهْلِ الْقَرَابَةِ وَسَائِرِ الْمُنْزَلِينَ ، الْمَالُ
 بَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثَةٍ . ابْنًا^(١) وَابْنَتًا أُخْتٌ لِأَبَوَيْنِ وَثَلَاثُ بَنَى وَثَلَاثُ بَنَاتٍ
 أُخْتٌ لِأَبٍ وَأَرْبَعُ بَنَى وَأَرْبَعُ بَنَاتٍ أُخْتٌ لِأُمٍّ ، أَصْلُ الْمَسْأَلَةِ مِنْ خَمْسَةٍ ؛
 لِلأُخْتِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ ثَلَاثَةٌ بَيْنَ وَلَدِهَا عَلَى أَرْبَعَةٍ ، وَلِلأُخْتِ مِنَ الْأَبِ سَهْمٌ
 بَيْنَ وَلَدِهَا عَلَى سِتَّةٍ ، وَلِلأُخْتِ مِنَ الْأُمِّ سَهْمٌ بَيْنَ وَلَدِهَا عَلَى ثَمَانِيَةٍ ،
 وَالْأَرْبَعَةُ دَاخِلَةٌ فِيهَا ، وَالسِتَّةُ تُوَافِقُهَا بِالنِّصْفِ ، فَتَضْرِبُ نِصْفَهَا فِي ثَمَانِيَةٍ
 تَكُنْ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرِينَ ، ثُمَّ فِي خَمْسَةٍ تَكُنْ مِائَةً وَعِشْرِينَ ، وَمَنْ فَضَّلَ أَبْقَى
 وَلَدَ الْأُمِّ بِحَالِهِمْ وَجَعَلَ وَلَدَ الْأُخْتِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ سِتَّةً ، تُوَافِقُهُمْ سِهَامُهُمْ
 بِالثُّلُثِ ، فَيَرْجِعُونَ إِلَى اثْنَيْنِ فَيَدْخُلَانِ فِي الثَّمَانِيَةِ ، وَلَدَ الْأُخْتِ مِنَ الْأَبِ
 تِسْعَةً ، تَضْرِبُهَا فِي ثَمَانِيَةٍ تَكُنْ اثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ ، ثُمَّ فِي خَمْسَةٍ تَكُنْ ثَلَاثِمِائَةً
 وَسِتِّينَ . وَإِنْ كَانُوا أَوْلَادَ عَمَّاتٍ أَوْ خَالَاتٍ مُفْتَرِقَاتٍ فَكَذَلِكَ . وَإِنْ كَانُوا
 أَوْلَادَ بَنَاتٍ أَوْ أَوْلَادَ أَخَوَاتٍ مِنْ أَبَوَيْنِ أَوْ مِنْ أَبٍ ، فَهِيَ مِنْ اثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ
 عِنْدَ مَنْ سَوَى ، وَمِنْ مِائَةٍ وَثَمَانِيَةٍ عِنْدَ مَنْ فَضَّلَ . وَقَوْلُ أَهْلِ الْعِرَاقِ ،
 هِيَ مِنْ سَبْعَةٍ وَعِشْرِينَ كَأَوْلَادِ الْبَنِينَ .

فصل : إِذَا كَانَ مَعَكَ أَوْلَادُ بَنَاتٍ أَوْ أَخَوَاتٍ ، قَسَمْتَ الْمَالَ بَيْنَ أُمَّهَاتِهِنَّ
 عَلَى عَدَدِهِنَّ ، فَمَا أَصَابَ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ فَهُوَ لَوْلَدِهَا بِالسُّوِيَّةِ عِنْدَ مَنْ
 سَوَى ، وَعِنْدَ مَنْ فَضَّلَ جَعَلَهُ بَيْنَهُمْ عَلَى حَسَبِ مِيرَاثِهِمْ . وَاخْتَلَفَ

أَصْحَابُ أُمِّي حَنِيفَةَ ، فَذَهَبَ أَبُو يُوسُفَ إِلَى قَسَمِ الْمَالِ بَيْنَهُمْ^(١) عَلَى عَدَدِهِمْ دُونَ مُرَاعَاةِ أُمَّهَاتِهِمْ ، إِذَا اسْتَوَوْا مِمَّنْ يُدْلُونَ بِهِ مِنَ الْآبَاءِ وَالْأُمَّهَاتِ إِلَى بَنَاتِ الْمَيِّتِ ، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ، كَأَوْلَادِ الْبَنِينَ . وَجَعَلَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ مَنْ أَدْلَى بِابْنٍ ابْنًا وَإِنْ كَانَ أَنْثَى ، وَمَنْ أَدْلَى بِبِنْتٍ بِنْتًا وَإِنْ كَانَ ذَكَرًا ، وَجَعَلَ الْمُذْلَى بِهِمْ بَعْدَ الْمُذْلَيْنِ ، ثُمَّ قَسَمَ بَيْنَهُمْ عَلَى عَدَدِهِمْ ، فَمَا أَصَابَ وَلَدَ الْإِبْنِ قَسَمَهُ بَيْنَهُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ، وَمَا أَصَابَ وَلَدَ الْأُنْثَى قَسَمَهُ بَيْنَهُمْ كَذَلِكَ .

مسائل من ذلك : بِنْتُ ابْنِ بِنْتٍ وَابْنُ بِنْتٍ بِنْتٍ ، قَوْلُ مَنْ سَوَّى ، الْمَالُ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ ، وَقَوْلُ مَنْ فَضَّلَ ، إِنْ كَانَ مِنْ وَلَدِ بِنْتَيْنِ^(٢) فَكَذَلِكَ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ وَلَدِ بِنْتٍ وَاحِدَةٍ فَالْمَالُ بَيْنَ ابْنِهَا وَبِنْتِهَا ، لِلابْنِ ثُلَاثُهَا وَلِبِنْتِهَا ثُلُثُهَا ، فَمَا أَصَابَ ابْنَهَا فَهُوَ لِبِنْتِهِ ، وَمَا أَصَابَ بِنْتَهَا فَهُوَ لِابْنِهَا ، [٢٥٦/٥] فَيَصِيرُ لِلْبِنْتِ سَهْمَانِ ، وَلِلابْنِ سَهْمٌ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ . وَقَوْلُ أَبِي يُوسُفَ ، لِلابْنِ سَهْمَانِ ، وَلِلْبِنْتِ سَهْمٌ ، كَابْنِ الْمَيِّتِ وَبِنْتِهِ . ابْنًا^(٣) بِنْتُ بِنْتٍ وَابْنُ ابْنِ بِنْتٍ ، قَوْلُ مَنْ سَوَّى ، لِابْنِ ابْنِ الْبِنْتِ النِّصْفُ ، وَالْبَاقِي بَيْنَ الْبَاقِيَيْنِ عَلَى ثَلَاثَةٍ ، سَوَاءٌ كَانُوا مِنْ وَلَدِ بِنْتٍ ، أَوْ مِنْ وَلَدِ بِنْتَيْنِ ، وَقَوْلُ الْمُفَضِّلِينَ ، إِنْ كَانُوا مِنْ وَلَدِ بِنْتَيْنِ فَلِابْنِ ابْنِ الْبِنْتِ

(١) سقط من : م .

(٢) في النسختين : « بين » . وانظر المغنى ٩٥/٩ .

(٣) في الأصل : « ابنا و » .

النَّصْفُ ، والنَّصْفُ الْآخَرُ بَيْنَ الْبَاقِينَ عَلَى خَمْسَةٍ . وَإِنْ كَانُوا مِنْ وَلَدِ بِنْتٍ ، فَلابنِ ابْنِ الْبِنْتِ الثُّلُثَانِ ، وَالثُّلُثُ الْبَاقِي لِلْبَاقِينَ عَلَى خَمْسَةٍ ؛ لِأَنَّ الْمَالَ كَانَ لِلْبِنْتِ الْأُولَى ، فَقُسِمَ بَيْنَ ابْنَيْهَا وَبَنَاتِهَا أَثْلَاثًا ؛ لِأَنَّ ابْنَ سَهْمَانَ ، فَهُمَا لِابْنِهِ ، وَلِلْبِنْتِ سَهْمٌ ، فَهُوَ لَوَلَدِهَا . قَوْلُ مُحَمَّدٍ ، يُقَسَّمُ بَيْنَهُمْ عَلَى خَمْسَةٍ ؛ لِأَنَّ ابْنَ سَهْمَانَ ؛ لِأَنَّهُ يُدْلَى بِابْنٍ ، وَلِلْبَاقِينَ ثَلَاثَةٌ ؛ لِأَنَّهُمْ يُدْلُونَ بِأُنْثَى . وَقَوْلُ أَبِي يُوسُفَ : يُقَسَّمُ بَيْنَهُمْ عَلَى سَبْعَةٍ ؛ لِكُلِّ ابْنِ سَهْمَانَ وَلِلْبِنْتِ سَهْمٌ .

ابْنَا بِنْتِ بِنْتٍ وَبِنْتَا ابْنِ بِنْتٍ ، قَوْلُ مَنْ سَوَّى ، الْمَالَ بَيْنَهُمْ عَلَى أَرْبَعَةٍ بِكُلِّ حَالٍ . قَوْلُ الْمُفَضِّلِينَ ، إِنْ كَانُوا مِنْ وَلَدِ بَنَتَيْنِ فَكَذَلِكَ ، وَإِنْ كَانُوا مِنْ وَلَدِ وَاحِدَةٍ ، فَلابِنِهَا الثُّلُثَانِ بَيْنَ ابْنَتَيْهِ ، وَلابْنَتَيْهَا^(١) الثُّلُثُ بَيْنَ ابْنَتَيْهَا . قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ ، الْمَالَ بَيْنَهُمْ عَلَى سِتَّةٍ ؛ لِكُلِّ ذَكَرٍ سَهْمَانٍ وَلِكُلِّ أُنْثَى سَهْمٌ . قَوْلُ مُحَمَّدٍ ، لِكُلِّ ذَكَرٍ سَهْمٌ ، وَلِكُلِّ أُنْثَى سَهْمَانٌ .

ابْنَا وَابْنَتَا ابْنِ أُخْتٍ ، وَثَلَاثَةُ بَنَى وَثَلَاثُ بَنَاتِ بِنْتِ أُخْتٍ ، قَوْلُ مَنْ سَوَّى ، النَّصْفُ بَيْنَ الْأَوَّلَيْنِ عَلَى أَرْبَعَةٍ ، وَالنَّصْفُ الثَّانِي بَيْنَ الْآخَرَيْنِ عَلَى سِتَّةٍ ، وَتَصِحُّ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ . قَوْلُ مَنْ فَضَّلَ ، إِنْ كَانُوا مِنْ وَلَدِ وَاحِدَةٍ فَلِلْأَوَّلَيْنِ الثُّلُثَانِ بَيْنَهُمْ^(٢) عَلَى سِتَّةٍ ، وَلِلْآخَرَيْنِ الثُّلُثُ بَيْنَهُمْ^(٣) عَلَى تِسْعَةٍ ، وَتَصِحُّ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَخَمْسِينَ . وَإِنْ كَانُوا مِنْ وَلَدِ اثْنَتَيْنِ^(٣) صَحَّتْ مِنْ سِتَّةٍ وَثَلَاثِينَ . قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ ، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ ، وَتَصِحُّ مِنْ خَمْسَةِ

(١) فِي الْأَصْلِ : « لَابْنَتَيْهَا » .

(٢) فِي م : « سَهْمٌ » وَغَيْرُ مَنْقُوطَةٍ فِي الْأَصْلِ .

(٣) فِي م : « ابْنَتَيْنِ » وَغَيْرُ مَنْقُوطَةٍ فِي الْأَصْلِ .

عَشَرَ . وقولُ محمدٍ ، وَلَدُ ابْنِ الْأُخْتِ بِمَنْزِلَةِ أَرْبَعَةِ ذَكَورٍ ، وولَدُ بِنْتِ الْأُخْتِ كِسَتْ إِنْثَاءً ، فَيُقَسَّمُ الْمَالُ بَيْنَهُمْ عَلَى أَرْبَعَةِ عَشَرَ ؛ فلولدِ ابْنِ الْأُخْتِ مِنْهَا ثَمَانِيَةُ أَشْهُمٍ بَيْنَهُمْ عَلَى سِتَّةٍ ، وَلِلْآخَرَيْنِ سِتَّةٌ بَيْنَهُمْ عَلَى تِسْعَةٍ^(١) ، وَتَصِحُّ مِنْ اثْنَيْنِ وَأَرْبَعِينَ ، وَتَرْجَعُ بِالِاخْتِصَارِ إِلَى أَحَدٍ وَعِشْرِينَ .

ابتنا أَخٍ وَابْنُ وَابْنَةُ أُخْتٍ ، لَابَتْنَى الْآخِرِ الثُّلَاثَانِ فِي قَوْلِ الْمُنْزَلِينَ جَمِيعِهِمْ وَقَوْلِ مُحَمَّدٍ . وَالثُّلُثُ لَوْلَدَيِ الْأُخْتِ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ عِنْدَ مَنْ سَوَّى ، وَمَنْ فَضَّلَ جَعَلَهُ بَيْنَهُمَا أَثْلَاثًا . وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ . وَقَالَ أَبُو يَوْسُفَ : لِابْنِ الْأُخْتِ سَهْمَانِ ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْبَاقِينَ سَهْمٌ ، وَتَصِحُّ مِنْ خَمْسَةٍ .

[٢٥٦/٥ ط] **فصل :** بِنْتُ بِنْتٍ وَبِنْتُ بِنْتِ ابْنٍ ، هِيَ مِنْ أَرْبَعَةٍ عِنْدَ الْمُنْزَلِينَ جَمِيعِهِمْ ، وَعِنْدَ أَهْلِ الْقَرَابَةِ^(١) هِيَ لِبْنَتِ الْبِنْتِ ؛ لِأَنَّهَا أَقْرَبُ . فَإِنْ كَانَ مَعَهُمَا بِنْتُ ابْنِ ابْنٍ أُخْرَى ، فَكَانَهُمَا بِنْتُ ابْنِ ابْنٍ وَبِنْتُ ، فَمَسَّائِلُهُمْ مِنْ ثَمَانِيَةٍ ، وَتَصِحُّ مِنْ^(٢) سِتَّةِ عَشَرَ .

ابْنُ بِنْتِ ابْنٍ وَبِنْتُ ابْنِ بِنْتٍ ، الْمَالُ لِلْابْنِ ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْوَارِثِ . وَهَذَا قَوْلُ عَامَّةٍ مَنْ وَرَثَهُمْ ، إِلَّا مَا حُكِيَ عَنْ ابْنِ سَالِمٍ^(٣) ، أَنَّهُ يُنْزَلُ

(١) فِي الْمَغْنَى ٩٦/٩ : « سَبْعَةٌ » .

(٢) بَعْدَهُ فِي م : « أَيْضًا » .

(٣) سَقَطَ مِنْ : م .

(٤) مُحَمَّدُ بْنُ سَالِمٍ الْهَمْدَانِيُّ الْكُوفِيُّ ، أَبُو سَهْلٍ ، رَوَى عَنِ الشَّعْبِيِّ وَعِطَاءِ بْنِ أَبِي رِيَّاحٍ ، وَعَنِ الثَّوْرِيِّ وَيَزِيدُ =

البعيدُ حتى يُلْحَقَ بوارثه ، فيكونُ المالُ بينهما على أربعةٍ ؛ للبنْتِ ثلاثةٌ ، وللأبنِ سَهْمٌ ، كبنْتٍ وبنْتِ ابنِ بنْتِ بنْتِ ابنِ بنْتِ بنْتِ ابنِ بنْتِ ابنِ ، وبنْتا بنْتِ ابنِ ابنِ آخرَ ، للأوْلَى ثلاثةُ أرباعِ المالِ ، والرُّبْعُ الباقي بينَ الباقياتِ على أربعةٍ ، فتَضَرَّبُها في أصلِ المسألةِ تَكُنْ من سِتَّةِ عَشَرَ .

ابنُ وبنْتِ بنْتٍ ، وثلاثُ بناتِ بنْتٍ ، وابنا بنْتِ ابنٍ ، لا شَيْءَ لَهْذَيْنِ في قولِ الجميعِ ؛ لِأَنَّ أُمَّهُما تَسْقُطُ باستكمالِ البناتِ الثَّلْثَيْنِ ، ويكونُ النِّصْفُ بينَ الابنِ وأُخْتِهِ على اثْنَيْنِ ، والنِّصْفُ الآخرُ على ثلاثٍ ، وتَصِحُّ من اثْنَيْ عَشَرَ عِنْدَ مَنْ سَوَّى ، وَمَنْ فَضَّلَ جعلَها بينهم على سِتَّةٍ . وهو قولُ أهلِ القَرابةِ أيضًا .

بنْتُ بنْتِ بنْتٍ ، وبنْتُ ابنِ بنْتٍ أُخْرَى ، وبنْتُ بنْتِ ابنِ ابنٍ ، المالُ لهذه ، إلَّا في قولِ أهلِ القَرابةِ ، فَإِنَّهُ لِلأوْلَيْنِ . وقولُ مَنْ أَمَاتَ السَّبَبَ ، وورَثَ^(١) البعيدَ مع القريبِ ، المالُ بينَ بنْتِ ابنِ بنْتٍ ، وبنْتِ بنْتِ ابنِ ابنٍ ، على أربعةٍ ، وتَسْقُطُ الأُخْرَى ؛ لِأَنَّ هذه وارثَةُ الابنِ في أوَّلِ درَجَةٍ .

بنْتُ بنْتٍ ، وبنْتُ بنْتِ بنْتٍ أُخْرَى ، وبنْتُ بنْتِ ابنٍ ، المالُ بينَ الأوْلَى والأخِيرَةِ ، على أربعةٍ عِنْدَ الْمُنْزِلِينَ . وقال أهلُ القَرابةِ : هو للأوْلَى .

= ابن هارون، ضعفه جداً في الحديث، له كتاب في الفرائض ينسب إليه من تصنيفه . تهذيب الكمال ٢٣٨/٢٥ - ٢٤٢ .
(١) في النسختين : « ورث » والمثبت كما في المغنى ٩٧/٩ .

المقنع وَإِذَا كَانَ ابْنُ وَبْنَتْ أُخْتٌ وَبْنَتْ أُخْتٌ أُخْرَى ، فَلِبْنَتِ الْأُخْتِ وَحَدَهَا النِّصْفُ ، وَلِلْأُخْرَى وَأَخِيهَا النِّصْفُ [١٨١ ط] بَيْنَهُمَا .

الشرح الكبير قول ابن سالم ، هو للأوليين ، وتسقط الثالثة .

٢٨٢٧ - مسألة : (وإذا كان ابنُ وبنَتْ أُخْتٌ وبنَتْ أُخْتٌ أُخْرَى ، فَلِبْنَتِ الْأُخْتِ وَحَدَهَا النِّصْفُ ، وللأُخْرَى وَأَخِيهَا النِّصْفُ بَيْنَهُمَا) لا خِلَافَ بَيْنَ الْمُنْزِلَيْنِ فِي أَنَّ لَوْلَدٍ كُلِّ أُخْتٍ مِيرَاثَهَا ، وَهُوَ النِّصْفُ . فَمَنْ سَوَّى جَعَلَ النِّصْفَ بَيْنَ ابْنِ (١) الْأُخْتِ وَأُخْتِهِ نِصْفَيْنِ ، وَالنِّصْفَ الْآخَرَ لِبْنَتِ الْأُخْرَى ، فَتَصِحُّ مِنْ أَرْبَعَةٍ ، وَمَنْ فَضَّلَ جَعَلَ النِّصْفَ بَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثَةٍ ، وَتَصِحُّ مِنْ سِتَّةٍ . وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ : لِلابْنِ النِّصْفُ ، وَلِكُلِّ بِنْتٍ الرَّبْعُ ، وَتَصِحُّ مِنْ أَرْبَعَةٍ . وَقَالَ مُحَمَّدٌ : لَوْلَدِ الْأُخْتِ الْأُولَى الثُّلُثَانِ بَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثَةٍ ، وَلِلْأُخْرَى الثُّلُثُ ، وَتَصِحُّ مِنْ تِسْعَةٍ . وَإِذَا انفردَ وَلَدُ كُلِّ أُخْرٍ أَوْ أُخْتٍ ، فَالْعَمَلُ فِيهِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي أَوْلَادِ الْبَنَاتِ . وَمَتَى كَانَ الْأَخَوَاتُ وَالْإِخْوَةُ مِنْ وَلَدِ الْأُمِّ ، فَاتَّفَقَ الْجَمِيعُ عَلَى التَّسْوِيَةِ بَيْنَ ذَكَرِهِمْ وَأُنْثَاهُمْ ، إِلَّا الثَّوْرِيُّ وَمَنْ أَمَاتَ السَّبَبَ .

ثَلَاثُ بَنَاتٍ أُخْرٍ وَثَلَاثَةُ بَنِي أُخْتٍ ، إِنْ كَانَا مِنْ أُمٍّ ، فَالْمَالُ بَيْنَهُمْ عَلَى عَدَدِهِمْ ، وَإِنْ كَانَا مِنْ أَبٍ أَوْ مِنْ أَبَوَيْنِ ، فَلِبَنَاتِ الْأُخْرِ الثُّلُثَانِ وَلِبْنِي الْأُخْتِ الثُّلُثُ ، وَتَصِحُّ مِنْ تِسْعَةٍ عِنْدَ الْمُنْزِلَيْنِ وَمُحَمَّدٍ . وَفِي قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ ، يَجْعَلُ لِبْنِي الْأُخْتِ الثُّلُثَيْنِ ، [٢٥٧/٥] وَلِبَنَاتِ الْأُخْرِ الثُّلُثَ .

الإنصاف

(١) سقط من : م .

الشرح الكبير

ابنُ و بنتُ أُختٍ لأبوين وابنُ أُختٍ لأمٍّ ، هي من أربعةٍ عند مَنْ فَضَّلَ ،
وعند مَنْ سَوَّى تصحُّ من ثمانيةٍ . قولُ محمدٍ ، كأنهما أُختانِ من أبوينِ
وأختٍ من أمٍّ ، وتصحُّ من خمسةٍ عشرَ . فإن كان ولَدُ الأمِّ أيضًا ابناً وابنةً ،
صَحَّتْ عندَ جميعِهِم من ثمانيةٍ ، إلَّا الثَّوْرِيُّ ، فإنه يجعلُ للذكرِ من وَلَدِ
الأمِّ مثلَ حَظِّ الأنثيينِ ، فتصحُّ عنده من اثني عشرَ . وعندَ محمدٍ ، هي
من ثمانيةٍ عشرَ .

ابنا أُختٍ لأبوين ، وابنُ وابنةُ أُختٍ لأبٍ ، وابناً 'وابنتا' أُختٍ
أخرى لأبٍ ، من ثمانيةٍ في قولِ عامَّتِهِم ، وتصحُّ من اثنينِ وثلاثينِ عندَ
مَنْ سَوَّى . وعندَ مَنْ فَضَّلَ من ثمانيةٍ وأربعينَ . وقولُ محمدٍ ، يَسْقُطُ وَلَدُ
الأبِ . وَيَتَّفِقُ قولُهُ وقولُ أبي يوسفَ في أنَّ المالَ لابنَيِ (١) الأُختِ من
الأبوينِ .

ابنُ أُختٍ لأبوين وابنُ وابنةُ أُختٍ لأمٍّ وابنتا أُختٍ أخرى لأمٍّ ،
قولُ المُنْزِلينِ من عشرينَ ، الثَّوْرِيُّ من ثلاثينَ ، محمدٌ من سِتِّينَ .

فصل : ثلاثُ بناتٍ ثلاثِ أخواتٍ مُفْتَرِقَاتٍ . مذهبُ أحمدَ وسائرِ
المُنْزِلينَ أنَّ المالَ يُقَسَّمُ بينَ الأخواتِ على قَدْرِ سِهَامِهِنَّ ، فما أَصابَ كُلَّ
أُختٍ فهو لولَدِها . والمالُ في هذه المسألةِ بينَ الأخواتِ على خَمْسَةِ ،

الإنصاف

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) في م : « لابن » .

فَيَكُونُ بَيْنَ أَوْلَادِهِنَّ كَذَلِكَ ، وَالْحُكْمُ فِي ثَلَاثٍ ^(١) عَمَاتٍ مُفْتَرِقَاتٍ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُنَّ أَخَوَاتُ الْأَبِ ، فَمِيرَاثُهُ بَيْنَهُنَّ عَلَى خَمْسَةٍ . وَكَذَلِكَ ثَلَاثُ خَالَاتٍ مُفْتَرِقَاتٍ ؛ لِأَنَّهُنَّ أَخَوَاتُ الْأُمِّ . وَقَدْ أَمَّ أَهْلُ الْقَرَابَةِ مَنْ كَانَ لِأَبٍ وَأُمٍّ مِنْ جَمِيعِهِمْ ، ثُمَّ مَنْ كَانَ لِأَبٍ ، ثُمَّ مَنْ كَانَ لِأُمٍّ ، إِلَّا مُحَمَّدَ بْنَ الْحَسَنِ ، فَإِنَّهُ قَسَمَ مِيرَاثَ أَوْلَادِ الْأَخَوَاتِ عَلَى أَعْدَادِهِمْ ، وَأَقَامَهُمْ مَقَامَ أُمَّهَاتِهِمْ ، كَأَنَّهُمْ أَخَوَاتٌ .

مسائل : مِنْ ذَلِكَ ؛ سِتُّ بَنَاتٍ ثَلَاثُ أَخَوَاتٍ مُفْتَرِقَاتٍ ، الْمَالُ بَيْنَ الْأَخَوَاتِ عَلَى خَمْسَةٍ ، فَمَا أَصَابَ كُلَّ وَاحِدَةٍ فَهُوَ لِبَنَتَيْهَا ^(٢) ، وَتَصِحُّ مِنْ عَشْرَةٍ . وَعِنْدَ أَبِي يُونُسَ ، الْمَالُ كُلُّهُ لَوَلَدِ الْأَبَوَيْنِ . وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ ، لهما الثُّلَاثَانِ وَلَوْلَدِ الْأُمِّ الثُّلُثُ ، وَتَصِحُّ مِنْ سِتَّةٍ .

سِتُّ بَنَاتٍ سِتُّ أَخَوَاتٍ مُفْتَرِقَاتٍ ، لِبَنَتِي الْأُخْتَيْنِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ الثُّلَاثَانِ وَلَوْلَدِ الْأُمِّ الثُّلُثُ ، وَتَصِحُّ مِنْ سِتَّةٍ . هَذَا قَوْلُ مُحَمَّدٍ .

ابْنُ أُخْتٍ لِأَبَوَيْنِ وَابْنُ وَابْنَةُ أُخْتٍ لِأَبٍ وَابْنَةٌ وَابْنَةُ أُخْتٍ أُخْرَى لِأَبٍ وَثَلَاثَةُ بَنَى وَثَلَاثُ بَنَاتٍ أُخْتٍ لِأُمٍّ ، هِيَ مِنْ مِائَةٍ وَعِشْرِينَ عِنْدَ مَنْ سِوَى ، وَمِنْ سِتِّينَ عِنْدَ مَنْ فَضَّلَ ، وَمِنْ أَرْبَعَةٍ وَخَمْسِينَ عِنْدَ مُحَمَّدٍ . فَإِنْ كَانَ مَعَهُمْ أَرْبَعَةُ بَنَى وَأَرْبَعُ بَنَاتٍ أُخْتٍ أُخْرَى لِأُمٍّ ، صَحَّتْ مِنْ مِائَةٍ وَأَرْبَعَةٍ وَأَرْبَعِينَ عِنْدَ الْمُنْزِلِينَ كُلِّهِمْ . قَوْلُ مُحَمَّدٍ ، كَأَنَّهُمْ أُخْتُ لِأَبَوَيْنِ وَسِتُّ أَخَوَاتٍ

(١) بعده في م : « بنات » .

(٢) في النسختين : « لبنيتها » . وانظر : المغنى ٩٩/٩ .

لأب وأربع عشرة أختاً لأُمّ ، سَهْمٌ وَلَدِ الأبِ بَيْنَهُمْ عَلَى تِسْعَةٍ ، فَتَصِحُّ مِنْ ثَلَاثِمِائَةٍ وَثَمَانِيَةٍ وَسَبْعِينَ . فَإِنْ كَانَ وَلَدُ الْأَخْتِ [٢٥٧/٥ ط] مِنَ الْأَبَوَيْنِ ابْنًا وَبِنْتًا صَحَّتْ كَذَلِكَ عِنْدَ الْمُنْزِلَيْنِ . وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ ، كَانَهُمَا أُخْتَانِ لِلأَبَوَيْنِ ، فَيَسْقُطُ وَلَدُ الْأَبِ ، وَتَصِحُّ مِنْ مِائَةٍ وَسِتَّةٍ وَعَشْرِينَ . وَالْقَوْلُ فِي الْعَمَّاتِ الْمُفْتَرِقَاتِ وَالْخَالَاتِ الْمُفْتَرِقَاتِ وَأَوْلَادِهِنَّ ، كَالْقَوْلِ فِي وَلَدِ الْأَخَوَاتِ الْمُفْتَرِقَاتِ .

فصل : فَإِنْ كُنَّ ثَلَاثُ بَنَاتٍ ثَلَاثَ إِخْوَةٍ مُفْتَرِقِينَ ، فَلَبِنْتَ الْآخَرَ مِنَ الْأُمِّ السُّدُسُ ، وَالْبَاقِي لَبِنْتَ الْآخَرَ مِنَ الْأَبَوَيْنِ . هَذَا قَوْلُ جَمِيعِ الْمُنْزِلَيْنِ ؛ لِأَنَّ الْإِخْوَةَ الْمُفْتَرِقِينَ يَسْقُطُ وَلَدُ الْأَبِ مِنْهُمْ بَوْلَدِ الْأَبَوَيْنِ ، وَلِلْآخِرِ لِلْأُمِّ السُّدُسُ ، وَالْبَاقِي كُلُّهُ لِلْآخِرِ لِلأَبَوَيْنِ ، ثُمَّ مَا صَارَ لِكُلِّ أَخٍ فَهُوَ لَوْلَدِهِ . وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي الْأَخْوَالِ الْمُفْتَرِقِينَ ؛ لِأَنَّهُمْ إِخْوَةُ الْأُمِّ .

مسائل : مِنْ ذَلِكَ ؛ سِتُّ بَنَاتٍ سِتَّةَ إِخْوَةٍ مُفْتَرِقِينَ ، لَوْلَدِ الْأُمِّ الثَّلَاثُ وَالْبَاقِي لَوْلَدِ الْأَبَوَيْنِ .

سِتُّ بَنَاتٍ ثَلَاثَةَ إِخْوَةٍ مُفْتَرِقِينَ ، لَوْلَدِ الْأُمِّ السُّدُسُ وَالْبَاقِي لَوْلَدِ الْأَبَوَيْنِ . قَوْلُ مُحَمَّدٍ ، لَوْلَدِ الْأُمِّ الثَّلَاثُ .

بِنْتُ أَخٍ لِلأَبَوَيْنِ وَابْنُ أَخٍ لِلْأُمِّ وَبِنْتُ أَخٍ آخَرٍ لِلْأُمِّ .

ابْنُ وَبِنْتُ بِنْتِ أَخٍ لِأَبٍ وَابْنًا وَابْنَتًا ابْنِ أَخٍ لِلْأُمِّ وَثَلَاثُ بَنَى وَثَلَاثُ بَنَاتٍ بِنْتُ أَخٍ لِلْأُمِّ ، تَصِحُّ مِنْ اثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ عِنْدَ الْمُنْزِلَيْنِ . فَإِنْ كَانَ مَكَانَ

الأخ من أبٍ أختٍ كانت من ستين . فإن كان معهم ابنُ بنتٍ أختٍ من أبوين عادت إلى اثنين وسبعين .

الشرح الكبير

فصل : بنتُ أخٍ لأُمٍّ وبنتُ ابنِ أخٍ لأبٍ ، للأولَى السُّدُسُ ، والباقي للثانيةِ عند المُنزِلين . وفي القَرابةِ ، هي للأولَى ؛ لأنها أقربُ إلى الميتِ . بنتُ بنتٍ أخٍ لأبوين وبنتُ ابنِ أخٍ لأبوين ، المالُ لهذه في قول الجميع .

بنتُ ابنِ أخٍ لأُمٍّ وبنتُ بنتٍ أخٍ لأبوين وابنُ بنتٍ أخٍ لأبٍ ، للأولَى السُّدُسُ والباقي للثانيةِ . وقال أبو يُوسُفَ : الكلُّ للثانيةِ .

بنتُ أخٍ لأُمٍّ وبنتُ بنتٍ أخٍ لأبٍ ، المالُ للأولَى ، إلا في قولِ الثَّوْرِيِّ ، وابنِ سالمٍ ، وضَرَّارٍ^(١) ، للأولَى السُّدُسُ والباقي للثانيةِ ؛ لأنَّهم يورثون البعيدَ مع القريبِ وإن كانا من جهةٍ واحدةٍ .

ابنُ وبنتُ أختٍ لأبوين وبنتُ أخٍ لأبٍ وثلاثةُ بنى أختٍ لأبٍ وخمسُ بنى أختٍ لأُمٍّ وعشرُ بناتٍ أخٍ لأُمٍّ ، أصلها من ثمانية عشر ، وتصحُّ من خمسِمائةٍ وأربعين ، في قولِ المُنزِلين النِّصْفُ من ذلك بين وَلَدَي الأختِ للأبوين بالسويةِ عند مَنْ سَوَّى ، وأثلاثاً عند مَنْ فَضَّلَ ، ولولَدِ الأُمِّ الثُّلُثُ ، وهو مائةٌ وثمانون ؛ ولولَدِ الأخِ تسعون ، ولولَدِ الأختِ تسعون ، ولولَدِ

الإنصاف

(١) ضرار بن مرد ، كوفي ينسب إلى التشيع ، وكان فقيها عالما بالفرائض ، روى عن ابن عيينة وغيره ، وعنه البخاري . تهذيب التهذيب ٤ / ٤٥٦ ، ٤٥٧ .

وَأِنْ اِخْتَلَفَتْ مَنَازِلُهُمْ مِنَ الْمُدْلَى بِهِ جَعَلَتْهُ كَالْمَيِّتِ ، وَقَسَمَتْ
 نَصِيْبَهُ بَيْنَهُمْ عَلَى ذَلِكَ ، كَثَلَاثِ خَالَاتٍ مُفْتَرِقَاتٍ وَثَلَاثِ عَمَّاتٍ
 مُفْتَرِقَاتٍ ، فَالْتُلُثُ بَيْنَ الْخَالَاتِ عَلَى خَمْسَةِ أَشْهُمٍ ، وَالثُّلَثَانِ بَيْنَ
 الْعَمَّاتِ كَذَلِكَ ، فَاجْتَزَى بِإِحْدَاهُمَا ، وَاضْرِبْهَا فِي ثَلَاثَةٍ تَكُنْ
 خَمْسَةَ عَشَرَ ؛ لِلْخَالَةِ الَّتِي مِنْ قَبْلِ الْأَبِ وَالْأُمِّ ثَلَاثَةُ أَشْهُمٍ ، وَلِلَّتِي
 مِنْ قَبْلِ الْأَبِ سَهْمٌ ، وَلِلَّتِي مِنْ قَبْلِ الْأُمِّ سَهْمٌ ، وَلِلْعَمَّةِ الَّتِي مِنْ

الأب تسعون ، وَلَوْلَدِ الْآخَرِ سِتُونَ ، وَلَوْلَدِ الْأَخْتِ ثَلَاثُونَ .

الشرح الكبير

ثلاث بنات إخوة مفترقين وثلاث بنات أخوات مفترقات ، لولدي
 الأم الثلث بينهما بالسوية والباقي لولدي الأبوين ؛ لبنت الآخر ثلثاه ،
 ولبنت الأخت ثلثه . وإن كان معهم ثلاث [٢٥٨/٥] بنى أحوال مفترقين
 فلهم السدس ؛ لابن الخال من الأم سدسه ، وباقيه لابن الخال من
 الأبوين ، ويبقى النصف ؛ لبنت الآخر من الأبوين ثلثاه ، ولبنت الأخت
 ثلثه ، وتصح من ستة وثلاثين .

٢٨٢٨ - مسألة : (وَإِنْ اِخْتَلَفَتْ مَنَازِلُهُمْ مِنَ الْمُدْلَى بِهِ جَعَلَتْهُ
 كَالْمَيِّتِ ، وَقَسَمَتْ نَصِيْبَهُ بَيْنَهُمْ عَلَى ذَلِكَ ، كَثَلَاثِ خَالَاتٍ مُفْتَرِقَاتٍ
 وَثَلَاثِ عَمَّاتٍ مُفْتَرِقَاتٍ ، فَالْتُلُثُ بَيْنَ الْخَالَاتِ عَلَى خَمْسَةِ ، وَالثُّلَثَانِ بَيْنَ
 الْعَمَّاتِ كَذَلِكَ ، فَاجْتَزَى بِإِحْدَاهُمَا ، وَاضْرِبْهَا فِي ثَلَاثَةٍ تَكُنْ خَمْسَةَ عَشَرَ ؛
 لِلْخَالَةِ الَّتِي مِنْ قَبْلِ الْأَبِ وَالْأُمِّ ثَلَاثَةُ أَشْهُمٍ) وَلِلْخَالَةِ (الَّتِي مِنْ قَبْلِ

الإنصاف

المقنع قَبَلَ الْأَبَ وَالْأُمَّ سِتَّةَ أَشْهُمٍ ، وَلِلَّتِي مِنْ قَبْلِ الْأَبِ سَهْمَانِ ، وَلِلَّتِي مِنْ قَبْلِ الْأُمِّ سَهْمَانِ .

الشرح الكبير الأب سَهْمٌ ، وللتى مِنْ قَبْلِ الْأُمِّ سَهْمٌ ، وللعمة التى مِنْ قَبْلِ الْأَبِ وَالْأُمِّ سِتَّةَ أَشْهُمٍ ، وللتى مِنْ قَبْلِ الْأَبِ سَهْمَانِ ، وللتى مِنْ قَبْلِ الْأُمِّ سَهْمَانِ (إِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْخَالَاتِ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ وَالْعَمَّاتِ بِمَنْزِلَةِ الْأَبِ ، فَكَانَ الْمَيْتَ خَلْفَ أَبَاهُ وَأُمِّهِ ، فَلِلْأُمِّهِ الثَّلَاثُ وَالْبَاقَى لِلْأَبِ ، فَمَا صَارَ لِلْأُمِّ بَيْنَ أَخَوَاتِهَا عَلَى خَمْسَةٍ ؛ لِأَنَّهُنَّ أَخَوَاتٌ لَهَا مُفْتَرِقَاتٌ ، فَيُقَسَّمُ نَصِيبُهَا بَيْنَهُنَّ بِالْفَرْضِ وَالرَّدِّ عَلَى خَمْسَةٍ ، كَمَا يُقَسَّمُ مَالُ الْمَيْتِ بَيْنَ أَخَوَاتِهِ الْمُفْتَرِقَاتِ . وَمَا صَارَ لِلْأَبِ قِسْمٌ بَيْنَ أَخَوَاتِهِ عَلَى خَمْسَةٍ ، فَصَارَ الْكَسْرُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ عَلَى خَمْسَةٍ ، وَإِحْدَاهُمَا تُجْزَى عَنْ الْآخَرَى ؛ «لِأَنَّهُمَا عِدَدَانِ مُتَمَاثِلَانِ» ، فَتَضْرِبُ إِحْدَاهُمَا فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ وَهِيَ ثَلَاثَةٌ ، تَكُنْ خَمْسَةٌ عَشَرَ ، فَلِلْخَالَاتِ سَهْمٌ فِي خَمْسَةٍ مَقْسُومَةٍ بَيْنَهُنَّ كَمَا ذَكَرَ ، وَلِلْعَمَّاتِ سَهْمَانِ فِي خَمْسَةٍ مَقْسُومَةٍ بَيْنَهُنَّ عَلَى خَمْسَةٍ كَمَا ذَكَرَ . وَهَذَا قَوْلُ عَامَّةِ الْمُنْزِلِينَ . وَعِنْدَ أَهْلِ الْقَرَابَةِ لِلْعَمَّةِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ الثَّلَاثَانِ ، وَلِلْخَالَةِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ الثَّلَاثُ ، وَسَقَطَ سَائِرُهُنَّ . وَقَالَ نَعِيمٌ ، وَإِسْحَاقُ : الْخَالَاتُ كُلُّهُنَّ سَوَاءٌ ، فَيَكُونُ نَصِيبُهُنَّ بَيْنَهُنَّ عَلَى ثَلَاثَةٍ ، وَكَذَلِكَ نَصِيبُ الْعَمَّاتِ بَيْنَهُنَّ عَلَى ثَلَاثَةٍ يَتَسَاوَيْنَ فِيهِ ، فَتَكُونُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مِنْ تِسْعَةٍ . فَإِنْ كَانَ مَعَ الْخَالَاتِ خَالٌ مِنْ أُمٍّ ، وَمَعَ الْعَمَّاتِ عَمٌّ مِنْ أُمٍّ ، فَسَهْمٌ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ

الإنصاف

(١ - ١) سقط من : الأصل .

فَإِنْ خَلَّفَ ثَلَاثَةَ أَحْوَالٍ مُفْتَرِقِينَ ، فَلِلْخَالِ مِنَ الْأُمِّ السُّدُسُ ، وَالْبَاقِي لِلْخَالِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ .
وَإِنْ كَانَ مَعَهُمْ أَبُو أُمٍّ أَسْقَطَهُمْ ، كَمَا يُسْقِطُ الْأَبُ الْإِخْوَةَ ،

الشرح الكبير

الفريقين بينهم على ستة ، وتصحُّ من ثمانية عشر عند المُنزِّلِينَ .

٢٨٢٩ - مسألة : (فَإِنْ خَلَّفَ ثَلَاثَةَ أَحْوَالٍ مُفْتَرِقِينَ ، فَلِلْخَالِ مِنَ الْأُمِّ السُّدُسُ ، وَالْبَاقِي لِلْخَالِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ) كما لو خَلَّفَ ثَلَاثَةَ إِخْوَةٍ مُفْتَرِقِينَ ، وَيُسْقِطُ الْخَالُ مِنَ الْأَبِ كَمَا يُسْقِطُ الْأَخُ مِنَ الْأَبِ فِي الْإِخْوَةِ الْمُفْتَرِقِينَ بِالْأَخِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ ، وَكَذَلِكَ ثَلَاثَةَ أَحْوَالٍ مُفْتَرِقِينَ مَعَ ثَلَاثِ خَالَاتٍ مُفْتَرِقَاتٍ ، كَثَلَاثِ بَنَاتِ إِخْوَةٍ مُفْتَرِقِينَ مَعَ ثَلَاثِ بَنَاتِ أَخَوَاتٍ مُفْتَرِقَاتٍ ، كَمَا ذَكَرَ .

٢٨٣٠ - مسألة : (فَإِنْ كَانَ مَعَهُمْ أَبُو أُمٍّ أَسْقَطَهُمْ ، كَمَا يُسْقِطُ الْأَبُ الْإِخْوَةَ) وَأَوْلَادَهُمْ .

فصل : ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ مُفْتَرِقِينَ مَعَهُمْ أَخَوَاتُهُمْ وَعَمٌّ وَعَمَّةٌ مِنْ أُمٍّ ، الثَّلَاثُ بَيْنَ الْأَحْوَالِ [٢٥٨/٥ ظ] وَالْخَالَاتِ عَلَى سِتَّةٍ ، لِلْخَالِ وَالْخَالَةِ مِنَ الْأُمِّ الثَّلَاثُ بَيْنَهُمَا بِالسُّوِيَّةِ ، وَثُلَاثُهُ لِلْخَالِ وَالْخَالَةِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ بَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثَةٍ عِنْدَ مَنْ فَضَّلَ . وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْمُنْزِّلِينَ وَإِحْدَى الرَّوَّائِطَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ ، وَذَكَرَهَا الْخَرَقِيُّ فِي الْخَالِ وَالْخَالَةِ خَاصَّةً . وَالرَّوَايَةُ الْأُخْرَى ، هُوَ بَيْنَهُمَا عَلَى السُّوِيَّةِ وَالثَّلَاثَانِ بَيْنَ الْعَمِّ وَالْعَمَّةِ بِالسُّوِيَّةِ .

ثَلَاثُ عَمَّاتٍ وَثَلَاثُ بَنَاتِ عَمٍّ وَثَلَاثُ خَالَاتٍ وَثَلَاثَةُ بَنِي خَالٍ ، الْمِيرَاثُ

الإنصاف

للعَمَّاتِ والخَالَاتِ ، وَيَسْقُطُ الْبَاقُونَ ، وَيَكُونُ لِلخَالَاتِ الثُّلُثُ والْبَاقِي
لِلْعَمَّاتِ . فَإِنْ كَانَ مَعَهُمْ ثَلَاثُ بَنَاتٍ إِخْوَةٍ ، فَلِلخَالَاتِ السُّدُسُ والْبَاقِي
لِلْعَمَّاتِ ؛ لِأَنَّهُنَّ بِمَنْزِلَةِ الْأَبِ ، فَيَسْقُطُ بِهِنَّ^(١) بَنَاتُ الْإِخْوَةِ ؛ لِأَنَّهُنَّ
بِمَنْزِلَةِ الْإِخْوَةِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُجْعَلَ أَوْلَادُ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ مِنْ جِهَةِ
الْأُبُوَّةِ ، فَيُقَدِّمُ وَلَدُ الْأَبَوَيْنِ وَلَدُ الْأَبِ عَلَى الْعَمَّاتِ ؛ لِأَنَّهُنَّ أَوْلَادُ بَنِيهِ ،
وَالْعَمَّاتُ أَخَوَاتُهُ . وَوَجْهُ هَذَا الاحْتِمَالِ أَنَّنَا إِذَا جَعَلْنَا الْأُخُوَّةَ جِهَةً وَالْأُبُوَّةَ
جِهَةً أُخْرَى ، مَعَ مَا تَقَرَّرَ مِنْ أَصْلِنَا أَنَّ الْبَعِيدَ وَالْقَرِيبَ إِذَا كَانَا مِنْ جِهَتَيْنِ
نُزِّلَ الْبَعِيدُ حَتَّى يَلْحَقَ بِوَارِثِهِ ، سَوَاءً سَقَطَ بِهِ الْقَرِيبُ أَوْ لَا ، لَزِمَ مِنْهُ سُقُوطُ
بَنَاتِ الْإِخْوَةِ بِنَاتِ الْعَمِّ مِنَ الْأُمِّ ؛ لِأَنَّهُنَّ مِنْ جِهَةِ الْأَبِ ، وَلِزِمَ مِنْ هَذَا
أَنْ يَسْقُطَنَّ بِنَاتُ الْعَمَّاتِ وَبَنَاتُ الْأَعْمَامِ كُلُّهُنَّ . فَأَمَّا إِنْ كَانَ مَكَانُ
الْعَمَّاتِ وَالخَالَاتِ بَنَاتَهُنَّ ، فَلِلخَالَاتِ السُّدُسُ بَيْنَ بَنَاتِهِنَّ عَلَى خَمْسَةٍ ،
وَالْبَاقِي لِبَنَاتِ الْإِخْوَةِ ، لِبْنَتِ الْآخَرِ مِنَ الْأُمِّ السُّدُسُ ، وَالْبَاقِي لِبْنَتِ الْآخَرِ
مِنَ الْأَبَوَيْنِ ، وَتَصِحُّ الْمَسْأَلَةُ مِنْ ثَلَاثِينَ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَنَاتُ إِخْوَةٍ مِنَ الْأَبَوَيْنِ
وَلَا مِنْ أَبٍ ، فَالْبَاقِي لِبْنَتِ الْعَمِّ مِنَ الْأَبَوَيْنِ .

فصل : خَالَةُ وَابْنُ عَمَّةٍ ، لِلخَالَةِ الثُّلُثُ ، وَالْبَاقِي لِابْنِ الْعَمَّةِ . وَهَذَا
قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَمَنْ وَرَّثَ الْبَعِيدَ مَعَ الْقَرِيبِ . وَفِي قَوْلِ أَكْثَرِ الْمُتَنَزِّلِينَ وَأَهْلِ
الْقَرَابَةِ ، الْمَالُ لِلخَالَةِ ؛ لِأَنَّهَا أَقْرَبُ . وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ مَكَانُ الْخَالَةِ خَالَ .
عَمَّةٌ وَابْنُ خَالٍ مَعَهُ أُخْتُهُ ، الثُّلُثُ بَيْنَ ابْنِ الْخَالِ وَأُخْتِهِ بِالسَّوِيَّةِ إِنْ

كان أبوهما خالاً من أم ، وإن كان من أب أو من أبوين ففيه روايتان ؛ أحدهما ، هو بينهما بالسوية أيضاً . والثانية ، على ثلاثة ، والباقي للعمّة . وعند أكثر الفرضيين المال للعمّة .

بنت عم وابن عمّة وبنت خال وابن خالة ، الثلث بين بنت الخال وابن الخالة بالسوية إن كانا من أم ، وإن كانا من أبوين أو من أب ، فهل هو بالسوية أو على ثلاثة ؟ فيه روايتان . وإن كان ابن الخالة من أم ، والخال من أب ، فلا ين الخالة سدس الثلث ، والباقي [٢٥٩/٥] لبنت الخال ، وإن كانت بنت الخال من أم وابن الخالة من أب فالثلث بينهما على أربعة والباقي لابن العمّة . وعند أكثر المنزّلين المال كله لبنت العم ؛ لأنها^(١) أسبق إلى الوارث .

خالة وبنت عم ، ثلث وثلثان . وعند أهل القرابة هو للخالة . عمّة وبنت عم ، من نزل العمّة أبا جعل المال لها ، ومن نزلها عمّا جعله بينهما نصفين ، وكذلك من أمات السبب . بنت ابن عم لأب وبنت عمّة لأبوين ، المال لبنت ابن العم .

ابن خال من أم وبنت خالة من أب وبنت عم من أم وابن عمّة من أب ، الثلث من أربعة ، والثلثان من أربعة أيضاً ، وتصح من اثني عشر ، وفي القرابة ، الثلث لبنت الخالة والثلثان لابن العمّة ، وتصح من ثلاثة .

(١) في النسختين : « لأنه » والمثبت كما في المغنى ١٠٤/٩ .

فصل : خالة وخال وأبو أم ، المال لأبي الأم . فإن كان معهم ابنة عم أو عمّة فالثُلُثُ لأبي الأم والباقي لابنة العم أو العمّة . فإن كان مكان أبي الأم أمه فلا شيء لها ؛ لأنّ الخالة أُسبِقُ إلى الوارث ، والجهة واحدة . خالة وأبو أم أم ، المال للخالة ؛ لأنها بمنزلة الأم ، وهي تُسَقِطُ أم الأم .

ابن خال وابن أخ من أم ، المال بينهما على ثلاثة كأنهما أم وأخ من أم . وعند المنزّلين هو لابن الأخ . فإن كان معهما ابن أخت من أب فالمال بينهما على خمسة ؛ لابن الأخت ثلاثة أخماسه ، ولكل واحد منهما الخمس . فإن كان معهم بنت أخ من أبوين فلها النصف ولكل واحد من الباقيين السُدُسُ . وعند المنزّلين ، لا شيء لابن الخال ، والمال بين الباقيين على خمسة .

خال وابن ابن أخت لأم ، المال بينهما على ثلاثة . وعند المنزّلين ، هو للخال .

بنت بنت أخت لأبوين وابن ابن أخ لأم وبنت ابن أخ لأب وبنت خالة ، لهذه السُدُسُ والباقي لبنت ابن الأخ . وعند المنزّلين المال كله لها .

فصل : عمّة وابنة أخ ، المال للعمّة عند من نزلها أبا ، ولابنة الأخ عند من نزلها عمّا ، وبينهما عند من نزلها جدّا .

بنت عم وبنت عمّة وبنت أخ من أم وبنت أخ من أب ، لبنت الأخ من الأم السُدُسُ ، والباقي لبنت الأخ من الأب . فإن لم يكن بنت أخ

وَأَنْ خَلْفَ ثَلَاثَ بَنَاتٍ عُمُومَةٍ مُفْتَرِقِينَ ، فَالْمَالُ لِبْنَتِ الْعَمِّ مِنَ
الْأَبَوَيْنِ وَحَدَهَا .

الشرح الكبير

مِنْ أَبٍ فَالْبَاقِي لِبْنَتِ الْعَمِّ . وَيَجِيءُ عَلَى قَوْلٍ مَنْ نَزَلَ الْبَعِيدَ حَتَّى يُلْحَقَ بِوَارِثِهِ
وَجَعَلَ الْأُبُوَّةَ جِهَةً وَالْأُخُوَّةَ جِهَةً ، أَنْ يَسْقُطَ أَوْلَادُ الْإِخْوَةِ . فَإِنْ جَعَلَ
الْأُبُوَّةَ جِهَةً وَالْعُمُومَةَ جِهَةً أُخْرَى ، أَسْقَطَ بَنَتَ الْعَمِّ بَيْنَتِ الْعَمَّةِ . وَقِيلَ :
إِنْ هَذَا قَوْلُ ابْنِ سَالِمٍ . وَهُوَ بَعِيدٌ .

بَنْتُ عَمٍّ وَبَنْتُ خَالٍ وَبَنْتُ أَخٍ مِنْ أَبٍ ، لِبْنَتِ الْخَالِ الثُّلُثُ ،
[٢٥٩/٥ ظ] وَالْبَاقِي لِبْنَتِ الْأَخِ . وَعِنْدَ أَكْثَرِ الْمُنْزِلِينَ الْكُلُّ لِبْنَتِ الْأَخِ .

ثَلَاثُ بَنَاتٍ أَخَوَاتٍ مُفْتَرِقَاتٍ وَثَلَاثُ بَنَاتٍ عَمَّاتٍ مُفْتَرِقَاتٍ ، السُّدُسُ
الْبَاقِي بَيْنَ بَنَاتِ الْعَمَّاتِ عَلَى خَمْسَةٍ ، وَتَصِحُّ مِنْ ثَلَاثِينَ . فَإِنْ كَانَ مَعَهُمْ
خَالَ أَوْ خَالَتٌ أَوْ وَاحِدٌ مِنْ أَوْلَادِهِمَا فَلَهُ السُّدُسُ ، وَلَا شَيْءَ لَوْلَدِ
الْعَمَّاتِ ، إِلَّا عَلَى قَوْلِ ابْنِ سَالِمٍ وَأَصْحَابِهِ ، فَإِنَّهُ يُورِثُهُمْ وَيُسْقِطُ وَلَدَ
الْأَخَوَاتِ . وَيَقْتَضِيهِ قَوْلُ أَبِي الْخَطَّابِ .

خَالَتٌ وَعَمَّةٌ وَسِتُّ بَنَاتٍ ثَلَاثُ أَخَوَاتٍ مُفْتَرِقَاتٍ ، لِلْخَالَتِ السُّدُسُ
وَالْبَاقِي لِلْعَمَّةِ ، وَمَنْ نَزَلَهَا عَمًّا فَلِبْنَتِي الْأُخْتِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ النِّصْفُ وَلِبْنَتِي
الْأُخْتِ مِنَ الْأَبِ السُّدُسُ وَلِبْنَتِي الْأُخْتِ مِنَ الْأُمِّ السُّدُسُ ، فَإِنْ كُنَّ بَنَاتُ
سِتِّ أَخَوَاتٍ مُفْتَرِقَاتٍ عَالَتْ عَلَى هَذَا إِلَى سَبْعَةٍ .

٢٨٣١ - مَسْأَلَةٌ : (وَإِنْ خَلْفَ ثَلَاثَ بَنَاتٍ عُمُومَةٍ مُفْتَرِقِينَ ، فَالْمَالُ
لِبْنَتِ الْعَمِّ مِنَ الْأَبَوَيْنِ وَحَدَهَا) أَكْثَرُ أَهْلِ التَّنْزِيلِ عَلَى هَذَا . وَهُوَ قَوْلُ

الإنصاف

أَهْلَ الْقَرَابَةِ . وقال الثَّوْرِيُّ : الْمَالُ بَيْنَ بِنْتِ الْعَمِّ مِنَ الْأَبَوَيْنِ وَبِنْتِ الْعَمِّ مِنَ الْأُمِّ عَلَى أَرْبَعَةٍ . وقال أَبُو عُبَيْدٍ : لِبْنْتِ الْعَمِّ مِنَ الْأُمِّ السُّدُسُ وَالْباقِي لِبْنْتِ الْعَمِّ مِنَ الْأَبَوَيْنِ ، كِبْنَاتِ الْإِخْوَةِ . قال شَيْخُنَا^(١) : وَلَا يَصِحُّ شَيْءٌ مِنْ هَذَا ؛ لِأَنَّهُنَّ بِمَنْزِلَةِ آبَائِهِنَّ ، وَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُنَّ أَحْيَاءَ لَكَانَ الْمَالُ لِلْعَمِّ مِنَ الْأَبَوَيْنِ . وفَارَقَ بَنَاتِ الْإِخْوَةِ ؛ لِأَنَّ آبَاءَهُنَّ يَكُونُ الْمَالُ بَيْنَهُمْ عَلَى سِتَّةٍ ، وَيَرِثُ الْأَخُ مِنَ الْأُمِّ مَعَ الْأَخِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ ، بِخِلَافِ الْعُمُومَةِ . وقيل ، عَلَى قِيَاسِ قَوْلِ مُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ : الْمَالُ لِبْنْتِ الْعَمِّ مِنَ الْأُمِّ ؛ لِأَنَّهَا بَعْدَ دَرَجَتَيْنِ بِمَنْزِلَةِ الْأَبِ ، فَيَسْقُطُ بِهِ الْعَمُّ . قال الْخَبَرِيُّ : وَلَيْسَ بِشَيْءٍ . وقد ذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ قَوْلًا مِنْ رَأْيِهِ يُفَضِّلُ إِلَى هَذَا ، فَإِنَّهُ ذَكَرَ أَنَّ الْأَبَوَةَ جِهَةٌ وَالْعُمُومَةُ جِهَةٌ أُخْرَى ، وَأَنَّ الْبَعِيدَ وَالْقَرِيبَ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ إِذَا كَانَا مِنْ جِهَتَيْنِ نَزَلَ الْبَعِيدُ حَتَّى يَلْحَقَ بِوَارِثِهِ ، سِوَاءَ سَقَطَ بِهِ الْقَرِيبُ أَوْ لَا . فَيَلْزَمُ عَلَى هَذَا أَنْ تُنْزَلَ بِنْتُ الْعَمِّ مِنَ الْأُمِّ حَتَّى تَلْحَقَ بِالْأَبِ ، فَيَسْقُطَ بِهَا بَنَاتُ الْعَمِّينِ الْآخَرَيْنِ ، وَأُظُنُّ أَنَّ الْخَطَّابَ لَوْ عَلِمَ إِفْضَاءَ هَذَا الْقَوْلِ إِلَى هَذَا لَمْ يَذْهَبْ إِلَيْهِ ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ مُخَالَفَةِ الْإِجْمَاعِ وَمُقْتَضَى الدَّلِيلِ وَإِسْقَاطِ الْقَوَى بِالضَّعِيفِ وَالْقَرِيبِ بِالْبَعِيدِ . قال شَيْخُنَا^(٢) : وَلَا يَخْتَلِفُ الْمَذْهَبُ أَنَّ الْحُكْمَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا أَوَّلًا .

ومن مسائل ذلك : بنتُ عَمٍّ لأَبَوَيْنِ وَبِنْتُ عَمٍّ لِأَبٍ ، الْمَالُ لِلأُولَى .

(١) في : المغنى ١٠١/٩ .

(٢) في : المغنى ١٠٢/٩ .

فَإِنْ أَذْلَى جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ بِجَمَاعَةٍ ، قَسَمَتِ الْمَالَ بَيْنَ الْمُذْلَى بِهِمْ
كَانَهُمْ أَحْيَاءُ ، فَمَا صَارَ لِكُلِّ وَارِثٍ فَهُوَ لِمَنْ أَذْلَى بِهِ [١٨٢ د] وَإِنْ
أَسْقَطَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا عَمِلَتْ عَلَى ذَلِكَ ، فَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ أَقْرَبَ

الشرح الكبير

بنتُ عمٍّ لأبٍ وبنتُ عمٍّ لأمٍّ ، كذلك . بنتُ عمٍّ لأبٍ وبنتُ ابنِ عمٍّ
لأبوين ، كذلك . بنتُ ابنِ عمٍّ لأبٍ وبنتُ عمٍّ لأمٍّ ، المالُ للأولَى عندَ
المُنْزَلَيْنِ ، وللثانيةِ عندَ أهلِ القرابةِ ؛ لأنها أقربُ . [٢٦٠/٥ د] بنتُ عمٍّ
لأمٍّ وبنتُ بنتِ عمٍّ لأبوين ، المالُ للأولَى في قولهم جميعاً . بنتُ عمٍّ وابنِ
عمةٍ ، المالُ لبنتِ العمِّ عندَ الجمهورِ . وحكى عن الثوريِّ ، أنَّ لبنتِ العمِّ
سهمين ولابنِ العمةِ سهمٌ . بنتُ بنتِ عمٍّ وبنتُ ابنِ عمٍّ ، المالُ لهذهِ عندَ
الجمهورِ . وقولُ ابنِ سالمٍ ، هو للأولَى . بنتُ عمةٍ من أبوينِ وبنتُ
عمٍّ من أمٍّ ، لبنتِ العمِّ السُّدُسُ ولبنتِ العمةِ النِّصْفُ ، ويُردُّ عليهما الباقي
فيكونُ بينهما على أربعةٍ . ثلاثُ بناتِ عَمَّاتٍ مُفْتَرِقَاتٍ وبنتُ عمٍّ من أمٍّ ،
المالُ بينهما على ستةٍ . فَإِنْ كَانَ مَعَهُنَّ بنتُ عمٍّ من أبوينِ أو أبٍ ورثتِ
المالَ دونهنَّ .

٢٨٣٢ - مسألة : (فَإِنْ أَذْلَى جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ بِجَمَاعَةٍ ، قَسَمَتِ الْمَالَ
بَيْنَ الْمُذْلَى بِهِمْ كَانَهُمْ أَحْيَاءُ ، فَمَا صَارَ لِكُلِّ وَارِثٍ فَهُوَ لِمَنْ أَذْلَى بِهِ)
إِذَا لَمْ يَسْبِقْ بَعْضُهُمْ بَعْضًا ، فَإِنْ سَبَقَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا ، فَالسَّابِقُ إِلَى الْوَارِثِ
أُولَى ، كِبَتْ بِنْتُ بِنْتٍ وَبِنْتُ أَخٍ لَأُمٍّ ، الْمَالُ لِبِنْتِ بِنْتِ الْبِنْتِ ؛ لِأَنَّ جَدَّتَهَا

قوله : وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ أَقْرَبَ مِنْ بَعْضٍ ، فَمَنْ سَبَقَ إِلَى الْوَارِثِ ، وَرِثَ وَأَسْقَطَ

الإنصاف

مِنْ بَعْضٍ ، فَمَنْ سَبَقَ إِلَى الْوَارِثِ وَرَّثَ وَأَسْقَطَ غَيْرَهُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَا مِنْ جِهَتَيْنِ فَيُنْزَلُ الْبَعِيدُ حَتَّى يَلْحَقَ بِوَارِثِهِ ، سَوَاءً سَقَطَ بِهِ الْقَرِيبُ أَوْ لَا . كَبِنَتْ بِنْتُ بِنْتٍ ، وَبِنْتُ أَخٍ لِأُمِّ ، الْمَالُ لِبِنْتِ بِنْتِ الْبِنْتِ .

تُسْقِطُ الْأَخَ مِنَ الْأُمِّ ، وَمَنْ وَرَّثَ الْأَقْرَبَ جَعَلَهُ لِبِنْتِ الْأَخِ . وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَوَّلَى . وَإِنْ كَانُوا (مِنْ جِهَتَيْنِ نُزِّلَ الْبَعِيدُ حَتَّى يَلْحَقَ بِوَارِثِهِ) فَيَأْخُذُ نَصِيبَهُ (سَوَاءً سَقَطَ الْقَرِيبُ أَوْ لَمْ يَسْقِطْ) إِذَا كَانُوا مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ ، كَخَالَةِ وَأُمِّ أَيْ أُمِّ ، الْمِيرَاثُ لِلْخَالَةِ ؛ لِأَنَّهَا تَلْقَى الْأُمَّ بِأَوَّلَى دَرَجَةٍ (وَإِنْ أَسْقَطَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا) كَأَبِي الْأُمِّ وَالْأُخُوَالِ ، فَأَسْقَطَ الْأُخُوَالُ ؛ لِأَنَّ الْأَبَ يُسْقِطُ الْإِخْوَةَ وَالْأُخُوَاتِ . وَنَقَلَ عَنْ أَحْمَدَ جَمَاعَةً مِنْ أَصْحَابِهِ ، فِي خَالَةِ وَبِنْتِ خَالَةٍ وَبِنْتِ ابْنِ عَمٍّ ، لِلْخَالَةِ الثُّلُثُ وَلابْنَةِ ابْنِ الْعَمِّ الثُّلُثَانِ ، وَلَا تُعْطَى بِنْتُ الْخَالَةِ شَيْئًا . وَنَقَلَ حَنْبَلٌ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ : قَالَ سَفْيَانٌ قَوْلًا حَسَنًا : إِذَا كَانَتْ خَالَةٌ وَبِنْتُ ابْنِ عَمٍّ ، تُعْطَى الْخَالَةُ الثُّلُثُ وَبِنْتُ ابْنِ الْعَمِّ الثُّلُثَيْنِ . وَظَاهِرُ هَذَا يَدُلُّ عَلَى مَا قُلْنَاهُ . وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ ، وَمُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ ، وَالْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ . وَقَالَ ضَرَارُ بْنُ صُرْدٍ : إِنْ كَانَ الْبَعِيدُ إِذَا نُزِّلَ أَسْقَطَ الْقَرِيبَ فَالْقَرِيبُ أَوَّلَى ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ يُسْقِطُهُ نُزِّلَ الْبَعِيدُ حَتَّى نُلْحِقَهُ بِالْوَارِثِ . وَقَالَ سَائِرُ الْمُنْزِلِينَ : الْأَسْبَقُ إِلَى الْوَارِثِ أَوَّلَى بِكُلِّ حَالٍ . وَلَمْ يَخْتَلِفُوا فِيمَا عَلِمْتُ فِي تَقْدِيمِ الْأَسْبَقِ إِذَا كَانَ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ ، إِلَّا نَعِيمًا ، وَمُحَمَّدَ بْنَ سَالِمٍ ، فَإِنَّهُمَا قَالَا فِي عَمَةٍ وَبِنْتِ عَمَةٍ : الْمَالُ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ .

غَيْرِهِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَا مِنْ جِهَتَيْنِ ، فَيُنْزَلُ الْبَعِيدُ حَتَّى يَلْحَقَ بِوَارِثِهِ ؛ سَوَاءً سَقَطَ بِهِ

فصل: فَإِنْ انفردَ واحدٌ من ذَوَى الأَرْحَامِ أَخَذَ المَالَ كُلَّهُ في قولِ جميعِ مَنْ وَرَثَتَهُمْ . فَإِنْ كانوا جَمَاعَةً فَأَذَلُّوا بِشَخْصٍ وَاحِدٍ ، كخَالَةٍ وَأُمِّ أَبِي أُمٍّ وابنِ خَالٍ ، فالْمَالُ لِلخَالَةِ ؛ لِأَنَّهَا تَلْقَى الأُمَّ بِأَوَّلِ دَرَجَةٍ . وهذا قولُ عامةِ المُنْزِلِينَ ، إِلَّا أَنَّهُ حُكِيَ عَنِ النَّخَعِيِّ ، وَشَرِيكِ ، وَيَحْيَى بْنِ آدَمَ ، في قَرَابَةِ الأُمِّ خَاصَّةً ، أَنَّهُمْ أَمَاتُوا الأُمَّ وجعلوا نَصِيبَهَا لَوَرَثَتِهَا . وَيُسَمَّى قولُهُم قولَ مَنْ أَمَاتَ السَّبَبَ . واستعملَهُ بعضُ القَرَضِيِّينَ في جميعِ ذَوَى الأَرْحَامِ . فعلى قولِهِم يَكُونُ لِلخَالَةِ نِصْفُ ميراثِ الأُمِّ ؛ لِأَنَّهَا أُخْتُ ، وَلِأُمِّ أَبِي الأُمِّ السُّدُسُ ؛ لِأَنَّهَا جَدَّةٌ ، والباقي لابنِ الخالِ ؛ لِأَنَّهُ ابنُ أَخٍ . وَلَنَا ، أَنَّ الميراثَ مِنَ المَيِّتِ لَا مِنْ سَبَبِهِ ؛ وَلِذَلِكَ وَرَثْنَا أُمَّ أُمِّ الأُمِّ دُونَ ابنِ عَمِّ الأُمِّ ، بغيرِ خِلافٍ أَيضًا في أَبِي أُمِّ أُمٍّ وابنِ عَمِّ أَبِي أُمٍّ ، أَنَّ المَالَ لِلجَدَّةِ ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ . ولو كانتِ الأُمُّ المَيِّتَةَ ، كان وارثُها ابنُ عَمِّ أَبِيها دُونَ أَبِي أُمِّهَا . خَالَةً وَأُمَّ أَبِي أُمٍّ وَعَمُّ أُمٍّ ، المَالَ لِلخَالَةِ . وعندهم لِلخَالَةِ النِّصْفُ وَلِلجَدَّةِ السُّدُسُ والباقي لِلْعَمِّ . فَإِنْ لم يَكُنْ فيها عَمُّ أُمٍّ ، فالْمَالُ بَيْنَ الخَالَةِ وَأُمِّ أَبِي الأُمِّ على أَرْبَعَةٍ . فَإِنْ لم يَكُنْ فيها جَدَّةٌ ، فالْمَالُ بَيْنَ الخَالَةِ وَعَمِّهَا نِصْفَيْنِ .

القَرِيبُ أَوْ لَا ؛ كَبْنَتِ بِنْتِ بِنْتٍ ، وَبْنَتِ أَخٍ لِأُمٍّ . فالصَّحِيحُ مِنَ المَذْهَبِ ، وعليه الأصحابُ ، أَنَّ المَالَ لِبْنَتِ بِنْتِ بِنْتِ البِنْتِ بالفَرَضِ والرَّدِّ . وَذَكَرَ في « التَّرْغِيبِ » رِوَايَةً ، أَنَّ الإِرْثَ لِلجِهَةِ القُرْبَى مُطْلَقًا . وفي « الرِّوَايَةِ » في ابنِ بِنْتِ وابنِ أَخٍ لِأُمٍّ ، لَهُ السُّدُسُ ، ولابنِ البِنْتِ النِّصْفُ ، فالْمَالُ بَيْنَهُمَا على أَرْبَعَةٍ ، بالفَرَضِ والرَّدِّ .

وَالْجِهَاتُ أَرْبَعٌ ؛ الْأَبُوَّةُ ، وَالْأُمُوَّةُ ، وَالْبَنُوَّةُ ، وَالْأُخُوَّةُ . وَذَكَرَ
 أَبُو الْخَطَّابِ الْعُمُوَّةَ جِهَةً خَامِسَةً . وَهُوَ مُفَضَّلٌ إِلَى إِسْقَاطِ بِنْتِ
 الْعَمِّ مِنَ الْأَبَوَيْنِ بِنْتِ الْعَمِّ مِنَ الْأُمِّ وَبِنْتِ الْعَمَّةِ ، وَمَا نَعْلَمُ بِهِ
 قَائِلًا .

المنع

ابن خالَةٍ وابنُ عَمِّ أُمِّ ، المالُ لابنِ الخالَةِ . وعندَهُم لابنِ عَمِّ الأُمِّ .
 ٢٨٣٣ - مسألة : (والجِهَاتُ أَرْبَعٌ ؛ الْأَبُوَّةُ ، وَالْأُمُوَّةُ ،
 وَالْبَنُوَّةُ ، وَالْأُخُوَّةُ) قال شيخنا^(١) : لم أعلم أحدًا من أصحابنا ولا من
 غيرهم عدَّ الجهاتِ وبَيَّنَّها إلا أبا الخطابِ ، فإنه عدَّها خَمْسَ جِهَاتٍ ؛
 الْأَبُوَّةُ ، وَالْأُمُوَّةُ ، وَالْبَنُوَّةُ ، وَالْأُخُوَّةُ ، وَالْعُمُوَّةُ ، وهذا يُفَضَّلُ إِلَى أَنْ
 بِنْتَ الْعَمِّ مِنَ الْأُمِّ وَبِنْتَ الْعَمَّةِ تُسْقِطُ بِنْتَ الْعَمِّ مِنَ الْأَبَوَيْنِ . قال
 شيخنا^(٢) : ولم أعلم أحدًا قال به . وقد ذَكَرَ شيخنا في « الْمُغْنَى »^(٣) ،

الشرح الكبير

قوله : وَالْجِهَاتُ أَرْبَعٌ ؛ الْأَبُوَّةُ ، وَالْأُمُوَّةُ ، وَالْبَنُوَّةُ ، وَالْأُخُوَّةُ . هذا أحدُ
 الوجوه . اختاره الْمُصَنِّفُ أَوَّلًا . وَيَلْزَمُهُ عَلَيْهِ إِسْقَاطُ بِنْتِ الْآخِرِ وَبَنَاتِ الْأَخَوَاتِ
 وَبَنُوهُنَّ ، بَيْنَاتِ الْأَعْمَامِ وَالْعَمَّاتِ . قال الشَّارِحُ : وهو بعيدٌ . قال في
 « الْمُحَرَّرِ » : وإذا كان ابنُ ابنِ أختِ لَأُمِّ وَبِنْتُ ابنِ ابنِ أَخٍ لِأَبٍ ، فله السُّدُسُ ،
 ولها الباقي . وَيَلْزَمُ مَنْ جَعَلَ الْأُخُوَّةَ جِهَةً ، أَنْ يَجْعَلَ الْمَالَ لِلْبِنْتِ ، وهو بعيدٌ جدًا ؛
 حيثُ يَجْعَلُ أَجْنَبِيَّتَيْنِ أَهْلَ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ . وَرَدَّهُ شَارِحُهُ . قال في « الْفَاتِحِ » : وهو

الإيناف

(١) في المغنى ٨٨/٩ .

(٢) في : المغنى ١٠٢/٩ .

الشرح الكبير

أنه قياس قول محمد بن سالم ؛ لأنها بعد درجتين بمنزلة الأب ، والأب يُسقط العم ، وكذلك بنت العم من جهة الأب ، وبنت العم من جهة العم . والصواب إذا أن تكون الجهات أربعاً ؛ الأبوة ، والأمومة ، والبنتوة ، والأخوة ، إلا أنا إذا جعلنا الأخوة جهة أفصى إلى إسقاط بنت الأخ وبنات الأخوات وبنات الأعمام والعمات ، وهو بعيد أيضاً ؛ لأن الأخ يُسقط العم . فعلى هذا ينبغي أن تكون الجهات ثلاثة ؛ الأبوة ، والأمومة ، والبنتوة . وهو الذى اختاره شيخنا أخيراً . ذكره فى كتاب

الإنصاف

فايد . قال فى « الرعاية » : وهو بعيد . وقيل : خطأ . وذكر أبو الخطاب العمومة جهة خامسة . وهو مفضل إلى إسقاط بنت العم من الأبوين بينت العم من الأم (وبنت العم) . قال المصنف هنا : ولا نعلم به قائلًا . وذكر فى « المغنى » أنه قياس قول محمد بن سالم . قال فى « الفائق » : ولم يعد قبله . قال فى « الرعاية الصغرى » : هذا أشهر . واعلم أن الصحيح من المذهب ، أن الجهات ثلاث ؛ وهم الأبوة ، والأمومة ، والبنتوة . اختاره المصنف أخيراً ، والمجد ، والشارح . وجزم به فى « العمدة » ، و « الوجيز » . وقدمه فى « المحرر » ، و « الرعايتين » ، و « الحاوى الصغير » ، و « الفروع » . ويلزم عليه إسقاط لبنت عمّة يئنت آخر . قال فى « الفائق » : وهو أفسد من القول الأول . قال الشيخ تقي الدين : النزاع لفظي ، ولا فرق بين جعل الأخوة والعمومة جهة وبين إدخالهما فى جهة الأبوة والأمومة وجعل الجهات ثلاثاً ، والاعتراض فى الصورتين لا حقيقة له ؛ لأننا إذا قلنا : إذا كانا من جهة ، قدمنا الأقرب إلى الوارث ، فإذا كانا

(١ - ١) سقط من : الأصل .

وهي أقرب من الثانية .

ابن خالٍ وبنتُ عمٍّ ، ثلثٌ وثلثانٍ . ومن ورثَ الأسبقَ جعله لبنتِ العمِّ . فإن كان معهما بنتٌ [٢٦١/٥] عمّةٌ فلا شيءَ لها ؛ لأنَّ بنتَ العمِّ أسبقُ إلى الوارثِ منهما ، وهما من جهةٍ واحدةٍ . وإن كان معهم عمّةٌ سقطتْ بنتُ العمِّ ؛ لأنَّ العمّةَ بمنزلةِ الأبِ وبنتَ العمِّ بمنزلةِ العمِّ .

بنتُ بنتٍ وبنتُ بنتٍ ابنٍ ، المالُ للثانيةِ عندَ الجميعِ ، إلا ابنَ سالمٍ ، ونعيمًا .

بنتُ بنتٍ وبنتُ ابنٍ أخٍ لأُمٍّ ، المالُ للأولى . ومن ورثَ الأقربَ جعله لابنِ الآخرِ . وهو قولُ ضِراري ؛ لأنَّ البعيدَ إذا نُزِلَ أسقطَ القريبُ .
بنتُ بنتٍ وبنتُ بنتٍ ابنٍ ، المالُ بينهما على أربعةٍ عندَ جميعِ المنزّلين .

ابنُ خالٍ ، له الثلثُ ، ولها البقيّةُ . ولو كان معهما خالةٌ أُمٌّ ، كان الحكمُ كذلك .
والصحيحُ من المذهبِ ، أنَّ ابنَ الخالِ يسقطُ بها ^(١) ، ولها السُّدُسُ ، والبقيّةُ للعمّةِ .
وخالةٌ أُمٌّ وخالةٌ أبٍ ، المالُ لهما كجدّتين . وتسقطُهما أُمُّ أبى الأُمِّ ، على هذه الروايةِ .
والمذهبُ ، تسقطُ هي . ولو كانتْ بنتُ بنتٍ وبنتُ بنتٍ ابنٍ ، فالميراثُ على أربعةٍ بينهما ، إن قيلَ : كلُّ وَلَدٍ صُلْبٍ جهةٌ . وإن قيلَ : كلُّهم جهةٌ . اختصّتْ به الثانيةُ للسُّبْقِ . ولو كان معها بنتُ بنتٍ بنتٍ أخرى ، فالميراثُ لولَدَيِ بنتَيِ الصُّلْبِ على الأوّلِ ، ولولَدَيِ الابنِ على الثاني . قاله في « الفائق » وغيره .

(١) سقط من : ط .

الشرح الكبير وعند أهل القرابة هو لبنت البنت ؛ لأنها أقرب .

ابن بنت بنت وبنت أخ ، هو بينهما . ومن ورث الأقرب جعله لبنت الأخ . وعند أهل القرابة ، هو لابن بنت البنت .

ابن بنت وابن ابن^(١) أخت لأبوين ، المال بينهما . وعند من ورث الأقرب ، وأهل القرابة ، هو للأول .

بنت أخ وبنت عم ، أو بنت^(١) عمّة ، المال لبنت الأخ . وقياس قول أحمد في توريث القريب مع البعيد إن كانا من جهتين ، أن يكون لبنت العم والعمّة ؛ لأنها من جهة الأب . وذلك قول ضرار أيضا .

ابن أخت وابن عم لأُم ، الميراث بينهما . ومن ورث الأقرب جعله لابن الأخت . وهو قول أهل القرابة ؛ لأنها من ولد أبوي الميت ، ولأن العم لأُم من ولد أبوي أبويه .

بنت عم وبنت عم أب ، هو للأولى عند الجميع ، إلا ابن سالم ، ونعيمًا .

بنت بنت بنت وأُم أبي أُم ، المال بينهما على أربعة . بنت بنت بنت وأبو أُم أب ، مثلها عندنا . وعند من ورث الأقرب جعله للثاني .

بنت بنت بنت ابن وعمّة أو خالة ، للأولى النصف في الأولى ، ومع الخالة لها ثلاثة أرباع المال . وعند من ورث الأقرب ، الكل للعمّة أو

(١) سقط من : الأصل .

فصل في عَمَّاتِ الأبوين وأخوالهما وخالاتهما : مذهبنَا تقدِيمُ
الْأَسْبَقِ إِلَى الْوَارِثِ إِنْ^(١) كَانَا مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَتَنْزِيلُ الْبَعِيدِ حَتَّى يَلْحَقَ
بِوَارِثِهِ إِنْ كَانَا مِنْ جِهَتَيْنِ ، ثُمَّ يُجْعَلُ لِمَنْ أَدْلَى بِهِ مَا كَانَ لَهُ . وَأَكْثَرُ الْمُنْزَلِينَ
يُعْطُونَ الْمِيرَاثَ لِلْأَسْبَقِ بِكُلِّ حَالٍ . وَالْمَشْهُورُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِرَاقِ أَنَّ نَصِيبَ
الْأُمِّ بَيْنَ خَالَهَا وَخَالَتِهَا وَعَمِّهَا وَعَمَّتِهَا ، عَلَى ثَلَاثَةٍ ، وَنَصِيبَ الْأَبِ بَيْنَ
عَمَّاتِهِ وَخَالَاتِهِ كَذَلِكَ .

وَمِنْ مَسَائِلِ ذَلِكَ : ثَلَاثُ خَالَاتِ أُمِّ مُفْتَرِقَاتٍ ، وَثَلَاثَةُ أَعْمَامِ أُمِّ
مُفْتَرِقِينَ ، وَثَلَاثُ خَالَاتِ أَبِي مُفْتَرِقَاتٍ ، فَخَالَاتُ الْأُمِّ بِمَنْزِلَةِ أُمِّ الْأُمِّ ،
وَخَالَاتُ الْأَبِ بِمَنْزِلَةِ أُمِّ الْأَبِ ، فَيَكُونُ الْمَالُ بَيْنَ هَاتَيْنِ الْجَدَّتَيْنِ نَصْفَيْنِ ،
وَنَصِيبُ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بَيْنَ أَخَوَاتِهَا عَلَى خَمْسَةٍ ، وَيَسْقُطُ أَعْمَامُ الْأُمِّ ؛
لأنَّهُمْ بِمَنْزِلَةِ أُمِّ الْأُمِّ ، وَهُوَ غَيْرُ وَارِثٍ . فَإِنْ كَانَ مَعَهُمْ عَمَّاتُ أَبِي
فَلْخَالَاتِ الْأَبِ وَالْأُمِّ السُّدُسُ بَيْنَهُمَا ، [٢٦١/٥ ط] وَالباقى لِعَمَّاتِ الْأَبِ ؛
لأنَّهُنَّ بِمَنْزِلَةِ الْجَدِّ .

عَمَّةُ أَبِي وَعَمَّةُ أُمِّ ، لِعَمَّةِ الْأُمِّ الثُّلُثُ ، وَالباقى لِعَمَّةِ الْأَبِ . هَذَا قِيَاسُ
الْمَذْهَبِ . وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْعِرَاقِ . وَقَالَ الْقَاضِي : الْمَالُ لِعَمَّةِ الْأَبِ ؛ لِأَنَّهَا
أَسْبَقُ ؛ لَكُونِهَا أُخْتَ الْجَدِّ ، وَهُوَ وَارِثٌ . وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ الْمُنْزَلِينَ ؛
لأنَّهُمْ يُورِثُونَ الْأَسْبَقَ بِكُلِّ حَالٍ .

وَمَنْ أُمَّتٌ بِقَرَابَتَيْنِ وَرِثَ بِهِمَا .

المقنع

خاله أم وعمه أب ، للخاله السدس والباقي للعمّة ؛ لأنها كجد وجدّة ، وكذلك القول في خاله أب وعمته .

الشرح الكبير

خاله أم وخاله أم أب ، المال لخاله الأم ؛ لأنهما بمنزلة أم أم وأم أم أب . خال أب وعم أم ، المال للخال ؛ لأنه بمنزلة جدّة ، والجَدَات بمنزلة الأمّهات .

بنت خال أم وبنت عم أب ، لبنت الخال السدس ولبنت العم ما بقي . ومن ورث الأسبق جعل الكل لبنت العم .

أبو أبي أم وأبو أم أب ، المال لأبي أم الأب . فإن كان معهما أبو أم أم ، فهو بينهما نصفين ؛ لأنهما بمنزلة جدّتين متحاذيتين . أبو أم أبي أم وأبو أبي أم أم ، المال للثاني ؛ لأنه أسبق . فإن كان معهما أبو أم أبي أب ، فالمال له ؛ لأنه بأول درجة يلقي الوارث . (أبو أبي أم) ، (وأم أبي أم) ، لأم أبي الأم الثلث ، والباقي للأب . فإن كان معهما أبو أم أم ، فالمال له ، لأنه يُذلي بوارث . فإن كان معهم أبو أم أب ، فالمال بين هذا والذي قبله نصفين .

٢٨٣٤ - مسألة : (وَمَنْ أُمَّتٌ بِقَرَابَتَيْنِ وَرِثَ بِهِمَا) بإجماع من

قوله : وَمَنْ مَتَّ بِقَرَابَتَيْنِ - أي أدلى - وَرِثَ بِهِمَا . على الصحيح من المذهب ،

الإنصاف

(١ - ١) في م : ه أب ، ه .

(٢ - ٢) سقط من : الأصل .

المورثين ، إِلَّا شَيْئًا يُحْكِي عَنْ أَبِي يَوْسُفَ ، أَنَّهُمْ لَا يَرِثُونَ إِلَّا بِقَرَابَةٍ
وَاحِدَةٍ . وَلَا يَصِحُّ عَنْهُ ، وَلَا هُوَ صَحِيحٌ فِي نَفْسِهِ ؛ لِأَنَّهُ شَخْصٌ لَهُ جِهَتَانِ
لَا يُرَجَّحُ بَهُمَا ، فَوَرِثَ بَهُمَا ، كَالزَّوْجِ إِذَا كَانَ ابْنُ عَمٍّ ، ^(١) وَابْنُ الْعَمِّ إِذَا
كَانَ أَخًا لِأُمٍّ . وَحَسَابُ ذَلِكَ أَنْ تَجْعَلَ ذَا الْقَرَابَتَيْنِ كَشَخْصَيْنِ ، فَتَقُولَ
فِي ابْنِ بِنْتِ بِنْتٍ : هُوَ ابْنُ ابْنِ بِنْتٍ أُخْرَى وَبِنْتُ بِنْتِ أُخْرَى ؛ لِلْإِبْنِ
الْثَّلَاثَانِ ، وَلِلْبِنْتِ الثَّلَاثُ . فَإِنْ كَانَتْ أُمُّهُمَا وَاحِدَةً فَلَهُ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الْمَالِ
عِنْدَ مَنْ سَوَى ، وَلِأَخْتِهِ الرَّبْعُ . وَمَنْ فَضَّلَ ، جَعَلَ لَهُ النِّصْفَ وَالثَّلَاثُ
وَلِأَخْتِهِ السُّدُسَ . وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ الْمُنْزِلِينَ وَقَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ . وَقِيَاسُ
قَوْلِ أَبِي يَوْسُفَ ، لَهُ أَرْبَعَةُ أَخْمَاسٍ وَلِأَخْتِهِ الْخُمْسُ .

بِنْتُ أُخْتٍ مِنْ أُمٍّ ، إِحْدَاهُمَا بِنْتُ أُخٍ مِنْ أَبِي ، وَبِنْتُ أُخْتٍ مِنْ أَبَوَيْنِ ،
هِيَ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ ؛ سِتَّةٌ لِبِنْتِ الْأُخْتِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ ، وَأَرْبَعَةٌ لِدَاثِ الْقَرَابَتَيْنِ
مِنْ جِهَةِ أَبِيهَا وَلَهَا سَهْمٌ مِنْ جِهَةِ أُمِّهَا ، وَلِلْأُخْرَى سَهْمٌ .

عَمَّتَانِ مِنْ أَبِي ، إِحْدَاهُمَا خَالَةٌ مِنْ أُمٍّ ، وَخَالَةٌ مِنْ أَبَوَيْنِ ، هِيَ مِنْ اثْنَيْ
عَشَرَ أَيْضًا ؛ لِدَاثِ الْقَرَابَتَيْنِ خَمْسَةٌ وَلِلْعَمَّةِ الْأُخْرَى أَرْبَعَةٌ ، وَلِلْخَالَةِ مِنَ
الْأَبَوَيْنِ ثَلَاثَةٌ . فَإِنْ كَانَ مَعَهُمَا عَمٌّ مِنْ أُمٍّ وَهُوَ خَالَ مِنْ أَبِي صَحَّتْ مِنْ
تَسْعِينَ .

ابْنُ وَبِنْتُ ابْنِ عَمَّةٍ مِنْ أُمٍّ ، الْبِنْتُ هِيَ بِنْتُ عَمٍّ مِنْ أُمٍّ ، وَالْعَمُّ هُوَ خَالَ

المقنع وَإِنْ اتَّفَقَ مَعَهُمْ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ أَعْطِيَتْهُ فَرَضُهُ غَيْرَ مَحْجُوبٍ وَلَا مُعَاوَلٍ ، وَقَسَمْتَ الْبَاقِيَ بَيْنَهُمْ كَمَا لَوْ أَنْفَرَدُوا . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَسَّمُ الْفَاضِلُ عَنِ الزَّوْجِ بَيْنَهُمْ ، كَمَا يُقَسَّمُ بَيْنَ مَنْ أَدْلَوْا بِهِ . فَإِذَا

الشرح الكبير من أبي .

ابنُ وبنتُ ابنِ خالٍ من أبي ، الابنُ هو ابنُ بنتِ خالٍ آخرَ من أبي ، [٢٦٢/٥] والخالانِ عَمَّانِ من أُمِّ ، هِي مِنْ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ .

٢٨٣٥ - مسألة : (فَإِنْ اتَّفَقَ مَعَهُمْ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ أَعْطِيَتْهُ فَرَضُهُ غَيْرَ مَحْجُوبٍ وَلَا مُعَاوَلٍ) قَالَ شَيْخُنَا^(١) : لَا أَعْلَمُ خِلَافًا عَمَّنْ وَرَّثَهُمْ أَنَّهُمْ يَرِثُونَ مَعَ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ مَا فَضَّلَ عَنْ^(٢) مِيرَاثِهِ ، مِنْ غَيْرِ حَجْبٍ وَلَا مُعَاوَلَةٍ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ فَرَضَ لِلزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ وَنَصَّ عَلَيْهِمَا ، فَلَا يُحْجَبَانِ بِذَوِي الْأَرْحَامِ وَهَمَّ غَيْرُ مَنْصُوصٍ عَلَيْهِمْ (وَقَسَمْتَ) الْمَالَ (بَيْنَهُمْ كَمَا لَوْ أَنْفَرَدُوا) وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ إِمَامِنَا . وَبِهِ قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ ، وَمُحَمَّدُ ابْنُ الْحَسَنِ ، وَاللُّوْلُؤِيُّ ، وَعَامَّةٌ مِّنْ وَرَثَتِهِمْ (وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَسَّمِ) الْبَاقِي عَنْ فَرَضِ (الزَّوْجِ) ، كَمَا يُقَسَّمُ بَيْنَ مَنْ أَدْلَوْا بِهِ (مَعَ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ ، عَلَى الْحَجْبِ وَالْعَوْلِ ، فَيُفْرَضُ لِلزَّوْجِ سَهْمُهُ كَامِلًا مِنْ غَيْرِ حَجْبٍ وَلَا عَوْلٍ ،

الإنصاف وعليه الأصحابُ . كَشَخَصَيْنِ [٢٨٣/٢] . وَحُكِيَ عَنْهُ ، أَنَّهُ يَرِثُ بِأَقْوَاهَا .

قوله : وَإِنْ اتَّفَقَ مَعَهُمْ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ ، أَعْطِيَتْهُ فَرَضُهُ غَيْرَ مَحْجُوبٍ وَلَا مُعَاوَلٍ ،

(١) في : المغنى ٩/٩١ .

(٢) سقط من : م .

خَلَفَتْ زَوْجًا وَبْنَتْ بِنْتًا وَبِنْتَ أُخْتٍ ، فَلِلزَّوْجِ النِّصْفُ ، وَالبَاقِي
بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ ، عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ ، وَعَلَى الْآخِرِ [١٨٢ ط] ،
يُقَسَّمُ بَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثَةٍ ؛ لِبْنَتِ الْبِنْتِ سَهْمَانِ ، وَلِبْنَتِ الْأُخْتِ
سَهْمٌ .

الشرح الكبير . ثم يُقَسَّمُ الباقي بَيْنَهُمْ عَلَى قَدَرِ سِهَامِهِمْ . وهذا قول يحيى بن آدم ، وضارٍ .
وإنما يقع الخلافُ في مسألةٍ فيها مَنْ يُدْلَى بِذِي فَرْضٍ وَمَنْ يُدْلَى بِعَصْبَةٍ ،
فأما إن أدلَّى جَمِيعُهُمْ بِذِي فَرْضٍ أَوْ عَصْبَةٍ فلا خِلافَ فيه . فنقولُ في
(زوجٍ وبنْتٍ وبنْتٍ أُخْتٍ) لأبوينِ أَوْ لأبٍ (للزَّوْجِ النِّصْفُ ،
والباقي بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ) وَتَصِحُّ مِنْ أَرْبَعَةٍ عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ، وَعَلَى الثَّانِي ،
مِنْ سِتَّةٍ ، لِلزَّوْجِ ثَلَاثَةٌ ، وَ (لِبْنَتِ الْبِنْتِ سَهْمَانِ ، وَلِبْنَتِ الْأُخْتِ
سَهْمٌ) . زوجةً وابنتاً ابنتَيْنِ وابنتاً أُخْتَيْنِ ؛ لِلزَّوْجَةِ الرَّبْعُ ، وَلِبْنَتِي الْبَنَتَيْنِ
ثُلَاثًا الباقي وهو النصفُ ، وَلِبْنَتِي الْأُخْتَيْنِ الباقي وهو الرَّبْعُ ، وَتَصِحُّ مِنْ
ثَمَانِيَةٍ . وعلى قولِ يحيى ، وضارٍ ، تَفَرِّضُ الْمَسْأَلَةُ مِنْ ثَمَانِيَةٍ ؛ لِلزَّوْجَةِ
الْثُمْنُ ، وَلِلْبَنَتَيْنِ الثُّلَثَانِ ، وَلَيْسَ لَهَا ثُلَثَانِ ، فَتَضَرِبُهَا فِي ثَلَاثَةٍ تَكُنْ أَرْبَعَةً

وَقَسَمْتَ الْبَاقِيَ بَيْنَهُمْ ، كَمَا لَوْ أَنْفَرَدُوا . وهذا المذهبُ ، وعليه جماهيرُ الأصحابِ .
وجزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَسَّمَ
الْفَاضِلُ عَنِ الزَّوْجِ بَيْنَهُمْ ، كَمَا يُقَسَّمُ بَيْنَ مَنْ أَذَلُّوا بِهِ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ .
وَجَزَمَ بِهِ الْقَاضِي فِي « التَّعْلِيقِ » . وَذَكَرَهُ فِي « الْوَاضِحِ » . وَالْأَمْثَلُ الَّتِي ذَكَرَهَا
الْمُصَنِّفُ بَعْدَ ذَلِكَ مُبَيَّنَّةٌ عَلَى هَذَا الْخِلَافِ ، وَقَدْ عَلِمْتَ الْمَذْهَبَ مِنْهُ .

وعشرين ؛ للزوجة الثمن ، ولبنتي البنتين الثلثان ستة عشر ، والباقي لبنتي الأختين وهو خمسة ، ثم تُعطى الزوجة الربع ، وتقسم الباقي على أحد وعشرين ؛ للبنتين ستة عشر ، ولبنتي الأختين خمسة ، والأحد وعشرون ثلاثة أرباع ، فكملها بأن تزيد عليها ثلثها تكن ثمانية وعشرين ؛ للزوجة سبعة ، وللبنتين ستة عشر ، يبقى خمسة ، لا تنقسم على بنتي الأختين ، فتضربها في اثنين تكن ستة وخمسين ، ومنها تصح .

زوج وبنت وبنت وخالة وبنت عم ؛ للزوج النصف ، والباقي بين ذوى الأرحام على ستة ؛ لبنت البنت ثلاثة ، وللخالة سهم ، ويبقى لبنت العم سهمان ، وتصح من اثني عشر . وفي قول يحيى ، وضار ، تفرض المسألة من اثني عشر ؛ للزوج ثلاثة ، وللبنت ستة ، وللأم سهمان ، يبقى للعم سهم ، ثم يُعطى الزوج النصف ، وتجمع سهام الباقي وهي تسعة ، لهم النصف ، فتصح من ثمانية عشر . فإن كان مكان الزوج امرأة ، فعلى القول الأول للمرأة الربع والباقي بين ذوى الأرحام على ستة ، وهي توافق باقى مسألة الزوجة بأثلاث ، فتردّها إلى اثنين ، وتضربها في أربعة تكن ثمانية ؛ للمرأة سهمان ، ولبنت البنت نصف الباقي ثلاثة ، وللخالة [٢٦٢/٥ ط] سهم ، ولبنت العم سهمان . وعلى قول يحيى تفرضها من أربعة وعشرين ؛ لذوى الأرحام منها أحد وعشرون ، ثم تفرض للمرأة الربع من أربعة ، لها سهم ، ولهم ثلاثة ، توافق سهامهم بالثلث ، فتضرب ثلثها في أربعة تكن ثمانية وعشرين ، ومنها تصح . امرأة وثلاث بنات ثلاث إخوة

وَلَا يَعُولُ مِنْ مَسَائِلِ ذَوِي الْأَرْحَامِ إِلَّا مَسْأَلَةٌ وَاحِدَةٌ وَشِبْهُهَا ،
وَهِيَ خَالَةٌ وَسِتُّ بَنَاتٍ لِسِتِّ أَخَوَاتٍ مُفْتَرِقَاتٍ تَعُولُ إِلَى سَبْعَةٍ .

مُفْتَرِقِينَ . امرأةٌ و بنتٌ و بنتٌ و ثلاثٌ خالاتٍ مُفْتَرِقَاتٍ و ثلاثٌ عَمَّاتٍ
مُفْتَرِقَاتٍ .

٢٨٣٦ - مسألة : (وَلَا يَعُولُ مِنْ مَسَائِلِ ذَوِي الْأَرْحَامِ إِلَّا مَسْأَلَةٌ
وَاحِدَةٌ وَشِبْهُهَا) وَهِيَ خَالَةٌ (أَوْ غَيْرُهَا مِمَّنْ يَقُومُ مَقَامَ الْأُمِّ أَوِ الْجَدَّةِ)
(وَسِتُّ بَنَاتٍ لِسِتِّ أَخَوَاتٍ مُفْتَرِقَاتٍ) أَوْ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُنَّ مِمَّنْ يَأْخُذُ
الْمَالَ بِالْفَرَضِ ، فَإِنَّهَا مِنْ سِتَّةٍ ، لِلْخَالَةِ السُّدُسُ ، وَلِبَنَتَيِ الْأَخْتَيْنِ مِنْ
الْأُمِّ الثُّلُثُ ، وَلِبَنَتَيِ الْأَخْتَيْنِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ الثُّلُثَانِ أَرْبَعَةٌ (تَعُولُ إِلَى سَبْعَةٍ)
لَأَنَّ الْعَوْلَ الزَّائِدَ عَلَى هَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا لِأَحَدِ الزَّوْجَيْنِ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي ذَوِي
الْأَرْحَامِ .

الإنصاف

بَابُ مِيرَاثِ الْحَمْلِ

إِذَا مَاتَ عَنْ حَمْلٍ يَرِثُهُ وَطَالَ بَقِيَّةُ الْوَرَثَةِ بِالْقِسْمَةِ ، وَقَفَتْ

بَابُ مِيرَاثِ الْحَمْلِ

(إِذَا مَاتَ عَنْ حَمْلٍ يَرِثُهُ وَطَالَ بَقِيَّةُ الْوَرَثَةِ بِالْقِسْمَةِ ، وَقَفَتْ لَهُ

بَابُ مِيرَاثِ الْحَمْلِ

فائدة : الْحَمْلُ يَرِثُ فِي الْجُمْلَةِ ، بِإِلْزَاعٍ . لَكِنْ هَلْ يَثْبُتُ لَهُ الْمِلْكُ بِمُجَرَّدِ مَوْتِ مَوْرُوثِهِ ، وَيَتَبَيَّنُ ذَلِكَ بِخُرُوجِهِ حَيًّا ، أَمْ لَا يَثْبُتُ لَهُ الْمِلْكُ حَتَّى يَنْفَصَلَ حَيًّا ؟ فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ الْأَصْحَابِ . قَالَ فِي « الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ » : وَهَذَا الْخِلَافُ مُطَّرِدٌ فِي سَائِرِ أَحْكَامِهِ الثَّابِتَةِ لَهُ ، هَلْ هِيَ مُعَلَّقَةٌ بِشَرْطِ انْفِصَالِهِ حَيًّا ، فَلَا تَثْبُتُ قَبْلَهُ ، أَوْ هِيَ ثَابِتَةٌ لَهُ فِي حَالِ كَوْنِهِ حَمْلًا ، لَكِنْ ثُبُوتُهَا مُرَاعَى بَانْفِصَالِهِ حَيًّا ، فَإِذَا انْفَصَلَ حَيًّا تَبَيَّنَا ثُبُوتَهَا مِنْ حِينِ وُجُودِ أَسْبَابِهَا ؟ وَهَذَا هُوَ تَحْقِيقُ مَعْنَى قَوْلِ مَنْ قَالَ : هَلِ الْحَمْلُ لَهُ حُكْمٌ أَمْ لَا ؟ قَالَ : وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ نَصُّ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، فِي الْإِنْفِاقِ عَلَى أُمِّهِ مِنْ نَصِيْبِهِ ، أَنَّهُ يَثْبُتُ لَهُ الْمِلْكُ بِالْإِرْثِ مِنْ حِينِ مَوْتِ أَبِيهِ . وَصَرَّحَ بِذَلِكَ ابْنُ عَقِيلٍ ، وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَصْحَابِ . وَنُقِلَ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، مَا يَدُلُّ عَلَى خِلَافِهِ ، وَأَنَّهُ لَا يَثْبُتُ لَهُ الْمِلْكُ إِلَّا بِالْوَضْعِ . وَقَالَ الْمُصَنِّفُ وَمَنْ تَابَعَهُ ، فِي فِطْرَةِ الْجَنِينِ : لَمْ تَثْبُتْ لَهُ أَحْكَامُ الدُّنْيَا إِلَّا فِي الْإِرْثِ وَالْوَصِيَّةِ ، بِشَرْطِ خُرُوجِهِ حَيًّا . انتهى .

فائدة : قَوْلُهُ : وَقَفَتْ لَهُ نَصِيْبٌ ذَكَرْنِي ، إِنْ كَانَ نَصِيْبُهُمَا أَكْثَرَ ، وَإِلَّا وَقَفَتْ

المقتنع
لَهُ نَصِيبَ ذَكَرَيْنِ ، إِنْ كَانَ نَصِيبُهُمَا أَكْثَرَ ، وَإِلَّا وَقَفَتْ نَصِيبَ
أُنْثَيْنِ ، وَدَفَعَتْ إِلَى مَنْ لَا يَحْجُبُهُ الْحَمْلُ أَقْلَ مِيرَاثِهِ ، وَلَا تَدْفَعُ
إِلَى مَنْ يُسْقِطُهُ شَيْئًا .

الشرح الكبير
نَصِيبَ ذَكَرَيْنِ ، إِنْ كَانَ نَصِيبُهُمَا أَكْثَرَ ، وَإِلَّا وَقَفَتْ (له) نَصِيبَ
أُنْثَيْنِ^(١) وجملة ذلك، أَنَّ الإنسانَ إِذَا ماتَ عَنْ حَمْلٍ يَرِثُهُ وَقَفَ الْأَمْرُ حَتَّى
يَتَبَيَّنَ ، فَإِنْ طَالَبَ الْوَرَثَةُ بِالْقِسْمَةِ^(٢) لَمْ يُعْطَوْا كُلُّ الْمَالِ بِغَيْرِ خِلَافٍ بَيْنَ
الْعُلَمَاءِ ، إِلَّا مَا حَكَى عَنْ دَاوُدَ . وَالصَّحِيحُ عَنْهُ مِثْلُ قَوْلِ الْجَمَاعَةِ ، وَلَكِنْ
يُدْفَعُ إِلَى مَنْ لَا يَنْقُضُهُ كَمَالُ مِيرَاثِهِ ، وَإِلَى مَنْ يَنْقُضُهُ أَقْلُ مِيرَاثِهِ (وَلَا يُدْفَعُ
إِلَى مَنْ يُسْقِطُهُ شَيْئًا) فَأَمَّا مَنْ يُشَارِكُهُ ، فَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالُوا : يُوقَفُ
لِلْحَمْلِ شَيْءٌ وَيُدْفَعُ إِلَى شُرَكَائِهِ الْبَاقِي . وَبِهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَصْحَابُهُ ،
وَاللَّيْثُ ، وَشَرِيكٌ ، وَيَحْيَى بْنُ آدَمَ . وَهُوَ رَوَايَةُ الرَّبِيعِ عَنِ الشَّافِعِيِّ .
وَالْمَشْهُورُ عَنْهُ أَنَّهُ لَا يُدْفَعُ إِلَى شُرَكَائِهِ شَيْءٌ ؛ لِأَنَّ الْحَمْلَ لَا حَدَّ لَهُ ، وَلَا
نَعْلَمُ كَمْ يَتْرَكُهُ . وَقَدْ حَكَى الْمَاوَرِدِيُّ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ
وَرَدَ طَالِبًا لِلْعِلْمِ ، وَكَانَ مِنْ أَهْلِ الدِّينِ وَالْفَضْلِ ، أَنَّ امْرَأَةً وَلَدَتْ بِالْيَمَنِ
شَيْئًا كَالْكُرْشِ ، فَظَنَّ أَنَّ لَا وَلَدَ فِيهِ فَأَلْقَى عَلَى قَارِعَةِ الطَّرِيقِ ، فَلَمَّا طَلَعَتِ
الشَّمْسُ وَحَمَى بِهَا تَحَرَّكَ ، فَأَخِذَ وَشَقَّ ، فَخَرَجَ مِنْهُ سَبْعَةُ أَوْلَادٍ ذُكُورٍ

الإِنصَافُ
نَصِيبَ أُنْثَيْنِ . وَكَذَا لَوْ كَانَ إِرْثُ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى أَكْثَرَ . قَالَ فِي « الرَّعَايَيْنِ » .
وَهَذَا بِلَا نِزَاعٍ . وَهُوَ مِنْ مُفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ . فَمِثَالُ كَوْنِ الذَّكَرَيْنِ نَصِيبُهُمَا أَكْثَرَ ،

(١) فِي م : « ابْتَيْنِ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « بِالْقِسْمِ » .

الشرح الكبير

وعاشوا جميعاً ، وكانوا خلقاً سَوِيًّا إِلَّا أَنَّهُ كَانَ فِي أَعْضَادِهِمْ قِصْرٌ . قال :
 وصارَ عَنِي أَحَدُهُمْ فَصْرَعَنِي ، فَكُنْتُ أُعِيرُ بِهِ ، فيُقال : صَرَعَكَ سُبْعُ
 رَجُلٍ . قال شَيْخُنَا^(١) : وقد أَخْبَرَنِي مَنْ أَثِقُ بِهِ سَنَةَ ثَمَانٍ وَسِتِّمِائَةٍ أَوْ سَنَةَ
 تِسْعٍ ، عَنْ ضَرِيرٍ بِدِمَشَقٍ أَنَّهُ قَالَ : [٢٦٣/٥] وَلَدْتُ امْرَأَتِي فِي هَذِهِ
 الْأَيَّامِ سَبْعَةَ فِي بَطْنٍ وَاحِدٍ ، ذُكُورًا وَإِنَاثًا . قال : وكان بِدِمَشَقٍ أُمٌّ وَلَدَتْ
 لِبَعْضِ كُبَرَائِهَا ، فَتَزَوَّجَتْ بَعْدَهُ مَنْ كَانَ يَقْرَأُ عَلَيْهِ^(٢) ، وَكَانَتْ تَلِدُ ثَلَاثَةً
 فِي كُلِّ بَطْنٍ . وقال غيرُ الشَّافِعِيِّ : هذا نادرٌ لَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ فَلَا يَجُوزُ مَنَعُ
 المِراثِ مِنْ أَجْلِهِ ، كما لو لم يَظْهَرْ بِالْمَرْأَةِ حَمْلٌ .

فصل : واخْتَلَفَ القائلون بِالوَقْفِ فِيمَا يُوقَفُ ، فعن أحمد ، أَنَّهُ يُوقَفُ
 نَصِيبُ ذَكَرَيْنِ ، إِنْ كَانَ مِيرَاثُهُمَا أَكْثَرَ ، أَوْ نَصِيبُ اثْنَيْنِ إِنْ كَانَ أَكْثَرَ .
 وهذا قولُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ ، وَاللُّؤْلُؤِيِّ . وقال شَرِيكٌ : يُوقَفُ نَصِيبُ
 أَرْبَعَةٍ ، فَإِنِّي رَأَيْتُ بَنِي إِسْمَاعِيلَ أَرْبَعَةً وَلِدُوا فِي بَطْنٍ وَاحِدٍ ؛ مُحَمَّدٌ ،
 وَعَمْرٌ ، وَعَلِيٌّ . قال يَحْيَى : وَأُظُنُّ الرَّابِعَ إِسْمَاعِيلَ . وَرَوَى ابْنُ الْمُبَارَكِ^(٣)
 هَذَا الْقَوْلَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَرَوَاهُ الرَّبِيعُ عَنِ الشَّافِعِيِّ . وقال اللَّيْثُ ، وَأَبُو

الإنصاف

لو خَلَفَ زَوْجَةٌ حَامِلًا . ومِثَالُهُ فِي الْأُنْثَيْنِ ؛ كَزَوْجَةٍ حَامِلٍ مَعَ أَبَوَيْنِ . ومِثَالُهُ فِي
 الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى ؛ لو خَلَفَ زَوْجَةٌ ، أَوْ خَلَفَتْ زَوْجًا وَأُمًّا حَامِلًا . قاله فِي « الرَّعَايَةِ
 الْكُبْرَى » . وفيه نظرٌ ظاهرٌ .

(١) فِي : المغنى ١٧٧/٩ .

(٢) فِي م : « عَلَيْهَا » .

(٣) فِي م : « الْمَنْدَر » .

المقنع فَإِذَا وُضِعَ الْحَمْلُ دَفَعَتْ إِلَيْهِ نَصِيبَهُ وَرَدَدَتْ الْبَاقِيَ إِلَى مُسْتَحِقِّهِ .

الشرح الكبير

يُوسُفَ : يُوقَفُ نَصِيبُ غُلَامٍ ، وَيُؤْخَذُ ضَمِيمٌ مِنَ الْوَرَثَةِ . وَلَنَا ، أَنْ
وِلَادَةَ التَّوَامَيْنِ كَثِيرٌ مُعْتَادٌ فَلَمْ يَجْزُ قَسْمُ نَصِيبِهِمَا ، كَالوَاحِدِ ، وَمَا زَادَ
عَلَيْهِمَا^(١) نَادِرٌ فَلَمْ يُوقَفْ لَهُ شَيْءٌ ، كَالْخَامِسِ وَالسَّادِسِ .

٢٨٣٧ - مسألة : (فَإِذَا وُضِعَ الْحَمْلُ دَفَعَتْ إِلَيْهِ نَصِيبَهُ وَرَدَدَتْ
الْبَاقِيَ إِلَى مُسْتَحِقِّهِ) وَإِنْ كَانَ يَرِثُ الْمَوْقُوفَ كُلَّهُ أَخَذَهُ ، وَإِنْ أَعْوَزَ شَيْئًا ،
رَجَعَ عَلَى مَنْ هُوَ فِي يَدِهِ .

مسائل من ذلك : امرأة حامل وبنت ، للمرأة الثُّمْنُ ، وللبنت خُمُسُ
الباقى . وفى قولِ شريكٍ تُسَعُّهُ . وفى قولِ أبى يوسفٍ ثُلُثُهُ بضمينٍ . ولا
يُدْفَعُ إِلَيْهَا شَيْءٌ فى المشهورِ عن الشافعى . فإن كان مكان البنت ابنٌ ، دُفِعَ
إِلَيْهِ ثُلُثُ الْبَاقَى أَوْ خُمُسُهُ أَوْ نِصْفُهُ ، على اختلافِ الأقوالِ . ومتى زادتِ
الفروضُ على ثُلُثِ الْمَالِ فميراثُ الإناثِ أَكْثَرُ ، فَإِذَا خَلَفَ أَبَوَيْنِ وَامْرَأَةً
حَامِلًا ، فَلِلْمَرْأَةِ ثَلَاثَةٌ مِنْ سَبْعَةٍ وَعِشْرِينَ ، وَلِلْأَبَوَيْنِ ثَمَانِيَةٌ مِنْهَا ، وَيُوقَفُ
سِتَّةَ عَشَرَ ، وَيَسْتَوِي هَهُنَا قَوْلُ مَنْ وَقَفَ نَصِيبَ اثْنَيْنِ وَقَوْلُ مَنْ وَقَفَ
نَصِيبَ^(٢) أَرْبَعَةٍ . وقولُ أبى يوسفٍ ، تُعْطَى الْمَرْأَةُ ثُمْنًا كَامِلًا ، وَالْأَبَوَانِ
ثُلُثًا كَامِلًا ، وَيُؤْخَذُ مِنْهُمُ ضَمِيمٌ . فَإِنْ كَانَ مَعَهُمْ بِنْتُ دُفِعَ إِلَيْهَا ثَلَاثَةُ عَشَرَ
مِنْ مِائَةٍ وَعِشْرِينَ . وفى قولِ شريكٍ ، ثَلَاثَةُ عَشَرَ مِنْ مِائَتَيْنِ وَسِتَّةَ عَشَرَ .

الإنصاف

(١) فى م : « عليها » .

(٢) فى م : « بين » .

وفي قول أبي يوسف ، ثلاثة عشر من اثنين وسبعين ، ويُؤخذ من الكلّ ضَمِينٌ : من البنت ؛ لاحتمال أن يُولد أكثر من واحدٍ ، ومن الباقيين ؛ لاحتمال أن تعول المسألة . وعلى قولنا ، يُوافق بين سبعةٍ وعشرين وبين مائةٍ وعشرين بأثلاثٍ ، ويُضربُ ثلثُ إحداهما في الأخرى تكن ألفاً وثمانين ، للبنتِ ثلاثة عشر في تسعة ، [٢٦٣/٥] مائة وسبعة عشر ، وللأبوين والمرأة أحد عشر في أربعين ، وما بقي فهو موقوف .

زَوْجٌ وأُمٌ حَامِلٌ مِنَ الأبِ ، المسألة من ثمانية ؛ للزوج ثلاثة ، وللأُم سَهْمٌ ، وَيَقِفُ أَرْبَعَةٌ . وقال أبو يوسف : نَدْفَعُ إِلَى الْأُمِّ سَهْمَيْنِ وَيَقِفُ ثَلَاثَةٌ ، وَنَأْخُذُ مِنْهَا ضَمِينًا . هكذا حَكَى عَنْهُ الْخَبَرِيُّ . وإن كان في المسألة مَنْ يَسْقُطُ بَوْلِدِ الْأَبَوَيْنِ ، كَعَصْبَةٍ أَوْ أَحَدٍ مِنْ وَلَدِ الْأَبِ ، لَمْ يُعْطَ شَيْئًا . ولو كان في هذه المسألة جَدٌّ ، فللزوج الثلث ، وللأُمِّ السُّدُسُ ، وللجدِّ السُّدُسُ ، والباقي موقوفٌ . وقال أبو حنيفة : للزوج النِّصْفُ ، وللأُمِّ السُّدُسُ ، وللجدِّ السُّدُسُ ، وَيَقِفُ السُّدُسُ بَيْنَ الْجَدِّ وَالْأُمِّ ، وَلَا شَيْءَ لِلْحَمْلِ ؛ لِأَنَّ الْجَدَّ يُسْقِطُهُ . وأبو يوسف يَجْعَلُهَا مِنْ سَبْعَةٍ وَعِشْرِينَ ، وَيَقِفُ أَرْبَعَةٌ أَسْهُمٍ . وَحَكَى عَنْ شَرِيكٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : «تَعُولُ عَلَى الْجَدِّ» . فَيَقِفُ هَهُنَا نَصِيبُ الْإِنَاثِ ، فَتَكُونُ عِنْدَهُ مِنْ تِسْعَةٍ ، تَقِفُ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ . ولو لم يكن فيها زوجٌ كان للأُمِّ السُّدُسُ ^(١) وللجدِّ ثلث الباقي ، وَيَقِفُ عَشْرَةٌ مِنْ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ . وعند أبي حنيفة ، للجدِّ الثُّلُثَانِ ، وللأُمِّ ^(٢)

(١ - ١) في المغني ١٧٩/٩ : « يقول على في الجد » .

(٢ - ٢) سقط من : الأصل .

فصل : وَإِذَا اسْتَهَلَ الْمَوْلُودُ صَارَ خَاوِرًا وَوُورِثَ ، وَفِي مَعْنَاهُ الْعُطَاسُ ، وَالتَّنْفُسُ ، وَالْإِرْتِضَاعُ ، وَمَا يَدُلُّ عَلَى الْحَيَاةِ . فَأَمَّا الْحَرَكَةُ وَالْإِخْتِلَاجُ فَلَا تَدُلُّ عَلَى الْحَيَاةِ .

السُّدُسُ^(١) ، وَيُوقَفُ السُّدُسُ بَيْنَهُمَا . قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ ، يَقِفُ الثُّلُثُ ، وَيُعْطَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثُلُثًا ، وَيُؤْخَذُ مِنْهُمَا ضَمِيمٌ . وَمَتَى خَلَفَ وَرَثَةُ وَأُمَّا تَحْتَ الزَّوْجِ ، فَيَنْبَغِي لِلزَّوْجِ الْإِمْسَاكُ عَنْ وَطْئِهَا ، لِيَعْلَمَ أَحَامِلُ هِيَ أَمْ لَا . كَذَا يُرَوَى عَنْ عَلِيٍّ ، وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَالتَّحِييُّ ، وَقَتَادَةَ ، فِي آخَرِينَ . فَإِنْ وَطِئَهَا قَبْلَ اسْتِبْرَائِهَا فَاتَتْ بِوَلَدٍ لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ وَرِثَ ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّهَا كَانَتْ حَامِلًا بِهِ ، وَإِنْ وَلَدَتْهُ لِأَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَرِثْ ، إِلَّا أَنْ يُقَرَّرَ الْوَرِثَةُ أَنَّهَا كَانَتْ حَامِلًا يَوْمَ مَوْتِ وَلَدِهَا .

فصل : قَالَ الشَّيْخُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ : (وَإِذَا اسْتَهَلَ الْمَوْلُودُ صَارَ خَاوِرًا وَوُورِثَ ، وَفِي مَعْنَاهُ الْعُطَاسُ ، وَالتَّنْفُسُ ، وَالْإِرْتِضَاعُ ، وَمَا يَدُلُّ عَلَى الْحَيَاةِ . فَأَمَّا الْحَرَكَةُ وَالْإِخْتِلَاجُ فَلَا تَدُلُّ عَلَى الْحَيَاةِ) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ ، أَنَّ

قوله : وَإِذَا اسْتَهَلَ الْمَوْلُودُ صَارَ خَاوِرًا ، وَرِثَ وَوُورِثَ . مُخَفَّفًا . هَذَا الْمَذْهَبُ . نَقَلَهُ أَبُو طَالِبٍ . قَالَ فِي « الرَّوْضَةِ » : هَذَا الصَّحِيحُ عِنْدِي . وَجَزَمَ بِهِ^(٢) فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » ، وَ « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْفَاتِحِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَعَنْهُ ، يَرِثُ أَيْضًا بِصَوْتِ غَيْرِ الصُّرَاخِ . قوله : وَفِي مَعْنَاهُ الْعُطَاسُ وَالتَّنْفُسُ . هَذَا الْمَذْهَبُ . نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْعُطَاسِ .

(١) سقط من : الأصل .

(٢) سقط من : ط .

الحَمْلَ لَا يَرِثُ إِلَّا بَشَرَتَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، «أَنْ يُعْلَمَ»^(١) أَنَّهُ كَانَ مَوْجُودًا حَالِ الْمَوْتِ ، وَيُعْلَمُ ذَلِكَ بِأَنْ تَأْتِيَ بِهِ لِأَقْلٍ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ ، فَإِنْ أَتَتْ بِهِ لِأَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ وَكَانَ لَهَا زَوْجٌ أَوْ سَيِّدٌ يَطْبُوهَا لَمْ يَرِثْ إِلَّا أَنْ يُقَرَّرَ الْوَرْتَةُ أَنَّهُ كَانَ مَوْجُودًا حَالِ الْمَوْتِ ، وَإِنْ كَانَتْ لَا تُنَوِّطُ لِعَدَمِ الزَّوْجِ أَوْ السَّيِّدِ أَوْ لِعَيْبَتِهِمَا أَوْ اجْتِنَابِهِمَا الْوِطْءَ عَجْزًا أَوْ قَصْدًا أَوْ غَيْرَهُ ، وَرِثَ مَا لَمْ يُجَاوِزْ أَكْثَرَ مُدَّةِ الْحَمْلِ ، وَهِيَ أَرْبَعُ سِنِينَ فِي إِحْدَى الرَّوَائِثَيْنِ ، وَفِي الْأُخْرَى سِتَّتَانِ . الشَّرْطُ الثَّانِي ، أَنْ تَضَعَهُ حَيًّا ، فَإِنْ وَضَعْتَهُ مَيِّتًا لَمْ يَرِثْ فِي قَوْلِ الْجَمِيعِ . وَاخْتَلَفَ فِيمَا يَثْبُتُ بِهِ الْمِيرَاثُ مِنَ الْحَيَاةِ ، فَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ إِذَا اسْتَهْلَلَ صَارَ خَا وَرِثَ وَوَرِثَ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ^(٢) [٢٦٤/٥] بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي

وَجَزَمَ بِهِ فِي «الرَّعَايَتَيْنِ» ، وَ«الْوَجِيزِ» ، وَ«الْحَاوِي الصَّغِيرِ» ، وَ«الْهِدَايَةِ» ، وَ«الْخُلَاصَةِ» ، وَغَيْرِهِمْ . وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْمُذْهَبِ» فِي الْعُطَاسِ . وَقَدَّمَهُ فِي «الْفَائِقِ» . وَقَالَ الْقَاضِي ، وَأَصْحَابُهُ ، وَجَمَاعَةُ فِي التَّنْفُسِ . قَالَ فِي «الْفَائِقِ» : وَشَرَطَ الْقَاضِي طُولَ زَمَنِ التَّنْفُسِ . وَقَالَ فِي «التَّرْغِيبِ» : إِنْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ أَنَّ الْجَنِينَ تَنَفَّسَ أَوْ تَحَرَّكَ أَوْ عَطَسَ ، فَهُوَ حَيٌّ . وَقَالَ فِي «الْمُذْهَبِ» ، وَ«مَسْبُوكِ الذَّهَبِ» فِي هَذَا الْبَابِ : فَإِنْ تَحَرَّكَ أَوْ تَنَفَّسَ لَمْ يَكُنْ كَالْأَسْتِهْلَالِ . وَنَقَلَ ابْنُ الْحَكَمِ ، إِذَا تَحَرَّكَ فِيهِهِ الذِّيَّةُ كَامِلَةً ، وَلَا يَرِثُ وَلَا يُورَثُ حَتَّى يَسْتَهْلَلَ . وَظَاهِرٌ مَا قَدَّمَهُ فِي «الْفُرُوعِ» أَنَّ مُجَرَّدَ التَّنْفُسِ لَيْسَ كَالْأَسْتِهْلَالِ . وَقَالَ فِي

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) في : باب في المولود يستهل ثم يموت ، من كتاب الفرائض . سنن أبي داود ١١٥/٢ . وهو حديث صحيح ،

إرواء الغليل ١٤٧/٦ .

هُرَيْرَةَ ، عن النبي ﷺ أنه قال : « إِذَا اسْتَهْلَ الْمَوْلُودُ وَرِثَ » . وروى ابنُ ماجه^(١) عن جابرٍ ، عن النبي ﷺ مثله . واختلفوا فيما سوى الاستِهْلالِ ، فقالت طائفة^(٢) : لا يرثُ حتى يَسْتَهْلَ ، ولا يقومُ غيره مَقامه . ثم اختلفوا في الاستِهْلالِ^(٣) ما هو ؟ فقالت طائفة^(٤) : لا يرثُ حتى يَسْتَهْلَ صَارِحًا . والمشهورُ عن أحمدَ ، أنه لا يرثُ حتى يَسْتَهْلَ . روى ذلك عن ابنِ عَبَّاسٍ ،^(٥) والحسنِ بنِ عليٍّ ، وأبي هُرَيْرَةَ ، وجابرٍ ، وسعيدِ بنِ المُسيَّبِ ، وعطاءٍ ، وشُرَيْحٍ^(٦) ، والحسنِ ، وابنِ سيرينَ ، والنخعيَّ ، والشَّعْبِيَّ ، ورَبِيعَةَ ، ويحيى بنِ سَعِيدٍ ، وأبي سَلَمَةَ بنِ عبدِ الرَّحْمَنِ ، ومالكٍ ، وأبي عُبَيْدٍ ، وإسحاقَ ؛ لأنَّ مَفْهُومَ قَوْلِهِ عليه الصلاة والسلامُ : « إِذَا اسْتَهْلَ الْمَوْلُودُ وَرِثَ » . أنه لا يرثُ بغيرِ الاستِهْلالِ . وفي لَفْظٍ ذَكَرَهُ ابنُ سُرَاقَةَ ، عن النبي ﷺ ، أنه قال في الصَّبِيِّ الْمَنْفُوسِ : « إِذَا وَقَعَ صَارِحًا فَاسْتَهْلَ وَرِثَ وَتَمَّتْ دَيْتُهُ ، وَسُمِّيَ وَصَلَى عَلَيْهِ وَإِنْ وَقَعَ حَيًّا وَلَمْ يَسْتَهْلَ صَارِحًا لَمْ تَتِمَّ دَيْتُهُ ، وَفِيهِ غُرَّةٌ ؛ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ ، عَلَى الْعَاقِلَةِ »^(٧) . وَإِنَّمَا سُمِّيَ الصَّرَاحُ مِنَ الصَّبِيِّ اسْتِهْلَالًا تَجَوُّزًا ، وَالْأَصْلُ

الإِنصافُ « الفائق » : وعنه ، يَتَعَيَّنُ الاسْتِهْلَالُ فقط .

قوله : والارْتِضَاعُ . يَعْنِي أَنَّهُ فِي مَعْنَى الاسْتِهْلَالِ صَارِحًا ، فِيرِثُ وَيُورِثُ

(١) في : باب ما جاء في الصلاة على الطفل ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب إذا استهل المولود ورث ، من كتاب الفرائض . سنن ابن ماجه ١ / ٤٨٣ ، ٢ / ٩١٩ .

(٢) (٢ - ٢) سقط من : الأصل .

(٣) أخرجه السلفي في الطيوريات بدون آخره عن أبي هريرة مرفوعا ، وله طرق يقوى بعضها بعضها . إرواء =

الشرح الكبير

فيه أَنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوْا الْهِلَالَ صَاحُوا عِنْدَ رُؤْيَيْهِ وَاجْتَمَعُوا فَأَرَاهُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا ، فَسُمِّيَ الصَّوْتُ عِنْدَ اسْتِهْلَالِ الْهِلَالِ اسْتِهْلَالًا ، ثُمَّ سُمِّيَ الصَّوْتُ مِنَ الصَّبِيِّ الْمَوْلُودِ اسْتِهْلَالًا ؛ لِأَنَّهُ صَوْتُ عِنْدَ وُجُودِ شَيْءٍ يُجْتَمَعُ لَهُ وَيُفْرَحُ بِهِ . وَرَوَى يُوسُفُ بْنُ مُوسَى عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ : يَرِثُ السَّقَطُ وَيُورَثُ إِذَا اسْتَهْلَ . فَقِيلَ لَهُ : مَا الْاسْتِهْلَالُ ؟ قَالَ : إِذَا صَاحَ أَوْ عَطَسَ أَوْ بَكَى . فَعَلِيَ هَذَا ، كُلُّ صَوْتٍ يَوْجَدُ مِنْهُ تُعْلَمُ بِهِ حَيَاتُهُ فَهُوَ اسْتِهْلَالٌ . وَهَذَا قَوْلُ الزُّهْرِيِّ ، وَالْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ؛ لِأَنَّهُ صَوْتُ عُلِمَتْ بِهِ حَيَاتُهُ فَأَشْبَهَ الصُّرَاخَ . وَعَنْ أَحْمَدَ رَوَايَةً ثَالِثَةً ، إِذَا عُلِمَتْ حَيَاتُهُ بِصَوْتٍ أَوْ حَرَكَةٍ أَوْ رَضَاعٍ أَوْ غَيْرِهِ وَرِثَ وَثَبَتْ لَهُ أَحْكَامُ الْحَيَاةِ . وَبِهَذَا قَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَصْحَابُهُ ، ('وداود').

بذلك . وهو المذهب . وجزم به في «الهداية» ، و «المذهب» ، و «الخلاصة» ، والإنصاف ، و «الرعايتين» ، و «الحاوي الصغير» ، و «الوجيز» ، وغيرهم . قال في «الفروع» : هذا الأشهر . وقدمه في «الفائق» وغيره . وقيل : لا يرث بذلك ولا يورث . وتقدمت الرواية التي ذكرها في «الفائق» .

قوله : وما يدلُّ على الحياة . كالحركة الطويلة والبكاء وغيرهما ، مما يُعْلَمُ بِهِ حَيَاتُهُ . وهذا المذهب . وجزم به في «الهداية» ، و «المذهب» ، و «الخلاصة» ، و «الوجيز» ، وغيرهم . قال في «الفروع» : هذا الأشهر . وقيل : لا يرث

= الغليل ١٤٧/٦ ، ١٤٨ .
(١ - ١) سقط من : م .

المقنع وَإِنْ ظَهَرَ بَعْضُهُ فَاسْتَهْلَ ثُمَّ انفَصَلَ مَيْتًا لَمْ يَرِثْ . وَعَنْهُ ، يَرِثْ .

الشرح الكبير فأما الحركة والاختلاج فلا تدلُّ على الحياة ، فإنَّ اللحم يختلج إذا خرج من مكانٍ ضيقٍ فتضامَّت أجزاؤه ، ثم خرج إلى مكانٍ فسيحٍ فإنه يتحرك وإن لم تكن فيه حياة ، ثم إن كانت فيه حياة ، فلا يُعلم كونها مُستقرَّة ؛ لاحتمال أن تكون كحركة المذبوح ، فإنَّ الحيوانات تتحرك بعد الذبح حركةً شديدة ، وهى فى حُكمِ المَيِّتِ .

٢٨٣٨ - مسألة : (وَإِنْ خَرَجَ بَعْضُهُ فَاسْتَهْلَ ثُمَّ انفَصَلَ مَيْتًا لَمْ يَرِثْ) وبه قال الشافعى . وقال أبو حنيفة ، وأصحابه : إن خرج أكثره فاستهَلَ ثم مات ، وَرِثَ ؛ لقوله عليه الصلاة والسلام : « إِذَا اسْتَهَلَ

الإِنصاف ولا يُورثُ بذلك .

قوله : فأما الحركة والاختلاج ، فلا يدلُّ على الحياة . مُجرَّد الاختلاج لا يدلُّ على الحياة . وأما الحركة ، فإن كانت يسيرة فلا تدلُّ بمجردها على الحياة . قال المُصنِّفُ : ولو عُلِمَ معهما حياة ؛ لأنه لا يُعلم استقرارها لاحتمال كونها كحركة المذبوح ، فإنَّ الحيوان يتحرك بعد ذبحه حركةً شديدة ، وهو كميَّتٍ . وكذا التَّنَفُّسُ اليسير لا يدلُّ على الحياة . ذكره فى « الرَّعَايَةِ » . وإن كانت الحركة طويلة ، فالمذهب أنَّها تدلُّ على الحياة ، وأنَّ حُكمها حُكم الاستِهلال صَارِخًا . قال فى « الفروع » : هذا الأشهر . وقيل : لا يرث ولا يُورثُ بذلك . وَتَقَدَّمَ الرِّوَايَةُ التى فى « الفائق » ، فإنَّها تشمَلُ ذلك كله .

قوله : وَإِنْ ظَهَرَ بَعْضُهُ فَاسْتَهْلَ ثُمَّ انفَصَلَ مَيْتًا ، لَمْ يَرِثْ . هذا المذهب . جَزَمَ

وَأِنْ وَلَدَتْ تَوَآمِينَ فَاَسْتَهَلَ أَحَدُهُمَا وَاشْكَلَ ، أَقْرَعَ بَيْنَهُمَا فَمَنْ خَرَجَتْ قُرْعَتُهُ فَهُوَ الْمُسْتَهَلُّ .

المؤلود [٢٦٤/٥ ط] وَرِثَ . ولنا ، أنه لم يَخْرُجْ جميعه ، فأشبه ما لو مات قبل خروج أَكْثَرِهِ (وعنه ، يَرِثُ) للحديث المذكور ، ولأنه قد عَلِمَتْ حياته . والأولى ظاهرُ المذهب ؛ لأنه لم تُثَبِّتْ له أحكامُ الدنيا وهو حيٌّ ، أشبه ما لو مات في بطنِ أمِّه .

٢٨٣٩ - مسألة : (وإن ولدت تَوَآمِينَ فَاَسْتَهَلَ أَحَدُهُمَا وَاشْكَلَ ، أَقْرَعَ بَيْنَهُمَا) فَمَنْ خَرَجَ سَهْمُهُ فَهُوَ الْمُسْتَهَلُّ . إذا اشْكَلَ أَحَدُ التَّوَامِينَ أَيُّهُمَا الْمُسْتَهَلُّ ، فَإِنْ كَانَا ذَكَرَيْنِ أَوْ أُنْثَيْنِ ، أَوْ ذَكَرًا وَأُنْثَى لَا يَخْتَلِفُ مِيرَاثُهُمَا ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا . وَإِنْ كَانَا ذَكَرًا وَأُنْثَى يَخْتَلِفُ مِيرَاثُهُمَا ، فَقَالَ الْقَاضِي : مِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ : يُقْرَعُ بَيْنَهُمَا ، فَمَنْ خَرَجَتْ لَهُ الْقُرْعَةُ

به في « الكافي » ، و « الوجيز » . قال الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ : هذا ظاهرُ المذهب . وقدمه في « الفروع » ، و « الشرح » . وعنه ، يَرِثُ . قال في « الخلاصة » : وَرِثَ فِي الْأَصَحِّ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، و « الْمَذْهَبِ » ، و « الْمُحَرَّرِ » ، و « الرَّعَايَتَيْنِ » ، و « الْحَاوِي » [٢٨٣/٢ ط] الصَّغِيرِ ، و « الْفَاتِحِ » ، و « شَرْحِ ابْنِ مُنَجَّى » .

تنبيه : قَوْلُهُ : وَإِنْ وَلَدَتْ تَوَآمِينَ ، فَاَسْتَهَلَ أَحَدُهُمَا وَاشْكَلَ ، أَقْرَعَ بَيْنَهُمَا ، فَمَنْ خَرَجَتْ عَلَيْهِ الْقُرْعَةُ فَهُوَ الْمُسْتَهَلُّ . مُرَادُهُ إِذَا كَانَ إِثْنُهُمَا مُخْتَلِفًا ، فَلَوْ كَانَا ذَكَرَيْنِ ، أَوْ أُنْثَيْنِ ، أَوْ ذَكَرًا وَأُنْثَى أَخَوَيْنِ لَأُمِّ ، لَمْ يُقْرَعْ بَيْنَهُمَا ، وَيُقْرَعُ فِيمَا سِوَى

فهو المُسْتَهْلُ ، كما لو طَلَّقَ إِحْدَى نِسَائِهِ فَلَمْ تُعَلِّمْ بَعِيْنَهَا ثَم مَات ، وكذلك النِّسْوَةُ إِذَا أَرَادَ السَّفَرُ بِإِحْدَاهُنَّ أَوِ الْبَدَايَةُ بِالْقَسَمِ لَهَا ، فَإِنَّهُ يُقْرَعُ بَيْنَهُنَّ . وقال الْخَبْرِيُّ : ليس في هذا عن السَّلَفِ نَصٌّ . وقال الْفَرَضِيُّونَ : تُعْمَلُ الْمَسْأَلَةُ عَلَى الْحَالَتَيْنِ ، وَيُعْطَى كُلُّ وَارِثٍ الْيَقِينَ ، وَيُوقَفُ الْبَاقِي حَتَّى يَصْطَلِحُوا عَلَيْهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَسَمَ بَيْنَهُمْ عَلَى حَسَبِ الْإِحْتِمَالِ .

وَمِنْ مَسَائِلِ ذَلِكَ : رَجُلٌ خَلَّفَ أُمَّهُ وَأَخَاهُ وَأُمَّ وَلَدٍ حَامِلًا مِنْهُ ، فَوَلَدَتْ تَوَآمِينَ ذَكَرًا وَأُنْثَى ، فَاسْتَهَلَ أَحَدُهُمَا وَلَمْ يُعَلِّمْ بَعِيْنَهُ ، فَقُلْ : إِنْ كَانَ الْإِبْنُ الْمُسْتَهْلُ فَلِلْأُمِّ السُّدُسُ ، وَالْبَاقِي لَهُ ، تَرِثُ أُمُّهُ ثُلُثَهُ ، وَالْبَاقِي لِعَمِّهِ ، فَاضْرِبْ ثَلَاثَةً فِي سِتَّةٍ تَكُنْ ثَمَانِيَّةَ عَشَرَ ، لِلْأُمِّ الْمِثْلُ ثَلَاثَةٌ ، وَلِلْأُمِّ الْوَلَدِ خَمْسَةٌ ، وَلِلْعَمِّ عَشْرَةٌ ، وَإِنْ كَانَتِ الْبِنْتُ الْمُسْتَهْلَةُ فَلِلْمَسْأَلَةِ مِنْ سِتَّةٍ ، وَتَمُوتُ الْبِنْتُ عَنْ ثَلَاثَةٍ ، لِلْأُمِّ سَهْمٌ ، وَلِعَمُّهَا سَهْمَانِ ، وَالسِتَّةُ تَدْخُلُ فِي ثَمَانِيَّةَ عَشَرَ ، فَمَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنْ ثَمَانِيَّةَ عَشَرَ مَضْرُوبٌ فِي وَاحِدٍ ، وَمَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنْ سِتَّةٍ مَضْرُوبٌ فِي ثَلَاثَةٍ ، فَسُدُسُ الْأُمِّ لَا يَتَغَيَّرُ ، وَلِلْعَمِّ مِنَ السِتَّةِ أَرْبَعَةٌ فِي ثَلَاثَةٍ ، اثْنَا عَشَرَ ، وَلَهُ مِنَ الثَّمَانِيَّةِ عَشَرَ عَشْرَةً فِي وَاحِدٍ ، فَهَذَا الْيَقِينُ فَيَأْخُذُهُ ، وَلِلْأُمِّ الْوَلَدِ خَمْسَةٌ فِي سَهْمٍ ، وَسَهْمٌ فِي ثَلَاثَةٍ ، فَيَأْخُذُهَا ، وَتَقِفُ سَهْمَيْنِ بَيْنَ الْأَخِ وَأُمِّ الْوَلَدِ حَتَّى يَصْطَلِحَا عَلَيْهِمَا . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَسَمَ بَيْنَهُمَا .

امْرَأَةٌ حَامِلٌ وَعَمٌّ ، وَلَدَتْ الْمَرْأَةَ ابْنًا وَبِنْتًا ، فَاسْتَهَلَ أَحَدُهُمَا وَلَمْ يُعَلِّمْ ،

فالمَسْأَلَتَانِ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ ، إِذَا أُعْطِيَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ أَقْلَ نَصِيْبِهِ بَقِيَتْ ثَلَاثَةٌ مَوْقُوفَةٌ ، فَإِنْ كَانَ مَعَهُمَا بِنْتُ ، فَكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ مِنَ اثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ ، وَالْمَوْقُوفُ اثْنَا عَشَرَ .

امْرَأَةٌ وَعَمٌّ وَأُمٌّ حَامِلٌ مِنَ الْأَبِ ، وَلَدَتْ الْمَرْأَةُ ابْنًا وَبِنْتًا ، فَاسْتَهْلَّ أَحَدُهُمَا وَلَمْ يُعْلَمْ ، فَإِنْ كَانَ الْمُسْتَهْلُّ الْأَخَ ، فَهِيَ مِنْ سِتَّةٍ وَثَلَاثِينَ ، [٥ / ٢٦٥ و] فَإِنْ كَانَتْ الْأَخْتُ ، فَهِيَ مِنْ ثَلَاثَةِ عَشَرَ ^(١) ، وَالْمَسْأَلَتَانِ مَتَابَيْنَتَانِ ، فَاضْرِبْ إِحْدَاهُمَا فِي الْأُخْرَى تَكُنْ أَرْبَعُمِائَةٍ وَثَمَانِيَّةٌ وَسِتِّينَ ، وَكُلُّ مَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنْ إِحْدَى ^(١) الْمَسْأَلَتَيْنِ مَضْرُوبٌ فِي الْأُخْرَى ، فَتَدْفَعُ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ أَقْلَ النَّصِيْبَيْنِ ، يَبْقَى أَرْبَعَةُ عَشَرَ ، مِنْهَا تَسَعَةٌ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَالْعَمِّ ، وَخَمْسَةٌ بَيْنَ الْأُمِّ وَالْعَمِّ . فَإِنْ كَانَتْ الْمَرْأَةُ وَالْأُمُّ حَامِلَيْنِ ، فَوَضَعَتَا مَعًا ، فَاسْتَهْلَّ أَحَدُهُمَا ، فَكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا تَرْجِعُ إِلَى سِتَّةٍ وَثَلَاثِينَ ، فَيُعْطَى كُلُّ وَارِثٍ أَقْلَ النَّصِيْبَيْنِ ، وَيَبْقَى أَحَدَ عَشَرَ سَهْمًا ، أَرْبَعَةٌ مَوْقُوفَةٌ بَيْنَ الزَّوْجَةِ وَالْأُمِّ ، وَسَبْعَةٌ بَيْنَ الْأُمِّ وَالْعَمِّ .

فصل : إِذَا وَلَدَتْ الْحَامِلُ تَوَآمَيْنِ ، فَسُمِعَ الْاسْتِهْلَالُ مِنْ أَحَدِهِمَا ثُمَّ سُمِعَ مَرَّةً أُخْرَى ، فَلَمْ يُدْرَأْ أَهْوَاؤُ مِنَ الْأَوَّلِ أَوْ مِنَ الثَّانِي ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَثْبُتَ الْمِيرَاثُ لِمَنْ عُلِمَ اسْتِهْلَالُهُ دُونَ مَنْ شَكَّ كُنْافِيهِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ اسْتِهْلَالِهِ . فَعَلَى هَذَا الْاِحْتِمَالِ ، إِنْ عُلِمَ الْمُسْتَهْلُّ بِعَيْنِهِ فَهُوَ الْوَارِثُ وَحْدَهُ ، وَإِنْ جُهِلَ

كان كما لو استَهْلَ واحدٌ منهما لا بعينه . وقال الفَرَضِيُّونَ : تُعْمَلُ عَلَى الْأَحْوَالِ ، فَيُعْطَى كُلُّ وَارِثٍ الْيَقِينَ ، وَيُوقَفُ الْبَاقَى .

مِنْ مَسَائِلِ ذَلِكَ : أُمٌّ حَامِلٌ وَأُخْتُ لَأَبٍ وَعَمٌّ ، وَلَدَتِ الْأُمُّ بِنْتَيْنِ ، فَاسْتَهْلَتْ إِحْدَاهُمَا ثُمَّ سَمِعَ الْاسْتِهْلَالَ مَرَّةً أُخْرَى ، فَلَمْ يُدْرَ هَلِ اسْتَهْلَتْ الْأُخْرَى ، أَوْ تَكَرَّرَ مِنْ وَاحِدَةٍ ؟ فَقُلْ : إِنْ كَانَ مِنْهُمَا جَمِيعًا فَقَدْ مَاتَا عَنْ أَرْبَعَةٍ مِنْ سِتَّةٍ ، وَلَا يُعْلَمُ أَوَّلُهُمَا مَوْتًا ، فَحُكْمُهُمَا حُكْمُ الْعَرَقَى ، فَمَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ لَا تَرِثُ إِحْدَاهُمَا مِنَ الْأُخْرَى قَالَ : قَدْ خَلَفَا أُمًّا وَأُخْتًا وَعَمًّا ، فَتَصَحُّ مِنْ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ . وَإِنْ كَانَ الْاسْتِهْلَالُ مِنْ وَاحِدَةٍ فَقَدْ مَاتَتْ عَنْ ثَلَاثَةٍ مِنْ سِتَّةٍ ، فَتَصَحُّ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ ، وَيَبْنِيهِمَا مُوَافَقَةُ السُّدُسِ ، فَتَصِيرُ مِنْ سِتَّةٍ وَثَلَاثِينَ ؛ لِلْأُمِّ اثْنَا عَشَرَ ، وَلِلْأُخْتِ كَذَلِكَ ، وَلِلْعَمِّ تِسْعَةٌ ، وَنَقِيفُ ثَلَاثَةٌ ، تَدْعَى الْأُمُّ مِنْهَا سَهْمَيْنِ وَالْعَمُّ سَهْمًا وَتَدْعِيهَا الْأُخْتُ كُلُّهَا ، فَيَكُونُ سَهْمَانِ بَيْنَهُمَا^(١) وَبَيْنَ الْأُمِّ ، وَسَهْمٌ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْعَمِّ .

زَوْجٌ وَجَدٌ وَأُمٌّ حَامِلٌ ، وَلَدَتِ ابْنًا وَبِنْتًا ، فَاسْتَهْلَتْ أَحَدَهُمَا ثُمَّ سَمِعَ الْاسْتِهْلَالَ مَرَّةً أُخْرَى فَلَمْ يُدْرَ مِمَّنْ هُوَ ، فَإِنْ كَانَ الْاسْتِهْلَالُ تَكَرَّرَ مِنَ الْبِنْتِ فَهِيَ الْأَكْدَرِيَّةُ وَمَاتَتْ عَنْ أَرْبَعَةٍ بَيْنَ أُمِّهَا وَجَدِّهَا ، فَتَصَحُّ مِنْ أَحَدٍ وَثَمَانِينَ ، وَإِنْ تَكَرَّرَ مِنَ الْأَخِ لَمْ يَرِثْ شَيْئًا ، وَالْمَسْأَلَةُ مِنْ سِتَّةٍ ؛ لِلْجَدِّ مِنْهَا سَهْمٌ ، وَإِنْ كَانَ مِنْهُمَا ، فَلِلْأُمِّ السُّدُسُ ، وَلِلزَّوْجِ النِّصْفُ ، وَلِلْجَدِّ السُّدُسُ ، وَلَهُمَا السُّدُسُ عَلَى ثَلَاثَةٍ ، فَتَصَحُّ مِنْ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ ، وَالثَّلَاثَةُ الَّتِي

الشرح الكبير

لهما بين الجدِّ والأمِّ على ثلاثة ، فصار [٢٦٥/٥] للأمِّ أربعة ، وللجدِّ خمسة ، والثمانية عشر توافق أحداً وثمانين بالأتساع ، فتصير مائة واثنين وستين ، للزوج حقه من الأكدريَّة أربعة وخمسون ، وللأمِّ تسعاً المالم من مسألة استيهالهما معاً ستة وثلاثون ، وللجدِّ السدس من مسألة استيهال الآخر وحده سبعة وعشرون ، يبقى خمسة وأربعون ، يدعى منها الزوج سبعة وعشرين والأمِّ ثمانية عشر ، ويدعى منها الجدُّ سبعة وثلاثين ، وتعمل^(١) الثمانية الفاضلة للأمِّ ، فيحتمل أن تدفع إليها ؛ لأنَّ الزوج والجدُّ يُقرَّان لها بها .

فصل : وربما كان الحمل لا يرث إلا أن يكون ذكراً ، مثل أن يكون من جدِّ الميِّت ، أو عمِّه ، أو أخيه . مثال ذلك ، بنت عمِّ وعمِّ وامرأة أخٍ حامل ، للبنِّ النصف ، والباقي موقوف ، في قولهم جميعاً . أم وعمِّ وامرأة جدِّ حامل ، للأمِّ الثلث ، وللعمِّ تسعان . أم وبنت وامرأة أخٍ وامرأة عمِّ حاملان ، للأمِّ السدس ، للبنِّ النصف ، ويوقف ثلث ، فإن ولدت امرأة العمِّ ابناً لم يُعط شيئاً ، لجواز أن تلد الأخرى ابناً ، وإن ولدت امرأة الآخر أولاً ابناً أخذ الموقوف .

فصل : وربما كان الحمل لا يرث إلا أن يكون أنثى ، مثاله ، زوج وأخت لأبوين وامرأة أبٍ حامل ، يوقف سهم من سبعة ، فإن ولدت أنثى أو إنثاء أخذته ، وإن ولدت ذكراً أو ذكرين أو ذكراً وأنثى اقتسمه الزوج

الإنصاف

(١) في م : « تقول » .

والأخت . وكذلك إن تركت أختاً لأب ، لم يُدفع إليها شيء ؛ لجواز أن تلد ذكراً فيسقطهما . زوج وأبوان وبنت وامرأة ابن حامل ، تقف سهمين من خمسة عشر ، فإن ولدت أنثى أو إناثاً ، أخذتُهما^(١) ، وإلا رجعا^(٢) على الورثة ، فقسمته بينهم على ثلاثة عشر ، ورجعت المسألة إلى ذلك . وكذلك إن كان معهم بنت ابن جد وأم حامل من الأب ، من ثمانية عشر ، تأخذ الأم ثلاثة ، والجد خمسة ، ويوقف عشرة ، فإن ولدت ذكرين فالعشرة لهما ، وإن ولدت أنثيين فلهما من العشرة سبعة ونصف ، وللجد اثنان ونصف . وإن ولدت ذكراً وأنثى ، أخذ الجد من العشرة سهماً ، وللذكر ستة ، وللأنثى ثلاثة ، وإن ولدت أنثى ، أخذ الجد من العشرة ثلاثة ، والأنثى أربعة ، وللأم ثلاثة ، وإن ولدت ذكراً ، أخذت الأم ثلاثة ، وأخذ الجد سهماً ، والأخ ما بقي ، وإن لم تلد شيئاً ، أخذت الأم ثلاثة ، والجد ما بقي . وإن كان معهم زوج ، فهي من ستة ، للزوج ثلاثة ، وللأم سهم ، وللجد سهم ، ويوقف سهم . وإن ولدت ذكرين ، فالسهم لهما ، وتصح من اثني عشر ، وكذا إن ولدت ابنتين . وإن ولدت ذكراً ، فالسهم للأم ، وتصح من ستة ، وإن ولدت أنثى ، فهي [٢٦٦/٥] الأكدرية ، وإن ولدت ذكراً وأنثى ، فالسهم الباقي بينهما على ثلاثة ، وتصح من ثمانية عشر ، وإن لم تلد شيئاً ، أخذت الأم السهم .

فائدتان ؛ إحداهما ، لو مات كافر عن حمل منه ، لم يرثه الحمل ؛ للحكم

الإنصاف

(١) في الأصل : « أخذتها » .

(٢) في م : « رجعت » .

بإسلامه قبل وضعه ، على الصحيح من المذهب . نص عليه . ونصره في « القواعد
 للفقيهية » . وقدمه في « المحرر » ، و « الرعايتين » ، و « الحاوي الصغير » ،
 و « الفائق » . وقيل : يرث . اختاره القاضي في بعض كتبه . قال في
 « الفروع » : وهو أظهر . قلت : وهو الصواب . وفي « المنتخب »
 للشيرازي ، يحكم بإسلامه بعد وضعه ويرثه . ثم ذكر عن الإمام أحمد ، رحمه
 الله ، إذا مات حكم بإسلامه ولم يرثه . وحمله على ولادته بعد قسم الميراث .
 الثانية ، إذا مات كافر عن حمل من كافر غيره ، فأسلمت أمه قبل وضعه ، مثل أن
 يخلف أمه حاملاً من غير أبيه ، فحكمه حكم المسألة الأولى . قاله الأصحاب .
 قال في « الرعية » : ويحتمل أن يرث حيث ثبت النسب .

تنبيه : روى عن الإمام أحمد ، رحمه الله ، في ذلك نصوص نذكرها ، ونذكر
 ما فسرهم الأصحاب به ، فنقول : روى جعفر عنه ، في نصراني مات ، وامرأته
 نصرانية ، وكانت حبلً ، فأسلمت بعد موته ثم ولدت ، هل يرث ؟ قال : لا .
 وقال : إنما مات أبوه وهو لا يعلم ما هو ، وإنما يرث بالولادة . وحكم له بحكم
 الإسلام . وقال محمد بن يحيى الكحال : قلت لأبي عبد الله : مات نصراني
 وامرأته حامل ، فأسلمت بعد موته . قال : ما في بطنها مسلم . قلت : أيرث أباه
 إذا كان كافراً وهو مسلم ؟ قال : لا يرثه . فصرح بالمنع من إرثه لأبيه ؛ معللاً بأن
 إرثه يتأخر إلى ما بعد الولادة ، وإذا تأخر توريثه إلى ما بعد الولادة ، فقد سبق
 الحكم بإسلامه زمن الولادة ؛ إما بإسلام أمه ، كما دل عليه كلام الإمام أحمد ،
 رحمه الله ، هنا - أو بموت أبيه ، على ظاهر المذهب . والحكم بالإسلام لا

الإنصاف يتوقف على العلم به ، بخلاف التّوريث ، وهذا يرجع إلى أن التّوريث يتأخّر عن موت الموروث ، إذا انعقد سببه في حياة الموروث ، وأصول الإمام أحمد ، رحمه الله ، تشهد لذلك . ذكره ابن رجب في « قواعده » ، وقال : وأمّا القاضى والأكثرُونَ فاضطرّبوها في تخريج كلام الإمام أحمد ، رحمه الله ، وللقاضى في تخريجه ثلاثة أوجه ؛ الأول ، أن إسلامه قبل قسم الميراث أوجب منعه من التّوريث . وهى طريقة القاضى في « المجرد » ، وابن عقيل في « الفصول » . قال ابن رجب : وهى ظاهرة الفساد . والوجه الثانى ، أن هذه الصّورة من جملة صور توريث الطّفل المَخْكوم بإسلامه بموت أبيه ، ونصّه هذا يدلّ على عدم التّوريث ، فتكون رواية ثانية في المسألة . وهذه طريقة القاضى في « الروايتين » . قال ابن رجب : وهى ضعيفة ؛ لأنّ الإمام أحمد ، رحمه الله ، صرح بالتعليل بغير ذلك ، ولأنّ توريث الطّفل من أبيه الكافر ، وإنّ حكمه بإسلامه بموته ، غير مختلف فيه ، حتى نقل ابن المنذّر وغيره الإجماع عليه ، فلا يصحّ حمل كلام الإمام أحمد ، رحمه الله ، على ما يخالف الإجماع . والوجه الثالث ، أن الحكم بإسلام هذا الطّفل حصل بشيئين ؛ بموت أبيه ، وإسلام أمّه ، وهذا الثانى مانع قوى ؛ لأنّه متفق عليه ، فلذلك منع الميراث ، بخلاف الولد المنفصل إذا مات أحد أبويه ، فإنّه يُحكم بإسلامه ، ولا يُمنع إرثه ؛ لأنّ المانع فيه ضعيف للاختلاف فيه . وهذه طريقة القاضى في « خلافه » . قال ابن رجب : وهى ضعيفة أيضًا ، ومخالفة لتعليل الإمام أحمد ، رحمه الله ، فإنّه إنّما علّل بسبق المانع لتوريثه ، لا بقوة المانع . وضعفه ، وإنّما ورث الإمام أحمد ، رحمه الله ، من حكمه بإسلامه

بموتِ أحدِ أبوينه ؛ لمُقارَنَةِ المانعِ لا لضعفه . انتهى ما ذكره في « القواعدِ » .

الإنصاف

فائدتان ؛ إحداهما ، لو زوج أمته بحرّاً فأحبَلها ، فقال السيّد : إن كان حَمْلُكِ
 ذَكَراً ، فأنتِ وهو رَقِيقان ، وإلا فأنتما حُرَّان . فهي القائِلَةُ : إن ألدَّ ذَكَراً لم أرِثْ
 ولم يرِثْ ، وإلا ورثنا . فيُعاني بها . وتقدّم مسائلُ في المُعَايَاةِ ، فيما إذا كانت
 حامِلاً . الثَّانِيَةُ ، لو خَلَفَ ورثَةً ، وأَمَةً^(١) مُزَوَّجَةً ، فقال في « المُعْنَى » : يَنْبَغِي
 أَلَّا يَطَّأَهَا حتّى تُسْتَبْرَأَ . وذكر غيره مِنَ الأصحابِ ، يَحْرُمُ الوَطْءُ حتّى يَعْلَمَ ،
 أَحَامِلٌ هِيَ أَمْ لَا ؟ وهو الصَّوابُ .

(١) في الأصل ، ١ : « أمّا » .

بَابُ مِيرَاثِ الْمَفْقُودِ

وَإِذَا انْقَطَعَ خَبْرُهُ لِعَيَّةٍ ظَاهِرُهَا السَّلَامَةُ كَالتَّجَارَةِ وَنَحْوِهَا ،
انْتَظِرَ بِهِ تَمَامَ تِسْعِينَ سَنَةً مِنْ يَوْمٍ وُلِدَ . وَعَنْهُ ، يُنْتَظَرُ أَبَدًا .

بَابُ مِيرَاثِ الْمَفْقُودِ

الشرح الكبير

وهو نَوْعَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، مَنْ (انْقَطَعَ خَبْرُهُ لِعَيَّةٍ ظَاهِرُهَا السَّلَامَةُ ،
كَالتَّاجِرِ) وَالسَّائِحِ ، وَطَالِبِ الْعِلْمِ ، وَلَمْ يُعْلَمْ خَبْرُهُ ، فِيهِ رَوَايَتَانِ ؛
إِحْدَاهُمَا (يُنْتَظَرُ بِهِ تَمَامَ تِسْعِينَ سَنَةً) مَعَ سَنَةِ يَوْمِ فَقْدِهِ . وَهَذَا قَوْلُ عَبْدِ
الْمَلِكِ بْنِ الْمَاجِشُونِ ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّهُ لَا يَعِيشُ أَكْثَرَ مِنْ هَذَا . وَالرَّوَايَةُ
الثَّانِيَةُ ، لَا يُقَسَّمُ مَالُهُ وَلَا تَتَزَوَّجُ امْرَأَتُهُ حَتَّى يُعْلَمْ مَوْتُهُ أَوْ تَمْضِيَ عَلَيْهِ مَدَّةٌ
لَا يَعِيشُ فِي مِثْلِهَا ، وَذَلِكَ مُرَدُّهُ إِلَى اجْتِهَادِ الْحَاكِمِ . وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ،
وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ . وَهُوَ الْمَشْهُورُ عَنْ مَالِكٍ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ ، وَأَبِي يُوسُفَ ؛
لِأَنَّ الْأَصْلَ حَيَاتُهُ ، وَالتَّقْدِيرُ لَا يُصَارُ^(١) إِلَيْهِ إِلَّا بِالتَّوْقِيفِ^(٢) ، وَلَا تَوْقِيفَ^(٣)
هَهُنَا ، فَوَجِبَ التَّوْقُفُ عَنْهُ . وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ^(٤) الْحَكَمِ : يُنْتَظَرُ

الإنصاف

بَابُ مِيرَاثِ الْمَفْقُودِ

قوله : وَإِذَا انْقَطَعَ خَبْرُهُ لِعَيَّةٍ ظَاهِرُهَا السَّلَامَةُ ؛ كَالتَّجَارَةِ وَنَحْوِهَا ، انْتَظِرَ بِهِ تَمَامَ

(١) فِي م : « يَضَافُ » .

(٢) فِي م : « بِالتَّوْقِيفِ » .

(٣) فِي م : « تَوْقِيفٌ » .

(٤) سَقَطَ مِنَ النُّسَخَتَيْنِ . وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ بْنِ أَعْيَنَ أَبُو مُحَمَّدٍ الْمَالِكِيُّ ، الْإِمَامُ الْفَقِيهَ مُفْتَى الدِّيَارِ
الْمِصْرِيَّةِ ، صَاحِبُ مَالِكٍ ، تَوَفَّى سَنَةَ أَرْبَعِ عَشْرَةٍ وَمِائَتَيْنِ . سِيرَ أَعْلَامُ النَّبَلَاءِ ١٠/ ٢٢٠ - ٢٢٣ .

به تمام سبعين سنة مع سنة يومٍ فقد . ولعله يحتج بقول النبي ﷺ : « أعمار أمتي ما بين الستين والسبعين »^(١) . أو كما قال . ولأن الغالب أنه^(٢) لا يعيش أكثر من هذا ، فأشبهه التسعين . وقال الحسن بن زياد : يُنتظر به تمام مائة وعشرين سنة . وهو قول ابن عقيل . فلو فقد وهو ابن ستين سنة وله مال ، لم يُقسم حتى تمضي عليه ستون سنة أخرى ، فيقسم ماله حينئذ بين ورثته إن كانوا أحياء ، وإن مات بعض ورثته قبل مضي مائة وعشرين وخلف ورثة ، لم يكن له شيء من مال المفقود ، وكان ماله للأحياء من ورثته ، ويوقف للمفقود حصّة من مال موروثه الذي مات في مدة الانتظار ، فإن مضت المدة ولم يعلم خبر المفقود ردّ الموقوف إلى ورثة موروث المفقود ، ولم يكن لورثة المفقود . قال اللؤلؤي : وهذا

الشرح الكبير

تسعين سنة من يومٍ ولد . هذا المذهب ، نصّ عليه . وصحّحه في « المذهب » وغيره . قال ابن منجى في « شرحه » : هذا المذهب . قال في « الهداية » وغيره : هذا أشهر الروايتين . وجزم به في « الخلاصة » ، و « الوجيز » . وقدمه في « المحرر » ، و « الرعايتين » ، و « الحاوي الصغير » ، و « الفروع » ، و « الفائق » . وهو من مفردات المذهب . وعنه ، يُنتظر أبداً . فعليها ، يجتهد الحاكم فيه ، كعقبة ابن تسعين . ذكره في « الترغيب » . قال في « الرعايتين » ، و « الحاوي » ، في باب العذر : وإن كان ظاهرها السلامة [٢ / ٢٨٤] ، ولم يثبت

الإنصاف

(١) أخرجه الترمذي ، : باب ما جاء في فناء أعمار هذه الأمة ... ، من أبواب الزهد ، وفي : باب في دعاء النبي ﷺ ، من أبواب الدعوات . عارضة الأخوذى ٩ / ٢٠٣ ، ١٣ / ٦٥ . وابن ماجه ، في : باب الأمل والأجل ، من كتاب الزهد . سنن ابن ماجه ٢ / ١٤١٥ .

(٢) في م : « أن » .

قولُ أبي يوسفَ . وحكى الخبرُ عن اللؤلؤيِّ ، أنه قال : «إنَّ الموقوفَ للمفقودِ ، وإن لم يُعلم خبرُهُ يكونُ لورثته . قال^(١) : وهو الصحيحُ عندي . والذي ذكرناه هو الذي حكاه ابنُ اللَّبَّانِ عن اللؤلؤيِّ ، فقال : لو ماتِ امرأةُ المفقودِ قبلَ تمامِ مائةٍ وعشرين سنةً بيومٍ ، أو بعدَ فقدهَ بيومٍ ، أو تمت مائةٌ وعشرون سنةً ، لم تُورث منه شيئاً ولم يُورث منها ؛ لأنَّا لا نعلمُ أيَّهما مات أولاً . وهذا قياسُ قولٍ من قال في العرقى : إنه لا يرثُ أحدُهم من صاحبه ، ويرثُ كلُّ واحدٍ من الأحياءِ من ورثته . قال القاضي : هذا قياسُ قولِ أحمدَ . واتفقَ الفقهاءُ على أنه لا يرثُ المفقودُ إلا الأحياءُ من ورثته يومَ قسَمَ ماله ، لا من مات قبلَ ذلك ولو بيومٍ .

واختلفوا في من ماتَ وفي ورثته مفقودٌ ، [٢٦٦/٥ ط] فمذهبُ أحمدَ

موته ، بقيت زوجته ما رأى الحاكمُ ، ثم تعتدُ للوفاةِ . وأطلقهما في «الشرح» ، و «النَّظْمِ» . وعنه ، يُنتظرُ أبداً حتى تتيقنَ موته ؛ لأنَّ الأصلَ حيَّاته . قدَّمه في بابِ العِدَدِ في «الهداية» ، و «المذهب» ، و «مَسْبُوكِ الذَّهَبِ» ، و «المُسْتَوْعِبِ» ، و «الخلاصة» ، والمُصَنَّفُ ، والشارحُ ، وقالوا : هذا المذهبُ . ونصراه . وعنه ، تَنْتَظَرُ زَمَنًا لا يَعِيشُ مِثْلَهُ غَالِبًا . اختاره أبو بَكْرٍ وغيره . وقال ابنُ عَقِيلٍ : تَنْتَظَرُ مِائَةً وَعِشْرِينَ سَنَةً مِنْ يَوْمِ وُلْدِ . وقال ابنُ رَزِينٍ : يَحْتَمِلُ عِنْدِي أَنْ يَنْتَظَرَ بِهِ أَرْبَعُ سِنِينَ ؛ لِقَضَاءِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، بذلك . قال في «الفروع» : وإنما قضاؤه في مَنْ هو في مَهْلَكَةٍ . قال في

(١ - ١) زيادة من المغنى ١٨٨/٩ .

وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُهَا الْهَلَاكَ ؛ كَالَّذِي يُفْقَدُ مِنْ بَيْنِ أَهْلِهِ ، أَوْ فِي مَفَازَةٍ مُهْلِكَةٍ ، كَالْحِجَازِ ، أَوْ بَيْنَ الصَّفَيْنِ حَالَ الْحَرْبِ ، أَوْ فِي لُجَّةِ الْبَحْرِ إِذَا غَرِقَتْ سَفِينَتُهُ ، انْتَظَرِ بِهِ تَمَامَ أَرْبَعِ سِنِينَ ، ثُمَّ يُقَسِّمُ مَالَهُ . وَعَنْهُ ، التَّوَقُّفُ .

وَأَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ ، أَنَّهُ يُعْطَى كُلُّ وَارِثٍ مِنْ وَرَثَتِهِ الْيَقِينَ ، وَيُوقَفُ الْبَاقِي حَتَّى يَتَبَيَّنَ أَمْرُهُ أَوْ تَمَضِيَ مُدَّةُ الْإِنْتِظَارِ ، فَتَعْمَلُ الْمَسْأَلَةُ عَلَى أَنَّهُ حَيٌّ ، ثُمَّ عَلَى أَنَّهُ مَيِّتٌ ، وَتَضْرِبُ إِحْدَاهُمَا فِي الْأُخْرَى إِنْ تَبَايَنَّا ، أَوْ فِي وَفْقِهَا إِنْ اتَّفَقْنَا ، وَتَجْتَرِئُ بِإِحْدَاهُمَا إِنْ تَمَازَلْنَا ، وَبِأَكْثَرِهِمَا إِنْ تَنَاسَبْنَا ، وَتُعْطَى كُلُّ وَاحِدٍ أَقْلَ النَّصِيبَيْنِ ، وَمَنْ لَا يَرِثُ إِلَّا مِنْ إِحْدَاهُمَا لَا تُعْطِيهِ شَيْئًا ، وَتُوقَفُ الْبَاقَى .

النوعُ الثاني ، أَنْ يَكُونَ الْغَالِبُ مِنْ حَالِهِ الْهَلَاكَ (كَالَّذِي يُفْقَدُ مِنْ بَيْنِ أَهْلِهِ) كَمَنْ يَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ ، أَوْ فِي حَاجَةٍ قَرِيبَةٍ فَلَا يَعُودُ (أَوْ فِي مَفَازَةٍ مُهْلِكَةٍ ، كَالْحِجَازِ ، أَوْ بَيْنَ الصَّفَيْنِ حَالَ الْحَرْبِ ، أَوْ فِي الْبَحْرِ إِذَا غَرِقَتْ سَفِينَتُهُ) وَلَا يُعْلَمُ لَهُ خَبَرٌ ، فَهَذَا (يُنْتَظَرُ بِهِ أَرْبَعُ سِنِينَ) لِأَنَّهَا أَكْثَرُ مُدَّةٍ

« الْفَائِقِ » : قُلْتُ : فَلَوْ فَقَدَ وَلَهُ تِسْعُونَ سَنَةً ، فَهَلْ تَنْتَظِرُ عِدَّةَ الْوَفَاةِ ، أَوْ يُرْجَعُ إِلَى اجْتِهَادِ الْحَاكِمِ ، أَوْ يُرْتَقَبُ أَرْبَعُ سِنِينَ ؟ يَحْتَمِلُ أَوَّجُهَا . أَفْتَى الشَّيْخُ شَمْسُ الدِّينِ بِالْأَوَّلِ ، يَعْنِي بِهِ الشَّارِحُ ، وَالْمُخْتَارُ الْأَخِيرُ . انْتَهَى . قُلْتُ : قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ صَاحِبَ « التَّرْغِيبِ » قَالَ : يَجْتَهِدُ الْحَاكِمُ . وَوَاقَفَهُ عَلَى ذَلِكَ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَهُوَ أَوْلَى .

قوله : وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُهَا الْهَلَاكَ - كَمَا مَثَلُ الْمُصَنَّفِ - انْتَظَرِ بِهِ تَمَامَ أَرْبَعِ

الحمل ، فإن^(١) لم يَظْهَرْ له خَبَرٌ ، قُسِمَ ماله ، واعتدَّتِ امرأته عِدَّةَ الْوَفَاةِ وَحَلَّتْ لِلْأَزْوَاجِ . نصَّ عليه أحمدُ . وهذا اختيَارُ أبي بكرٍ . وذكرَ القاضي أَنَّهُ لَا يُقَسَّمُ ماله حتى تَمْضِيَ عِدَّةُ الْوَفَاةِ بعدَ الْأَرْبَعِ سنينَ ؛ لأنَّه الْوَقْتُ الَّذِي يُبَاحُ لامرأته التزوُّجُ فيه . والأوَّلُ أَصَحُّ ؛ لأنَّ الْعِدَّةَ إِنَّمَا تَكُونُ بعدَ الْوَفَاةِ ، فإذا حُكِمَ بوفاته فلا وَجَهَ لِلْوُقُوفِ عَن قِسْمِ ماله . وقد رُوِيَ عن أحمدَ ، رَحِمَهُ اللهُ ، التَّوَقُّفُ عن أمره ، وقال : قد هَبْتُ الجوابَ فيها وكأني أُحِبُّ السَّلَامَةَ . والمَذْهَبُ الأوَّلُ . ولم يُفَرِّقْ سائرُ أَهْلِ الْعِلْمِ بينَ هذه الصُّورَةِ وبينَ سائرِ صُورِ الْفِقْدَانِ فيما عَلِمْنَا ، إِلَّا أَنَّ مَالِكًا وَالشَّافِعِيَّ فِي الْقَدِيمِ ، وافقا فِي الزَّوْجَةِ أَنَّهَا تَتَزَوَّجُ خَاصَّةً . والأَظْهَرُ مِنْ مَذْهَبِهِ مِثْلُ قَوْلِ الْبَاقِينَ . فأَمَّا ماله فَاتَّفَقُوا على أَنَّهُ لَا يُقَسَّمُ حتى تَمْضِيَ مُدَّةٌ لَا يَعِيشُ فِي مِثْلِهَا ، وقد ذَكَرْنَا الْاِخْتِلَافَ فِي ذَلِكَ فِي النُّوعِ الأوَّلِ ؛

سِنينَ ، ثم يُقَسَّمُ ماله . هذا المذهبُ . قال الْمُصَنِّفُ ، وصاحبُ « الْفَاتِقِ » ، والإنصافُ وَالشَّارِحُ : هذا المذهبُ . نصَّ عليه . وقَدَّمَهُ فِي « الْمُعْنَى » ، و « الشَّرْحِ » ، و « الْمُحَرَّرِ » ، و « الرُّعَايَتَيْنِ » ، و « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » ، و « الْفُرُوعِ » ، و « الْفَاتِقِ » ، وغيرِهِمْ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجيزِ » ، فقال : انْتِظَرِ بِهِ تَمَامَ أَرْبَعِ سِنينَ مِنْذُ تَلَفَ . وتابعَ صاحبُ « الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » فِي ذَلِكَ . والأوَّلَى ، مِنْذُ قُدِّدَ . وهُوَ مِنْ مُفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ . وعنه ، يُنْتَظَرُ بِهِ أَرْبَعُ سِنينَ ، وَزِيَادَةُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرِ . قال الْقَاضِي : لَا يُقَسَّمُ ماله حتى تَمْضِيَ عِدَّةُ الْوَفَاةِ بعدَ الْأَرْبَعِ سِنينَ .

(١) فِي م : « فَإِنَّهُ » .

المقنع
فَإِنْ مَاتَ مَوْرُوْهُ فِي مُدَّةِ التَّرْبُصِ دُفِعَ إِلَى كُلِّ وَارِثٍ الْيَقِيْنُ وَوُقِفَ

الشرح الكبير
لأنه مفقود لا يتحقق موته ، أشبه التاجر والسائح . ولنا ، اتفاق الصحابة ،
رضي الله عنهم ، على تزويج امرأته على ما نذكره في العدد ، إن شاء الله
تعالى ، وإذا ثبت ذلك في النكاح مع الاحتياط للأبضاع ، ففي المال
أولى . ولأن الظاهر هلاكه ، فأشبه ما لو مضت مدة لا يعيش في مثلها .
٢٨٤٠ - مسألة : وإن مات للمفقود من يرثه قبل الحكم بوفاته ،

الإنصاف
وعنه ، التوقف في أمره . وقال : كنت أقول ذلك ، وقد هبت الجواب فيها
لاختلاف الناس ، وكأنني أحب السلامة . قال في « المستوعب » : قال
أصحابنا : وهذا توقف يحتمل الرجوع عما قاله أولاً ، وتكون المرأة على الزوجية
حتى يثبت موته ، أو يمضي زمان لا يعيش فيه مثله ، ويحتمل التورع ، ويكون ما
قاله أولاً بحاله في الحكم . وعنه ، حكمه في الانتظار حكم التي ظاهرها السلامة .
وقال في « الواضح » : ينتظر زمناً لا يجوز مثله . قال : وحدها في بعض رواياته
بتسعين سنة . وقيل : بسبعين .

فائدة : نقل الميموني في عبد مفقود : الظاهر أنه كالحُر . قلت : وهو ظاهر
كلام أكثر الأصحاب . ونقل مهنا وأبو طالب في الأمة ، أنها على النصف من
الحرّة .

قوله : فإن مات موروته في مدة التربص ، دُفع إلى كل وارث اليقين ، ووقف
الباقى . وطريق العمل في ذلك أن تعمل المسألة على أنه حي ، ثم على أنه ميت ،
ثم تضرب إحداهما أو وقفها في الأخرى ، واجتزئ بإحدهما إن تماثلتا ، أو

الْبَاقِي ، فَإِنْ قَدِمَ أَخَذَ نَصِيْبَهُ ، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ فَحُكْمُهُ حُكْمُ مَالِهِ .
المقنع

الشرح الكبير
وُقِفَ لِلْمَفْقُودِ نَصِيْبُهُ مِنْ مِيرَاثِهِ ، وَ (دُفِعَ إِلَى كُلِّ وَارِثٍ الْيَقِيْنُ ^(١)) ،
فَإِنْ بَانَ ^(٢) حَيًّا أَخَذَ مِيرَاثَهُ ، وَرُدَّ الْفَضْلُ إِلَى أَهْلِهِ ، وَإِنْ عُلِمَ أَنَّهُ مَاتَ بَعْدَ
مَوْتِ مَوْرُوْثِهِ ، دُفِعَ نَصِيْبُهُ مَعَ مَالِهِ إِلَى وَرَثَتِهِ ، وَإِنْ عُلِمَ أَنَّهُ كَانَ مَيِّتًا حِينَ
مَوْتِ [٢٦٧/٥] مَوْرُوْثِهِ ، رُدَّ الْمَوْقُوفُ إِلَى وَرَثَةِ الْأَوَّلِ ، وَإِنْ مَضَتْ الْمُدَّةُ

بِأَكْثَرِهِمَا إِنْ تَنَاسَبَتَا ، وَتَدَفَعَ إِلَى كُلِّ وَارِثٍ الْيَقِيْنِ ، وَمَنْ سَقَطَ فِي إِحْدَاهُمَا لَمْ يَأْخُذْ
شَيْئًا . وَهَذَا الْمَذْهَبُ . وَعَلَيْهِ جَمَاهِيْرُ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْوَجِيْزِ» وَغَيْرِهِ .
وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِي الصَّغِيْرِ » ،
وَ « الْفَاتِقِ » ، وَ « النَّظْمِ » . وَقِيلَ : تَعْمَلُ الْمَسْأَلَةُ عَلَى تَقْدِيرِ حَيَاتِهِ فَقَطْ ، وَلَا
تَقِفُ شَيْئًا سِوَى نَصِيْبِهِ إِنْ كَانَ يَرِثُ . قَالَ فِي « الْمُحَرَّرِ » : وَهُوَ أَصَحُّ عِنْدِي .
وَصَحَّحَهُ فِي « الْحَاوِي الصَّغِيْرِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » . فَعَلِيَ هَذَا الْقَوْلُ يُؤْخَذُ ضَمِيْنٌ
مِمَّنْ مَعَهُ اِحْتِمَالُ زِيَادَةٍ عَلَى الصَّحِيْحِ . قَدَّمَهُ فِي « الْفَاتِقِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » .
وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ عَبْدِوَسٍّ فِي « تَذَكُّرَتِهِ » ، وَصَحَّحَهُ فِي « النَّظْمِ » . وَقِيلَ : لَا يُؤْخَذُ
مِنْهُ ضَمِيْنٌ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْحَاوِي الصَّغِيْرِ » ،
وَ « الْفُرُوعِ » .

قوله : فَإِنْ قَدِمَ ، أَخَذَ نَصِيْبَهُ . بِلَا نِزَاعٍ .

وقوله : وَإِنْ لَمْ يَأْتِ ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ مَالِهِ . هَذَا الصَّحِيْحُ . صَحَّحَهُ فِي

(١) بعده في الأصل : « ونقسم الباقي » .

(٢) في م : « كان » .

الشرح الكبير ولم يُعْلَمَ خَبْرُهُ ، رُدَّ أَيْضًا إِلَى وَرَثَةِ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّهُ مَشْكُوكٌ فِي حَيَاتِهِ حِينَ مَوْتِ مَوْرُوثِهِ ، فَلَا نُورُثُهُ مَعَ الشُّكِّ ، كَالْجَنِينِ الَّذِي سَقَطَ مَيِّتًا . هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ شَيْخُنَا فِي « الْمُغْنَى » ^(١) . وَذَكَرَ فِي هَذَا الْكِتَابِ الْمَشْرُوحِ ، وَفِي « الْكَافِي » ^(٢) ، أَنَّهُ يُقَسَّمُ عَلَى وَرَثَةِ الْمَفْقُودِ ؛ لِأَنَّهُ مُحْكَمٌ بِحَيَاتِهِ .

الإِنصاف « الْمُحَرَّر » ، وَ « النَّظْم » . قَالَ فِي « الْفَائِقِ » : هُوَ قَوْلُ غَيْرِ صَاحِبِ « الْمُغْنَى » فِيهِ . وَقَطَعَ بِهِ فِي « الْكَافِي » ، وَ « الْوَجِيز » ، وَ « شَرْحِ ابْنِ مُنَجَّبِي » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُحَرَّرِ » أَيْضًا ، وَ « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » . وَقِيلَ : يُرَدُّ إِلَى وَرَثَةِ الْمَيِّتِ الَّذِي مَاتَ فِي مُدَّةِ التَّرْبُصِ . قَطَعَ بِهِ فِي « الْمُغْنَى » . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَائِيَّتَيْنِ » . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَحَكَاهُمَا فِي « الشَّرْحِ » رِوَايَتَيْنِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَالْمَعْرُوفُ وَجْهَانِ . قُلْتُ : لَمْ نَرَمْ حَكَاهُمَا رِوَايَتَيْنِ غَيْرِهِ . فَعَلَى الْأَوَّلِ ، يُقْضَى مِنْهُ ذَيْنُ الْمَفْقُودِ ، بِلَا نِزَاعٍ ، وَيُنْفَقُ عَلَى زَوْجَتِهِ أَيْضًا وَعَبْدِهِ وَبَهِيمَتِهِ . وَصَحَّحَهُ فِي « الْمُحَرَّرِ » وَغَيْرِهِ . قَالَ فِي « الْفَائِقِ » : يُقْضَى مِنْهُ تِلْكَ الْحَالَةُ ذَيْنَهُ ، وَيُنْفَقُ عَلَى زَوْجَتِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ . انْتَهَى . وَعَلَى الثَّانِي ، لَا يُقْضَى مِنْهُ ذَيْنُهُ ، وَلَا يُنْفَقُ مِنْهُ عَلَى زَوْجَتِهِ وَلَا عَبْدِهِ وَلَا بَهِيمَتِهِ . جَزَمَ بِهِ صَاحِبُ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « التَّهْذِيبِ » ، وَ « الْفُصُولِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْمُغْنَى » ، وَغَيْرُهُمْ . وَقَالَ فِي « الْقَاعِدَةِ الثَّاسِعَةِ وَالْخَمْسِينَ بَعْدَ الْمِائَةِ » : يُقَسَّمُ مَالُهُ بَعْدَ انْتِظَارِهِ . وَهَلْ تَثْبُتُ لَهُ أَحْكَامُ الْمَعْدُومِ مِنْ حِينِ فَقْدِهِ ، أَوْ لَا تَثْبُتُ إِلَّا مِنْ حِينِ إِبَاحَةِ أَزْوَاجِهِ وَقِسْمَةِ مَالِهِ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ، يَنْبَغِي عَلَيْهِمَا ، لَوْ مَاتَ لَهُ فِي مُدَّةِ انْتِظَارِهِ

(١) ١٨٩/٩

(٢) ٥٦٦/٢

وَلِبَاقِي الْوَرَّةِ أَنْ يَصْطَلِحُوا عَلَى مَا زَادَ عَنْ نَصِيهِه فَيَقْسِمُوهُ .
المقنع

الشرح الكبير
فعلى هذا ، يكون في المسألة روايتان . وإن عَلِمْنَا أَنَّ الْمَقْقُودَ مَاتَ وَلَمْ نَذَرِ
مَتَى مَاتَ ، رُدَّ الْمَوْقُوفُ لَهُ إِلَى وَرَّةِ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّهُ مَشْكُوكٌ فِي حَيَاتِهِ ، فَلَا
نُورُثُهُ مَعَ الشُّكِّ . وَاتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَرِثُ الْمَقْقُودَ إِلَّا الْأَحْيَاءُ مِنْ
وَرَّتَيْهِ ، وَقَدْ مَضَى ذِكْرُهُ .

٢٨٤١ - مسألة : (ولباقى الورثة أن يصطلحوا على ما زاد عن نصيبه
فيقسّموه) اختاره ابن اللبّان ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْرُجُ عَنْهُمْ . وَأُنْكَرَ ذَلِكَ الْوَنِيُّ ،
وَقَالَ : لَا فَائِدَةَ فِي أَنْ يُنْقَصَ بَعْضُ الْوَرَّةِ عَمَّا يَسْتَحِقُّهُ فِي مَسْأَلَةِ الْحَيَاةِ
وَهِيَ مُتَيَقِّنَةٌ ، ثُمَّ يُقَالُ لَهُ : لَكَ أَنْ تُصَالِحَ عَلَى بَعْضِهِ . بَلْ إِنْ جَازَ ذَلِكَ ،
فَالْأَوَّلَى أَنْ تُقَسِّمَ الْمَسْأَلَةَ عَلَى تَقْدِيرِ الْحَيَاةِ ، وَيَقِفَ نَصِيبُ الْمَقْقُودِ لِغَيْرِهِ .
قَالَ شَيْخُنَا^(١) : وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ؛ فَإِنَّ الزَّائِدَ عَنْ نَصِيبِ

الإنصاف
مَنْ يَرِثُهُ ، فَهَلْ يُحْكَمُ بِتَوْرِيثِهِ مِنْهُ أَمْ لَا ؟ وَنَصَّ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، أَنَّهُ يُزَكَّى
مَالُهُ بَعْدَ مُدَّةٍ أَنْتَظَرِهِ ؛ مُعَلَّلًا بِأَنَّهُ مَاتَ وَعَلَيْهِ زَكَاةٌ . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُحْكَمُ لَهُ
بِأَحْكَامِ الْمَوْتَى إِلَّا بَعْدَ الْمُدَّةِ ، وَهُوَ الْأَظْهَرُ . انْتَهَى .

قوله : ولباقى الورثة أن يصطلحوا على ما زاد عن نصيبه فيقسّموه . يجوزُ
لِلْوَرَّةِ أَنْ يَصْطَلِحُوا عَلَى مَا زَادَ عَنْ نَصِيبِ الْمَقْقُودِ ، وَلَهُمْ أَنْ يَصْطَلِحُوا عَلَى كُلِّ
الْمَوْقُوفِ أَيْضًا ، إِنْ حَجَبَ أَحَدًا وَلَمْ يَرِثْ ، أَوْ كَانَ أَخًا لِأَبٍ عَصَبَ أُخْتِهِ مَعَ
زَوْجٍ وَأُخْتٍ لِأَبَوَيْنِ . وَهَذَا كُلُّهُ مُفَرَّغٌ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . أَمَّا عَلَى مَا

(١) في : المغنى ٩/ ١٨٩ .

المَفْقُودِ مِنَ الْمَوْقُوفِ مَشْكُوكٌ فِي مُسْتَحَقِّهِ ، وَيَقِينُ الْحَيَاةَ مُتَعَارِضٌ بِظُهُورِ
 الْمَوْتِ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُورَثَ ^(١) ، كَالزَّائِدِ عَنِ الْيَقِينِ فِي مَسَائِلِ الْحَمْلِ
 وَالِاسْتِهْلَالِ . فَعَلَى هَذَا ، يَجُوزُ لِلْوَرَثَةِ الْمَوْجُودِينَ الصُّلْحُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ حَقُّهُمْ
 لَا يَخْرُجُ عَنْهُمْ ، وَإِبَاحَةُ الصُّلْحِ عَلَيْهِ لَا تَمْنَعُ وَجُوبَ وَقْفِهِ ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي
 نَظَائِرِهِ ، وَوُجُوبُ وَقْفِهِ لَا يَمْنَعُ الصُّلْحَ عَلَيْهِ لِذَلِكَ ^(٢) ، وَلِأَنَّ تَجْوِيزَ أَخْذِ
 الْإِنْسَانِ حَقَّ غَيْرِهِ بِرِضَاهِ وَصُلْحِهِ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ جَوَازُ أَخْذِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ . وَظَاهِرُ
 قَوْلِ الْوَنِيِّ هَذَا أَنَّهُ يَقْسِمُ الْمَسْأَلَةَ عَلَى أَنَّهُ حَتَّى وَيَقِفُ نَصِيبَ الْمَفْقُودِ لَا غَيْرُ .
 وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ : يُقْسَمُ الْمَالُ عَلَى الْمَوْجُودِينَ ؛ لِأَنَّهُمْ
 مُتَحَقِّقُونَ ، وَالْمَفْقُودُ مَشْكُوكٌ فِيهِ ، فَلَا يُورَثُ مَعَ الشَّكِّ . وَقَالَ مُحَمَّدُ
 ابْنُ الْحَسَنِ : الْقَوْلُ قَوْلُ مَنْ الْمَالُ فِي يَدِهِ ، فَلَوْ مَاتَ رَجُلٌ وَخَلَفَ ابْنَتَيْهِ ،
 وَابْنُ ابْنِ أَبِيهِ مَفْقُودٌ ، وَالْمَالُ فِي أَيْدِي الْبَنَتَيْنِ ، فَاخْتَصَمُوا إِلَى الْقَاضِي ،
 فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِلْقَاضِي أَنْ يُحَوِّلَ الْمَالَ عَنْ مَوْضِعِهِ وَلَا يَقِفَ مِنْهُ شَيْئًا ، سِوَاءَ
 اعْتَرَفَ الْبَنَتَانِ بِفَقْدِهِ أَوْ ادَّعَا مَوْتَهُ ، وَإِنْ كَانَ الْمَالُ فِي يَدِ ابْنِ ^(٣) الْمَفْقُودِ
 لَمْ تُعْطِ الْبَنَتَانِ إِلَّا النِّصْفَ ، أَقْلُ مَا يَكُونُ لهُمَا ، فَإِنْ [٢٦٧/٥] كَانَ الْمَالُ
 فِي يَدِ أَجْنَبِيٍّ فَأَقْرَبُ بَأْنِ الْإِبْنِ مَفْقُودٌ ، وَقِفَ لَهُ النِّصْفُ عَلَى يَدَيْهِ ، وَإِنْ قَالَ :
 قَدَ مَاتَ الْمَفْقُودُ . لَزِمَهُ دَفْعُ الثُّلُثَيْنِ إِلَى الْبَنَتَيْنِ ، وَيُوقَفُ الثُّلُثُ ، إِلَّا أَنْ

اخْتَارَهُ صَاحِبُ « الْمُحَرَّرِ » ، وَهُوَ أَنَّا نَعْمَلُ الْمَسْأَلَةَ عَلَى تَقْدِيرِ حَيَاتِهِ فَقَطْ ، فَلَا

(١) فِي النِّسَخَتَيْنِ : « يَوْقِفُ » وَانْظُرِ الْمَغْنَى ١٨٩/٩ .

(٢) فِي م : « كَذَلِكَ » .

(٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

يُقَرَّرُ ابْنُ الْابْنِ بِمَوْتِ أَبِيهِ ، فَيُدْفَعُ إِلَيْهِ الْبَاقِي . وَالْجُمْهُورُ عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ .

مسائل ذلك : زَوْجٌ وَأُمٌّ وَأُخْتُ وَجَدٌّ وَأَخٌ مَفْقُودٌ ، مسألة الموتِ مِنْ سَبْعَةٍ وَعِشْرِينَ ؛ لِأَنَّهَا الْأَكْثَرِيَّةُ ، وَمَسْأَلَةُ الْحَيَاةِ مِنْ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ ، وَهُمَا يَتَّفِقَانِ بِالْأَتْسَاعِ ، فَتَضْرِبُ تُسَعُ إِحْدَاهُمَا فِي الْأُخْرَى تَكُنْ أَرْبَعَةٌ وَخَمْسِينَ ، لِلزَّوْجِ النِّصْفُ مِنْ مَسْأَلَةِ الْحَيَاةِ وَالثُّلُثُ مِنْ مَسْأَلَةِ الْمَوْتِ ، فَيُعْطَى الثُّلُثُ ، وَلِلْأُمِّ التُّسْعَانِ مِنْ مَسْأَلَةِ الْمَوْتِ وَالشُّدُسُ مِنْ مَسْأَلَةِ الْحَيَاةِ ، فَتُعْطَى الشُّدُسُ ، وَلِلْجَدِّ سِتَّةَ عَشَرَ سَهْمًا مِنْ مَسْأَلَةِ الْمَوْتِ وَتِسْعَةٌ مِنْ مَسْأَلَةِ الْحَيَاةِ ، فَيَأْخُذُ التَّسْعَةَ ، وَلِلْأُخْتِ ثَمَانِيَةً مِنْ مَسْأَلَةِ الْمَوْتِ وَثَلَاثَةً مِنْ مَسْأَلَةِ الْحَيَاةِ ، «فَتَأْخُذُ ثَلَاثَةً»^(١) ، وَيَبْقَى خَمْسَةَ عَشَرَ مَوْقُوفَةً ، «إِنْ بَانَ الْأَخُ حَيًّا أَخَذَ سِتَّةً وَأَخَذَ الزَّوْجُ تِسْعَةً ، وَإِنْ بَانَ مَيِّتًا أَوْ مَضَتْ الْمُدَّةُ قَبْلَ قُدُومِهِ»^(٢) أَخَذَتِ الْأُمُّ ثَلَاثَةً وَالْأُخْتُ خَمْسَةَ وَالْجَدُّ سَبْعَةَ . هَذَا عَلَى الرَّوَايَةِ الَّتِي تَقُولُ : إِنَّ الْمَوْقُوفَ لِلْمَفْقُودِ يُرَدُّ إِلَى وَرَثَةِ الْأَوَّلِ . وَاخْتَارَ الْخَبْرِيُّ أَنَّ الْمُدَّةَ إِذَا مَضَتْ وَلَمْ يَتَبَيَّنْ أَمْرُهُ ، أَنَّهُ يُقَسَّمُ نَصِيبُهُ مِنَ الْمَوْقُوفِ عَلَى وَرَثَتِهِ وَهُوَ سِتَّةٌ ، يَبْقَى تِسْعَةٌ . وَهِيَ الرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مُحْكومًا بِحَيَاتِهِ ، لِأَنَّهَا الْيَقِينُ ، وَإِنَّمَا حَكَمْنَا بِمَوْتِهِ بِمُضِيِّ الْمُدَّةِ . وَوَجَّهَ الْأَوَّلَى ، أَنَّهُ مَالٌ مَوْقُوفٌ لِمَنْ يُنْتَظَرُ مِمَّنْ لَا نَعْلَمُ حَالَهُ ، فَإِذَا لَمْ تَتَبَيَّنْ حَيَاتُهُ ، لَمْ

[٢٨٤/٢ ظ] يَتَأْتِي هَذَا . وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ يُؤْخَذُ ضَمِيمٌ مِمَّنْ مَعَهُ احْتِمَالُ زِيَادَةٍ ، عَلَى الصَّحِيحِ . فَلْيُعَاوِذْ .

(١ - ١) سقط من : الأصل .

الشرح الكبير يكن لورثته ، كالموقوف للحمل . وللورثة أن يضطلحوا على التسعة قبل مُضي المدة .

زوج وأبوان وابنتان مفقودتان ، مسألة حياتهما من خمسة عشر ، وفي حياة إحداهما من ثلاثة عشر ، وفي موتهما من ستة ، فتضرب ثلث الستة ، وهي اثنان ، في خمسة عشر ثم في ثلاثة عشر ، تكن ثلاثمائة وتسعين ، ثم تُعطى الزوج والأبوين حقوقهم من مسألة الحياة مضروباً في اثنين ثم في ثلاثة عشر ، وتقف الباقي . وإن كان في المسألة ثلاثة مفقودون عملت^(١) لهم أربع مسائل . فإن كانوا أربعة عملت لهم خمس مسائل . وعلى هذا ، فإن كان المفقود يحجب ولا يرث ، كزوج وأخت لأبوين وأخت لأب وأخ لها مفقود ، وقفت السبع بينهما وبين الزوج والأخت من الأبوين . وقيل : لا يُوقف ههنا شيء ، وتُعطى الأخت من الأب السبع ؛ لأنها لا تحجب بالشك ، كما لا تورث بالشك . والأول أصح ؛ لأن دفع السبع إليها تورث بالشك ، وليس في الوقف حجب يقيناً ، إنما هو توقف عن صرف المال إلى إحدى الجهتين المشكوك فيهما . ويُعارض [٢٦٨/٥] قول هذا القائل قول من قال : إن اليقين حياته ، فيعمل على أنه حي ، ويُدفع المال إلى الزوج والأخت من^(٢) الأبوين . والتوسط بما ذكرناه

فوائد ؛ الأولى ، إذا قديم المفقود بعد قسم ماله ، أخذ ما وجدته بعينه ،

(١) سقط من : م .

(٢) في النسختين : « و » . وانظر المعنى ١٩١/٩ .

فصل : والأسيرُ كالمفقودِ إذا انقطعَ خبرُهُ ، وإن عُلِمَتْ حياته وَرِثَ في قولِ الجمهورِ . وحكى عن سعيدِ بنِ المسيَّبِ ، والنَّخَعِيِّ ، وقَتَادَةَ ، أَنَّهُ لَا يَرِثُ ؛ لِأَنَّهُ عَبْدٌ . والصَّحِيحُ الْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّ الْكَفَّارَ لَا يَمْلِكُ الْاُخْرَارَ . وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ .

وَيَرْجِعُ عَلَى مَنْ أَخَذَ الْبَاقِيَ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ ، وَاخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ . قَالَ فِي « الْفَائِقِ » : وَهُوَ أَصَحُّ . وَصَحَّحَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ . وَجَزَمَ بِهِ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ . وَعَنْهُ ، لَا يَرْجِعُ عَلَى مَنْ أَخَذَ . نَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ ابْنِ مَنْصُورٍ ، وَقَالَ : إِنَّمَا قُسِمَ بِحَقِّهِمْ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَظَاهِرُ « الْفُرُوعِ » : إِبْطَالُ الْخِلَافِ ، فَإِنَّهُ قَالَ : رَجَعَ فِي رِوَايَةٍ ، وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ ، لَا يَرْجِعُ . الثَّانِيَةُ ، لَوْ جُعِلَ (١) لَأَسِيرٍ مِنْ وَقْفٍ شَيْءٌ ، تَسَلَّمَ وَحَفِظَهُ وَكَيْلُهُ وَمَنْ يَنْتَقِلُ إِلَيْهِ بَعْدَهُ جَمِيعًا . ذَكَرَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَقَالَ : وَيَتَوَجَّهُ وَجْهٌ ، يَكْفِي وَكَيْلُهُ . قُلْتُ : وَيَتَوَجَّهُ أَنْ يَحْفَظَهُ الْحَاكِمُ إِذَا عُدِمَ الْوَكِيلُ ؛ لِأَنَّهُ الْمُتَكَلِّمُ عَلَى أَمْوَالِ الْغِيَابِ ، عَلَى مَا يَأْتِي فِي أَوَاخِرِ بَابِ أَذْبِ الْقَاضِي . الثَّالِثَةُ ، الْمُشْكِلُ نَسْبُهُ كَالْمَفْقُودِ . فَلَوْ قَالَ رَجُلٌ : أَحَدُ هَذَيْنِ ابْنَيْ . ثَبَتَ نَسْبُ أَحَدِهِمَا فَيُعِينُهُ ، فَإِنْ مَاتَ عَيْنُهُ وَارِثُهُ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ أَرَى الْقَافَةَ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ عُيْنُ أَحَدِهِمَا بِالْفُرْعَةِ ، وَلَا مَدْخَلَ لِلْفُرْعَةِ فِي النَّسَبِ عَلَى مَا يَأْتِي ، وَلَا يَرِثُ وَلَا يُوقَفُ ،

(١) فِي ط : « حَصَلَ » .

وَيُضْرَفُ نَصِيبُ ابْنِ لَيْتِ الْمَالِ . ذَكَرَهُ فِي « الْمُتَخَبِّ » عَنْ الْقَاضِي . وَذَكَرَ
 الْأَرْجِيُّ عَنْ الْقَاضِي ، يُعْزَلُ مِنَ التَّرَكَّةِ مِيرَاثُ ابْنِ يَكُونُ مَوْقُوفًا فِي بَيْتِ الْمَالِ ؛
 لِلْعِلْمِ بِاسْتِحْقَاقِ أَحَدِهِمَا . قَالَ الْأَرْجِيُّ : وَالْمَذْهَبُ الصَّحِيحُ لَا وَقْفَ ؛ لِأَنَّ
 الْوَقْفَ إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا رُجِيَ زَوَالُ الْإِشْكَالِ . قَالَ فِي « الرُّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِي »
 الصَّغِيرِ « ، وَ « الْفَائِقِ » ، وَغَيْرِهِمْ : وَمَنْ افْتَقَرَ نَسَبُهُ إِلَى قَائِفٍ ، فَهُوَ فِي مُدَّةِ
 إِشْكَالِهِ كَالْمَفْقُودِ . الرَّابِعَةُ ، قَالَ فِي « الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » : وَالْعَمَلُ فِي الْمَفْقُودَيْنِ
 أَوْ أَكْثَرَ ، بَتْنَزِيلِهِمْ بَعْدَ إِخْوَالِهِمْ ، لَا غَيْرُ ، دُونَ الْعَمَلِ بِالْحَالَتَيْنِ .

بَابُ مِيرَاثِ الْخُنْثَى

وَهُوَ الَّذِي لَهُ ذَكَرٌ وَفَرْجُ امْرَأَةٍ .
فَيُعْتَبَرُ بِمَبَالِهِ ، فَإِنْ بَالَ أَوْ سَبَقَ بَوْلُهُ مِنْ ذَكَرِهِ فَهُوَ رَجُلٌ ، وَإِنْ

الشرح الكبير

بَابُ مِيرَاثِ الْخُنْثَى

(وهو الذي له ذكرٌ وفَرْجُ امرأةٍ) أو تُقَبُّ في مكانِ الفَرْجِ يَخْرُجُ منه البَوْلُ . وَيَنْقَسِمُ إِلَى مُشَكِلٍ وَغَيْرِ مُشَكِلٍ ، فَمَنْ تَثَبَّتْ فِيهِ عِلَامَاتُ الرِّجَالِ أَوِ النِّسَاءِ ، فَيُعْلَمُ أَنَّهُ رَجُلٌ أَوْ امْرَأَةٌ فَلَيْسَ بِمُشَكِلٍ ، وَإِنَّمَا هُوَ رَجُلٌ فِيهِ خِلْقَةٌ زَائِدَةٌ ، أَوْ امْرَأَةٌ فِيهَا خِلْقَةٌ زَائِدَةٌ ، وَحُكْمُهُ فِي إِرْثِهِ وَسَائِرِ أَحْكَامِهِ حُكْمُ مَا ظَهَرَتْ عِلَامَاتُهُ فِيهِ . وَالَّذِي لَا عِلَامَةَ فِيهِ مُشَكِلٌ .

٢٨٤٢ - مسألة : (وَيُعْتَبَرُ بِمَبَالِهِ) فِي قَوْلٍ مَنْ بَلَغَنَا قَوْلُهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ نَحْفِظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْخُنْثَى يُورَثُ مِنْ حَيْثُ يَبُولُ ؛ إِنْ بَالَ مِنْ حَيْثُ يَبُولُ الرَّجُلُ فَهُوَ رَجُلٌ ، وَإِنْ بَالَ مِنْ حَيْثُ تَبُولُ الْمَرْأَةُ فَهُوَ امْرَأَةٌ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ ، وَمَعَاوِيَةَ ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، وَجَابِرِ بْنِ زَيْدٍ ، وَأَهْلِ الْكُوفَةِ ، وَسَائِرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَقَالَ ابْنُ اللَّيْثِ : رَوَى الْكَلْبِيُّ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنْ مَوْلُودٍ لَهُ قُبُلٌ وَذَكَرٌ ، مِنْ أَيْنَ يُورَثُ ؟

الإنصاف

بَابُ مِيرَاثِ الْخُنْثَى

المقنع سَبَقَ مِنْ فَرْجِهِ فَهُوَ امْرَأَةٌ ، وَإِنْ خَرَجَا مَعًا اعْتَبِرَ أَكْثَرُهُمَا ، فَإِنْ اسْتَوَيَا [١٨٣ ظ] فَهُوَ مُشْكِلٌ .

الشرح الكبير قال : « مِنْ حَيْثُ يُبُولُ » ^(١) . وَرُويَ أَنَّهُ ، عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَتَى بِخُنْثَى مِنَ الْأَنْصَارِ ، فَقَالَ : « وَرَثُوهُ مِنْ أَوَّلِ مَا يُبُولُ مِنْهُ » ^(٢) . وَلِأَنَّ خُرُوجَ الْبَوْلِ أَعْمُ الْعَلَامَاتِ ؛ لَوْجُودِهَا مِنَ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ ، وَسَائِرِ الْعَلَامَاتِ إِنَّمَا تَوْجَدُ بَعْدَ الْكَبَرِ ، مِثْلُ نَبَاتِ اللَّحْيَةِ ، وَخُرُوجِ الْمَنِيِّ ، وَالْحَيْضِ ، وَتَفْلُكِ الثَّدْيِ ، وَالْحَبْلِ ^(٣) .

فصل : فَإِنْ بَالَ مِنْهُمَا جَمِيعًا اعْتَبِرَ بِأَسْبَقِهِمَا . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَرُويَ ذَلِكَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ . وَبِهِ قَالَ الْجَمْهُورُ (فَإِنْ خَرَجَا مَعًا اعْتَبِرَ أَكْثَرُهُمَا) قَالَ أَحْمَدُ ، فِي رِوَايَةِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ : يُورَثُ مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي يُبُولُ مِنْهُ أَكْثَرُ . وَحُكِيَ هَذَا عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ ، وَصَاحِبِي أَبِي حَنِيفَةَ .

الإنصاف قوله : وَإِنْ خَرَجَا مَعًا اعْتَبِرَ أَكْثَرُهُمَا ، فَإِنْ اسْتَوَيَا فَهُوَ مُشْكِلٌ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، نَصَّ عَلَيْهِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ« الْهِدَايَةِ » ، وَ« الْخُلَاصَةِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ« الْفُرُوعِ » ، وَ« الْفَائِقِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقِيلَ : لَا تُعْتَبَرُ الْكَثْرَةُ . وَنَقَلَهُ ابْنُ هَانِيٍّ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَبِي الْفَرَجِ وَغَيْرِهِ ، فَإِنَّهُ قَالَ : هَلْ يُعْتَبَرُ السَّبْقُ فِي الْإِنْقِطَاعِ ؟ فِيهِ رِوَايَتَانِ . وَلَمْ يَذْكُرِ الْكَثْرَةَ . وَقَالَ

(١) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ مِيرَاثِ الْخُنْثَى ، مِنْ كِتَابِ الْفَرَائِضِ . السَّنَنِ الْكِبَرَى ٢٦١/٦ . وَقَالَ : مُحَمَّدُ ابْنُ السَّائِبِ الْكَلْبِيُّ لَا يَخْتِجُ بِهِ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ عَنْ عَلِيٍّ .

(٢) قَالَ الشَّيْخُ الْأَبَايَانِيُّ : لَمْ أَقِفْ عَلَى إِسْنَادِهِ . انْظُرِ الْإِرْوَاءَ ١٥٢/٦ .

(٣-٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ . وَتَفْلُكِ الثَّدْيِ : اسْتِدَارَتُهُ .

فَإِنْ كَانَ يُرْجَى انْكِشَافُ حَالِهِ ، وَهُوَ الصَّغِيرُ ، أُعْطِيَ هُوَ وَمَنْ مَعَهُ الْيَقِينُ ، وَوُقِفَ الْبَاقَى حَتَّى يَبْلُغَ فَيُظْهَرَ فِيهِ عِلَامَاتُ الرِّجَالِ ؛ مِنْ نَبَاتِ لِحْيَتِهِ ، وَخُرُوجِ الْمَنِيِّ مِنْ ذَكَرِهِ ، أَوْ عِلَامَاتِ النِّسَاءِ ،

وَوُقِفَ فِي ذَلِكَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَلَمْ يَعْتَبِرْهُ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ . وَقَالَ قَوْمٌ : إِذَا خَرَجَا مَعًا ، اعْتَبِرْ بَاخِرِهُمَا انْقِطَاعًا ، فَإِنْ انْقَطَعَا مَعًا اعْتَبِرْ أَكْثَرُهُمَا . وَقِيلَ : الْاِعْتِبَارُ بِالْكَثْرَةِ . وَلَنَا ، أَنَّهَا مَزِيَّةٌ لِأَحَدَى الْعِلَامَتَيْنِ ، فَيُعْتَبَرُ بِهَا ، كَالسَّبْقِ ، فَإِنْ اسْتَوَيَا فَهُوَ حَيْثُذِ [٥ / ٢٦٨ ظ] مُشْكِلٌ .

٢٨٤٣ - مسألة : (فَإِنْ) مات له مَنْ يَرْتُهُو (كَانَ يُرْجَى انْكِشَافُ حَالِهِ ، وَهُوَ الصَّغِيرُ) فَإِنْ اِحتِيجَ إِلَى قَسْمِ المِيرَاثِ (أُعْطِيَ هُوَ وَمَنْ مَعَهُ الْيَقِينُ ، وَوُقِفَ الْبَاقَى) فِي قَوْلِ الْجُمْهُورِ (حَتَّى يَبْلُغَ فَيُظْهَرَ فِيهِ عِلَامَاتُ الرِّجَالِ ؛ مِنْ نَبَاتِ لِحْيَتِهِ ، وَخُرُوجِ الْمَنِيِّ مِنْ ذَكَرِهِ) وَكَوْنِهِ مَنِيَّ رَجُلٍ

فِي « التَّبَصُّرَةِ » : يُعْتَبَرُ أَطْوَلُهُمَا خُرُوجًا ، وَنَقَلَهُ أَبُو طَالِبٍ ؛ لِأَنَّ بَوْلَهُ يَمْتَدُّ وَبَوْلُهَا يَسِيلُ . وَقَالَ الْقَاضِي وَابْنُ عَقِيلٍ : إِنْ خَرَجَا مَعًا حُكِمَ لِلْمُتَأَخِّرِ . وَقَدَّمَ ابْنُ عَقِيلٍ الْكَثْرَةَ عَلَى السَّبْقِ . وَقِيلَ : إِنْ اِنْتَشَرَ بَوْلُهُ عَلَى كَثِيبِ رَمْلٍ فَذَكَرَ ، وَإِنْ لَمْ يَنْتَشِرْ فَأُنْثَى . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : وَفِيهِ بُعْدٌ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى : تُعَدُّ أَضْلَاعُهُ ؛ فِسْتَةً عَشَرَ ضِلْعًا لِلذَّكَرِ ، وَسَبْعَةً عَشَرَ لِلْأُنْثَى . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : وَفِيهِ بُعْدٌ .

قوله : وَإِنْ كَانَ يُرْجَى انْكِشَافُ حَالِهِ ، وَهُوَ الصَّغِيرُ ، أُعْطِيَ هُوَ وَمَنْ مَعَهُ الْيَقِينُ ، وَوُقِفَ الْبَاقَى حَتَّى يَبْلُغَ ، فَتُظْهَرَ فِيهِ عِلَامَاتُ الرِّجَالِ ؛ مِنْ نَبَاتِ لِحْيَتِهِ

المقنع
مِنَ الْحَيْضِ وَنَحْوِهِ . وَإِنْ يُئْسَ مِنْ ذَلِكَ بِمَوْتِهِ أَوْ عَدَمِ الْعَلَامَاتِ
بَعْدَ بُلُوغِهِ أُعْطِيَ نِصْفَ مِيرَاثِ ذَكَرٍ ، وَنِصْفَ مِيرَاثِ أُنْثَى .

الشرح الكبير
(أو علامات النساء ؛ من الحيض) والحمل ، («وَفَلَكَ الثَّدْيَيْنِ») .
نصَّ عليه أحمدٌ ، في رواية الميموني . وحكى عن عليٍّ ، والحسن ، أنهما
قالا : تُعَدُّ أَضْلَاعُهُ ، فَإِنَّ أَضْلَاعَ الْمَرْأَةِ أَكْثَرُ مِنْ أَضْلَاعِ الرَّجُلِ بِضَلْعٍ .
قال ابن اللبَّان : ولو صحَّ هذا لما أَشْكَلَ حاله ولا احتجَّ إلى مراعاة البول .
وقال جابر بن زيد : يُوقَفُ إلى جانب الحائط ، فإن بالَّ عليه فهو رجلٌ ،
وإن شَلَّشَلَ بَيْنَ فَخْذَيْهِ فهو امرأةٌ . وليس على هذا تعويلٌ ، والصَّحِيحُ ما
ذَكَرْنَاهُ ، إن شاء الله تعالى ، أَنَّهُ يُوقَفُ أَمْرُهُ ما دام صغيراً ، («فَإِنْ احتجَّ
إلى قَسَمِ الميراثِ أُعْطِيَ هو ومن معه اليقينَ ، وَوُقِفَ الباقي إلى حينِ بُلُوغِهِ ،
فَتُعْمَلُ المسألةُ على أَنَّهُ ذَكَرٌ ، ثم على أَنَّهُ أُنْثَى ، وَتَدْفَعُ إلى كُلِّ وارثٍ أَقْلُ
النَّصِيبَيْنِ ، وَيَقِفُ الباقي حتى يُلْغَ ») ، فَإِنْ مات قبلَ بُلُوغِهِ أو بَلَغَ مُشْكِلاً
وَرِثَ (نِصْفَ مِيرَاثِ ذَكَرٍ وَنِصْفَ مِيرَاثِ أُنْثَى) نصَّ عليه أحمدٌ . وهو
قولُ ابنِ عباسٍ ، («وَالشَّعْبِيُّ» ، وابنِ أبي لَيْلَى ، وأهلُ المدينةِ ومَكَّةَ ،
والتَّوْرِيُّ ، واللُّؤْلُؤِيُّ ، وشَرِيكُ ، والحسنُ بنُ صالحٍ) ،
وأبي يوسفَ ، ويحيى بنِ آدمَ ، وضرارُ بنِ صُرْدَ ، ونُعَيْمُ بنُ حَمَّادٍ .

الإنصاف
وُخْرُوجِ الْمَنِيِّ مِنْ ذَكَرِهِ ، أو علاماتِ النِّسَاءِ ؛ مِنْ الْحَيْضِ وَنَحْوِهِ . كَسُقُوطِ
الثَّدْيَيْنِ . نصَّ عليه . وهذا المذهبُ ، نصَّ عليه ، وعليه جماهيرُ الأصحابِ . وجزم

وَوَرَّثَهُ أَبُو حَنِيفَةَ بِأَسْوَأَ حَالَاتِهِ ، وَالْباقِ لِسَائِرِ الْوَرَثَةِ . وَأَعْطَاهُ الشَّافِعِيُّ
وَمَنْ مَعَهُ الْيَقِينَ ، وَوَقَفَ الْباقِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ أَمْرُهُ أَوْ يَصْطَلِحُوا . وَبِهِ قَالَ
أَبُو ثَوْرٍ ، وَدَاوُدُ ، وَابْنُ جَرِيرٍ . وَوَرَّثَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْبَصْرَةِ عَلَى الدَّعْوَى
فِيمَا بَقِيَ بَعْدَ الْيَقِينَ ، وَبَعْضُهُمْ بِالدَّعْوَى مِنْ أَصْلِ الْمَالِ . وَفِيهِ أَقْوَالٌ
شَاذَةٌ سِوَى هَذِهِ . وَلَنَا ، قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَلَمْ يُعْرِفْ لَهُ فِي الصَّحَابَةِ
مَنْكَرٌ ، وَلِأَنَّ حَالَتِيهِ تَسَاوَتَا فَوَجَبَتِ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ حُكْمَيْهِمَا ، كَمَا لَوْ تَدَاعَا
نَفْسَانِ دَارًا بِأَيْدِيهِمَا وَلَا بَيِّنَةً لَهَا . وَلَيْسَ تَوْرِيثُهُ بِأَسْوَأَ أَحْوَالِهِ بِأَوْلَى مِنْ
تَوْرِيثِ مَنْ مَعَهُ بِذَلِكَ ، فَتَخْصِيصُهُ بِهَذَا الْحُكْمِ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ ، وَلَا سَبِيلَ
إِلَى الْوَقْفِ ؛ لِأَنَّهُ لَا غَايَةَ لَهُ تُنْتَظَرُ ، وَفِيهِ تَضْيِيعٌ لِلْمَالِ مَعَ يَقِينِ اسْتِحْقَاقِهِمْ

بِهِ فِي « الْوَجيز » ، وَ « الْمُحَرَّر » ، وَ « الْمُنَوَّر » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي
« الْفُرُوع » وَغَيْرِهِ . وَقِيلَ : لَا أُثَوِّتُهُ بِسُقُوطِ الثَّدْيَيْنِ . وَقِيلَ : إِنْ اشْتَهَى النِّسَاءُ
فَذَكَرَ فِي كُلِّ شَيْءٍ . قَالَ الْقَاضِي فِي « الْجَامِع » : إِلَّا فِي الْإِرْثِ وَالِدِّيَّةِ ؛ لِأَنَّ لِلْغَيْرِ
حَقًّا ، وَإِنْ اشْتَهَى ذَكَرًا فَأُثِنِيَ . وَقَالَ فِي « عُيُونِ الْمَسَائِلِ » : إِنْ حَاضَ مِنْ فَرْجِ
الْمَرْأَةِ أَوْ اخْتَلَمَ مِنْهُ ، أَوْ أُنْزَلَ مِنْ ذَكَرِ الرَّجُلِ ، لَمْ يُحْكَمْ بِالْخُنْثَوَةِ^(١) ؛ لِجَوَازِ كَوْنِهِ
خِلْقَةً زَائِدَةً . وَإِنْ حَاضَ مِنْ فَرْجِ النِّسَاءِ وَأُنْزَلَ مِنْ ذَكَرِ الرَّجُلِ ، فَبَالِغُ بِلَا
إِشْكَالٍ . وَتَقَدَّمَ فِي بَابِ الْحَجْرِ ، بِمَا يَحْصُلُ بِهِ بُلُوغُ الْخُنْثَى الْمُشْكِلِ ، فَلْيُعَاوَدْ ؛
فَإِنَّ فِيهِ نَوَاعِ الْبَفَاتِ إِلَى هَذَا .

قَوْلُهُ : وَإِنْ يُنْسَ مِنْ ذَلِكَ بِمَوْتِهِ ، أَوْ عَدَمِ الْعَلَامَاتِ بَعْدَ بُلُوغِهِ ، أُعْطِيَ نِصْفَ

(١) فِي ط : « بِلُوغِهِ » .

فَإِذَا كَانَ مَعَ الْخُنْثَى بِنْتُ وَابْنٍ ، جَعَلَتْ لِلْبِنْتِ أَقْلَ عَدَدٍ لَهُ نِصْفٌ^{*} وَهُوَ سَهْمَانِ ، وَلِلذَّكَرِ أَرْبَعَةٌ ، وَلِلْخُنْثَى ثَلَاثَةٌ . وَقَالَ أَصْحَابُنَا : تَعْمَلُ الْمَسْأَلَةَ عَلَى أَنَّهُ ذَكَرٌ ، ثُمَّ عَلَى أَنَّهُ أُنْثَى ، ثُمَّ تَضْرِبُ إِحْدَاهُمَا أَوْ وَفَّقَهَا فِي الْأُخْرَى إِنْ اتَّفَقَتَا ، وَتَجْتَزِي بِإِحْدَاهُمَا إِنْ تَمَاثَلَتَا ،

الشرح الكبير له .

٢٨٤٤ - مسألة : (فإذا كان ابنٌ ، وبنتٌ) وولدٌ خُنْثَى (جَعَلَتْ لِلْبِنْتِ أَقْلَ عَدَدٍ لَهُ نِصْفٌ وَهُوَ سَهْمَانِ ، وَلِلذَّكَرِ أَرْبَعَةٌ ، وَلِلْخُنْثَى ثَلَاثَةٌ) فيكون معه نصفُ ميراثِ ذكرٍ ونصفُ ميراثِ أنْثَى . وهذا قولُ الثَّوْرِيِّ ، واللُّوْثِيِّ ، في هذه المسألة ، وفي كلِّ مسألة فيها ولدٌ إذا كان فيهم خُنْثَى . قال شيخنا^(١) : وهذا قولٌ لا بأسَ به . وَذَهَبَ أَكْثَرُ مَنْ وَرَّثَهُ نِصْفَ ميراثِ ذكرٍ ونصفَ ميراثِ أنْثَى^(٢) فَتَعْمَلُ الْمَسْأَلَةَ عَلَى أَنَّهُ ذَكَرٌ ، ثُمَّ عَلَى أَنَّهُ أُنْثَى ، وَتَضْرِبُ إِحْدَاهُمَا فِي الْأُخْرَى إِنْ تَبَايَنَتَا ، أَوْ فِي [٢٦٩/٥] وَفَّقَهَا إِنْ اتَّفَقَتَا (وَتَجْتَزِي بِإِحْدَاهُمَا إِنْ تَمَاثَلَتَا ، وَبِأَكْثَرِهِمَا إِنْ تَنَاسَبَتَا ، وَتَضْرِبُهَا فِي اثْنَيْنِ) ثُمَّ تَجْمَعُ مَا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِنْ تَمَاثَلَتَا ، وَتَضْرِبُ مَا لِكُلِّ وَاحِدٍ

مِيرَاثِ ذَكَرٍ ، وَنِصْفَ مِيرَاثِ أُنْثَى ، فَإِذَا كَانَ مَعَ الْخُنْثَى بِنْتُ وَابْنٍ ، جَعَلَتْ لِلْبِنْتِ أَقْلَ عَدَدٍ لَهُ نِصْفٌ ، وَهُوَ سَهْمَانِ ، وَلِلذَّكَرِ أَرْبَعَةٌ ، وَلِلْخُنْثَى ثَلَاثَةٌ . وَهَذَا اخْتِيَارُ

(١) في : المغنى ١١١/٩ .

(٢) بعده في المغنى : ١١١/٩ : « إلى أن يجعلوا مرة ذكورا ومرة إناثا » .

أَوْ بِأَكْثَرِهِمَا إِنْ تَنَاسَبَتَا وَتَضَرَّبَتْهُمَا فِي اثْنَيْنِ ، ثُمَّ مَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنْ إِحْدَى الْمَسْأَلَتَيْنِ مَضْرُوبٌ فِي الْأُخْرَى ، أَوْ فِي وَفْقِهِمَا ، أَوْ تَجْمَعُ مَالُهُ مِنْهُمَا إِنْ تَمَاثَلَتَا .

الشرح الكبير

مِنْ إِحْدَاهُمَا فِي الْأُخْرَى إِنْ تَبَايَنَتَا ، أَوْ فِي وَفْقِهَا إِنْ اتَّفَقَتَا . وَهَذَا اخْتِيَارُ أَصْحَابِنَا ، وَيُسَمَّى مَذْهَبَ الْمُتَزَلِّلِينَ . وَقَوْلُ الثَّوْرِيِّ يُوَافِقُ قَوْلَ أَصْحَابِنَا فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ وَيُخَالِفُهُ فِي بَعْضِهَا .

وَبَيَانُ اخْتِلَافِهِمَا ، أَنَّنَا نَجْعَلُ الْمَسْأَلَةَ الْمَذْكُورَةَ ، عَلَى قَوْلِ الثَّوْرِيِّ ، مِنْ تِسْعَةٍ ، لِلْخُنْثَى الثُّلُثُ وَهُوَ ثَلَاثَةٌ ، وَعَلَى قَوْلِ أَصْحَابِنَا ، مَسْأَلَةُ الذُّكُورِيَّةِ مِنْ خَمْسَةٍ ، وَالْأُنْثَوِيَّةِ مِنْ أَرْبَعَةٍ ، وَلَا مُوَافَقَةَ بَيْنَهُمَا ، تَضَرِبُ إِحْدَاهُمَا فِي الْأُخْرَى تَكُنْ عَشْرِينَ ، ثُمَّ فِي اثْنَيْنِ تَكُنْ أَرْبَعِينَ ، لِلْبَنَتِ سَهْمٌ فِي خَمْسَةٍ ، وَسَهْمٌ فِي أَرْبَعَةٍ ، تِسْعَةٌ ، وَلِلذَّكَرِ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ ، وَلِلْخُنْثَى سَهْمٌ فِي خَمْسَةٍ ، وَسَهْمَانِ فِي أَرْبَعَةٍ ، ثَلَاثَةَ عَشَرَ ، وَهِيَ دُونَ ثُلُثِ الْأَرْبَعِينَ .

الإنصاف

الْمُصَنِّفُ ، وَقَالَ : هَذَا قَوْلٌ لَا بَأْسَ بِهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، وَفِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ فِيهَا وَلَدٌ إِذَا كَانَ فِيهِمْ خُنْثَى . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ أَصْحَابُنَا : تُعْمَلُ الْمَسْأَلَةُ عَلَى أَنَّهُ ذَكَرٌ ، ثُمَّ عَلَى أَنَّهُ أُنْثَى . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . فَيَسْتَحِقُّ عَلَى اخْتِيَارِ الْمُصَنِّفِ وَمَنْ تَابَعَهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، ثَلَاثَةً مِنْ تِسْعَةٍ ، وَهِيَ الثُّلُثُ . وَعَلَى قَوْلِ الْأَصْحَابِ يَسْتَحِقُّ ثَلَاثَةَ عَشَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ ، وَهِيَ أَقْلُ مِنَ الثُّلُثِ .

قوله : ثُمَّ تَضَرِبُ إِحْدَاهُمَا أَوْ وَفْقِهَا فِي الْأُخْرَى إِنْ اتَّفَقَتَا ، [٢٨٥/٢] وَتَجْتَزِئُ

الشرح الكبير
وقول مَنْ وَرَثَهُ بِالذَّعْوَى فِيمَا بَقِيَ بَعْدَ الْيَقِينِ يُوَافِقُ قَوْلَ الْمُنْزِلِينَ فِي أَكْثَرِ
المَوَاضِعِ ، فَإِنَّهُ يَقُولُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ : لِلذَّكَرِ الْخُمْسَانِ بَيِّقِينَ ، وَذَلِكَ
سِتَّةَ عَشَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ ، وَهُوَ يَدَّعِي النِّصْفَ عَشْرِينَ ، وَلِلْبَنَتِ الْخُمْسُ
بَيِّقِينَ ، ثَمَانِيَّةٌ ، وَهِيَ تَدَّعِي الرُّبْعَ ، وَلِلْخُنْثَى الرُّبْعَ بَيِّقِينَ ، وَهُوَ يَدَّعِي
الْخُمْسَيْنِ ، سِتَّةَ عَشَرَ ، وَالْمُخْتَلَفُ فِيهِ سِتَّةُ أَسْهُمٍ يَدَّعِيهَا الْخُنْثَى كُلُّهَا ،
فَتُعْطِيهِ نِصْفَهَا ثَلَاثَةً ، مَعَ الْعَشْرَةِ الَّتِي مَعَهُ ، صَارَ لَهُ ثَلَاثَةُ عَشَرَ ، وَالابْنُ
يَدَّعِي أَرْبَعَةً ، فَيُعْطِيهِ نِصْفَهَا اثْنَيْنِ ، صَارَ لَهُ ثَمَانِيَّةُ عَشَرَ ، وَالْبَنَتُ تَدَّعِي
سَهْمَيْنِ ، فَتُدْفَعُ إِلَيْهَا سَهْمًا ، صَارَ لَهَا تِسْعَةٌ . وَمَنْ وَرَثَهُ بِالذَّعْوَى مِنْ أَصْلِ
الْمَالِ ، فَعَلَى قَوْلِهِمْ ، يَكُونُ الْمِيرَاثُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنْ ثَلَاثَةِ وَعَشْرِينَ ؛
لَأَنَّ الْمُدَّعَى هُنَا نِصْفٌ ، وَرُبْعٌ ، وَخُمْسَانٌ ، وَمَخْرُجُهَا عَشْرُونَ ،
يُعْطَى الْابْنُ عَشْرَةً ، وَلِلْبَنَتِ خَمْسَةٌ ، وَالْخُنْثَى ثَمَانِيَّةٌ ، فَتَكُونُ ثَلَاثَةً
وَعَشْرِينَ . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْمَسْأَلَةِ بِنْتُ ، فَفِي قَوْلِ الثَّوْرِيِّ ، هِيَ مِنْ
سَبْعَةٍ . وَكَذَلِكَ قَوْلُ مَنْ وَرَثَهُمَا بِالذَّعْوَى مِنْ أَصْلِ الْمَالِ . وَفِي التَّنْزِيلِ
مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ ، لِلْابْنِ سَبْعَةٌ ، وَلِلْخُنْثَى خَمْسَةٌ . وَهُوَ قَوْلُ مَنْ وَرَثَهُ

الإِنصَاف
بِأَحَدِهِمَا إِنْ تَمَازَلَتَا ، أَوْ بِأَكْثَرِهِمَا إِنْ تَنَاسَبَتَا . هَكَذَا قَالَ الْأَصْحَابُ . وَقَالَ فِي
« الرُّعَايَةِ » : وَقِيلَ : الْمُنَاسِبُ هُنَا نَوْعٌ مِنَ الْمُوَافِقِ .

تَنْبِيهِ : مُرَادُهُ بِقَوْلِهِ : أُعْطِيَ نِصْفَ مِيرَاثِ ذَكَرٍ ، وَنِصْفَ مِيرَاثِ أُنْثَى . إِذَا كَانَ
يَرِثُ بِهِمَا مُتَفَاضِلًا ؛ كَوَلَدِ الْمَيِّتِ أَوْ وَلَدِ أَبِيهِ (أَوْ وَلَدِ ابْنِهِ) ^(١) . أَمَّا إِذَا وَرِثَ بِكَوْنِهِ

(١ - ١) سقط من : الْأَصْلُ ، وَفِي ط : « أَوْ وَلَدِ أَبِيهِ » .

بالدَّعْوَى فيما عدا اليَقِينِ . (١) وإن كانت بنتٌ (٢) وولَدُ خُنْثَى^٢ ، ولا عَصَبَةَ
 معهما ، فهي من خمسةٍ في قولِ الثَّوْرِيِّ ، ومن اثْنَيْ عَشَرَ في التنزيلِ .
 وإن كانَ معهما عَصَبَةٌ فهي من سِتَّةٍ ؛ للخُنْثَى ثَلَاثَةٌ ، وللبنتِ سَهْمَانِ ،
 وللعَصَبَةِ سَهْمٌ في الأقوالِ الثلاثةِ^(١) . فإن كانَ معهما أُمٌّ وعَصَبَةٌ ، فهي
 من سِتَّةٍ وثلاثينَ ؛ للأُمِّ سِتَّةٌ ، وللخُنْثَى سِتَّةَ عَشَرَ ، وللبنتِ أَحَدَ عَشَرَ ،
 وللعَصَبَةِ ثَلَاثَةٌ . وقياسُ قولِ الثَّوْرِيِّ ، أن يكونَ للخُنْثَى والبنتِ ثَلَاثَةٌ
 أرباعِ المالِ بَيْنَهُمَا على خمسةٍ ، وللأُمِّ السُّدُسُ ، وَيَقْيَى نصفُ السُّدُسِ
 للعَصَبَةِ ، وتصحُّ من سِتِّينَ ؛ للأُمِّ عَشْرَةٌ ، وللعَصَبَةِ خَمْسَةٌ ، وللبنتِ
 [٢٦٩/٥ ظ] ثَمَانِيَةَ عَشَرَ ، وللخُنْثَى سَبْعَةً وَعِشْرُونَ . فإن كانَ وَلَدُ خُنْثَى
 وعَصَبَةٌ ؛ فللخُنْثَى ثَلَاثَةُ أرباعِ المالِ ، والباقي للعَصَبَةِ ، إِلَّا في قولِ مَنْ
 ورَّثَهُمَا بالدَّعْوَى من أصلِ المالِ ، فإنه يَجْعَلُ المالَ بَيْنَهُمُ اثْلَاثًا ؛ لأنَّ الخُنْثَى
 يَدْعَى المالَ كُلَّهُ ، والعَصَبَةُ تَدْعَى نِصْفَهُ ، فتُضَيَّفُ النِّصْفُ إلى الكُلِّ ،
 فيكونُ ثَلَاثَةُ أَنْصَافٍ ، لكلِّ نِصْفٍ ثُلُثٌ . بنتٌ وولَدُ ابنِ خُنْثَى وعمٌّ ،
 هي في التَّنْزِيلِ من اثْنَيْ عَشَرَ ، وتَرْجَعُ بالاختصارِ إلى سِتَّةٍ ؛ للبنتِ
 النِّصْفُ ، وللخُنْثَى الثُّلُثُ ، وللعَمِّ السُّدُسُ .

ذكرًا فقط ؛ كَوَلَدِ أَخِي المَيِّتِ أو عمِّه ونحوه ، فله نِصْفُ مِيرَاثِ ذَكَرٍ لا غَيْرُ . أو
 وَرِثَ بِكَوْنِهِ اثْنَى فقط ؛ كَوَلَدِ أَبِ خُنْثَى مع زَوْجٍ وأُخْتٍ لأَبَوَيْنِ ونحوه ، فله
 نِصْفُ مِيرَاثِ اثْنَى لا غَيْرُ . أو يكونُ الذَّكَرُ والْأُنْثَى لا تَفَاضَلُ بَيْنَهُمَا ، كَوَلَدِ الأُمِّ ،

(١ - ١) سقط من : الأصل .

(٢ - ٢) في م : « ولد خنثى » .

فصل : فإن كان الخُنثَى يرثُ في حالٍ دونَ حالٍ ، كزَوْجٍ وأختٍ لأبوينِ وولدٍ أبٍ خُنثَى ، فمُقْتَضَى قولِ الثَّوْرِيِّ ، أن يُجْعَلَ للخُنثَى نصفُ ما يرثُهُ في حالِ إرثِهِ ، وهو نصفُ سَهْمٍ ، فضمُّهُ إلى سهامِ الباقيين ، وهى سِتَّةٌ ، تبسُّطُها أنصافًا ليزولَ الكسْرُ ، فتصيرُ ثلاثةَ عَشَرَ ؛ لَهُ منها سَهْمٌ ، والباقي بينَ الزوجِ والأختِ نصفَيْنِ . وقد عَمِلَ أبو الخطابِ هذه المسألةَ على هذا في كتابِ « الهداية » . وأمَّا في (١) التنزيلِ ، فَتَصِحُّ مِنْ ثَمَانِيَةِ عَشْرِينَ ؛ للخُنثَى سَهْمَانِ ، وهى نصفُ سُبْعٍ ، ولكلِّ واحدٍ مِنَ الْآخَرِينَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ . وإن كانَ زوجٌ وأمٌّ وأخوانٌ مِنْ أُمٍّ وولدٌ أبٍ خُنثَى ، فَلَهُ في حالِ الْأَنْوِثَةِ ثَلَاثَةٌ مِنْ تِسْعَةٍ ، فاجْعَلْ لَهُ نَصْفَهَا مَضْمُومًا إلى سهامِ باقى المسألةِ ، ثم ابْسُطْهَا تَكُنْ خَمْسَةَ عَشَرَ ، لَهُ منها ثَلَاثَةٌ ، وهى الْخُمْسُ . وفى التنزيلِ ، لَهُ سِتَّةٌ مِنْ سِتَّةٍ وَثَلَاثِينَ ، وهى السُّدُسُ . وإن كانتِ بِنْتُ وَبْنْتُ ابْنٍ وولدٌ أَخٍ خُنثَى وَعَمٌّ ، فهى مِنْ سِتَّةٍ ؛ للبنتِ النِّصْفُ ، ولبنتِ الابنِ السُّدُسُ ، وللخُنثَى السُّدُسُ ، وللعَمِّ ما بَقِيَ على القولَيْنِ جميعًا .

فصل : قال الخَبْرِيُّ : اعْلَمْ أن الذين يكونون خَنَائِي مِنَ الْوَرَثَةِ سِتَّةٌ ؛ الولدُ ، وولدُ الابنِ ، والأخُ ، وولدهُ ، والعَمُّ ، وولدهُ ، فأَمَّا الزوجانِ والأبوانِ والجدَّانِ فلا يُتَصَوَّرُ ذلكَ فيهِم . فالخلافُ يَقَعُ في ثَلَاثَةٍ لَا غَيْرُ ؛ الولدُ ، وولدُ الابنِ ، والأخُ ؛ فأَمَّا الثَلَاثَةُ الْآخَرُ فَلَيْسَ لِلْإِنَاثِ مِنْهُم

فإنَّهُ يُعْطَى سُدْسًا مُطْلَقًا . أو كانَ الخُنثَى سَيِّدًا مُعْتَقًا ، فإنَّهُ عَصَبَةٌ ، بلا نزاعٍ .

وَأِنْ كَانَا خُنْثَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ نَزَّلْتَهُمْ بِعَدَدِ أَحْوَالِهِمْ . وَقَالَ أَبُو
الْخَطَّابِ : تُنْزَلُهُمْ حَالَيْنِ ، [١٨٤] مَرَّةً ذُكُورًا وَمَرَّةً إِنَاثًا .
وَالْأَوَّلُ أَوْلَى .

ميراث ، فيكون للخُنْثَى منهم نصف ميراث ذكرٍ بلا خلافٍ .
الشرح الكبير

٢٨٤٥ - مسألة : (فَإِنْ كَانَا خُنْثَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ نَزَّلْتَهُمْ بِعَدَدِ أَحْوَالِهِمْ)
فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ، فَتَجْعَلُ لِلْأُنْثَى أَرْبَعَةَ أَحْوَالٍ ، وَلِلثَلَاثَةِ ثَمَانِيَةً ،
وَلِلْأَرْبَعَةِ سِتَّةَ عَشَرَ ، وَلِلْخَمْسَةِ اثْنَيْنِ وَثَلَاثِينَ حَالًا ، ثُمَّ تَجْمَعُ مَا لَهُمْ فِي
الْأَحْوَالِ كُلِّهَا فَتَقْسِمُهُ عَلَى عَدَدِ أَحْوَالِهِمْ ، فَمَا خَرَجَ بِالْقِسْمِ فَهُوَ لَهُمْ إِنْ
كَانُوا مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَإِنْ كَانُوا [٢٧٠/٥] مِنْ جِهَاتٍ جَمَعْتَ مَا لِكُلِّ
وَاحِدٍ مِنْهُمْ فِي الْأَحْوَالِ وَقَسَمْتَهُ عَلَى عَدَدِ الْأَحْوَالِ كُلِّهَا ، فَالْخَارِجُ بِالْقِسْمِ
هُوَ نَصِيبُهُ . هَذَا قَوْلُ ابْنِ أَبِي لَيْلَى ، وَضَرَّارٍ ، وَيَحْيَى بْنِ آدَمَ . وَقَوْلُ
مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَلَى قِيَاسِ قَوْلِ الشَّعْبِيِّ . وَالْوَجْهُ الْآخَرُ ، أَنَّهُمْ يُنْزَلُونَ
حَالَيْنِ ؛ مَرَّةً ذُكُورًا ، وَمَرَّةً إِنَاثًا ، كَمَا تَصْنَعُ فِي الْوَاحِدِ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي
يُوسُفَ ، وَاخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ .

قوله : وَإِنْ كَانَا خُنْثَيْنِ فَأَكْثَرَ ، نَزَّلْتَهُمْ بِعَدَدِ أَحْوَالِهِمْ . وهو المذهب ، وعليه
جماهير الأصحاب ؛ منهم ابْنُ عَقِيلٍ ، وَالْمُصَنِّفُ ، وَغَيْرُهُمْ . وَقَدَّمَهُ فِي
« الْمُحَرَّرِ » ، وَ « النَّظْمِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْفَائِقِ » ، وَ « الْحَاوِيِ »
الصَّغِيرِ ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : يُنْزَلُهُمْ حَالَيْنِ ؛ مَرَّةً ذُكُورًا ، وَمَرَّةً
إِنَاثًا . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : تُقَسَّمُ

والأَوَّلُ أَوَّلَى ؛ لِأَنَّهُ يُعْطَى كُلُّ وَاحِدٍ بِحَسَبِ مَا فِيهِ مِنَ الاحْتِمَالِ فَيُعَدَّلُ بَيْنَهُمْ . وَفِي الْوَجْهِ الْآخِرِ ، يُعْطَى بَعْضُ الاحْتِمَالَاتِ دُونَ بَعْضٍ ، وَهَذَا تَحَكُّمٌ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ . وَبَيَانُ ذَلِكَ فِي وَلَدٍ خُنْثَى وَوَلَدٍ أَخٍ خُنْثَى وَعَمٍّ ؛ إِنْ كَانَ ذَكَرَيْنِ فَالْمَالُ لِلْوَلَدِ ، وَإِنْ كَانَ أَنْثَيْنِ فَلِلنِّصْفِ وَالْبَاقِي لِلْعَمِّ ، فَهِيَ مِنْ أَرْبَعَةٍ عِنْدَ مَنْ نَزَلَتْهُمْ حَالَتَيْنِ ؛ لِلْوَلَدِ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الْمَالِ ، وَلِلْعَمِّ رُبُعُهُ ، وَمَنْ نَزَلَتْهُمْ أَحْوَالًا ، زَادَ حَالَتَيْنِ آخَرَتَيْنِ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْوَلَدُ وَحْدَهُ ذَكَرًا ، وَوَلَدُ الْأَخِ وَحْدَهُ ذَكَرًا ، فَتَكُونُ الْمَسْأَلَةُ مِنْ ثَمَانِيَةٍ ؛ لِلْوَلَدِ الْمَالُ فِي حَالَتَيْنِ ، وَالنِّصْفُ فِي حَالَتَيْنِ ، فَلَهُ رُبْعُ ذَلِكَ ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الْمَالِ ، وَلِلْوَلَدِ الْأَخِ نِصْفُ الْمَالِ فِي حَالٍ ، فَلَهُ رُبُعُهُ ، وَهُوَ الثُّمْنُ ، وَلِلْعَمِّ مِثْلُ ذَلِكَ ، وَهَذَا أَعْدَلُ . وَمَنْ قَالَ بِالِدَّعْوَى فِيمَا زَادَ عَلَى الْيَقِينِ ، قَالَ : لِلْوَلَدِ النِّصْفُ يَقِينًا ، وَالنِّصْفُ الْآخَرُ يَتَدَاعَوْنَهُ ، فَيَكُونُ بَيْنَهُمْ أَثْلَاثًا ، وَتَصِحُّ

التَّرِكَةُ ، وَلَا تُوقَفُ مَعَ خُنْثَى مُشْكِلٍ عَلَى الْأَصَحِّ . وَقَالَ فِي « الْفَائِقِ » : وَفِيهِ وَجْهٌ ؛ يُنْزَلُونَ حَالَتَيْنِ فَقَطْ ؛ ذَكَرًا وَإِنَاثًا . اخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ ، مَعَ مُزَاحَمَتِهِمْ مَعَ غَيْرِهِمْ مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ . وَفِيهِ وَجْهٌ ثَالِثٌ ، وَهُوَ قِسْمَةُ مُسْتَحَقِّهِمْ بَيْنَهُمْ عَلَى أَنْصِبَائِهِمْ مُتَفَرِّدِينَ . فَلَوْ كَانَ الْوَارِثُ ابْنًا وَلَدَتَيْنِ خُنْثَتَيْنِ ، صَحَّتْ مِنْ مَائَتَيْنِ وَأَرْبَعِينَ ، عَلَى تَنْزِيلِهِمْ عَلَى الْأَحْوَالِ ؛ لِلابْنِ ثَمَانِيَةٌ وَتِسْعُونَ ، وَلِكُلِّ خُنْثَى أَحَدٌ وَسَبْعُونَ . وَتَصِحُّ عَلَى الْحَالَتَيْنِ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ ؛ عَشْرَةٌ لِلابْنِ ، وَلِكُلِّ خُنْثَى سَبْعَةٌ . وَعَلَى الْوَجْهِ الثَّالِثِ ، تَصِحُّ مِنْ عَشْرَةٍ ؛ لِلابْنِ أَرْبَعَةٌ ، وَلِكُلِّ خُنْثَى ثَلَاثَةٌ . وَلَوْ كَانَ الْوَارِثُ وَلَدًا أَوْ وَلَدَ ابْنٍ خُنْثَتَيْنِ وَعَمًّا ، صَحَّتِ الْمَسْأَلَةُ مِنْ أَرْبَعَةٍ

الشرح الكبير

مِنْ سِتَّةٍ . وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي أَخٍ خُنْتِي وَوَلَدٍ أَخٍ ، وَفِي كُلِّ عَصَبَتَيْنِ يَحْجُبُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ وَلَا يَرِثُ الْمَحْجُوبُ شَيْئًا إِذَا كَانَ أُتْنَى . وَلَوْ خَلَفَ بَنَتًا وَوَلَدًا^(١) خُنْتِي وَوَلَدَ ابْنِ خُنْتِي وَعَصَبَةٌ ، فَمَنْ نَزَّلَهُمَا حَالَيْنِ جَعَلَهَا مِنْ سِتَّةٍ ؛ لِلْوَلَدِ الْخُنْتَى ثَلَاثَةً ، وَلِلْبَنَةِ سَهْمَانِ ، وَالْبَاقِي لِلْعَمِّ . وَمَنْ نَزَّلَهُمَا أَرْبَعَةً أَحْوَالٍ ، جَعَلَهَا مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ ، وَجَعَلَ لَوْلَدِ الْإِبْنِ نِصْفَ الشُّدْسِ ، وَلِلْعَمِّ مِثْلِيهِ . وَهَذَا أَعَدَلَ الطَّرِيقَيْنِ ؛ لِمَا فِي الطَّرِيقِ الْآخَرِ مِنْ^(٢) إِسْقَاطِ وَلَدِ الْإِبْنِ مَعَ أَنَّ احْتِمَالَ تَوْرِيثِهِ كَاحْتِمَالِ تَوْرِيثِ الْعَمِّ . وَهَكَذَا تَصْنَعُ فِي الثَّلَاثَةِ وَمَا زَادَ . وَيَكْفِي هَذَا الْقَدْرُ مِنْ هَذَا الْبَابِ ، فَإِنَّهُ نَادِرٌ قَلٌّ مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ ، وَاجْتِمَاعُ خُنْتَيْنِ وَأَكْثَرُ نَادِرٌ النَّادِرِ وَلَمْ يُسْمَعْ بِوُجُودِهِ ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّطْوِيلِ فِيهِ .

وَعِشْرِينَ ؛ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ لِلْوَلَدِ ، وَأَرْبَعَةً لَوْلَدِ الْإِبْنِ ، وَسَهْمَانِ لِلْعَمِّ . وَعَلَى الْعَمَلِ الْإِنْصَافِ بِالْحَالَيْنِ يَسْقُطُ وَلَدُ الْإِبْنِ هُنَا لَوْ كَانَ مَعَ وَلَدِ الصُّلْبِ أُخْتُهُ . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَفِي « الصُّغْرَى » : وَلَوْ كَانَ . بِزِيَادَةِ وَاوٍ .

فَوَائِدُ ؛ الْأُولَى ، لَوْ أُعْطِيَتِ الْخَنَائِي الْيَقِينُ قَبْلَ الْيَأْسِ مِنْ أَنْكِشَافِ حَالِهِمْ ، نَزَّلَتْهُمْ بَعْدَ أَحْوَالِهِمْ بِلاِ خِلَافٍ . وَكَذَا حُكْمُ الْمَفْقُودِينَ كَمَا تَقَدَّمَ . الثَّانِيَةُ ، لَوْ صَالَحَ الْخُنْتَى الْمُشْكِلُ مَنْ مَعَهُ عَلَى مَا وَقَفَ لَهُ ، صَحَّ أَنْ كَانَ بَعْدَ الْبُلُوغِ ، وَإِلَّا فَلَا . الثَّالِثَةُ ، قَالَ الْمُصَنِّفُ : لَقَدْ وَجَدْنَا فِي عَصْرِنَا شَيْئًا لَمْ يَذْكُرْهُ الْفَرَضِيُّونَ ، فَإِنَّا

(١) فِي م : « وَلَدٌ أُمٌّ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ الْأَصْلِ .

فصل : قال شيخنا^(١) : وقد وجدنا في عصرنا شيئاً شبيهاً لم^(٢) يذكره
الفرَضِيُّونَ ولم يسمِعُوا به ، فإنَّ وجدنا شخصين ليس لهما في قبيلهما^(٣)
مَخْرَجٌ ، لا ذَكَرٌ ولا فَرْجٌ ؛ أَمَّا أَحَدُهُمَا فذكرُوا أَنَّهُ ليس له في قبيله إِلَّا لَحْمَةٌ
نَاتِيَةٌ كَالرَّبْوَةِ ، وَيَرَشُّحُ الْبَوْلُ مِنْهَا رَشْحًا عَلَى الدَّوَامِ ، وَأَرْسَلَ إِلَيْنَا يَسْأَلُنَا
عَنِ الصَّلَاةِ وَالتَّحَرُّزِ مِنَ النِّجَاسَةِ فِي سَنَةِ عَشْرِ وَسْتِمَائَةٍ ، وَالثَّانِي ،
[٢٧٠/٥ ط] ليس له إِلَّا مَخْرَجٌ وَاحِدٌ فِيمَا بَيْنَ الْمَخْرَجَيْنِ ، مِنْهُ يَتَغَوَّطُ وَمِنْهُ
يُبُولُ ، وَسَأَلْتُ مَنْ أَخْبَرَنِي عَنْهُ عَنْ زَيْهِ ، فَأَخْبَرَنِي أَنَّهُ يَلْبَسُ لِبَاسَ النِّسَاءِ
وَيُخَالِطُهُنَّ وَيَغْزِلُ مَعَهُنَّ ، وَيَعُدُّ نَفْسَهُ امْرَأَةً . قَالَ : وَحُدِّثْتُ أَنَّ فِي
بَعْضِ^(٤) بِلَادِ الْعَجَمِ شَخْصًا لَيْسَ لَهُ مَخْرَجٌ أَصْلًا ، لَا قُبْلٌ وَلَا دُبُرٌ ،
وَأِنَّمَا يَتَّقِي مَا يَأْكُلُهُ وَيَشْرَبُهُ . فَهَذَا وَمَا أَشَبَّهُهُ فِي مَعْنَى الْخُنْثَى ، لَكِنَّهُ
لَا يُمَكِّنُ عِبَارَتَهُ بِمَبَالِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَلَامَةٌ أُخْرَى فَهُوَ مُشْكِلٌ يَنْبَغِي
أَنْ يَثْبُتَ لَهُ حُكْمُهُ فِي مِيرَاثِهِ وَأَحْكَامِهِ كُلِّهَا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

الإِنصَافُ
وَجَدْنَا شَخْصَيْنِ لَيْسَ لِهَمَا فِي قُبَيْلِهِمَا مَخْرَجٌ ، لَا ذَكَرٌ وَلَا فَرْجٌ ؛ أَمَّا أَحَدُهُمَا فَذَكَرُوا
أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ فِي قُبَيْلِهِ إِلَّا لُحْمَةٌ نَاتِيَةٌ كَالرَّبْوَةِ ، يَرَشُّحُ الْبَوْلُ مِنْهَا رَشْحًا عَلَى الدَّوَامِ .
وَالثَّانِي لَيْسَ لَهُ إِلَّا مَخْرَجٌ وَاحِدٌ فِيمَا بَيْنَ الْمَخْرَجَيْنِ ، مِنْهُ يَتَغَوَّطُ وَمِنْهُ يُبُولُ .
وَسَأَلْتُ مَنْ أَخْبَرَنِي عَنْ زَيْهِ ، فَقَالَ : يَلْبَسُ لِبَاسَ النِّسَاءِ وَيُخَالِطُهُنَّ ، وَيَغْزِلُ

(١) في : المغنى ٩/ ١١٤ .

(٢) في م : « لما » .

(٣) في م : « قبلها » .

(٤) سقط من : م .

معهنَّ ، وَيَعُدُّ نَفْسَهُ امْرَأَةً . وَحُدِّثْتُ أَنَّ فِي بِلَادِ الْعَجَمِ شَخْصًا لَيْسَ لَهُ مَخْرَجٌ
 أَصْلًا ، لَا قَبْلَ وَلَا ذُبْرًا^(١) ، وَإِنَّمَا يَتَّقِي مَا يَأْكُلُهُ وَيَشْرَبُهُ . قَالَ الْمُصَنِّفُ : فَهَذَا وَمَا
 أَشْبَهَهُ فِي مَعْنَى الْخُنْثَى ، لَكِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ اعْتِبَارُهُ بِمَبَالِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَلَامَةٌ أُخْرَى
 فَهُوَ مُشْكِلٌ . انْتَهَى . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، فِي مَوْضِعٍ : وَمَنْ لَهُ ثَقَبٌ
 وَاحِدٌ يَخْرُجُ مِنْهُ الْبَوْلُ وَالْمَنِيُّ وَالْدَّمُ ، فَلَهُ حُكْمُ الْخُنْثَى . وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ :
 وَإِنْ كَانَ لَهُ ثَقَبٌ وَاحِدٌ يَرْشَحُ مِنْهُ الْبَوْلُ ، فَهُوَ خُنْثَى مُشْكِلٌ . كَمَا تَقَدَّمَ .

(١) فِي ط : « ذَكَر » .

بَابُ مِيرَاثِ الْعَرَقِيِّ وَمَنْ عُمِّي مَوْتُهُمْ

إِذَا مَاتَ مُتَوَارِثَانِ ، وَجْهَلْ أَوَّلُهُمَا مَوْتًا ، كَالْعَرَقِيِّ وَالْهَدْمِيِّ ، وَاخْتَلَفَ وُرَاثُهُمَا فِي السَّابِقِ مِنْهُمَا ، فَقَدْ نُقِلَ عَنْ أَحْمَدَ فِي امْرَأَةٍ وَابْنِهَا مَاتَا ، فَقَالَ زَوْجُهَا : مَاتَتْ فَوَرِثْنَاهَا ، ثُمَّ مَاتَ ابْنِي فَوَرِثْتُهُ . وَقَالَ أَخُوهَا : مَاتَ ابْنُهَا فَوَرِثْتُهُ ، ثُمَّ مَاتَتْ فَوَرِثْنَاهَا . أَنَّهُ يَحْلِفُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى إِبْطَالِ دَعْوَى صَاحِبِهِ ، وَيَكُونُ مِيرَاثُ الْإِبْنِ لِأَبِيهِ ، وَمِيرَاثُ الْمَرْأَةِ لِأَخِيهَا وَزَوْجِهَا نِصْفَيْنِ . ذَكَرَهَا

بَابُ مِيرَاثِ الْعَرَقِيِّ وَمَنْ عُمِّي مَوْتُهُمْ

(إِذَا مَاتَ مُتَوَارِثَانِ كَالْعَرَقِيِّ وَالْهَدْمِيِّ ، وَجْهَلْ أَوَّلُهُمَا مَوْتًا ، وَاخْتَلَفَتْ وُرَاثُهُمَا فِي السَّابِقِ مِنْهُمَا ، فَقَدْ نُقِلَ عَنْ أَحْمَدَ (رَحِمَهُ اللَّهُ) فِي امْرَأَةٍ وَابْنِهَا مَاتَا ، فَقَالَ زَوْجُهَا : مَاتَتْ فَوَرِثْنَاهَا ، ثُمَّ مَاتَ ابْنِي فَوَرِثْتُهُ . وَقَالَ أَخُوهَا : مَاتَ ابْنُهَا فَوَرِثْتُهُ ، ثُمَّ مَاتَتْ فَوَرِثْنَاهَا . أَنَّهُ يَحْلِفُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى إِبْطَالِ دَعْوَى صَاحِبِهِ ، وَيَكُونُ مِيرَاثُ الْإِبْنِ لِأَبِيهِ ، وَمِيرَاثُ

بَابُ مِيرَاثِ الْعَرَقِيِّ وَمَنْ عُمِّي مَوْتُهُمْ

قوله : وَإِذَا مَاتَ مُتَوَارِثَانِ وَجْهَلْ أَوَّلُهُمَا مَوْتًا ؛ كَالْعَرَقِيِّ وَالْهَدْمِيِّ ، وَاخْتَلَفَ وَاثُثُمَا فِي السَّابِقِ مِنْهُمَا . إِذَا مَاتَ مُتَوَارِثَانِ وَجْهَلْ أَوَّلُهُمَا مَوْتًا ، فَلَا يَخْلُو ؛ إِمَّا

المقنع الخِرْقِيُّ . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَقْسِمُ مِيرَاثَ كُلِّ مَيِّتٍ لِلْأَحْيَاءِ مِنْ وَرَثَتِهِ دُونَ مَنْ مَاتَ مَعَهُ . وَظَاهِرُ الْمَذْهَبِ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَوْتَى

الشرح الكبير المرأة لأخيها وزوجها نصفين . ذكرها الخِرْقِيُّ . وهذا يدلُّ على أَنَّ مِيرَاثَ كُلِّ مَيِّتٍ يُقْسَمُ عَلَى الْأَحْيَاءِ مِنْ وَرَثَتِهِ دُونَ مَنْ مَاتَ مَعَهُ (رُوي ذلك عن أبي بكر الصديق ، وزيد ، وابن عباس ، والحسن بن علي ، رضي الله عنهم . وبه قال عمر بن عبد العزيز ، وأبو الزناد ، والزهري ، والأوزاعي ، ومالك ، والشافعي ، وأبو حنيفة وأصحابه . ورُوي ذلك عن عمر ، والحسن البصري ، وراشد بن سعد^(١) ، وحكيم بن عُمَيْر^(٢) ، وعبد الرحمن بن عوف . فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَا رُوي عَنْ أَحْمَدَ فِي الْمَسْأَلَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْخِرْقِيُّ ، أَنْ يُجْعَلَ هَذَا رِوَايَةً عَنْهُ فِي جَمِيعِ مَسَائِلِ الْبَابِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا قَوْلُهُ فِيمَا إِذَا ادَّعَى وَارِثُ كُلِّ مَيِّتٍ أَنْ

الإنصاف أَنْ يَجْهَلُوا السَّابِقَ وَيَخْتَلِفُوا فِيهِ ، أَوْ يَجْهَلُوا السَّابِقَ وَلَمْ يَخْتَلِفُوا فِيهِ ، فَإِنْ جَهِلُوا السَّابِقَ وَلَمْ يَخْتَلِفُوا فِيهِ ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَوْتَى يَرِثُ صَاحِبَهُ مِنْ تِلَادِ مَالِهِ ، دُونَ مَا وَرِثَهُ مِنَ الْمَيِّتِ ؛ لِئَلَّا يَدْخُلَهُ الدَّوْرُ . نَصٌّ عَلَيْهِ . قَالَ الْمُصَنِّفُ هُنَا : هَذَا ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ ، وَقَالَ : نَصٌّ عَلَيْهِ . وَاخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ . وَهُوَ مِنْ مُفْرَدَاتِ

(١) راشد بن سعد المقرئ ، بضم الميم وسكون القاف ، ثقة لا بأس به ، توفي سنة ثمان ومائة . تهذيب التهذيب ٢٢٥ ، ٢٢٦ .

(٢) حكيم بن عمير بن الأحمس العنسي ، تابعي ، لا بأس به . تهذيب التهذيب ٢ / ٤٥٠ .

يَرِثُ صَاحِبُهُ مِنْ تِلَادِ مَالِهِ دُونَ مَا وَرِثَهُ مِنَ الْمَيِّتِ مَعَهُ ، فَيَقْدَرُ ^{المقنع} أَحَدُهُمَا مَاتَ أَوَّلًا وَيُورَثُ الْآخَرُ مِنْهُ ، ثُمَّ يُقَسَّمُ مَا وَرِثَهُ مِنْهُ عَلَى الْأَحْيَاءِ مِنْ [١٨٤ ط] وَرَثَتِهِ ، ثُمَّ يُصْنَعُ بِالثَّانِي كَذَلِكَ .

الشرح الكبير

مَوْرُوثُهُ كَانَ آخِرَهُمَا مَوْتًا ، فَأَمَّا مَعَ الْجَهْلِ فَيُورَثُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنَ الْآخِرِ ؛ لِأَنَّ مَعَ التَّدَايِي يَتَوَجَّهُ الْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ، فَيَحْلِفُ عَلَى إِبْطَالِ دَعْوَى صَاحِبِهِ ، وَيَتَوَقَّرُ الْمِيرَاثُ لَهُ ، كَمَا فِي سَائِرِ الْحُقُوقِ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا اتَّفَقُوا عَلَى الْجَهْلِ ، فَلَا يَتَوَجَّهُ الْيَمِينُ ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ لَا يُشْرَعُ فِي مَوْضِعٍ اتَّفَقُوا عَلَى الْجَهْلِ بِهِ (وَظَاهِرُ الْمَذْهَبِ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَرِثُ صَاحِبَهُ مِنْ تِلَادِ مَالِهِ دُونَ مَا وَرِثَهُ مِنَ الْمَيِّتِ مَعَهُ ، فَيَقْدَرُ أَحَدُهُمَا مَاتَ أَوَّلًا وَيُورَثُ الْآخَرُ مِنْهُ ، ثُمَّ يُقَسَّمُ مَا وَرِثَهُ عَلَى الْأَحْيَاءِ مِنْ وَرَثَتِهِ ، ثُمَّ يُصْنَعُ بِالثَّانِي كَذَلِكَ) قَالَ أَحْمَدُ : أَذْهَبُ إِلَى قَوْلِ عُمَرَ وَعَلِيٍّ وَشُرَيْحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَالشَّعْبِيَّ . هَذَا قَوْلُ مَنْ ذَكَرَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ . وَهُوَ قَوْلُ إِيَّاسَ بْنِ عَبْدِ^(١) الْمَزْنِيِّ ، وَعَطَاءٍ ، وَالْحَسَنِ ، وَحُمَيْدٍ الْأَعْرَجِ ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ ، وَابْنِ أَبِي لَيْلَى ، وَالْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ ، وَشَرِيكِ ، وَيَحْيَى بْنِ آدَمَ ، وَإِسْحَاقَ .

المذهب . وَخَرَجَ أَبُو بَكْرٍ وَمَنْ بَعْدَهُ مَنَعَ تَوَارِثَ بَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ . وَهَذَا التَّخْرِيجُ ، مِنَ الْمَنْصُوصِ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، فِيمَا إِذَا اخْتَلَفَ وَرَثَتُهُ كُلُّ مَيِّتٍ فِي السَّابِقِ مِنْهُمَا وَلَا يَبَيِّنُهُ فِي^(٢) الْمَسْأَلَةِ الْآتِيَةِ بَعْدَ هَذِهِ . وَاخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ ،

(١) ق م : « عبد الله » . وانظر الكلام عليه في ١٠٠/١٦ .

(٢) سقط من : الأصل .

[٢٧١/٥ و] وَحُكِيَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ . قَالَ الشَّعْبِيُّ : وَقَعَ الطَّاعُونَ
بِالشَّامِ عَامَ عَمَّاسَ ، فَجَعَلَ أَهْلَ الْبَيْتِ يَمُوتُونَ عَنْ آخِرِهِمْ ، فَكُتِبَ فِي
ذَلِكَ إِلَى عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَكُتِبَ عُمَرُ : أَنْ وَرِّثُوا بَعْضَهُمْ مِنْ
بَعْضٍ ^(١) . وَوَجْهُ الرِّوَايَةِ الْأُولَى مَا رَوَى سَعِيدٌ ^(٢) ، قَالَ : ثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ
عِيَّاشٍ ^(٣) ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، أَنَّ قَتْلَى الْيَمَامَةِ وَقَتْلَى صَفَيْنَ وَالْحَرَّةِ
لَمْ يُورَثْ ^(٤) بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ ، وَرَّثُوا ^(٥) عَصَبَتَهُمُ الْأَحْيَاءُ . وَقَالَ ^(٦) :
ثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ أُمَّ كُلْثُومٍ
بِنْتُ عَلِيٍّ تُوَفِّيَتْ هِيَ وَابْنُهَا زَيْدُ بْنُ عُمَرَ ، فَالْتَقَتِ الصَّيْحَتَانِ فِي الطَّرِيقِ ،

وَالْمَجْدُ ، وَخَفِيْدُهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، رَحِمَهُمَا اللَّهُ ، وَصَاحِبُ « الْفَائِقِ » .
فائدة : لَوْ عَلِمَ السَّابِقُ مِنْهُمَا مَوْتًا ، ثُمَّ نَسِيَ أَوْ جَهَلُوا عَيْنَهُ ، فَالصَّحِيحُ مِنَ
الْمَذْهَبِ أَنَّ حُكْمَهَا حُكْمُ الْمَسْأَلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . قَالَ
الْقَاضِي : هُوَ قِيَاسُ الْمَذْهَبِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ،

- (١) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ٢٢٢/٦ . وَأَعْلَهُ بِالْإِنْقِطَاعِ .
وَعَمَّاسُ : ضَيْعَةٌ عَلَى سِتَّةِ أَمْيَالٍ مِنَ الرَّمْلَةِ عَلَى طَرِيقِ بَيْتِ الْمَقْدَسِ ، وَكَانَ فِيهَا ابْتِدَاءُ الطَّاعُونَ سَنَةَ ثَمَانٍ
عَشْرَةٍ . مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ ٧٢٩/٣ .
(٢) فِي بَابِ الْغُرَقِ وَالْحَرَقِ . سَنَنِ سَعِيدٍ ٨٦/١ . كَمَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى ٢٢٢/٦ .
(٣) فِي الْأَصْلِ : « عَوَيْس » .
(٤) فِي الْأَصْلِ : « يُوْرَثُوا » .
(٥) فِي الْأَصْلِ : « وَوَرَّثُوا » .
(٦) فِي : الْبَابِ السَّابِقِ . السَّنَنِ ٨٦/١ . كَمَا أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ ، فِي سَنَنِهِ ٧٤/٤ . وَالْبَيْهَقِيُّ ، فِي : السَّنَنِ
الْكُبْرَى ٢٢٢/٦ . وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ . انْظُرِ الْإِرْوَاءَ ١٥٤/٦ .

فلم يُذَرَّ أَيُّهُمَا مات قبل صاحبه ، فلم تَرِثْهُ ولم يَرِثْهَا ، وأنَّ أهلَ صِفِّينَ وأهلَ الحَرَّةِ لم يَتَوَارَثُوا . ولأنَّ شَرَطَ التَّوَارُثِ حياةُ الوارثِ بعدَ موتِ الموروثِ ، وليسَ بمعلومٍ ، فلا يَثْبُتُ التَّوَرِثُ مع الشَّكِّ في شَرَطِهِ ، ولأنَّه مَشْكُوكٌ في حياته حينَ موتِ موروثه ، فلم يَرِثْهُ ، كالحملِ إذا وَضَعَتْهُ مَيِّتًا ، ولأنَّ تَوَرِثَ كُلِّ واحدٍ منهما خطأً قطعاً ؛ لأنَّه لا يَخْلُو من أن يكونَ مَوْتُهُمَا معاً أو يسبقَ أحدهما به ، وتَوَرِثُ السَّابِقِ بالموتِ والمَيِّتِ معه

و « الفائق » ، و « الزَّرْكَشِيُّ » . قال في « القَوَاعِدِ » : هذا المذهبُ . وقيل : يُعَيَّنُ بِالْقَرَعَةِ . وقال الأَزْجِيُّ : إِنَّمَا لم نُجْزِ القَرَعَةَ هنا ؛ لَعَدَمِ دُخُولِهَا فِي النَّسَبِ . قال القاضي : لا يَمْتَنِعُ أن نقولَ بِالْقَرَعَةِ هنا . وذكرَ الوَنْيُّ^(١) : أَنَّهُ يَعْمَلُ بِالْيَقِينِ وَيَقِفُ مع الشَّكِّ حَتَّى يَبَيَّنَ الأَمْرَ أو يَصْطَلِحُوا . واختاره المُصَنِّفُ [٢٨٥/٢ ظ] ، والشارِحُ أيضًا . والمَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ ، إِذَا جَهِلُوا السَّابِقَ ، وَخْتَلَفَ وارِثُهُمَا فِي السَّابِقِ مِنْهُمَا وَلَا بَيِّنَةً ، أَوْ كَانَتْ بَيِّنَةٌ وَتَعَارَضَتْ ، تَحَالَفَا وَلَمْ يَتَوَارَثَا ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ المذهبِ . نصُّ عليه . قال المُصَنِّفُ هنا : وهذا أَحْسَنُ ، إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى . واختاره الخَرَقِيُّ . وقَدَّمَهُ فِي « الفُرُوعِ » ، وَقَالَ : اخْتَارَهُ الأَكْثَرُ . وقَدَّمَهُ فِي « الفائقِ » ، و « الزَّرْكَشِيُّ » . وقال جماعةٌ : يَتَوَارَثَانِ . مِنْهُمَا أَبُو الخَطَّابِ . قال القاضي فِي « المُجَرَّدِ » ، وابنُ عَقِيلٍ : هَذَا قِيَاسُ المذهبِ . وجَعَلَهُ المُصَنِّفُ هُنَا ظَاهِرَ المذهبِ . وقيل : يُقَرَّعُ^(٢) بَيْنَهُمَا . قال ابنُ أَبِي مُوسَى : القَرَعَةُ تُعَيِّنُ

(١) فِي ١ : « البوني » . وهو الحسين بن محمد الفرضي . تقدمت ترجمته .

(٢) سقط من : الأصل .

الشرح الكبير
خطأً يقيناً مُخالفٌ للإجماع ، فكيف يُعْمَلُ به ! فإن قيل : ففي قطعِ
التَّوْرِيثِ قطعُ تَوْرِيثِ الْمَسْبُوقِ بالموتِ ، وهو خطأٌ أيضاً . قلنا : هذا غيرُ
مُتَيَقِّنٍ ؛ لَأَنَّهُ يَحْتَمِلُ مَوْتَهُمَا مَعًا ، فلا يكونُ مِنْهُمَا مَسْبُوقٌ . وقد احتجَّ
أصحابنا لتلك الروايةِ بما رَوَى إِيَّاسُ بْنُ عَبْدِ^(١) الْمَزْنِيِّ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ
سُئِلَ عَنْ قَوْمٍ وَقَعَ عَلَيْهِمْ بَيْتٌ . فَقَالَ : يَرِثُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا . قال
شيخنا^(٢) : وَالصَّحِيحُ أَنَّ هَذَا إِنَّمَا هُوَ عَنْ إِيَّاسٍ نَفْسِهِ ، وَأَنَّهُ هُوَ
الْمَسْئُولُ ، وَلَيْسَ بِرَوَايَةٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . هَكَذَا رَوَاهُ سَعِيدٌ فِي « سُنَنِهِ » .
وَحَكَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَنْهُ^(٣) . وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ سُرَيْجٍ^(٤) ، وَطَائِفَةٌ مِنْ

الإِنصاف
أَسْبَقَهُمَا . وَضَعَفَهُ أَبُو بَكْرٍ فِي كِتَابِ « الْخِلَافِ » . وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ :
وَلِإِنْ تَعَارَضَتِ الْبَيِّنَةُ وَقُلْنَا بِالْقِسْمَةِ ، فُسِمَ بَيْنَهُمَا مَا اخْتَلَفَا فِيهِ نِصْفَيْنِ . قَالَ فِي
« الْقَوَاعِدِ » . وَالْوَجْهُ الرَّابِعُ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ فِي كِتَابِ « الْخِلَافِ » ، أَنَّهُ
يُقَسِّمُ الْقَدْرَ الْمُتَنَازِعَ فِيهِ مِنَ الْوَرَاثَةِ بَيْنَ مُدَّعِيَيْهِ نِصْفَيْنِ ، وَعَلَيْهِمَا الْيَمِينَ فِي ذَلِكَ ،
كَأَلَوْ تَنَازَعَا دَابَّةً فِي أَيْدِيهِمَا . وَيَأْتِي هَذَا بَعْنِيهِ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، فِي بَابِ تَعَارُضِ
الْبَيِّنَتَيْنِ .

فوائد ؛ الْأَوَّلَى ، لَوْ عَيَّنَ الْوَرِثَةُ مَوْتَ أَحَدِهِمَا وَشَكَّوْا ، هَلْ مَاتَ الْآخَرُ قَبْلَهُ أَوْ

(١) فِي النِّسَخَتَيْنِ : « عَبْدُ اللَّهِ » .

(٢) فِي : الْمَغْنَى ١٧٢/٩ .

(٣) سَقَطَ مِنْ : م .

(٤) فِي : م : « شَرِيحٌ » .

فَعَلَى هَذَا لَوْ غَرِقَ أَخَوَانِ ، أَحَدُهُمَا مَوْلَى زَيْدٍ وَالْآخَرُ مَوْلَى
عَمْرٍو ، صَارَ مَالُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِمَوْلَى الْآخَرِ ، وَعَلَى الْقَوْلِ
الْأَوَّلِ مَالُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِمَوْلَاهُ ، وَهُوَ أَحْسَنُ .

الشرح الكبير

الْبَصْرِيِّينَ : يُعْطَى كُلُّ وَارِثٍ الْيَقِينَ ، وَيُوقَفُ الْمَشْكُوكُ فِيهِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ الْأَمْرُ
أَوْ يَصْطَلِحُوا . وَقَالَ الْخَبْرِيُّ : هَذَا هُوَ الْحُكْمُ فِيمَا إِذَا عَلِمَ مَوْتُ (١)
أَحَدِهِمَا قَبْلَ الْآخَرِ . وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ خِلَافًا .

٢٨٤٦ - مسألة قال : (فلو غرق أخوان ، أحدهما مولى زيد
والآخر مولى عمرو) فمن لم يورث أحدهما من صاحبه جعل ميراث كل

بعده ؟ وَرِثَ مَنْ شُكَّ فِي وَقْتِ مَوْتِهِ مِنَ الْآخَرِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاؤُهُ . وَهَذَا
الْمَذْهَبُ . قَدَّمَهُ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْفَاتِقِ » . وَقِيلَ : لَا
تَوَارَثَ بَيْنَهُمَا . قَالَ فِي « الْمُحَرَّرِ » : وَهُوَ بَعِيدٌ . قَالَ فِي « الْفَاتِقِ » : وَهُوَ
ضَعِيفٌ . الثَّانِيَةُ ، لَوْ تَحَقَّقَ مَوْتُهُمَا مَعًا ، لَمْ يَتَوَارَثَا اتِّفَاقًا . الثَّلَاثَةُ ، وَهِيَ غَرِيبَةٌ ، لَوْ
مَاتَ أَخَوَانِ عِنْدَ الزَّوَالِ ، أَحَدُهُمَا بِالْمَشْرِقِ وَالْآخَرُ بِالْمَغْرِبِ ، وَرِثَ الَّذِي مَاتَ
بِالْمَغْرِبِ مِنَ الَّذِي مَاتَ بِالْمَشْرِقِ ؛ لِمَوْتِهِ قَبْلَهُ ، بِنَاءً عَلَى اخْتِلَافِ الزَّوَالِ . قَالَ فِي
« الْفَاتِقِ » . وَقَالَ : ذَكَرَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ . قَالَ : وَهُوَ صَحِيحٌ . قُلْتُ : فَيُعَانِي
بِهَا . وَلَوْ مَاتَا عِنْدَ ظُهُورِ الْهِلَالِ ؟ قَالَ فِي « الْفَاتِقِ » : فَتَعَارَضَ فِي الْمَذْهَبِ ،
وَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ كَالزَّوَالِ . انْتَهَى . فَيُعَانِي بِهَا أَيْضًا عَلَى اخْتِيَارِهِ .

(١) فِي م : « صَوْتُ » .

وَاحِدٍ لِمَوْلَاهُ ، (هُوَ أَحْسَنُ) وَمَنْ وَرَثَ أَحَدَهُمَا مِنَ الْآخِرِ جَعَلَ ^(١) مَالٌ كُلٌّ ^(٢) وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِمَوْلَى الْآخِرِ ، وَمَنْ قَالَ بِالْوَقْفِ وَقَفَ مَالُهُمَا . وَإِنْ ادَّعَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنَّ مَوْلَاهُ آخِرُهُمَا مَوْتًا حَلَفَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى إِبْطَالِ دَعْوَى الْآخَرِ وَأَخَذَ مَالَ مَوْلَاهُ ، عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْخِرَقِيُّ . وَإِنْ كَانَ لهُمَا أُخْتُ ، فَمَنْ وَرَثَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ صَاحِبِهِ جَعَلَ لَهَا ^(٣) الثُّلُثَيْنِ مِنْ مَالِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، وَالتَّصَفَّ عَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي .

وَإِنْ خَلَّفَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَنَتًا وَزَوْجَةً ، فَمَنْ لَمْ يُورَثْ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ صَحَّحَهَا مِنْ ثَمَانِيَةٍ ؛ [٢٧١/٥ ظ] لَامْرَأَتِهِ الثُّمْنُ ، وَلابْنَتِهِ النِّصْفُ ، وَالْبَاقِي لِمَوْلَاهُ ، وَمَنْ وَرَثَهُمْ جَعَلَ الْبَاقِيَ لِأَخِيهِ ، ثُمَّ قَسَمَهُ بَيْنَ وَرَثَةِ أَخِيهِ عَلَى ثَمَانِيَةٍ ، ثُمَّ ضَرَبَهَا فِي الثَّمَانِيَةِ الْأُولَى ، فَصَحَّتْ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَسِتِّينَ ؛ لَامْرَأَتِهِ ثَمَانِيَةٌ ، وَلابْنَتُهُ اثْنَانِ وَثَلَاثُونَ ، وَلَامْرَأَةُ أَخِيهِ ثُمْنُ الْبَاقِي ثَلَاثَةٌ ، وَلابْنَتُهُ اثْنَا عَشَرَ ، وَلِمَوْلَاهُ الْبَاقِي تِسْعَةٌ .

أَخٌ وَأُخْتُ غَرِقَا وَلَهُمَا أُمٌّ وَعَمٌّ وَزَوْجَانِ ، فَمَنْ وَرَثَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ صَاحِبِهِ جَعَلَ مِيرَاثَ الْآخَرِ بَيْنَ امْرَأَتِهِ وَأُمِّهِ وَأُخْتِهِ عَلَى ثَلَاثَةِ عَشَرَ ، فَمَا أَصَابَ الْأُخْتَ مِنْهَا فَهُوَ بَيْنَ زَوْجِهَا وَأُمِّهَا وَعَمِّهَا عَلَى سِتَّةٍ ، فَصَحَّتِ الْمَسَائِلَتَانِ مِنْ ثَلَاثَةِ عَشَرَ ؛ لَامْرَأَةِ الْآخَرِ ثَلَاثَةٌ ، وَلِزَوْجِ الْأُخْتِ ثَلَاثَةٌ ، وَلِلْأُمِّ أَرْبَعَةٌ بِمِيرَاثِهَا مِنَ الْآخَرِ ، وَاثْنَانِ بِمِيرَاثِهَا مِنَ الْأُخْتِ ، وَلِلْعَمِّ سَهْمٌ ،

(١ - ١) فِي م : « مَا لِكُلِّ » .

(٢) فِي م : « لُهُمَا » .

وميراثُ الأختِ بينَ زوجها وأمِّها وأخيها على سِتَّةٍ ؛ لأخيها سَهْمٌ بينَ امرأتِهِ وأمِّهِ وعمِّهِ على اثْنَيْ عَشَرَ ، تَضْرِبُهَا فِي الْأُولَى تَكْنِ اثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ ، وَالضَّرَرُ فِي هَذَا الْقَوْلِ عَلَى مَنْ يَرِثُ مِنْ أَحَدِ الْمَيِّتَيْنِ دُونَ الْآخَرِ ، وَالنَّفْعُ لِمَنْ يَرِثُ مِنْهُمَا .

ثَلَاثَةُ إِخْوَةٍ لِأَبَوَيْنِ غَرَقُوا وَلَهُمْ أُمٌّ وَعَصَبَةٌ ، فَقَدَّرَ مَوْتَ أَحَدِهِمْ أَوَّلًا ؛ فَلَأُمِّهِ السُّدُسُ ، وَالْبَاقِي لِأَخَوَيْهِ ، فَتَصَحَّ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ ، لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ إِخْوَتِهِ خَمْسَةٌ ، بَيْنَ أُمِّهِ وَعَصَبَتِهِ عَلَى ثَلَاثَةٍ ، فَتَضْرِبُهَا فِي الْأُولَى تَكْنِ سِتَّةً وَثَلَاثِينَ ، لِلأُمِّ مِنْ مِيرَاثِ الْأَوَّلِ سِتَّةٌ ، وَمِمَّا وَرِثَهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَخَوَيْنِ خَمْسَةٌ ، فَصَارَ لَهَا سِتَّةَ عَشَرَ ، وَالْبَاقِي لِلْعَصَبَةِ ، وَلَهَا مِنْ مِيرَاثِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَخَوَيْنِ مِثْلُ ذَلِكَ . ذَكَرَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ أَبُو بَكْرٍ .

ثَلَاثَةُ إِخْوَةٍ مُفْتَرِقِينَ غَرَقُوا وَخَلَفَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أُخْتَهُ لِأَبَوَيْهِ ، فَقَدَّرَ مَوْتَ الْأَخِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ أَوَّلًا عَنْ أُخْتِهِ مِنْ أَبَوَيْهِ ، وَإِخْوَتِهِ مِنْ أَبِيهِ ، وَإِخْوَتِهِ مِنْ أُمِّهِ ، فَصَحَّتْ مَسَائِلُهُ مِنْ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ ؛ لِأَخِيهِ مِنْ أُمِّهِ ثَلَاثَةٌ ، بَيْنَ أُخْتِهِ مِنْ أَبَوَيْهِ وَأُخْتِهِ مِنْ أُمِّهِ ، عَلَى أَرْبَعَةٍ ، وَأَصَابَ الْأَخَ (مِنْ الْأَبِ) مِنْهَا اثْنَانِ ، بَيْنَ أَخِيهِ مِنْ أَبَوَيْهِ وَأُخْتِهِ مِنْ أَبِيهِ ، عَلَى أَرْبَعَةٍ ، فَتَجْتَزِي بِإِحْدَاهُمَا ، وَتَضْرِبُهَا فِي الْأُخْرَى تَكْنِ اثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ ، ثُمَّ قَدَّرَ مَوْتَ الْأَخِ مِنَ الْأُمِّ عَنْ أُخْتِ لِأَبَوَيْنِ وَأَخٍ وَأُخْتٍ مِنَ أُمِّ ، فَمَسَائِلُهُ مِنْ خَمْسَةِ ، مَاتَ أَخُوهُ لِأُمِّهِ عَنْ ثَلَاثِ أَخَوَاتٍ مُفْتَرِقَاتٍ ، وَهِيَ مِنْ خَمْسَةِ أَيْضًا ، تَضْرِبُهَا فِي

الأولى تكنُ خَمْسَةً وَعِشْرِينَ ، ثم قَدَّرَ مَوْتَ الأَخِ مِنَ الأبِ عَنْ أُخْتِهِ لأُبُوهِه
وَأَخٍ وَأُخْتٍ لِأَبِيهِ ، فَهِيَ مِنْ سِتَّةٍ ، ثُمَّ مَاتَ أَخُوهُ لِأَبِيهِ عَنْ ثَلَاثِ أَخَوَاتٍ
مُفْتَرِقَاتٍ ، فَهِيَ مِنْ خَمْسَةٍ ، تَضْرِبُهَا فِي الْأُولَى تَكُنُ ثَلَاثِينَ . فَإِنْ خَلَفَ
بَنَاتًا وَأَخَوَيْنِ ، فَلَمْ يَقْتَسِمُوا التَّرِكَهَ حَتَّى غَرِقَ الْأَخَوَانِ وَخَلَفَ أَحَدُهُمَا
زَوْجَةً وَبَنَاتًا وَعَمًّا ، وَخَلَفَ [٢٧٢/٥ ر] الْآخَرُ ابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ ؛ الْأُولَى مِنْ
أَرْبَعَةٍ ، مَاتَ أَحَدُهُمَا عَنْ سَهْمٍ ، وَمَسَائِلُهُ مِنْ ثَمَانِيَةٍ ، لِأَخِيهِ مِنْهَا ثَلَاثَةٌ
بَيْنَ أَوْلَادِهِ عَلَى سِتَّةٍ ، رَجَعُوا إِلَى اثْنَيْنِ ، تَضْرِبُهَا فِي ثَمَانِيَةٍ تَكُنُ سِتَّةَ عَشَرَ ،
وَفَرِيضَةُ الْآخَرِ مِنْ سِتَّةٍ ، يَتَّفِقَانِ بِالنُّصْفِ ، فَاضْرِبْ نِصْفَ إِحْدَاهُمَا فِي
الْأُخْرَى تَكُنُ ثَمَانِيَةً وَأَرْبَعِينَ ، ثُمَّ فِي أَرْبَعَةٍ تَكُنُ مِائَةً وَاثْنَيْنِ وَتِسْعِينَ ؛ لِلْبَنَتِ
نِصْفُهَا ، وَلِأَوْلَادِ الْآخِ عَنْ أَبِيهِمْ رُبْعُهَا ، وَعَنْ عَمِّهِمْ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ ، اجْتَمَعَ
لَهُمْ سِتَّةٌ وَسِتُّونَ ، وَلِامْرَأَةِ الْآخِ سِتَّةٌ ، وَلِبَنَتِهِ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ

فصل : وَإِنْ عُلِمَ أَنَّهُمَا مَاتَا مَعًا فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ ، لَمْ يَرِثْ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ
وَوَرِثَ كُلُّ وَاحِدٍ الْأَحْيَاءَ مِنْ وَرَثَتِهِ ؛ لِأَنَّ تَوْرِيثَهُ مَشْرُوطٌ بِحَيَاتِهِ بَعْدَهُ ،
وَقَدْ عُلِمَ انْتِفَاءُ ذَلِكَ . وَإِنْ عُلِمَ أَنَّ أَحَدَهُمَا مَاتَ قَبْلَ صَاحِبِهِ بَعِيْنَهُ ثُمَّ أَشْكَلَ ،
أُعْطِيَ كُلُّ وَارِثٍ الْيَقِيْنَ ، وَوُقِفَ الْبَاقِي حَتَّى يَتَبَيَّنَ الْأَمْرُ أَوْ يَضْطَلِّحُوا
عَلَيْهِ ^(١) . قَالَ الْقَاضِي : وَقِيَاسُ الْمَذْهَبِ أَنْ يُقَسَّمْ عَلَى سَبِيلِ مِيرَاثِ
الْعَرَقِ الَّذِينَ جُهِلَ حَالُهُمْ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

بَابُ مِيرَاثِ أَهْلِ الْمِلَلِ

لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ ، وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ ،

الشرح الكبير

بَابُ مِيرَاثِ أَهْلِ الْمِلَلِ

(لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ ، وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ) أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْكَافِرَ لَا يَرِثُ الْمُسْلِمَ . وَقَالَ جَمْهُورُ الصَّحَابَةِ وَالْفُقَهَاءِ : لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ ، وَعُمَرُ ، وَعُثْمَانُ ، وَعَلِيٌّ ، وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ ، وَجَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَبِهِ قَالَ عُمَرُ بْنُ عُثْمَانَ^(١) ، وَغُرَّةُ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَعَطَاءٌ ، وَطَاوُسٌ ، وَالْحَسَنُ ، وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَعُمَرُ بْنُ دِينَارٍ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَعَامَّةُ الْفُقَهَاءِ ، وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ . وَرَوَى عَنْ عُمَرَ ، وَمُعَاذٍ ، وَمَعَاوِيَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، أَنَّهُمْ وَرَثُوا الْمُسْلِمَ مِنَ الْكَافِرِ وَلَمْ يُورَثُوا الْكَافِرَ مِنَ الْمُسْلِمِ . حُكِيَ ذَلِكَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنْفِيَةِ ، وَعَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ ،

الإنصاف

بَابُ مِيرَاثِ أَهْلِ الْمِلَلِ

قوله : لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ ، وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ . هذا المذهب ، وعليه الأصحاب . وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، رَحِمَهُ اللَّهُ : يَرِثُ الْمُسْلِمُ مِنْ قَرِيْبِهِ الْكَافِرِ

(١) عمرو بن عثمان بن عفان الأموي ، من كبار التابعين ، ثقة . تهذيب التهذيب ٨ / ٧٨ ، ٧٩ .

الشرح الكبير وسعيد بن المسيَّب ، ومسروق ، وعبد الله بن معقل ، والشَّعْبِيّ ، والتَّخَعِيّ ، ويحيى بن يَعْمَر^(١) ، وإسحاق . وليس بموثوق به عنهم ؛ فإنَّ أحمدَ قال : ليس بين الناسِ اختلافٌ في أنَّ المسلمَ لا يرثُ الكافرَ . وروى أنَّ يحيى بن يَعْمَرَ احتجَّ لقوله ، فقال : حدَّثني أبو الأسود ، أنَّ مُعَاذًا حَدَّثَهُ ، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال : « الإِسْلَامُ يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ »^(٢) . ولأنَّا نَنكِحُ نِسَاءَهُمْ وَلَا يَنْكِحُونَ نِسَاءَنَا ، فكذلك نَرِثُهُمْ وَلَا يَرِثُونَا . ولنا ، ما روى أسامةُ بنُ زيدٍ ، عن النبي ﷺ أَنَّهُ قال : « لَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ ، وَلَا الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٣) . ولأنَّ الْوِلَايَةَ مُنْقَطِعَةٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِ

الْذِمِّيِّ^(٤) ؛ لَعَلَّا يَمْتَنِعَ قَرِيْبُهُ مِنَ الْإِسْلَامِ ، وَلَوْ جُوبِ نَصْرَتُهُمْ وَلَا يَنْصُرُونَا . الإِنْصَافُ

(١) يحيى بن يعمر أبو سليمان العدواني البصري ، الفقيه العلامة المقرئ ، قاضي مرو ، قرأ القرآن على أبي الأسود الدؤلي ، توفي قبل التسعين . سير أعلام النبلاء ٤/ ٤٤١ - ٤٤٣ .

(٢) أخرجه أبو داود ، في : باب هل يرث المسلم الكافر ، من كتاب الفرائض . سنن أبي داود ٢ / ١١٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٢٣٠ ، ٢٣٦ .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب أين ركز النبي ﷺ الراية يوم الفتح ، من كتاب المغازي ، وفي : باب لا يرث المسلم الكافر ... ، من كتاب الفرائض . صحيح البخاري ٥ / ١٨٧ ، ٨ / ١٩٤ . ومسلم ، في : كتاب الفرائض ، صحيح مسلم ٣ / ١٢٣٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب هل يرث المسلم الكافر ، من كتاب الفرائض . سنن أبي داود ٢ / ١١٣ . والترمذي ، في : باب ما جاء في إبطال الميراث بين المسلم والكافر ، من أبواب الفرائض . عارضة الأحوذى ٨ / ٢٥٧ . وابن ماجه ، في : باب ميراث أهل الإسلام من أهل الشرك ، من كتاب الفرائض . سنن ابن ماجه ٢ / ٩١٢ . والدارمي ، في : باب في ميراث أهل الشرك وأهل الإسلام ، من كتاب الفرائض . سنن الدارمي ٢ / ٣٧٠ ، ٣٧١ . والإمام مالك ، في : باب ميراث أهل الملل ، من كتاب الفرائض . الموطأ ٢ / ٥١٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٩ .

(٤) سقط من : الأصل .

إِلَّا أَنْ يُسْلِمَ قَبْلَ قَسْمِ مِيرَاثِهِ فَيَرِثَهُ . وَعَنْهُ ، لَا يَرِثُ .

المقنع

الشرح الكبير

والكافر فلم يرثه ، كما لا يرث الكافر المسلم . فأما حديثهم فيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ أَنَّ الْإِسْلَامَ يَزِيدُ بَمَنْ يُسْلِمُ وبِمَا يُفْتَحُ مِنْ [٢٧٢/٥ ظ] الْبِلَادِ لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ ، وَلَا يَنْقُصُ بَمَنْ يَرْتَدُّ ؛ لِقَلَّةِ مَنْ يَرْتَدُّ وَكَثْرَةِ مَنْ يُسْلِمُ ، وَعَلَى أَنَّ حَدِيثَهُمْ مُجْمَلٌ وَحَدِيثُنَا مُفَسَّرٌ ، وَحَدِيثُنَا أَصَحُّ فَيَتَعَيَّنُ تَقْدِيمُهُ . وَالصَّحِيحُ^(١) أَنَّهُ قَالَ : لَا نَرِثُ أَهْلَ الْمِلَلِ وَلَا يَرِثُونَنَا . وَقَالَ فِي عَمَّةِ الْأَشْعَثِ : يَرِثُهَا أَهْلُ دِينِهَا^(٢) .

٢٨٤٧ - مسألة : (إِلَّا أَنْ يُسْلِمَ قَبْلَ قَسْمِ الْمِيرَاثِ فَيَرِثَهُ . وَعَنْهُ ، لَا يَرِثُ) اختلفت الرواية في مَنْ أَسْلَمَ قَبْلَ قَسْمِ مِيرَاثِ مَوْرُوْثِهِ الْمُسْلِمِ ؛ فنقل الأثر^٣ ، ومحمد بن الحَكَمِ ، أَنَّهُ يَرِثُ . وَرَوَى نَحْوُ هَذَا عَنْ عُمَرَ ،

الإنصاف

تنبيه : ظاهرُ كلامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ لَا إِرْثَ بَيْنَهُمَا بِالْوَلَاءِ ، وَهُوَ إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ يَرِثُ بِالْوَلَاءِ . قَدَّمَهُ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْفَائِقِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَيَأْتِي ذَلِكَ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ فِي بَابِ الْوَلَاءِ .

قوله : إِلَّا أَنْ يُسْلِمَ قَبْلَ قَسْمِ مِيرَاثِهِ ، فَيَرِثَهُ . وكذا لو كان مرتدًا ، على ما يأتي

(١) أى عن عمر . انظر مصادر التخریج الآتية ، والمغنى ١٥٥/٩ .

(٢) أخرجهما الدارمى ، فى : باب ميراث أهل الشرك وأهل الإسلام ، من كتاب الفرائض . سنن الدارمى ٣٦٩/٢ . وسعيد بن منصور ، فى : باب لا يتوارث أهل ملتين . السنن ٦٦/١ .

كما أخرج الثانى الإمام مالك ، فى : باب ميراث أهل الملل ، من كتاب الفرائض . الموطأ ٥١٩/٢ .

وعثمان ، والحسن بن علي ، وابن مسعود ، رضي الله عنهم . وبه قال جابر بن زيد ، والحسن ، ومكحول ، وقتادة ، وحُميد ، وإياس بن معاوية ، وإسحاق . فعلى هذا ، إن أسلم قبل قسم بعض المال ورث مما بقي . وبه قال الحسن . ونقل أبو طالب ، في من أسلم بعد الموت : لا يرث ، قد وجبت الموارث لأهلها . وهو المشهور عن علي ، رضي الله عنه . وبه قال سعيد بن المسيب ، وعطاء ، وطاوس ، والزهرى ، وسليمان بن يسار ، والنخعي ، والحكم ، وأبو الزناد ، وأبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، وأكثر أهل العلم ؛ لقول رسول الله ﷺ : « لَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ » . ولأن الملك قد انتقل بالموت إلى المسلمين ، فلم يُشاركهم من أسلم ، كما لو اقتسموا . ولأن المانع من الإرث مُحقق حال وجود الموت ، فلم يرث ، كما لو كان رقيقاً فاعتق . ولنا ، قول النبي ﷺ : « مَنْ أَسْلَمَ عَلَى شَيْءٍ فَهُوَ لَهُ » . رواه سعيد^(١) من طريقين عن عروة ،

في كلام المصنف . وهذا المذهب . جزم به في « الوجيز » وغيره . قال في « الرعايتين » : هذا المذهب . قال الزركشي : هذا المشهور . واختاره الشريف ، وأبو الخطاب في « خلافيهما » . وقدمه في « المحرر » ، و « الفروع » ، و « الفائق » . وهو من المفردات . وعنه ، لا يرث . صححه جماعة . واختاره في « الفائق » . قال في « القاعدة الخامسة والأربعين بعد المائة » : وحكى القاضي عن أبي بكر ، أن الزوجين لا يتوارثان بالإسلام قبل القسمة بحال . قال :

(١) في : باب من أسلم على الميراث قبل أن يقسم السنن ٧٦/١ . وتقدم تخريجه عند البيهقي في ٢٠٦/١٠ .

وابن أبي مليكة ، عن النبي ﷺ . وروى أبو داود^(١) بإسناده ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « كُلُّ قَسَمٍ قُسِمَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَهُوَ عَلَى مَا قُسِمَ ، وَكُلُّ قَسَمٍ أَدْرَكَهُ الْإِسْلَامُ فَإِنَّهُ عَلَى قَسَمِ الْإِسْلَامِ » . وروى ابن عبد البر في « التمهيد » بإسناده ، عن زيد بن قتادة العنبري ، أن إنساناً من أهل مات على غير دين^(٢) الإسلام ، فورثته أختى دُونِي ، وكانت على دينه ، ثم إن جدِّي أسلم وشهد مع النبي ﷺ حُنيئاً فتوفِّي ، فليثُ سنة ، وكان ترك ميراثاً ، ثم إن أختي أسلمت ، فخاصمتني في الميراث إلى عثمان ، فحدثه^(٣) عبد الله بن أرقم ، أن عمر ، رضي الله عنه ، قضى أنه من أسلم على ميراث قبل أن يُقسَمَ فله نصيبه ، فقضى به عثمان ، فذهبت بذاك الأول ، وشاركتني في هذا^(٤) . وهذه قصة اشتهرت فلم تُنكر ،

وظاهر كلام الأصحاب خلافه ، وأنه لا فرق بين الزوجين وغيرهما .

تنبية : ظاهر كلام المصنف وغيره أنه سواء كان المسلم زوجة أو غيرها ممن

(١) في : باب في من أسلم على ميراث ، من كتاب الفرائض . سنن أبي داود ٢ / ١١٤ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب قسمة الماء ، من كتاب الرهون ، وفي : باب قسمة الموارث ، من كتاب الفرائض . سنن ابن ماجه ٢ / ٨٣١ ، ٩١٨ . وإسناده صحيح . انظر الإرواء ٦ / ١٥٧ .

(٢) سقط من : م .

(٣ - ٣) سقط من : م .

(٤) وأخرجه عبد الرزاق ، في : باب الميراث لا يقسم حتى يسلم ، من كتاب أهل الكتابين . المصنف ١٠ / ٣٤٦ . وسعيد بن منصور ، في : باب من أسلم على الميراث ... ، السنن ١ / ٧٥ مختصراً .

وإن عتق عبدٌ بعد موتٍ موروثه وقبل القسم لم يرث ، وجهاً المنع
واحداً .

الشرح الكبير فكانت إجماعاً . ولأنه لو تجدد له صيدٌ بعد موته وقع في شبكته التي نصبها في حياته ثبت له الملك فيه ، ولو وقع إنسانٌ في بئرٍ حفرها لتعلق ضمانه بتركته بعد موته ، فجاز أن يتجدد حقٌّ من [٢٧٣/٥] أسلم من ورثته ؛ ترغيباً في الإسلام ، وحثاً عليه . فأما إذا قُسمت التركة وتعين حقُّ كلِّ وارثٍ ثم أسلم فلا شيء له ، فإن كان الوارث واحداً ، فمتى تصرف في التركة واختارها كان كقسيمها .

٢٨٤٨ - مسألة : (وإن عتق عبدٌ بعد موتٍ موروثه وقبل القسم لم يرث ، وجهاً واحداً) نصٌّ عليه أحمدٌ في رواية محمد بن الحَكَم ، وُفِرَّقَ بين الإسلام والعِتق . وعلى هذا جمهورُ الفقهاء من الصحابة ومن بعدهم . وروى عن ابن مسعودٍ ، أنه سُئِلَ عن رجلٍ مات وترك أباه عبدًا

الإنصاف يرث . وهو صحيح ، وصرَّح به القاضي وغيره . ونصَّ عليه في رواية البرزاطي ما لم تنقُصِ عدتها . وقيل : لا ترث الزوجة إذا أسلمت . قال في « الفائق » : ولو كان المسلمُ زوجةً ، لم ترث في قول أبي بكرٍ ، وورثها القاضي . وهو ظاهرُ كلام الخِرَقِيّ ، ذكره ابن عَقِيلٍ . قال في « القواعد » بعد أن قطع بالأوّل : وعلى هذا ، لو أسلمت المرأة أولاً ثم ماتت في مُدَّةِ العِدَّةِ ، لم يرثها زوجها الكافر ولو أسلم قبل القِسمة ؛ لانقطاع علقِ الزوجية عند موتها .

قوله : وإن عتق عبدٌ بعد موتٍ موروثه وقبل القِسمة ، لم يرث وجهاً واحداً .

فَأُعْتِقَ قَبْلَ أَنْ يُقَسَمَ مِيرَاثُهُ ، فَقَالَ : لَهُ مِيرَاثُهُ . وَحُكِيَ عَنْ مَكْحُولٍ ، وَقَتَادَةَ ، أَنَّهُمَا وَرَثَا مَنْ أُعْتِقَ قَبْلَ الْقِسْمَةِ ؛ لِأَنَّ الْمَانِعَ مِنَ الْمِيرَاثِ زَالَ قَبْلَ الْقِسْمَةِ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ أَسْلَمَ . وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ التَّمِيمِيُّ : يُخْرَجُ عَلَى قَوْلِ مَنْ وَرَثَ الْمُسْلِمَ أَنْ يُورَثَ الْعَبْدُ إِذَا أُعْتِقَ . وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ ؛ فَإِنَّ الْإِسْلَامَ قُرْبَةً ، وَهُوَ أَعْظَمُ الطَّاعَاتِ ، وَالْقُرْبُ وَرَدَ الشَّرْعُ بِالتَّأْلِيفِ عَلَيْهَا ، فَوَرَدَ الشَّرْعُ بِتَوْرِيثِهِ ؛ تَرْغِيئًا لَهُ فِي الْإِسْلَامِ وَحُثًّا عَلَيْهِ ، وَالْعِتْقُ لَا ضَنْعَ لَهُ فِيهِ ، وَلَا يُحْمَدُ عَلَيْهِ ، فَلَمْ يَصِحَّ قِيَاسُهُ عَلَيْهِ ، وَلَوْلَا مَا وَرَدَ مِنَ الْأَثَرِ فِي تَوْرِيثِ مَنْ أَسْلَمَ لَكَانَ النَّظَرُ يَقْتَضِي أَنْ لَا يَرِثَ مَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الْمِيرَاثِ حِينَ الْمَوْتِ ؛ لِأَنَّ الْمَلِكَ يَنْتَقِلُ بِهِ إِلَى الْوَرَثَةِ ، فَيَسْتَحِقُّونَهُ ، فَلَا يَبْقَى لِمَنْ حَدَثَ شَيْءٌ ، وَإِنَّمَا خَالَفْنَاهُ فِي الْإِسْلَامِ لِلْأَثَرِ ، وَلَيْسَ فِي الْعِتْقِ أَثَرٌ يَجِبُ التَّسْلِيمُ لَهُ ، وَلَا هُوَ فِي مَعْنَى مَا فِيهِ الْأَثَرُ ، « فَيَبْقَى عَلَى مُوجِبِ الْقِيَاسِ » .

قال في « الهداية » وغيرها : رواية واحدة . وهو الصحيح من المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به في « المُحَرَّرِ » ، و « الوَجِيزِ » ، و « المُنَوَّرِ » ، وغيرهم . قال في « الرُّعَايَتَيْنِ » ، و « الحَاوِي الصَّغِيرِ » : هذا المذهب . وقدمه في « الفائقِ » وغيره . وصحَّحه في « الفروعِ » وغيره . وعنه ، يَرِثُ . ذَكَرَهَا ابْنُ أَبِي مُوسَى ، وَخَرَّجَهُ التَّمِيمِيُّ عَلَى الْإِسْلَامِ .

فائدة : قال في « القاعدة السادسة والخمسين » : وَلَوْ وَجَدَتِ الْحُرِّيَّةُ عَقَبَ مَوْتِ الْمَوْرُوثِ أَوْ مَعَهُ ؛ كَتَغْلِيْقِ الْعِتْقِ عَلَى ذَلِكَ ، أَوْ دَبَّرَ ابْنُ عَمِّهِ ثُمَّ مَاتَ ، لَمْ

وَيَرِثُ أَهْلُ الذِّمَّةِ بَعْضُهُمْ بَعْضًا إِنْ اتَّفَقَتْ أَذْيَانُهُمْ . وَهُمْ ثَلَاثُ الْمَقْنَعِ

فصل : ولو مَلَكَ ابنَ عَمِّهِ فِدْبَرَهُ ، فَعَتَقَ بِمَوْتِهِ ، لم يَرِثْ ؛ لَأَنَّهُ رَقِيقٌ حِينَ الْمَوْتِ . فَإِنْ قَالَ : أَنْتَ حُرٌّ فِي آخِرِ حَيَاتِي . عَتَقَ وَوَرِثَ ؛ لَأَنَّهُ حُرٌّ حِينَ الْمَوْتِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَرِثَ ؛ لِأَنَّ عِتْقَهُ وَصِيَّةٌ لَهُ ، فَيُفْضَى إِلَى الْوَصِيَّةِ لِلْوَارِثِ .

٢٨٤٩ - مسألة : (وَيَرِثُ أَهْلُ الذِّمَّةِ بَعْضُهُمْ بَعْضًا إِنْ اتَّفَقَتْ أَذْيَانُهُمْ) وَجَمَلَةُ ذَلِكَ ، أَنَّ الْكُفَّارَ يَتَوَارَثُونَ إِذَا كَانَ دِينُهُمْ وَاحِدًا ، لَا نَعْلَمُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِيهِ خِلَافًا . وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ أَهْلِ الذِّمَّةِ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْكُفَّارِ ؛ لِأَنَّ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ ، وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ » ^(١) . دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ بَعْضَهُمْ يَرِثُ بَعْضًا . « وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ : « لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ شَتَى » ^(٢) . دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ أَهْلَ الْمِلَّةِ الْوَاحِدَةِ يَرِثُ

يَرِثُ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي ، وَصَاحِبُ « الْمُعْنَى » . وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، رَحِمَهُ اللَّهُ : يُنْبَغِي أَنْ يُخْرَجَ عَلَى الْوَجْهَيْنِ ، فِيمَا إِذَا حَدَّثَتِ الْأَهْلِيَّةُ مَعَ الْحُكْمِ ؛ هَلْ يُكْتَفَى بِهَا ، أَوْ يُشْتَرَطُ تَقَدُّمُهَا ؟

قوله : وَيَرِثُ أَهْلُ الذِّمَّةِ بَعْضُهُمْ بَعْضًا إِنْ اتَّفَقَتْ أَذْيَانُهُمْ ، وَهُمْ ثَلَاثُ مِلَلٍ ؛

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٢٦٦ .

(٢) سقط من : م .

(٣) أخرجه أبو داود ، في : باب هل يرث المسلم الكافر ؟ من كتاب الفرائض . سنن أبي داود ١١٣/٢ .

وابن ماجه ، في : باب ميراث أهل الإسلام من أهل الشرك ، من كتاب الفرائض . سنن ابن ماجه ٩١٢/٢ .
والإمام أحمد ، في : المسند ١٧٨/٢ ، ١٩٥ .

الشرح الكبير

بَعْضُهُمْ بَعْضًا^(١) . وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مِنْ دَارٍ »^(٢) .
 دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ عَقِيلًا وَرِثَ أَبَا طَالِبٍ دُونَ جَعْفَرٍ وَعَلِيٍّ ؛ لِأَنَّهُمَا كَانَا
 مُسْلِمَيْنِ ، وَكَانَ عَقِيلٌ عَلَى دِينِ أَبِيهِ مُقِيمًا بِمَكَّةَ ، فَكَذَلِكَ لَمَّا قِيلَ لِلنَّبِيِّ
 ﷺ : أَيْنَ تَنْزِلُ غَدًا ؟ قَالَ : « وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مِنْ رَبَاعٍ » . وَقَالَ
 عَمْرُ [٢٧٣/٥ ظ] فِي عَمَّةِ الْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ : يَرِثُهَا أَهْلُ دِينِهَا .

٢٨٥٠ - مَسْأَلَةٌ : (وَهَمُ ثَلَاثُ مِلَلٍ ؛ الْيَهُودِيَّةُ ، وَالنَّصْرَانِيَّةُ ،
 وَدِينُ سَائِرِهِمْ) اخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ عَنْ أَحَدٍ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، فِي ذَلِكَ ، فَرَوَى
 عَنْهُ حَزْبٌ أَنَّ الْكُفْرَ كُلَّهُ مِلَّةٌ وَاحِدَةٌ . اخْتَارَهَا الْخَلَّالُ . وَبِهِ قَالَ حَمَادٌ ،
 وَابْنُ شُبْرُمَةَ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَدَاوُدُ ؛ لِأَنَّ تَوْرِيثَ الْآبَاءِ مِنَ
 الْأَبْنَاءِ وَالْأَبْنَاءِ مِنَ الْآبَاءِ ، مَذْكُورٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ذِكْرًا عَامًّا ، فَلَا يَتْرَكُ
 إِلَّا فِيمَا اسْتَنْهَاهُ الشَّرْعُ ، وَمَا لَمْ يَسْتَنْهَ يَبْقَى عَلَى الْعُمُومِ . وَلِأَنَّ قَوْلَ اللَّهِ
 تَعَالَى : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴾^(٣) . عَامٌّ فِي جَمِيعِهِمْ .
 وَرَوَى عَنْ أَحَدٍ أَنَّ الْكُفْرَ مِلَلٌ مُخْتَلِفَةٌ . اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ . وَهُوَ قَوْلُ كَثِيرٍ
 مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ لِأَنَّ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ شَتَّى » .
 يَنْفَى تَوَارِثَهُمَا وَيَخْصُّ عُمُومَ الْكِتَابِ ، وَلَمْ نَسْمَعْ عَنْ أَحَدٍ تَصْرِيحًا بِذِكْرِ
 أَقْسَامِ الْمِلَلِ . وَقَالَ الْقَاضِي : الْكُفْرُ ثَلَاثُ مِلَلٍ ؛ الْيَهُودِيَّةُ ،

الْيَهُودِيَّةُ ، وَالنَّصْرَانِيَّةُ ، وَدِينُ سَائِرِهِمْ . هَذَا إِحْدَى الرَّوَايَاتِ . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ :

الإنصاف

(١) تقدم تخريجه في ٧٤/١١ .

(٢) سورة الأنفال ٧٣ .

والنصرانية، ودين من عداهم ؛ لأن من عداهم يجمعهم أنه لا كتاب لهم . وهذا قول شريح ، وعطاء ، وعمر بن عبد العزيز ، والضحاك ، والحكم ، والثوري ، والليث ، وشريك ، ومغيرة الصبي ، وابن أبي ليلى ، والحسن بن صالح ، ووکیع . ورؤي ذلك عن مالك . وعن النخعي والثوري ، القولان معاً . وما رؤي عن أحمد أنه قال : الكفر مللٌ مختلفة . يحتمل أن يكون مللاً كثيرة تزيد على ثلاث ، فتكون المجوسية ملة ، وعبد الأوثان ملة ، وعباد الشمس ملة ، فلا يرث بعضهم بعضاً . يُروى ذلك عن علي . وبه قال الزهري ، وربيعه ، وطائفة من أهل المدينة ، وأهل البصرة ، وإسحاق . وهو أصح الأقوال ، إن شاء الله . اختاره شيخنا^(١) ؛ لقول النبي ﷺ : « لا يتوارث أهل ملتين شتى » . رواه أبو داود . ولأن كل فريقين منهم لا موالاة بينهم ولا اتفاق في دين ، فلم يرث

الإنصاف

هذا قول القاضي وعامة الأصحاب . وجزم به في « الوجيز » . وعنه رواية ثانية ، أنهم مللٌ شتى مختلفة . وهو الصحيح [٢٨٦/٢] من المذهب . اختاره أبو بكر ، والمصنف ، والشارح . وقدمه في « المحرر » ، و « الفروع » . فعلى هذا ، المجوسية ملة ، وعبد الأوثان ملة ، وعباد الشمس ملة . وعنه ، أن الكفر ملة واحدة . اختاره الخلأل . وقدمه ابن رزير في « شرحه » . وعنه ، اليهودية والنصرانية ملتان ، والمجوسية والصابئة ملة . وقيل : الصابئة كاليهودية . وقيل : كالنصرانية . وقد تقدم في أول باب عقد الذمة ، أن الإمام أحمد رحمه الله قال :

(١) انظر : المغنى ١٥٧/٩ .

وَإِنْ اِخْتَلَفَتْ لَمْ يَتَوَارَثُوا . وَعَنْهُ ، يَتَوَارَثُونَ .

الشرح الكبير

بعضهم بعضًا ، كالمسلمين والكُفَّارِ . والعُموماً في التَّوْثِيقِ
مَخْصُوصَةٌ ، فَيُخَصُّ مِنْهَا مَحَلُّ النِّزَاعِ بِالْخَبَرِ وَالْقِيَاسِ . وَلِأَنَّ مُخَالَفَتَنَا
قَطَعُوا التَّوْثِيقَ بَيْنَ أَهْلِ الْحَرْبِ وَأَهْلِ دَارِ الْإِسْلَامِ ، فَمَعَ اِخْتِلَافُهُمْ فِي
الْمِلَّةِ أَوَّلَى . وَقَوْلُ مَنْ خَصَّ الْمِلَّةَ بَعْدَمِ الْكِتَابِ ، لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ وَصَفَ
عَدَمِيٌّ لَا يَقْتَضِي حُكْمًا وَلَا جَمْعًا ، ثُمَّ لَا بُدَّ لِهَذَا الضَّابِطِ مِنْ دَلِيلٍ يَدُلُّ
عَلَى اعْتِبَارِهِ ، وَقَدْ افْتَرَقَ حُكْمُهُمْ ؛ فَإِنَّ الْمَجُوسَ يُقْرُونَ بِالْجِزْيَةِ ،
وغيرُهُمْ لَا يُقْرُونَ بِهَا ، وَهُمْ مُخْتَلِفُونَ فِي مَعْبُودَاتِهِمْ وَمُعْتَقَدَاتِهِمْ وَأَرَائِهِمْ ،
يَسْتَحِلُّ بَعْضُهُمْ دِمَاءَ بَعْضٍ ، وَيُكْفِّرُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا ، فَكَانُوا مِلًّا كَالْيَهُودِ
وَالنَّصَارَى . وَلِأَنَّهُ قَدْ رَوَى الشَّعْبِيُّ عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ جَعَلَ
الْكُفْرَ مِلًّا مُخْتَلِفَةً . وَلَمْ نَعْرِفْ لَهُ [٢٧٤/٥] مَخَالَفًا فِي الصَّحَابَةِ ، فَيَكُونُ
إِجْمَاعًا .

٢٨٥١ - مسألة : (وَإِنْ اِخْتَلَفَتْ أَدْيَانُهُمْ لَمْ يَتَوَارَثُوا) لِمَا رَوَى
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ
شَتَّى » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ . (وَعَنْهُ ، يَتَوَارَثُونَ) لِأَنَّ مَفْهُومَ قَوْلِهِ عَلَيْهِ

الإنصاف
هَمَّ جِنْسٍ مِنَ النَّصَارَى . وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ : بَلَّغْنِي أَنَّهُمْ يَسْبِتُونَ . وَقِيلَ : مَنْ
لَا كِتَابَ لَهُ مِلَّةٌ وَاحِدَةٌ . وَأُطْلِقَهُنَّ فِي « الْفَائِقِ » .

قوله : (وَإِنْ اِخْتَلَفَتْ أَدْيَانُهُمْ لَمْ يَتَوَارَثُوا) . هَذَا الْمَذْهَبُ . اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ ،
وَالشَّرِيفُ ، وَأَبُو الْخَطَّابِ فِي « خِلَافَيْهِمَا » ، وَغَيْرُهُمْ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » . وَقَدَّمَهُ

المقنع وَلَا يَرِثُ ذِمِّيٌّ حَرَبِيًّا ، وَلَا حَرَبِيٌّ ذِمِّيًّا . ذَكَرَهُ الْقَاضِي . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَتَوَارَثَا .

الشرح الكبير السلام : « لَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ » . يدلُّ على أَنَّهُمْ يَتَوَارَثُونَ . وهذا يَجِيءُ عَلَى قَوْلِنَا : إِنَّ الْكُفْرَ مِلَّةٌ وَاحِدَةٌ . عَلَى مَا تَقَدَّمَ . وهو قولُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيِّ .

٢٨٥٢ - مسألة : (وَلَا يَرِثُ حَرَبِيٌّ ذِمِّيًّا ، وَلَا ذِمِّيٌّ حَرَبِيًّا . ذَكَرَهُ الْقَاضِي) لِأَنَّ الْمَوَالَاةَ مُنْقَطِعَةٌ بَيْنَهُمْ (وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَتَوَارَثَا) لِأَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ مِلَّةٍ وَاحِدَةٍ . قال شيخنا^(١) : قِيَاسُ الْمَذْهَبِ عِنْدِي أَنَّ الْمِلَّةَ الْوَاحِدَةَ

الإنصاف في « الْفُرُوعِ » . وعنه ، يَتَوَارَثُونَ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْمُنَوَّرِ » . واختارَهُ الْخَلَّالُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، فقال : وَيَرِثُ الْكُفْرُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ مِلَّتُهُمْ . وَقَدَّمَهُ ابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » . وهو مُقْتَضَى كَلَامِ الْخِرَقِيِّ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْكَافِي » . وقال الْقَاضِي : يَتَوَارَثُونَ إِذَا كَانُوا فِي دَارِ الْحَرْبِ .

تنبيه : الْخِلَافُ هُنَا مَبْنِيٌّ عَلَى الْخِلَافِ فِي الْمِلَلِ ، فَإِنْ قُلْنَا : الْمِلَّةُ مُخْتَلِفَةٌ . لم يَتَوَارَثُوا مع اخْتِلَافِهِمْ ، وَإِنْ قُلْنَا : الْكُفْرُ كُلُّهُ مِلَّةٌ وَاحِدَةٌ . تَوَارَثُوا . قوله : وَلَا يَرِثُ ذِمِّيٌّ حَرَبِيًّا ، وَلَا حَرَبِيٌّ ذِمِّيًّا ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي . وَذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ فِي « التَّهْذِيبِ » اتِّفَاقًا . قال فِي « الْمُحَرَّرِ » ، و « الْفَائِقِ » : لَا يَتَوَارَثُونَ عِنْدَ أَصْحَابِنَا . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، و « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » ، و « شَرْحِ ابْنِ رَزِينٍ » . قال الزَّرْكَشِيُّ : مَنْعَهُ الْقَاضِي وَكَثِيرٌ مِنَ الْأَصْحَابِ .

(١) في : المغنى ١٥٧/٩ .

يَتَوَارَثُونَ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ دِيَارُهُمْ ؛ لِأَنَّ الْعُمُومَاتِ مِنَ النُّصُوصِ تَقْتَضِي تَوْرِيثَهُمْ ، وَلَمْ يَرِدْ بِتَخْصِيصِهِمْ نَصٌّ وَلَا إِجْمَاعٌ ، وَلَا يَصِحُّ فِيهِمْ قِيَاسٌ ، فَيَجِبُ الْعَمَلُ بَعْمُومِهَا . وَمَفْهُومُ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ شَتَّى » . أَنَّ أَهْلَ الْمِلَّةِ الْوَاحِدَةِ يَتَوَارَثُونَ . وَضَبْطُهُ التَّوْرِيثَ بِالْمِلَّةِ وَالْكَفْرِ وَالْإِسْلَامِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِعْتِبَارَ بِهِ دُونَ غَيْرِهِ ، وَلِأَنَّ مُقْتَضَى التَّوْرِيثِ مَوْجُودٌ ، فَيَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ مَا لَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ عَلَى تَحَقُّقِ الْمَانِعِ . وَقَدْ نَصَّ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ الْأَثَرِمْ مَنِ مَن دَخَلَ إِلَيْنَا بِأَمَانٍ فُقُتِلَ ، أَنَّهُ يُبْعَثُ بِدِرَّتِهِ إِلَى مَلِكِهِمْ حَتَّى يَدْفَعَهَا إِلَى وَرَثَتِهِ . وَرَوَى أَنَّ عَمْرَو بْنَ أُمَيَّةَ الضَّمْرِيِّ كَانَ مَعَ أَهْلِ بَيْتِ مَعُونَةَ ، فَسَلِمَ وَرَجَعَ إِلَى الْمَدِينَةِ ، فَوَجَدَ رَجُلَيْنِ فِي طَرِيقِهِ مِنَ الْحَيِّ الَّذِينَ قَتَلُوهُمْ ، وَكَانَا أَتَيَا النَّبِيَّ ﷺ فِي أَمَانِهِ ، وَلَمْ يَعْلَمْ عَمْرُو ، فَقَتَلَهُمَا ، فَوَدَّاهُمَا النَّبِيُّ ﷺ (١) . وَلَا شَكَّ أَنَّهُ بَعَثَ بِدِرَّتَيْهِمَا إِلَى أَهْلِهِمَا .

فصل : فَأَمَّا الْمُسْتَأْمَنُ فَيَرِثُهُ أَهْلُ الْحَرْبِ وَأَهْلُ دَارِ الْإِسْلَامِ . وَبِهَذَا

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَتَوَارَثَا . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . نَصٌّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ يَعْقُوبَ . وَذَكَرَهُ الْقَاضِي فِي « التَّعْلِيقِ » . وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ فِي « الْإِنْتِصَارِ » أَنَّهُ الْأَقْوَى فِي الْمَذْهَبِ . قَالَ الْمُصَنِّفُ : هُوَ قِيَاسُ الْمَذْهَبِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْفَائِقِ » ، وَ « الزَّرَكَشِيِّ » .

فائدة : يَرِثُ الْحَرْبِيُّ الْمُسْتَأْمَنَ ، وَعَكْسُهُ ، وَيَرِثُ الذَّمِيُّ الْمُسْتَأْمَنَ ،

(١) انظر : السيرة النبوية ١٨٦/٣ .

وَالْمُرْتَدُّ لَا يَرِثُ أَحَدًا ، إِلَّا أَنْ يُسْلِمَ قَبْلَ قَسْمِ الْمِيرَاثِ . المفنع

الشرح الكبير قال الشافعي . قال القاضي : وَيَرِثُ أَهْلُ الْحَرْبِ بَعْضُهُمْ بَعْضًا ، سِوَاءِ اتَّفَقَتْ دِيَارُهُمْ أَوْ اخْتَلَفَتْ . وقال أبو حنيفة : إِذَا اخْتَلَفَتْ دِيَارُهُمْ بِحَيْثُ كَانَ لِكُلِّ طَائِفَةٍ مَلِكٌ وَيَرَى بَعْضُهُمْ قَتْلَ بَعْضٍ ، لَمْ يَتَوَارَثَا ؛ لِأَنَّهُ لَا مَوَالَاةَ بَيْنَهُمْ . فجعلوا اتِّفَاقَ الدَّارِ وَاخْتِلَافَهَا ضَابِطًا لِلتَّوْرِيثِ وَعَدَمِهِ . وَلَا يُعْلَمُ فِي هَذَا حُجَّةٌ مِنْ كِتَابٍ وَلَا سُنَّةٍ ، مَعَ مُخَالَفَتِهِ لِعُمُومِ النُّصُوصِ الْمُقْتَضِي لِلتَّوْرِيثِ ، وَلَمْ يَعتَبَرُوا الدِّينَ فِي اتِّفَاقِهِ وَلَا اخْتِلَافِهِ مَعَ وُرُودِ الْخَبَرِ فِيهِ وَصِحَّةِ الْعِبَرَةِ بِهَا ، فَإِنَّ الْمُسْلِمِينَ يَرِثُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا وَإِنْ اخْتَلَفَتِ الدَّارُ بِهِمْ ، فَكَذَلِكَ الْكُفَّارُ .

٢٨٥٣ - مسألة : (وَالْمُرْتَدُّ لَا يَرِثُ أَحَدًا ، إِلَّا أَنْ يُسْلِمَ قَبْلَ قَسْمِ الْمِيرَاثِ) لَا نَعْلَمُ خِلَافًا بَيْنَ [٢٧٤/٥ ظ] أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الْمُرْتَدَّ لَا يَرِثُ

الإنصاف وعكسه . على الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْفَاتِقِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَقَالَ فِي « الْمُتَنَخَّبِ » : يَرِثُ الْمُسْتَأْمَنُ وَرَثَتَهُ الَّذِينَ بَدَارَ الْحَرْبِ ؛ لِأَنَّهُ حَرْبِيٌّ . وَقَالَ فِي « التَّرْغِيبِ » : هُوَ فِي حُكْمِ ذِمِّيٍّ . وَقِيلَ : حَرْبِيٌّ .

قوله : وَالْمُرْتَدُّ لَا يَرِثُ أَحَدًا ، إِلَّا أَنْ يُسْلِمَ قَبْلَ قَسْمِ الْمِيرَاثِ . (١) فَإِذَا لَمْ يُسْلِمَ لَمْ يَرِثْ أَحَدًا . وَإِنْ أَسْلَمَ قَبْلَ قَسْمِ الْمِيرَاثِ (٢) ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْكَافِرِ الْأَصْلِيِّ إِذَا أَسْلَمَ قَبْلَ قَسْمِ الْمِيرَاثِ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ خِلَافًا وَمَذْهَبًا ، فَلْيُعَاوِذْ . وَإِذَا

(١ - ١) سقط من : الأصل .

وَأَنَّ مَاتَ فِي رِدَّتِهِ فَمَالُهُ فِيَّ . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ لَوَرَّثَتْهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ .
وَعَنْهُ ، أَنَّهُ لَوَرَّثَتْهُ [١٨٥] مِنْ أَهْلِ الدِّينِ الَّذِي اخْتَارَهُ .

الشرح الكبير

أحدًا . وهذا قول مالك ، والشافعي ، وأصحاب الرأي ؛ وذلك أنه لا يرث المسلم ؛ لقول النبي ﷺ : « لا يرث الكافر المسلم » . ولا يرث الكافر ؛ لأنه يخالفه في حكم الدين ، لأنه لا يقر على كفره ، فلم يثبت له حكم الدين الذي انتقل إليه ، ولهذا لا تجل ذبحته ، ولا نكاح نسائهم وإن انتقلوا إلى دين أهل الكتاب . ولأن المرتد تزول أملاكه الثابتة له أو استقراؤها ، فلأن لا يثبت له ملك أولى . ولو ارتد متوارثان فمات أحدهما لم يرثه الآخر ؛ لأن المرتد لا يرث ولا يورث . فإن أسلم قبل قسم الميراث ورث ؛ لما ذكرنا من الحديث ، وقد ذكرناه والخلاف فيه .

فصل : والزنديق كالمرتد فيما ذكرنا . والزنديق الذي يظهر الإسلام ويستسر الكفر ، وهو الذي كان يسمى منافقا في عصر النبي ﷺ ، ويسمى اليوم زنديقا . قال أحمد : مال الزنديق في بيت المال .

٢٨٥٤ - مسألة : (وإن مات على رِدَّتِهِ فَمَالُهُ فِيَّ . وعنه ، أنه لَوَرَّثَتْهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ . وعنه ، أنه لَوَرَّثَتْهُ مِنَ أَهْلِ الدِّينِ الَّذِي اخْتَارَهُ)

الإنصاف

قبل قسم الميراث من مفردات المذهب ، كما تقدم في الكافر الأصلي .
قوله : وإن مات في رِدَّتِهِ فَمَالُهُ فِيَّ . هذا الصحيح من المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب . قال في « الهداية » : على ذلك عامة أصحابنا . قال القاضي : هذا

(١) بعده في م : « ولا المسلم الكافر » . والحديث تقدم تخريجه في صفحة ٢٦٦ .

اختلفت الرواية عن أحمد ، رحمه الله ، في مال المرتد إذا مات أو قتل على رده ، فروى عنه أنه يكون في بيت مال المسلمين . قال القاضي : وهو الصحيح في المذهب . وبه قال ابن عباس ، وربيعة ، ومالك ، وابن أبي ليلى ، والشافعي ، وأبو ثور ، وابن المنذر . وعن أحمد ما يدل على أنه لورثته من المسلمين . يروى ذلك عن أبي بكر الصديق ، وعلى ، وابن مسعود ، رضي الله عنهم . وبه قال سعيد بن المسيب ، وجابر بن زيد ، والحسن ، وعمر بن عبد العزيز ، وعطاء ، والشعبي ، والحكم ، والأوزاعي ، والثوري ، وابن شبرمة ، وأهل العراق ، وإسحاق . إلا أن الثوري ، وأبا حنيفة ، والولائي ، وإسحاق ، قالوا : ما اكتسبه في رده يكون فيئا . ولم يفرق أصحابنا بين تلاد ماله وطاريفه . ووجه ذلك ، أنه قول الخلفيتين الراشدين ، فإنه يروى عن زيد بن ثابت قال : بعثني أبو بكر عند رجوعه إلى أهل الردة أن أقسم ما لهم بين ورثتهم المسلمين . ولأن رده ينتقل بها ماله ، فوجب أن ينتقل إلى ورثته من المسلمين ، كما لو انتقل بالموت . وروى عنه رواية ثالثة ، أنه يكون لأهل الدين الذي

الصحيح من المذهب . وكذا قال الشارح في باب المرتد ، وقال هنا : هذا المشهور . قال الزركشي : اختاره القاضي وأصحابه ، وعامة الأصحاب . وجزم به في « العمدة » ، و « الوجيز » ، و « المنور » ، و « منتخب الأرجى » ، وغيرهم . وقدمه في « الكافي » ، و « المحرر » ، و « الرعايتين » ، و « الحاوي الصغير » ، و « الفروع » ، و « الفائق » . وعنه ، أنه لورثته من المسلمين . اختاره الشيخ تقي الدين ، رحمه الله . وعنه ، أنه لورثته من أهل الدين الذي

الشرح الكبير

اخْتَارَهُ إِنْ كَانَ مِنْهُمْ مَنْ يَرِثُهُ وَإِلَّا فَهُوَ فَيءٌ . وَبِهِ قَالَ دَاوُدُ . وَرُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عَلْقَمَةَ ، وَسَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ^(١) ؛ لِأَنَّهُ كَافِرٌ ، فَوَرِثَهُ أَهْلُ دِينِهِ ، كَالْحَرْبِيِّ وَسَائِرِ الْكَافِرِ . وَالْمَشْهُورُ الْأَوَّلُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : [٢٧٥/٥] « لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ ، وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ » . وَقَوْلُهُ : « لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ شَتَّى » . وَلِأَنَّهُ كَافِرٌ ، فَلَا يَرِثُهُ الْمُسْلِمُ ، كَالْكَافِرِ الْأَصْلِيِّ ، وَلِأَنَّ مَالَهُ مَالُ مُرْتَدٍّ ، فَأُشْبِهَ الَّذِي كَسَبَهُ فِي رِدَّتِهِ ، وَلَا يُمَكِّنُ جَعْلُهُ لِأَهْلِ دِينِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرِثُهُمْ ، فَلَا يَرِثُونَهُ ، كَغَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْأَدْيَانِ ،^(٢) وَلِأَنَّهُ يُخَالِفُهُمْ فِي حُكْمِهِمْ ، فَإِنَّهُ لَا يُقَرَّرُ عَلَى مَا انْتَقَلَ إِلَيْهِ ، وَلَا تُوَكَّلُ ذَبِيعَتُهُ ، وَلَا يَحِلُّ نِكَاحُهُ إِنْ كَانَ امْرَأَةً ، فَأُشْبِهَ الْحَرْبِيَّ مَعَ الذَّمِّ^(٣) . فَإِنْ قِيلَ : إِذَا جَعَلْتُمُوهُ فَيْئًا فَقَدْ وَرِثْتُمُوهُ لِلْمُسْلِمِينَ . قُلْنَا : لَا يَأْخُذُونَهُ مِيرَاثًا ، بَلْ يَأْخُذُونَهُ فَيْئًا ، كَمَا يُؤْخَذُ^(٤) مَالُ الذَّمِّ الَّذِي لَمْ يُخْلَفْ وَارِثًا ، وَكَالْعُشُورِ .

فصل : قد ذكرنا أنَّ الزَّندِيقَ كَالْمُرْتَدِّ ، لَا يَرِثُ وَلَا يُورَثُ . وَقَالَ

اخْتَارَهُ . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : بِشَرَطِ الْأَلَّا يَكُونُوا مُرْتَدِّينَ . وَرَوَى ابْنُ مَنْصُورٍ أَنَّهُ رَجَعَ الْإِنْصَافُ عَنْ هَذَا الْقَوْلِ . وَأُطْلِقَهُنَّ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » .

(١) سعيد بن أبي عروبة (مهران) العدوي، مولاهم، الإمام الحافظ، عالم أهل البصرة، ثقة، توفي سنة ست وخمسين ومائة . سير أعلام النبلاء ٦ / ٤١٣ - ٤١٨ .

(٢) - سقط من : الأصل .

(٣) في م : « يَأْخُذُ » .

مالكٌ في الزَّندِيقِ الذي يُتَّهَمُ بِزَيٍّ^(١) وَرَثَتُهُ عِنْدَ مَوْتِهِ : مَالُهُ لَوَرَثَتِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، مِثْلَ مَنْ يَرْتَدُّ إِذَا حَضَرَهُ الْمَوْتُ . قَالَ : وَتَرِثُهُ زَوْجَتُهُ سِوَاءَ أَنْقَضَتْ عِدَّتُهَا أَوْ لَمْ تَنْقُضْ ، كَالَّذِي يُطَلِّقُهَا زَوْجُهَا فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ لِيَحْرِمَهَا الْمِيرَاثَ ؛ لِأَنَّهُ فَارٌّ مِنْ مِيرَاثٍ مِنْ^(٢) أَنْعَقَدَ سَبَبُ^(٣) مِيرَاثِهِ ، فَوَرِثَتْهُ ، كَالْمُطَلَّاقَةِ^(٤) فِي مَرَضٍ الْمَوْتِ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ » . قَالَ شَيْخُنَا^(٥) : وَقِيَاسُ الْمَذْهَبِ أَنَّ أَحَدَ الزَّوْجَيْنِ إِذَا ارْتَدَّ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ وَرِثَتْهُ الْآخَرُ ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ مَا يَفْسُخُ النِّكَاحَ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ ، أَشْبَهَ الطَّلَاقَ ، وَفَعَلَ الْمَرْأَةُ مَا يَفْسُخُ نِكَاحَهَا لَا يُسْقِطُ مِيرَاثَ زَوْجِهَا . وَيُخْرَجُ فِي مِيرَاثِ سَائِرِ الْوَرَثَةِ مِثْلُ مَا فِي الزَّوْجَيْنِ ، فَيَكُونُ مِثْلَ مَذْهَبِ مَالِكٍ . وَقَالَ أَبُو يُونُسَ : إِذَا ارْتَدَّتِ الْمَرِيضَةُ فَمَاتَتْ فِي عِدَّتِهَا أَوْ لَحِقَتْ بِدَارِ الْحَرْبِ ، وَرِثَهَا زَوْجُهَا . وَرَوَى اللَّوْثُؤِيُّ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ :

فَاتِدَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، الزَّندِيقُ وَهُوَ الْمُنَافِقُ كَالْمُرْتَدِّ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، خِلَافًا وَمَذْهَبًا . وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، رَحِمَهُ اللَّهُ : يَرِثُ وَيُورَثُ . الثَّانِيَةُ ، كُلُّ مُبْتَدِعٍ دَاعِيَةٍ إِلَى بِدْعَةٍ مُكْفَرَةٍ ، فَمَالُهُ فِيَّ . نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْجَهْمِيِّ وَغَيْرِهِ . وَسَيَأْتِي ذَلِكَ فِي بَابِ مَوَانِعِ الشَّهَادَةِ . وَعَلَى الْأَصَحِّ مِنْ

(١) فِي م : « بَذَمِي » . وَبَزَى : أَى بَحْرَمَان .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) فِي م : « سَبَب » .

(٤) فِي م : « كَالْمُطَلَّق » .

(٥) فِي : الْمَغْنَى ١٦٣/٩ .

إذا ارْتَدَّ الرجلُ فَقُتِلَ على رِدَّتِهِ أو لَحِقَ بدارِ الحربِ بَأَنْتَ مِنْهُ امْرَأَتُهُ ، فَإِنْ كَانَتْ مَدْخُولًا بِهَا وَرَثَتُهُ فِي عِدَّتِهَا ، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا بَأَنْتَ وَلَمْ تَرِثْهُ . وَإِنْ ارْتَدَّتِ الْمَرْأَةُ فِي غَيْرِ مَرَضٍ فَمَاتَتْ لَمْ يَرِثْهَا زَوْجُهَا ؛ لِأَنَّهَا عِنْدَهُمْ لَا تُقْتَلُ ، فَلَمْ تَكُنْ فَارَّةً مِنْ مِيرَاثِهِ ، بِخِلَافِ الرَّجُلِ .

فصل : وارْتِدَادُ الزَّوْجَيْنِ مَعًا كَارْتِدَادِ أَحَدِهِمَا ، فِي فَسْخِ نِكَاحِهِمَا ، وَعَدَمِ مِيرَاثِ أَحَدِهِمَا مِنَ الْآخَرِ ، سَوَاءً لَحِقَا بدارِ الحربِ أو أَقَامَا بدارِ الْإِسْلَامِ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : إِذَا ارْتَدَّا مَعًا لَمْ يَنْفَسَخِ النِّكَاحُ ، وَلَمْ يَتَوَارَثَا ؛ «لَأَنَّ الْمُرْتَدَّ لَا يَرِثُ الْمُرْتَدَّةَ مَا دَامَا فِي دَارِ الْإِسْلَامِ ، فَإِنْ لَحِقَا بدارِ الحربِ تَوَارَثَا» . وَلَنَا ، أَنَّهُمَا مُرْتَدَّانِ ، فَلَمْ يَتَوَارَثَا ، كَمَا لَوْ كَانَا فِي دَارِ الْإِسْلَامِ . وَلَوْ ارْتَدَّا جَمِيعًا وَلَهُمَا أَوْلَادٌ صَغَارٌ ، لَمْ يَتَّبِعُوهُمْ فِي رِدَّتِهِمْ ، وَلَمْ يَرِثُوا مِنْهُمْ شَيْئًا ، وَلَمْ يَجْزِ اسْتِرْقَاقُهُمْ ، سَوَاءً أَلْحَقُوهُمْ بدارِ الحربِ أو لَا . [٢٧٥/٥ ظ] وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ : مَنْ أَلْحَقُوهُ بدارِ الحربِ مِنْهُمْ يَصِيرُ مُرْتَدًّا يَجُوزُ سَبْيُهُ ،

الرَّوَايَتَيْنِ ، أَوْ غَيْرِ دَاعِيَةٍ . وَهُمَا فِي غُسْلِهِ وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ . وَنَقَلَ الْمِیْمُونِيُّ ، فِي الْجَهْمِيِّ إِذَا مَاتَ فِي قَرْيَةٍ لَيْسَ فِيهَا إِلَّا نَصَارَى ، مَنْ يَشْهَدُهُ ؟ قَالَ : أَنَا لَا أَشْهَدُهُ ، يَشْهَدُهُ مَنْ شَاءَ . قَالَ ابْنُ حَامِدٍ : ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ خِلَافُهَا ، عَلَى نَقْلِ يَعْقُوبَ وَغَيْرِهِ ، وَأَنَّهُ بِمَثَابَةِ أَهْلِ الرَّدَّةِ فِي وَفَاتِهِ وَمَالِهِ وَنِكَاحِهِ . قَالَ : وَقَدْ يَخْرُجُ عَلَى رِوَايَةِ الْمِیْمُونِيِّ ، أَنَّهُ إِنْ تَوَلَّاهُ مُتَوَلٌّ ، فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ فِي مَالِهِ وَمِيرَاثِهِ أَهْلَهُ وَجِهَانِ .

فصل : وَإِنْ أَسْلَمَ الْمَجُوسُ أَوْ تَحَاكَمُوا إِلَيْنَا وَرِثُوا بِجَمِيعِ قَرَائِبِهِمْ .

وَمَنْ لَمْ يُلْحِقْهُ بَدَارِ الْحَرْبِ فَهُوَ فِي حُكْمِ الْإِسْلَامِ . فَأَمَّا مَنْ وَلَدَ بَعْدَ الرَّدَّةِ بَسْتَةَ أَشْهُرٍ ، فَذَكَرَ الْخِرْقَى مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ اسْتِرْفَاؤُهُ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَأَحَدُ قَوْلَيْ الشَّافِعِيِّ . وَالْقَوْلُ الثَّانِي ، لَا يُسَبُّونَ . وَهُوَ مِنْصُوصُ الشَّافِعِيِّ .

فصل : قَالَ الشَّيْخُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : (وَإِنْ أَسْلَمَ الْمَجُوسُ أَوْ تَحَاكَمُوا إِلَيْنَا وَرِثُوا بِجَمِيعِ قَرَائِبِهِمْ) إِنْ أُمِكنَ ذَلِكَ . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَهُوَ قَوْلُ عُمَرَ ، وَعَلِيٍّ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَزَيْدٍ فِي الصَّحِيحِ عَنْهُ . وَبِهِ قَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَقَتَادَةُ ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى ، وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ ، وَيَحْيَى بْنُ آدَمَ ، وَإِسْحَاقُ ، وَدَاوُدُ ، وَالشَّافِعِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ . وَاخْتَارَهُ ابْنُ اللَّبَّانِ . وَعَنْ زَيْدٍ ، أَنَّهُ وَرَّثَهُ بِأَقْوَى الْقَرَائِبِينَ ، وَهِيَ الَّتِي لَا تَسْقُطُ بِحَالٍ . وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَاللَّيْثُ ، وَحَمَّادٌ . وَهُوَ الصَّحِيحُ عَنِ الشَّافِعِيِّ . وَعَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَمَكْحُولٍ ، وَالشَّعْبِيِّ ، الْقَوْلَانِ جَمِيعًا ، وَاحْتَجُّوا بِأَنَّهُمَا قَرَائِبَتَانِ لَا يُورَثُ بِهِمَا فِي الْإِسْلَامِ ، فَلَا يُورَثُ بِهِمَا فِي غَيْرِهِ ، كَمَا لَوْ أَسْقَطْتُ إِحْدَاهُمَا

قوله : وَإِنْ أَسْلَمَ الْمَجُوسُ أَوْ تَحَاكَمُوا إِلَيْنَا ، وَرِثُوا بِجَمِيعِ قَرَائِبِهِمْ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ، يَرِثُونَ بِأَقْوَاهَا ؛ وَهِيَ مَا يَرِثُ بِهَا مَعَ مَا يُسْقَطُ الْأُخْرَى . ذَكَرَهَا حَنْبَلٌ ، وَمَنْعَهَا أَبُو بَكْرٍ .

الأخرى . ولنا ، أن الله تعالى فرض للأُم الثلث وللأخت النصف ، فإذا كانت الأم أختاً وجب إعطاؤها ما فرض الله تعالى لها في الآيتين ^(١) ، كالشخصين ، ولأنهما قرابتان ترث بكل واحد منهما منفردة ، لاتحجب إحداهما الأخرى ولا ترجع بها ، فترث بهما مجتمعتين ، كزوج هو ابن عم ، أو ابن عم هو أخ لأُم ، وكذوى ^(٢) الأرحام المذلين بقرابتين . وقياسهم فاسد ؛ لأن القرابتين في الأصل تسقط إحداهما الأخرى إذا كانا في شخصين ، فكذلك إذا كانا في شخص واحد . وقولهم : لا يورث بهما في الإسلام . ممنوع ، فإنه إذا وجد ذلك من وطء شبهة في الإسلام ورث بهما ، ثم إن امتناع الإرث بهما في الإسلام لعدم وجودهما ، فلو تصور وجودهما ورث بهما ، بدليل أنه قد ورث بنظيرهما في ابن عم هو زوج أو أخ من أم . قال ابن اللبان : واعتبارهم عندى فاسد من قبل أن الجدة تكون أختاً لأب ، فإن ورثوها بكونها جدة لكون الابن يسقط الأخت دونها ، لزمهم تورثها بكونها أختاً ، لكون الأم تسقط الجدة دونها ، وخالفوا نص الكتاب في فرض الأخت ، وورثوا الجدة التي لا نص للكتاب في فرضها ، وهو مختلف فيه ^(٣) ، فمنهم من قال : هو طعمة

فائدة : حكم ما إذا أولد المسلم ذات محرم وغيرها ، بشبهة ثبت الإنصاف النسب ، حكم المجوس في إرثهم بجميع قراباتهم . قاله الأصحاب . وقال

(١) في م : « الآيتين » .

(٢) في م : « لذوى » .

(٣) في م : « فيهم » .

وليس بفرضٍ مُسمًى . [٢٧٦/٥] ويلزمهم أن الميِّت إذا خَلَفَ أمَّهُ وأمُّهُ هي أُخْتُ أن لا يُؤْتوها شيئاً ؛ لأن الجدودَةَ مُحجوبةٌ ، وهي أقوى القربتين . (١) وإن قالوا : نُورِثُها مع الأمِّ بكونها أختاً . نقضوا اعتبارهم بكونها أقوى القربتين (٢) ، وجعلوا الأخوةَ تارةً أقوى وتارةً أضعفَ . وإن قالوا : أقوى القربتين الأخوةُ ؛ لأنَّ ميراثها أوفرُّ . لزمهم في أمٍّ هي أختٌ جعلُ الأخوةِ أقوى من جهةِ الأمومةِ ، ويلزمهم في إسقاطِ ميراثها (٣) مع الابنِ والآخر من الأبوين ما لزمَ القائلين بتقديم الجدودَةِ مع الأمِّ . فإن قالوا : تُورِثُها بالقربتين يُفْضَى إلى حَجَبِ الأمِّ بنفْسِها إذا كانت أختاً وللميِّتِ أختٌ أخرى . قلنا : وما المانعُ من هذا ؟ فإنَّ الله تعالى حَجَبَ الأمِّ بالأختين بقوله : ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ ﴾ (٤) . من غيرِ تقييدٍ بغيرِها ، ثم هم قد (٥) حَجَبُوها عن ميراثِ الأختِ بنفْسِها ، فقد دَخَلُوا فيما أنكَرُوه ، بل هو أعظمُ ؛ لأنَّهم فرَّوا من حَجَبِ التَّفْصِيلِ إلى حَجَبِ الإسقاطِ ، فأسقطوا الفرضَ الذي هو أوكَدُ بالكُلِّيَّةِ مُحافَظَةً على بعضِ الفرضِ (٥) الأذنى ، وخالفوا مدلولَ أربعةِ نصوصٍ من كتابِ الله

الشرح الكبير

المُصَنَّفُ ، والشارحُ : وكذا الحُكْمُ في كُلِّ مَنْ أَجْرَى مَجْرَى المَجُوسِ

الإنصاف

(١ - ٢) سقط من : م .

(٢) سقط من : م .

(٣) سورة النساء ١١ .

(٤) سقط من : م .

(٥) في م : « الغرض » .

تعالى ؛ لأنهم أعطوا الأمُّ الثُلثَ ، وإنما فرض الله تعالى لها مع الأختين السُدُسَ . والثاني ، أن الله تعالى إنما فرض لكلِّ واحدةٍ من الأختين ثُلثًا ، فأعطوا إحداهما النصفَ كاملاً . والثالث ، أن الله تعالى فرض للأختين الثلثين ، وهاتان أختان ، فلم يجعلوا لهما الثلثين . الرابع ، أن مقتضى الآية أن يكون لكلِّ واحدةٍ من الأختين الثُلثَ ، وهذه أختٌ ، فلم يُعطوها بكونها أختًا شيئًا . هذا كله معنى كلام ابن اللبان .

فصل : والمسائل التي يجتمع فيها قرابتان ويصحُّ الإرثُ بهما ستُّ ؛ إحداهنَّ في الذكور ، وهو عمُّ هو أخٌ لأمِّ ، وخمُسٌ في الإناث ، وهي بنتٌ هي أختٌ ، أو بنتُ ابنٍ ، وأمُّ هي أختٌ ، وأمُّ أمُّ هي أختٌ لأبٍ ، وأمُّ أبٍ هي أختٌ لأمِّ ، فمن ورثهم بأقوى القرابتين ، ورثهم بالبنوة والأُمومة دون الأخوة وبنوة الابن . واختلفوا في الجدَّة إذا كانت أختًا ؛ فمنهم من قال : الجدودة أقوى ؛ لأنها جهةٌ ولادةٍ لا تسقط بالولد . ومنهم من قال : الأخوة أقوى ؛ لأنها أكثرُ ميراثًا . وقال ابن سريج^(١) وغيره : هو الصحيح . ومن ورث بأقوى القرابتين لم يحجب الأمُّ بأخوةٍ نفسها ، إلا ما حكاه سحنون عن مالك ، أنه حجبها بذلك . والصحيح عنه الأول . ومن ورث بالقرابتين حجبها بذلك . ومتى كانت البنتُ أختًا ، والميتُ

فَإِذَا خَلَفَ أُمُّهُ ، وَهِيَ أُخْتُهُ مِنْ أَبِيهِ ، وَعَمَّا ، وَرَثَتِ الثُّلُثَ بِكَوْنِهَا أُمًّا ، وَالنِّصْفَ بِكَوْنِهَا أُخْتًا ، وَالْبَاقِيَ لِلْعَمِّ . فَإِنْ كَانَ مَعَهُمَا أُخْتُ أُخْرَى لَمْ تَرِثْ بِكَوْنِهَا أُمًّا إِلَّا السُّدُسَ ؛ لِأَنَّهَا انْحَجَبَتْ بِنَفْسِهَا وَبِالْأُخْرَى .

وَلَا يَرِثُونَ بِنِكَاحِ ذَوَاتِ الْمَحَارِمِ ، وَلَا بِنِكَاحِ لَا يُقْرُونَ عَلَيْهِ لَوْ أَسْلَمُوا .

رَجُلٌ ، فَهِيَ أُخْتُ لَأُمِّ ، [٢٧٦/٥ ظ] ومتى ^(١) كان امرأةً فهي أُخْتُ لِأَبٍ . فَإِنْ قِيلَ : أُمٌّ هِيَ أُخْتُ لَأُمِّ ، أَوْ أُمٌّ أُمٌّ هِيَ أُخْتُ لَأُمِّ ، أَوْ أُمٌّ أَبٍ هِيَ أُخْتُ لِأَبٍ . فَهُوَ مُحَالٌ .

٢٨٥٥ - مسألة : (إِذَا خَلَفَ أُمُّهُ ، وَهِيَ أُخْتُهُ مِنْ أَبِيهِ ، وَعَمَّا) فَمَنْ وَرَثَتَهَا بِقَرَابَتَيْنِ ، جَعَلَ لَهَا (الثُّلُثَ بِكَوْنِهَا أُمًّا ، وَالنِّصْفَ بِكَوْنِهَا أُخْتًا لِأَبٍ ، وَالْبَاقِيَ لِلْعَمِّ . فَإِنْ كَانَ مَعَهُمَا أُخْتُ أُخْرَى لَمْ تَرِثْ بِكَوْنِهَا أُمًّا إِلَّا السُّدُسَ ؛ لِأَنَّهَا انْحَجَبَتْ بِنَفْسِهَا) وَبِالْأُخْتِ (الْأُخْرَى) وَمَنْ وَرَثَتَهَا بِأَقْوَى الْقَرَابَتَيْنِ ، وَرَثَتَهَا الثُّلُثَ بِكَوْنِهَا أُمًّا ، وَلَمْ يَحْجُبْهَا بِنَفْسِهَا .

٢٨٥٦ - مسألة : (وَلَا يَرِثُونَ بِنِكَاحِ ذَوَاتِ الْمَحَارِمِ ، وَلَا بِنِكَاحِ لَا يُقْرُونَ عَلَيْهِ لَوْ أَسْلَمُوا) الْجَوْسُ وَمَنْ جَرَى مَجْرَاهُمْ مِمَّنْ يَنْكِحُ

(١) فِي الْأَصْلِ : « مِنْ » .

ذَوَاتِ الْمَحَارِمِ ، إِذَا أَسْلَمُوا وَتَحَاكَمُوا إِلَيْنَا ، قَالَ شَيْخُنَا ^(١) : لَا نَعْلَمُ خِلَافًا فِي أَنَّهُمْ لَا يَرِثُونَ بِنِكَاحِ ذَوَاتِ الْمَحَارِمِ ، فَأَمَّا غَيْرُهُ مِنَ الْأَنْكِحَةِ ، فَكُلُّ نِكَاحٍ اعْتَقَدُوا صِحَّتَهُ وَأَقْرَأُوا عَلَيْهِ بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ تَوَارَثُوا بِهِ ، سَوَاءً وَجَدَ بِشُرُوطِهِ الْمُعْتَبَرَةِ فِي نِكَاحِ الْمُسْلِمِينَ أَوْ لَا ، وَمَا لَا يُقْرَأُونَ عَلَيْهِ بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ لَا يَتَوَارَثُونَ بِهِ ، وَالْجَوْسُ وَغَيْرُهُمْ فِي هَذَا سَوَاءٌ . فَلَوْ طَلَّقَ الْكَافِرُ امْرَأَتَهُ ثُمَّ نَكَحَهَا ، ثُمَّ أَسْلَمَا ، لَمْ يُقْرَأْ عَلَيْهِ وَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا لَمْ يَرِثْهُ الْآخَرُ ، وَكَذَلِكَ إِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ إِسْلَامِهِمَا لَمْ يَتَوَارَثَا ، فِي قَوْلِ الْجَمِيعِ . وَأَصْلُ الْاِخْتِلَافِ فِي الْمِيرَاثِ الْاِخْتِلَافُ فِيمَا يُقْرَأُ عَلَيْهِ إِنْ أَسْلَمَا أَوْ تَحَاكَمَا إِلَيْنَا ، وَنَذَكُرُ ذَلِكَ فِي نِكَاحِ الْكُفَّارِ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

فصل : وَإِذَا مَاتَ ذِمِّيٌّ لَا وَارِثَ لَهُ كَانَ مَالُهُ فَيْئًا ، وَكَذَلِكَ مَا فَضَّلَ مِنْ مَالِهِ عَنْ وَارِثِهِ ، كَمَنْ لَيْسَ لَهُ وَارِثٌ إِلَّا أَحَدَ الزَّوْجَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ مَالٌ لَيْسَ لَهُ مُسْتَحَقٌّ مُعَيَّنٌ ، فَكَانَ فَيْئًا ، كَمَالِ الْمَيْتِ الْمُسْلِمِ الَّذِي هُوَ كَذَلِكَ .

مسائل من هذا الباب : مَجُوسِيٌّ تَزَوَّجَ ابْنَتَهُ فَأَوْلَدَهَا بِنْتًا ، ثُمَّ مَاتَ عَنْهَا ، فَلَهُمَا الثَّلَاثَانِ ؛ لِأَنَّهُمَا ابْنَتَانِ ، وَلَا تَرِثُ الْكُبْرَى بِالزَّوْجِيَّةِ فِي قَوْلِ الْجَمِيعِ . فَإِنْ مَاتَتِ الْكُبْرَى بَعْدَهُ ، فَقَدْ تَرَكَتْ بِنْتَاهِى أُخْتُ لَأَبٍ ، فَلَهَا النِّصْفُ بِالْبُنُوَّةِ ، وَالباقى بالأُخُوَّةِ . وَإِنْ مَاتَتِ الصُّغْرَى أَوَّلًا ، فَقَدْ تَرَكَتْ أُمًّا هِىَ أُخْتُ لَأَبٍ ، فَلَهَا النِّصْفُ وَالثُّلُثُ بِالْقَرَابَتَيْنِ . وَمَنْ وَرَثَ بِأَقْوَى

(١) فى : المغنى ٩/ ١٦٥ .

القرابتين لم يُورثها بالأخوة شيئاً في المسألتين . وقال ابن سريج^(١) :
يَحْتَمِلُ قولُ الشافعيّ توريثها بالقرابتين في المسألة الأولى ؛ لأنه لم يمنع
توريث الشخص بفرضٍ وتغصيبٍ ، لتوريثه ابن العم إذا كان زوجاً أو
أخاً لأُمِّ ، وإنما منع الإرث بفرضين . فإن كان المجوسيّ أولدها بنتين ثم
مات وماتت الكبرى بعده ، فقد تركت بنتين ، هما أختان [٢٧٧/٥]
لأب ، وإن لم تمت الكبرى بل ماتت إحدى الصغيرتين ، فقد تركت أختاً
لأبوين وأماً هي أخت لأب ؛ فلائها السُّدُسُ بكونها أماً والسُّدُسُ بكونها
أختاً لأب ، وانحجبت بنفسها وأختها عن السُّدُسِ ، وللاخت النصف .
وعلى القول الآخر ، لها الثلث بالأُمومة ، ولا شيء لها بالأخوة ، ولا
تنحجب بها ، وللاخت النصف ، فقد استوى الحكم في القولين وإن
اختلف طريقهما . وعلى ما حكاه سحنون ، لها السُّدُسُ وتنحجب بنفسها
وأختها . وإن أولدها المجوسيّ ابناً وبنتاً ثم مات ، وماتت الصغرى بعده ،
فقد خلفت أماً هي أخت لأب ، وأخاً لأب وأُمٌّ ؛ فلائها السُّدُسُ ، والباقي
للأخ ، ولا شيء للأُمِّ بالأخوة ؛ لأنَّ الأخ للأبوين يحجبها . وعلى
القول الآخر ؛ للأُمِّ الثلث كاملاً . إذا تزوّج المجوسيّ أمّه فأولدها
بنتاً ثم مات ، فلائها السُّدُسُ ، ولابنته النصف ، ولا ترث أمّه
بالزوجة ، ولا ابنته بكونها أختاً لأُمِّ شيئاً . وإن ماتت الكبرى
بعده ، فقد خلفت بنتاً هي بنت ابن ، فلها الثلثان بالقرابتين . وعلى القول
الآخر ، لها النصف . وإن ماتت الصغرى بعده ، فقد تركت أماً هي

الشرح الكبير

أُمُّ أَبٍ ، فلها الثلث بالأُمومة لا غيرُ ، على القولين جميعًا . وإن تزوّج ابنته فأولدها بنتًا ، ثم تزوّج الصُغرى ، فأولدها بنتًا ، ثم مات ، وماتت الكبرى بعده ، فقد تركت أختيها لأبيها ، إحداهما بنتها ، والأخرى بنت بنتها ؛ فلبنتها النصفُ ، والباقي بينهما . وعلى القول الآخر ، لبنتها النصفُ ، والباقي للصُغرى . وإن ماتت الوُسطى بعده ، فقد تركت أختيها ؛ إحداهما أمها ، والأخرى بنتها ؛ فلاُمها السُدُسُ ، ولبنتها النصفُ ، والباقي بينهما . وعلى القول الآخر ، الباقي للعَصبة . وإن ماتت الصُغرى بعده ، فقد خلّفت أختيها ؛ إحداهما أمها ، والأخرى جدّتها ؛ فلاُمها السُدُسُ ، والثلثان بينهما ، وقد انحجبت الأمُ بنفسها وبأمها عن السُدُسِ . وعلى القول الآخر ، من جعل الأُخوة أقوى ، فللكبرى النصفُ ، وللوسطى الثلثُ ، والباقي للعَصبة . ومن جعل الجدودَ أقوى ، لم يُورث الكبرى شيئًا ؛ لأنها لا ترث بالأُخوة ، لكونها ضعيفةً ، ولا بالجدودِ ، لكونها محجوبةً بالأُمومة . وإن ماتت الصُغرى بعد الوُسطى ، فقد خلّفت جدّةً هي أخت لأبٍ ، فلها الثلثان بالقرابتين ، ومن ورث بإحداهما ، فلها السُدُسُ عند قومٍ . وعند ابنِ سُرَيْجٍ ^(١) ومن وافقه لها النصفُ . وهي اختيارُ الخبريّ . مجوسيّ تزوّج [٢٧٧/٥ ظ] أمّه فأولدها بنتًا ، ثم تزوّج بنته فأولدها ابنًا ، ثم تزوّج الابنُ جدّته فأولدها

الإنصاف

(١) في م : « شرح » .

بِنْتًا ، ثم مات المَجُوسِيُّ ، ثم ماتت أمُّه ^(١) ، فقد خَلَفَتْ بِنْتًا هِيَ بِنْتُ
ابنِ ، وَبِنْتًا أُخْرَى هِيَ بِنْتُ ابنِ ابنِ ، وَخَلَفَتْ ابنِ ابنِ هو زَوْجُهَا ،
فَلَا بِنْتِيهَا التُّلْثَانِ ، وَالْبَاقِي بَيْنَ الْكُبْرَى وَابْنِهَا عَلَى ثَلَاثَةٍ ، وَتَصِحُّ مِنْ تِسْعَةٍ ؛
لِلْكُبْرَى أَرْبَعَةٌ ، وَلِلصُّغْرَى ثَلَاثَةٌ ، وَلِلذَّكَرِ سَهْمَانِ . وَعَلَى الْقَوْلِ الْآخَرِ ،
الْبَاقِي لِلذَّكَرِ وَحْدَهُ . فَإِنْ مَاتَ بَعْدَهُ بِنْتُهُ ، فَإِنَّ الْكُبْرَى جَدَّتُهَا أُمُّ أَبِيهَا ،
وَهِيَ أُخْتُهَا مِنْ أُمِّهَا ، فَلَهَا السُّدْسَانِ بِالْقَرَابَتَيْنِ ، وَفِي الثَّانِي ، لَهَا سُدُسٌ
بِإِحْدَاهُمَا .

فصل : وَإِنْ وَطِئَ مُسْلِمٌ بَعْضَ مَحَارِمِهِ بِشُبْهَةٍ ، أَوْ اشْتَرَاهَا وَهُوَ لَا
يَعْرِفُهَا ، فَوَطِئَهَا ، وَوَلَدَتْ لَهُ ، وَاتَّفَقَ مِثْلُ هَذِهِ الْأَنْسَابِ ^(٢) ، فَالْحُكْمُ
فِيهَا مِثْلُ هَذَا سِوَاءً .

فصل في التَّزْوِيجِ فِي الْمَرَضِ وَالصَّحَّةِ : حُكْمُ النِّكَاحِ فِي الصَّحَّةِ
وَالْمَرَضِ سِوَاءً فِي صِحَّةِ الْعَقْدِ وَتَوْرِيثِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ صَاحِبِهِ ، فِي
قَوْلِ الْجُمْهُورِ . وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَقَالَ مَالِكٌ : أَيْ
الزَّوْجَيْنِ كَانَ مَرِيضًا مَرَضًا مَخُوفًا حَالَ عَقْدِ النِّكَاحِ فَالنِّكَاحُ فَاسِدٌ ،
لَا يَتَوَارَثَانِ بِهِ ، إِلَّا أَنْ يُصِيبَهَا ، فَيَكُونُ لَهَا الْمُسَمَّى فِي ثُلُثِهِ ^(٣) ، مُقَدَّمًا عَلَى
الْوَصِيَّةِ . وَعَنْ الزُّهْرِيِّ ، وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، مِثْلُهُ . وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُ

(١) فِي م : « أُم » .

(٢) فِي م : « لِأَنْسَابٍ » .

(٣) فِي م : « ثَلَاثَةٌ » .

مالك في نكاح من لا يرث ، كالأمة والذمية ، فقال بعضهم : يصح ؛ لأنه لا يثبتهم بقصد توريتها . ومنهم من أبطله ؛ لجواز أن تكون وارثة . وقال ربيعة ، وابن أبي ليلى : الصداق والميراث من الثلث . وقال الأوزاعي : النكاح صحيح ، ولا ميراث بينهما . وعن القاسم بن محمد ، والحسن ، إن قصد الإضرار بورثته فالنكاح باطل وإلا فهو صحيح . ولنا ، أنه عقد معاوضة يصح في الصحة ، فصَحَّ في المرض ، كالبيع ، ولأنه نكاح صدر من أهله في محله بشرطه ، فصَحَّ ، كحال الصحة . وقدرونا أن عبد الرحمن ابن أم الحكم تزوج في مرضه ثلاث نسوة ، أصدق كل واحدة ألفا ؛ ليضيق بهن على امرأته ويتركهن في ميراثها ، فأجيز ذلك ^(١) . وإذا ثبت صحة النكاح ثبت الميراث بعموم الآية .

فصل : ولا فرق في ميراث الزوجين بين ما قبل الدخول وبعده ؛ لعموم الآية ، ولأن النبي ﷺ قضى في برّوع بنت واشق ، أن لها الميراث ، وكان زوجها مات عنها قبل الدخول بها ، [٢٧٨/٥] ولم يكن فرض لها صداقا ^(٢) . ولأن النكاح صحيح ثابت ، فيورث به ، كما بعد الدخول .

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب في الرجل يتزوج وهو مريض أيجوز ، من كتاب النكاح . المصنف ٣٦٢ / ٤ . والبيهقي ، في : باب نكاح المريض ، من كتاب الوصايا . السنن الكبرى ٦ / ٢٧٦ . وسعيد بن منصور ، في : باب تزويج الجارية الصغيرة . السنن ١ / ١٧٦ . وفيه أنه تزوج امرأتين .

(٢) أخرجه أبو داود ، في : باب من تزوج ولم يسم صداقا حتى مات ، من كتاب النكاح . سنن أبي داود ٤٨٧/١ ، ٤٨٨ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الرجل يتزوج المرأة فيموت عنها قبل أن يفرض لها ، من أبواب النكاح . عارضة الأحوذى ٨٤/٥ ، ٨٥ . والنسائي ، في : باب عدة المتوفى عنها زوجها ،... من كتاب =

فصل : فأما النكاحُ الفاسدُ فلا يثبتُ به التوارثُ بينَ الزوجين ؛ لأنه
ليس بنكاحٍ شرعيٍّ . ومتى اشتبهَ مَنْ نكاحُها فاسدٌ بِمَنْ نكاحُها صحيحٌ ،
فالمنصوبُ عن أحمدَ ، أنه قال في مَنْ تزوّجَ أُختينِ لا يدرى أيُّتهما تزوّجَ
أولَ ، أنه يُفرّقُ بينهما ، وتوقّفَ عن أن يقولَ في الصّدَاقِ شيئاً . قال أبو
بكرٍ : يتوجّهُ على قوله أن يُقرَعَ بينهما . فعلى هذا الوجه ، يُقرَعُ بينهما
في الميراثِ إذا ماتَ عنهما . وعن النّخعيِّ ، والشّعبيِّ ، ما يدلُّ على أن الميراثَ
يُقسَمُ بينهما على حَسَبِ الدّعاوى والتّنزيلِ ، كميراثِ الخنثى . وهو قولُ
أبي حنيفةٍ وأصحابه . وقال الشافعيُّ : يُوقَفُ المشكوكُ فيه مِنْ ذلك حتى
يَسطْلِحَنَ عليه أو يَتَبَيَّنَ الأمرُ . فلو تزوّجَ امرأةً في عقدٍ ، وأربعاً في عقدٍ ،
ثم مات وخلفَ أخاً ، ولم يُعلمْ أيُّ العَقْدَيْنِ سَبَقَ ، ففي قولِ أبي حنيفةٍ ،
كلُّ واحدةٍ تدعى مَهراً كاملاً يُنكِرُهُ الأخُ ، فتُعْطَى ^(١) كلُّ واحدةٍ نِصْفَ
مَهْرٍ ، ويُؤخَذُ رُبْعُ الباقي تدعيهِ الواحدةُ والأربعُ ، فيُقسَمُ نِصْفُهُ للواحدةِ ،
ونِصْفُهُ للأربعِ . وعندَ الشافعيِّ ، أكثرُ ما يَجِبُ عليه أَرْبَعَةُ مَهُورٍ ،
فيؤخَذُ ^(٢) ذلك ، يُوقَفُ منها مَهْرٌ بينَ النساءِ الخمسِ ، ويبقى ثلاثةٌ ،

= الطلاق . المجتبى ١٦٤/٦ . وابن ماجه ، في : باب الرجل يتزوج ولا يفرض لها فيموت على ذلك ، من كتاب
النكاح . سنن ابن ماجه ٦٠٩/١ . والدارمي ، في : باب الرجل يتزوج المرأة فيموت من كتاب النكاح .
سنن الدارمي ١٥٥/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٤٧/١ ، ٢٨٠/٤ . وإسناده صحيح . وانظر الإرواء
٣٥٨ ، ٣٥٧/٦ .
(١) في م : « فيعطى » .
(٢) في م : « فيأخذ » .

تَدْعَى الواحدة رُبْعَهَا مِيرَاثًا ، وَيَدْعَى الْأَخُ ثَلَاثَةَ أَرْبَاعِهَا ، فَيُوقَفُ مِنْهَا ثَلَاثَةُ أَرْبَاعٍ مَهْرٍ بَيْنَ النِّسَاءِ الْخَمْسِ ، وَبَاقِيهَا وَهُوَ مَهْرَانِ وَرُبْعٌ بَيْنَ الْأَرْبَعِ وَالْأَخِ ، ثُمَّ يُؤْخَذُ رُبْعُ مَا بَقِيَ فَيُوقَفُ بَيْنَ النِّسَاءِ الْخَمْسِ ، وَبَاقِيهِ لِلْأَخِ .

فصل : فَإِنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةٌ فِي عَقْدٍ ، وَانْتَتَيْنِ فِي عَقْدٍ ، وَثَلَاثًا فِي عَقْدٍ ، وَلَمْ يُعْلَمْ السَّابِقُ ، فَالْوَّاحِدَةُ نِكَاحُهَا صَحِيحٌ ، فَلَهَا مَهْرُهَا ، وَيَبْقَى الشُّكُّ فِي الْخَمْسِ ، فَعَلَى قَوْلِ أَهْلِ الْعِرَاقِ ، لَهَا مَهْرَانِ بَيِّقَيْنِ ، وَالثَّلَاثُ لَهَا فِي حَالٍ دُونَ حَالٍ ، فَيَكُونُ لَهَا نِصْفُهَا ، ثُمَّ يُقَسَّمُ ذَلِكَ بَيْنَهُنَّ ، لِكُلِّ وَاحِدَةٍ نِصْفُ مَهْرٍ ، ثُمَّ يُؤْخَذُ رُبْعُ الْبَاقِي لَهَا مِيرَاثًا ، فَلِلْوَّاحِدَةِ رُبْعُهُ يَقِينًا ، وَتَدْعَى نِصْفَ سُدُسِهِ ، فَتُعْطَى نِصْفُهَا ، فَيَصِيرُ لَهَا مِنَ الرَّبْعِ سُدُسُهُ وَثُمْنُهُ ، وَذَلِكَ سَبْعَةٌ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ ، وَالْاِثْنَتَانِ تَدْعِيَانِ ثُلُثَيْهِ ، وَهُوَ سِتَّةٌ وَعَشَرَ سَهْمًا ، فَيُعْطَيْنِ نِصْفَهُ ، وَهُوَ ثَمَانِيَةُ أَشْهُمٍ ، وَالثَّلَاثُ يَدْعِينَ ثَلَاثَةَ أَرْبَاعِهِ ، وَهُوَ ثَمَانِيَةُ عَشَرَ سَهْمًا ، فَيُعْطَيْنِ تِسْعَةً^(١) . وَهَذَا قَوْلُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ . وَعَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَأَبِي يُوسُفَ ، تُقَسَّمُ السَّبْعَةُ عَشَرَ^(٢) بَيْنَ الثَّلَاثِ وَالْاِثْنَتَيْنِ نِصْفَيْنِ ، فَيَصِيرُ الرَّبْعُ مِنْ ثَمَانِيَةٍ وَأَرْبَعِينَ ، ثُمَّ تَضْرِبُ الْاِثْنَتَيْنِ فِي الثَّلَاثِ ، [٢٧٨/٥ ط] ثُمَّ فِي ثَمَانِيَةٍ وَأَرْبَعِينَ ، تَكُنْ مَائَتَيْنِ وَثَمَانِيَةً وَثَمَانِينَ ، فَهَذَا رُبْعُ الْمَالِ . وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ ، تُعْطَى الْوَّاحِدَةُ مَهْرَهَا ، وَيُوقَفُ ثَلَاثَةُ مُهُورٍ ، مَهْرَانِ مِنْهَا بَيْنَ الْخَمْسِ ، وَمَهْرٌ تَدْعَى الْوَّاحِدَةُ وَالْاِثْنَتَانِ رُبْعَهُ

(١) فِي م : « تِسْعَةٌ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

مِيرَاثًا ، وَتَدْعِيهِ الثَّلَاثُ مَهْرًا ، وَثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهِ يَدْعِيهِ الْأَخُ مِيرَاثًا وَتَدْعِيهِ
الْثَّلَاثُ مَهْرًا ، وَيُؤْخَذُ رُبْعُ مَا بَقِيَ فَيُدْفَعُ رُبْعُهُ إِلَى الْوَاحِدَةِ ، وَنِصْفُ سُدُسِهِ
بَيْنَ الْوَاحِدَةِ وَالثَّلَاثِ مَوْقُوفٌ ، وَثُلَاثُهُ بَيْنَ الثَّلَاثِ وَالْاِثْنَتَيْنِ مَوْقُوفٌ ، فَإِنْ
طَلَبَتْ وَاحِدَةً مِنَ الْخَمْسِ شَيْئًا مِنَ الْمِيرَاثِ الْمَوْقُوفِ لَمْ يُدْفَعْ إِلَيْهَا شَيْءٌ ،
وَكَذَلِكَ إِنْ طَلَبَهُ أَحَدُ الْفَرِيقَيْنِ لَمْ يُدْفَعْ إِلَيْهِ شَيْءٌ ، وَإِنْ طَلَبَ وَاحِدَةً مِنَ
الثَّلَاثِ وَوَاحِدَةً مِنَ الْاِثْنَتَيْنِ دُفِعَ إِلَيْهِمَا رُبْعُ الْمِيرَاثِ . وَإِنْ طَلَبَهُ وَاحِدَةً مِنَ
الْاِثْنَتَيْنِ وَاِثْنَتَانِ مِنَ الثَّلَاثِ أَوْ الثَّلَاثُ كُلُّهُنَّ دُفِعَ إِلَيْهِنَّ ثُلُثُهُ . وَإِنْ عَيَّنَ الزَّوْجُ
الْمَنْكُوحَاتِ أَوَّلًا ، قَبْلَ تَعْيِينِهِ وَثَبَتَ . وَإِنْ وَطِئَ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ ، لَمْ يَكُنْ
ذَلِكَ تَعْيِينًا لَهَا . وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وَلِلْمَوْطُوعَةِ الْأَقْلُ ؛ مِنَ الْمُسَمَّى أَوْ
مَهْرِ الْمِثْلِ ، وَيَكُونُ الْفَضْلُ بَيْنَهُمَا مَوْقُوفًا . وَعَلَى قَوْلِ أَهْلِ الْعِرَاقِ ،
يَكُونُ تَعْيِينًا . فَإِذَا كَانَتِ الْمَوْطُوعَةُ مِنَ الْاِثْنَتَيْنِ ، صَحَّ نِكَاحُهَا ، وَبَطَلَ
نِكَاحُ الثَّلَاثِ ، وَإِنْ كَانَتْ مِنَ الثَّلَاثِ ، بَطَلَ نِكَاحُ الْاِثْنَتَيْنِ ، وَإِنْ وَطِئَ
وَاحِدَةً مِنَ الْاِثْنَتَيْنِ وَوَاحِدَةً مِنَ الثَّلَاثِ ، صَحَّ نِكَاحُ الْفَرِيقِ الْمَبْدُوءِ بِوَطْءِ
وَاحِدَةٍ مِنْهُ ، وَلِلْمَوْطُوعَةِ الَّتِي لَمْ يَصَحَّ نِكَاحُهَا مَهْرٌ مِثْلُهَا ، فَإِنْ أَشْكَلَ
أَيْضًا ، أُخِذَ مِنْهُ الْبَقِيَّةُ وَهُوَ مَهْرَانِ مُسَمَّيَانِ وَمَهْرٌ مِثْلٍ ، وَيَقَى مَهْرٌ مُسَمَّى
تَدْعِيهِ النِّسْوَةُ وَيُنْكِرُهُ الْأَخُ فَيُقَسَّمُ بَيْنَهُمَا ، فَيَحْصُلُ لِلنِّسْوَةِ مَهْرٌ مِثْلُ
وَمُسَمَّيَانِ وَنِصْفٌ ، مِنْهَا مَهْرٌ مُسَمَّى ، وَمَهْرٌ مِثْلٌ يُقَسَّمُ بَيْنَ الْمَوْطُوعَتَيْنِ
نِصْفَيْنِ ، وَيَقَى مُسَمَّى وَنِصْفٌ بَيْنَ الثَّلَاثِ الْبَاقِيَاتِ ، لِكُلِّ وَاحِدَةٍ نِصْفُ
مُسَمَّى ، وَالْمِيرَاثُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ . وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ ، لَا حُكْمَ لِلوَطْءِ فِي
التَّعْيِينِ . وَهَلْ يَقُومُ تَعْيِينُ الْوَارِثِ مَقَامَ تَعْيِينِ الزَّوْجِ ، فِيهِ قَوْلَانِ . فَعَلَى

قوله ، يُؤْخَذُ مُسَمًّى وَمَهْرٌ مِثْلٍ لِلْمَوْطُوعَتَيْنِ ، تُعْطَى كُلُّ وَاحِدَةٍ^(١) الْأَقْلَ ؛ مِنَ الْمُسَمًّى أَوْ مَهْرِ الْمِثْلِ ، وَيَقِفُ الْفَضْلُ بَيْنَهُمَا ، وَيَبْقَى مُسَمًّىانِ وَنِصْفٌ ، يَقِفُ أَحَدُهُمَا بَيْنَ الثَّلَاثِ اللَّاتِي لَمْ يُوطَأَنَّ ، وَآخَرُ بَيْنَ الثَّلَاثِ وَالْاِثْنَيْنِ ، وَالْمِيرَاثُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ . وَحُكِيَ عَنِ الشَّعْبِيِّ ، وَالنَّخَعِيِّ ، فِي مَنْ لَهُ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ أَبَتْ طَلَاقَ إِحْدَاهُنَّ ، ثُمَّ نَكَحَ خَامِسَةً ، وَمَاتَ وَلَمْ يُدْرَ أَيَّتَهُنَّ طَلَّقَ ، فَلِلْخَامِسَةِ رُبْعُ الْمِيرَاثِ ، وَلِلْأَرْبَعِ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهِ بَيْنَهُنَّ . وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ ، إِذَا كَانَ نِكَاحُ الْخَامِسَةِ بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّةِ الْمُطَلَّاقَةِ . وَلَوْ أَنَّهُ قَالَ بَعْدَ نِكَاحِ [٢٧٩/٥] الْخَامِسَةِ : لِإِحْدَى نِسَائِي طَالِقٌ . ثُمَّ نَكَحَ سَادِسَةً ، ثُمَّ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يُبَيَّنَ ، فَلِلْسَادِسَةِ رُبْعُ الْمِيرَاثِ ، وَلِلْخَامِسَةِ رُبْعُ ثَلَاثَةِ الْأَرْبَاعِ الْبَاقِيَةِ ، وَمَا بَقِيَ بَيْنَ الْأَرْبَعِ الْأَوَّلِ أَرْبَاعًا . وَفِي قَوْلِ الشَّافِعِيِّ ، مَا أَشْكَلَ مِنْ ذَلِكَ مَوْقُوفٌ عَلَى مَا تَقَدَّمَ .

(١) سقط من : م .

بَابُ مِيرَاثِ الْمُطَلَّقةِ

إِذَا طَلَّقَهَا فِي صِحَّتِهِ ، أَوْ فِي مَرَضٍ غَيْرِ مَخُوفٍ أَوْ غَيْرِ مَرَضٍ الْمَوْتِ طَلَاقًا بَائِنًا قُطِعَ التَّوَارُثُ بَيْنَهُمَا .

بَابُ مِيرَاثِ الْمُطَلَّقةِ

(إِذَا طَلَّقَهَا فِي صِحَّتِهِ أَوْ مَرَضٍ غَيْرِ مَخُوفٍ طَلَاقًا بَائِنًا قُطِعَ التَّوَارُثُ بَيْنَهُمَا) وجملة ذلك ، أَنَّ الرجلَ إِذَا طَلَّقَ امرأته فِي صِحَّتِهِ طَلَاقًا بَائِنًا ، أَوْ رَجْعِيًّا فَبَائِنٌ بَانْقِضَاءِ عِدَّتِهَا ، لَمْ يَتَوَارَثَا إِجْمَاعًا ؛ لِزَوَالِ الزَّوْجِيَّةِ الَّتِي هِيَ سَبَبُ الْمِيرَاثِ ، وَكَذَلِكَ إِنْ طَلَّقَهَا فِي مَرَضٍ غَيْرِ مَخُوفٍ ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الطَّلَاقِ فِيهِ حُكْمُ الطَّلَاقِ فِي الصَّحَّةِ . فَإِنْ طَلَّقَهَا فِي الْمَرَضِ الْمَخُوفِ فَصَحَّ مِنْ مَرَضِهِ ذَلِكَ وَمَاتَ بَعْدَهُ ، لَمْ تَرِثْهُ فِي قَوْلِ الْجُمْهُورِ . وَرُويَ عَنِ النَّخَعِيِّ ، وَالشَّعْبِيِّ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَزُفَرٍ ، أَنَّهَا تَرِثُهُ ؛ لِأَنَّهُ طَلَاقٌ فِي مَرَضٍ مَخُوفٍ قَصَدَ بِهِ الْفِرَارُ مِنَ الْمِيرَاثِ ، فَلَمْ يَسْنَعْهُ ، كَمَا لَوْ لَمْ يَصَحَّ . وَلَنَا ، أَنَّ هَذِهِ بَائِنٌ بِطَّلَاقٍ فِي غَيْرِ مَرَضٍ الْمَوْتِ ، فَلَمْ تَرِثْهُ ، كَالْمُطَلَّقةِ فِي الصَّحَّةِ ، وَلِأَنَّ حُكْمَ هَذَا الْمَرَضِ حُكْمُ الصَّحَّةِ فِي الْعَطَايَا وَالْعَتَاقِ وَالْإِقْرَارِ ، فَكَذَلِكَ فِي الطَّلَاقِ ، وَمَا ذَكَرُوهُ يَبْتَطُلُ بِمَا إِذَا قَصَدَ الْفِرَارَ فِي الصَّحَّةِ .

بَابُ مِيرَاثِ الْمُطَلَّقةِ

وَإِنْ كَانَ رَجْعِيًّا لَمْ يَقْطَعُهُ مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ .
 وَإِنْ طَلَّقَهَا فِي مَرَضِ الْمَوْتِ الْمَخُوفِ طَلَاقًا لَا يُتَّهَمُ فِيهِ ؛ بَأَنَّ
 سَأَلَتْهُ الطَّلَاقَ ، أَوْ عَلَّقَ طَلَاقَهَا عَلَى فِعْلٍ لَهَا مِنْهُ بُدٌّ فَفَعَلَتْهُ ، أَوْ
 عَلَّقَهُ فِي الصُّحَّةِ عَلَى شَرْطٍ فَوُجِدَ فِي الْمَرَضِ ، أَوْ طَلَّقَ مَنْ لَا
 تَرِثُ كَالْأَمَةِ وَالذَّمِّيَّةِ فَعَتَقَتْ وَأُسْلِمَتْ [١٨٥ ط] فَهُوَ كَطَّلَاقِ
 الصَّحِيحِ فِي أَصَحِّ الرُّوَايَتَيْنِ .

٢٨٥٧ - مسألة : (وإن كان) الطلاق (رجعيًّا لم يَقْطَعُهُ ما دامت
 في العدة) سواء كان في المرض أو الصُّحَّةِ ، بغير خلافٍ نعلمه . رُويَ
 ذلك عن أبي بكرٍ ، وعمر ، وعثمان ، وعليٍّ ، وابنِ مسعودٍ ، رَضِيَ اللهُ
 عنهم . وذلك لأنَّ الرَّجْعِيَّةَ زَوْجَةٌ يَلْحَقُهَا طَلَاقُهُ وَظَهَارُهُ وَإِلَاؤُهُ ، وَيَمْلِكُ
 إِمْسَاكَهَا بِالرَّجْعَةِ بغيرِ رضاها ولا وَلِيٍّ ولا شُهودٍ ولا صَدَاقٍ جَدِيدٍ .

٢٨٥٨ - مسألة : (وإن طَلَّقَهَا فِي مَرَضِ الْمَوْتِ الْمَخُوفِ طَلَاقًا لَا
 يُتَّهَمُ فِيهِ ؛ بَأَنَّ سَأَلَتْهُ الطَّلَاقَ ، أَوْ عَلَّقَ طَلَاقَهَا عَلَى فِعْلٍ لَهَا مِنْهُ بُدٌّ فَفَعَلَتْهُ ،
 أَوْ عَلَّقَهُ عَلَى شَرْطٍ فِي الصُّحَّةِ فَوُجِدَ فِي الْمَرَضِ ، أَوْ طَلَّقَ مَنْ لَا تَرِثُ كَالْأَمَةِ
 وَالذَّمِّيَّةِ فَعَتَقَتْ وَأُسْلِمَتْ ، فَهُوَ كَطَّلَاقِ الصَّحِيحِ فِي أَصَحِّ الرُّوَايَتَيْنِ)
 إِذَا سَأَلَتْهُ الطَّلَاقَ فِي مَرَضِهِ فَأَجَابَهَا ، فَقَالَ الْقَاضِي : فِيهِ رَوَايَتَانِ ؛

قوله : (وَإِنْ طَلَّقَهَا فِي مَرَضِ الْمَوْتِ الْمَخُوفِ طَلَاقًا لَا يُتَّهَمُ فِيهِ ، بَأَنَّ سَأَلَتْهُ
 الطَّلَاقَ ، أَوْ عَلَّقَ طَلَاقَهَا عَلَى فِعْلٍ لَهَا مِنْهُ بُدٌّ فَفَعَلَتْهُ ، أَوْ عَلَّقَهُ فِي الصُّحَّةِ عَلَى شَرْطٍ
 فَوُجِدَ فِي الْمَرَضِ ، أَوْ طَلَّقَ مَنْ لَا تَرِثُ ؛ [٢٨٦/٢ ط] كَالْأَمَةِ وَالذَّمِّيَّةِ ، فَعَتَقَتْ

الشرح الكبير

إحداهما ، لا ترثه ؛ لأنه ليس بفار . والثانية ، ترثه ؛ لأنه طلقها في مَرَضِهِ . وهو قول مالك . وكذلك الحكم إذا خالعهما ، أو علق الطلاق على مَشِيئَتِها فشاءت ، أو على فعلٍ مِنْ جِهَتِها لها منه بُدٌّ ففعلته ، أو خيَرها فاختارت نَفْسَها . والصحيح في هذا كله أنها لا ترثه ؛ لأنه لا فرارَ منه . وهذا قول أبي حنيفة ، والشافعي . فإن [٢٧٩/٥ ط] لم تَعْلَمَ بتعليق طلاقها ، ففعلت

الإنصاف

وَأُسَلِّمَتْ ، فهو كطلاق الصحيح في أَصَحِّ الرَّوَايَتَيْنِ . ذكر المصنف هنا مسائل ؛ منها ، إذا سألته الطلاق ، فأجابها إلى سؤالها ، أو علقه على فعل لها منه بُدٌّ ففعلته عالمة ، فالصحيح من المذهب أنه كطلاق الصحيح ، كما صححه المصنف هنا . وصححه صاحب « الهداية » ، و « المذهب » ، و « الخلاصة » ، والمصنف ، والشارح ، وصاحب « الفائق » ، وغيرهم . وجزم به في « الوجيز » . وقدمه في « المحرر » ، و « الفروع » . والرواية الثانية ، هو كطلاق متهم فيه . اختاره صاحب « المستوعب » ، والشيخ تقي الدين . وأطلقهما في « الرعايتين » ، و « الحاوي الصغير » .

تنبيه : ظاهر كلام المصنف ، أنها لو سألته أن يطلقها طلاقاً ثلاثاً ، أنه كطلاق الصحيح أيضاً . وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب . قال أبو محمد الجوزي : إذا سألته الطلاق فطلقها ثلاثاً ، لم ترثه . قال في « الفروع » : وهو معنى كلام غيره . وقد أحسن المصنف في قوله : إن لم أطلقك فأنت طالق . أنه إن علقه على فعلها ، ولا مشقة عليها فيه ، فأبى ذلك لم يتوارثا . وقال الشيخ تقي الدين ، رحمه الله : ترث ؛ لأنه متهم فيه . وقدمه في « الفروع » . قلت : وهو الصواب .

ما عُلِّقَ عليه ، وَرِثَتُهُ ؛ لِأَنَّهَا مَعْذُورَةٌ فِيهِ . وَلَوْ سَأَلْتَهُ طَلَقَةً فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا وَرِثَتَهُ ؛ لِأَنَّهُ أَبَانُهَا بَمَا لَمْ تَطْلُبْهُ مِنْهُ . فَإِنْ عُلِّقَ طَلَاقُهَا عَلَى شَرْطٍ فِي الصَّحَّةِ فَوُجِدَ فِي الْمَرَضِ ، كَقُدُومِ زَيْدٍ ، وَمَجِيءِ زَيْدٍ^(١) ، وَصَلَاتِهَا الْفَرَضَ ، بَانَتْ وَلَمْ تَرِثْهُ . وَذَكَرَ الْقَاضِي رَوَايَةً أُخْرَى ، أَنَّهَا تَرِثُ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ وَقَعَ فِي الْمَرَضِ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ .

فَائِدَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَوْ خَالَعَتْهُ فَهُوَ كَطَّلَاقِ الصَّحِيحِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَقِيلَ : تَرِثُ مِنْهُ . الثَّانِيَةُ ، لَوْ قَذَفَهَا فِي صِحَّتِهِ ، وَلَاعَنَهَا فِي مَرَضِهِ مُطْلَقًا ، وَقِيلَ : لَنْفَى الْحَدَّ لَا لَنْفَى الْوَلَدِ ، أَوْ عُلِّقَ طَلَاقُهَا حَالَةَ الصَّحَّةِ عَلَى فِعْلٍ لَهَا لَا بُدَّ لَهَا مِنْهُ ، فَفَعَلَتْهُ فِي الْمَرَضِ ، وَرِثَتُهُ فِيهِمَا عَلَى أَصَحِّ الرُّوَايَتَيْنِ . قَالَ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْفَائِقِ » . وَعَنْهُ ، لَا تَرِثُ . وَجَزَمَ بِهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى . وَمِنْ مَسَائِلِ الْمُصَنِّفِ ، إِذَا عُلِّقَ فِي الصَّحَّةِ عَلَى شَرْطٍ فَوُجِدَ فِي الْمَرَضِ ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ كَطَّلَاقِ الصَّحِيحِ . صَحَّحَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَصَاحِبُ « الْفَائِقِ » ، وَغَيْرُهُمْ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْكَافِي » ، وَ « الْمُعْنَى » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ كَمُتِّهِمْ فِيهِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الرُّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَإِنْ عُلِّقَ بِشَهْرٍ مَعْلُومٍ فَجَاءَ فِي مَرَضِهِ ، فِرَوَايَتَانِ . وَمِنْ مَسَائِلِ الْمُصَنِّفِ أَيْضًا ، إِذَا طَلَّقَ مَنْ لَا تَرِثُ ؛ كَالْأَمَةِ ، وَالذَّمِّيَّةِ ، فَعَتَقَتْ وَأُسْلِمَتْ ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ كَطَّلَاقِ

(١) فِي : الْمَغْنَى ٢٠٠/٩ : « غَد » .

الشرح الكبير

٢٨٥٩ - مسألة : فإن طَلَّقَ الزَّوْجُ الْمُسْلِمُ امْرَأَتَهُ الذَّمِّيَّةَ أَوِ الْأُمَةَ فِي الْمَرَضِ طَلَاقًا بَاطِنًا ، ثُمَّ أَسْلَمَتِ الذَّمِّيَّةُ وَعَتَقَتِ الْأُمَةُ ، ثُمَّ مَاتَ فِي عِدَّتِهِمَا ، لَمْ تَرِثَاهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عِنْدَ الطَّلَاقِ فَارًّا . وَفِيهِ رِوَايَةٌ أُخْرَى ، أَنَّهَا تَرِثُ ؛ لِأَنَّهُ طَلَّقَ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ ، فَوَرِثَتْهُ كَغَيْرِهَا . هَكَذَا ذَكَرَهُ شَيْخُنَا فِي الْكِتَابِ الْمَشْرُوحِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي « الْمُعْنَى » وَ « الْكَافِي » هَذِهِ الرِّوَايَةَ الْأَخِيرَةَ .

فصل : فإن قال لهما : أنتما طالقتان غدا . فعتقت الأمة وأسلمت الذميمة ، لم ترثاه ؛ لأنه غير فار .

٢٨٦٠ - مسألة : وإن قال سيّد الأمة : أنت حُرّة غدا . فطلّقها اليومَ وهو يَعْلَمُ بقولِ السَّيِّدِ ، وَرِثَتْهُ ؛ لِأَنَّهُ فَارٌّ ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ لَمْ تَرِثْهُ ؛ لِعَدَمِ الْفَرَارِ . وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَلَمْ أَعْلَمْ فِيهِ مَخَالَفًا .

فصل : إذا قال لامرأته في صحته : إذا مَرِضْتُ فَأَنْتِ طَالِقٌ . فَحُكْمُهُ حُكْمُ طَلَاقِ الْمَرِيضِ سَوَاءً . وَإِنْ أَقَرَّ فِي مَرَضِهِ أَنَّهُ كَانَ طَلَّقَهَا فِي صِحَّتِهِ ثَلَاثًا لَمْ يُقْبَلْ إِقْرَارُهُ عَلَيْهَا ، وَكَانَ حُكْمُهُ حُكْمَ طَلَاقِهِ فِي مَرَضِهِ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ . وَيُقْبَلُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ . وَلَنَا ، أَنَّهُ أَقَرَّ بِمَا يَبْطُلُ بِهِ حَقٌّ غَيْرُهُ ، فَلَمْ يُقْبَلْ ، كَمَا لَوْ أَقَرَّ بِمَا لَهَا .

الصَّحِيحُ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْكَافِي » ، وَ « الْمُعْنَى » ، وَ « الْوَجِيزِ » ، وَغَيْرِهِمْ . الْإِنْصَافُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الشَّرْحِ » . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ كَطَّلَاقِ مُتَّهَمٍ فِيهِ . وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » .

وَإِنْ كَانَ مُتَّهَمًا بِقَصْدِ حِرْمَانِهَا الْمِيرَاثَ ؛ مِثْلَ أَنْ طَلَّقَهَا ابْتِدَاءً ،
أَوْ عَلَّقَهُ عَلَى فِعْلٍ لَا بُدَّ لَهَا مِنْهُ كَالصَّلَاةِ وَنَحْوِهَا فَفَعَلَتْهُ ، أَوْ قَالَ
لِلذَّمِّيةِ أَوْ الْأَمَةِ : إِذَا أَسْلَمْتَ أَوْ عَتَقْتَ فَأَنْتَ طَالِقٌ . أَوْ عَلِمَ أَنَّ
سَيِّدَ الْأَمَةِ قَالَ لَهَا : أَنْتِ حُرَّةٌ غَدًا . فَطَلَّقَهَا الْيَوْمَ ، وَرِثَتُهُ مَا دَامَتْ
فِي الْعِدَّةِ ، وَلَمْ يَرِثْهَا

٢٨٦١ - مسألة : (وَإِنْ كَانَ مُتَّهَمًا بِقَصْدِ حِرْمَانِهَا الْمِيرَاثَ ؛ مِثْلَ
أَنْ طَلَّقَهَا ابْتِدَاءً ، أَوْ عَلَّقَهُ عَلَى فِعْلٍ لَا بُدَّ لَهَا مِنْهُ كَالصَّلَاةِ وَنَحْوِهَا فَفَعَلَتْهُ ،
أَوْ قَالَ لِلْأَمَةِ أَوْ الذَّمِّيةِ : إِذَا أَسْلَمْتَ أَوْ عَتَقْتَ فَأَنْتَ طَالِقٌ . أَوْ عَلِمَ أَنَّ
سَيِّدَ الْأَمَةِ قَالَ لَهَا : أَنْتِ حُرَّةٌ غَدًا . فَطَلَّقَهَا الْيَوْمَ ، وَرِثَتُهُ ، مَا دَامَتْ فِي
الْعِدَّةِ ، وَلَمْ يَرِثْهَا) وَجَمَلْتُهُ ، أَنَّهُ إِذَا طَلَّقَهَا فِي الْمَرَضِ الْمَخُوفِ طَلَاقًا بَاطِلًا ،

فَوَائِدُ ؛ الْأُولَى ، قَوْلُهُ : وَإِنْ كَانَ مُتَّهَمًا بِقَصْدِ حِرْمَانِهَا الْمِيرَاثَ ، وَرِثَتُهُ مَا
دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ . فَمِنْ ذَلِكَ ، لَوْ أَقَرَّ فِي مَرَضِهِ أَنَّهُ أَبَانُهَا فِي صِحَّتِهِ ، فَهَذَا مُتَّهَمٌ فِيهِ ،
فَتَرِثُهُ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقَطَعَ بِهِ الْمُصَنِّفُ فِي هَذَا الْكِتَابِ ، فِي كِتَابِ
الْإِقْرَارِ . وَقَالَ فِي « الْمُتَتَخَبِ » لِلشَّيرَازِيِّ : لَا تَرِثُهُ . قُلْتُ : وَهُوَ بَعِيدٌ . وَمِنْ
ذَلِكَ ، لَوْ وَطِئَ حَمَاتَهُ لَمْ يَقْطَعْ إِرْثَ زَوْجَتِهِ ، لَكِنْ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ عَاقِلًا ، عَلَى
الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُكَلَّفًا . جَزَمَ بِهِ فِي « الرُّعَايَتَيْنِ » ،
و « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » . الثَّانِيَةُ ، لَوْ وَكَّلَ فِي صِحَّتِهِ مَنْ يُبَيِّنُهَا مَتَى شَاءَ ، فَأَبَانَهَا فِي
مَرَضِهِ ، لَمْ يَقْطَعْ ذَلِكَ إِرْثَهَا مِنْهُ . الثَّالِثَةُ ، قَوْلُهُ : أَوْ عَلَّقَهُ عَلَى فِعْلٍ لَا بُدَّ لَهَا مِنْهُ ؛

الشرح الكبير

ثم مات من مَرَضِهِ ذَلِكَ فِي عِدَّتِهَا ، وَرَثَتْهُ وَلَمْ يَرِثْهَا إِنْ مَاتَتْ . يُرَوَّى هَذَا عَنْ عَلِيٍّ ، وَعُمَرَ ، وَعُثْمَانَ . وَبِهِ قَالَ شُرَيْحٌ ، وَعُرْوَةُ ، وَالْحَسَنُ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ فِي أَهْلِ الْعِرَاقِ ، وَمَالِكٌ فِي أَهْلِ الْمَدِينَةِ ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ الْقَدِيمِ . وَرَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ ، لَا تَرِثُ مَبْتُوتَةٌ . وَيُرَوَّى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ الْجَدِيدِ ؛ لِأَنَّهَا بَائِنٌ ، فَلَا تَرِثُ ، كَالْبَائِنِ فِي الصَّحَّةِ ، أَوْ كَمَا لَوْ كَانَ الطَّلَاقُ بِاخْتِيَارِهَا ، وَلِأَنَّ أَسْبَابَ الْمِيرَاثِ مَحْصُورَةٌ فِي رَجَمٍ وَنِكَاحٍ وَوَلَاءٍ ، وَلَيْسَ لَهَا شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْأَسْبَابِ . وَلَنَا ، أَنَّ عُثْمَانَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَرَثَتْ تَمَاضِيرَ بِنْتِ الْأَصْبَغِ الْكَلْبِيَّةِ مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، وَكَانَ طَلَّقَهَا فِي مَرَضِهِ فَبَتَّهَا^(١) . وَاشْتَهَرَ ذَلِكَ فِي الصَّحَابَةِ فَلَمْ يُنْكَرْ ، فَكَانَ إِجْمَاعًا . وَلَمْ يَثْبُتْ عَنْ عَلِيٍّ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ خِلَافٌ هَذَا ، بَلْ قَدْ رَوَى عُرْوَةُ أَنَّ عُمَرَ قَالَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ : إِنْ مِتَ فَلَا وَرَثَتَهَا مِنْكَ . قَالَ : قَدْ عَلِمْتُ ذَلِكَ . وَمَا رَوَى عَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ إِنْ صَحَّ

الإنصاف

كَالْصَّلَاةِ ، وَنَحْوِهَا . قَالَ فِي «الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى» : وَقِيلَ : وَكَلَامُ أَبِيهَا أَوْ أَحَدِهِمَا . قَالَ الْأَصْحَابُ : لَا بُدَّ لَهَا مِنْهُ . شَرْعًا كَمَا مَثَلُ ، أَوْ عَقْلًا ؛ كَأَكْلِهِ ، وَشُرْبِهِ ، وَنَوْمِهِ ، وَنَحْوِهِ .

(١) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي تَوْرِيثِ الْمَبْتُوتَةِ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ ، مِنْ كِتَابِ الْخُلَعِ وَالطَّلَاقِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٣٦٢/٧ ، ٣٦٣ . وَالشَّافِعِيُّ ، انْظُرْ : كِتَابَ الْفَرَائِضِ . مِنْ تَرْتِيبِ الْمُسْنَدِ ١٩٣/٢ . وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ . انْظُرِ الْإِرْوَاءَ ١٥٩/٦ .

المقنع وَهَلْ تَرِثُهُ بَعْدَ الْعِدَّةِ ، أَوْ تَرِثُهُ الْمُطَلَّقةُ قَبْلَ الدُّخُولِ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ .

الشرح الكبير

فهو مَسْبُوقٌ بِالْإِجْمَاعِ . وَلأنَّهُ قَصَدَ قَصْدًا فاسِدًا فِي المِيراثِ ، فَعُورِضَ بِنَقِيضِ قَصْدِهِ ، كَالْقَاتِلِ الْقاصِدِ اسْتِعْجَالَ المِيراثِ يُعاقِبُ بِحِرْمَانِهِ .

٢٨٦٢ - مسألة : وَإِنْ عُلِقَ طَلاقُهَا عَلَى فِعْلٍ لَا بُدَّ لَهَا مِنْهُ ؛ [٢٨٠/٥] كَالصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ ، وَالصَّيَامِ الْوَاجِبِ ، فَفَعَلَتْهُ ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ طَلاقِهِ ائْتِدَاءً ، فِي قَوْلِ الْجَمِيعِ ، وَكَذَلِكَ لَوْ عُلِقَ عَلَى كَلَامِهَا لِأَبْوَيْهَا وَلِأَحَدِهِمَا .

٢٨٦٣ - مسألة : (وَهَلْ تَرِثُهُ بَعْدَ الْعِدَّةِ ، أَوْ تَرِثُهُ الْمُطَلَّقةُ قَبْلَ الدُّخُولِ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ) الْمَشْهُورُ عَنْ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، أَنَّهَا تَرِثُهُ فِي الْعِدَّةِ وَبَعْدَهَا مَا لَمْ تَتَزَوَّجْ . قَالَ أَبُو بَكْرٍ : لَا يَخْتَلِفُ^(١) قَوْلُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ فِي الْمَدْخُولِ بِهَا ، أَنَّهَا تَرِثُهُ فِي الْعِدَّةِ وَبَعْدَهَا مَا لَمْ تَتَزَوَّجْ . رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ الْحَسَنِ . وَهُوَ قَوْلُ الْبُتِّيِّ ، وَحُمَيْدٍ ، وَابْنِ أَبِي لَيْلَى ، وَبَعْضِ الْبَصْرِيِّينَ ،

الإنصاف

قوله : وَرِثَتُهُ مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ ، وَلَمْ يَرِثْهَا هُوَ - بِلَا نِزَاعٍ - وَهَلْ تَرِثُهُ بَعْدَ الْعِدَّةِ ، أَوْ تَرِثُهُ الْمُطَلَّقةُ قَبْلَ الدُّخُولِ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ . يَعْنِي إِذَا فَعَلَ فِعْلًا يَتَّهَمُ فِيهِ بِقَصْدِ حِرْمَانِهَا ، فَإِنَّهَا تَرِثُهُ مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ ، بِلَا نِزَاعٍ ، وَلَا يَرِثْهَا هُوَ ، بِلَا نِزَاعٍ . وَهَلْ تَرِثُهُ بَعْدَ الْعِدَّةِ أَوْ تَرِثُهُ الْمُطَلَّقةُ قَبْلَ الدُّخُولِ؟ أَطْلَقَ الْمُصَنِّفُ فِيهِ رِوَايَتَيْنِ ، وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْهَدَايَةِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْكَافِي » ،

(١) بعده فِي الْأَصْلِ : « الْمَذْهَبِ » .

وأصحاب الحسن ، ومالك في أهل المدينة . وذكر عن أبي بن كعب ؛
 لما روى أبو سلمة بن عبد الرحمن ، أن أباه طلق أمه وهو مريض ، فمات ،
 فوريثته بعد انقضاء العدة . ولأن سبب توريثها فرارها من ميراثها ، وهذا
 المعنى لا يزول بانقضاء العدة . وفيه رواية أخرى ، أنها لا ترث بعد العدة .
 وهذا قول غرورة ، وأبي حنيفة ، وأصحابه ، وقول الشافعي القديم ؛ لأنها
 تباح لزواج آخر ، فلم ترثه ، كما لو كان في الصحة ، ولأن توريثها بعد
 العدة يفضي إلى توريث أكثر من أربع نسوة ، فلم يجز ، كما لو تزوجت .
 والمطلقة قبل الدخول في مرضه المخوف فيها روايتان ، كالتى انقضت
 عدتها ، إذا كانت كل واحدة منهما لا عدة لها .

وأطلقهما في « النظم » في الأولى ؛ إحداهما ، ترثه بعد العدة ، ولو كانت غير
 مدخول بها ، ما لم تتزوج . وهو الصحيح من المذهب . قال في « الفروع » : نقله
 واختاره الأكثر . قال المصنف ، والشارح ، وغيرهما : هذا المشهور عن الإمام
 أحمد رحمه الله . قال في « المذهب » : هذا أصح الروايتين . قال أبو بكر : لا
 يختلف قول أبي عبد الله في المدخول بها أنها ترثه في العدة وبعدها ما لم تتزوج .
 وجزم به في « الوجيز » وغيره . وقدمه في « الفروع » ، و « الفائق » . والرواية
 الثانية ، لا ترثه . واختاره في « التبصرة » في المدخول بها . وصححه في
 « النظم » فيها . وقدمه فيهما في « المحرر » ، و « الرعايتين » ، و « الحاوي
 الصغير » . وهو ظاهر ما قدمه المصنف في آخر الباب ؛ حيث جعل الميراث
 للزوجات اللاتي في عصمته ، ولم يُعطِ المطلقات شيئاً ، فيما إذا طلق أربعاً

٢٨٦٤ - مسألة : (وإن تزوجت) في عِدَّتِهَا (لم ترثه) سواء كانت في الزَّوْجِيَّةِ أو بانت من الزوج الثاني . هذا قول أكثر أهل العلم . وقال مالك في أهل المدينة : ترثه . لما ذكرنا للرواية الأولى في المسألة قبلها . ولأنها شخص يرث مع انتفاء الزوجية ، فورث معها ، كسائر الوارثين . ولنا ، أن هذه واريثة من زوج ، فلا ترث زوجها سواه ، كسائر الزوجات ، ولأن التوريث في حكم النكاح ، فلا يجوز اجتماعه مع نكاح آخر ، كالعدة ، ولأنها فعلت باختيارها ما ينافي نكاح الأول ، فأشبه ما لو كان فسخ النكاح من قبلها . وهكذا لو ارتدت في عِدَّتِهَا ولم تسلم ، أو فعلت ما ينافي نكاح الأول .

فصل : إذا طلق امرأته ثلاثاً قبل الدخول في المرض ، فقال أبو بكر : فيها أربع روايات ؛ إحداهن ، لها الصداق كاملاً والميراث وعليها العدة . اختارها أبو بكر . وهو قول الحسن ، وعطاء ، وأبي عبيد ؛ لأن الميراث ثبت للمدخول بها لفراره منه ، وهذا فار ، وإذا ثبت [٢٨٠/٥ ط] الميراث ، ثبت وجوب تكميل الصداق . قال شيخنا^(١) : وينبغي أن تكون العدة عدة الوفاة ؛ لأننا جعلناها في حكم من توفي عنها وهي زوجة ، ولأن

وانقضت عِدَّتُهَا ، وتزوج بعدها أربعاً ومات عنها . قال أبو بكر : إذا طلق ثلاثاً قبل الدخول في المرض ، فيها أربع روايات ؛ إحداهن ، لها الصداق كاملاً والميراث ، وعليها [٢٨٧/٢ و] العدة . واختاره . قال المصنف وغيره : وينبغي

(١) في : المغنى ١٩٧/٩ .

الشرح الكبير

الطَّلَاقَ لَا يُوجِبُ عِدَّةً عَلَى غَيْرِ الْمَذْخُولِ بِهَا . الثَّانِيَةُ ، لَهَا الْمِيرَاثُ وَالصَّدَاقُ وَلَا عِدَّةَ عَلَيْهَا . وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ ؛ لِأَنَّ الْعِدَّةَ حَقٌّ عَلَيْهَا ، فَلَا تَجِبُ بِفِرَارِهِ . وَالثَّالِثَةُ ، لَهَا الْمِيرَاثُ وَنِصْفُ الصَّدَاقِ وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ . وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ فِي رَوَايَةِ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْهُ ؛ لِأَنَّ مَنْ تَرِثُ يَجِبُ أَنْ تَعْتَدَ ، وَلَا يَكْمُلُ الصَّدَاقُ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ ﴾ ^(١) . فَلَا يَجُوزُ مُخَالَفَةُ ذَلِكَ . وَالرَّابِعَةُ ، لَا تَرِثُ وَلَا عِدَّةَ عَلَيْهَا وَلَهَا نِصْفُ الصَّدَاقِ . وَهُوَ قَوْلُ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ ، وَالنَّخَعِيِّ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . قَالَ أَحْمَدُ : قَالَ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ : لَا مِيرَاثَ لَهَا ، وَلَا عِدَّةَ عَلَيْهَا . وَقَالَ الْحَسَنُ : تَرِثُ . قَالَ أَحْمَدُ : أَذْهَبُ إِلَى قَوْلِ جَابِرٍ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ سَبَحَانَهُ نَصَّ عَلَى تَنْصِيفِ الصَّدَاقِ وَنَفَى الْعِدَّةَ عَنِ الْمُطَلَّاقَةِ قَبْلَ الدُّخُولِ بِقَوْلِهِ سَبَحَانَهُ : ﴿ وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ ﴾ . وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا ﴾ ^(٢) . وَلَا يَجُوزُ مُخَالَفَةُ نَصِّ الْكِتَابِ بِالرَّأْيِ وَالتَّحْكُمِ . وَأَمَّا الْمِيرَاثُ ، فَإِنَّهَا لَيْسَتْ بِزَوْجَتِهِ وَلَا مُعْتَدَةٍ مِنْ نِكَاحٍ ، أَشْبَهَتْ الْمُطَلَّاقَةَ فِي الصُّحَّةِ . فَإِنْ خَلَا بِهَا ، وَقَالَ :

أَنْ تَكُونَ الْعِدَّةُ عِدَّةَ وَفَاةٍ . قُلْتُ : فَيُعَايِي بِهَا فِي الصَّدَاقِ . وَالثَّانِيَةُ ، لَهَا الْمِيرَاثُ وَالصَّدَاقُ ، وَلَا عِدَّةَ عَلَيْهَا . وَالثَّالِثَةُ ، لَهَا الْمِيرَاثُ وَنِصْفُ الصَّدَاقِ ، وَعَلَيْهَا

(١) سورة البقرة ٢٣٧ .

(٢) سورة الأحزاب ٤٩ .

لم أطأها . وَصَدَّقَتْهُ ، فَلَهَا المِيرَاثُ ، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ لِلوَفَاةِ ، وَيُكْمَلُ لَهَا الصَّدَاقُ ؛ لِأَنَّ الْخُلُوةَ تَكْفِي فِي ثُبُوتِ هَذِهِ الْأَحْكَامِ . وَهَذَا قَوْلُ أُمِّ حَنِيفَةَ .

فصل : وَلَوْ طَلَّقَ الْمَدْخُولَ بِهَا طَلَاً رَجْعِيًّا ثُمَّ مَرَضَ فِي عِدَّتِهَا ، وَمَاتَ بَعْدَ انْقِضَائِهَا ، لَمْ تَرِثْهُ ؛ لِأَنَّهُ طَلَاٌ صِحَّةً . فَإِنْ طَلَّقَهَا وَاحِدَةً فِي صِحَّتِهِ ، وَأَبَانَهَا فِي مَرَضِهِ ، ثُمَّ مَاتَ بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا ، فَحُكْمُهَا حُكْمُ مَا لَوْ ابْتَدَأَ طَلَاً فِي مَرَضِهِ ؛ لِأَنَّهُ فَرَّ مِنْ مِيرَاثِهَا . وَإِنْ طَلَّقَهَا وَاحِدَةً فِي صِحَّتِهِ ، وَأُخْرَى فِي مَرَضِهِ ، وَلَمْ يُبْنِهَا حَتَّى بَانَتْ بَانْقِضَاءِ عِدَّتِهَا ، لَمْ تَرِثْ ؛ لِأَنَّ طَلَاً الْمَرَضِ لَمْ يَقْطَعْ مِيرَاثَهَا وَلَمْ يُؤَثِّرْ فِي بَيْنُونَتِهَا .

فصل : وَإِذَا طَلَّقَهَا ثَلَاثًا فِي مَرَضِهِ ، فَارْتَدَّتْ ثُمَّ أَسْلَمَتْ ، ثُمَّ مَاتَ فِي

الْعِدَّةُ . وَالرَّابِعَةُ ، لَا تَرِثُ ، وَلَا عِدَّةٌ عَلَيْهَا ، وَلَهَا نِصْفُ الصَّدَاقِ . انْتَهَى . وَيُعَابَى بِهَا حَيْثُ أَوْجَبْنَا الْعِدَّةَ . ^(١) وَأُطْلِقَ فِي تَكْمِيلِ الْمَهْرِ وَعَدَمِهِ الرَّوَاتِبَيْنِ ، فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « النَّظْمِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدْ تَكْمِيلَ الْمَهْرِ ابْنُ رَزِينَ فِي « شَرْحِهِ » . وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا قَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَظَاهِرٌ كَلَامُ أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ أَنَّهُ لَا يُكْمَلُ ؛ لِمَا ذَكَرُوهُ فِي الصَّدَاقِ ^(٢) .

تنبيه : حَيْثُ قُلْنَا : تَرِثُ مِنْهُ ^(٣) . فَإِنَّهُ يُشْتَرَطُ أَلَّا تَرْتَدَّ ، فَإِنْ ارْتَدَّتْ لَمْ تَرِثْ .

(١ - ١) سقط من : الأصل .

(٢) زيادة من : ط .

عِدَّتْهَا ، ففيه وَجْهَان ؛ أَحَدُهُمَا ، تَرِثُهُ . وهو قول مالك ؛ لأنها مُطْلَقَةٌ
في المرضِ ، [٢٨١/٥] أَشْبَهَ مَا لَوْ لَمْ تَرْتَدَّ . والثاني ، لا تَرِثُهُ . وهو قول
أبي حنيفة ، والشافعي ؛ لأنها فَعَلَتْ مَا يُنَافِي النِّكَاحَ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ تَزَوَّجَتْ .
ولو كان هو المُرْتَدَّةُ ثُمَّ أَسْلَمَ وَمَاتَ ، وَرِثَتْهُ . وبه قال أبو حنيفة وأصحابه .
وقال الشافعي : لا تَرِثُهُ . ولنا ، أَنَّهَا مُطْلَقَةٌ فِي الْمَرَضِ ، لَمْ تَفْعَلْ مَا يُنَافِي
نِكَاحَهَا ، مَاتَ زَوْجُهَا فِي عِدَّتِهَا ، أَشْبَهَ مَا لَوْ لَمْ تَرْتَدَّ .

ولو ارْتَدَّتْ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ بَعْدَ الدُّخُولِ ، ثُمَّ عَادَ إِلَى الْإِسْلَامِ قَبْلَ انْقِضَاءِ
الْعِدَّةِ ، وَرِثَتْهُ الْآخَرُ ؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ بَاقٍ . وَإِنْ انْقَضَتْ الْعِدَّةُ قَبْلَ رُجُوعِهِ ،
انْفَسَخَ النِّكَاحُ وَلَمْ يَرِثْ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ . وَإِنْ قُلْنَا : إِنَّ الْفُرْقَةَ تَتَعَجَّلُ عِنْدَ
اِخْتِلَافِ الدِّينِ . لَمْ يَرِثْ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ . وَيَتَخَرَّجُ أَنْ يَرِثَهُ الْآخَرُ إِذَا كَانَ
ذَلِكَ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ ؛ لِأَنَّهُ تَحْصُلُ بِهِ الْبَيِّنُونَةُ ، أَشْبَهَ الطَّلَاقِ . وهو قول
مالك . وقال أبو حنيفة وأصحابه : إِذَا ارْتَدَّتِ الْمَرْأَةُ ثُمَّ مَاتَتْ فِي عِدَّتِهَا وَرِثَتْهَا
الزَّوْجُ .

فصل : فَإِنْ عُلِقَ طَلَاقُهَا عَلَى فِعْلِ نَفْسِهِ ، وَفَعَلَهُ فِي الْمَرَضِ ، وَرِثَتْهُ ؛
لأنَّه أَوْقَعَ الطَّلَاقَ بِهَا فِي الْمَرَضِ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ كَانَ التَّغْلِيْقُ فِي الْمَرَضِ . وَإِنْ

قَوْلًا وَاحِدًا . فَلَوْ أَسْلَمَتْ بَعْدَهُ لَمْ تَرِثْ أَيْضًا ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَدَّمَهُ
فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْفَائِقِ » ، وَصَحَّحَهُ . وَعَنْهُ ، تَرِثُ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي
« الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » .

المقنع
وَإِنْ أَكْرَهَ الْإِبْنُ امْرَأَةً أَبِيهِ فِي مَرَضٍ أَبِيهِ عَلَى مَا يَفْسَخُ نِكَاحَهَا ،
لَمْ يُقْطَعْ مِيرَاثُهَا ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ لَهُ امْرَأَةً سِوَاهَا .

الشرح الكبير
قال في الصَّحَّةِ : أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ لَمْ أَضْرِبْ غُلَامِي . فَلَمْ يَضْرِبْهُ حَتَّى مَاتَ ،
وَرِثَتْهُ ، وَلَا يَرِثُهَا إِنْ مَاتَتْ ، وَإِنْ مَاتَ الْغُلَامُ وَالزَّوْجُ مَرِيضٌ طَلَّقْتَ ،
وَكَانَ كَتَعْلِيْقِهِ عَلَى مَجِيءِ زَيْدٍ عَلَى مَا ذَكَرْنَا . وَكَذَلِكَ إِنْ قَالَ : إِنْ لَمْ أُؤَفِّكِ
مَهْرَكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ . فَإِنْ ادَّعَى أَنَّهُ وَفَّاهَا مَهْرَهَا فَأَنْكَرْتَهُ ، صُدِّقَ الزَّوْجُ
فِي تَوْرِيثِهِ مِنْهَا ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ النِّكَاحِ ، وَلَمْ يُصَدَّقْ فِي بَرَاءَتِهِ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ
الْأَصْلَ بَقَاؤُهُ فِي ذِمَّتِهِ . وَلَوْ قَالَ لَهَا فِي الصَّحَّةِ : أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ لَمْ أَتَزَوَّجْ
عَلَيْكَ . فَكَذَلِكَ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ . وَلَوْ قَذَفَ الْمَرِيضُ
امْرَأَتَهُ ثُمَّ لَاعَنَهَا فِي مَرَضِهِ فَبَانَتْ مِنْهُ ثُمَّ مَاتَ فِي مَرَضِهِ وَرِثَتْهُ . وَإِنْ مَاتَتْ
لَمْ يَرِثْهَا . وَإِنْ قَذَفَهَا فِي صِحَّتِهِ ثُمَّ لَاعَنَهَا فِي مَرَضِهِ ثُمَّ مَاتَ فِيهِ لَمْ تَرِثْهُ .
نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَاللُّوْلُؤِيِّ . وَذَكَرَ الْقَاضِي رَوَايَةً
أُخْرَى ، أَنَّهَا تَرِثُ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُونُسَ . وَإِنْ آلَى مِنْهَا ثُمَّ صَحَّ ، ثُمَّ نَكِسَ
فِي مَرَضِهِ فَبَانَتْ مِنْهُ بِالْإِيلَاءِ لَمْ تَرِثْهُ .

٢٨٦٥ - مسألة : (وَإِنْ أَكْرَهَ الْإِبْنُ امْرَأَةً أَبِيهِ فِي مَرَضٍ أَبِيهِ عَلَى
مَا يَفْسَخُ نِكَاحَهَا ، لَمْ يُقْطَعْ مِيرَاثُهَا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ امْرَأَةً سِوَاهَا) إِذَا

الإِنصاف
قوله : فَإِنْ أَكْرَهَ الْإِبْنُ امْرَأَةً أَبِيهِ ، فِي مَرَضٍ أَبِيهِ ، عَلَى مَا يَفْسَخُ نِكَاحَهَا ، لَمْ
يُنْقَطِعْ مِيرَاثُهَا . مُرَادُهُ إِنْ كَانَ الْإِبْنُ عَاقِلًا .

وقوله : إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ امْرَأَةً سِوَاهَا . مَقِيدٌ بِمَا إِذَا لَمْ يُتَّهَمْ فِيهِ مَعَ وُجُودِ امْرَأَةٍ

اِسْتَكْرَهَ الابنُ امْرَأَةً اَبِيهِ عَلَى مَا يَفْسَخُ نِكَاحَهَا ، مِنْ وَطْءٍ أَوْ غَيْرِهِ ، فِي مَرَضٍ اَبِيهِ ، فَمَاتَ اَبُوهُ مِنْ مَرَضِهِ ذَلِكَ ، وَرِثَتْهُ ، [٢٨١/٥ ظ] وَلَمْ يَرِثْهَا اِنْ مَاتَتْ . وَهُوَ قَوْلُ اَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ . فَإِنْ طَاوَعْتَهُ عَلَى ذَلِكَ لَمْ تَرِثْ ؛ لِأَنَّهَا مَشَارِكَةٌ لَهُ فِيمَا يَفْسَخُ نِكَاحَهَا ، أَشْبَهَ مَا لَوْ خَالَعْتَهُ . وَسِوَاءُ كَانَ لِلْمَيِّتِ بَنُونَ سِوَى هَذَا الابنِ أَوْ لَمْ يَكُنْ . فَإِنْ انْتَفَتِ التُّهُمَةُ عَنْهُ ، بِأَنْ لَا يَكُونَ وَارِثًا ، كَالْكَافِرِ وَالْقَاتِلِ وَالرَّقِيقِ ، أَوْ كَانَ ابْنًا مِنَ الرِّضَاعَةِ ، أَوْ ابْنِ ابْنٍ مَحْجُوبٍ بِابْنِ الْمَيِّتِ ، أَوْ بِأَبَوَيْنِ وَابْنَتَيْنِ ، أَوْ كَانَ لِلْمَيِّتِ امْرَأَةٌ أُخْرَى تَحْزُوزُ مِيرَاثِ الزَّوْجَاتِ ، لَمْ تَرِثْ ؛ لِانْتِفَاءِ التُّهُمَةِ . وَلَوْ صَارَ ابْنُ الابنِ وَارِثًا بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ تَرِثْ ؛ لِانْتِفَاءِ التُّهُمَةِ حَالَ الْوَطْءِ . وَلَوْ كَانَ وَارِثًا حِينَ الْوَطْءِ فَعَادَ مَحْجُوبًا عَنِ الْمِيرَاثِ ، وَرِثَتْ ؛ لَوْجُودِ التُّهُمَةِ حِينَ الْوَطْءِ .

وَلَوْ كَانَ لِلْمَرِيضِ امْرَأَتَانِ ، فَاسْتَكْرَهَ ابْنُهُ إِحْدَاهُمَا ، لَمْ تَرِثْ ؛ لِانْتِفَاءِ التُّهُمَةِ ، لَكُونَ مِيرَاثُهَا لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ . وَإِنْ اِسْتَكْرَهَ الثَّانِيَةَ بَعْدَهَا ، وَرِثَتْ الثَّانِيَةُ ؛ لِأَنَّهُ مَتَّهَمٌ فِي حَقِّهَا ، وَلَوْ اِسْتَكْرَهَهُمَا مَعًا دَفْعَةً وَاحِدَةً ، وَرِثْنَا مَعًا وَهَذَا كُلُّهُ قَوْلُ اَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ . وَأَمَّا الشَّافِعِيُّ ، فَلَا يَرَى فَسْخَ

سِوَاهَا ، وَهُوَ وَاضِحٌ . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، أَنَّ الْأَعْتِبَارَ بِحَالَةِ الْإِكْرَاهِ . وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ ، إِنْ انْتَفَتِ التُّهُمَةُ بِقَصْدِ حِرْمَانِهَا الْإِرْثَ أَوْ بَعْضَهُ ، لَمْ تَرِثْ فِي الْأَصَحِّ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ مِنْهُ ، لَوْ تَزَوَّجَ فِي مَرَضِهِ مُضَارَّةً ؛ لِيُنْقِصَ إِرْثُ غَيْرِهَا ، وَأَقَرَّتْ بِهِ ، لَمْ تَرِثْ . وَمَعْنَى كَلَامِ شَيْخِنَا رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ،

النِّكَاحِ بِالْوَطْءِ الْحَرَامِ . وكذا الحكم فيما إذا وَطِئَ المريضُ مَنْ يَنْفَسُخُ نِكَاحُهُ بِوَطْئِهَا ، كَأُمِّ امْرَأَتِهِ ، فَإِنَّ امْرَأَتَهُ تَبِينُ مِنْهُ ، وَتَرْتُهُ إِذَا مَاتَ فِي مَرَضِهِ . وسواءٌ طَاوَعَتْهُ الْمَوْطُوعَةُ أَوْ لَا ؛ لِأَنَّ مُطَاوَعَتَهَا لَيْسَ لِلْمَرْأَةِ فِيهِ فِعْلٌ يَسْقُطُ بِهِ مِيرَاثُهَا . فَإِنْ كَانَ زَائِلَ الْعَقْلِ حِينَ الْوَطْءِ لَمْ تَرِثِ امْرَأَتُهُ مِنْهُ شَيْئًا ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ قَصْدٌ صَحِيحٌ ، فَلَا يَكُونُ فَارًّا مِنْ مِيرَاثِهَا . وكذلك لَوْ وَطِئَ بِنْتَ امْرَأَتِهِ ، كَرَهًا لَهَا ، وَهُوَ زَائِلُ الْعَقْلِ . فَإِنْ كَانَ صَبِيًّا عَاقِلًا وَرِثَتْ ؛ لِأَنَّ لَهُ قَصْدًا صَحِيحًا . وقال أبو حنيفة : هُوَ كَالْمَجْنُونِ ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ لَا عِبْرَةَ بِهِ . وللشافعي فيما إذا وَطِئَ الصَّبِيُّ بِنْتَ امْرَأَتِهِ وَأُمًّا قَوْلَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يَنْفَسُخُ بِهِ نِكَاحُ امْرَأَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُحْرَمُ . والثَّانِي ، تَبِينُ امْرَأَتُهُ ، فَلَا تَرْتُهُ وَلَا يَرِثُهَا . وَفِي الْقَبْلَةِ وَالْمُبَاشَرَةِ دُونَ الْفَرْجِ رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، تَنْشُرُ الْحُرْمَةَ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ ؛ لِأَنَّهَا مُبَاشَرَةٌ تَحْرُمُ فِي غَيْرِ النِّكَاحِ وَالْمِلْكِ ، أَشْبَهَتِ الْوَطْءَ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا تَنْشُرُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِسَبَبٍ لِلْبَعْضِيَّةِ ، فَلَا يَنْشُرُ الْحُرْمَةَ ، كَالنَّظَرَةِ وَالْخُلُوةِ . وَخَرَجَ أَصْحَابُنَا فِي النَّظَرِ إِلَى الْفَرْجِ وَالْخُلُوةِ لَشَهْوَةٍ وَجْهًا أَنَّهُ يَنْشُرُ الْحُرْمَةَ . وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا لَا تَنْشُرُ .

الإِنصَافُ وهو ظاهرُ كلامِ غيره ، تَرْتُهُ ؛ لِأَنَّ لَهُ أَنْ يُوصَى بِالْثُلُثِ .

تنبيه : مفهومُ قَوْلِهِ : فَإِنْ أْكْرَهَ . أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مُطَاوَعَةً أَنَّهَا لَا تَرِثُ ، وَهُوَ صَحِيحٌ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ، تَرِثُ .

وَأِنْ فَعَلَتْ فِي مَرَضٍ مَوْتَهَا مَا يَفْسُخُ نِكَاحَهَا لَمْ يَسْقُطْ مِيرَاثُ
زَوْجِهَا .

٢٨٦٦ - مسألة : (وَإِنْ فَعَلَتْ) المرأة (فِي مَرَضٍ مَوْتَهَا مَا يَفْسُخُ
نِكَاحَهَا لَمْ يَسْقُطْ مِيرَاثُ زَوْجِهَا) وذلك بأن تُرْضِعَ امرأةً زَوْجِهَا
الصَّغِيرَةَ ، أو زَوْجَهَا الصَّغِيرَ ، أو ارْتَدَّتْ ، فَإِنَّ زَوْجَهَا يَرِثُهَا ، وَلَا تَرِثُهُ .
وبهذا قال أبو حنيفة . وقال الشافعي : لَا يَرِثُهَا . [٢٨٢/٥] ولنا ، أَنَّهَا
أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ فَرَّ مِنْ مِيرَاثِ الْآخِرِ ، فَأَشْبَهَ الرَّجُلَ .

فصل : وَإِنْ أُعْتِقَتْ فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا ، أَوْ كَانَ الزَّوْجُ عَيْنِيًّا فَأُجِّلَ سَنَةً
فَلَمْ يُصِبْهَا حَتَّى مَرَضَتْ فِي آخِرِ الْحَوْلِ فَاخْتَارَتْ فُرْقَتَهُ وَفُرِّقَ بَيْنَهُمَا ،
لَمْ يَتَوَارَثَا فِي قَوْلِهِمْ أَجْمَعِينَ . ذَكَرَهُ ابْنُ اللَّبَّانِ فِي كِتَابِهِ . وَذَكَرَ الْقَاضِي
فِي الْمُعْتَقَةِ إِذَا اخْتَارَتْ نَفْسَهَا فِي مَرَضِهَا ، لَمْ يَرِثْهَا ؛ لِأَنَّ فُسْخَ النِّكَاحِ
فِي هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ لِدَفْعِ الضَّرَرِ ، لَا لِلْفِرَارِ مِنَ الْمِيرَاثِ . وَإِنْ قَبِلَتْ ابْنُ
زَوْجِهَا لَشَهْوَةٍ ، خَرَجَ فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَنْفَسُخُ نِكَاحُهَا وَيَرِثُهَا إِذَا
كَانَتْ مَرِيضَةً وَمَاتَتْ فِي عِدَّتِهَا . وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ . وَالثَّانِي ،
لَا يَنْفَسُخُ النِّكَاحُ بِهِ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا زَوَّجَ ابْنَةَ أَخِيهِ

قوله : وَإِنْ فَعَلَتْ فِي مَرَضٍ مَوْتَهَا مَا يَفْسُخُ نِكَاحَهَا ، لَمْ يَسْقُطْ مِيرَاثُ زَوْجِهَا .
مُرَادُهُ مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ . وَمُرَادُهُ أَيْضًا إِذَا كَانَتْ مُتَّهَمَةً فِي فُسْخِهِ ، أَمَا إِذَا كَانَتْ غَيْرَ
مُتَّهَمَةٍ ، كَفَسَخِ الْمُعْتَقَةِ إِذَا كَانَتْ تَحْتَ عَبْدِهِ ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ انْقِطَاعُ
الْإِرْثِ . وَعَنْهُ ، لَا يَنْقَطِعُ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ هُنَا .

المقنع
وَإِنْ خَلَفَ زَوْجَاتٍ نِكَاحُ بَعْضِهِنَّ فَاسِدٌ أَقْرَعَ بَيْنَهُنَّ ، فَمَنْ أَصَابَتْهَا
الْقُرْعَةُ فَلَا مِيرَاثَ لَهَا .

الشرح الكبير
صغيرةً ثم بلغت ، ففسخت النكاح في مرضها ، لم يرثها الزوج ، بغير
خلافٍ علمناه ؛ لأن النكاح من أصله فاسدٌ في صحيح المذهب . وهو
قول الشافعي . ورؤي عن أحمد ما يدل على صحته ، ولها الخيار . وهو
مذهب أبي حنيفة وأصحابه ؛ لأن الفسخ لإزالة الضرر لا من أجل الفرار ،
'فلم يرثها' ، كما لو فسخت المعتقة نكاحها .

٢٨٦٧ - مسألة : (وإن خلف زوجاتٍ نكاحُ بعضهنَّ فاسدٌ أقرعَ
بينهنَّ ، فَمَنْ أَصَابَتْهَا القرعةُ فلا ميراثَ لها) قد ذكرنا أن النكاح الفاسدُ
لا يثبت به التوارث بين الزوجين ؛ لأنه ليس بنكاحٍ شرعيٍّ . فإذا اشتبه
من نكاحها فاسدٌ بمن نكاحها صحيحٌ ، فقد رؤي عن أحمد ما يدل على
أنه يُقرعُ بينهما في الميراث إذا ماتت عنهما . ذكره أبو بكرٍ . فمن خرجت
لها القرعةُ فلا ميراثَ لها . وكذلك لو طلق واحدةً من نسائه وأنسيها ؛
لأنه اشتبه المستحق بغيره ، فوجب المصير إلى القرعة ، كما لو أعتق في مرضه
عبيداً فلم يخرج من الثلث إلا أحدهم . يُروى ذلك عن عليٍّ ، رضي الله
عنه . وقد ذكرنا ذلك فيما قبل هذا الباب ، والاختلاف فيه والتفريع عليه .

الإنصاف

(١ - ١) سقط من : م .

وإذا طَلَّقَ أَرْبَعَ نِسْوَةٍ فِي مَرَضِهِ فَأَنْقَضَتْ عِدَّتُهُنَّ ، وَتَزَوَّجَ أَرْبَعًا
سِوَاهُنَّ ، فَالْمِيرَاثُ لِلزَّوْجَاتِ . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ بَيْنَ الثَّمَانِي .

الشرح الكبير

٢٨٦٨ - مسألة : (إذا طَلَّقَ أَرْبَعَ نِسْوَةٍ فِي مَرَضِهِ فَأَنْقَضَتْ
عِدَّتُهُنَّ ، ثُمَّ تَزَوَّجَ أَرْبَعًا سِوَاهُنَّ ، فَالْمِيرَاثُ لِلزَّوْجَاتِ . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ بَيْنَ
الثَّمَانِ) وَجَمْلَةُ ذَلِكَ ، أَنَّ الْمَرِيضَ إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ، ثُمَّ نَكَحَ أُخْرَى ، ثُمَّ
مَاتَ ، لَمْ يَخْلُ مِنْ حَالَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنْ يَمُوتَ فِي عِدَّةِ الْمُطَلَّقةِ ، فَتَرْتَاهُ
جَمِيعًا . وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَأَهْلِ الْعِرَاقِ ، وَأَحَدُ قَوْلَيْ الشَّافِعِيِّ .
وَالْقَوْلُ الْآخَرُ ، لَا تَرِثُ الْمَبْتُوتَةُ ، فَيَكُونُ الْمِيرَاثُ كُلُّهُ لِلثَّانِيَةِ . وَقَالَ
مَالِكٌ : الْمِيرَاثُ كُلُّهُ لِلْمُطَلَّقةِ . لِأَنَّ نِكَاحَ الْمَرِيضِ عِنْدَهُ غَيْرُ صَحِيحٍ .
وَذَكَرَهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا وَجْهًا فِي الْمَذْهَبِ ؛ لِأَنَّهَا تَرِثُ مِنْهُ [٢٨٢/٥ ظ] مَا
كَانَتْ تَرِثُ قَبْلَ طَلَاقِهَا ، وَهُوَ جَمِيعُ الْمِيرَاثِ ، فَكَذَلِكَ بَعْدَهُ . وَلَيْسَ هَذَا
صَحِيحًا ؛ فَإِنَّهَا إِنَّمَا تَرِثُ مَا كَانَتْ تَرِثُ لَوْ لَمْ يُطَلَّقْهَا ، وَلَوْ تَزَوَّجَ عَلَيْهَا
وَلَمْ يُطَلَّقْهَا لَمْ تَرِثْ إِلَّا نِصْفَ مِيرَاثِ الزَّوْجَاتِ ، فَكَذَلِكَ إِذَا طَلَّقَهَا . فَعَلَى
هَذَا ، لَوْ تَزَوَّجَ ثَلَاثًا فِي مَرَضِهِ ، فَلَيْسَ لِلْمُطَلَّقةِ إِلَّا رُبْعُ مِيرَاثِ الزَّوْجَاتِ ،
وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الزَّوْجَاتِ رُبْعُهُ .

الإنصاف

قوله : وإذا طَلَّقَ أَرْبَعَ نِسْوَةٍ فِي مَرَضِهِ ، فَأَنْقَضَتْ عِدَّتُهُنَّ ، وَتَزَوَّجَ أَرْبَعًا
سِوَاهُنَّ ، فَالْمِيرَاثُ لِلزَّوْجَاتِ . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ لِلثَّمَانِي . اَعْلَمْ أَنَّ الْخِلَافَ الَّذِي ذَكَرَهُ
الْمُصَنِّفُ هُنَا مَبْنِيٌّ عَلَى الْخِلَافِ الَّذِي تَقَدَّمَ فِي الْمُطَلَّقةِ الْمُتَّهَمِ فِي طَلَاقِهَا ، إِذَا
انْقَضَتْ عِدَّتُهَا وَلَمْ تَتَزَوَّجْ وَلَمْ تَرْتَدْ ، عِنْدَ جَاهِلِيَةِ الْأَصْحَابِ ، وَبَنُوهُ عَلَيْهِ . وَتَقَدَّمَ

الحال الثاني ، أن يموت بعد انقضاء عِدَّةِ الْمُطَلَّقةِ ، فيكون الميراثُ كُلُّهُ للزوجاتِ ، في إحدَى الرِّوَايَتَيْنِ . وهو قولُ الشافعيِّ ، وأبى حنيفةٌ وأصحابه . وفي الرِّوَايَةِ الأُخْرَى ، الميراثُ للأَرْبَعِ ، كما لو مات في عِدَّةِ الْمُطَلَّقةِ . وعندَ مالِكٍ ، الميراثُ كُلُّهُ لِلْمُطَلَّقةِ . فإن كان له أَرْبَعُ نِسوةٍ فطَلَّقَ إحداهُنَّ ثلاثًا في مَرَضِهِ ، ثم نَكَحَ أُخْرَى في عِدَّةِ الْمُطَلَّقةِ ، أو طَلَّقَ امرأةً واحدةً ونَكَحَ أُخْتَهَا في عِدَّتِهَا ومات في عِدَّتِهَا فالنِّكاحُ باطلٌ ، والميراثُ بينَ الْمُطَلَّقةِ وباقي الزَّوجاتِ الأوائلِ . وهذا قولُ أبى حنيفةً ، ومالكٍ . وقال الشافعيُّ : النِّكاحُ صَحِيحٌ ، والميراثُ للجديدةِ مع باقى المنكوحاتِ دُونَ الْمُطَلَّقةِ . وَيَجِيءُ على قولِهِ القديمِ وجْهان ؛ أحدهما ، أن يكونَ الميراثُ بينَ الْمُطَلَّقةِ وباقي الزوجاتِ كقولِ الجُمهورِ ، ولا شيءَ للمنكوحَةِ . والثاني ، أن يكونَ بَيْنَهُنَّ على خَمْسَةِ ، لِكُلِّ واحدةٍ خُمُسُهُ ^(١) . فإن مات بعد انقضاء عِدَّةِ الْمُطَلَّقةِ ، ففي ميراثِها رِوَايتان ؛ إحداهما ، لا ميراثَ لها ، فيكونُ الميراثُ لباقي الزوجاتِ . وهو قولُ أبى حنيفةً ، وأهلِ العِراقِ . والثانيةُ ، تَرِثُ مَعَهُنَّ ، ولا شيءَ للمنكوحَةِ . وعندَ الشافعيِّ ، الميراثُ للمنكوحاتِ ، ولا شيءَ لِلْمُطَلَّقةِ . فإن تَزَوَّجَ

هناك أنها تَرِثُ ، على الصَّحيحِ مِنَ المذهبِ ما لم تَزَوَّجَ ، فكذا هنا . فعلى هذا يكونُ الميراثُ لِلثَّمَانِي ، على الصَّحيحِ مِنَ المذهبِ . فلو كانتِ الْمُطَلَّقةُ الْمُتَّهَمُ في طَلاقِها واحدةً ، وتَزَوَّجَ أَرْبَعًا سِوَاهَا ، ولم تَزَوَّجِ الْمُطَلَّقةُ بعد انقضاء عِدَّتِها حتى

(١) في م : « خمسة » .

الخامسة بعد انقضاء عِدَّةِ الْمُطَلَّقةِ صَحَّ نِكَاحُهَا . وهل تَرِثُ الْمُطَلَّقةُ ؟ على روايتين ؛ إحداهما ، لا تَرِثُ . وهو ظاهرُ كلامِ أحمد ؛ لأنه قال : يلزُمُ مَنْ قال : يصحُّ النِّكاحُ في العِدَّةِ . أن يَرِثَ ثَمَانِ نِسْوَةٍ ، وأن تَرِثَهُ أُخْتَانِ ، فيكونُ مسلَّمٌ يَرِثُهُ ثَمَانٍ أو أُخْتَانِ . وتَوَرِثُ الْمُطَلَّقاتِ بعدَ العِدَّةِ يَلزُمُ منه^(١) هذا ، أو جِرْمَانُ الزَّوجَاتِ الْمَنْصُوصِ عَلَى مِيرَاثِهِنَّ ، فيكونُ مُنْكَرًا لِهَذَا غَيْرَ قَائِلٍ بِهِ . فعَنِ هَذَا ، يَكُونُ الْمِيرَاثُ لِلزَّوجَاتِ دُونَ الْمُطَلَّقةِ . والروايةُ الثَّانِيَةُ ، تَرِثُ الْمُطَلَّقةُ . فَيُخْرَجُ فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَكُونُ الْمِيرَاثُ بَيْنَ الْخَمْسِ . والثَّانِي ، يَكُونُ لِلْمُطَلَّقةِ وَالْمَنْكُوحَاتِ الْأَوَائِلِ دُونَ الْجَدِيدَةِ ؛ لِأَنَّ الْمَرِيضَ مَمْنُوعٌ مِنْ أَنْ يَحْرِمَ مَهْنٌ مِيرَاثَهُنَّ بِالطَّلَاقِ ، فَكَذَلِكَ يُمْنَعُ مِنْ تَنْقِصِهِنَّ مِنْهُ . قال شيخنا^(٢) : وَكَلَا الْوَجْهَيْنِ بَعِيدٌ ؛ أَمَّا أَحَدُهُمَا فَيَرُدُّهُ نَصُّ الْكِتَابِ عَلَى تَوَرِثِ الزَّوجَاتِ ، فَلَا تَجُوزُ مَخَالَفَتُهُ بِغَيْرِ نَصٍّ وَلَا إِجْمَاعٍ وَلَا قِيَاسٍ ، عَلَى صُورَةٍ مَخْصُوصَةٍ مِنَ النَّصِّ فِي مَعْنَاهُ ، وَأَمَّا

مَاتَ الزَّوْجُ ، كَانَ الْمِيرَاثُ بَيْنَ الْخَمْسِ^(٣) عَلَى السَّوَاءِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْإِنْصَافِ الْمَذْهَبِ . قَدَّمَهُ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » . وَعَنهُ ، رُبْعُهُ لِلْمُطَلَّقةِ ، وَثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهِ لِلأَرْبَعِ إِنْ تَزَوَّجَهُنَّ فِي عَقْدٍ وَاحِدٍ ، وَإِلَّا فَلِلثَلَاثِ السَّوَابِقِ . اخْتَارَهُ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْفَائِقِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَصَحَّحَهُ فِي « النَّظْمِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « تَجْرِيدِ

(١) فِي م : « مِنْ » .

(٢) فِي : الْمَغْنَى ٢٠٣/٩ .

(٣) فِي الْأَصْلِ ، ١ : « الْجَهْتَيْنِ » .

الْآخِرُ ؛ فَلِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يُبَيِّحْ نِكَاحَ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعٍ ، وَلَا [٢٨٣/٥] الْجَمْعَ بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَجْتَمِعَنَّ فِي مِيرَاثِهِ بِالزَّوْجِيَّةِ . وَعَلَى هَذَا ، لَوْ طَلَّقَ أَرْبَعًا فِي مَرَضِهِ وَانْقَضَتْ عِدَّتُهُنَّ ، وَنَكَحَ أَرْبَعًا سِوَاهُنَّ ، ثُمَّ مَاتَ مِنْ مَرَضِهِ ، فَعَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ ، تَرَثَهُ الْمُنْكَوْحَاتُ خَاصَّةً . وَعَلَى الثَّانِي ، يَكُونُ فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنَّهُ بَيْنَ الثَّانِي . وَالثَّانِي ، أَنَّ الْمِيرَاثَ كُلَّهُ لِلْمُطَلَّقاتِ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ؛ لِأَنَّ نِكَاحَ الْمُتَجَدِّدَاتِ غَيْرُ صَحِيحٍ عِنْدَهُ . وَإِنْ صَحَّ مِنْ مَرَضِهِ ، ثُمَّ تَزَوَّجَ أَرْبَعًا فِي صِحَّتِهِ ثُمَّ مَاتَ ، فَالْمِيرَاثُ لَهُنَّ فِي قَوْلِ الْجُمْهُورِ ، وَلَا شَيْءَ لِلْمُطَلَّقاتِ ، إِلَّا فِي قَوْلِ مَالِكٍ وَمَنْ وَافَقَهُ . وَكَذَلِكَ إِنْ تَزَوَّجَتْ الْمُطَلَّقاتُ ، لَمْ يَرِثْنَ إِلَّا فِي قَوْلِ مَالِكٍ وَمَنْ وَافَقَهُ .

الشرح الكبير

الْعِنَايَةِ . وَقَالَ فِي «الرَّعَايَةِ» : وَقِيلَ : يَحْتَمِلُ أَنَّ كُلَّهُ لِلْبَائِنِ . انْتَهَى . وَلَوْ كَانَ مَكَانَ الْمُطَلَّقةِ أَرْبَعٌ ، فَطَلَّقَهُنَّ وَتَزَوَّجَ أَرْبَعًا سِوَاهُنَّ ، كَمَا مَثَلُ الْمُصَنَّفِ ، فَالْمِيرَاثُ لِلثَّمَانِي عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، كَمَا تَقَدَّمَ . وَلِلْمُطَلَّقاتِ ، عَلَى اخْتِيَارِ صَاحِبِ «الْمُحَرَّرِ» ، وَ«الْفَائِقِ» . وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْوَجِيزِ» . وَصَحَّحَهُ فِي «النَّظْمِ» . وَقَدَّمَهُ فِي «تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ» . وَلِلزَّوْجَاتِ فَقَطْ ، عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الْمُطَلَّقاتِ لَا يَرِثْنَ شَيْئًا . وَهُوَ الَّذِي قَدَّمَهُ الْمُصَنَّفُ هُنَا ، وَاخْتَارَهُ هُوَ وَالشَّارِحُ . وَرَدَّ الْمُصَنَّفُ قَوْلَ مَنْ يَقُولُ : إِنَّ الْإِرْثَ لِلثَّمَانِي أَوْ لِلْمُطَلَّقاتِ . وَظَاهِرُ كَلَامِهِ مَنْ يَقُولُ ذَلِكَ عَدَمُ الْبِنَاءِ ، فَلَوْ مَاتَتْ إِحْدَى الْمُطَلَّقاتِ أَوْ تَزَوَّجَتْ ، فَقَسَطُهَا لِلزَّوْجَاتِ الْمُتَجَدِّدَاتِ إِنْ تَزَوَّجَهُنَّ فِي عَقْدٍ وَاحِدٍ ، وَإِلَّا قُدِّمَتْ السَّابِقَةُ إِلَى كَمَالِ أَرْبَعٍ بِالْمَبْتُوتَةِ .

الإنصاف

فصل : ولو طَلَّقَ أَرْبَعًا بَعْدَ دُخُولِهِ بِهِنَّ فِي مَرَضِهِ ، وقال : قد أَخْبَرَنِي بِانْقِضَاءِ عِدَّتِهِنَّ . وَكَذَّبْتَهُ ، فَلَهُ أَنْ يَنْكِحَ أَرْبَعًا سِوَاهُنَّ إِذَا كَانَ ذَلِكَ فِي مُدَّةٍ يُمَكِّنُ انْقِضَاءَ الْعِدَّةِ فِيهَا ، وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ عَلَيْهِنَّ فِي حِرْمَانِ الْمِيرَاثِ . وهذا قولُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَأَبِي يُوسُفَ ، وَاللُّوْلُؤِيِّ ، إِذَا كَانَ بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ . وقال زُفَرٌ : لَا يَجُوزُ لَهُ التَّزْوِيجُ أَيْضًا . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّ هَذَا حُكْمٌ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى لَا حَقَّ لَهُنَّ فِيهِ ، فَقَبِلَ قَوْلُهُ فِيهِ . فعلى هذا ، إِنْ تَزَوَّجَ أَرْبَعًا فِي عَقْدٍ وَاحِدٍ مَاتَ ، وَرِثَتْهُ الْمُطَلَّقاتُ دُونَ الْمَنْكُوحَاتِ ، إِلَّا أَنْ يَمُتْنَ قَبْلَهُ ، فَيَكُونُ الْمِيرَاثُ لِلْمَنْكُوحَاتِ . وَإِنْ أَقَرَّرْنَ بِانْقِضَاءِ عِدَّتِهِنَّ ، وَقُلْنَا : لَا مِيرَاثَ لَهُنَّ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ . فالْمِيرَاثُ لِلْمَنْكُوحَاتِ أَيْضًا . وَإِنْ مَاتَ مِنْهُنَّ ثَلَاثٌ ، فالْمِيرَاثُ لِلْبَاقِيَةِ . وَإِنْ مَاتَتْ مِنْهُنَّ وَاحِدَةٌ وَمِنْ الْمَنْكُوحَاتِ وَاحِدَةٌ أَوْ اثْنَتَانِ ، أَوْ مَاتَ مِنَ الْمُطَلَّقاتِ اثْنَتَانِ وَمِنْ الْمَنْكُوحَاتِ وَاحِدَةٌ ، فالْمِيرَاثُ لِبَاقِي الْمُطَلَّقاتِ . وَإِنْ مَاتَ مِنَ الْمُطَلَّقاتِ وَاحِدَةٌ وَمِنْ الْمَنْكُوحَاتِ ثَلَاثَةٌ ، أَوْ مِنَ الْمُطَلَّقاتِ اثْنَتَانِ وَمِنْ الْمَنْكُوحَاتِ اثْنَتَانِ ، أَوْ مِنَ الْمُطَلَّقاتِ ثَلَاثٌ وَمِنْ الْمَنْكُوحَاتِ وَاحِدَةٌ ، فالْمِيرَاثُ بَيْنَ الْبَوَاقِي مِنَ الْمُطَلَّقاتِ وَالْمَنْكُوحَاتِ مَعًا ؛ لِأَنَّهُ لَوْ اسْتَأْنَفَ الْعَقْدَ عَلَى الْبَاقِيَاتِ مِنَ الْجَمِيعِ جَازٌ وَكَانَ صَحِيحًا .

تبيينه : أفادَنَا الْمُصَنِّفُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، بِقَوْلِهِ : وَتَزَوَّجَ أَرْبَعًا سِوَاهُنَّ ، فالْمِيرَاثُ لِلزَّوْجَاتِ . وعنه ، أَنَّهُ بَيْنَ الثَّمَانِي . أَنَّ نِكَاحَهُنَّ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وعنه ، لَا يَصِحُّ .

فإن تزوّج المَنكُوحاتِ في أَرْبَعَةِ عُقُودٍ ، فمات من المَطْلَقَاتِ واحدةٌ ، وَرِثَ مكانُها الأُولَى من المنكُوحاتِ . وإن مات اثنتان وَرِثَتِ الأُولَى والثَّانِيَةُ . وإن مات ثلاثٌ وَرِثَتِ الأُولَى والثَّانِيَةُ والثَّالِثَةُ من المنكُوحاتِ ، مع مَنْ بَقِيَ من المطلقاتِ . وهذا على قياسِ قولِ أبي حنيفةَ ، وأبي يوسفَ ، واللُّوْثِيِّ [٢٨٣/٥ ط] فأما زُفْرُ ، فلا يَرى صِحَّةَ نِكَاحِ المنكُوحاتِ حتى يُصَدِّقَهُ المَطْلَقَاتُ . وأما الشافعيُّ ، فيباحُ عنده التَّزْوِيجُ في عِدَّةِ المطلقاتِ . فعلى قولِهِ ، إذا طَلَّقَ أَرْبَعًا ، وَنَكَحَ أَرْبَعًا في عَقْدٍ أو عُقُودٍ ، ثم مات من مَرَضِهِ ، فالْمِيراثُ لِلْمَنكُوحاتِ . وعلى قولِهِ القديمِ يُخَرَّجُ فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُما ، أَنَّ المِيراثَ بَيْنَ الثَّمَانِ . وعلى الثَّانِي ، هو للمطلقاتِ خاصةً . وإن مات بعضُ المطلقاتِ أو انْقَضَتْ عِدَّتُهُنَّ ، فَلِلْمَنكُوحاتِ ميراثُ المِيتاتِ . وإن ماتت واحدةٌ فَلِلزَّوجاتِ رُبْعُ ميراثِ النِّسَاءِ . وإن مات اثنتان فَلِلزَّوجاتِ نِصْفُ المِيراثِ . وإن مات ثلاثٌ فَلَهُنَّ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهِ إن كان نِكَاحُهُنَّ في عَقْدٍ واحدٍ وإن كان في عُقُودٍ مُتَفَرِّقَةٍ ، فإذا ماتت من المَطْلَقَاتِ واحدةٌ فَمِيراثُها للأُولَى من المنكُوحاتِ ، وميراثُ الثَّانِيَةِ لِلثَّانِيَةِ ، وميراثُ الثَّالِثَةِ لِلثَّالِثَةِ .

فوائد ؛ إِحْدَاهَا ، لو طَلَّقَ واحدةً مِنْ أَرْبَعٍ ، وَتَزَوَّجَ واحدةً بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا ، ثم ماتَ واشْتَبَهَتْ المَطْلَقَةُ ، أَقْرَعَ بَيْنَهُنَّ ، فَمَنْ قُرِعَتْ فلا حَظَّ لَهَا في المِيراثِ ، وَيُقَسَّمُ المِيراثُ بَيْنَ الأَرْبَعِ ، فَتَسْتَحِقُّ الجَدِيدَةُ الرُّبْعَ . نصَّ عليه . قال في « الفروع » : « وإن ماتَ عن زوجاتٍ لا تَرِثُهُ بَعْضُهُنَّ ؛ لِجَهْلِ عَيْنِهَا ، أَخْرَجَ

فصل : إذا قال الرجل لِنِسَائِهِ : إحدَاكُنَّ طَالِقٌ . يعنى واحدةً بَعِيْنَهَا ، طَلَّقْتُ وحدها ، وَيُرْجَعُ إِلَى تَعْيِينِهِ ، وَيُؤْخَذُ بِنَفَقَتَيْهِنَّ كُلُّهُنَّ إِلَى أَنْ يُعَيَّنَ . وإن كان الطلاقُ بائناً مُنْعَ مِنْهُنَّ إِلَى أَنْ يُعَيَّنَ . فَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ هذه . طَلَّقْتُ وحدها . وَإِنْ قَالَ : لَمْ أَرِدْ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَ . طَلَّقْتُ الرَّابِعَةَ . فَإِنْ عَادَ فَقَالَ : أَخْطَأْتُ ، إِنَّمَا أَرَدْتُ هذه . طَلَّقْتُ الْآخَرَى . وَإِنْ مَتْنٌ أَوْ إِحْدَاهُنَّ قَبْلَ أَنْ يُبَيِّنَ رُجْعَ إِلَى قَوْلِهِ ، فَمَنْ أَقَرَّ بِطُلَاقِهَا حَرَمْنَاهُ مِيرَاثَهَا وَأَحْلَفْنَاهُ لَوَرَثَةِ مَنْ لَمْ يُعَيِّنْهَا . وهذا قولُ الشافعى . وَإِنْ لَمْ يُعَيَّنْ بِذَلِكَ واحدةً بَعِيْنَهَا أَوْ مَاتَ قَبْلَ التَّعْيِينِ ، أُخْرِجَتْ بِالْقُرْعَةِ . وكذلك إِنْ طَلَّقَ واحدةً مِنْ نِسَائِهِ بَعِيْنَهَا وَأَنْسِيَهَا فَمَاتَتْ ، أُخْرِجَتْ بِالْقُرْعَةِ ، فَمَنْ تَقَعُ عَلَيْهَا الْقُرْعَةُ فَلَا مِيرَاثَ لَهَا . رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وهو قولُ أَبِي ثَوْرٍ . وَرَوَى عَطَاءٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ فَقَالَ : إِنْ لِيَ ثَلَاثُ نِسْوَةٍ ، وَإِنِّي طَلَّقْتُ إِحْدَاهُنَّ فَبَتَّ طُلَاقُهَا . فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : إِنْ كُنْتَ نَوَيْتَ واحدةً بَعِيْنَهَا ثُمَّ أَنْسَيْتَهَا فَقَدْ اشْتَرَكَنَّ فِي الطَّلَاقِ ، وَإِنْ لَمْ تُكُنْ واحدةً بَعِيْنَهَا طَلَّقَ أَيَّتَهُنَّ شِئْتَ . وقال الشافعى ، وَأَهْلُ الْعِرَاقِ : يُرْجَعُ إِلَى تَعْيِينِهِ فِي الْمَسَائِلِ كُلِّهَا . فَإِنْ وَطِئَ إِحْدَاهُنَّ كَانَ تَعْيِينًا لَهَا بِالنِّكَاحِ ، فِي قَوْلِ أَهْلِ الْعِرَاقِ ،

الْوَارِثَاتُ بِقُرْعَةٍ . انتهى . وهذه الْقُرْعَةُ هُنَا مِنْ مُفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ . الثَّانِيَةُ ، لَوْ ادَّعَتِ الْمَرْأَةُ أَنَّ زَوْجَهَا أَبَانُهَا ، وَجَحَدَ الزَّوْجُ ثُمَّ مَاتَ ، لَمْ تَرِثْهُ الْمَرْأَةُ إِنْ دَامَتْ عَلَى قَوْلِهَا . الثَّالِثَةُ ، لَوْ قَبَّلَهَا فِي مَرَضِ الْمَوْتِ ثُمَّ مَاتَ لَمْ تَرِثْهُ ؛ لِخُرُوجِهَا مِنْ حَيْزِ التَّمْلِكِ وَالتَّمْلِكِ . ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ

وبعض أصحاب الشافعي . وقال الشافعي : لا يكون تعييناً . فإن مات قبل أن تتبين ، فالميراث بينهما كلهن في قول أهل العراق . وقال مالك : [٢٨٤/٥] يطلن كلهن ، ولا ميراث لهن . وقال الشافعي : يوقف ميراثهن ، وإن كان الطلاق قبل الدخول دفع إلى كل واحدة نصف مهر ، ووقف الباقي من مهرهن . وقال داود : يطل حكم طلاقهن ؛ لموضع الجهالة ، ولكل واحدة مهر كامل ، والميراث بينهما . وإن متن قبله طلقت الأخيرة ، في قول أهل العراق . وقال الشافعي : يرجع إلى تعيينه . على ما ذكرنا . ولنا ، قول علي^(١) ، رضى الله عنه ، ولا يعارضه قول ابن عباس ؛ لأن ابن عباس يعترف لعلي بتقديم قوله ؛ فإنه قال : إذا ثبت لنا عن علي قول لم نعهده إلى غيره . وقال : ما علمي إلى علم علي إلا كالقرارة إلى المثنجر^(٢) . ولأنه إزالة ملك عن الأدمي ، فتستعمل فيه القرعة عند الاشتباه ، كالعتق ، وقد ثبت هذا في العتق بخبر عمران بن حصين^(٣) . ولأن الحقوق تساوت على وجه تعدد تعيين المستحق فيه من غير قرعة ، فينبغي أن تستعمل فيه القرعة ، كالسفر والقسمة بين

خلاف ، كمن وقع في شبكته صيد بعد موته . وتقدم ، هل تدخل الدية في الوصية ؟ في باب الموصى به .

(١) في م : « عمر » .

(٢) القرارة : الغدير الصغير ، والمثنجر : أكثر موضع في البحر ماء . النهاية في غريب الحديث والأثر . ٢١٢/١ .

(٣) تقدم تخريجه في ١٢٤/١٧ .

النساء . فَأَمَّا قَسْمُ المِيرَاثِ بَيْنَ الْجَمِيعِ ، ففِيهِ دَفْعٌ إِلَى إِحْدَاهُمَا مَا لَا تَسْتَحِقُّهُ ، وَتَنْقِصُ بَعْضُهُنَّ حَقًّا يَقِينًا ، وَالْوَقْفُ إِلَى غَيْرِ غَايَةٍ تَضْيِيعُ لِحُقُوقِهِنَّ ، وَحِرْمَانُ الْجَمِيعِ مَنَعُ الْحَقِّ عَنْ صَاحِبِهِ يَقِينًا .

فصل : ولو كان له امرأتان ، فطَلَّقَ إِحْدَاهُمَا ، «ثُمَّ مَاتَتْ إِحْدَاهُمَا ، ثُمَّ مَاتَ^(١) ، أُقْرِعَ بَيْنَهُمَا ، فَمَنْ وَقَعَتْ عَلَيْهَا قُرْعَةُ الطَّلَاقِ لَمْ يَرِثْهَا إِنْ كَانَتِ الْمَيِّتَةُ ، وَلَمْ تَرِثْهُ إِنْ كَانَتِ الْأُخْرَى . وَفِي قَوْلِ أَهْلِ الْعِرَاقِ ، يَرِثُ الْأُولَى وَلَا تَرِثُهُ الْأُخْرَى . وَلِلشَافِعِيِّ قَوْلَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُرْجَعُ إِلَى تَعْيِينِ الْوَارِثِ ، فَإِنْ قَالَ : طَلَّقَ الْمَيِّتَةَ . لَمْ يَرِثْهَا وَوَرِثَتْهُ الْحَيَّةُ ، وَإِنْ قَالَ : طَلَّقَ الْحَيَّةَ . حَلَفَ عَلَى ذَلِكَ وَأَخَذَ مِيرَاثَ الْمَيِّتَةِ وَلَمْ تَوَرِّثِ الْحَيَّةُ . وَالْقَوْلُ الثَّانِي ، يُوقَفُ مِنْ مَالِ الْمَيِّتَةِ مِيرَاثُ الزَّوْجِ وَمِنْ مَالِ الزَّوْجِ مِيرَاثُ الْحَيَّةِ . وَإِنْ كَانَ لَهُ امْرَأَتَانِ قَدْ دَخَلَ بِأَحْدَاهُمَا دُونَ الْأُخْرَى ، فطَلَّقَ إِحْدَاهُمَا لَا بَعَيْنَهَا ، فَمَنْ خَرَجَتْ لَهَا الْقُرْعَةُ فَلَهَا حُكْمُ الطَّلَاقِ وَلِلْأُخْرَى حُكْمُ الزَّوْجِيَّةِ . وَقَالَ أَهْلُ الْعِرَاقِ : لِلْمَدْخُولِ بِهَا ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الْمِيرَاثِ إِنْ مَاتَ فِي عِدَّتِهَا ، وَلِلْأُخْرَى رُبْعُهُ ؛ لِأَنَّ لِلْمَدْخُولِ بِهَا نِصْفَهُ بَيِّقِينَ ، وَالنِّصْفُ الْآخَرُ يَتَدَايَعِيَانِهِ ، فَيَكُونُ بَيْنَهُمَا . وَفِي قَوْلِ الشَّافِعِيِّ ، النِّصْفُ لِلْمَدْخُولِ بِهَا وَالْبَاقِي مَوْقُوفٌ . وَإِنْ كَانَتَا مَدْخُولًا بِهِمَا ، فَقَالَ فِي مَرَضِهِ : أَرَدْتُ هَذِهِ . ثُمَّ مَاتَ فِي عِدَّتِهَا ، لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّ الْإِقْرَارَ بِالطَّلَاقِ فِي الْمَرَضِ كَالطَّلَاقِ فِيهِ . وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَأَبَى يَوْسُفَ . وَقَالَ زُفَرٌ : يُقْبَلُ

قوله ، والميراثُ للآخرى . وهو قياسُ قولِ الشافعي . ولو كان للمريض امرأةٌ أخرى [٢٨٤/٥ ط] سوى هاتين فلها نصفُ الميراثِ وللاثنين نصفه . وعند الشافعي ، يُوقفُ نصفه .

فصل : ولو كان له أربع نسوة ، فطلق إحداهنَّ غيرَ مُعَيَّنَةٍ ، ثم نكحَ خامسةً بعدَ انقضاءِ عِدَّتِها ، ثم مات ولم يُبَيَّنْ ، فللخامسةِ رُبُعُ الميراثِ والمهرُ ، ويُقرَعُ بينَ الأربعِ . وقال أهلُ العراقِ : لهنَّ ثلاثةُ أرباعِ الميراثِ بينهما ، وإن كُنَّ غيرَ مدخولٍ بهنَّ فلهنَّ ثلاثةُ مهورٍ ونصفُ . وفي قولِ الشافعي ، يُوقفُ ثلاثةُ أرباعِ الميراثِ ومهرٌ ونصفُ بينَ الأربعِ ، فإن جاءت واحدةٌ تطلبُ ميراثها لم تُعطَ شيئاً . وإن طلبه اثنتانِ دُفعَ إليهما رُبُعُ الميراثِ ، وإن طلبه ثلاثٌ دُفعَ إليهنَّ نصفه ، وإن طلبه الأربعُ دُفعَ إليهنَّ . ولو قال بعد نكاحِ الخامسة : إحدائكنَّ طالقٌ . فعلى قولهم ، للخامسةِ رُبُعُ الميراثِ ؛ لأنها شريكةُ ثلاثٍ ، وباقيه بينَ الأربعِ كالأولى ، وللخامسةِ سبعةُ أثمانِ مهرٍ ؛ لأنَّ الطلاقَ نقصها وثلاثاً^(١) معها نصفَ مهرٍ ، ويَقَى للأربعِ ثلاثةُ مهورٍ وثمنُ بينهما ، في قولِ أهلِ العراقِ . فإن تزوجَ بعدَ ذلك سادسةً فلها رُبُعُ الميراثِ ومهرٌ كاملٌ ، وللخامسةِ رُبُعُ ما بقى وسبعةُ أثمانِ مهرٍ ، وللأربعِ رُبُعُ ما بقى وثلاثةُ مهورٍ وثمنُ ، ويكونُ الرُبُعُ مقسوماً على أربعةٍ وستينَ . فإن قال بعدَ ذلك : إحدائكنَّ طالقٌ . لم يَخْتَلِفِ الميراثُ ، ولكنْ تَخْتَلِفُ المهورُ ، فللسادسةِ سبعةُ أثمانِ

مَهْرٌ ، وللخامسةِ خَمْسَةٌ وعَشْرُونَ جزءاً مِنْ اثْنَيْنِ وثَلَاثِينَ جزءاً مِنْ مَهْرٍ ، وَيَبْقَى لِلْأَرْبَعِ مَهْرَانِ وَسَبْعَةٌ وعَشْرُونَ جزءاً مِنْ مَهْرٍ . وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ يُوقَفُ رُبْعُ المِيرَاثِ بَيْنَ السَّتِّ وَرُبْعٍ آخَرُ بَيْنَ الخَمْسِ وَبَاقِيهِ بَيْنَ الأَرْبَعِ ، وَيُوقَفُ نِصْفُ مَهْرٍ بَيْنَ السَّتِّ وَنِصْفٍ بَيْنَ الخَمْسِ وَنِصْفٍ بَيْنَ الأَرْبَعِ ، وَيُدْفَعُ إِلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ نِصْفٌ^(١) .

فصل في الاشتراك في الطَّهْرِ : إِذَا وَطِئَ رَجُلَانِ امْرَأَةً فِي طَهْرٍ وَاحِدٍ وَطَاءً يَلْحَقُ النَّسَبُ مِنْ مِثْلِهِ ، فَاتَتْ بَوْلِدٍ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُمَا ، كَأَنْ يَطَّأَ الشَّرِيكَانِ جَارِيَتَهُمَا الْمُشْتَرَكَةَ ، أَوْ يَطَّأُ الْإِنْسَانُ جَارِيَتَهُ ثُمَّ يَبِيعُهَا قَبْلَ أَنْ يَسْتَبْرِئَهَا فَيَطَّأَهَا الْمُشْتَرِي قَبْلَ اسْتِبْرَائِهَا ، أَوْ يَطَّأُهَا رَجُلَانِ بِشُبْهَةٍ ، أَوْ يُطَلِّقَ رَجُلٌ امْرَأَتَهُ فَيَتَزَوَّجَهَا رَجُلٌ فِي عِدَّتِهَا وَيَطَّأُهَا ، أَوْ يَطَّأُ إِنْسَانٌ جَارِيَةَ آخَرَ أَوْ امْرَأَتَهُ بِشُبْهَةٍ فِي الطَّهْرِ الَّذِي وَطَّئَهَا سَيِّدُهَا أَوْ زَوْجُهَا فِيهِ ثُمَّ تَأْتِي بَوْلِدٍ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُمَا ، [٢٨٥/٥] فَإِنَّهُ يُرَى الْقَافَةُ مَعَهُمَا . وَهَذَا قَوْلُ عَطَاءٍ ، وَمَالِكٍ ، وَاللَّيْثِ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ،^(٢) وَأَبِي ثَوْرٍ^(٣) . فَإِنْ أَلْحَقْتَهُ بِأَحَدِهِمَا لَحِقَ بِهِ ، وَإِنْ نَفَقْتَهُ عَنْ أَحَدِهِمَا لَحِقَ الْآخَرُ . وَسَوَاءٌ أَدْعَاهُ أَوْ لَمْ يَدْعِيَاهُ ، أَوْ ادَّعَاهُ أَحَدُهُمَا وَأَنْكَرَهُ الْآخَرُ . وَإِنْ أَلْحَقْتَهُ الْقَافَةَ بِهِمَا ، لَحِقَ بِهِمَا وَكَانَ ابْنُهُمَا . وَهَذَا قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَأَبِي ثَوْرٍ . وَرَوَاهُ بَعْضُ أَصْحَابِ مَالِكٍ عَنْهُ ، وَعَنْ مَالِكٍ :

(١) فِي م : « نَصِيب » .

(٢ - ٣) سَقَطَ مِنْ : م .

لا يُرى ولدُ الحرّة للقافة ، بل يكونُ لصاحبِ الفراشِ الصّحيحِ دُونَ الواطئِ بِشُبْهَةٍ . وقال الشافعيُّ : لا يُلْحَقُ بِأَكْثَرِ مِنْ وَاحِدٍ ، وَإِنْ لَحِقَتْهُ الْقَافَةُ بِأَكْثَرِ مِنْ وَاحِدٍ كَانَ بِمَنْزِلَةِ مَا لَمْ يُوجَدْ قَافَةٌ . ومتى لَمْ يُوجَدْ قَافَةٌ أَوْ أَشْكَلَ عَلَيْهَا أَوْ اخْتَلَفَ الْقَائِفَانِ فِي نَسَبِهِ ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : يَضِيعُ نَسَبُهُ ، وَلَا حُكْمَ لاختيارِهِ ، وَيَبْقَى عَلَى الْجَهَالَةِ أَبَدًا . وهو قولُ مالكٍ . وقال ابنُ حامدٍ : يُتْرَكُ حَتَّى يَنْتَسِبَ إِلَى أَحَدِهِمَا . وهو قولُ الشافعيِّ ^(١) الجديدُ . وقال في القديم : يُتْرَكُ حَتَّى يُمَيِّزَ - وذلك لسبعٍ أو ثمانٍ - فَيَنْتَسِبَ إِلَى أَحَدِهِمَا ، وَنَفَقَتْهُ عَلَيْهِمَا إِلَى أَنْ يَنْتَسِبَ إِلَى أَحَدِهِمَا ، فَيَرْجِعُ الْآخَرُ عَلَيْهِ بِمَا أَنْفَقَ .

وَإِذَا ادَّعَى اللَّقِيطَ اثْنَانِ أَرَى الْقَافَةَ مَعَهُمَا . وَإِنْ مَاتَ الْوَلَدُ الْمُدَّعَى فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ قَبْلَ أَنْ يُرَى الْقَافَةُ ، وَلَهُ وَلَدٌ ، أَرَى وَلَدَهُ الْقَافَةَ مَعَ الْمُدَّعِينَ . وَلَوْ مَاتَ الرَّجُلَانِ أَرَى الْقَافَةَ مَعَ عَصَبَتَيْهِمَا . فَإِنْ ادَّعَاهُ أَكْثَرُ مِنْ اثْنَيْنِ فَأَلْحَقْتُهُ الْقَافَةَ بِهِمْ ، لَحِقَ . وَنَصَّ أَحْمَدُ عَلَى أَنَّهُ يُلْحَقُ بِثَلَاثَةٍ ، وَمُقْتَضَى هَذَا أَنَّهُ يُلْحَقُ بِهِمْ وَإِنْ كَثُرُوا . وقال القاضي : لا يُلْحَقُ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةٍ . وهو قولُ محمد بنِ الحسنِ . وَرَوَى عَنْ ^(٢) أَبِي يَوْسُفَ . وقال ابنُ حامدٍ : لا يُلْحَقُ بِأَكْثَرِ مِنْ اثْنَيْنِ . وَرَوَى أَيضًا عَنْ أَبِي يَوْسُفَ . وقال أبو حنيفةٌ وَأَصْحَابُهُ ، وَشَرِيكٌ ، وَيَحْيَى بْنُ آدَمَ : لَا حُكْمَ لِلْقَافَةِ ،

(١) بعده في م : « في » .

(٢) بعده في م : « أبي ثورو » .

بل إذا سبق أحدهما بالدَّعْوَى فهو ابْنُهُ ، فَإِنْ ادَّعِيَاهُ مَعَا فهُوَ ابْنُهُمَا . وكذلك
 إن كَثُرَ الوَاطِئُونَ وادَّعَوْهُ مَعًا فَإِنَّهُ يَكُونُ لَهُمْ جَمِيعًا . وَرَوَى أَيْضًا ^(١) عَنْ
 عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَضَى فِي ذَلِكَ بِالْقُرْعَةِ مَعَ الْيَمِينِ . وَبِهِ قَالَ ابْنُ
 أَبِي لَيْلَى ، وَإِسْحَاقُ . وَعَنْ أَحْمَدَ نَحْوَهُ إِذَا عُدِمَتِ الْقَافَةُ . وَقَدْ ذَكَرْنَا أَكْثَرَ
 هَذِهِ الْمَسَائِلِ مَشْرُوحَةً مَذْلُولًا عَلَيْهَا فِي بَابِ اللَّقِيطِ ، وَالْعَرَضُ هَهُنَا ذِكْرُ
 مِيرَاثِ الْمُدَّعَى وَالتَّوْرِيثِ مِنْهُ ، وَبَيَانُ مَسَائِلِهِ .

٢٨٦٩ - مسألة : إِذَا الْحَقُّ بَاثْنَيْنِ ، فَمَاتَ وَتَرَكَ أُمًّا حَرَةً ، فَلَهَا
 الثُّلُثُ ، وَالْبَاقِي لَهَا . وَإِنْ كَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ابْنٌ سِوَاهُ ، أَوْ لِأَحَدِهِمَا
 ابْنَانِ ، فَلَا مُمَّةَ السُّدُسُ . وَإِنْ مَاتَ أَحَدُ الْأَبْوَيْنِ ، وَلَهُ ابْنٌ آخَرُ ، فَمَالُهُ بَيْنَهُمَا
 نِصْفَيْنِ ، فَإِنْ مَاتَ الْعُلَامُ بَعْدَ ذَلِكَ ، فَلَا مُمَّةَ السُّدُسُ وَالْبَاقِي لِلْبَاقِي ^(٢)
 [٢٨٥/٥ ط] مِنْ أَبِيهِ ، وَلَا شَيْءَ لِإِخْوَتِهِ ؛ لِأَنَّهُمَا مَحْجُوبَانِ بِالْأَبِ الْبَاقِي .
 فَإِنْ مَاتَ الْعُلَامُ وَتَرَكَ ابْنًا ، فَلِلْبَاقِي مِنَ الْأَبْوَيْنِ السُّدُسُ ، وَالْبَاقِي لِابْنِهِ .
 وَإِنْ مَاتَ قَبْلَ أَبِيهِ وَتَرَكَ ابْنًا ، فَلَهُمَا جَمِيعًا السُّدُسُ ، وَالْبَاقِي لِابْنِهِ . فَإِنْ
 كَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَبَوَانِ ، ثُمَّ مَاتَا ، ثُمَّ مَاتَ الْعُلَامُ ، وَلَهُ جَدَّةٌ أُمُّ أُمِّ وَابْنٌ ،
 فَلَا مُمَّةَ نِصْفِ السُّدُسِ ، وَلَا مُمَّةَ الْمُدَّعِيَيْنِ نِصْفُهُ ، كَانَهُمَا جَدَّةٌ
 وَاحِدَةٌ ، وَلِلْجَدَّتَيْنِ السُّدُسُ ، وَالْبَاقِي لِلابْنِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ابْنٌ ، فَلِلْجَدَّتَيْنِ
 الثُّلُثُ ؛ لِأَنَّهُمَا بِمَنْزِلَةِ جَدٍّ وَاحِدٍ ، وَالْبَاقِي لِلْأَخْوَيْنِ . وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ،
 الْبَاقِي كُلُّهُ لِلْجَدَّتَيْنِ ؛ لِأَنَّ الْجَدَّ يُسْقِطُ الْإِخْوَةَ . وَإِنْ كَانَ الْمُدَّعِيَانِ أَخْوَيْنِ ،

(١) زيادة من : م .

(٢) في الأصل : « لأبيه للباقي » .

والمُدَّعَى جَارِيَةً ، فماتا وخَلَفَا أباهما ، فلها مِنْ مالِ كُلِّ واحدٍ نِصْفُهُ ،
 والباقي للأب . فَإِنْ مات الأبُ بعدَ ذلكَ فلها النِّصْفُ ؛ لأنَّها بنتُ ابنٍ .
 وَحَكَى الْخَبْرِيُّ عَنْ أَحْمَدَ ، وَزُفَرَ ، وَابْنِ أَبِي زَائِدَةَ^(١) ، أَنَّ لَهَا التُّلْثَيْنِ ؛ لأنَّها
 بنتُ ابْنَيْهِ^(٢) ، فلها ميراثُ بِنْتِي ابْنٍ . وَإِنْ كانَ المُدَّعَى ابْنًا ، فمات
 أبواهُ ، ولأحدهما بنتٌ ، ثم مات أبوهما ، فميراثُهُ بَيْنَ الغلامِ والبنتِ على
 ثلاثةٍ . وعلى القولِ الآخِرِ ، على خمسةٍ ؛ لأنَّ الغلامَ يَضْرِبُ بِنَصِيبِ ابْنِي
 ابْنٍ . فَإِنْ كانَ لكلٍّ واحدٍ منهما بنتٌ ، فللغلامِ مِنْ مالِ كُلِّ واحدٍ منهما
 ثُلْثاهُ ، وله مِنْ مالِ جَدِّهِ نِصْفُهُ . وعلى القولِ الآخِرِ ، له ثُلْثاهُ ، ولهما
 سُدْسَاهُ . وَإِنْ كانَ المُدَّعِيانِ رَجُلًا وَعَمَّةً^(٣) ، والمُدَّعَى جَارِيَةً ، فماتا
 وخَلَفَا أبويهما ، ثم مات أبو الأصغرِ ، فلها النِّصْفُ والباقي لأبي العَمِّ ؛ لأنَّه
 أبوه . وإذا مات أبو العَمِّ ، فلها النِّصْفُ مِنْ مالِهِ أيضًا . وعلى القولِ الآخِرِ ،
 لها التُّلْثانِ ؛ لأنَّها بنتُ ابنٍ وبنتُ ابنِ ابْنٍ . وَإِنْ كانَ المُدَّعَى رَجُلًا وابْنَهُ ،
 فمات الابنُ ، فلها نِصْفُ مالِهِ . وإذا مات الأبُ فلها النِّصْفُ أيضًا . وعلى
 القولِ الآخِرِ ، لها التُّلْثانِ . وقال أبو حنيفةَ : إذا تداعَى الأبُ وابْنُهُ ، قُدِّمَ
 الأبُ ، ولم يكنْ للابنِ شَيْءٌ . وَإِنْ مات الأبُ أولاً ، فمالُهُ بَيْنَ ابْنَيْهِ^(٤)

(١) يحيى بن زكريا بن خالد (أبى زائدة) الهمداني الوادعي مولاهم الحنفي ، أفتق أهل الكوفة في زمانه ، توفي سنة
 اثنتين ، وقيل : ثلاث ومائتين . الجواهر المضية ٣ / ٥٨٥ ، ٥٨٦ .

(٢) في م : « ابنته » .

(٣) في م : « عمه » .

(٤) في النسختين : « أبيه » . وانظر المغنى ٩ / ٢١٠ .

وَبَيْنَهَا^(١) عَلَى ثَلَاثَةٍ ، وَتَأْخُذُ نِصْفَ مَالِ الْأَصْغَرِ ؛ لَكُونِهَا بِنْتَهُ ، وَبَاقِيَهُ^(٢) لَكُونِهَا أُخْتَهُ . وَفِي كُلِّ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَثْبُتْ نَسَبُ الْمُدَّعَى وَقِفَ نَصِيبُهُ ، وَدُفِعَ إِلَى كُلِّ وَارِثٍ الْيَقِينُ ، وَوُقِفَ الْبَاقِي حَتَّى يَثْبُتَ نَسَبُهُ أَوْ يَصْطَلِحُوا .

فصل : وَإِذَا كَانَ الْمُدَّعُونَ ثَلَاثَةً ، فَمَاتَ أَحَدُهُمْ وَتَرَكَ ابْنًا وَأَلْفًا ، ثُمَّ مَاتَ الثَّانِي وَتَرَكَ ابْنًا وَالْفَيْنِ ، ثُمَّ مَاتَ الثَّالِثُ وَتَرَكَ ابْنًا وَعَشْرِينَ أَلْفًا ، ثُمَّ مَاتَ الْعُلَامُ وَتَرَكَ أَرْبَعَةَ آلَافٍ وَأُمًّا حُرَّةً ، وَقَدْ أَلْحَقْتَهُ الْقَافَةُ بِهِمْ ، فَقَدْ تَرَكَ خَمْسَةَ عَشَرَ أَلْفًا وَخَمْسَمِائَةٍ ، فَلَأُمُّهُ سُدُسُهَا ، وَالْبَاقِي بَيْنَ إِخْوَتِهِ الثَّلَاثَةِ [٢٨٦/٥] أَثَلَاثًا . وَإِنْ كَانَ مَوْتُهُمْ قَبْلَ ثُبُوتِ نَسَبِهِ ، دُفِعَ إِلَى الْأُمِّ ثُلُثُ تَرَكَّتِهِ ، وَهُوَ أَلْفٌ وَخَمْسَمِائَةٍ ؛ لِأَنَّ أَذْنَى الْأَحْوَالِ أَنْ يَكُونَ ابْنُ صَاحِبِ الْأَلْفِ ، فَيَرِثُ مِنْهُ خَمْسَمِائَةٍ ، وَقَدْ كَانَ وَقِفَ لَهُ مِنْ مَالٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُدَّعِينَ^(٣) نِصْفُ مَالِهِ ، فَيَزِدُّ إِلَى ابْنِ صَاحِبِ الْأَلْفِ وَابْنِ صَاحِبِ الْأَلْفَيْنِ مَا وَقِفَ مِنْ مَالِ أَبَوَيْهِمَا ؛ لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَخَاهُ لِهَمَا فَذَلِكَ لِهَمَا مِنْ مَالِ أَبَوَيْهِمَا ، وَإِنْ كَانَ أَخَاهُ أَحَدَهُمَا ، فَهُوَ يَسْتَحِقُّ ذَلِكَ وَأَكْثَرَ مِنْهُ بِإِرْثِهِ مِنْهُ ، وَيُرَدُّ عَلَى ابْنِ الثَّالِثِ تِسْعَةُ آلَافٍ وَثُلُثُ أَلْفٍ ، وَيَبْقَى ثَلَاثُ أَلْفٍ مَوْقُوفَةً بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأُمِّ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَخَاهُ^(٤) ، فَيَكُونُ قَدْ مَاتَ عَنْ أَرْبَعَةِ

(١) فِي م : « بَيْنَهُمَا » .

(٢) فِي م : « الْبَاقِي » .

(٣) فِي م : « الْمُدَّعِينَ » .

(٤) فِي م : « أَخَاهُ » .

عَشَرَ أَلْفًا ؛ لِأُمِّهِ ثُلُثُهَا ، وَيَبْقَى مِنْ مَالِ ابْنِ أَلْفَانِ وَخَمْسُمِائَةٍ مَوْقُوفَةٌ
يَدْعِيهَا ابْنُ صَاحِبِ الأَلْفِ كُلِّهَا ، وَيَدْعَى مِنْهَا ابْنُ صَاحِبِ الأَلْفَيْنِ أَلْفَيْنِ
وثلثًا ، فَيَكُونُ ذَلِكَ مَوْقُوفًا بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الأُمِّ ، وَسُدُسُ الأَلْفِ بَيْنَ الأُمِّ وَابْنِ
صَاحِبِ الأَلْفِ . فَإِنْ ادَّعَى أَخُو ابْنِ وَلَهُمَا أَبٌ ، فَمَاتَ أَحَدُهُمَا وَخَلَّفَ
بَنَتًا ، ثُمَّ مَاتَ الْآخَرُ قَبْلَ ثُبُوتِ نَسَبِ المَدَّعَى ، وَقَفَ مِنْ مَالِ الأَوَّلِ خَمْسَةُ
أَتْسَاعِهِ ، مِنْهَا تُسْعَانِ بَيْنَ الغَلامِ وَالبِنْتِ ، وَثَلَاثَةُ أَتْسَاعٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الأبِ ،
وَيُوقَفُ مِنْ مَالِ الثَّانِي خَمْسَةُ أَسْدَاسٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الأبِ ، فَإِنْ مَاتَ الأبُ
بَعْدَهُمَا وَخَلَّفَ بَنَتًا ، فَلَهَا نِصْفُ مَالِهِ وَنِصْفُ مَا وَرِثَتْهُ عَنْ ابْنَتِهِ ، وَالبَاقِي
بَيْنَ الغَلامِ وَبِنْتِ الابْنِ ؛ لِأَنَّهُ ابْنُ ابْنِهِ بَيَقِينٍ ، وَيُدْفَعُ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ
مِنَ المَوْقُوفِ اليَقِينُ ، فَتُقَدَّرُهُ مَرَّةً ابْنُ صَاحِبِ البِنْتِ ، وَمَرَّةً ابْنُ الْآخَرِ ،
وَتَنْظَرُ مَا لَهُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فِي الْحَالِينِ فَتُعْطِيهِ أَقْلَهُمَا ، فَلِلْغَلامِ فِي حَالِ
كُلِّ المَوْقُوفِ مِنْ مَالِ الثَّانِي وَخُمْسُ المَوْقُوفِ مِنْ مَالِ الأَوَّلِ ، وَفِي حَالِ
كُلِّ المَوْقُوفِ مِنْ مَالِ الأَوَّلِ وَثُلُثُ المَوْقُوفِ مِنْ مَالِ (١) الثَّانِي ، فَلَهُ
أَقْلُهُمَا ، وَلِبْنَتِ المَيِّتِ الأَوَّلِ فِي حَالِ النِّصْفِ مِنْ مَالِ أَبِيهَا ، وَفِي حَالِ
السُّدُسِ مِنْ مَالِ عَمِّهَا ، وَلِبْنَتِ الأبِ فِي حَالِ نِصْفِ المَوْقُوفِ مِنْ مَالِ
الثَّانِي ، وَفِي حَالِ ثَلَاثَةِ أَعْشَارٍ مِنْ مَالِ الأَوَّلِ ، فَتُدْفَعُ إِلَيْهَا أَقْلُهُمَا ، وَيَبْقَى
بَاقِي التَّرِكَةِ مَوْقُوفًا بَيْنَهُمْ حَتَّى يَضْطَرُّوا عَلَيْهِ . وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَقْسِمُهُ
بَيْنَهُمْ عَلَى حَسَبِ الدَّعَاوَى . فَإِنْ اخْتَلَفَتْ أَجْنَاسُ التَّرِكَةِ ، وَلَمْ يَصِرْ بَعْضُهَا

(١) سقط من : الأصل .

قصاصاً عن بعضٍ ، قُومَتْ وَعُمِلَ فِي قِيمَتِهَا مَا بَيْنَا فِي الدِّرَاهِمِ إِنْ تَرَاضَوْا
بِذَلِكَ ، أَوْ يَبِيعُ الْحَاكِمُ عَلَيْهِمْ لِيَصِيرَ الْحَقُّ كُلُّهُ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ ؛ لِمَا فِيهِ
مِنَ الصَّلَاحِ لَهُمْ ، وَيُوقَفُ [٢٨٦/٥ ظ] الْفَضْلُ الْمَشْكُوكُ فِيهِ عَلَى الصُّلْحِ .

فصل : ولو ادَّعى اثنان غلاماً ، فَالْحَقَّتْهُ الْقَافَةُ بِهِمَا ، ثُمَّ مَاتَ أَحَدُهُمَا
وَتَرَكَ أَلْفًا وَعُمًّا وَبَنَتًا ، ثُمَّ مَاتَ الْآخَرُ وَتَرَكَ أَلْفَيْنِ وَابْنَ ابْنٍ ، ثُمَّ مَاتَ الْغُلَامُ
وَتَرَكَ ثَلَاثَةَ آلَافٍ وَأُمًّا ، كَانَ لِلْبَنَتِ مِنْ تَرَكَةِ أَبِيهَا ثُلُثُهَا ، وَلِلْغُلَامِ ثُلُثُهَا ،
وَتَرَكَ الثَّانِي كُلُّهَا لَهُ ؛ لِأَنَّهُ ابْنُهُ ، فَهُوَ أَحَقُّ مِنْ ابْنِ الْإِبْنِ ، ثُمَّ مَاتَ الْغُلَامُ
عَنْ خَمْسَةِ آلَافٍ وَثُلُثِي أَلْفٍ ، فَلَهُ ثُلُثُ ذَلِكَ ، وَلِأُخْتِهِ نِصْفُهُ ، وَبَاقِيهِ
لِابْنِ الْإِبْنِ ؛ لِأَنَّهُ ابْنُ أَخِيهِ ، وَلَا شَيْءَ لِلْعَمِّ . وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ نَسَبُهُ ، فَلِابْنِهِ
الْأَوَّلِ ثُلُثُ الْأَلْفِ ، وَيُوقَفُ ثُلُثُهَا وَجَمِيعُ تَرَكَةِ الثَّانِي . فَإِذَا مَاتَ الْغُلَامُ ،
فَلَهُ مِنْ تَرَكَتِهِ أَلْفٌ وَتُسْعَا أَلْفٍ ؛ لِأَنَّ أَقْلَ أَحْوَالِهِ أَنْ يَكُونَ ابْنُ الْأَوَّلِ ،
فِيَكُونَ قَدْ مَاتَ عَنْ ثَلَاثَةِ آلَافٍ وَثُلُثِي أَلْفٍ ، وَيُرَدُّ الْمَوْقُوفُ مِنْ مَالِ أَبِي
الْبَنَتِ عَلَى الْبَنَتِ وَالْعَمِّ ، فَيَصْطَلِحَانِ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لهما إِمَّا عَنْ صَاحِبِهِمَا
أَوْ الْغُلَامِ ، وَيُرَدُّ الْمَوْقُوفُ مِنْ مَالِ الثَّانِي إِلَى ابْنِ ابْنِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَهُ إِمَّا عَنْ
جَدِّهِ وَإِمَّا عَنْ عَمِّهِ ، وَتُعْطَى الْأُمُّ مِنْ تَرَكَةِ الْغُلَامِ أَلْفًا وَتُسْعَى أَلْفٍ ؛ لِأَنَّهَا
أَقْلُ مَالِهَا ، وَيَبْقَى أَلْفٌ وَسَبْعَةُ أَسْعَافٍ أَلْفٍ ، تَدَّعَى مِنْهَا الْأُمُّ أَرْبَعَةَ أَسْعَافٍ
أَلْفٍ ، تَمَامَ ثُلُثِ خَمْسَةِ آلَافٍ ، وَيَدَّعَى مِنْهَا ابْنُ الْإِبْنِ أَلْفًا وَثُلُثًا ، تَمَامَ
ثُلُثِي خَمْسَةِ آلَافٍ ، وَتَدَّعَى الْبَنَتُ وَالْعَمُّ جَمِيعَ الْبَاقِي ، فَيَكُونُ ذَلِكَ مَوْقُوفًا
بَيْنَهُمْ حَتَّى يَصْطَلِحُوا .

ولو كان المولودُ في يَدَيِ امرأتينِ وادَّعَتْاهُ معًا ، أَرى القافَةَ معهما ، فإنَّ الحَقَّتهُ بإحداهُما لَحِقَ بها ووَرِثَها ، ووَرِثَتهُ في إحدى الرواياتِ . وإنَّ الحَقَّتهُ بهما ، أو نَفَثَتهُ عنهما ، لم يُلْحَقْ بإحدىِ منهما . وإن قامت لكلِّ واحدةٍ منهما بَيِّنَةٌ ، تَعَارَضَتَا ، ولم تُسْمَعْ بَيِّنَتُهُما . وبه قال أبو يوسف ، واللُّؤلؤِيُّ . وقال أبو حنيفة : يَثْبُتُ نَسَبُهُ منهما ، وَيَرِثَاهُ ميراثُ أمِّ واحدةٍ ، كما يُلْحَقُ بِرَجُلَيْنِ . ولنا ، أنَّ إحدى البَيِّنَتَيْنِ كاذبةٌ يَقِينًا ، فلم تُسْمَعْ ، كما لو عُلِمَتْ ، ومن ضَرُورَةٍ رَدَّها رَدُّها ؛ لَعَدَمِ العلمِ بَعَيْنِها ، ولأنَّ هذا مُحالٌ ، فلم يَثْبُتْ بَيِّنَةٌ ولا غيرُها ، كما لو كان الولدُ أكبرَ منهما .

ولو أنَّ امرأةً معها صَبِيٌّ ادَّعاه رَجُلَانِ ، كُلُّ واحدٍ يزْعُمُ أنَّه ابنُه منها وهى زوجته ، فكذَّبَتْهُما ، لم يُلْحَقْهُما ، وإنَّ صَدَّقَتْ أَحَدَهُما ، لَحِقَ به ، كما لو كان بالغا فادَّعياه فَصَدَّقَ أَحَدَهُما . ولو أنَّ صَبِيًّا مع امرأةٍ ، فقال زَوْجُها : هو ابْنى مِن غيرِكِ . فقالت : بل هو ابْنى منك . لَحِقَهُما جميعا . وقد ذكرنا لِحاقَ النَّسَبِ في هذه المسائلِ والاختلافِ فيه ، وإنَّما ذكرناه ههنا لأجلِ الميراثِ ؛ لأنَّه مَبْنِيٌّ عليه . واللهُ سبحانه وتعالى أعلمُ .

[١٨٦ و] بَابُ الْإِقْرَارِ بِمُشَارِكٍ فِي الْمِيرَاثِ

إِذَا أَقَرَّ الْوَرَثَةُ كُلُّهُمْ بِوَارِثٍ لِلْمَيِّتِ فَصَدَّقَهُمْ ، أَوْ كَانَ صَغِيرًا ،
ثَبَّتَ نَسَبُهُ وَإِرْثُهُ ، سَوَاءً كَانُوا جَمَاعَةً أَوْ وَاحِدًا .

[٢٨٧/٥ و] بَابُ الْإِقْرَارِ بِمُشَارِكٍ فِي الْمِيرَاثِ

(إِذَا أَقَرَّ الْوَرَثَةُ كُلُّهُمْ بِوَارِثٍ فَصَدَّقَهُمْ ، أَوْ كَانَ صَغِيرًا) أَوْ مَجْنُونًا
(ثَبَّتَ نَسَبُهُ وَإِرْثُهُ ، سَوَاءً كَانَ الْوَرَثَةُ جَمَاعَةً أَوْ وَاحِدًا) ذَكَرْنَا أَوْ أَنْثَى .
وبهذا قال الشافعيُّ ، وأبو يوسف ، وحكاؤه عن أبي حنيفة ؛ لأنَّ الوارثَ
يقومُ مَقَامَ الْمَيِّتِ فِي مِيرَاثِهِ وَذُيُونِهِ ، وَالذُّيُونِ الَّتِي عَلَيْهِ ، وَبَيِّنَاتِهِ ، وَدَعَاوِيهِ ،
وَالْأَيْمَانِ الَّتِي لَهُ وَعَلَيْهِ ، كَذَلِكَ فِي النَّسَبِ . وَقَدْ رَوَتْ عَائِشَةُ ، أَنَّ سَعْدَ
ابْنَ أَبِي وَقَاصٍ اخْتَصَمَ هُوَ وَعَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ فِي ابْنِ أُمَّةٍ زَمْعَةَ ، فَقَالَ سَعْدُ :
أَوْصَانِي أَخِي عُتْبَةَ إِذَا قَدِمْتُ مَكَّةَ أَنْ أَنْظُرَ إِلَى ابْنِ أُمَّةٍ ^(١) زَمْعَةَ وَأَقْبِضْهُ ،
فَإِنَّهُ ابْنُهُ . فَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ : أَخِي وَابْنُ وَلِيدَةٍ أُمِّي ، وَلَدَ عَلَى فَرَاثِهِ .

بَابُ الْإِقْرَارِ [٢٨٧/٢ ط] بِمُشَارِكٍ فِي الْمِيرَاثِ

فائدة : قوله : إِذَا أَقَرَّ الْوَرَثَةُ كُلُّهُمْ - يعنى ولو كان الوارث واحدًا - يوارث
للميت - سواء كان من حُرَّةٍ أَوْ أُمَّةٍ . نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ - فَصَدَّقَهُمْ ، أَوْ كَانَ صَغِيرًا -
وكذا لو كان مَجْنُونًا - ثَبَّتَ نَسَبُهُ . وَلَكِنْ بَشَرُطٌ أَنْ يَكُونَ مَجْهُولَ النَّسَبِ .

(١) سقط من النسختين .

فقال رسول الله ﷺ: « هَوْلَكَ يَا عَبْدُ بَنَ زَمْعَةَ ، الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ ، وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ » . فَقَضَى بِهِ لِعَبْدِ بْنِ زَمْعَةَ ، وَقَالَ : « احْتَجَبِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ »^(١) . وَالْمَشْهُورُ عَنْ أَبِي جَنْفَةَ ، أَنَّهُ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِإِقْرَارِ رَجُلَيْنِ ، أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ . وَقَالَ مَالِكٌ : لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِإِقْرَارِ اثْنَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ يَحْمِلُ النَّسَبَ عَلَى غَيْرِهِ ، فَاعْتَبِرَ فِيهِ الْعَدَدُ ، كَالشَّهَادَةِ . وَالْمَشْهُورُ عَنْ أَبِي يَوْسَفَ ، أَنَّهُ لَا يَثْبُتُ النَّسَبُ إِلَّا بِاثْنَيْنِ ، ذَكَرَيْنِ كَانَا أَوْ اثْنَيْنِ ، عَدْلَيْنِ أَوْ غَيْرِ عَدْلَيْنِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ حَقٌّ يَثْبُتُ بِالْإِقْرَارِ ، فَلَمْ يُعْتَبَرْ فِيهِ الْعَدَدُ ، كَالْعَدْلَيْنِ . وَلِأَنَّهُ قَوْلٌ لَا تُعْتَبَرُ فِيهِ الْعَدَالَةُ ، فَلَا يُعْتَبَرُ فِيهِ الْعَدَدُ ، كَالْإِقْرَارِ الْمُورُوثِ ، وَاعْتِبَارُهُ بِالشَّهَادَةِ لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ فِيهِ اللَّفْظُ وَلَا الْعَدَالَةُ ، وَيَنْطَلُ بِالْإِقْرَارِ بِالْدَّيْنِ .

فصل في شروط الإقرار بالنسب : لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يُقَرَّ عَلَى نَفْسِهِ خَاصَّةً ، أَوْ عَلَيْهِ وَعَلَى غَيْرِهِ ، فَإِنْ أَقَرَّ عَلَى نَفْسِهِ ، مِثْلَ أَنْ يُقَرَّ بَوْلَدِهِ ، اعْتُبِرَ فِي ثُبُوتِ نَسَبِهِ أَرْبَعَةُ شُرُوطٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ يَكُونَ الْمُقَرَّبُ بِهِ مَجْهُولَ النَّسَبِ ، فَإِنْ كَانَ مَعْرُوفَ النَّسَبِ لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّهُ يَقْطَعُ نَسَبَهُ الثَّابِتَ مِنْ غَيْرِهِ ،

وَيَأْتِي ذَلِكَ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ فِي كِتَابِ الْإِقْرَارِ بِأَتَمِّ مِنْ هَذَا . وَيَأْتِي أَيْضًا هُنَاكَ ، إِذَا أَقَرَّ الْمَرِيضُ بِوَارِثٍ ، وَبَعْدَهُ إِذَا أَقَرَّ مَنْ عَلَيْهِ الْوَلَاءُ بِوَارِثٍ .

فائدة^(٢) : يُعْتَبَرُ إِقْرَارُ الزَّوْجِ وَالْمَوْلَى الْمُعْتَقِ إِذَا كَانَا مِنَ الْوَرَثَةِ ، وَلَوْ كَانَتْ

(١) تقدم تخريجه في ٣٣٨/١٦ .

(٢) سقط من : الأصل .

وقد لعن النبي ﷺ مَنْ انْتَسَبَ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ ^(١). والثاني ، أن لا يُنَازِعَهُ فيه منازِعٌ ؛ لأنه إذا نَازَعَهُ فيه غَيْرُهُ تَعَارَضَا ، فلم يكن إلحاقُهُ بأحدهما أَوْلَى مِنَ الْآخَرِ . الثالثُ ، أن يُمَكِّنَ صِدْقُهُ ، بأن يكونَ المُقَرَّرُ به يَحْتَمِلُ أن يُؤَلَدَ لِمِثْلِهِ . الرابعُ ، أن يكونَ مِمَّنْ لا قولَ له ، كالصغيرِ والمجنونِ ، أو يُصَدِّقَ المُقَرَّرَ إن كان ذا قولٍ ، وهو المُكَلَّفُ ، فإن كان غيرَ مُكَلَّفٍ لم يُعْتَبَرْ تَصَدِّيقُهُ . فإن كَبِرَ وَعَقَلَ فَأَنْكَرَ ، لم يُسْمَعْ إنكارُهُ ؛ لأنَّ نَسَبَهُ ثَبِتَ ، وَجَرَى مَجْرَى مَنْ ادَّعَى مِلْكَ عَبْدٍ صَغِيرٍ فِي يَدِهِ وَثَبِتَ بِذَلِكَ مِلْكُهُ فلما كَبِرَ [٢٨٧/٥ ظ] جَحَدَ ذَلِكَ . ولو طَلَبَ إِحْلَافَهُ على ذلك لم يُسْتَحْلَفَ ؛ لأنَّ الأبَّ لو عادَ فَجَحَدَ النَّسَبَ لم يُقْبَلْ منه . وإنِ اعْتَرَفَ إنسانٌ بأنَّ هذا أبوهُ ، فهو كاعْتِرَافِهِ بأنَّه ابنُهُ .

فأَمَّا إن كان إقراراً عليه وعلى غيره ، كإقراره بأخٍ ، اعْتَبِرَ معَ الشروطِ

بِتَّ صَحْ ؛ لِإِزْهَاقِهَا بِفَرْضٍ وَرَدٍّ .

(١) تقدم تخريجه في ٣٥١/١٦ . ويضاف إليه : وأخرجه مسلم ، في : باب تحريم تولي العتيق إلى غير مواليه ، من كتاب العتق . صحيح مسلم ١١٤٧/٢ . وأبو داود ، في : باب في الرجل يتهم إلى غير مواليه ، من كتاب الأدب . سنن أبي داود ٦٢٤/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء لا وصية لوارث ، من أبواب الوصايا ، وفي : باب ما جاء في من تولي غير مواليه ... من أبواب الولاء . عارضة الأحوذى ٢٧٥/٨ ، ٢٧٦ ، ٢٧٨ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ . وابن ماجه ، في : باب لا وصية لوارث ، من كتاب الوصايا . سنن ابن ماجه ٩٠٥/٢ . والدارمي ، في : باب في الذي يتهم إلى غير مواليه ، من كتاب السير ، وفي : باب من ادعى إلى غير أبيه ، من كتاب الفرائض . سنن الدارمي ٢٤٤/٢ ، ٣٤٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٢٨/١ ، ١٨٧/٤ ، ٢٣٩ .

الأربعة شرط خامس ، وهو كون المقر جميع الورثة ، فإن كان المقر زوجاً أو زوجةً ولا وارثَ معهما ، لم يثبت النسب بإقرارهما ؛ لأن المقر لا يرث المال كله ، فإن اعترف به الإمام معه ، ثبت النسب ؛ لأنه قائم مقام المسلمين في مشاركة الوارث^(١) . وإن كان الوارث أمّاً أو بنتاً أو أختاً أو ذا فرض يرث جميع المال بالفرض والرد ، ثبت النسب بقوله ، كالابن ؛ لأنه يرث المال كله . وعند الشافعي ، لا يثبت بقوله نسب ؛ لأنه لا يرى الرد ، ويجعل الباقي لبيت المال . ولهم فيما إذا وافق الإمام في الإقرار وجهان . وهذا من فروع الرد ، وقد ذكرناه .

فإن كانت بنت وأخت ، أو أخت وزوج ، ثبت النسب بقولهما ؛ لأنهما يأخذان المال كله . وإذا أقرّ ببن ابنه وابنه ميّت ، اعتبرت فيه الشروط التي تعتبر في الإقرار بالأخ . وكذلك إن أقرّ بعم وهو ابن جدّه ، فعلى ما ذكرناه .

فصل : وإن كان أحد الولدين غير وارث ؛ لكونه رقيقاً أو مخالفاً لدين موروثه أو قاتلاً ، فلا عبرة به ، ويثبت النسب بقول الآخر وحده ؛ لأنه يحوز جميع الميراث . ثم إن كان المقر به يرث شارك المقر في الميراث ، وإن لم يكن وارثاً لوجود مانع فيه ثبت نسبه ولم يرث ، وسواء كان المقر مسلماً أو كافراً .

(١) بعده في المغنى ٣١٨/٧ : « وأخذ الباقي » .

وَسَوَاءٌ كَانَ الْمُقَرَّبُ بِهِ يَحْجُبُ الْمُقَرَّبَ أَوْ لَا يَحْجُبُهُ ، كَأَخٍ يُقَرَّبُ بِابْنٍ
لِلْمَيِّتِ .

الشرح الكبير

٢٨٧٠ - مسألة : (وسواء كان المقرَّب به يحجب المقرَّب أو لا يحجبهُ ، كأخٍ يُقَرَّبُ بابنٍ للميت) أو ابنِ ابنٍ يُقَرَّبُ بابنٍ للميت ، أو أخٍ من أبٍ يُقَرَّبُ بأخٍ من أبوين ، فإنه يثبتُ نسبُهُ بذلك ويرثُ ، ويسقطُ المقرَّب . هذا اختيارُ ابنِ حامدٍ ، والقاضى ، وابنِ سريج^(١) . وقال أكثرُ أصحابِ الشافعى : يثبتُ نسبُ المقرَّب به ولا يرثُ ؛ لأنَّ تورِثَهُ يُفْضَى إلى إسقاطِ تورِثِهِ ، فسقطَ ؛ لأنَّه لو ورثَ لخرَجَ المقرَّب عن كونه وارثًا ، فيبطلُ إقرارُهُ ويسقطُ نسبُ المقرَّب به وتورِثُهُ ، فيؤدَّى تورِثُهُ إلى إسقاطِ تورِثِهِ ، فأثبتنا النسبَ دونَ الميراثِ . ولنا ، أنه ابنٌ ثابتُ النسبِ ، لم يوجد في حقِّه مانعٌ من الإرثِ ، فيدخلُ في عمومِ قوله تعالى : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ الْفُتْحِ الْأُنثَيْنِ ﴾^(٢) . أو فيرثُ كما لو ثبتَ نسبُهُ ببيِّنَةٍ ، ولأنَّ ثبوتَ النسبِ سببٌ للميراثِ ، فلا يجوزُ قطعُ حكمِهِ عنه ، ولا تورِثُ محجوبٍ به [٢٨٨/٥] مع وجودِهِ وسلامتِهِ من الموانعِ . وما

الإنصاف

قوله : سواء كان المقرَّب به يحجبُ المقرَّب أو لا يحجبُهُ . أمَّا إذا كان لا يحجبُهُ مطلقًا ، أو كان يحجبُهُ حجبَ نقصانٍ ، فلا خلافَ في ذلك ، وهو واضحٌ . وأمَّا إذا كان يحجبُهُ حجبَ حرمانٍ ، فالصحيحُ من المذهبِ أنَّ المقرَّب به يرثُ إذا ثبتَ

(١) في م : « شرح » .

(٢) سورة النساء ١١ .

احتجوا به لا يصح ؛ لأننا إنما نعتبر كون المقر وارثاً على تقدير عدم المقر به ، وخروجه عن الميراث بالإقرار لا يمنع صحته ، بدليل أن الابن إذا أقر بأخ ، فإنه يرث مع كونه يخرج بإقراره عن أن يكون جميع الورثة . فإن قيل : إنما يقبل إقراره إذا صدقه المقر به ، فصار إقراراً من جميع الورثة ، وإن كان المقر به طفلاً أو مجنوناً لم يعتبر قوله ، فقد أقر كل من يعتبر قوله . قلنا : ومثله ههنا ، فإنه إن كان المقر به كبيراً فلا بد من تصديقه ، فقد أقر به كل من يعتبر إقراره ، وإن كان صغيراً غير معتبر القول لم يثبت النسب بقول الآخر ، كما لو كانا^(١) اثنين أحدهما صغيراً فأقر البالغ بأخ آخر ، لم يقبل ، ولم يقولوا : (به ، و) لا تعتبر موافقته . كذا ههنا . ولأنه لو كان في يد إنسان عبداً محكوماً له بملكه ، فأقر به لغيره ، ثبت للمقر له وإن كان المقر يخرج بالإقرار عن كونه مالِكاً ، كذا ههنا .

النسب . اختاره ابن حامد ، والقاضى . وجزم به فى « المحرر » ، و « الوجيز » ، و « الحاوى » ، و « المغنى » ، و « الشرح » ، ونصراه . وقدمه فى « الفروع » ، و « الرعايتين » . وقد شمله كلام المصنف فى قوله : ثبت نسبه وإرثه . وقيل : لا يرث مسقط . اختاره أبو إسحاق . وذكره الأزرعى عن أصحابنا غير القاضى ، وقال : إنه الصحيح . فعلى هذا ، هل يُقر نصيب المقر به بيد المقر ، أو يبيت المال ؟ فيه وجهان . وأطلقهما فى « الفروع » ،

(١) فى م : « كان » .

(٢ - ٢) فى المغنى ٣٢٠/٧ : « إنه » .

وَأِنْ أَقَرَّ بَعْضُهُمْ لَمْ يَثْبُتْ نَسَبُهُ ، إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ مِنْهُمْ عَدْلَانِ أَنَّهُ وُلِدَ عَلَى فِرَاشِهِ ، أَوْ أَنَّ الْمَيِّتَ أَقَرَّ بِهِ .

الشرح الكبير

٢٨٧١ - مسألة : (وإن أَقَرَّ بَعْضُهُمْ لَمْ يَثْبُتْ نَسَبُهُ ، إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ مِنْهُمْ عَدْلَانِ أَنَّهُ وُلِدَ عَلَى فِرَاشِهِ ، أَوْ أَنَّ الْمَيِّتَ أَقَرَّ بِهِ) وجملته ، أَنَّهُ إِذَا أَقَرَّ أَحَدُ الْوَارِثِينَ بَوَارِثٍ مَشَارِكٍ لَهُمْ فِي الْمِيرَاثِ ، لَمْ يَثْبُتِ النَّسَبُ بِالْإِجْمَاعِ ؛ لِأَنَّ النَّسَبَ لَا يَتَّبَعُ ، فَلَا يُمَكِّنُ إِثْبَاتُهُ فِي حَقِّ الْمُقَرِّ دُونَ الْمُنْكَرِ ، وَلَا إِثْبَاتُهُ فِي حَقِّهِمَا ؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا مُنْكَرٌ ، فَلَا يُقْبَلُ إِقْرَارُ غَيْرِهِ عَلَيْهِ ، وَلَمْ تَوْجَدْ شَهَادَةُ يَثْبُتْ بِهَا النَّسَبُ وَلَوْ كَانَ الْمُقَرِّ عَدْلَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ إِقْرَارٌ مِنْ بَعْضِ

و « الفائق » ، و « الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، وَهُوَ الَّذِي خَرَّجَهَا . قُلْتُ : الصَّوَابُ أَنَّهُ يُقَرَّرُ بِيَدِ الْمُقَرِّ ، وَهِيَ شَبِيهَةٌ بِمَا إِذَا أَقَرَّ لِكَبِيرٍ عَاقِلٍ بِمَالٍ ، فَلَمْ يُصَدِّقْهُ ، عَلَى مَا يَأْتِي فِي آخِرِ كِتَابِ الْإِقْرَارِ .

تنبيه : مُرَادُهُ بِقَوْلِهِ : وَإِنْ أَقَرَّ بَعْضُهُمْ لَمْ يَثْبُتْ نَسَبُهُ . إِذَا كَانَ الْبَعْضُ الَّذِي لَمْ يُقَرَّرْ وَارِثًا . أَمَّا إِذَا كَانَ الْمُنْكَرُ لَا يَرِثُ لِمَانِعٍ بِهِ ؛ كَالرَّقِّ وَنَحْوِهِ ، فَلَا اعْتِبَارَ بِإِنْكَارِهِ وَيَرِثُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . قُلْتُ : الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ : وَإِنْ أَقَرَّ بَعْضُهُمْ . يَعْنِي بَعْضَ الْوَرَثَةِ ، وَهَذَا لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْوَرَثَةِ ؛ لِلْمَانِعِ الَّذِي بِهِ .

قوله : وَإِنْ أَقَرَّ بَعْضُهُمْ لَمْ يَثْبُتْ نَسَبُهُ . يَعْنِي مُطْلَقًا . بَلْ يَثْبُتْ نَسَبُهُ ^(١) مِنَ الْمُقَرِّينَ الْوَارِثِينَ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ،

(١) زيادة من : أ .

الورثة . وقال أبو حنيفة : يثبت إذا كانا عدلين ؛ لأنهما بينة ، فهو كما لو شهدا به . ولنا ، أنه إقرار من بعض الورثة ، فلم يثبت به النسب ، كالواحد . وفارق الشهادة ؛ لأنه يعتبر فيها العدالة والذكورية ، والإقرار بخلافه . فأما إن شهد به عدلان ، أو شهدا أنه ولد على فراشه ، أو أن الميت أقر به ، ثبت النسب وشاركهم في الإرث ؛ لأنهما لو شهدا على غير موروثهما قبل ، فكذلك إذا شهدا عليه .

و « الرعايتين » ، و « الحاوي الصغير » ، وغيرهم . وقيل : لا يثبت . جزم به الأرجح وغيره . فلو كان المقر به أختا ، ومات المقر عن بنى عم ، ورثوه . وعلى الأول ، يرثه الأخ . وهل يثبت نسبه من ولد المقر المنكر له تبعا ، فثبت العمومة ؟ فيه وجهان . وأطلقهما في « الفروع » ، ^(١) و « الهداية » ، و « المذهب » ، و « الخلاصة » في كتاب الإقرار . وظاهر ما قدمه في « الرعايتين » ، و « الحاوي » ، أنه يثبت ، فإنهما قالا : ويثبت نسبه وإرثه من المقر لو مات . وقيل : لا يثبتان . انتهى . وصححه في « التلخيص » . وفي « الانتصار » خلاف ، مع كونه أكبر سنا من أبي المقر ، أو معروف النسب . انتهى ^(٢) . ولو مات المقر وخلفه والمنكر ، فإرثه بينهما ، فلو خلفه فقط ورثه . وذكر جماعة ، إقراره له كوصية ، فيأخذ المال في وجهه ، وثلثه في آخر . وقيل : المال لبيت المال . قوله : وإن أقر بعضهم لم يثبت نسبه . هذا الصحيح من المذهب مطلقا ، وعليه الأصحاب ، وقطع به الأكثر . وعنه ، إن أقر اثنان منهم على أيهما بدين أو نسب ،

(١ - ٢) سقط من : ط .

وَعَلَى الْمُقَرَّرِ أَنْ يَدْفَعَ إِلَيْهِ فَضْلَ مَا فِي يَدِهِ عَنْ مِيرَاثِهِ . فَإِذَا أَقَرَّ أَحَدُ
الْإِثْنَيْنِ بِأَخٍ فَلَهُ ثُلُثُ مَا فِي يَدِهِ ، وَإِنْ أَقَرَّ بِأَخْتٍ فَلَهَا خُمْسُ مَا
فِي يَدِهِ .

الشرح الكبير

٢٨٧٢ - مسألة : (وعلى المقرّر أن يدفع إليه فضل ما في يده عن
ميراثه) إذا أقرّ بعض الورثة ولم يثبت نسبه ، لزم المقرّر أن يدفع إليه فضل
ما في يده ، كمن خلف ولدين فأقرّ أحدهما بأخٍ ، فله ثلث ما في يده ،
وإن أقرّ بأختٍ ، دفع إليها خُمس ما في يده عن ميراثه . هذا قول مالك ،
والأوزاعي ، والثوري ، وابن أبي ليلى ، والحسن بن صالح ،
وشريك ، ويحيى بن آدم ، ووكيع ، وإسحاق ، وأبي عبيد ، وأبي ثور ،
وأهل البصرة . وقال النخعي ، وحماذ ، وأبو حنيفة وأصحابه : يقاسمه
ما في يده ؛ لأنه يقول : أنا وأنت سواء في ميراثِ أينا . وكأنّ ما أخذه

الإنصاف

ثبت في حق غيرهم ؛ إعطاء له حكم شهادة وإقرار . وفي اعتبار عدالتهما
الروايتان . قاله في « الفروع » . قال في « الفائق » : في ثبوت النسب والإرث
بدون لفظ الشهادة روايتان ، وهما بإقراره بدين على الميت . قال القاضي :
وكذلك يخرج في عدالتهما . ذكره أبو الحسين في « التمام » .

قوله : إلّا أن يشهد منهم عدلان أنه ولد على فراشه ، أو أن الميت أقرّ به . وكذا
لو شهد أنه ولده ، فإنه يثبت نسبه وإرثه ، بلا نزاع .

فائدة : لو صدقه بعض الورثة إذا بلغ أو عقل ثبت نسبه ، فلو مات وله وارث
غير المقرّر اعتبر تصديقه ، وإلّا فلا .

الشرح الكبير المُنْكَرُ تَلَفَ أَوْ غَضِبَ ، فَيَسْتَوِي فِيمَا بَقِيَ . وقال الشافعي ، [٢٨٨/٥ ظ]
 وداود : لا يلزمه في الظاهر دفع شيء إليه ، وهل يلزمه فيما بينه وبين الله تعالى ؟ على قولين ؛ أصحهما ، لا يلزمه ؛ لأنه لا يرث من لا يثبت نسبه .
 وإذا قلنا : يلزمه . ففي قدره وجهان ^(١) . ولنا على الشافعي ، أنه أقر بحق لمُدَّعيه يمكن صدقه فيه ، ويد المَقَرُّ عليه وهو متمكن من دفعه إليه ، فلزمه ذلك ، كما لو أقر له بمعين ، ولأنه إذا علم أن هذا أخوه وله ثلث التركة ، وتيقن استحقاقه لها ، وفي يده بعضه وصاحبه يطلبه ، لزمه دفعه إليه وحرَمَ عليه منعه منه ، كما في سائر المواضع ، وعدم ثبوت نسبه في الظاهر لا يمنع وجوب دفعه إليه ، كما لو غصبه شيئاً ولم تقم بينة بغضبه . ولنا على أبي حنيفة ، أنه أقر له بالفاضل عن ميراثه ، فلم يلزمه أكثر مما أقر به ، كما لو أقر له بشيء معين ، ولأنه حق تعلق بمحل مشترك بإقرار أحد الشريكين ، فلم يلزمه أكثر من قسطه ، كما لو أقر أحد الشريكين بجنابة على العبد . ولأن التركة بينهم أثلاثاً ، فلا يستحق مما في يده إلا الثلث ، كما لو ثبت نسبه بينة . ولأنه إقرار يتعلق بحصته وحصّة أخيه ، فلا يلزمه أكثر مما يخصه ، كالإقرار بالوصية ، وكالإقرار أحد الشريكين على مال الشراكة بدين . ولأنه لو شهد معه أجني بالنسب ثبت ، ولو لزمه أكثر من حصته لم تقبل شهادته ؛ لأنه يجزئها نفعا إلى نفسه ، لكونه يسقط بعض ما يستحق عليه .

(١) بعده في الأصل : « كالمذهبين » .

الشرح الكبير

فعلى هذا ، إذا خَلَفَ اثْنَيْنِ فَأَقَرَّ أَحَدُهُمَا بِأَخٍ ، فَلِلْمُقَرَّرِ لَهُ ثُلُثُ مَا فِي يَدِ الْمُقَرَّرِ ، وهو سُدُسُ الْمَالِ ؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ : نَحْنُ ثَلَاثَةٌ ، لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَّا الثُّلُثُ ، وَفِي يَدِي النِّصْفُ ، فَفَضَّلَ فِي يَدِي لَكَ السُّدُسُ . فَيَدْفَعُهُ إِلَيْهِ ، وَهُوَ ثُلُثُ مَا فِي يَدِهِ . وَفِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ ، يَدْفَعُ إِلَيْهِ نِصْفَ مَا فِي يَدِهِ ، وَهُوَ الرُّبْعُ . وَإِنْ أَقَرَّ بِأَخْتٍ ، دَفَعَ إِلَيْهَا خُمْسَ مَا فِي يَدِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ : نَحْنُ أَخَوَانِ وَأَخْتُ ، فَلِلْخُمْسِ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ ، وَهُوَ خُمْسُ مَا فِي يَدِي وَخُمْسُ مَا فِي يَدِ أُخَى . فَيَدْفَعُ إِلَيْهَا خُمْسَ مَا فِي يَدِهِ . وَفِي قَوْلِهِمْ ، يَدْفَعُ إِلَيْهَا ثُلُثَ مَا فِي يَدِهِ . وَفَارِقَ مَا إِذَا غُصِبَ بَعْضُ التَّرَكَةِ وَهُمَا اثْنَانِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَسْتَحِقُّ النِّصْفَ مِنْ كُلِّ جُزْءٍ مِنَ التَّرَكَةِ ، وَهَهُنَا يَسْتَحِقُّ الثُّلُثُ ، فَافْتَرَقَا .

فصل : إذا خَلَفَ ابْنًا وَاحِدًا فَأَقَرَّ بِأَخٍ مِنْ أَبِيهِ ، دَفَعَ إِلَيْهِ نِصْفَ مَا فِي يَدِهِ . فِي قَوْلِ الْجَمِيعِ . فَإِنْ أَقَرَّ بَعْدَهُ بِآخَرَ ، فَاتَّفَقَا عَلَيْهِ ، دَفَعَا إِلَيْهِ ثُلُثَ مَا فِي أُيْدِيهِمَا . فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا . فَإِنْ أَنْكَرَ الْمُقَرَّرُ بِهِ ثَانِيًا الْمُقَرَّرُ بِهِ أَوَّلًا ، لَمْ يَثْبُتْ نَسَبُهُ . قَالَ الْقَاضِي : هَذَا مَثَلٌ لِلْعَامَّةِ ، تَقُولُ ^(١) : أَدْخَلَنِي أَخْرَجَكَ . وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ أَكْثَرَ مِنْ ثُلُثِ مَا فِي أُيْدِيهِمَا ^(٢) ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُقَرَّرْ بِأَكْثَرِ مِنْهُ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : [٢٨٩/٥] يُلْزَمُ الْمُقَرَّرُ أَنْ يَعْرِمَ لَهُ نِصْفَ التَّرَكَةِ ؛ لِأَنَّهُ أَتْلَفَهُ عَلَيْهِ بِإِقْرَارِهِ الْأَوَّلِ . قَالَ شَيْخُنَا ^(٣) : وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا

الإنصاف

(١) سقط من : م .

(٢) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ : « لَعَلَّهُ يَرِيدُ أَنَّهُ لَا يَأْخُذُ أَكْثَرَ مِنْ ثُلُثِ مَا فِي يَدِ الَّذِي أَقَرَّ بِهِ أَوَّلًا » .

(٣) فِي : الْمَغْنَى ١٣٨/٩ .

يُظَلَّ نَسَبُ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّهُ ثَبَتَ بِقَوْلٍ مَنْ هُوَ كُلُّ الْوَرَثَةِ حَالِ الْإِقْرَارِ . وَإِنْ
لَمْ يُصَدَّقِ الْمُقَرَّرُ بِهِ الْأَوَّلُ بِالثَّانِي ، لَمْ يَثْبُتْ نَسَبُهُ ، وَيُدْفَعُ إِلَيْهِ الْمُقَرَّرُ ثُلُثُ
مَا بَقِيَ فِي يَدِهِ ؛ لِأَنَّهُ الْفَضْلُ الَّذِي فِي يَدِهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَلْزَمَهُ ^(١) ثُلُثُ
جَمِيعِ الْمَالِ ؛ لِأَنَّهُ قَوَّتَهُ عَلَيْهِ بِدَفْعِ النَّصْفِ إِلَى الْأَوَّلِ ، وَهُوَ يُقَرَّرُ أَنَّهُ لَا
يَسْتَحِقُّ إِلَّا الثُّلُثَ . وَسَوَاءٌ دَفَعَهُ إِلَيْهِ بِحُكْمِ حَاكِمٍ أَوْ بغيرِ حُكْمِهِ ؛ لِأَنَّ
إِقْرَارَهُ عِلَّةُ حُكْمِ الْحَاكِمِ . وَسَوَاءٌ عَلِمَ بِالْحَالِ عِنْدَ إِقْرَارِهِ بِالْأَوَّلِ أَوْ لَمْ
يَعْلَمْ ؛ لِأَنَّ الْعَمْدَ وَالْخَطَأَ وَاحِدٌ فِي ضَمَانٍ مَا يَتَلَفُ . وَحُكْمِي نَحْوُ هَذَا عَنْ
شَرِيكِ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ إِنْ عَلِمَ بِالثَّانِي حِينَ إِقْرَارِهِ ^(٢) بِالْأَوَّلِ ، وَعَلِمَ أَنَّهُ إِذَا
أَقَرَّ بِهِ بَعْدَ الْأَوَّلِ لَا يُقْبَلُ ، ضَمِينَ ؛ لِأَنَّهُ قَوَّتَ حَقَّ غَيْرِهِ بِتَفْرِيطِهِ ، وَإِنْ
لَمْ يَعْلَمْ لَمْ يَضْمَنْ ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ ^(٣) عَلَيْهِ الْإِقْرَارُ بِالْأَوَّلِ إِذَا عَلِمَهُ ، وَلَا
يُخَوِّجُهُ إِلَى حَاكِمٍ ، وَمَنْ فَعَلَ الْوَاجِبَ فَقَدْ أَحْسَنَ وَلَيْسَ بِخَائِنٍ ، فَلَا
يَضْمَنْ . وَقِيلَ : هَذَا قِيَاسُ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : إِنْ كَانَ الدَّفْعُ
بِحُكْمِ حَاكِمٍ دَفَعَ إِلَى الثَّانِي نِصْفَ مَا بَقِيَ فِي يَدِهِ ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الْحَاكِمِ
كَالْأَخْذِ مِنْهُ كَرَهًا ، وَإِنْ دَفَعَهُ بغيرِ حَاكِمٍ دَفَعَ إِلَى الثَّانِي ثُلُثَ جَمِيعِ الْمَالِ ؛
لِأَنَّهُ دَفَعَ إِلَى الْأَوَّلِ مَا لَيْسَ لَهُ تَبَرُّعًا . وَلَنَّا عَلَى الْأَوَّلِ ، أَنَّهُ أَقَرَّ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِ
الْإِقْرَارُ بِهِ فَلَمْ يَضْمَنْ مَا تَلَفَ بِهِ ، كَمَا لَوْ قَطَعَ الْإِمَامُ يَدَ السَّارِقِ فَسَرَى إِلَى

(١) فِي الْأَصْلِ : « لَا يَلْزَمُهُ » .

(٢) فِي م : « أَقَرَّ » .

(٣) فِي م : « لَا يَجِبُ » .

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي يَدِ الْمُقَرِّ فَضْلٌ ، فَلَا شَيْءَ لِلْمُقَرِّ بِهِ . فَإِذَا خَلَفَ
 أَخًا مِنْ أَبِي وَأَخًا مِنْ أُمِّ ، فَأَقْرَبًا بِأَخٍ مِنْ أَبَوَيْنِ ، ثَبَتَ نَسَبُهُ وَأَخَذَ
 مَا فِي يَدِ الْأَخِ مِنَ الْأَبِ . وَإِنْ أَقْرَبَ بِهِ الْأَخُ مِنَ الْأَبِ وَحْدَهُ ، أَخَذَ
 مَا فِي يَدِهِ ، وَلَمْ يَثْبُتْ نَسَبُهُ . وَإِنْ أَقْرَبَ بِهِ الْأَخُ مِنَ الْأُمِّ وَحْدَهُ أَوْ
 أَقْرَبًا بِأَخٍ سِوَاهُ ، فَلَا شَيْءَ لَهُ .

الشرح الكبير

نفسه . وإن أقرب بعدهما بثالث فصداقاه ثبت نسبه ، وأخذ ربع ما في يد كل
 واحد منهم ، إذا كان مع كل واحد ثلث المال ، وإن كذبا لم يثبت نسبه ،
 وأخذ ربع ما في يد المقر به . وفي ضمانه له ما زاد التفصيل في التي قبلها .
 وعلى مثل قولنا قال ابن أبي ليلى ، وأهل المدينة ، وبعض أهل البصرة .
 ٢٨٧٣ - مسألة : (فإن لم يكن في يد المقر فضل ، فلا شيء للمقر
 به) لأنه لم يقر له بشيء (فإذا خلف أخا من أبي وأخا من أم ، فأقربا بأخ
 من أبوين ، ثبت نسبه) لأن كل الورثة أقرؤا به (ويأخذ) جميع (ما
 في يد الأخ من الأب) لأنه يسقطه في الميراث (وإن أقرب به الأخ من الأب
 وحده ، أخذ ما في يده) لما ذكرنا (ولم يثبت نسبه) لأن الذي أقر به
 لا يرث المال كله (وإن أقرب به الأخ من الأم وحده ، فلا شيء له) لأنه

قوله : وإذا خلف أخا من أبي ، وأخا من أم ، فأقربا بأخ من أبوين ، ثبت نسبه
 وأخذ ما في ^(١) يد الأخ من الأب . جزم به في « المغني » ، و « الشرح » ^(١) ،

(١ - ١) سقط من : الأصل .

المقنع وَطَرِيقُ الْعَمَلِ أَنَّ تَضْرِبَ مَسْأَلَةَ الْإِقْرَارِ فِي مَسْأَلَةِ الْإِنْكَارِ ، وَتَدْفَعُ إِلَى الْمُقَرَّرِ [١٨٦ ط] سَهْمَهُ مِنْ مَسْأَلَةِ الْإِقْرَارِ فِي مَسْأَلَةِ الْإِنْكَارِ ، وَإِلَى الْمُنْكَرِ سَهْمَهُ مِنْ مَسْأَلَةِ الْإِنْكَارِ فِي مَسْأَلَةِ الْإِقْرَارِ ، وَمَا فَضَّلَ

الشرح الكبير ليس في يده فَضْلٌ يُقَرُّ له به . وكذا إن أَقَرَّ بِأَخٍ آخَرَ مِنْ أُمِّهِ ؛ لذلك . فَأَمَّا إن أَقَرَّ بِأَخَوَيْنِ مِنْ أُمٍّ ، فَإِنَّهُ يَدْفَعُ إِلَيْهِمَا ثُلُثَ مَا فِي يَدِهِ ؛ لِأَنَّ فِي يَدِهِ السُّدُسَ ، فَبِإِقْرَارِهِ اعْتَرَفَ أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ مِنَ الْمِيرَاثِ إِلَّا التُّسْعَ ، فَيَبْقَى فِي يَدِهِ نِصْفُ التُّسْعِ ، وَهُوَ ثُلُثُ مَا فِي يَدِهِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ فِي ثَلَاثَةِ إِخْوَةٍ مُفْتَرِقِينَ : إِذَا أَقَرَّ الْأَخُ مِنَ الْأُمِّ بِأَخٍ مِنْ أُمٍّ ، فَلَهُ نِصْفُ [٢٨٩/٥ ط] مَا فِي يَدِهِ ، وَإِنْ أَقَرَّ بِأَخٍ مِنْ أَبَوَيْنِ ، فَلِلْمُقَرَّرِ بِهِ خُمُسَةُ أَسْبَاعِ مَا فِي يَدِهِ . وَعَلَى قَوْلِنَا ، لَا يَأْخُذُ مِنْهُ شَيْئًا ؛ لِأَنَّهُ لَا فَضْلَ فِي يَدِهِ .

٢٨٧٤ - مَسْأَلَةٌ : (وَطَرِيقُ الْعَمَلِ) فِيهَا (أَنْ تَضْرِبَ مَسْأَلَةَ الْإِقْرَارِ فِي مَسْأَلَةِ الْإِنْكَارِ ، وَتَدْفَعُ إِلَى الْمُقَرَّرِ سَهْمَهُ مِنْ مَسْأَلَةِ الْإِقْرَارِ) مَضْرُوبٌ (فِي مَسْأَلَةِ الْإِنْكَارِ ، وَلِلْمُنْكَرِ سَهْمَهُ مِنْ مَسْأَلَةِ الْإِنْكَارِ) مَضْرُوبٌ (فِي مَسْأَلَةِ الْإِقْرَارِ ، وَمَا فَضَّلَ فَهُوَ لِلْمُقَرَّرِ بِهِ . فَلَوْ خَلَّفَ ابْنَيْنِ ،

الإِنصاف ^(١) و « الْفُرُوعِ » ، وَغَيْرِهِمْ ؛ بِنَاءٍ مِنْهُمْ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَلِأَنَّهُ تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَا يَرِثُ مُسْقِطٌ . وَإِنْ أَقَرَّ بِهِ الْأَخُ مِنَ الْأَبِ وَحْدَهُ أَخَذَ مَا فِي يَدِهِ ، هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ فِي « الْهِدَايَةِ » : يَأْخُذُ نِصْفَهُ . وَقَطَعَ بِهِ . قَالَ فِي « الْمُحَرَّرِ » : وَهُوَ سَهْوٌ .

قوله : فَلَوْ خَلَّفَ ابْنَيْنِ ، فَأَقَرَّ أَحَدُهُمَا بِأَخَوَيْنِ ، فَصَدَّقَهُ أَخُوهُ فِي أَحَدِهِمَا ، ثَبَتَ

(١ - ١) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

فَهُوَ لِلْمُقَرَّبِ . فَلَوْ خَلَفَ ابْنَيْنِ ، فَأَقَرَّ أَحَدُهُمَا بِأَخَوَيْنِ ، فَصَدَّقَهُ أَخُوهُ فِي أَحَدِهِمَا ، ثَبَتَ نَسَبُ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ ، فَصَارُوا ثَلَاثَةً ، ثُمَّ تَضَرَّبُ مَسْأَلَةُ الْإِقْرَارِ فِي مَسْأَلَةِ الْإِنْكَارِ تَكُنْ اثْنِي عَشَرَ ؛ لِلْمُنْكَرِ سَهْمٌ مِنَ الْإِنْكَارِ فِي الْإِقْرَارِ ، أَرْبَعَةٌ ، وَلِلْمُقَرَّرِ سَهْمٌ مِنَ الْإِقْرَارِ فِي مَسْأَلَةِ الْإِنْكَارِ ، ثَلَاثَةٌ ، وَلِلْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ إِنْ صَدَّقَ الْمُقَرَّرُ مِثْلُ سَهْمِهِ ، وَإِنْ أَنْكَرَهُ مِثْلُ سَهْمِ الْمُنْكَرِ ، وَمَا فَضَلَ لِلْمُخْتَلَفِ فِيهِ ، وَهُوَ سَهْمَانِ فِي حَالِ التَّصْدِيقِ وَسَهْمٌ فِي حَالِ الْإِنْكَارِ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : لَا يَأْخُذُ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ مِنَ الْمُنْكَرِ فِي حَالِ التَّصْدِيقِ إِلَّا رُبْعُ مَا فِي يَدِهِ . وَصَحَّحَهَا مِنْ ثَمَانِيَةٍ ، لِلْمُنْكَرِ ثَلَاثَةٌ ، وَلِلْمُخْتَلَفِ

الشرح الكبير

فَأَقَرَّ أَحَدُهُمَا بِأَخَوَيْنِ ، فَصَدَّقَهُ أَخُوهُ فِي أَحَدِهِمَا ، ثَبَتَ نَسَبُ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ ، فَصَارُوا ثَلَاثَةً ، ثُمَّ تَضَرَّبُ مَسْأَلَةُ الْإِقْرَارِ فِي مَسْأَلَةِ الْإِنْكَارِ تَكُنْ اثْنِي عَشَرَ ؛ لِلْمُنْكَرِ سَهْمٌ مِنَ الْإِنْكَارِ فِي الْإِقْرَارِ ، أَرْبَعَةٌ ، وَلِلْمُقَرَّرِ سَهْمٌ مِنَ الْإِقْرَارِ فِي الْإِنْكَارِ ، ثَلَاثَةٌ ، وَلِلْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ إِنْ صَدَّقَ الْمُقَرَّرُ مِثْلُ سَهْمِهِ ، وَإِنْ أَنْكَرَهُ مِثْلُ سَهْمِ الْمُنْكَرِ ، وَمَا فَضَلَ لِلْمُخْتَلَفِ فِيهِ ، وَهُوَ سَهْمَانِ فِي حَالِ التَّصْدِيقِ وَسَهْمٌ فِي حَالِ الْإِنْكَارِ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : لَا يَأْخُذُ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ مِنَ الْمُنْكَرِ فِي حَالِ التَّصْدِيقِ إِلَّا رُبْعُ مَا فِي يَدِهِ . وَصَحَّحَهَا

نَسَبُ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ ، فَصَارُوا ثَلَاثَةً . ثُمَّ تَضَرَّبُ مَسْأَلَةُ الْإِقْرَارِ فِي مَسْأَلَةِ الْإِنْكَارِ ، تَكُنْ اثْنِي عَشَرَ ؛ لِلْمُنْكَرِ سَهْمٌ مِنَ الْإِنْكَارِ فِي الْإِقْرَارِ أَرْبَعَةٌ ، وَلِلْمُقَرَّرِ سَهْمٌ مِنَ

المقنع فيه سَهْمٌ ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَخَوَيْنِ سَهْمَانِ .

الشرح الكبير

مِنْ ثَمَانِيَةٍ ؛ لِلْمُنْكَرِ ثَلَاثَةٌ ، وَلِلْمُخْتَلَفِ فِيهِ سَهْمٌ ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَخَوَيْنِ سَهْمَانِ (إِذَا خَلَّفَ ابْنَيْنِ ، فَأَقَرَّ الْأَكْبَرُ بِأَخَوَيْنِ ، فَصَدَّقَهُ الْأَصْغَرُ فِي أَحَدِهِمَا ، ثَبَتَ نَسَبُ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ ، فَصَارُوا ثَلَاثَةً ، فَمَسْأَلَةُ الْإِنْكَارِ إِذَا مِنْ ثَلَاثَةٍ ، وَمَسْأَلَةُ الْإِقْرَارِ مِنْ أَرْبَعَةٍ ، فَتَضَرَّبُ إِحْدَاهُمَا فِي الْأُخْرَى تَكُنْ اثْنِي عَشَرَ ؛ لِلْأَصْغَرِ سَهْمٌ مِنْ مَسْأَلَةِ الْإِنْكَارِ فِي مَسْأَلَةِ الْإِقْرَارِ ، أَرْبَعَةٌ ، وَلِلْأَكْبَرِ سَهْمٌ مِنْ مَسْأَلَةِ الْإِقْرَارِ فِي مَسْأَلَةِ الْإِنْكَارِ ، ثَلَاثَةٌ ، وَلِلْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ إِنْ أَقَرَّ بِصَاحِبِهِ مِثْلُ سَهْمِ الْأَكْبَرِ ، وَإِنْ أَنْكَرَ مِثْلُ سَهْمِ الْأَصْغَرِ . وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ أَنَّ الْمُتَّفَقَ عَلَيْهِ إِنْ صَدَّقَ بِصَاحِبِهِ لَمْ يَأْخُذْ مِنَ الْمُنْكَرِ إِلَّا رُبْعَ مَا فِي يَدِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْعَى أَكْثَرَ مِنْهُ ، وَيَأْخُذُ هُوَ وَالْمُخْتَلَفُ فِيهِ مِنَ الْأَكْبَرِ نِصْفَ مَا فِي يَدِهِ ، فَتَصِحُّ مِنْ ثَمَانِيَةٍ ؛ لِلْمُنْكَرِ ثَلَاثَةُ أَثْمَانٍ ، وَلِلْمُقَرَّرِ سَهْمَانِ ، وَلِلْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ سَهْمَانِ ، وَلِلْآخِرِ سَهْمٌ . وَذَكَرَ ابْنُ اللَّبَّانِ أَنَّ هَذَا

الإِنصاف

الْإِقْرَارِ فِي مَسْأَلَةِ الْإِنْكَارِ ثَلَاثَةٌ ، وَلِلْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ ، إِنْ صَدَّقَ الْمُقَرَّرُ ، مِثْلُ سَهْمِهِ ، وَإِنْ أَنْكَرَهُ ، مِثْلُ سَهْمِ الْمُنْكَرِ ، وَمَا فَضَّلَ لِلْمُخْتَلَفِ فِيهِ ؛ وَهُوَ سَهْمَانِ فِي حَالِ التَّصْدِيقِ ، وَسَهْمٌ فِي حَالِ الْإِنْكَارِ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْمُنَوَّرِ » ، وَ « مُتَخَبِّ الْأَرْجَى » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمَعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَصَحَّاحَهُ . وَقَدَّمَهُ أَيْضًا [٢٨٨/٢] فِي « الْمَحْرَرِ » ، وَ « النَّظْمِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْفَائِقِ » . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : لَا يَأْخُذُ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ مِنْ

قياس قول مالك ، والشافعي . وفي هذا نظر ؛ لأن المنكر يُقرُّ أنه لا يستحق إلا الثلث ، وقد حضر من يدعى الزيادة ، فوجب دفعها إليه . ونظير هذا ما لو ادعى إنسان داراً في يد رجل ، فأقرَّ بها لغيره ، فقال المقرُّ له : إنما هي لهذا المدعى . فإنها تُدفعُ إليه . وقد ردَّ الخبرُ على ابن اللبان هذا القول ، وقال : على هذا يبقى مع المنكر ثلاثة أثمان ، وهو لا يدعى إلا الثلث ، وقد حضر من يدعى هذه الزيادة ، ولا منازع له فيها ، فيجب دفعها إليه . قال : والصحيح أن يضمَّ المتفق عليه السدس الذي [٢٩٠/٥] يأخذه من المقرِّ به ، فيضمُّه إلى النصف الذي هو بيد المقرِّ بهما ، فيقتسمانه أثلاثاً ، فتصبح من تسعة ؛ للمنكر ثلاثة ، ولكل واحد من الأخوين سهمان . وهذا قول أبي يوسف إذا تصادقا . قال شيخنا (١) : ولا يستقيم هذا على قول من لا يلزم المقرُّ أكثر من الفضل عن ميراثه ؛ لأن المقرِّ بهما والمتفق عليه لا ينقص ميراثه عن الربع ، ولم يحصل له على هذا القول إلا التسعان . وقيل : يدفع الأكبر إليهما نصف ما في يده ، ويأخذ المتفق عليه من الأصغر ثلث ما في يده ، فيحصل للأصغر الثلث ، وللأكبر الربع ، وللمتفق عليه السدس والثمن ، وللمختلف فيه الثمن ،

المنكر في حال التصديق إلا ربع ما في يده . وصحَّحها من ثمانية ؛ للمنكر ثلاثة ، وللمختلف فيه سهم ، ولكل واحد من الأخوين سهمان . وردَّه المصنف ، والشارح ، وضعفه الناظم .

(١) في : المغنى ٩/١٤٢ .

وإن خَلَفَ ابْنًا فَأَقَرَّ بِأَخَوَيْنِ بِكَلَامٍ مُتَّصِلٍ ثَبَتَ نَسَبُهُمَا ، سَوَاءٌ
[١٨٧] اتَّفَقَا أَوْ اخْتَلَفَا . وَيَحْتَمِلُ أَلَّا يَثْبُتَ نَسَبُهُمَا مَعَ
اِخْتِلَافِهِمَا .

الشرح الكبير

وَصَحَّحَ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعَشْرِينَ ؛ لِلأَصْغَرِ ثَمَانِيَةً ، وَلِلْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ سَبْعَةً ، وَلِلأَكْبَرِ
سِتَّةً ، وَلِلْمُخْتَلَفِ فِيهِ ثَلَاثَةً . وَفِيهَا أَقْوَالٌ كَثِيرَةٌ سِوَى هَذِهِ ، وَالأَوَّلُ أَصَحُّ
إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

٢٨٧٥ - مسألة : (وَإِنْ خَلَفَ ابْنًا فَأَقَرَّ بِأَخَوَيْنِ بِكَلَامٍ مُتَّصِلٍ)
فَتَصَادَقَا (ثَبَتَ نَسَبُهُمَا) فَإِنْ تَجَاحَدَا فَكَذَلِكَ فِي أَقْوَى الْوَجْهَيْنِ ؛ لِأَنَّ
نَسَبَهُمَا ثَبَتَ بِإِقْرَارِ مَنْ هُوَ كُلُّ الْوَرَثَةِ قَبْلَهُمَا . وَفِي الْآخِرِ ، لَا يَثْبُتُ ؛
لِأَنَّ الْإِقْرَارَ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَمْ يَصُدِّرْ مِنْ كُلِّ الْوَرَثَةِ ، وَيُدْفَعُ إِلَى كُلِّ
وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثُلُثٌ مَا فِي يَدِهِ . فَإِنْ صَدَّقَ أَحَدُهُمَا بِصَاحِبِهِ وَجَحَدَهُ الْآخَرُ ،
ثَبَتَ نَسَبُ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ ، وَفِي الْآخِرِ وَجْهَانِ ، وَيُدْفَعُ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
ثُلُثٌ مَا فِي يَدِهِ . وَإِنْ كَانَا تَوَاطَعَا ثَبَتَ نَسَبُهُمَا ، وَلَمْ يُلْتَفَتْ إِلَى إنْكَارِ الْمُنْكَرِ
مِنْهُمَا ، سَوَاءٌ تَجَاحَدَا مَعًا ، أَوْ جَحَدَا أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ كَذِبَهُمَا ،

الإنصاف

قوله : وَإِنْ خَلَفَ ابْنًا ، فَأَقَرَّ بِأَخَوَيْنِ بِكَلَامٍ مُتَّصِلٍ ، ثَبَتَ نَسَبُهُمَا
- وَإِزْنُهُمَا - سَوَاءٌ اتَّفَقَا أَوْ اخْتَلَفَا . هَذَا الْمَذْهَبُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ،
و « الْمُنَوَّرِ » ، وَ « مُتَّخَبِ الْأَرْجَى » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمَعْنَى » ،
وَ « الشَّرْحِ » ، وَصَحَّحَاهُ ، وَقَدَّمَهُ أَيْضًا فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيِ »
الْصَّغِيرِ ، وَ « الْفُرُوعِ » . وَيَحْتَمِلُ أَلَّا يَثْبُتَ نَسَبُهُمَا مَعَ اِخْتِلَافِهِمَا . وَهُوَ لِأَنِّي

إِنْ أَقَرَّ بِأَحَدِهِمَا بَعْدَ الْآخِرِ ، أُعْطِيَ الْأَوَّلُ نِصْفَ مَا فِي يَدِهِ ،
وَالثَّانِي ثُلُثَ مَا بَقِيَ فِي يَدِهِ ، وَيُثْبِتُ نَسَبُ الْأَوَّلِ ، وَيَقِفُ ثُبُوتُ
نَسَبِ الثَّانِي عَلَى تَصْدِيقِهِ .

الشرح الكبير

فإنَّهما لا يَفْتَرِقَانِ . ومتى أَقَرَّ الوارثُ بأحدهما ثَبِتَ نَسَبُ الْآخَرِ . وإنْ
أَقَرَّ بِنَسَبِ صَغِيرَيْنِ دَفْعَةً وَاحِدَةً ، ثَبِتَ نَسَبُهُمَا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَثْبُتُ بِهِ
نَسَبُ الْكَبِيرَيْنِ الْمُتَجَاوِذَيْنِ . وهل يَثْبُتُ عَلَى الْوَجْهِ الْآخَرِ ؟ فيه اِحْتِمَالَانِ ؛
أَحَدُهُمَا ، يَثْبُتُ ؛ لِأَنَّهُ أَقَرَّ بِهِ كُلَّ الْوَرِثَةِ حِينَ الْإِقْرَارِ ، وَلَمْ يَجْحَدْهُ أَحَدٌ ،
فَهُوَ كَالْمُفْرَدِ . وَالثَّانِي ، لَا يَثْبُتُ ؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا وَارِثٌ ، وَلَمْ يُقَرَّرْ بِالْآخَرِ ،
فَلَمْ يَتَّفَقْ كُلُّ الْوَرِثَةِ عَلَى الْإِقْرَارِ بِهِ ، فَلَمْ تُعْتَبَرْ مُوَافَقَةُ الْآخَرِ ، كَمَا لَوْ كَانَا
صَغِيرَيْنِ .

٢٨٧٦ - مَسْأَلَةٌ : (فَإِنْ أَقَرَّ بِأَحَدِهِمَا بَعْدَ الْآخَرِ ، أُعْطِيَ الْأَوَّلُ
نِصْفَ مَا فِي يَدِهِ) بِغَيْرِ خِلَافٍ (وَثَبِتَ نَسَبُهُ) لِأَنَّهُ أَقَرَّ بِهِ كُلَّ الْوَرِثَةِ
(وَيَقِفُ ثُبُوتُ نَسَبِ الْبَاقِي عَلَى تَصْدِيقِهِ) لِأَنَّهُ صَارَ مِنَ الْوَرِثَةِ (وَ) يُعْطَى
(الثَّانِي ثُلُثَ مَا بَقِيَ فِي يَدِهِ) لِأَنَّهُ الْفَضْلُ ، فَإِنَّهُ يَقُولُ : نَحْنُ ثَلَاثَةٌ .

الْخَطَّابُ فِي « الْهِدَايَةِ » . وَاخْتَارَهُ بَعْضُ الْأَصْحَابِ . وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْمُحَرَّرِ » ،
و « النَّظْمِ » ، وَ « الْفَائِزِ » .

تَنْبِيْهٌ : مَحَلُّ الْخِلَافِ إِذَا لَمْ يَكُونَا تَوَّامَيْنِ ، فَإِنْ كَانَا تَوَّامَيْنِ فَإِنَّ نَسَبَهُمَا يَثْبُتُ ،
بِلَا نِزَاعٍ .

قَوْلُهُ : وَإِنْ أَقَرَّ بِأَحَدِهِمَا بَعْدَ الْآخَرِ ، أُعْطِيَ الْأَوَّلُ نِصْفَ مَا فِي يَدِهِ ، وَالثَّانِي

وَإِنْ أَقَرَّ بَعْضُ الْوَرَثَةِ بِامْرَأَةٍ لِلْمَيِّتِ لَزِمَهُ مِنْ إِرْثِهَا بِقَدْرِ حِصَّتِهِ .

٢٨٧٧ - مسألة : (وَإِنْ أَقَرَّ بَعْضُ الْوَرَثَةِ بِامْرَأَةٍ لِلْمَيِّتِ [٢٩٠/٥ ظ]
لَزِمَهُ مِنْ إِرْثِهَا بِقَدْرِ حِصَّتِهِ) يعنى يلزمه ما يفضل في يده لها عن حقه ،
كما ذكرنا في الإقرار .

مسائل من هذا الباب : إذا خلف ثلاثة بنين ، فأقر أحدهم بأخ
وأخت ، فصدقه أحد أخويه في الآخر ، والآخر في الأخت ، لم يثبت

ثُلث ما بقى في يده . إذا كذب الأول بالثاني ، وثبت نسب الأول ، وقف ثبوت
نسب الثاني على تصديقه . ولو كذب الثاني بالأول ، وهو مُصدق به ، ثبت نسب
الثلاثة ، على الصحيح من المذهب . جزم به في « الوجيز » وغيره . وقدمه في
« المحرر » ، و « النظم » ، و « الرعايتين » ، و « الحاوى الصغير » ، و « الفروع » .
وقيل : يسقط نسب الأول ، ويأخذ الثاني ثلثي ما في يده ، وثُلث ما في يد المُقرِّ .
تنبيه : قوله : وَإِنْ أَقَرَّ بَعْضُ الْوَرَثَةِ بِامْرَأَةٍ لِلْمَيِّتِ ، لَزِمَهُ مِنْ إِرْثِهَا بِقَدْرِ حِصَّتِهِ .
يعنى ، يلزمه ما يفضل في يده لها عن حصته ، كما ذكره في الإقرار بغيرها . وهذا بلا
خلاف . لكن لو مات المُنكر ، فأقر بها ابنه ، ففي تكميل إرث الزوجة وجهان .
وأطلقهما في « الرعية الكبرى » ، و « الفروع » . قلت : الأولى التكميل .
فإن لم يخلف المُنكر إلا الأخ المُقرِّ ، كُمل الإرث على الصحيح ، صححه في
« الرعية الكبرى » . قال في « التلخيص » : فالأصح أنه يثبت الميراث . وقيل :
لا يُكْمَلُ . وأما إن مات قبل إنكاره ، فإن إرثها يثبت . جزم به في « الرعية
الكبرى » ، و « الفروع » .

نَسَبُهُمَا ، وَيَذْفَعُ الْمُقَرُّ بِالْأَخِ إِلَيْهِ رُبْعَ مَا فِي يَدِهِ ، وَيَذْفَعُ الْمُقَرُّ بِهِمَا إِلَيْهِمَا ثُلُثَ مَا فِي يَدِهِ ، وَيَذْفَعُ الْمُقَرُّ بِالْأُخْتِ إِلَيْهَا سُبْعَ مَا فِي يَدِهِ ، فَأَصْلُ الْمَسْأَلَةِ ثَلَاثَةُ أَسْهُمٍ ؛ سَهْمُ الْمُقَرِّ يُقَسَّمُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَهُ عَلَى تِسْعَةٍ ، لَهُ سِتَّةٌ وَلَهُمَا ثَلَاثَةٌ ، وَسَهْمُ الْمُقَرِّ بِالْأَخِ بَيْنَهُمَا عَلَى أَرْبَعَةٍ ، لَهُ ثَلَاثَةٌ وَلِأَخِيهِ سَهْمٌ ، وَسَهْمُ الْمُقَرِّ بِالْأُخْتِ بَيْنَهُمَا عَلَى سَبْعَةٍ ، لَهُ سِتَّةٌ وَلَهَا سَهْمٌ ، وَكُلُّهَا مِثْبَايْنَةٌ ، فَاضْرِبْ أَرْبَعَةً فِي سَبْعَةٍ فِي تِسْعَةٍ ثُمَّ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ ، تَكُنْ سَبْعُمِائَةٍ وَسِتَّةٌ وَخَمْسِينَ ؛ لِلْمُقَرِّ بِهِمَا سِتَّةٌ فِي أَرْبَعَةٍ فِي سَبْعَةٍ ، مِائَةٌ وَثَمَانِيَةٌ وَسِتُونَ ، وَلِلْمُقَرِّ بِالْأُخْتِ سِتَّةٌ فِي أَرْبَعَةٍ فِي تِسْعَةٍ ، مِائَتَانِ وَسِتَّةٌ وَعَشْرَ ، وَلِلْمُقَرِّ بِالْأَخِ ثَلَاثَةٌ فِي سَبْعَةٍ فِي تِسْعَةٍ ، مِائَةٌ وَتِسْعَةٌ وَثَمَانُونَ ، وَلِلْأَخِ الْمُقَرِّ بِهِ سَهْمَانِ فِي أَرْبَعَةٍ فِي سَبْعَةٍ ، سِتَّةٌ وَخَمْسُونَ ، وَسَهْمٌ فِي سَبْعَةٍ فِي تِسْعَةٍ ، ثَلَاثَةٌ وَسِتُونَ ، فَيَجْتَمِعُ لَهُ مِائَةٌ وَتِسْعَةٌ وَعَشْرَ ، وَلِلْأُخْتِ سَهْمٌ فِي أَرْبَعَةٍ فِي سَبْعَةٍ ، ثَمَانِيَةٌ وَعَشْرُونَ ، وَسَهْمٌ فِي أَرْبَعَةٍ فِي تِسْعَةٍ ، سِتَّةٌ وَثَلَاثُونَ ، يَجْتَمِعُ لَهَا أَرْبَعَةٌ وَسِتُونَ . وَلَا فَرْقَ بَيْنَ تَصَادُقِهِمَا وَتَجَاوُذِهِمَا ؛ لِأَنَّهُ لَا فَضْلَ فِي يَدِ أَحَدِهِمَا عَنْ مِيرَاثِهِ . وَلَوْ كَانَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ابْنٌ رَابِعٌ لَمْ يُصَدِّقْهُ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، كَانَ أَصْلُ الْمَسْأَلَةِ مِنْ أَرْبَعَةِ أَسْهُمٍ ؛ سَهْمٌ عَلَى أَحَدِ عَشَرَ ، وَسَهْمٌ عَلَى تِسْعَةٍ ، وَسَهْمٌ عَلَى خَمْسَةٍ ، وَسَهْمٌ يَنْفَرِدُ بِهِ الْجَاهِدُ ، فَتَصِحُّ الْمَسْأَلَةُ مِنْ أَلْفٍ وَتِسْعِمِائَةٍ وَثَمَانِينَ سَهْمًا ، وَطَرِيقُ الْعَمَلِ فِيهَا كَالَّتِي قَبْلُهَا .

فصل : إِذَا خَلَفَ بَنَتًا وَأُخْتًا ، فَأَقْرَتَا بِصَغِيرَةٍ ، فَقَالَتِ الْبِنْتُ : هِيَ أُخْتُ . وَقَالَتِ الْأُخْتُ : هِيَ بِنْتُ . فَلَهَا ثُلُثُ مَا فِي يَدِ الْأُخْتِ لَا غَيْرُ .

وهذا قول ابن أبي ليلى . ولمحمد بن الحسن ، واللؤلؤي ، ويحيى بن آدم ، تخييط كثير يطول ذكره . وإن خلف امرأة وبتاً وأختاً ، فأقرن بصغيرة ، فقالت المرأة : هي امرأة . وقالت البنت : هي بنت . وقالت الأخت : هي أخت . فقال الخبري : تُعطى ثلث المال ؛ لأنه أكثر ما يمكن أن يكون لها ، ويُؤخذ من المقررات على حسب إقرارهن ، وقد أقرت لها البنت بأربعة أسهم من أربعة وعشرين ، وأقرت لها الأخت بأربعة ونصف ، وأقرت لها^(١) المرأة بسهم ونصف ، وذلك عشرة أسهم ، لها منها ثمانية ، وهي أربعة أخماسها ، فخذ لها من كل واحدة أربعة أخماس ما أقرت لها به واضرب المسألة في خمسة تكن مائة وعشرين ، ومنها تصح ، فإذا بلغت الصغيرة فصدقت إحداهن ، أخذت منها تمام ما أقرت لها به ، وردت على الباقيتين ما أخذته مما لا تستحقه . وهذا قول أبي حنيفة . [٢٩١/٥] وقال ابن أبي ليلى^(٢) : يؤخذ لها من كل واحدة ما أقرت لها به ، فإذا بلغت فصدقت إحداهن أمسكت ما أخذها منها وردت على الباقيتين الفضل الذي لا تستحقه عليها . وهذا القول أصوب ، إن شاء الله ؛ لأن فيه احتياطاً على حقها . ثلاثة إخوة لأب ، ادعت امرأة أنها أخت الميت لأبيه وأمه ، فصدقتها الأكبر ، وقال الأوسط : هي أخت لأم . وقال الأصغر : هي أخت لأب . فإن الأكبر يدفع إليها^(٣) نصف ما في يده ، ويدفع إليها

الشرح الكبير

الإصناف

(١) زيادة من : م .

(٢) سقط من : م .

(٣) في م : « إليها » .

الأَوْسَطُ سُدُسَ مَا فِي يَدِهِ ، وَيَدْفَعُ إِلَيْهَا الْأَصْغَرَ سُبْعَ مَا فِي يَدِهِ ، وَتَصِحُّ مِنْ مِائَةٍ وَسِتَّةٍ وَعِشْرِينَ ؛ لِأَنَّ أَصْلَ مَسْأَلَتِهِمْ ثَلَاثَةٌ ، فَمَسْأَلَةُ الْأَكْبَرِ مِنْ اثْنَيْنِ ، وَمَسْأَلَةُ الثَّانِي مِنَ سِتَّةٍ ، وَالثَّلَاثُ مِنْ سَبْعَةٍ ، وَالاثْنَانِ تَدْخُلُ فِي السِّتَّةِ ، فَتَضْرِبُ سِتَّةً فِي سَبْعَةٍ ، تَكُنْ اثْنَيْنِ وَأَرْبَعِينَ ، فَهَذَا مَا فِي يَدِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ، فَتَأْخُذُ مِنَ الْأَكْبَرِ نِصْفَهُ أَحَدًا وَعِشْرِينَ ، وَمِنَ الْأَوْسَطِ سُدُسَهُ سَبْعَةً ، وَمِنَ الْأَصْغَرِ سُبْعَهُ سِتَّةً ، صَارَ لَهَا أَرْبَعَةٌ وَثَلَاثُونَ . وَهَذَا قِيَاسُ قَوْلِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى . وَفِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ ، تَأْخُذُ سُبْعَ مَا فِي يَدِ الْأَصْغَرِ ، فَتَضُمُّ «نِصْفَهُ إِلَى^(١) مَا بِيَدِ أَحَدِهِمَا ، وَنِصْفَهُ^(٢) إِلَى مَا بِيَدِ الْآخَرِ ، وَتُقَاسِمُ الْأَوْسَطَ عَلَى ثَلَاثَةِ عَشَرَ ، لَهُ عَشْرَةٌ وَلَهَا ثَلَاثَةٌ ، فَتَضُمُّ الثَّلَاثَةَ إِلَى مَا بِيَدِ الْأَكْبَرِ ، وَتُقَاسِمُهُ عَلَى مَا بِيَدِهِ عَلَى أَرْبَعَةٍ ، لَهَا ثَلَاثَةٌ وَلَهُ سَهْمٌ ، فَاجْعَلْ^(٣) فِي يَدِ الْأَصْغَرِ أَرْبَعَةَ عَشَرَ ؛ لِيَكُونَ لِسُبْعِهِ نِصْفٌ صَحِيحٌ ، وَاضْرِبْهَا فِي ثَلَاثَةِ عَشَرَ تَكُنْ مِائَةً وَاثْنَيْنِ وَثَمَانِينَ ، فَهَذَا مَا بِيَدِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ، تَأْخُذُ مِنَ الْأَصْغَرِ سُبْعَهُ وَهُوَ سِتَّةٌ وَعِشْرُونَ ، تَضُمُّ إِلَى مَا بِيَدِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ إِخْوَتِهِ ثَلَاثَةَ عَشَرَ ، فَيَصِيرُ مَعَهُ مِائَةٌ وَخَمْسَةٌ وَتِسْعُونَ ، وَتَأْخُذُ مِنَ الْأَوْسَطِ مِنْهَا ثَلَاثَةً مِنْ ثَلَاثَةِ عَشَرَ ، وَهِيَ خَمْسَةٌ «وَأَرْبَعُونَ»^(٤) ، تَضُمُّهَا إِلَى مَا بِيَدِ^(٥)

(١ - ١) فِي م : «إِلَى نِصْفٍ» .

(٢) فِي م : «تَضْيِيفُهُ» .

(٣) بَعْدَهُ فِي م : «مَا» .

(٤ - ٤) سَقَطَ مِنَ النُّسخَتَيْنِ . وَانْظُرِ الْمَغْنَى ١٤٥/٩ .

(٥) فِي م : «بِيَدِهِ» .

الأَكْبَرُ ، يَصِرُ معه مائتان وأربعون ، فتأخذُ ثلاثةَ أرباعِها ، وهي مائةٌ وثمانون ، ويَبْقَى له سِتُّونَ ، وَيَبْقَى للأَوْسَطِ مائةٌ وخمسونَ ، وللأَصْغَرِ مائةٌ وستَّةٌ وخمسونَ ، وترْجِعُ بالاختصارِ إلى سُدْسِها ، وهو أحدٌ وتسعون .

فصل : إذا خَلَّفَ ابْنًا ، فأَقْرَبَ بَأَخٍ ثُمَّ جَحَدَهُ ، لم يُقْبَلْ جَحْدُهُ ، وَلَزِمَهُ أَنْ يَدْفَعَ إِلَيْهِ نِصْفَ ما بيده .. فَإِنْ أَقْرَبَ بَعْدَ جَحْدِهِ بَأَخَرَ ، اِحْتَمَلَ أَنْ لَا يَلْزِمَهُ له شَيْءٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا فَضْلَ في يَدِهِ عن ميراثه . وهذا قولُ ابنِ أُمَيَّةَ . وَإِنْ كَانَ لم يَدْفَعْ إِلَى الْأَوَّلِ شَيْئًا لَزِمَهُ أَنْ يَدْفَعَ إِلَيْهِ نِصْفَ ما بيده ، وَلَا يَلْزِمُهُ لِلْآخِرِ شَيْءٌ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَلْزِمَهُ دَفْعُ النِّصْفِ الْبَاقِي كُلَّهُ إِلَى الثَّانِي ؛ لِأَنَّهُ قَوَّتَهُ عَلَيْهِ . وهو قولُ زُفَرٍ ، وبعضِ البَصْرِيِّينَ . وَيَحْتَمِلُ [٢٩١/٥ ظ] أَنْ يَلْزِمَهُ ثُلُثُ ما في يَدِهِ لِلثَّانِي ؛ لِأَنَّهُ الْفَضْلُ الَّذِي في يَدِهِ عَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِهِمْ ثَلَاثَةً ، فيصيرُ كما لو أَقْرَبَ بِالثَّانِي مِنْ غَيْرِ جَحْدِ الْأَوَّلِ . وهذا أَحَدُ الْوُجُوهِ لِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ . وقال أهلُ الْعِرَاقِ : إِنْ كَانَ دَفَعَ إِلَى الْأَوَّلِ بِقَضَاءٍ دَفَعَ إِلَى الثَّانِي نِصْفَ ما بَقِيَ في يَدِهِ ، وَإِنْ كَانَ دَفَعَهُ بِغَيْرِ قَضَاءٍ دَفَعَ إِلَى الثَّانِي ثُلُثَ جميعِ المَالِ . وَإِنْ خَلَّفَ ابْنَيْنِ فَأَقْرَبَ أَحَدُهُمَا بَأَخٍ ، ثُمَّ جَحَدَهُ ، ثُمَّ أَقْرَبَ بَأَخَرَ ، لم يَلْزِمَهُ لِلثَّانِي شَيْءٌ ، لِأَنَّهُ لَا فَضْلَ في يَدِهِ . وعلى الْإِحْتِمَالِ الثَّانِي ، يَدْفَعُ إِلَيْهِ نِصْفَ ما بَقِيَ في يَدِهِ . وعلى الْإِحْتِمَالِ الثَّالِثِ ، يَلْزِمُهُ دَفْعُ^(١) ما بَقِيَ في يَدِهِ . وَلَا يَثْبُتُ نَسَبُ وَاحِدٍ مِنْهُمَا في هَذِهِ الصُّورَةِ ، وَيَثْبُتُ نَسَبُ الْمُقَرَّبِ بِهِ الْأَوَّلِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى دُونَ الثَّانِي .

فصل : إذا مات رجلٌ وخَلَفَ ابْنَيْنِ ، فمات أحدهما وترك بنتًا ، فأقرَّ الباقي بأخٍ له مِنْ أبيه ، ففي يده ثلاثة أرباعِ المالِ ، وهو يزعمُ أنَّ له رُبْعًا وسُدُسًا ، فيفْضُلُ في يده ثلثُ يَرُدُّه على المُقرِّ به . فإنْ أقرَّتْ به البنتُ وَحَدَّها ، ففي يدها الرُّبْعُ ، وهي تزعمُ أنَّ لها السُّدُسَ ، يَفْضُلُ في يدها نِصْفُ السُّدُسِ . تدفعُهُ إلى المُقرِّ له . وهذا قولُ ابنِ أُمي لَيْلَى . وقال أبو حنيفة : إنْ أقرَّ الأخُ دَفَعَ إليه نِصْفَ ما في يده ، وإنْ أقرَّتْ البنتُ دَفَعَتْ إليه خمسةَ أسباعٍ ما في يدها ؛ لأنها تزعمُ أنَّ له رُبْعًا وسُدُسًا ، وذلك خمسةٌ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ ، ولها السُّدُسُ وهو سَهْمَانِ ، فيصيرُ الجميعُ سَبْعَةً ، لها منها سَهْمَانِ ، وله خَمْسَةٌ .

بنتان وعَمٌ ، ماتت إحداهما وخَلَفَتْ ابناً وبنتًا ، فأقرَّتْ البنتُ بِخالَةِ ، ففريضةُ الإنكارِ مِنْ تِسْعَةٍ ، وفريضةُ الإقرارِ مِنْ سَبْعَةٍ وعشرين ، لها منها سَهْمَانِ ، وفي يدها ثلاثةٌ ، فتدفعُ إليها سَهْمًا ، وإنْ أقرَّ بها الابنُ ، دَفَعَ إليها سَهْمَيْنِ ، وإنْ أقرَّتْ بها البنتُ الباقيةُ ، دَفَعَتْ إليها التُّسْعَ ، وإنْ أقرَّ بها العَمُّ ، لم يَدَفَعْ إليها شيئًا . وإنْ أقرَّ الابنُ بِخالٍ له ، فمسألةُ الإقرارِ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ ، له منها سَهْمَانِ وهما السُّدُسُ ، يَفْضُلُ في يده نِصْفُ تِسْعٍ ، وإنْ أقرَّتْ به أختُهُ ، دَفَعَتْ إليه رُبْعُ تِسْعٍ ، وإنْ أقرَّتْ به البنتُ الباقيةُ ، فلها الرُّبْعُ ، وفي يدها الثلثُ ، فتدفعُ إليه نِصْفَ السُّدُسِ ، وإنْ أقرَّ به العَمُّ ، دَفَعَ إليه جَمِيعَ ما في يده .

ابنان مات أحدهما عن بنتٍ ، ثم أقرَّ الباقي منهما بأُمٍّ لأبيه ، ففريضةُ

الإنكارِ من أربعة ، للمُقرِّ منها ثلاثة أرباعها ، وفريضة الإقرارِ من اثنين وسبعين ، للمُقرِّ منها^(١) أربعون ، يُفْضَلُ في يده أربعة عشرَ سهمًا ، يَدْفعُها إلى المرأة التي أقرَّ بها ، وتَرْجَعُ بالاختصارِ إلى ستة وثلاثين ؛ للمُقرِّ منها عشرون ، وللبنتِ تسعة ، وللمُقرِّ لها سبعة . وإن أقرَّت بها البنتُ ، فلها من فريضة [٢٩٢/٥] الإقرارِ خمسة عشرَ سهمًا ، وفي يدها الربعُ وهو ثمانية عشرَ ، يُفْضَلُ في يدها ثلاثة تدفعُها إلى المُقرِّ لها . وإن أقرَّ الابنُ بزوجة أبيه ، وهي أم الميِّتِ الثاني ، فمسألة الإقرارِ من ستة وتسعين ؛ لها منها ستة وخمسون ، وفي يده ثلاثة أرباعٍ ، ففَضَّلَ معه ستة عشرَ سهمًا ، يَدْفعُها إلى المُقرِّ لها ، ويكون له ستة وخمسون ، ولها ستة عشرَ ، وللبنتِ أربعة وعشرون ، وتَرْجَعُ بالاختصارِ إلى اثني عشرَ ؛ لأنَّ سهامهم كُلُّها تَتَّفِقُ بالأثمانِ ، فيكون للمُقرِّ سبعة ، وللمُقرِّ لها سَهْمَانِ ، وللبنتِ ثلاثة . وما جاء من هذا البابِ فهذا طَرِيقُهُ .

أبوان وابنتان اقتسموا التَّركَةَ ، ثم أقرُّوا بنتَ للميِّتِ ، فقالت : قد استوفيتُ نصيبي من تركَةِ أبي . فالفريضة في الإقرارِ من ثمانية عشرَ ؛ للأبوين ستة ، ولكلِّ بنتٍ أربعة ، فأسقطُ منها نصيبَ البنتِ المُقرِّ بها ، يَبْقَى أربعة عشرَ ؛ للأبوين منها ستة ، وإنما أخذتُ الأربعة عشرَ ، وذلك أربعة أسهمٍ وثلاثا سهمٍ ، فيبقى لهما في يدِ البنتين سهمٌ وثلاثٌ ، يأخذانها منهما ، فاضرب ثلاثة في أربعة عشرَ تكنِ اثني وأربعين ، فقد أخذ الأبوان

وإذا قال رجل : مات أبي وأنت أخي . فقال : هو أبي ولست بأخي . لم يُقبل إنكاره . وإن قال : مات أبوك وأنا أخوك . قال : لست أخي . فآل مال كله للمقر به .

الشرح الكبير

أربعة عشر ، وهما يستحقان ثمانية عشر ، يبقى لهما أربعة ، يأخذانها منهما ، ويبقى للابنتين أربعة وعشرون . وإن قالت : قد استوفيت نصف نصيبي . فأسقط سهمين من ثمانية عشر ، يبقى ستة عشر ، قد أخذنا ثلثها خمسة وثلثا ، وبقي لهما ثلثا سهم ، فإذا ضربتها في ثلاثة كانت ثمانية وأربعين ، قد أخذنا منها ستة عشر ، يبقى لهما سهمان .

٢٨٧٨ - مسألة : (إذا قال : مات أبي وأنت أخي . فقال : هو أبي ولست بأخي . لم يُقبل إنكاره) لأنه نسب الميت إليه بأنه أبوه ، وأقر بمشاركة المقر له في ميراثه بطريق الأخوة ، فلما أنكر أخوته لم يثبت إقراره به وبقيت دعواه أنه أبوه دون غير مقبولة ، كما لو ادعى ذلك قبل الإقرار . فأما (إن قال : مات أبوك وأنا أخوك . فقال : لست بأخي . فالمال للمقر له) وذلك لأنه بدأ بالإقرار بأن هذا الميت أبوه ، فثبت ذلك له ، ثم ادعى مشاركته بعد ثبوت الأبوة للأول ، فإذا أنكر الأول أخوته ، لم تُقبل دعوى هذا المقر .

الإنصاف

قوله : وإذا قال رجل : مات أبي وأنت أخي . فقال : هو أبي ولست بأخي . لم يُقبل إنكاره . وهذا المذهب ، وعليه الأصحاب . وجزم به في « الهداية » ، و « المذهب » ، و « المستوعب » ، و « المحرر » ، و « الرعاية »

المقنع
وَإِنْ قَالَ : مَاتَ زَوْجَتِي وَأَنْتَ أَخُوهَا . قَالَ : لَسْتَ بِزَوْجِهَا .
فَهَلْ يُقْبَلُ إِنْكَارُهُ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ .

الشرح الكبير
٢٨٧٩ - مسألة : (فَإِنْ قَالَ : مَاتَ زَوْجَتِي وَأَنْتَ أَخُوهَا .
فَقَالَ : لَسْتَ بِزَوْجِهَا . فَهَلْ يُقْبَلُ إِنْكَارُهُ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ) وهذه المسألة
تُشْبِهُ الْأُولَى مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ نَسَبَ الْمَيِّتَةَ إِلَيْهِ بِالزَّوْجِيَّةِ فِي ابْتِدَاءِ إِقْرَارِهِ ، كَمَا
نَسَبَ الْأُبُوَّةَ إِلَيْهِ فِي قَوْلِهِ : مَاتَ أَبِي . وَتَفَارِقُهَا فِي أَنَّ الزَّوْجِيَّةَ مِنْ شَرْطِهَا
الْإِشْهَادُ ، وَيُسْتَحَبُّ الْإِعْلَانُ بِهَا وَإِشْهَارُهَا ، فَلَا تَكَادُ تَخْفَى وَيُمْكِنُ إِقَامَةُ
الْبَيِّنَةِ عَلَيْهَا ، بِخِلَافِ النَّسَبِ ، فَإِنَّهُ [٢٩٢/٥ ظ] إِنَّمَا يُشْهَدُ عَلَيْهِ

الإنصاف
الصُّغْرَى ، و « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » ، و « الْوَجِيزِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي
« الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، و « الْفُرُوعِ » . وَقِيلَ : الْمَالُ كُلُّهُ لِلْمُقَرَّبِ . وَهُوَ اخْتِمَالٌ
فِي « الرُّعَايَةِ » ، وَقَالَ : وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمَالَ كُلَّهُ لِلْمُقَرَّبِ .

فائدة : وكذا الحكم لو قال : مات أبونا ونحن ابناه .

قوله : وَإِنْ قَالَ : مَاتَ زَوْجَتِي وَأَنْتَ أَخُوهَا . فَقَالَ : لَسْتَ بِزَوْجِهَا . فَهَلْ
يُقْبَلُ إِنْكَارُهُ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، و « الْمَذْهَبِ » ،
و « الْمُتَحَرَّرِ » ، و « الْفَائِقِ » ، و « الشَّرْحِ » ، و « شَرْحِ ابْنِ مُنْجَى » ؛
أَحَدُهُمَا ، « يُقْبَلُ إِنْكَارُهُ »^(١) . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : قَبْلَ إِنْكَارِهِ فِي
الْأَصَحِّ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرُّعَايَتَيْنِ » ، و « الْحَاوِي
الصَّغِيرِ » . وَالثَّانِي ، لَا يُقْبَلُ إِنْكَارُهُ . صَحَّحَهُ فِي « التَّصْحِيحِ » ، و « النَّظْمِ » .

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ : « فَهَلْ يَقْبَلُ إِنْكَارَهُ » .

فَصْلٌ : وَإِذَا أَقَرَّ مَنْ أُعِيلَتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ بِمَنْ يُزِيلُ الْعَوْلَ ، ^{المقنع} كَزَوْجٍ وَأُخْتَيْنِ أَقَرَّتْ إِحْدَاهُمَا بِأَخٍ ، فَاضْرِبْ مَسْأَلَةَ الْإِقْرَارِ فِي مَسْأَلَةِ الْإِنْكَارِ ، تَكُنْ سِتَّةً وَخَمْسِينَ ، وَاعْمَلْ عَلَى مَا ذَكَرْنَا ، يَكُنْ لِلزَّوْجِ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ ، وَلِلْمُنْكَرَةِ سِتَّةَ عَشَرَ ، وَلِلْمُقَرَّةِ سَبْعَةٌ ، يَبْقَى تِسْعَةٌ لِلْأَخِ ، فَإِنْ [١٨٧ ط] صَدَّقَهَا الزَّوْجُ فَهُوَ يَدْعَى أَرْبَعَةً ، وَالْأَخُ يَدْعَى أَرْبَعَةَ عَشَرَ ، وَلِلْمُقَرَّبِ مِنَ السَّهَامِ تِسْعَةٌ ، فَاقْسِمَهَا عَلَى سَهَامِهِمْ ، لِكُلِّ سَهْمَيْنِ سَهْمًا ، فَيَحْصُلُ لِلزَّوْجِ سَهْمَانِ ، وَلِلْأَخِ سَبْعَةٌ .

بِالِاسْتِفَاضَةِ غَالِبًا .

فصل : (إِذَا أَقَرَّ مَنْ أُعِيلَتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ بِمَنْ يُزِيلُ الْعَوْلَ ، كَزَوْجٍ وَأُخْتَيْنِ أَقَرَّتْ إِحْدَاهُمَا بِأَخٍ) لَهَا (فَاضْرِبْ مَسْأَلَةَ الْإِقْرَارِ) وَهِيَ ثَمَانِيَةٌ (فِي مَسْأَلَةِ الْإِنْكَارِ) وَهِيَ سَبْعَةٌ (تَكُنْ سِتَّةً وَخَمْسِينَ) لِلْمُنْكَرَةِ مِنْ مَسْأَلَةِ الْإِنْكَارِ سَهْمَانِ فِي مَسْأَلَةِ الْإِقْرَارِ ، سِتَّةَ عَشَرَ ، وَلِلْمُقَرَّةِ سَهْمٌ مِنْ مَسْأَلَةِ الْإِقْرَارِ فِي مَسْأَلَةِ الْإِنْكَارِ ، سَبْعَةٌ ، يَبْقَى فِي يَدِهَا تِسْعَةٌ ، فَإِنْ أَنْكَرَ الزَّوْجُ دَفَعْتُهَا إِلَى أُخِيهَا الْمُقَرَّبِ ، وَتُعْطَى الزَّوْجُ ثَلَاثَةً مِنْ مَسْأَلَةِ الْإِنْكَارِ فِي مَسْأَلَةِ الْإِقْرَارِ ، أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ ، فَإِنْ أَقَرَّ الزَّوْجُ بِهِ ، فَهُوَ يَدْعَى تَمَامَ النِّصْفِ ، أَرْبَعَةً ، وَالْأَخُ يَدْعَى أَرْبَعَةَ عَشَرَ ، تَكُنْ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ ، وَالسَّهَامُ الْمُقَرَّبُ بِهَا تِسْعَةٌ ، فَإِذَا قَسَمْتُهَا عَلَى الثَّمَانِيَةِ عَشَرَ ؛ فَلِلزَّوْجِ مِنْهَا سَهْمَانِ ،

الإنصاف

فَإِنْ كَانَ مَعَهُمْ أُخْتَانِ لِأُمِّ ، فَإِذَا ضَرَبْتَ وَفَقَ مَسْأَلَةُ الْإِقْرَارِ فِي

الشرح الكبير

وللآخر سبعة ، فَإِنْ أَقَرَّتِ الْأُخْتَانِ بِهِ وَأَنْكَرَ الزَّوْجُ ، دَفَعَ إِلَى كُلِّ أُخْتٍ سبعةً ، وَإِلَى الْآخِرِ أَرْبَعَةَ عَشَرَ ، يَبْقَى أَرْبَعَةٌ يُقْرَأُ بِهَا لِلزَّوْجِ وَهُوَ يُنْكِرُهَا ، فَبَقِيَ ذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ تُقَرَّ فِي يَدِ مَنْ هِيَ فِي يَدِهِ ؛ لِأَنَّ إِقْرَارَهُ بَطْلٌ لِعَدَمِ تَصْدِيقِ الْمُقَرَّرِ لَهُ . وَالثَّانِي ، يَضْطَلِحُ عَلَيْهَا الزَّوْجُ وَالْأُخْتَانِ ، لَهُ نِصْفُهَا وَلِهَا نِصْفُهَا ؛ لِأَنَّهَا لَا تَخْرُجُ عَنْهُمْ ، وَلَا شَيْءٌ فِيهَا لِلْآخِرِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لَهُ فِيهَا شَيْءٌ بِحَالٍ . الثَّالِثُ ، يُؤْخَذُ إِلَى بَيْتِ الْمَالِ ؛ لِأَنَّهُ مَالٌ لَمْ يَثْبُتْ لَهُ مَالِكٌ . وَمَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ فِي الصَّوْرَةِ الْأُولَى ، إِنْ أَنْكَرَ الزَّوْجُ أَخَذَتِ الْمُقَرَّرَةُ سَهْمَيْهَا مِنْ سبعةً ، فَقَسَمَتْهَا «بَيْنَهَا وَ(١) بَيْنَ أَخِيهَا(٢)» عَلَى ثَلَاثَةٍ ، فَتَضْرِبُ ثَلَاثَةً فِي سبعةً ، تَكُنُ أَحَدًا وَعَشْرِينَ ؛ لَهَا مِنْهَا سِتَّةٌ ، لَهَا سَهْمَانِ وَلِأَخِيهَا أَرْبَعَةٌ ، وَإِنْ أَقَرَّ الزَّوْجُ ، ضُمَّ سَهَامُهُ إِلَى سَهْمَيْهَا تَكُنُ خَمْسَةً ، وَاقْتَسَمَاهَا بَيْنَهُمْ عَلَى سبعةً ؛ لِلزَّوْجِ أَرْبَعَةٌ ، وَلِلْآخِرِ سَهْمَانِ ، وَلِلْأُخْتِ سَهْمٌ ، وَاضْرِبْ سبعةً فِي سبعةً تَكُنُ تِسْعَةً وَأَرْبَعِينَ ، وَمِنْهَا تَصِحُّ ؛ لِلْمُنْكَرَةِ سَهْمَانِ فِي سبعةً ، أَرْبَعَةَ عَشَرَ ، وَلِلزَّوْجِ أَرْبَعَةٌ فِي خَمْسَةٍ ، وَلِلْآخِرِ سَهْمَانِ فِي خَمْسَةٍ ، وَلِلْمُقَرَّرَةِ سَهْمٌ فِي خَمْسَةٍ .

٢٨٨٠ - مسألة : (فَإِنْ كَانَ مَعَهُمْ أُخْتَانِ مِنْ أُمِّ) فَمَسْأَلَةُ الْإِنْكَارِ

مِنْ تِسْعَةٍ ، وَمَسْأَلَةُ الْإِقْرَارِ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعَشْرِينَ ، وَهِيَ يَتَّفِقَانِ بِالْأَثَلِثِ

الإنصاف

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) بعده في م : « بنتها » .

مَسْأَلَةُ الْإِنْكَارِ ، كَانَتْ اثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ ، لِلزَّوْجِ ثَلَاثَةٌ مِنْ مَسْأَلَةِ
الْإِنْكَارِ فِي وَفْقِ مَسْأَلَةِ الْإِقْرَارِ ، أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ ، وَلِلْأَخْتَيْنِ مِنَ
الْأُمِّ سِتَّةَ عَشَرَ ؛ وَلِلْأَخْتِ الْمُنْكَرَةِ سِتَّةَ عَشَرَ ، وَلِلْمُقَرَّةِ ثَلَاثَةٌ ،
يَبْقَى فِي يَدِهَا ثَلَاثَةَ عَشَرَ ، لِلْأَخِ مِنْهَا سِتَّةٌ ، يَبْقَى سَبْعَةٌ ، لَا يَدْعِيهَا
أَحَدٌ ، فَفِيهَا ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ ؛ أَحَدُهَا ، تُقَرُّ فِي يَدِ الْمُقَرَّةِ ، وَالثَّانِي ،
تُؤْخَذُ إِلَى بَيْتِ الْمَالِ ، وَالثَّالِثُ ، تُقَسَّمُ بَيْنَ الْمُقَرَّةِ وَالزَّوْجِ

الشرح الكبير

(إِذَا ضَرَبْتَ وَفْقَ) إِحْدَاهُمَا فِي الْأُخْرَى (تَكُنْ اثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ ؛ لِلزَّوْجِ
مِنْ مَسْأَلَةِ الْإِنْكَارِ ثَلَاثَةٌ فِي وَفْقِ مَسْأَلَةِ الْإِقْرَارِ ، أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ ،
وَلِلْأَخْتَيْنِ مِنَ الْأُمِّ) سَهْمَانِ فِي ثَمَانِيَةِ (سِتَّةَ عَشَرَ ، وَلِلْمُنْكَرَةِ كَذَلِكَ ،
وَلِلْمُقَرَّةِ) سَهْمٌ مِنْ مَسْأَلَةِ الْإِقْرَارِ فِي وَفْقِ مَسْأَلَةِ الْإِنْكَارِ (ثَلَاثَةٌ ، يَبْقَى
فِي يَدِهَا ثَلَاثَةَ عَشَرَ ؛ لِلْأَخِ مِنْهَا سِتَّةٌ) ضِعْفَ سَهْمِهَا (يَبْقَى سَبْعَةٌ) أَصْهُمُ
(لَا يَدْعِيهَا أَحَدٌ ، فَفِيهَا الْأَوْجُهُ الثَّلَاثَةُ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا ؛ أَحَدُهَا ، تُقَرُّ فِي يَدِ
الْمُقَرَّةِ . وَالثَّانِي ، [٢٩٣/٥] تُؤْخَذُ إِلَى بَيْتِ الْمَالِ . وَالثَّالِثُ ، تُقَسَّمُ بَيْنَ

الإنصاف

قوله : يَبْقَى سَبْعَةٌ لَا يَدْعِيهَا أَحَدٌ ، فَفِيهَا ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ . وَأُطْلِقَهُنَّ فِي « الْمُغْنَى » ،
و « الشَّرْحِ » ، و « الْمُحَرَّرِ » ، و « شَرْحِ ابْنِ مُنَجَّى » ، و « الْفَائِقِ » ؛
أَحَدُهَا ، تُقَرُّ فِي يَدِ الْمُقَرَّةِ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، صَحَّحَهُ فِي « التَّصْحِيحِ » وَغَيْرِهِ .
وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، و « الْحَاوِيِ
الصَّغِيرِ » ، و « النَّظْمِ » ، و « الْفُرُوعِ » . وَالثَّانِي ، تُؤْخَذُ إِلَى بَيْتِ الْمَالِ .

وَالْأُخْتَيْنِ مِنَ الْأُمِّ ، عَلَى حَسَبِ مَا يَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَهُمْ . فَإِنْ صَدَّقَ
الزَّوْجُ الْمُقَرَّةَ فَهُوَ يَدْعِي اثْنَيْ عَشَرَ وَالْأُخُ يَدْعِي سِتَّةً ، يَكُونَانِ
ثَمَانِيَةَ عَشَرَ ، وَلَا تَنْقَسِمُ عَلَيْهَا الثَّلَاثَةُ عَشَرَ وَلَا تُوَافِقُهَا [١٨٨ و]
فَاضْرِبْ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ ، ثُمَّ كُلُّ مَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنْ
اِثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ مَضْرُوبٌ فِي ثَمَانِيَةَ عَشَرَ ، وَكُلُّ مَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنْ

المقنع

الزوج والمُقَرَّةَ وَالْأُخْتَيْنِ مِنَ الْأُمِّ ، عَلَى حَسَبِ مَا يَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَهُمْ) لِأَنَّ
هَذَا الْمَالُ لَا يَخْرُجُ عَنْهُمْ ، فَإِنَّ الْمُقَرَّةَ إِنْ كَانَتْ صَادِقَةً فَهُوَ لِلزَّوْجِ وَالْأُخْتَيْنِ
مِنَ الْأُمِّ ، وَإِنْ كَذَبَتْ فَهُوَ لَهَا ، وَإِنْ كَانَ لَهُمْ لَا يَخْرُجُ عَنْهُمْ قِسْمَ بَيْنَهُمْ
عَلَى قَدْرِ الْإِحْتِمَالِ ، كَمَا قَسَمْنَا الْمِيرَاثَ بَيْنَ الْخُثَى وَمَنْ مَعَهُ عَلَى ذَلِكَ .
فَعَلَى هَذَا ، يَكُونُ لِلْمُقَرَّةِ النِّصْفُ ، وَلِلزَّوْجِ وَالْأُخْتَيْنِ النِّصْفُ بَيْنَهُمْ عَلَى
خَمْسَةٍ ؛ لِأَنَّ هَذَا فِي حَالِ لِلْمُقَرَّةِ وَفِي حَالِ لَهَا ، فَقِسْمَ بَيْنَهُمْ نِصْفَيْنِ ،
ثُمَّ جُعِلَ نِصْفُ الزَّوْجِ وَالْأُخْتَيْنِ بَيْنَهُمْ عَلَى خَمْسَةٍ ؛ لِأَنَّ لَهُ النِّصْفَ وَلَهَا
الثُّلُثَ ، وَذَلِكَ خَمْسَةٌ مِنْ سِتَّةٍ ، فَتُقَسَّمُ السَّبْعَةُ الْأَسْهُمُ بَيْنَهُمْ عَلَى عَشْرَةٍ ؛
لِلْمُقَرَّةِ خَمْسَةٌ ، وَلِلزَّوْجِ ثَلَاثَةٌ ، وَلِلْأُخْتَيْنِ سَهْمَانِ ، فَإِذَا أَرَدْتَ تَصْحِيحَ
الْمَسْأَلَةِ فَاضْرِبِ الْمَسْأَلَةَ وَهِيَ اِثْنَانِ وَسَبْعُونَ فِي عَشْرَةٍ ، ثُمَّ كُلُّ مَنْ لَهُ شَيْءٌ
مِنْ اِثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ مَضْرُوبٌ فِي عَشْرَةٍ ، وَمَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنْ عَشْرَةٍ مَضْرُوبٌ
فِي سَبْعَةٍ (وَإِنْ صَدَّقَهَا الزَّوْجُ ، فَهُوَ يَدْعِي اِثْنَيْ عَشَرَ) تَمَامَ النِّصْفِ
(وَالْأُخُ يَدْعِي سِتَّةً ، تَكُنْ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ ، وَالثَّلَاثَةُ عَشَرَ لَا تَنْقَسِمُ عَلَيْهَا وَلَا

الشرح الكبير

وَالثَّالِثُ ، تُقَسَّمُ بَيْنَ الْمُقَرَّةِ وَالزَّوْجِ وَالْأُخْتَيْنِ مِنَ الْأُمِّ ، عَلَى حَسَبِ مَا يَحْتَمِلُ أَنَّهُ

الإصناف

ثَمَانِيَةَ عَشَرَ مَضْرُوبٌ فِي ثَلَاثَةِ عَشَرَ . وَعَلَى هَذَا تَعْمَلُ مَا وَرَدَ
عَلَيْكَ .

الشرح الكبير

تَوَافِقُهَا ، فَاضْرِبِ الْمَسْأَلَةَ فِي ثَمَانِيَةَ عَشَرَ (تَكُنْ أَلْفًا وَمِائَتَيْنِ وَسِتَّةً وَتَسْعِينَ
(ثُمَّ كُلُّ مَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنْ اثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ مَضْرُوبٌ فِي ثَمَانِيَةَ عَشَرَ ، وَمَنْ لَهُ
شَيْءٌ مِنْ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ مَضْرُوبٌ فِي ثَلَاثَةِ عَشَرَ) فَلِلزَّوْجِ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ فِي
ثَمَانِيَةَ عَشَرَ ، أَرْبَعُمِائَةٍ وَاثْنَانِ وَثَلَاثُونَ ، وَلِلْأَخْتَيْنِ مِنَ الْأُمِّ مِائَتَانِ وَثَمَانِيَةُ
وِثْمَانُونَ ، وَلِلْمُنْكَرَةِ^(١) كَذَلِكَ ، وَلِلْمُقَرَّةِ ثَلَاثَةٌ فِي ثَمَانِيَةَ عَشَرَ ، أَرْبَعَةٌ
وْخَمْسُونَ ، وَلِلْأَخِ سِتَّةٌ فِي ثَلَاثَةِ عَشَرَ ، ثَمَانِيَةُ وَسَبْعُونَ ، وَلِلزَّوْجِ اثْنَا عَشَرَ
فِي ثَلَاثَةِ عَشَرَ ، مِائَةٌ وَسِتَّةٌ وَخَمْسُونَ ، وَتَرْجِعُ بِالْإِخْتِصَارِ إِلَى مِائَتَيْنِ وَسِتَّةٍ
عَشَرَ ؛ لِأَنَّ السَّهَامَ كُلَّهَا تَتَّفِقُ بِالْأَسَدَاسِ (وَعَلَى هَذَا تَعْمَلُ مَا وَرَدَ عَلَيْكَ)
مِنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ إِذَا فَهِمْتَهَا ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

فصل : امرأة وعم ووصي لرجل بثلث ماله ، فأقرت المرأة والعم أنه
أخو الميت فصدقتهما ، ثبت نسبه وأخذ ميراثه ، وإن أقرت المرأة وحدها
فلم يصدقها المقر به ، لم يؤثر إقرارها شيئاً ، وإن صدقها الأخ وحده ،
فللمرأة الربع بكماله ، إلا أن تجيز الوصية ، وللعمة النصف ، ويبقى الربع
يُدْفَعُ إِلَى الْوَصِيِّ ، وإن صدقها العم ولم يصدقها الوصي ، فله الثلث ،

لهم . وإليه مثل الشارح . فعليه ، يكون للمُقَرَّةِ النصف ، وللزَّوْجِ والأختين من
الأم النصف بينهم على خمسة ؛ لأنَّ له النصف ، ولهما الثلث .

الإنصاف

(١) في النسخين « للمنكر » . وانظر المبدع ٢٥٨/٦ .

وللمرأة الربع ، والباقي يُقرُّ به العَمُّ لَمَنْ لَا يَدَّعِيهِ ، ففيه الأوجه الثلاثة التي ذكرناها . وإن أقرَّ به العَمُّ وخذه فصدَّقه الموصى له ، أخذ ميراثه ، وهو ثلاثة أرباع ، وللمرأة السُدُسُ [٢٩٣/٥ ط] وَيَبْقَى نِصْفُ السُدُسِ ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لَهَا ؛ لِأَنَّ الْمَوْصِيَّ لَهُ يَعْتَرِفُ بِبُطْلَانِ الْوَصِيَّةِ أَوْ وَقُوفِهَا عَلَى إِجَازَةِ الْمَرَأَةِ ، وَلَمْ تُجْزَها . وَيَحْتَمِلُ الْأَوْجُهَ الثَّلَاثَةَ . وَإِنْ لَمْ يُصَدِّقْهُ أَخَذَ الثُّلُثَ بِالْوَصِيَّةِ ، وَأَخَذَتِ الْمَرَأَةُ السُدُسَ بِالْمِيرَاثِ ، وَيَبْقَى النِّصْفُ فِي الْأَوْجُهَ الثَّلَاثَةِ . وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ .

بَابُ مِيرَاثِ الْقَاتِلِ

كُلُّ قَتْلٍ مَضْمُونٍ بِقِصَاصٍ أَوْ دِيَّةٍ أَوْ كَفَّارَةٍ يَمْنَعُ الْقَاتِلَ مِيرَاثَ الْمَقْتُولِ ، سَوَاءً كَانَ عَمْدًا أَوْ خَطَأً ، بِمُبَاشَرَةٍ أَوْ سَبَبٍ ، صَغِيرًا كَانَ الْقَاتِلُ أَوْ كَبِيرًا .

بَابُ مِيرَاثِ الْقَاتِلِ

(كُلُّ قَتْلٍ مَضْمُونٍ بِقِصَاصٍ أَوْ دِيَّةٍ أَوْ كَفَّارَةٍ يَمْنَعُ الْقَاتِلَ مِيرَاثَ الْمَقْتُولِ ، سَوَاءً كَانَ الْقَتْلُ عَمْدًا أَوْ خَطَأً ، بِمُبَاشَرَةٍ أَوْ سَبَبٍ ، صَغِيرًا كَانَ الْقَاتِلُ أَوْ كَبِيرًا) أَوْ مَجْنُونًا . لَا يَرِثُ قَاتِلُ الْعَمْدِ . وَقَدْ أَجْمَعَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ ، إِلَّا مَا حُكِيَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، وَابْنِ جُبَيْرٍ ، أَنَّهُمَا وَرَّثَاهُ . وَهُوَ رَأْيُ الْخَوَارِجِ ؛ لِأَنَّ آيَةَ الْمِيرَاثِ تَتَنَاوَلُهُ بَعُمُومِهَا ، فَيَجِبُ الْعَمَلُ بِهَا . وَلَا تَعْوِيلُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ ؛ لِشُدُوزِهِ وَقِيَامِ الدَّلِيلِ عَلَى خِلَافِهِ ؛

بَابُ مِيرَاثِ الْقَاتِلِ

قوله : كُلُّ قَتْلٍ مَضْمُونٍ بِقِصَاصٍ أَوْ دِيَّةٍ أَوْ كَفَّارَةٍ ، يَمْنَعُ الْقَاتِلَ مِيرَاثَ الْمَقْتُولِ ؛ سَوَاءً كَانَ عَمْدًا أَوْ خَطَأً ، بِمُبَاشَرَةٍ أَوْ سَبَبٍ . وَسَوَاءً أَنْفَرَدَ بِقَتْلِهِ أَوْ شَارَكَ . هَذَا الْمَذْهَبُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ ، حَتَّى لَوْ شَرَبَتْ دَوَاءً فَأَسْقَطَتْ جَنِينَهَا ، لَا تَرِثُ مِنَ الْعُرَّةِ شَيْئًا . نَصَّ عَلَيْهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقِيلَ : مَنْ أَدَبَ وَلَدَهُ فَمَاتَ بِذَلِكَ ، لَمْ يَرِثْهُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الرُّعَايَةِ الصُّغْرَى » ، وَ « الْحَاوِي »

فإنَّ عمرَ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، أَعْطَى دِيَةَ ابْنِ قَتَادَةَ الْمُذَلِّجِي^(١) لِأَخِيهِ دُونَ أَبِيهِ ، وَكَانَ حَذَفَهُ بِسَيْفٍ فَقَتَلَهُ ، وَاشْتَهَرَتْ هَذِهِ الْقِصَّةُ بَيْنَ الصَّحَابَةِ فَلَمْ تُنْكَرْ ، فَكَانَتْ إِجْمَاعًا ، وَقَالَ عُمَرُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَيْسَ لِقَاتِلٍ شَيْءٌ » . رَوَاهُ مَالِكٌ فِي « مُوطَأِهِ » ، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ بِسَنَدِهِ^(٢) . وَرَوَى عُمَرُو بْنُ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ^(٣) . رَوَاهُ ابْنُ اللَّبَّانِ بِإِسْنَادِهِ ، وَرَوَاهُمَا ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي كِتَابِهِ . وَرَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَإِنَّهُ لَا يَرِثُهُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ غَيْرُهُ ، وَإِنْ كَانَ وَالِدُهُ أَوْ وَلَدُهُ ، فَلَيْسَ لِقَاتِلٍ مِيرَاثٌ » . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بِإِسْنَادِهِ^(٤) . وَلَأَنَّ تَوْرِيثَ الْقَاتِلِ يُفْضَى إِلَى

الصَّغِيرِ ، وَ « الْفَاتِقِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، وَاخْتَارَ فِيهَا كَالْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : إِنْ سَقَاهُ دَاوًى ، أَوْ فَصَدَّهُ ، أَوْ بَطَّ سَلْعَتَهُ لِحَاجَتِهِ ، فَوَجَّهَانِ . وَإِنْ فِي الْحَافِرِ احْتِمَالَيْنِ . وَمِثْلُهُ ؛ نَضَبُ سِكِّينٍ ، وَوَضْعُ حَجَرٍ ، وَرَشُّ مَاءٍ ،

(١) فِي النُّسخَتَيْنِ : « الْمَذْحِجِي » . وَ التَّصْوِيبُ مِنْ مَصَادِرِ التَّخْرِيجِ .

(٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي مِيرَاثِ الْعَقْلِ وَالتَّغْلِيظِ فِيهِ ، مِنْ كِتَابِ الْعُقُولِ . الْمَوْطَأُ ٨٦٧/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤٩/١ . كَمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ الْقَاتِلِ لَا يَرِثُ ، مِنْ كِتَابِ الدِّيَاثِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ٨٨٤/٢ .

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ دِيَاثِ الْأَعْضَاءِ ، مِنْ كِتَابِ الدِّيَاثِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٤٩٦/٢ .

(٤) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ لَا يَرِثُ الْقَاتِلُ ، مِنْ كِتَابِ الْفَرَائِضِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٦ / ٢٢٠ . وَلَيْسَ فِي مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ . وَانْظُرْ : إِرْوَاءَ الْغَلِيلِ ٦ / ١١٨ ، ١١٩ .

تَكْثِيرِ الْقَتْلِ ؛ لِأَنَّ الْوَارِثَ رَبُّمَا اسْتَعْجَلَ مَوْتَ مَوْرُوثِهِ لِيَأْخُذَ مَالَهُ ، كَمَا فَعَلَ الْإِسْرَائِيلِيُّ الَّذِي قَتَلَ عَمَّهُ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ قِصَّةَ الْبَقَرَةِ ، وَيُقَالُ : مَا وُرِّثَ قَاتِلٌ بَعْدَ عَامِلٍ . وَهُوَ اسْمُ الْقَتِيلِ .

فَأَمَّا الْقَتْلُ خَطَأً ، فَذَهَبَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى أَنَّ الْقَاتِلَ لَا يَرِثُ أَيْضًا . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . يُرْوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ، وَعَلِيٍّ ، وَزَيْدٍ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ . وَرُوِيَ نَحْوُهُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَبِهِ قَالَ شُرَيْحٌ ، وَعُرْوَةُ ، وَطَاوُسٌ ، وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ ، وَالتَّحِيَّيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَشَرِيكٌ ، وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ ، وَوَكَيْعٌ ، وَيَحْيَى ابْنُ آدَمَ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهُ يَرِثُ مِنَ الْمَالِ دُونَ الدِّيَةِ . رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، وَعُمَرُو بْنُ شَعِيبٍ ، وَعَطَاءٍ ، [٢٩٤/٥] وَالْحَسَنِ ، وَمُجَاهِدٍ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَمَكْحُولٍ ،

وإِخْرَاجُ جَنَاحٍ . وَهَذَا كُلُّهُ طَرِيقَتُهُ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . قَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ : لَوْ قَصِدَ مَضْلَحَةُ مُوَلِّيهِ بِسَقْيِ دَوَاءٍ ، أَوْ بَطْ خُرَاجٍ ، فَمَاتَ ، وَرِثَهُ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ . وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي مُوسَى فِيهِ وَجْهَيْنِ . وَكَذَلِكَ لَوْ أَمَرَهُ كَبِيرٌ عَاقِلٌ بِبَطْ خُرَاجِهِ ، أَوْ قَطْعِ سَلْعَةٍ . قَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَقَالَا : هَذَا ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ أَيْضًا .

قَوْلُهُ : صَغِيرًا كَانَ الْقَاتِلُ أَوْ كَبِيرًا . هَذَا الْمَذْهَبُ ، نَصَّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ [٢٨٨/٢] الْأَصْحَابُ ، وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَذَكَرَ أَبُو الْوَفَاءِ ابْنُ عَقِيلٍ وَأَبُو يَعْلَى الصَّغِيرُ ، أَنَّ أَحَدَ طَرِيقَيْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا تَوْرِيثُ مَنْ لَا قَصْدَ لَهُ ؛ كَالصَّبِيِّ

وَمَا لَا يُضْمَنُ بِشَيْءٍ مِنْ هَذَا ؛ كَالْقَتْلِ قِصَاصًا أَوْ حَدًّا أَوْ دَفْعًا عَنْ
نَفْسِهِ ، وَقَتْلِ الْعَادِلِ الْبَاغِي ، وَالْبَاغِي الْعَادِلَ ، فَلَا يَمْنَعُ . وَعَنْهُ ،
لَا يَرِثُ الْبَاغِي الْعَادِلَ ، وَلَا الْعَادِلُ الْبَاغِي . فَيُخَرَّجُ مِنْهُ أَنَّ كُلَّ

وَالْأَوْزَاعِي ، وَابْنُ أَبِي ذَيْبٍ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ ، وَدَاوُدُ . وَرَوَى
نَحْوَهُ عَنْ عَلِيٍّ ؛ لِأَنَّ مِيرَاثَهُ ثَابِتٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، تَخَصَّصَ قَاتِلُ الْعَمْدِ
بِالْإِجْمَاعِ ، فَوَجَبَ الْبَقَاءُ عَلَى الظَّاهِرِ فِيمَا سِوَاهُ . وَلَنَا ، الْأَحَادِيثُ
الْمَذْكُورَةُ ، وَلِأَنَّ مَنْ لَا يَرِثُ مِنَ الدِّيَةِ لَا يَرِثُ مِنْ غَيْرِهَا ، كَقَاتِلِ الْعَمْدِ ،
وَالْمُخَالَفِ فِي الدِّينِ . وَالْعُمُومَاتُ مَخْصُصَةٌ بِمَا ذَكَرْنَاهُ . فَعَلَى هَذَا ، الْقَتْلُ
الْمَانِعُ مِنَ الْمِيرَاثِ هُوَ الْقَتْلُ بِغَيْرِ حَقٍّ ، كَالْعَمْدِ وَشِبْهِ الْعَمْدِ وَالْخَطَأُ ، وَمَا
أُجْرِيَ مُجْرَاهُ ؛ كَالْقَتْلِ بِالسَّبَبِ ، وَقَتْلِ الصَّبِيِّ ، وَالْمَجْنُونِ ، وَالنَّائِمِ ،
وَكُلِّ قَتْلِ مَضْمُونٍ بِقِصَاصٍ أَوْ دِيَّةٍ أَوْ كَفَّارَةٍ .

٢٨٨١ - مسألة : (فَأَمَّا مَا لَا يُضْمَنُ بِشَيْءٍ مِنْ هَذَا ؛ كَالْقَتْلِ
قِصَاصًا أَوْ حَدًّا أَوْ دَفْعًا عَنْ نَفْسِهِ ، وَقَتْلِ الْعَادِلِ الْبَاغِي ، وَالْبَاغِي الْعَادِلَ ،
فَلَا يَمْنَعُ . وَعَنْهُ ، لَا يَرِثُ الْعَادِلُ الْبَاغِي ، وَلَا الْبَاغِي الْعَادِلَ . فَيُخَرَّجُ

وَالْمَجْنُونِ ، وَإِنَّمَا يُحْرَمُ الْإِرْثُ مَنْ يُتَّهَمُ دُونَ غَيْرِهِ . وَالنَّصُّ خِلَافُ ذَلِكَ .
وَحَكَى ابْنُ عَقِيلٍ فِي « مُفْرَدَاتِهِ » ، وَ « عُمَدِ الْأَدِلَّةِ » وَجْهًا ، أَنَّ قَتْلَ الصَّبِيِّ
وَالْمَجْنُونِ لَا يَمْنَعُ الْإِرْثَ . قَالَ : وَهُوَ أَصَحُّ عِنْدِي .

قوله : وَمَا لَا يُضْمَنُ بِشَيْءٍ مِنْ هَذَا ؛ كَالْقَتْلِ قِصَاصًا ، أَوْ حَدًّا ، أَوْ دَفْعًا عَنْ

الشرح الكبير

منه أَنَّ كُلَّ قَاتِلٍ لَا يَرِثُ (وَجُمْلَةُ ذَلِكَ ، أَنَّ الْقَتْلَ الْمَانِعَ مِنَ الْإِرْثِ مَا كَانَ مَضْمُونًا عَلَى مَا ذَكَرْنَا ، فَأَمَّا مَا لَيْسَ بِمَضْمُونٍ ، فَلَا يَمْنَعُ الْإِرْثَ ، كَالْقَتْلِ قِصَاصًا وَحْدًا وَدَفْعًا عَنْ نَفْسِهِ ، وَقَتْلِ الْعَادِلِ الْبَاغِيِّ ، أَوْ مَنْ قَصَدَ مَصْلَحَةَ مُوَلِّيِّهِ بِمَا لَهُ فِعْلُهُ ؛ مِنْ سَقَى دَوَاءً ، أَوْ بَطَّ خُرَاجَ ، فَمَاتَ ، أَوْ مَنْ أَمَرَهُ إِنْسَانٌ عَاقِلٌ كَبِيرٌ بِبَطِّ خُرَاجِهِ ، أَوْ قَطْعِ سَلْعَةٍ مِنْهُ ، فَمَاتَ بِذَلِكَ ، وَرِثَتْهُ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ . قَالَ أَحْمَدُ : إِذَا قَتَلَ الْعَادِلُ الْبَاغِيَّ فِي الْحَرْبِ يَرِثُهُ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّ الْعَادِلَ إِذَا قَتَلَهُ الْبَاغِيَّ فِي الْحَرْبِ لَا يَرِثُهُ . وَنَقَلَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَكَمِ عَنْ أَحْمَدَ فِي أَرْبَعَةِ شُهُودٍ شَهِدُوا عَلَى أُخْتِهِمْ بِالزَّنى ، فَرُجِمَتْ ، فَرَجَمُوا مَعَ النَّاسِ : يَرِثُونَهَا ، هُمْ غَيْرُ قَتْلَةٍ . وَعَنْ أَحْمَدَ رَوَايَةٌ أُخْرَى تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقَتْلَ يَمْنَعُ الْمِيرَاثَ بِكُلِّ حَالٍ ، فَإِنَّهُ قَالَ فِي رَوَايَةِ ابْنَيْهِ صَالِحٍ وَعَبْدِ اللَّهِ : لَا يَرِثُ الْبَاغِيَّ الْعَادِلُ ، وَلَا الْعَادِلُ الْبَاغِيَّ . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقَتْلَ يَمْنَعُ الْمِيرَاثَ بِكُلِّ حَالٍ . وَهُوَ ظَاهِرُ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ أَخْذًا بِظَاهِرِ الْحَدِيثِ ،

الإنصاف

نَفْسِهِ ، وَقَتْلِ الْبَاغِيِّ الْعَادِلَ ، وَالْعَادِلِ الْبَاغِيَّ ، فَلَا يَمْنَعُ . إِذَا كَانَ الْقَتْلُ غَيْرَ مَضْمُونٍ عَلَى قَاتِلِهِ ، فَإِنَّ الْقَاتِلَ يَرِثُ مِنْهُ . نَصُّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَهُوَ مِنْ مُفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ . وَاعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا قَتَلَ الْعَادِلُ الْبَاغِيَّ ، فَإِنَّهُ يَرِثُهُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَصَحَّحَهُ فِي « الْفَاتِحِ » وَغَيْرِهِ . وَعَنْهُ ، لَا يَرِثُ . اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ « الرُّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » . قَالَ الْمُصَنِّفُ :

ولأنه قاتِلٌ ، فأشبهه الصَّبِيُّ والمجنون . وقال أبو حنيفة وصاحباؤه : كلُّ قَتْلٍ لا يَأْتُمُّ فيه لا يَمْنَعُ الميراث ؛ كقتلِ الصَّبِيِّ ، والمجنون ، والنائم ، والسَّاقِطِ على إنسانٍ من غيرِ اختيارٍ منه ، وسائقِ الدَّابَّةِ وقائديها وراكبيها إذا قَتَلَتْ يَدِيهَا أو فِيهَا ، فإنه يَرِثُهُ ؛ لأنه قَتْلٌ غيرُ مُتَّهَمٍ فيه ولا إِثْمٌ فيه ، أشبه القَتْلَ في الحدِّ . ولنا على أبي حنيفة وأصحابه ، عمومُ الأخبارِ ، خَصَصْنَا منها القَتْلَ الَّذِي لا يُضْمَنُ ، ففي ما عداه تَبَقَّى [٢٩٤/٥ ط] على مُقتضاها ، ولأنه قَتْلٌ مضمونٌ فيمنعُ الميراث كالخطأ . ولنا على الشافعي ، أنه فَعَلَ ما ذُوْنُ فيه ، فلم يَمْنَعِ الميراث ، كما لو أَطْعَمَهُ أو سَقاه باختيارِهِ فأَفْضَى إلى تَلْفِهِ ، ولأنه حُرِّمَ الميراثُ في مَحَلِّ الوِفَاقِ ، كَيْلا يُفْضَى إلى إِيجادِ^(١) القَتْلِ المُحَرَّمِ ، وَزَجْرًا عن إعدامِ النَّفْسِ المَعْصُومَةِ ، وفي مَسْأَلَتِنَا جِرْمَانُ الميراثِ يَمْنَعُ إقامةَ الحدودِ الواجبةَ واستيفاءَ الحُقوقِ المشروعةِ ، ولا يُفْضَى إلى إِيجادِ قَتْلِ مُحَرَّمٍ ، فهو ضِدُّ ما ثَبَتَ في الأَصْلِ ، ولا يَصِحُّ القياسُ

فِيخْرُجُ منه أنَّ كلَّ قاتِلٍ لا يَرِثُ . واختارَ المُصَنِّفُ وغيرُهُ ، إن جَرَحَهُ العادِلُ ؛ لِيَصِيرَ غيرَ مُمْتَنِعٍ ، وَرِثَتُهُ ، لا إن تَعَمَّدَ قَتْلَهُ ابتداءً . قال في « الفروع » : وهو مُتَّجِهٌ . وأما إذا قَتَلَ الباغِي العادِلَ ، فَقَدَّمَ المُصَنِّفُ أَنَّهُ لا يَمْنَعُ الإِراثُ ، وهو المذهبُ . قال في « المُحَرَّرِ » : لا يَمْنَعُهُ الإِراثُ على الصَّحِيحِ . قال في « الفائقِ » : لا يَمْنَعُ الإِراثُ في الأَصَحِّ . قال في « التَّظْمِ » : هذا أَوَّلَى . وَجَزَمَ بِهِ في « الوَجيزِ » . قال الزُّرْكَاشِيُّ : وَصَحَّحَهُ أَبُو الخَطَّابِ في « الهِدَايَةِ » ، وكلامُهُ

(١) في م : « اتحاد » :

على قتل الصبي والمجنون ؛ لأنه قتلٌ مُحَرَّمٌ ، وتفويتُ نفسٍ معصومةٍ ،
والتوريثُ يُفْضَى إليه ، بخلافِ مَسْأَلَتِنَا . إذا ثَبِتَ هذا ، فالمشاركُ في القتلِ
في الميراثِ كالْمُنْفَرِدِ ؛ لأنه يَلْزَمُهُ مِنَ الصَّمَانِ بِحَسَبِهِ ، فلو شَهِدَ على مَوْرُوْثِهِ
مع جماعةٍ ظُلْمًا فُقُتِلَ لم يَرِثْهُ ، وإن شَهِدَ بِحَقِّ وَرِثَتِهِ ؛ لأنه غيرُ مَضْمُونٍ .

فصل : أربعة إخوة قتل أكبرهم الثاني ، ثم قتل الثالث الأصغر ، سقط
القصاصُ عن الأكبر ؛ لأنَّ ميراثَ الثاني صارَ للثالث والأصغرِ نصفَيْنِ ،
فلَمَّا قَتَلَ الثالثُ الأصغرَ لم يَرِثْهُ ، وَوَرِثَهُ الأكبرُ ، فَرَجَعَ إليه نِصْفُ دَمِ
نَفْسِهِ وميراثُ الأصغرِ جميعه ، فسَقَطَ عنه القصاصُ لميراثِهِ بعضَ دمِ نَفْسِهِ ،
وله القصاصُ على الثالثِ ، وَيَرِثُهُ في ظاهرِ المذهبِ ؛ فَإِنْ اقْتَصَّ منه وَرِثَتَهُ
وَوَرِثَ إِخْوَتَهُ الثلاثةَ . ولو أَنَّ ابْنَيْنِ ^(١) قَتَلَ أَحَدُهُمَا أَحَدَ أَبَوَيْهِمَا ، وهما
زَوْجَانِ ، ثم قَتَلَ الْآخَرَ أَبَاهُ ^(٢) الْآخَرَ ، سَقَطَ القصاصُ عن الأولِ ،

مُحْتَمِلٌ . وعنه ، يُمْنَعُ الْإِرْثَ . جَزَمَ بِهِ فِي « التَّبَصُّرَةِ » ، وَ « التَّرْغِيبِ » ،
و « الْمَذْهَبِ » ، وَالْقَاضِي فِي « الْجَامِعِ الصَّغِيرِ » ، وَالشَّرِيفُ ، وَأَبُو الْخَطَّابِ
فِي « خِلَافَيْهِمَا » ، وَالْمُصَنِّفُ فِي « الْمُغْنَى » فِي قِتَالِ أَهْلِ الْبَغْيِ . وَنَصَرَهُ جَمَاعَةٌ
مِنَ الْأَصْحَابِ . وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ
« الْحَاوِي الصَّغِيرِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » .

(١) فِي م : « اثْنَيْنِ » .

(٢) فِي م : « أَبَا » .

وَوَجَبَ عَلَى الْقَاتِلِ الثَّانِي ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ لَمَّا قَتَلَ أَبَاهُ وَرِثَ مَالَهُ وَدَمَهُ أَخُوهُ
وَأُمُّهُ ، فَلَمَّا قَتَلَ الثَّانِي أُمَّهُ ، وَرِثَهَا قَاتِلُ الْأَبِ ، فَصَارَ لَهُ مِنْ دَمِ نَفْسِهِ ثُمْنُهُ ،
فَسَقَطَ الْقِصَاصُ عَنْهُ لَذَلِكَ ، وَلَهُ الْقِصَاصُ عَلَى الْآخَرِ ، فَإِنْ قَتَلَهُ ، وَرِثَهُ
فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ . وَإِنْ جَرَحَ أَحَدُهُمَا أَبَاهُ ، وَالْآخَرُ أُمَّهُ ، وَمَاتَا فِي حَالِ
وَاحِدَةٍ وَلَا وَارِثَ لِهَما سِوَاهُمَا ، فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَالُ الَّذِي لَمْ يَقْتُلْهُ ،
وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْقِصَاصُ عَلَى صَاحِبِهِ . وَلِذَلِكَ لَوْ قَتَلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
أَحَدَ الْأَبَوَيْنِ وَلَمْ يَكُنَا زَوْجَيْنِ ، فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْقِصَاصُ عَلَى أَخِيهِ ،
إِلَّا أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَحَدُهُمَا الْاِسْتِيفَاءَ إِلَّا بِإِبْطَالِ حَقِّ الْآخَرِ ، فَيَسْقُطَانِ . وَإِنْ
عَفَا أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ ، فَلَا خَرَ قَتْلُ الْعَافِي ، وَيَرِثُهُ فِي الظَّاهِرِ . وَإِنْ بَادَرَ
أَحَدُهُمَا فَقَتَلَ أَخَاهُ ، سَقَطَ الْقِصَاصُ عَنْهُ ، وَوَرِثَهُ فِي الظَّاهِرِ . وَيَحْتَمِلُ
أَنْ لَا يَرِثَهُ ، وَيَجِبُ الْقِصَاصُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْقِصَاصَيْنِ [٢٩٥/٥] لَمَّا تَسَاوَا
وَتَعَذَّرَ الْجَمْعُ بَيْنَ اسْتِيفَائِهِمَا ، سَقَطَا ، فَلَمْ يَبْقَ لِهَما حُكْمٌ ، فَيَكُونُ
الْمُسْتَوْفَى مِنْهُمَا مُتَعَدِّيًا بِاسْتِيفَائِهِ ، فَلَا يَرِثُ أَخَاهُ ، وَيَجِبُ الْقِصَاصُ عَلَيْهِ
بِقَتْلِهِ . وَإِنْ أَشْكَلَ كَيْفِيَّةُ مَوْتِ الْأَبَوَيْنِ وَادَّعَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنَّ قَتِيلَهُ
أَوَّلُهُمَا مَوْتًا ، خُرِّجَ فِي تَوْرِيثِهِمَا مَا ذَكَرْنَا فِي الْعَرَقِي ، مِنْ تَوْرِيثِ كُلِّ
وَاحِدٍ مِنَ الْمَيِّتَيْنِ مِنَ الْآخَرِ ، ثُمَّ يَرِثُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَعْضَ دَمِ نَفْسِهِ ،
فَيَسْقُطُ الْقِصَاصُ عَنْهُمَا ، وَمَنْ لَا يَرَى ذَلِكَ ، فَالْجَوَابُ فِيهَا كَالَّتِي قَبْلَهَا .
وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَسْقُطَ الْقِصَاصُ بِكُلِّ حَالٍ لِلشُّبْهَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَيَكُونُ لِكُلِّ
وَاحِدٍ مِنْهُمَا دِيَّةُ الْآخَرِ وَمَالُهُ .

بَابُ مِيرَاثِ الْمُعْتَقِ بَعْضُهُ

لَا يَرِثُ الْعَبْدُ وَلَا يُورَثُ ، سَوَاءٌ كَانَ قِنًّا ، أَوْ مُدَبَّرًا ، أَوْ مُكَاتَبًا ،
أَوْ أُمًّا وَلَدٍ .

بَابُ مِيرَاثِ الْمُعْتَقِ بَعْضُهُ

(لَا يَرِثُ الْعَبْدُ وَلَا يُورَثُ ، سَوَاءٌ كَانَ قِنًّا ، أَوْ مُدَبَّرًا ، أَوْ مُكَاتَبًا ،
أَوْ أُمًّا وَلَدٍ) قَالَ شَيْخُنَا^(١) : لَا أَعْلَمُ خِلَافًا فِي أَنَّ الْعَبْدَ لَا يَرِثُ ، إِلَّا مَا
رَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي رَجُلٍ مَاتَ وَتَرَكَ أَبًا مَمْلُوكًا ، يُشْتَرَى مِنْ مَالِهِ
وَيُعْتَقُ ثُمَّ^(٢) يَرِثُ . وَقَالَ الْحَسَنُ . وَحُكِيَ عَنْ طَاوُسٍ أَنَّ الْعَبْدَ يَرِثُ ،
وَيَكُونُ مَا وَرِثَهُ لِسَيِّدِهِ ، كَكَسْبِهِ ، وَكَمَا لَوْ وَصَّى لَهُ ، وَلَأنَّ تَصِحُّ الْوَصِيَّةُ
لَهُ فَيَرِثُ ، كَالْحَمَلِ . وَلَنَا ، أَنَّ فِيهِ نَقْصًا مَنَعَ كَوْنَهُ مَوْرُوثًا ، فَمَنَعَ كَوْنَهُ
وَارِثًا ، كَالْمُرْتَدِّ ، وَيَفَارِقُ الْوَصِيَّةَ فَإِنَّهَا تَصِحُّ لِمَوْلَاهُ وَلَا مِيرَاثَ لَهُ ،
وَقِيَاسُهُمْ يَنْتَقِضُ بِمُخْتَلَفِي الدِّينِ . وَقَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ

بَابُ مِيرَاثِ الْمُعْتَقِ بَعْضُهُ

قوله : لَا يَرِثُ الْعَبْدُ . هذا المذهب ، نصُّ عليه ، وعليه الأصحاب . وعنه ،
يرِثُ عِنْدَ عَدَمِ وَاَرِثٍ . ذَكَرَهَا ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَأَبُو الْبَقَاءِ فِي

(١) في : المغنى ٩/ ١٢٣ .

(٢) في م : ٤٥٠ .

الأب رقيقٌ حينَ موتِ ابنه ، فلم يرْثه ، كسائرِ الأقاربِ ؛ وذلك لأنَّ الميراثَ صارَ لأهله بالموتِ ، فلم يَنْتَقِلْ عنهم إلى غيرِهم .

وأَجْمَعُوا على أن المملوكَ لا يُورَثُ ؛ لأنَّه لا مالَ له ، فإنه لا يملكُ ، ومن قال : إنه يملكُ بالتَمْلِيكِ . فملكُه ناقصٌ غيرُ مستقرٍّ ، يزولُ إلى سيِّده بزوالِ ملكه عن رقبته ، بدليلِ قوله عليه الصلاةُ والسلامُ : « مَنْ باعَ عبداً وله مالٌ ، فماله للبائعِ إِلَّا أن يَشْتَرِطَهُ المُبتاعُ » ^(١) . ولأنَّ السيدَ أَحَقُّ بمنافعِهِ وأكسبِهِ في حياته ، فكذلك بعدَ مماته . وممَّن رُوِيَ عنه أنَّ العبدَ لا يرِثُ ولا يُورَثُ ولا يَحْجُبُ ؛ على ، وزيدٌ ، والثوريُّ ، ومالكٌ ، والشافعيُّ ، وأصحابُ الرأيِ .

والأسيرُ الذي عندَ الكفارِ يرِثُ إذا عُلِمَتْ حياته في قولِ عامةِ الفقهاء ، إِلَّا سعيدَ بنَ المسيَّبِ ، فإنه قال : لا يرِثُ ؛ لأنَّه عبدٌ . ولا يصحُّ ؛ لأنَّ الكفارَ لا يملكُون الأحرارَ بالقَهْرِ ، وهو باقٍ على حرِّيته ، فيرِثُ ، كالمُطْلَقِ .

« النَّاهِضِ » . قاله في « الفروع » ، ولم أرَها في « المذهبِ » . وتقدَّم قولُ في أوَّلِ كتابِ الفرائضِ : إنَّ العبدَ يرِثُ سيِّده عندَ عَدَمِ الوارِثِ . وقيل في المُكَاتَبِ خاصَّةً ، يموتُ له عتيقٌ ، ثم يُودَّى فيعتقُ : يأخذُ إرثه بالولاءِ . ذكره في « المُحرَّرِ » ، يعني ، إن جعلنا الولاءَ له ، على ما يأتي .

(١) تقدم ترجمته في ٣٠٣/٦ .

فصل : والمُدَبِّرُ وأُمُّ الْوَلَدِ كَالْقِنْ ؛ لِأَنَّهُ رَقِيقٌ ، بِدَلِيلِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَاعَ مُدَبِّرًا^(١) . وَأُمُّ الْوَلَدِ مَمْلُوكَةٌ ، يَجُوزُ لِسَيِّدِهَا [٢٩٥/٥ ظ] وَطَوَّهَا بِحُكْمِ الْمَلِكِ ، وَإِجَارَتُهَا ، وَحُكْمُهَا حُكْمُ الْأَمَةِ فِي جَمِيعِ أَحْكَامِهَا ، إِلَّا فِيمَا يَنْقُلُ الْمَلِكُ فِيهَا أَوْ يَرَادُ لَهُ ، كَالرَّهْنِ . فَأَمَّا الْمُكَاتَبُ ، فَإِنْ لَمْ يَمْلِكْ قَدَرَ مَا عَلَيْهِ فَهُوَ عَبْدٌ لَا يَرِثُ وَلَا يُورَثُ ، وَإِنْ مَلَكَ قَدَرَ مَا يُودَى فِيهِ رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، أَنَّهُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ دِرْهَمٌ لَا يَرِثُ وَلَا يُورَثُ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ، وَابْنِ عُمَرَ ، وَعَائِشَةَ ، وَأُمِّ سَلَمَةَ ، وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَالشَّافِعِيَّ ، وَأَبِي ثَوْرٍ . وَعَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ ، وَشَرِيحٍ ، وَالزُّهْرِيِّ نَحْوَهُ ؛ لَمَّا رَوَى أَبُو دَاوُدَ^(٢) بِإِسْنَادِهِ عَنْ عُمَرَ بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « الْمُكَاتَبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ دِرْهَمٌ » . وَفِي لَفْظٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « أَيُّمَا عَبْدٍ كَاتَبَ عَلَى مِائَةِ

(١) أخرجه البخارى ، فى : باب بيع المزايدة ، وباب بيع المدبر ، من كتاب البيوع ، وفى : باب من باع مال المفلس ... من كتاب الاستقراض ، وفى : باب بيع المدبر ، من كتاب العتق ، وفى : باب عتق المدبر ... من كتاب الكفارات ، وفى : باب إذا أكره حتى وهب ... من كتاب الإكراه . صحيح البخارى ٩١/٣ ، ١٠٩ ، ١٥٦ ، ١٩٢ ، ١٨١/٨ ، ١٨٢ ، ٢٧/٩ . ومسلم ، فى : باب الابتداء فى النفقة بالنفس ... من كتاب الزكاة ، وفى : باب جواز بيع المدبر ، من كتاب الأيمان . صحيح مسلم ٦٩٢/٢ ، ٦٩٣ ، ١٢٨٩/٣ . وأبو داود ، فى : باب فى بيع المدبر ، من كتاب العتق . سنن أبى داود ٣٥٢/٢ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى بيع المدبر ، من أبواب البيوع . عارضة الأحوذى ٢٢٥/٥ . والنسائى ، فى : باب بيع المدبر ، من كتاب البيوع . المجتبى ٢٦٧/٧ . والدارمى ، فى : باب بيع المدبر ، من كتاب البيوع . سنن الدارمى ٢٥٧/٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣٠١/٣ ، ٣٠٥ ، ٣٠٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٩٠ .

(٢) تقدم تخريجه فى ٣٠٠/٦ .

أَوْقِيَّةٍ ، فَأَدَّاهَا ^(١) إِلَّا عَشْرَ أَوَاقٍ ، فَهُوَ عَبْدٌ ، وَأَيْمًا عَبْدٌ كَاتَبَ عَلَى مِائَةِ دِينَارٍ فَأَدَّاهَا ^(٢) ، إِلَّا عَشْرَةَ دَنَانِيرَ ، فَهُوَ عَبْدٌ . وعن محمد بن الْمُنْكَدِرِ ، و^(٣) عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَى عُفْرَةَ ^(٤) ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِعَتَّابِ بْنِ أَسِيدٍ : « مَنْ كَاتَبَ مَكَاتِبًا فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ حَتَّى يَقْضَى كِتَابَتَهُ » . وقال القاضي ، وأبو الخطاب : إذا أدَّى المكاتبُ ثلاثة أرباع كتابته وعجز عن الربع ، عَتَقَ ؛ لأنَّ ذلك يَجِبُ إيتاؤه للمكاتب ، فلا يجوزُ إبقاؤه على الرقِّ لعجزه عما يَجِبُ رده ^(٥) إليه . والرواية الثانية ، أَنَّهُ إِذَا مَلَكَ مَا يُوَدِّي صَارَ حُرًّا يَرِثُ وَيُورَثُ ، فَإِذَا مَاتَ لَهُ مَنْ يَرِثُهُ وَرِثَ ، وَإِنْ مَاتَ فَلْسِيْدِهِ بَقِيَّةُ كِتَابَتِهِ ، وَالْبَاقِي لَوَرَثَتِهِ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ ^(٦) . بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ : قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا كَانَ لِأَحَدِكُمْ مَكَاتِبٌ ، وَكَانَ عَنْده مَا يُوَدِّي ، فَلْتَحْتَجِبْ مِنْهُ » . وَرَوَى الْحَكَمُ ، عَنْ عَلِيٍّ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ ، وَشُرَيْحٍ : يُعْطَى سَيِّدُهُ مِنْ تَرْكِه مَا بَقِيَ مِنْ كِتَابَتِهِ ، فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ كَانَ لَوَرَثَةِ الْمَكَاتِبِ . وَرَوَى نَحْوُهُ عَنْ الزُّهْرِيِّ . وَبِهِ قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ،

(١ - ١) سقط من : الأصل .

(٢ - ٢) في النسختين : « عبد الله مولى عفرة » . وانظر تهذيب التهذيب ٤٧١/٧ ، ٤٧٢ .

(٣) في م : « ورده » .

(٤) في : باب في المكاتب يؤدي بعض كتابته فيعجز أو يموت ، من كتاب العتق . سنن أبي داود ٢ / ٣٤٦ .

كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في المكاتب إذا كان عنده ما يؤدي ، من أبواب البيوع . عارضة الأحوذي

٥ / ٢٦٥ ، ٢٦٦ . وابن ماجه ، في : باب المكاتب ، من كتاب العتق . سنن ابن ماجه ٢ / ٨٤٢ . والإمام

أحمد ، في : المسند ٦ / ٢٨٩ ، ٣٠٨ ، ٣١١ .

والتَّخَعُّيُّ ، والشَّعْبِيُّ ، والحَسَنُ ، ومنصورٌ ، ومالكٌ ، وأبو حنيفةٌ ، إلا أنَّ مالكا جعل مَنْ كان معه في كتابته أحقَّ ممَّن لم يكن معه ، فإنه قال في مكاتب هلك وله أخُّ معه في الكتابة ، وله ابنٌ ، قال : ما فضل من كتابته لأخيه دون ابنه . وجعله أبو حنيفة عبداً ما دام حياً ، وإن مات أدَّى من تركته باقى كتابته ، والباقي لورثته . وروى عن عمر ، رضى الله عنه ، أنه قال على المنبر : إنكم مكاتبون مكاتبين ، فأيُّهم أدَّى النصف فلا رقَّ عليه . وعن على : إذا أدَّى النصف فهو حرٌّ . وعن [٢٩٦/٥] عروة نحوه . وعن الحسن : إذا أدَّى الشطر فهو غريمٌ . وعن ابن مسعودٍ وشريحٍ مثله . وعن ابن مسعودٍ : إذا أدَّى ثلثاً أو ربعاً فهو غريمٌ . وعن ابن عباسٍ : إذا كتب الصحيفة فهو غريمٌ . وعن على قال : تجرى العتاقة في المكاتب في أول نجمٍ . يعنى يعتق منه بقدر ما أدَّى . وعنه أنه قال : يرث ، ويحبب ، ويعتق منه بقدر ما أدَّى . وروى حماد بن سلمة عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباسٍ ، عن النبي ﷺ قال : « إذا أصاب المُكاتبُ حداً أو ميراثاً ورث بحساب ما عتق منه ، وأقيم عليه الحد بحساب ما عتق منه » ^(١) . وفي رواية : « يؤدى ^(٢) المكاتب بقدر ما عتق منه دية

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب في دية المكاتب ، من كتاب الديات . سنن أبي داود ٢ / ٥٠٠ . والترمذى ، في : باب ما جاء في المكاتب إذا كان عنده ما يؤدى ، من أبواب البيوع . عارضة الأحوذى ٥ / ٢٦٤ . والنسائى ، في : باب دية المكاتب ، من كتاب القسامة . المجتبى ٨ / ٤٠ ، ٤١ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢٦٠ ، ٢٩٢ ، ٣٦٩ .
(٢) في م : « يؤدى » .

المقنع فَأَمَّا الْمُعْتَقُ بَعْضُهُ ، فَمَا كَسَبَهُ بِجُزْئِهِ الْحُرُّ فَلَوَرَّثَتْهُ ، وَيرِثُ وَيَحْجُبُ بِقَدْرِ مَا فِيهِ مِنْ [١٨٨ ظ] الْحُرِّيَّةِ .

الشرح الكبير الْحُرُّ ، وَقَدَرِ مَارَقَ مِنْهُ دِيَّةَ الْعَبْدِ » . قَالَ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ : وَكَانَ عَلَى ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَمُرْوَانُ بْنُ الْحَكَمِ يَقُولَانِ ذَلِكَ . وَقَدْ رُوِيَ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا . وَالْحَدِيثُ الَّذِي رَوَيْنَاهُ^(١) لِقَوْلِنَا أَصَحُّ ، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ الْفُقَهَاءِ قَالَ بِهَذَا ، وَمَا ذَكَرْنَاهُ أَوْلَى ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

٢٨٨٢ - مسألة : (فَأَمَّا الْمُعْتَقُ بَعْضُهُ ، فَمَا كَسَبَهُ بِجُزْئِهِ الْحُرُّ ، فَهُوَ لَوَرَّثَتْهُ ، وَيرِثُ وَيَحْجُبُ بِقَدْرِ مَا فِيهِ مِنَ الْحُرِّيَّةِ) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ ، أَنَّ الْمُعْتَقَ بَعْضُهُ إِذَا اكْتَسَبَ مَا لَا تَمُوتُ وَخَلَفَهُ ؛ فَإِنْ كَانَ قَدْ كَسَبَهُ بِجُزْئِهِ الْحُرُّ ، مِثْلَ أَنْ يَكُونَ قَدْ هَيَأَ سَيِّدَهُ عَلَى مَنْفَعَتِهِ ، فَاكْتَسَبَ فِي أَيَّامِهِ أَوْ وَرِثَ شَيْئًا ، فَإِنَّ الْمِيرَاثَ إِنَّمَا يَسْتَحِقُّهُ بِجُزْئِهِ الْحُرُّ ، أَوْ كَانَ قَدْ قَاسَمَ سَيِّدَهُ فِي حَيَاتِهِ ، فَتَرَكْتَهُ كُلَّهَا لَوَرَّثَتْهُ ، لَا حَقَّ لِمَالِكٍ بَاقِيَةٍ فِيهَا . وَقَالَ قَوْمٌ : جَمِيعُ مَا خَلَفَهُ

الإِنصافُ قوله : فَأَمَّا الْمُعْتَقُ بَعْضُهُ ، فَمَا كَسَبَ بِجُزْئِهِ الْحُرُّ ، فَلَوَرَّثَتْهُ . سَوَاءٌ كَانَ بَيْنَهُمَا مُهَيَّأَةً ، أَوْ قَاسَمَهُ السَّيِّدُ فِي حَيَاتِهِ ، أَوْ لَا .

قوله : وَيرِثُ وَيَحْجُبُ بِقَدْرِ مَا فِيهِ مِنَ الْحُرِّيَّةِ . وَهُوَ مِنْ مُفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ .
تنبيه : ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّ إِرْثَ الْمُعْتَقِ بَعْضُهُ لَهُ خَاصَّةٌ ، وَهُوَ صَحِيحٌ ،

(١) فِي م : « رَوَاهُ » .

بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَيِّدِهِ . قَالَ ابْنُ اللَّبَّانِ : هَذَا غُلَطٌ ؛ لِأَنَّ الشَّرِيكَ إِذَا أَخَذَ حَقَّهُ مِنْ كَسْبِهِ لَمْ يَتَّقَ لَهُ حَقٌّ فِي الْبَاقِي ، وَلَا سَبِيلَ لَهُ عَلَى مَا كَسَبَهُ بِنَصْفِهِ الْحَرِّ ، كَمَا لَوْ كَانَ بَيْنَ الشَّرِيكَيْنِ فَاقْتَسَمَا كَسْبَهُ ، لَمْ يَكُنْ لِأَحَدِهِمَا حَقٌّ فِي حِصَّةِ الْآخَرِ ، وَالْعَبْدُ يَخْلُفُ أَحَدَ الشَّرِيكَيْنِ فِيمَا عَتَقَ مِنْهُ .

فَأَمَّا إِنْ لَمْ يَكُنْ كَسْبَهُ بِجُزْئِهِ الْحَرِّ خَاصَّةً ، وَلَا اقْتَسَمَا كَسْبَهُ ، فَلِلْمَالِكِ بَاقِيهِ مِنْ تَرَكَتِهِ بِقَدْرِ مِلْكِهِ فِيهِ ، وَالْبَاقِي لَوَرَثَتِهِ ، فَإِنْ مَاتَ لَهُ مَنْ يَرِثُهُ ، فَإِنَّهُ يَرِثُ وَيُورَثُ وَيَحْجُبُ ، عَلَى قَدْرِ مَا فِيهِ مِنَ الْحُرِّيَّةِ . هَذَا قَوْلُ عَلِيٍّ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . وَبِهِ قَالَ عِثْمَانُ الْبَيْهَقِيُّ ^(١) ، وَحَمَزَةُ الزَّيَّاتُ ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ ، وَالْمُزْنِيُّ ، وَأَهْلُ الظَّاهِرِ . وَقَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ : لَا يَرِثُ وَلَا يُورَثُ ، وَأَحْكَامُهُ أَحْكَامُ الْعَبْدِ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ فِي الْقَدِيمِ ، وَجَعَلَا مَا لَهُ لِمَالِكٍ بَاقِيهِ . قَالَ ابْنُ اللَّبَّانِ : هَذَا غُلَطٌ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِمَالِكٍ بَاقِيهِ عَلَى مَا عَتَقَ مِنْهُ مِلْكٌ ، وَلَا وِلَاءٌ ، ^(٢) وَلَا ^(٣) هُوَ ذُو رَحِمٍ . قَالَ ابْنُ سُرَيْجٍ ^(٣) : [٢٩٦/٥ ظ] يَحْتَمِلُ عَلَى قَوْلِ الشَّافِعِيِّ الْقَدِيمِ أَنْ

وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَقَالَ : هُوَ الصَّوَابُ . وَقَالَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ : مَا يَرِثُهُ الْمُعْتَقُ بَعْضُهُ يَكُونُ مِثْلَ كَسْبِهِ ، إِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَيِّدِهِ مُهَيَّأَةً ، كَانَ بَيْنَهُمَا ، وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا مُهَيَّأَةً ،

(١) فِي م : « التَّمِيمِي » .

(٢ - ٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٣) فِي م : « شَرِيح » .

يُجْعَلَ فِي بَيْتِ الْمَالِ ؛ لِأَنَّهُ لَا حَقَّ لَهُ فِيهَا كَسْبَهُ بِجُزْئِهِ الْحَرِّ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ
 فِي الْجَدِيدِ : مَا كَسَبَهُ بِجُزْئِهِ الْحَرِّ لَوَرَّثَهُ ، وَلَا يَرِثُ هُوَ مِمَّنْ مَاتَ شَيْئًا .
 وَبِهِ قَالَ طَاوُسٌ ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : هُوَ
 كَالْحَرِّ فِي جَمِيعِ أَحْكَامِهِ ؛ فِي تَوَرِّثِهِ وَالْإِرْثِ مِنْهُ ، وَغَيْرِهِمَا . وَبِهِ قَالَ
 الْحَسَنُ ، وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَالْحَكَمُ ، وَحَمَّادٌ ، وَابْنُ
 أَبِي لَيْلَى ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو يَوْسَفَ ، وَمُحَمَّدٌ ، وَاللُّؤْلُؤِيُّ ، وَيَحْيَى بْنُ آدَمَ ،
 وَدَاوُدُ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : إِنْ كَانَ الَّذِي لَمْ يُعْتَقِ اسْتَسْعَى الْعَبْدَ ، فَلَهُ مِنْ
 تَرْكِتِهِ سَعَايَتُهُ ^(١) ، وَلَهُ نَصْفُ وَلَايَةٍ ، وَإِنْ كَانَ أَغْرَمَ ^(٢) الشَّرِيكَ ، فَوَلَاؤُهُ
 كُلَّهُ لِلَّذِي أُعْتَقَ بَعْضُهُ . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ ، ثنا الرَّمْلِيُّ ،
 عَنْ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ،
 قَالَ فِي الْعَبْدِ ^(٣) : « يَعْتَقُ بَعْضُهُ : « يَرِثُ وَيُورَثُ عَلَى قَدَرِ مَا عَتَقَ مِنْهُ » ^(٤) .
 وَلِأَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَثْبُتَ لِكُلِّ بَعْضٍ حُكْمُهُ ، كَمَا لَوْ كَانَ الْآخَرُ مِثْلَهُ ، وَقِيَاسًا
 لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَالْتَفْرِيعُ عَلَى قَوْلِنَا ؛ لِأَنَّ الْعَمَلَ عَلَى
 غَيْرِهِ وَاضِحٌ . وَكَيْفِيَّةُ تَوَرِّثِهِ أَنْ يُعْطَى مَنْ لَهُ فَرَضٌ بِقَدَرِ مَا فِيهِ مِنَ الْحُرِّيَّةِ
 مِنْ فَرَضِهِ ، وَإِنْ كَانَ عَصَبَةً ، نُظِرَ مَا لَهُ مِنَ الْحُرِّيَّةِ الْكَامِلَةِ ، فَأُعْطِيَ بِقَدَرِ

فَهَلْ هُوَ لِمَنْ الْمَوْتُ فِي نَوَاتِهِ ، أَوْ بَيْنَهُمَا ؟ عَلَى وَجْهِ الْأَكْسَابِ النَّادِرَةِ . إِذَا

(١) فِي م : « سَعَايَةُ » .

(٢) فِي م : « غَرَمَ » .

(٣) فِي م : « الْعَتِيقُ » .

(٤) انظر تخریج حدیث : « إِذَا أَصَابَ الْمَكَاتِبَ حَدًّا ... » الْمُتَقَدِّم . وَاَنْظُرْ إِرواءَ الْغَلِيلِ ١٦١/٦ ، ١٦٢ .

فَإِذَا كَانَتْ بِنْتُ وَأُمُّ نِصْفُهُمَا حُرٌّ ، وَأَبٌ حُرٌّ ، فَلِلْبِنْتِ بِنِصْفِ الْمَقْعِ حُرِّيَّتَهَا نِصْفُ مِيرَاثِهَا وَهُوَ الرَّبْعُ ، وَلِلْأُمِّ مَعَ حُرِّيَّتِهَا وَرِقُّ الْبِنْتِ الثُّلُثُ ، وَالسُّدُسُ مَعَ حُرِّيَّةِ الْبِنْتِ ، فَقَدْ حَجَبَتْهَا حُرِّيَّتُهَا عَنِ السُّدُسِ ، فَبِنِصْفِ حُرِّيَّتِهَا تَحْجُبُهَا عَنِ نِصْفِهِ ، يَبْقَى لَهَا الرَّبْعُ لَوْ كَانَتْ حُرَّةً ، فَلَهَا بِنِصْفِ حُرِّيَّتِهَا نِصْفُهُ وَهُوَ الثُّمْنُ ، وَالْبَاقِي لِلْأَبِ . وَإِنْ شِئْتَ نَزَلْتَهُمْ أَحْوَالًا ، كَتَنَزِيلِ الْخَنَائِي .

الشرح الكبير

ما فيه منها . فإذا خَلَفَ (أُمًّا وَبِنْتًا نِصْفُهُمَا حُرٌّ ، وَأَبًا حُرًّا ؛ فَلِلْبِنْتِ بِنِصْفِ حُرِّيَّتِهَا نِصْفُ مِيرَاثِهَا وَهُوَ الرَّبْعُ ، وَلِلْأُمِّ مَعَ حُرِّيَّتِهَا وَرِقُّ الْبِنْتِ الثُّلُثُ ، وَالسُّدُسُ مَعَ حُرِّيَّةِ الْبِنْتِ ، فَقَدْ حَجَبَتْهَا بِحُرِّيَّتِهَا عَنِ السُّدُسِ ، فَبِنِصْفِ حُرِّيَّتِهَا تَحْجُبُهَا عَنِ نِصْفِهِ ، يَبْقَى لَهَا الرَّبْعُ لَوْ كَانَتْ حُرَّةً ، فَلَهَا بِنِصْفِ حُرِّيَّتِهَا نِصْفُهُ وَهُوَ الثُّمْنُ ، وَالْبَاقِي لِلْأَبِ ، وَإِنْ شِئْتَ نَزَلْتَهُمْ أَحْوَالًا ، كَتَنَزِيلِ الْخَنَائِي) فَتَقُولُ : إِنْ كَانَتَا حَرَّتَيْنِ فَالْمَسْأَلَةُ مِنْ سِتَّةٍ ؛ لِلْبِنْتِ ثَلَاثَةٌ ،

الإنصاف

عَلِمْتَ ذَلِكَ ، فَالْتَفَرِيعُ عَلَى الْمَذْهَبِ ، فَلَوْ كَانَتْ بِنْتُ نِصْفِهَا حُرٌّ ، وَأُمُّ وَعَمُّ حُرَّانِ ، كَانَ لِلْبِنْتِ الرَّبْعُ ، وَلِلْأُمِّ الرَّبْعُ بِحَجْبِهَا لَهَا عَنِ نِصْفِ السُّدُسِ ، وَلِلْعَمِّ سَهْمَانِ ، وَهُوَ الْبَاقِي . وَتَصِحُّ مِنْ أَرْبَعَةٍ ، فَلَوْ كَانَ مَكَانَ الْبِنْتِ ابْنٌ نِصْفُهُ حُرٌّ ، فَلَهُ هُنَا نِصْفُ مَا لَهُ لَوْ كَانَ حُرًّا ، فَيَسْتَحِقُّ رُبْعًا وَسُدُسًا مِنَ الْمَالِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ حُرًّا كَانَ لَهُ خَمْسَةُ أَسْدَاسِهِ . وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ إِبْرَاهِيمُ الْحَرَبِيُّ فِي كِتَابِ الْفَرَائِضِ . وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي فِي « الْمُجَرَّدِ » ، وَابْنُ عَقِيلٍ . وَصَحَّحَهُ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُنَوَّرِ » . وَقَدَّمَهُ فِي

وللأُمُّ السُّدُسُ سَهْمٌ ، والباقي للأبِ ، وإن كانا رقيقَيْن فالْمَالُ للأبِ ، وإن كانتِ البنتُ وحدها حرَّةً فلها النِّصْفُ ، والمسألةُ مِنْ اثْنَيْنِ ، وإن كانتِ الأُمُّ وحدها حرَّةً فلها الثُّلُثُ وهى مِنْ ثَلَاثَةٍ ، وكلُّها تَدْخُلُ فِي السِّتَةِ ، فَتَضْرِبُهَا فِي الْأَرْبَعَةِ الْأَحْوَالِ تَكُنُ أَرْبَعَةً وَعِشْرِينَ ؛ لِلْبِنْتِ سِتَّةٌ وَهِيَ الرَّبْعُ ؛ لِأَنَّ لَهَا النِّصْفَ فِي حَالَيْنِ ، وَلِلْأُمِّ الثُّمْنُ وَهُوَ ثَلَاثَةٌ ؛ لِأَنَّ لَهَا السُّدُسَ فِي حَالٍ وَالثُّلُثَ فِي حَالٍ ، والباقي للأبِ ، وَتَرْجِعُ بِالِاخْتِصَارِ إِلَى ثَمَانِيَةٍ .

« الرَّعَايَتَيْنِ » . وَقِيلَ : لَهُ نِصْفُ الْبَاقِي بَعْدَ رُبْعِ الْأُمِّ . اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ ، وَالْقَاضِي فِي « خِلَافِهِ » . قَالَ فِي « الْقَوَاعِدِ » . قَالَ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْفَائِقِ » ، وَ « الْحَاوِي » : وَفِيهِ بَعْدُ . قَالَ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » : وَهُوَ بَعِيدٌ . وَقِيلَ : لَهُ نِصْفُ الْمَالِ كَامِلًا . قَالَ فِي « الْقَاعِدَةِ الْخَامِسَةِ عَشْرَةَ بَعْدَ الْمِائَةِ » : وَرَجَّحَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَذَكَرَ أَنَّهُ اخْتِيَارُ أَبِيهِ . وَأَطْلَقَهُنَّ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْفَائِقِ » ، وَ « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » ، وَ « الْقَوَاعِدِ » . وَكَذَا الْحُكْمُ وَالْخِلَافُ فِي كُلِّ عَصَبَةٍ نِصْفُهُ حُرٌّ مَعَ ذِي فَرْصٍ يَنْقُصُ بِهِ . فَإِنْ لَمْ يَنْقُصْ بِهِ ؛ كَجَدِّهِ وَعَمِّهِ مَعَ ابْنٍ يَنْصُفُهُ حُرٌّ ، فَعَلَى الثَّالِثِ لَهُ نِصْفُ الْمَالِ ، وَعَلَى الْآخَرَيْنِ لَهُ نِصْفُ الْبَاقِي ، وَهُوَ الصَّحِيحُ . قَالَ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » : وَهُوَ أَصَحُّ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » . وَلَوْ كَانَ مَعَهُ مَنْ يُسْقِطُهُ بَحْرِيَّتُهُ التَّامَّةُ ؛ كَأَخْتٍ وَعَمٍّ حَرَّتَيْنِ ؛ فَلِلابْنِ النِّصْفُ ، وَلِلْأَخْتِ نِصْفُ مَا بَقِيَ فَرَضًا ، وَلِلْعَمِّ مَا بَقِيَ . هَذَا الْمَذْهَبُ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِي » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقَدَّمُ فِي « الْمُعْنَى » ، أَنَّ

وإذا كان عَصَبَتَانِ ، نِصْفُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حُرٌّ ، كَالْأَخَوَيْنِ ، ^{المقنع} فَهَلْ تُكَمَّلُ الْحُرِّيَّةُ فِيهِمَا ؟ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ . وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا يَحْجُبُ الْآخَرَ ؛ كَابْنٍ وَابْنِ ابْنٍ ، فَالصَّحِيحُ أَنَّهَا لَا تُكَمَّلُ .

الشرح الكبير

٢٨٨٣ - مسألة : (وإن كان عَصَبَتَانِ ، نِصْفُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حُرٌّ ، كَالْأَخَوَيْنِ ، فَهَلْ تُكَمَّلُ [٢٩٧/٥ و] الْحُرِّيَّةُ فِيهِمَا ؟ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ . وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا يَحْجُبُ الْآخَرَ ؛ كَابْنٍ وَابْنِ ابْنٍ ، فَالصَّحِيحُ أَنَّهَا لَا تُكَمَّلُ) إذا كان عَصَبَتَانِ لَا يَحْجُبُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ ، كَابْنَيْنِ نِصْفُهُمَا حُرٌّ ، ففيه وجهان ؛ أحدهما ، تُكَمَّلُ الْحُرِّيَّةُ فِيهِمَا ، بِأَنْ تُصَمَّ الْحُرِّيَّةُ مِنْ أَحَدِهِمَا

لِلأَخْتِ النَّصْفِ كَامِلًا . قُلْتُ : وَهُوَ ضَعِيفٌ جَدًّا . قُلْتُ : قَدْ يُعَايَى بِهَا . ^{الإنصاف}

فائدة : لو كان أحدُ الأخوين حُرًّا وَالْآخَرُ نِصْفُهُ حُرٌّ ، فَالْمَالُ بَيْنَهُمَا أَرْبَاعًا ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ؛ تَنْزِيلًا [٢٨٩/٢ و] لهما بِالْأَحْوَالِ وَالْخِطَابِ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الرَّعَائِيَّتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْفَاتِقِ » . وَقِيلَ : الْمَالُ بَيْنَهُمَا أَثْلَاثًا ؛ جَمْعًا لِلْحُرِّيَّةِ فِيهِمَا ، وَقِسْمَةً لِأَرْثَهُمَا كَالْعَوْلِ .

قوله : وإذا كان عَصَبَتَانِ ، نِصْفُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حُرٌّ ؛ كَالْأَخَوَيْنِ ، فَهَلْ تُكَمَّلُ الْحُرِّيَّةُ فِيهِمَا ؟ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ . وَكَذَا قَالَ فِي « الْهِدَايَةِ » . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الشَّرْحِ » ، وَ « شَرْحِ ابْنِ مُنَجَّى » ، وَ « الْقَوَاعِدِ الْفَقِهِيَّةِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا تُكَمَّلُ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . صَحَّحَهُ فِي « التَّصْحِيحِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْفَاتِقِ » . وَالْوَجْهُ الثَّانِي ، تُكَمَّلُ

إلى ما في الآخر منهما ، فإن كَمَلَ منهما واحدٌ ، ورثا جميعاً ميراث ابنِ حُرٍّ ؛ لأنَّ نِصْفَيْ شَيْءٍ شَيْءٌ كَامِلٌ ، ثم يُقَسَّمُ ما ورثاه بينهما على قَدَرِ ما في كُلِّ واحدٍ منهما ، فإذا كان ثُلثا أحدهما وثُلثُ الآخرِ ، كان ما ورثاه بينهما أثلاثاً ، فإن نَقَصَ ما فيهما من الحُرِّيَّةِ عن حُرٍّ كَامِلٍ ، ورثا بقَدَرِ ما فيهما ، وإن زاد على حُرٍّ واحدٍ وكان الجزءان فيهما سواءً ، قُسِمَ ما يرثانه بينهما بالسَّوِيَّةِ ، وإن اختلفا أُعْطِيَ كُلُّ واحدٍ منهما بقَدَرِ ما فيه . قال الخبرِيُّ : قال الأكثرونَ : هذا قياسُ قولٍ على ، رَضِيَ اللهُ عنه . والوجهُ الثاني ، لا تَكْمُلُ الحُرِّيَّةُ فيهما ؛ لأنَّها لو كَمَلَتْ لم يَظْهَرْ للرقِّ أثرٌ وكنا في ميراثهما

الشرح الكبير

الحُرِّيَّةُ ، فلهما جميعُ المالِ . قال في « القاعِدَةِ الخَامِسَةِ عَشْرَةَ بَعْدَ المِائَةِ » : ورَجَّحه القاضي ، والسَّامَرِيُّ ، وطائفةٌ مِنَ الأصحابِ . وله مأْخَذان ؛ أحدهما ، جَمْعُ الحُرِّيَّةِ فيهما فَتَكْمُلُ بها حُرِّيَّةُ ابنِ . وهو مأْخَذُ أبي الخَطَّابِ وغيره . والثَّانِي ، أنَّ حَقَّ كُلِّ واحدٍ منهما مع كَالِ حُرِّيَّتِهِ في جميعِ المالِ لا في نِصْفِهِ ، وإنَّما أَخَذَ نِصْفَهُ لِمُزَاحَمَةِ أَخِيهِ لَهُ ، وَحِينَئِذٍ فَقَدْ أَخَذَ كُلُّ واحدٍ منهما نِصْفَ المالِ ، وهو نِصْفُ حَقِّهِ مع كَالِ حُرِّيَّتِهِ ، فلم يَأْخُذْ زِيَادَةُ عَلَى قَدَرِ ما فِيهِ مِنَ الحُرِّيَّةِ . فعلى المذهبِ ، لهما ثَلَاثَةُ أرباعِ المالِ بالأحوالِ والخطابِ ، وهذا الصَّحِيحُ . وقاله في « المُسْتَوْعِبِ » . وجَزَمَ بِهِ في « الوَجِيزِ » . وقَدَّمَهُ في « المُحَرَّرِ » . وقيل : لهما نِصْفُهُ ، بَتْنَزِيلِهِمَا حُرِّيَّةً وَرِقًّا . وأُطْلِقَهُمَا في « القَوَاعِدِ الفِقْهِيَّةِ » ، و « الفُرُوعِ » . والتَّفْرِيعُ عَلَى هَذَا الخِلافِ ، وهو ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ ؛ ثَلَاثَةُ أرباعِ المالِ ، أو نِصْفُهُ ، أو كُلُّهُ . فلو كان ابنٌ وَبَنَتْ نِصْفُهُمَا حُرًّا ، وَعَمَّ حُرٌّ ، فلهما على الأوَّلِ

الإنصاف

كالحُرَّينِ . وإن كان أحدهما يَحْجُبُ الآخرَ ، فقليل : فيهما وجهان .
والصَّحِيحُ أَنَّ الحُرِّيَّةَ لَا تَكْمُلُ هُنَا ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ لَا يَكْمُلُ بِمَا يُسْقِطُهُ ،
وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا يُنَافِيهِ . وَوَرَّثَهُمْ بَعْضُهُم بِالْخِطَابِ وَتَنْزِيلِ
الْأَحْوَالِ ، وَحَجَبَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا عَلَى مِثَالِ تَنْزِيلِ الْخَنَائِي . وَهُوَ قَوْلُ
أَبِي يُوسُفَ ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ .

مسائل ذلك : ابنُ نِصْفُهُ حُرٌّ ، لَهُ نِصْفُ الْمَالِ ، فَإِنْ كَانَ مَعَهُ ابْنٌ آخَرُ
نِصْفُهُ حُرٌّ ، فَلَهُمَا الْمَالُ ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ، وَفِي الْآخَرِ ، لهما نِصْفُهُ وَالْباقِي
لِلْعَصْبَةِ أَوْ لِبَيْتِ الْمَالِ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَصْبَةٌ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لِكُلِّ مِنْهُمَا
ثَلَاثَةُ أَثْمَانِ الْمَالِ ؛ لِأَنَّهُمَا لَوْ كَانَا حُرَّيْنِ لَكَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا النِّصْفُ ،
وَلَوْ كَانَا رَقِيقَيْنِ لَمْ يَكُنْ لهما شَيْءٌ ، وَلَوْ كَانَ الْأَكْبَرُ وَحْدَهُ حُرًّا كَانَ لَهُ الْمَالُ
وَلَا شَيْءَ لِلْأَصْغَرِ ، وَلَوْ كَانَ الْأَصْغَرُ وَحْدَهُ حُرًّا فَكَذَلِكَ ، فَلِكُلِّ وَاحِدٍ
مِنْهُمَا فِي الْأَحْوَالِ الْأَرْبَعَةِ مَالٌ وَنِصْفٌ ، فَلَهُ رُبْعُ ذَلِكَ وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَثْمَانِ .
فَإِنْ كَانَ مَعَهُمَا ابْنٌ آخَرُ ثَلَاثُهُ حُرٌّ ، فَعَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ ، يُقَسَّمُ الْمَالُ بَيْنَهُمْ
عَلَى ثَمَانِيَةٍ ، كَمَا تُقَسَّمُ مَسْأَلَةُ الْمُبَاهَلَةِ . وَعَلَى الثَّانِي ، يُقَسَّمُ النِّصْفُ بَيْنَهُمْ

خَمْسَةُ أَثْمَانِ الْمَالِ عَلَى ثَلَاثَةٍ ، وَنِصْفُ الْمَالِ عَلَى الثَّانِي ، وَثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهِ عَلَى الثَّالِثِ .
وَلَوْ كَانَ مَعَهُمَا أُمٌّ فَلَهَا السُّدُسُ عَلَى الْوُجُوهِ كُلِّهَا ، وَلِلابْنِ عَلَى الْأَوَّلِ خَمْسَةُ
وَعِشْرُونَ مِنْ أَصْلِ اثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ ، وَلِلْبَيْتِ أَرْبَعَةُ عَشَرَ . وَعَلَى الثَّانِي ، هَلْ لهما
عَلَى ثَلَاثَةٍ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الْمَالِ ، أَوْ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الْبَاقِي ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ . وَعَلَى الثَّالِثِ ،
هَلْ لهما عَلَى ثَلَاثَةٍ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الْمَالِ ، أَوْ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الْبَاقِي بَعْدَ السُّدُسِ ؟ عَلَى

على ثمانية . وفيه وجه آخر ، يُقسَّم الثُلثُ بينهم أثلاثًا ، ثم يُقسَّم السُدُسُ بين صاحبي النِّصْفَيْنِ نِصْفَيْنِ . وعلى تنزيلِ الأحوالِ ، يَحْتَمِلُ أن يكونَ لكلِّ واحدٍ مِمَّنْ نِصْفُهُ حُرٌّ سُدُسُ المَالِ وثُمْنُهُ ، ولَمَنْ ثُلْثُهُ حُرٌّ ثُلْثَا ذلك ، وهو تُسْعُ المَالِ ونِصْفُ سُدْسِهِ ؛ لأنَّ لكلِّ واحدٍ المَالِ في حالٍ ونِصْفُهُ في حالَيْنِ وثُلْثُهُ في حالٍ ، فيكونُ له مالانِ وثُلْثُ في ثمانية أحوالٍ ، فَنُعْطِيهِ ثُمْنَ ذلك [٢٩٧/٥ ط] وهو سُدُسٌ وثُمْنٌ ، ويُعْطَى مَنْ (ثُلْثُهُ حُرٌّ^(١) ثُلْثِيهِ ، وهو تُسْعُ المَالِ ونِصْفُ سُدْسِهِ .

ابنُ حُرٍّ وابنُ نِصْفِهِ حُرٌّ ، المَالُ بينهما على ثلاثةٍ على الوجهِ الأوَّلِ . وعلى الثاني ، النِّصْفُ بينهما نصفانِ والباقي للحُرِّ ، فيكونُ للحُرِّ ثلاثةُ أرباعٍ وللآخرِ الرُّبْعُ . ولو نَزَلَتْهُما بالأحوالِ أَفْضَى إلى هذا ؛ لأنَّ للحُرِّ المَالِ في حالٍ والنِّصْفُ في حالٍ ، فله^(٢) نِصْفُهُما ، وهو ثلاثةُ أرباعٍ ، وللآخرِ نِصْفُهُ في حالٍ ، فله نِصْفُ ذلك وهو الرُّبْعُ . ولو خَاطَبَتْهُمَا لَقَلْتَ للحُرِّ : لكِ المَالُ لو كان أخوك رقيقًا ، ونِصْفُهُ لو كان حرًّا ، فقد حَجَبَكَ بِحُرِّيَّتِهِ

وَجْهَيْنِ . ولو كان أحدهما يَحْبُبُ الآخرَ ؛ كابنِ وابنِ ابنِ نِصْفِهِما حُرٌّ - وهي مَسْأَلَةُ الْمُصَنِّفِ - فلابنِ النِّصْفِ ، ولابنِ الابنِ على الأوَّلِ الرُّبْعُ ، وعلى الثَّالثِ النِّصْفُ - واختاره أبو بكرٍ - ولاشياءَ له على الأَوْسَطِ . ولو كان جَدَّةٌ حُرَّةً وأمُّ نِصْفِها حُرٌّ ، فَلِلْأُمِّ السُدُسُ ، وَلِلْجَدَّةِ نِصْفُ السُدُسِ . ولو كانت الجَدَّةُ نِصْفِها

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) في م : « فلهما » .

عن النِّصْفِ ، فَيَنْصِفُهَا يَحْجُبُكَ عَنِ الرَّبْعِ ، يَبْقَى لَكَ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعٍ .
ويقالُ لِلْآخِرِ : لَكَ النِّصْفُ لو كُنْتَ حُرًّا ، فَإِذَا كَانَ نِصْفُكَ حُرًّا فَلَكَ
نِصْفُهُ ، وَهُوَ الرَّبْعُ .

ابْنُ ثَلَاثَةِ حُرٍّ وَابْنُ ثُلُثِهِ حُرٌّ ، عَلَى الْأَوَّلِ ، الْمَالُ بَيْنَهُمَا أَثْلَاثًا . وَعَلَى
الثَّانِي ، الثُّلُثُ بَيْنَهُمَا ، وَلِلْآخِرِ ثُلُثٌ فَيَكُونُ لَهُ النِّصْفُ ، وَلِلْآخِرِ
السُّدُسُ . وَقِيلَ : الثُّلَاثَانِ بَيْنَهُمَا أَثْلَاثًا . فَإِنَّا بِالْخِطَابِ نَقُولُ لِمَنْ ثَلَاثَةُ حُرٍّ :
لو كُنْتَ وَحْدَكَ حُرًّا كَانَ لَكَ الْمَالُ ، وَلَوْ كُنْتُمَا حُرَّيْنِ كَانَ لَكَ النِّصْفُ ،
فَقَدْ حَجَبَكَ بِحُرِّيَّتِهِ عَنِ النِّصْفِ ، فَبَثُلَتْهَا بِحُجُبِكَ عَنِ السُّدُسِ ، يَبْقَى لَكَ
خَمْسَةُ أَسْدَاسٍ لو كُنْتَ حُرًّا ، فَلَكَ بَثُلَتْ حُرِّيَّةُ خَمْسَةِ أَتْسَاعٍ . وَيَقَالُ
لِلْآخِرِ : يَحْجُبُكَ أَخُوكَ بِثُلُثِي حُرِّيَّةٍ عَنِ ثُلُثِي النِّصْفِ وَهُوَ الثُّلُثُ ، يَبْقَى
لَكَ الثُّلَاثَانِ ، فَلَهُ بِثُلُثِ حُرِّيَّتِهِ ثُلُثُ ذَلِكَ ، وَهُوَ الثُّسْعَانِ ، وَيَبْقَى الثُّسْعَانِ
لِعَصَبَتِهِ - إِنْ كَانَ - أَوْ ذِي رَحِمٍ ، وَإِلَّا لَبِيتَ الْمَالُ .

ابْنُ حُرٍّ وَبِنْتُ نِصْفِهَا حُرٌّ ؛ لِلابْنِ خَمْسَةُ أَسْدَاسِ الْمَالِ ، وَلِلْبِنْتِ

حُرٌّ ، كَانَ لَهَا رُبْعُ السُّدُسِ عَلَى الْأَوَّلِ ، وَنِصْفُ السُّدُسِ عَلَى الثَّالِثِ ، وَلَا شَيْءَ
لَهَا عَلَى الْأَوْسَطِ . وَلَوْ كَانَ أُمٌّ وَأَخَوَانِ بِأَحَدِهِمَا رِقٌّ ، كَانَ لِلْأُمِّ الثُّلُثُ عَلَى الصَّحِيحِ
مِنَ الْمَذْهَبِ . قَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَحَجَبَهَا أَبُو الْخِطَابِ بِقَدْرِ حُرِّيَّتِهِ ، فَيَنْصِفُهَا
يَحْجُبُهَا عَنِ نِصْفِ السُّدُسِ .

فَائِدَةٌ : يُرَدُّ عَلَى ذِي فَرْضٍ وَعَصَبَةٍ لَمْ تَرِثْ بِقَدْرِ نِسْبَةِ الْحُرِّيَّةِ مِنْهُمَا ، لَكِنْ
أَيُّهُمَا اسْتَكْمَلَ بِالرَّدِّ أَزِيدَ مِنْ قَدْرِ حُرِّيَّتِهِ مِنْ نَفْسِهِ ، مُنِعَ مِنَ الزِّيَادَةِ وَرُدَّتْ عَلَى

سُدُسُهُ ، فِي الْخِطَابِ وَالتَّنْزِيلِ جَمِيعًا ، وَمَنْ جَمَعَ الْحُرِّيَّةَ أَفْضَى قَوْلُهُ إِلَى أَنَّ لَهُ أَرْبَعَةَ أَخْمَاسِ الْمَالِ ، وَلَهَا الْخُمْسَ . فَإِنْ كَانَتْ الْبِنْتُ حُرَّةً وَالابْنُ نِصْفُهُ حُرٌّ وَعَصَبَةٌ ، فَلِلابْنِ الثُّلُثُ ، وَلَهَا رُبْعٌ وَسُدُسٌ ، وَمَنْ جَمَعَ الْحُرِّيَّةَ فِيهِمَا جَعَلَ الْمَالَ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ .

ابْنُ وَبْنَتْ نِصْفُهُمَا حُرٌّ وَعَصَبَةٌ ، فَمَنْ جَمَعَ الْحُرِّيَّةَ فَثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الْمَالِ بَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثَةٍ . وَقَالَ بَعْضُ الْبَصْرِيِّينَ : النَّصْفُ بَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثَةٍ . وَمَنْ وَرَثَ بِالتَّنْزِيلِ وَالْأَحْوَالِ قَالَ : لِلابْنِ الْمَالُ فِي حَالٍ وَثُلُثَاهُ فِي حَالٍ ، فَلَهُ رُبْعٌ ذَلِكَ ، رُبْعٌ وَسُدُسٌ ، وَلِلْبِنْتِ نِصْفُ ذَلِكَ ، ثُمْنٌ وَنِصْفُ سُدُسٍ ، وَالْباقِي لِلْعَصَبَةِ . وَإِنْ شَتَّ قُلْتُ : إِنْ قَدَرْنَا هُمَا حُرَّيْنِ فَهِيَ مِنْ ثَلَاثَةٍ ، وَإِنْ قَدَرْنَا الْبِنْتَ وَحْدَهَا حُرَّةً فَهِيَ مِنْ اثْنَيْنِ ، وَإِنْ قَدَرْنَا الْابْنَ وَحْدَهُ حُرًّا فَالْمَالُ لَهُ ، وَإِنْ قَدَرْنَا هُمَا رَقِيقَيْنِ فَالْمَالُ لِلْعَصَبَةِ ، فَتَضَرِبُ الْاِثْنَيْنِ فِي ثَلَاثَةٍ تَكُنْ سِتَّةً ، ثُمَّ فِي أَرْبَعَةِ أَحْوَالٍ تَكُنْ أَرْبَعَةً وَعِشْرِينَ ؛ فَلِلابْنِ الْمَالُ فِي حَالٍ سِتَّةً ، وَثُلُثَاهُ فِي حَالٍ أَرْبَعَةً ، صَارَ لَهُ عَشْرَةٌ ، [٢٩٨/٥] وَلِلْبِنْتِ النَّصْفُ فِي

غَيْرِهِ إِنْ أُمِكنَ ، وَإِلَّا فَهِيَ لِبَيْتِ الْمَالِ . فَلِبِنْتِ نِصْفُهَا حُرٌّ ، النَّصْفُ بِالْفَرْضِ وَالرَّدِّ . وَلِلابْنِ مَكَانَهَا ، نِصْفُهُ حُرٌّ ، النَّصْفُ بِالْعُصُوبَةِ ، وَالْبَقِيَّةُ لِبَيْتِ الْمَالِ . وَلِلْبِنْتِ نِصْفُهَا حُرٌّ - إِنْ لَمْ نَوَرِّثْهُمَا الْمَالَ - الْبَقِيَّةُ مَعَ عَدَمِ الْعَصَبَةِ ، أَعْنَى لَهَا الْبَقِيَّةُ بِالرَّدِّ ، سِوَاءِ وَرَثَتَاهُمَا النَّصْفَ فَقَطْ ، أَوِ النَّصْفَ وَالرُّبْعَ . وَلِبِنْتِ وَجَدَّةُ نِصْفُهَا حُرٌّ ، الْمَالُ نِصْفَيْنِ بِفَرْضٍ وَرَدٍّ . وَلَا يُرَدُّ هُنَا عَلَى قَدَرٍ فَرَضِيهِمَا ؛ لِقَوْلِهِ لَا يَأْخُذُ مَنْ نِصْفُهُ حُرٌّ فَوْقَ نِصْفِ التَّرَكَةِ . وَمَعَ حُرِّيَّةِ ثَلَاثَةِ أَرْبَاعِهِمَا ، الْمَالُ بَيْنَهُمَا أَرْبَاعًا بِقَدَرِ فَرَضِيهِمَا .

حَالٍ^(١) وَالْثُلُثُ فِي حَالٍ^(٢) خَمْسَةً ، وَلِلْعَصَبَةِ الْمَالُ فِي حَالٍ ، وَنِصْفُهُ فِي حَالٍ تِسْعَةً ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ عَصَبَةً ، جَعَلَتْ لِلْبِنْتِ فِي حَالٍ حُرِّيَّتُهَا الْمَالُ كُلَّهُ بِالْفَرَضِ وَالرَّدِّ ، فَيَكُونُ لَهَا مَالٌ وَثُلُثٌ ، فَيُجْعَلُ لَهَا رُبْعُ ذَلِكَ ، وَهُوَ الثُّلُثُ . وَإِنْ كَانَ مَعَهُمَا امْرَأَةٌ وَأُمُّ حُرَّتَانِ كَمَلَتْ الْحُرِّيَّةُ فِيهِمَا ، فَحَجَبَا الْأُمَّ إِلَى السُّدُسِ ، وَالْمَرْأَةَ إِلَى الثُّمْنِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَوْ انْفَرَدَ لَحَجَبَ نِصْفَ الْحَجَبِ ، فَإِذَا اجْتَمَعَا اجْتَمَعَ الْحَجَبُ . وَمَنْ وَرَثَ بِالْأَحْوَالِ وَالتَّنْزِيلِ ، قَالَ : لِلْأُمِّ السُّدُسُ فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ ، وَالْثُلُثُ^(٣) فِي حَالٍ ، فَلَهَا رُبْعُ ذَلِكَ ، وَهُوَ سُدُسٌ وَثُلُثُ ثُمْنٍ ، وَلِلْمَرْأَةِ الثُّمْنُ فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ ، وَالرُّبْعُ فِي حَالٍ ، فَلَهَا رُبْعُ ذَلِكَ ، وَهُوَ الثُّمْنُ وَرُبْعُ الثُّمْنِ ، وَلِلابْنِ الْبَاقِي فِي حَالٍ ، وَثُلَاثَاهُ فِي حَالٍ ، فَلَهُ رُبْعُهُ ، وَلِلْبِنْتِ ثُلُثُ الْبَاقِي فِي حَالٍ ، وَالنِّصْفُ فِي حَالٍ ، فَلَهَا رُبْعُهُ ؛ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْمَسْأَلَةِ عَصَبَةٌ ، فَلِلْبِنْتِ بِالْفَرَضِ وَالرَّدِّ أَحَدٌ وَعَشْرُونَ مِنْ اثْنَيْنِ وَثَلَاثَيْنِ ، مَكَانَ النِّصْفِ ، وَلِلْأُمِّ سَبْعَةٌ مَكَانَ سُدُسٍ ، وَتَصِحُّ الْمَسْأَلَةُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا رَدٌّ بِالْبَسْطِ مِنْ مَائَتَيْنِ وَثَمَانِيَةِ وَثَمَانِينَ سَهْمًا ؛ لِلْأُمِّ مِنْهَا سِتُّونَ ، وَلِلْمَرْأَةِ خَمْسَةٌ وَأَرْبَعُونَ ، وَلِلابْنِ خَمْسَةٌ وَثَمَانُونَ^(٤) ، وَلِلْبِنْتِ ثَلَاثَةٌ وَخَمْسُونَ ، وَالْبَاقِي لِلْعَصَبَةِ . وَقِيَاسُ

(١ - ٢) سقط من النسختين ، وانظر المغنى ١٣٠/٩ .

(٢) فِي م : « الرِّبْع » .

(٣) فِي النسختين : « ثَلَاثُونَ » . وانظر للمغنى ١٣١/٩ .

الشرح الكبير قول من جمَعَ الحرّية في الحجب ، أن يَجْمَعَ الحرّية في التّوريث ، فيكون لهما ثلاثة أرباع الباقي . وقال ابن اللّبان : لهما سبعة عشر من ثمانية وأربعين ؛ لأنّهما لو كانا حرّين لكان لهما سبعة عشر من أربعة وعشرين ، فيكون لهما بنصف حرّيتهما نصف ذلك . وهذا غلط ؛ لأنّه جعل حجب كلّ واحدٍ منهما لصاحبه بنصف حرّيته كحجبه إياه بجميعها ، ولو ساغ^(١) ذلك لكان لهما حال انفردهما النّصف بينهما من غير زيادة .

ابن وأبوان ، نصف كلّ واحدٍ منهما حرّ ، إن قدرناهم أحراراً فلابن الثّلثان ، وإن قدرناه حرّاً وحده فله المال ، وإن قدرنا معه أحد الأبوين حرّاً فله خمسة أسداس ، فتجمّع ذلك تجده ثلاثة أموالٍ وثلثا ، فله ثمنها ، وهو ربع وسدس ، وللأب المال في حالٍ وثلاثه في حالٍ وسدساه في حالين ، فله ثمن ذلك ربع ، وللأمّ الثّلث في حالين ، والسدس في حالين ، فلها الثمن ، والباقي للعصبة . وإن عملتها بالبسط قلت : إن قدرناهم أحراراً فهي من ستة ، وإن قدرنا الابن وحده حرّاً فهي من سهم ، وكذلك الأب ، وإن قدرنا الأم وحدها حرّة ، أو^(٢) قدرناها مع حرّية الأب ، فهي من ثلاثة ، وإن قدرنا الابن مع الأب أو مع الأم ، فهي من ستة ، وإن قدرناهم [٢٩٨/٥ ط] رقيقاً ، فالمال للعصبة ، وجميع المسائل تدخل في ستة ، فتضربها في الأحوال ، وهي ثمانية ، تكن ثمانية وأربعين ؛ للابن

(١) في م : « ضاع » .

(٢) في م : « و » .

المال في حالِ سِتَّةَ ، وثُلثاه في حالِ أَرْبَعَةٍ ، ^(١) وَخَمْسَةُ أَسْدَاسِهِ في حالَيْنِ عَشْرَةٍ ، فذلك عشرون سَهْمًا مِنْ ثمانيةٍ وأربعين ، وللأبِ المالُ في حالِ سِتَّةَ ، وثُلثاه في حالِ أَرْبَعَةٍ ^(٢) ، وسُدُساها في حالَيْنِ ، وذلك اثنا عشرَ ، وللأُمِّ الثُلُثُ في حالَيْنِ ، والسُدُسُ في حالَيْنِ ، وذلك سِتَّةٌ وهى الثُّمْنُ . وإن كان ثُلُثُ كُلِّ واحدٍ مِنْهُم ^(٣) حُرًّا ، زِدْتَ على السَّتِّ نِصْفَهَا ، تَصِرُ تِسْعَةً ، وتَصْرِبُهَا في الثمانيةِ تَكُنِ اثْنَيْنِ وسبعين ؛ فللابنِ عشرون مِنْ اثْنَيْنِ وسبعين ، وهى السُدُسُ والتُّسْعُ ، وللأبِ اثنا عشرَ ، وهى السُدُسُ ، وللأُمِّ سِتَّةَ ، وهى نِصْفُ السُدُسِ ، ولم تَتَغَيَّرْ سِهَامُهُمْ ، وإنما صارت مَنسُوبَةً إلى اثْنَيْنِ وسبعين . وإن كان رُبْعُ كُلِّ واحدٍ مِنْهُم حُرًّا ، زِدْتَ على السَّتِّ مِثْلَهَا . وقيلَ فيما إذا كان نِصْفُ كُلِّ واحدٍ مِنْهُم حُرًّا : للأُمِّ الثُّمْنُ ، وللأبِ الرُّبْعُ ، وللابنِ النِّصْفُ .

ابنُ نِصْفِهِ حُرٌّ وأُمُّ حُرَّةٌ ، للأُمِّ الرُّبْعُ ، وللابنِ النِّصْفُ . وقيل : له ثلاثةُ أَثْمَانٍ ، وهو نِصْفُ ما يَبْقَى . فإن كان بدلُ الأُمِّ أختًا حُرَّةً ، فلها النِّصْفُ . وقيل : لها نِصْفُ الباقي ؛ لأنَّ الابنَ يَحْجُبُهَا بِنِصْفِهِ عن نِصْفِ قَرَضِهَا . فإن كان نِصْفُهَا حُرًّا فلها الثُّمْنُ على هذا القولِ ، وعلى الأوَّلِ ، لها الرُّبْعُ ، فإن كان مع الابنِ أختٌ مِنْ أُمٍّ أو أَخٌ مِنْ أُمٍّ ، فلكُلِّ واحدٍ مِنْهُما نِصْفُ السُدُسِ ، وإن كان معه عَصْبَةٌ حُرٌّ ، فله الباقي كُلُّهُ .

(١ - ١) سقط من : الأصل .

(٢) في م : « مِنْهَا » .

فصل : ابن نصفه حرٌّ وابن ابن حرٍّ ، المال بينهما نصفين في قول الجميع ، إلا الثوري قال : لابن الابن الربع ؛ لأنه محجوب بنصف الابن عن الربع . فإن كان نصف الثاني حرًّا فله الربع ، وإن كان معهما ابن ابن ابن نصفه حرٌّ ، فله الثمن . وقيل : للأعلى النصف ، وللثاني النصف ؛ لأنَّ فيهما حرية ابن . وهذا قول أبي بكر . وقال سفيان : لا شيء للثاني والثالث ؛ لأنَّ ما فيهما من الحرية محجوب بحرية الابن . فإن كان معهم أخ حرٌّ أو غيره من العصبات فله الباقي ، وإن كان نصفه حرًّا فله نصف ما بقي ، إلا على الوجهين الآخرين .

ابن نصفه حرٌّ ، وابن ابن ثلثه حرٌّ ، وأخ ثلاثة أرباعه حرٌّ ؛ للابن النصف ، وللثاني ثلث الباقي ، وهو السدس ، وللأخ ثلاثة أرباع الباقي ، وهو الربع . وعلى القول الآخر ، للابن النصف ، ولابن الابن الثلث ، والباقي للأخ .

ثلاثة إخوة مُفترقين ، نصف كل واحد حرٌّ ؛ للأخ من الأم نصف السدس ، وللأخ من الأبوين نصف الباقي ، وللأخ من الأب نصف الباقي ، وتصح من ثمانية وأربعين ؛ للأخ من الأم أربعة ، وللأخ من الأبوين [٢٩٩/٥] اثنان وعشرون ، وللأخ من الأب أحد عشر . وعلى القول الآخر ، للأخ من الأم نصف سدس ، وللأخ من الأبوين النصف ، وللأخ من الأب ما بقي . فإن كان معهم بنت حرّة فلها النصف ، ولا شيء للأخ من الأم ، وللأخ من الأبوين الربع ، وللأخ

مِنَ الْأَبِ الثَّمَنُ ، وَالْباقِي لِلْعَصَبَةِ . وَعَلَى الْقَوْلِ الْآخَرِ ، الْباقِي لِلْأَخْرِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ وَحْدَهُ . فَإِنْ كَانَ نِصْفُ الْبِنْتِ حُرًّا فَلَهَا الرُّبْعُ ، وَلِلْأَخْرِ مِنَ الْأُمِّ رُبْعُ السُّدُسِ ، وَلِلْأَخْرِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ نِصْفُ الْباقِي ، وَلِلْأَخْرِ مِنَ الْأَبِ الْباقِي .

فصل : بِنْتُ نِصْفِهَا حُرٌّ ، لَهَا الرُّبْعُ ، وَالْباقِي لِلْعَصَبَةِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَصَبَةٌ فَلَهَا النِّصْفُ بِالْفَرَضِ وَالرَّدِّ ، وَالْباقِي لِذِي الرَّحِمِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ، فَلِبَيْتِ الْمَالِ . فَإِنْ كَانَ مَعَهَا أُمُّ حُرَّةً ، فَلَهَا الرُّبْعُ ؛ لِأَنَّ الْبِنْتَ الْحُرَّةَ تَحْجُبُهَا عَنِ السُّدُسِ ، فَنِصْفُهَا يَحْجُبُهَا عَنْ نِصْفِهِ . وَإِنْ كَانَ مَعَهَا امْرَأَةٌ ، فَلَهَا الثَّمَنُ وَنِصْفُ الثَّمَنِ . وَإِنْ كَانَ مَعَهَا أَخٌ مِنْ أُمِّ ، فَلَهُ نِصْفُ السُّدُسِ . فَإِنْ كَانَ مَعَهَا بِنْتُ ابْنٍ ، فَلَهَا الثُّلُثُ ؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ كُلُّهَا رَقِيقَةً لَكَانَ لِبِنْتِ الْإِبْنِ النِّصْفُ ، وَلَوْ كَانَتْ حُرَّةً لَكَانَ لَهَا السُّدُسُ ، فَقَدْ حَجَبَتْهَا حُرِّيَّتُهَا عَنِ الثُّلُثِ ، فَنِصْفُهَا يَحْجُبُهَا عَنِ السُّدُسِ . وَكُلُّ مَنْ ذَكَرْنَا إِذَا كَانَ نِصْفُهُ حُرًّا ، فَلَهُ نِصْفُ مَا لَهُ فِي الْحُرِّيَّةِ ، فَإِنْ كَانَ ثُلُثُهُ حُرًّا ، فَلَهُ ثُلُثُهُ . فَإِنْ كَانَ مَعَهَا بِنْتُ أُخْرَى حُرَّةً ، فَلَهُمَا رُبْعُ الْمَالِ وَثُلُثُهُ بَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثَةٍ عِنْدَ مَنْ جَمَعَ الْحُرِّيَّةَ فِيهِمَا ؛ لِأَنَّ لَهُمَا بِحُرِّيَّةٍ نِصْفًا وَبِنِصْفِ حُرِّيَّةٍ نِصْفَ كَمَالِ الثُّلُثَيْنِ . وَفِي الْخِطَابِ وَالتَّنْزِيلِ ، لِلْحُرَّةِ رُبْعٌ وَسُدُسٌ ، وَلِلْأُخْرَى سُدُسٌ ؛ لِأَنَّ نِصْفَ إِحْدَاهُمَا يَحْجُبُ الْأُخْرَى الْحُرَّةَ عَنْ نِصْفِ السُّدُسِ ، فَيَبْقَى لَهَا رُبْعٌ وَسُدُسٌ ، وَالْحُرَّةُ تَحْجُبُهَا عَنْ سُدُسٍ كَامِلٍ ، فَيَبْقَى لَهَا سُدُسٌ . فَإِنْ كَانَ نِصْفُهُمَا رَقِيقًا وَمَعَهُمَا عَصَبَةٌ ، فَلَهُمَا رُبْعُ الْمَالِ وَسُدُسُهُ بَيْنَهُمَا ؛ لِأَنَّهُمَا لَوْ كَانَا حَرَّتَيْنِ لَكَانَ لَهُمَا الثُّلُثَانِ ، وَلَوْ كَانَتِ الْكُبْرَى وَحْدَهَا حُرَّةً كَانَ

لها النِّصْفُ ، وكذلك الصُّغْرَى ، ولو كانتا أُمْتَيْنِ كان المالُ لِلْعَصْبَةِ ، فقد كان لهما مالٌ وثُلُثان ، فلهما رُبْعُ ذلك ، وهو رُبْعٌ وسُدُسٌ . وطَرِيقُهُمَا^(١) بِالْبَسْطِ أَنْ تَقُولَ : لو كانتا حُرَّتَيْنِ فالمسألةُ مِنْ ثَلَاثَةٍ ، وإن كانتِ الْكُبْرَى وحدها حُرَّةً فهي مِنْ اثْنَيْنِ ، وكذلك إذا كانتِ الصُّغْرَى وحدها حُرَّةً ، وإن كانتا أُمْتَيْنِ فهي مِنْ سَهْمٍ ، فَتَضْرِبُ اثْنَيْنِ فِي ثَلَاثَةٍ تَكُنُ^(٢) سِتَّةً ، ثم في الأحوال الأربعة ، تَكُنُ أَرْبَعَةً وَعَشْرِينَ ؛ لِلْكُبْرَى نِصْفُ الْمَالِ فِي حَالِ ثَلَاثَةٍ ، وَثُلُثُهُ فِي حَالِ سَهْمَانٍ ، صار لها خمسةٌ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعَشْرِينَ ، وللأُخْرَى مِثْلُ ذَلِكَ ، وَلِلْعَصْبَةِ الْمَالُ فِي حَالٍ ، وَالنِّصْفُ فِي حَالَيْنِ ، وَالثُّلُثُ فِي حَالٍ ، وَذَلِكَ أَرْبَعَةَ عَشَرَ سَهْمًا مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعَشْرِينَ سَهْمًا . وَمَنْ جَمَعَ الْحُرِّيَّةَ فِيهِمَا جَعَلَ لهما النِّصْفَ وَالْباقِ لِلْعَصْبَةِ . فإذا لم تَكُنْ عَصْبَةٌ ، نَزَلَتْهُمَا عَلَى تَقْدِيرِ الرَّدِّ ، فَيَكُونُ حُكْمُهُمَا حُكْمَ [٢٩٩/٥ ط] اثْنَيْنِ نِصْفُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حُرٌّ ، عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ .

ثَلَاثَ بَنَاتِ ابْنٍ مُتَنَازِلَاتٍ ، نِصْفُ كُلِّ وَاحِدَةٍ حُرٌّ وَعَصْبَةٌ ، لِلأُولَى الرَّبْعُ ، وَلِلثَانِيَةِ السُّدُسُ ؛ لِأَنَّهَا لو كانت حُرَّةً كان لها الثُّلُثُ ، وَلِلثَالِثَةِ نِصْفُ السُّدُسِ فِي قَوْلِ الْبَصْرِيِّينَ ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ لِلسُّفْلَى : لو كانتا أُمْتَيْنِ كان لكِ النِّصْفُ ، ولو كانت إحداهما حُرَّةً كان لكِ السُّدُسُ ، فَنِصْفُهُمَا ثُلُثٌ ، فَتَحْجُبُكَ الْعِلْيَاءُ عَنْ رُبْعٍ وَالثَّانِيَةُ عَنْ نِصْفِ سُدُسٍ ، فَيَبْقَى لَكَ

(١) في م : « طريقها » .

(٢) سقط من : الأصل .

سُدُسٌ لو كنتِ حُرَّةً ، فإذا كان نِصْفُكَ حُرًّا ، كان لك نِصْفُهُ . وفي التَّنْزِيلِ ، لِلثَّالِثَةِ نِصْفُ الثُّمَنِ وَثُلُثُهُ ؛ وذلك لَأَنَّنا لَو نَزَّلْنَا كُلَّ وَاحِدَةٍ حُرَّةً وَحَدَّهَا ، كان لها النِّصْفُ . فهذه ثلاثة أحوالٍ مِنْ اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ . ولو كُنَّ إِمَاءً كان المالُ لِلْعَصَبَةِ . ولو كُنَّ أحرارًا كان للأولى النِّصْفُ ، وللثانية السُّدُسُ ، والثُّلُثُ لِلْعَصَبَةِ . ولو كانتِ الأولى والثانية حُرَّتَيْنِ ، فكذلك . ولو كانتِ الثانية والثالثة حُرَّتَيْنِ ، فللثانية النِّصْفُ ، وللثالثة السُّدُسُ ، والثُّلُثُ لِلْعَصَبَةِ . فهذه أربعة أحوالٍ مِنْ ستَةِ سِتَّةٍ . والمسائلُ كُلُّها تَدْخُلُ فيها ، فَتَضَرُّبُها في ثمانية أحوالٍ تَكُنْ ثمانية وأربعين ، للعليا النِّصْفُ في أربعة أحوالٍ ، اثنا عَشَرَ ، وهى الرَّبْعُ ، وللثانية النِّصْفُ في حالَيْنِ ، والسُّدُسُ في حالَيْنِ ، وهى ثمانية ، وذلك هو السُّدُسُ ، وللثالثة النِّصْفُ في حالٍ ، والسُّدُسُ في حالَيْنِ ، وهى خَمْسَةٌ ، وهى نِصْفُ الثُّمَنِ وَثُلُثُهُ . وقال قوم : تُجْمَعُ الحُرِّيَّةُ فِيهِنَّ ، فيكونُ مِنْهُنَّ حُرِّيَّةٌ وَنِصْفٌ ، لهنَّ بها ثُلُثٌ وَرُبْعٌ ، للأولى والثانية رُبْعانِ ، وللثالثة نِصْفُ سُدُسٍ ، فإن كان معهنَّ رابعةً كان لها نِصْفُ سُدُسٍ آخَرُ .

ثلاثُ أخواتٍ مُفْتَرِقَاتٍ نِصْفُ كُلِّ وَاحِدَةٍ حُرٌّ ، وأُمُّ حُرَّةٌ وَعَمٌّ ؛ للتي مِنْ قَبْلِ الأبوين الرَّبْعُ ، وللتى مِنْ قَبْلِ الأبِ السُّدُسُ^(١) ، وللتى مِنْ قَبْلِ الأُمِّ نِصْفُ السُّدُسِ ، وللأُمِّ الثُّلُثُ ؛ لأنها لا تَنْحَجِبُ إِلَّا بِاثْنَيْنِ مِنَ الإِخْوَةِ

(١) بمحاكية الأصل : « لعله نصف سدس ؛ لأنها لو كانت حرة لم تزد على السدس ، فتستحق بنصف حريتها نصفه » .

والأخوات ، ولم تكْمُلِ الحُرِّيَّةُ [في ^(١)] اثْنَتَيْنِ ، وللعَمِّ ما بَقِيَ .
وهكذا لو كانت أختٌ حُرَّةٌ وأخرى نِصْفُها حُرٌّ وأُمُّ حُرَّةٌ ، فللأُمِّ الثُلُثُ ؛
لما ذكرناه . وقال الخَبْرِيُّ : لِلأُمِّ الرَّبْعُ . وَحَجَبُها بِالْحُرِّ ، كما تُحَجَّبُ
بنِصْفِ البنتِ ، والفرقُ بينهما أَنَّ الحَجَبَ بالولدِ غَيْرُ مُقَدَّرٍ ، بل هو مُطْلَقٌ
في الولدِ والجُزءِ مِنْهُ ، وفي الإخوةِ مُقَدَّرٌ باثْنَيْنِ ، فلا يَثْبُتُ بأَقْلٍ مِنْهُمَا ،
ولذلك لم تُحَجَّبْ بالواحدِ عن شَيْءٍ أَصْلًا . وهذا قولُ ابنِ اللَّبَّانِ . وَحَكَى
القولَ الأوَّلَ عن الشَّعْبِيِّ وقال ، هذا غَلَطٌ . وفي البابِ اختلافٌ كَثِيرٌ
وفروغٌ قَلَمًا تَتَّفِقُ ، وَقَلٌّ مَسْأَلَةٌ تَجِيءُ إِلَّا وَيُمْكِنُ عَمَلُها بِقِيَاسِ ما ذَكَرْنا .

(١) تكملة لازمة .

بَابُ الْوَلَاءِ

[٣٠٠/٥] بَابُ الْوَلَاءِ

الشرح الكبير

الأصل فيه قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَّمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَاِخْوَنُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ ﴾ ^(١) . يعنى الأذعياء . وقول النبي ﷺ : « إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٢) . وعن ابن عمر قال : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَهَيْبَتِهِ ^(٣) . وقال عليه السلام : « لَعَنَ اللَّهُ مَنْ تَوَلَّى غَيْرَ مَوَالِيهِ » ^(٤) .

الإيضاح

بَابُ الْوَلَاءِ

(١) سورة الأحزاب ٥ .

(٢) تقدم تخريجه في ٢٣٤/١١ ، ٢٣٥ .

(٣) أخرجه البخارى ، في : باب بيع الولاء وهيبته ، من كتاب العتق ، وفي : باب إثم من تبرأ من مواليه ، من كتاب الفرائض . صحيح البخارى ٣ / ١٩٢ ، ٨ / ١٩٢ . ومسلم ، في : باب النهى عن بيع الولاء وهيبته ، من كتاب العتق . صحيح مسلم ٢ / ١١٤٥ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في بيع الولاء ، من كتاب الفرائض . سنن أبى داود ٢ / ١١٥ . والترمذى ، في : باب ما جاء في كراهية بيع الولاء وهيبته ، من أبواب البيوع ، وفي : باب ما جاء في النهى عن بيع الولاء وهيبته ، من أبواب الولاء . عارضة الأحوذى ٥ / ٢٤٥ ، ٨ / ٢٨٤ ، ٢٨٥ . والنسائى ، في : باب بيع الولاء ، من كتاب البيوع . المجتبى ٧ / ٢٦٩ . وابن ماجه ، في : باب النهى عن بيع الولاء وعن هيبته ، من كتاب الفرائض ٢ / ٩١٨ . والدارمى ، في : باب في النهى عن بيع الولاء ، من كتاب البيوع ، وفي : باب بيع الولاء ، من كتاب الفرائض . سنن الدارمى ٢ / ٢٥٦ ، ٣٩٨ . والموطأ ، في : باب مصير الولاء لمن أعتق ، من كتاب العتق . الموطأ ٢ / ٧٨٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٧٩ ، ٩ .

(٤) انظر ما تقدم في صفحة ٣٣٧ . كما أخرج هذا الجزء البخارى ، في : باب حرم المدينة ، من كتاب فضائل المدينة ، وفي : باب ذمة المسلمين وجوارهم ... ، من كتاب الجزية . صحيح البخارى ٣ / ٢٦ ، ٤ / ١٢٢ .

كُلُّ مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا ، أَوْ عَتَقَ عَلَيْهِ بِرَحْمٍ ، أَوْ كِتَابَةً ، أَوْ تَذِيرٍ ،
أَوْ اسْتِيلَادٍ ، أَوْ وَصِيَّةٍ بِعَتَقِهِ ، فَلَهُ عَلَيْهِ الْوَلَاءُ ، وَعَلَى أَوْلَادِهِ مِنْ
زَوْجَةٍ مُعْتَقَةٍ ، أَوْ مِنْ أُمْتِهِ ، وَعَلَى مُعْتَقِيهِ وَمُعْتَقَى أَوْلَادِهِ وَأَوْلَادِهِمْ
وَمُعْتَقِيهِمْ ، أَبَدًا مَا تَنَاسَلُوا .

قال الترمذی : هذا حديث حسن صحيح . وقال صلى الله عليه وسلم : « مَوْلَى الْقَوْمِ
مِنْهُمْ » ^(١) . ^(٢) حديث صحيح ^(٣) . وروى الخلال بإسناده عن ^(٤) عبد الله
ابن أبي أوفى ، قال : قال لي النبي صلى الله عليه وسلم : « الْوَلَاءُ لِحِمَّةٍ كُلِّحِمَةِ النَّسَبِ ،
لَا يُبَاغُ وَلَا يُوهَبُ » ^(٥) .

٢٨٨٤ - مسألة : (كَلُّ مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا ، أَوْ عَتَقَ عَلَيْهِ بِرَحْمٍ ، أَوْ
كِتَابَةً ، أَوْ تَذِيرٍ ، أَوْ اسْتِيلَادٍ ، أَوْ وَصِيَّةٍ بِعَتَقِهِ ، فَلَهُ عَلَيْهِ الْوَلَاءُ ، وَعَلَى
أَوْلَادِهِ مِنْ زَوْجَةٍ مُعْتَقَةٍ أَوْ مِنْ أُمْتِهِ ، وَعَلَى مُعْتَقِيهِ وَمُعْتَقَى أَوْلَادِهِ وَأَوْلَادِهِمْ

قوله : كَلُّ مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا ، أَوْ عَتَقَ عَلَيْهِ بِرَحْمٍ أَوْ كِتَابَةً فَلَهُ عَلَيْهِ الْوَلَاءُ . الصَّحِيحُ

(١) تقدم تخريجه في ٢٩١/٧ . ويضاف إليه للفظ الحديث هنا : وأخرجه البخاري في : باب مولى القوم من أنفسهم ... من كتاب الفرائض . صحيح البخاري ١٩٣/٨ . والدارمي ، في : باب في مولى القوم ... ، من كتاب السير . سنن الدارمي ٢٤٤/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٤٨/٣ ، ٣٤٠/٤ .
(٢ - ٣) في الأصل : « حديثان صحيحان » .

(٣ - ٣) سقط من : م .

(٤) تقدم تخريجه ٢٩٢/٧ من حديث ابن عمر ، وأخرجه الدارمي ، في : باب بيع الولاء ، كتاب الفرائض . سنن الدارمي ٣٩٨/٢ . عن ابن مسعود . وعزاه صاحب الكنز للطبراني في الكبير عن عبد الله بن أبي أوفى . كنز العمال ٣٢٤/١٠ .

وَمُعْتَقِهِمْ ، أبدأ ما تناسلوا) أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا أَوْ عَتَقَ عَلَيْهِ ، وَلَمْ يُعْتِقْهُ سَائِبَةً^(١) ، وَلَا مِنْ زَكَاتِهِ أَوْ نَذْرِهِ أَوْ كَفَّارَتِهِ ، أَنَّ لَهُ عَلَيْهِ الْوَلَاءَ ؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ : « الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ » . متفقٌ عليه .

فصل : وإن أَعْتَقَ حَرَبِيٌّ حَرَبِيًّا فَلَهُ عَلَيْهِ الْوَلَاءُ ؛ لِأَنَّ الْوَلَاءَ مُشَبَّهٌ بِالنَّسَبِ ، وَالتَّسَبُّ ثَابِتٌ بَيْنَ أَهْلِ الْحَرْبِ ، فَكَذَلِكَ الْوَلَاءُ . وَهَذَا قَوْلُ عَامَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، إِلَّا أَهْلَ الْعِرَاقِ ، فَإِنَّهُمْ قَالُوا : الْعِتْقُ فِي دَارِ الْحَرْبِ وَالْكِتَابَةِ وَالتَّذْيِيرِ لَا يَصِحُّ . وَلَنَا ، أَنَّ مِلْكَهُمْ ثَابِتٌ ، بِدَلِيلِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَوْرَثَكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِيَرَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ ﴾^(٢) . فَنَسَبَهَا إِلَيْهِمْ ، فَصَحَّ عِتْقُهُمْ ، كَأَهْلِ الْإِسْلَامِ ، وَإِذَا صَحَّ عِتْقُهُمْ ثَبَتَ الْوَلَاءُ لَهُمْ ؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ : « الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ » . فَإِنْ جَاءَنَا الْمُعْتَقُ مُسْلِمًا ، فَالْوَلَاءُ بِحَالِهِ . وَإِنْ سُبِيَ مَوْلَى النِّعْمَةِ ، لَمْ يَرِثْ مَا دَامَ عَبْدًا ، فَإِنْ أُعْتِقَ ، فَعَلَيْهِ الْوَلَاءُ لِمُعْتِقِهِ ، وَلَهُ الْوَلَاءُ عَلَى عَتِيقِهِ . وَهَلْ يَثْبُتُ لِمُعْتِقِ السَّيِّدِ وَلَاءٌ عَلَى مُعْتَقِهِ ؟

مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ إِذَا عَتَقَ عَلَيْهِ بِالرَّحِمِ يَكُونُ لَهُ عَلَيْهِ الْوَلَاءُ . وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . قَالَ الْمُصَنِّفُ : لَا نَعْلَمُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِيهِ خِلَافًا . وَقِيلَ : حُكْمُهُ حُكْمُ الْمُعْتَقِ^(٣) سَائِبَةً ، عَلَى مَا يَأْتِي . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ إِذَا عَتَقَ عَلَيْهِ بِالْكِتَابَةِ يَكُونُ لَهُ عَلَيْهِ الْوَلَاءُ ، وَكَذَا لَوْ أَعْتَقَهُ بِعَوْضٍ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَنَصَّ عَلَيْهِمَا . وَقِيلَ : لَا وَلَاءَ لَهُ عَلَيْهِمَا . وَعَنْهُ فِي الْمُكَاتَبِ إِذَا أَدَّى

(١) أعتقه سائبة : أى أعتقه لله . و يأتى فى صفحة ٤١٨ .

(٢) سورة الأحزاب ٢٧ .

(٣) فى ط : « العتق » .

يَحْتَمِلُ أَنْ يَثْبُتَ ؛ لِأَنَّهُ مَوْلَى مَوْلَاهُ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَثْبُتَ ؛ لِأَنَّهُ مَا حَصَلَ مِنْهُ إِنْْعَامٌ عَلَيْهِ وَلَا سَبَبٌ لَذَلِكَ . فَإِنْ كَانَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مَوْلَاهُ فَأَعْتَقَهُ ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَوْلَى صَاحِبِهِ ، يَرِثُهُ بِالْوَلَاءِ . وَإِنْ أَسْرَهُ مَوْلَاهُ فَأَعْتَقَهُ ، فَكَذَلِكَ . فَإِنْ أَسْرَهُ مَوْلَاهُ وَأَجْنَبِيٌّ فَأَعْتَقَاهُ ، فَوَلَاؤُهُ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ . فَإِذَا مَاتَ بَعْدَهُ الْمُعْتَقُ الْأَوَّلُ ، فَلشَرِيكَهِ نِصْفُ مَالِهِ ؛ لِأَنَّهُ مَوْلَى نِصْفِ مَوْلَاهُ ، عَلَى أَحَدِ الْاِخْتِمَالَيْنِ . وَالْآخَرُ ، لَا شَيْءَ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُنْعَمْ عَلَيْهِ .

وَإِنْ سَبِيَ الْمُعْتَقُ فَاشْتَرَاهُ رَجُلٌ فَأَعْتَقَهُ ، بَطَلَ وَلَاءُ الْأَوَّلِ ، [٣٠٠/٥ ط] وَصَارَ الْوَلَاءُ لِلثَّانِي . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ . وَقِيلَ : الْوَلَاءُ بَيْنَهُمَا . وَاخْتَارَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ أَحَدُهُمَا أَوْلَى مِنَ الْآخَرِ . وَقِيلَ : الْوَلَاءُ لِلأَوَّلِ ؛ لِأَنَّهُ أَسْبَقَ . وَلَنَا ، أَنَّ السَّبْيَ يُبْطِلُ مِلْكَ الْحَرْبِيِّ الْأَوَّلِ ، فَالْوَلَاءُ التَّابِعُ لَهُ أَوْلَى . وَلَأَنَّ الْوَلَاءَ بَطَلَ بِاسْتِرْقَاقِهِ ، فَلَمْ يَعْذُ بِإِعْتِقَاقِهِ . وَإِنْ أُعْتِقَ ذِمِّيٌّ عَبْدًا كَافِرًا ، فَهَرَبَ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ فَاسْتَرْقَى ، فَالْحُكْمُ فِيهِ كَالْحُكْمِ فِيمَا إِذَا أُعْتَقَهُ الْحَرْبِيُّ سَوَاءً .

إِلَى الْوَرِثَةِ ، يَكُونُ وَلَاؤُهُ لَهُمْ ، وَإِنْ أَدَّى إِلَيْهِمَا يَكُونُ وَلَاؤُهُ بَيْنَهُمَا . وَفِي « التَّبَصُّرَةِ » وَجْهٌ ، إِنْ أَدَّى إِلَيْهِمَا يَكُونُ وَلَاؤُهُ لِلْوَرِثَةِ . وَفِي « الْمُبْهَجِ » : إِنْ أُعْتِقَ كُلُّ الْوَرِثَةِ الْمُكَاتَبِ نَفَذَ ، وَالْوَلَاءُ لِلرُّجَالِ ، وَفِي النِّسَاءِ رِوَايَتَانِ .

فائدة : إِذَا كَاتَبَ الْمُكَاتَبُ عَبْدًا ، فَأَدَّى إِلَيْهِ وَعَتَقَ قَبْلَ أَدَائِهِ ، أَوْ أُعْتَقَ بِمَالٍ ، وَقُلْنَا : لَهُ ذَلِكَ . فَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّ وَلَاءَهُ لِلْمُكَاتَبِ . وَهُوَ قَوْلُ الْقَاضِي فِي « الْمُجَرَّدِ » . وَقِيلَ : لِلسَّيِّدِ الْأَوَّلِ . وَهُوَ مُحْكِيٌّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ ، وَرَجَّحَهُ

وإن أُعْتِقَ مُسْلِمٌ كَافِرًا ، فَهَرَبَ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ ثُمَّ سَبَّاهُ الْمُسْلِمُونَ ، فَذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ ، وَالْقَاضِي ، أَنَّهُ لَا يَجُوزُ اسْتِرْقَاقُهُ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ فِي اسْتِرْقَاقِهِ إِبْطَالَ وَلَاءِ الْمُسْلِمِ الْمَعْصُومِ . قَالَ ابْنُ اللَّبَّانِ : وَلِأَنَّ لَهُ أَمَانًا يَعْتَقِ الْمُسْلِمَ إِيَّاهُ . قَالَ شَيْخُنَا ^(١) : وَالصَّحِيحُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، جَوَازُ اسْتِرْقَاقِهِ ؛ لِأَنَّهُ كَافِرٌ أَصْلِيٌّ كِتَابِيٌّ ، فَجَازَ اسْتِرْقَاقُهُ ، كَمُعْتَقِ الْحَرْبِيِّ وَكَغَيْرِ الْمُعْتَقِ . وَقَوْلُهُمْ : فِي اسْتِرْقَاقِهِ إِبْطَالَ وَلَاءِ الْمُسْلِمِ . قُلْنَا : لَا نُسَلِّمُ ، بَلْ مَتَى أُعْتِقَ عَادَ الْوَلَاءُ لِلأَوَّلِ ، وَإِنَّمَا امْتَنَعَ عَمَلُهُ فِي حَالِ رِقِّهِ لِمَانِعٍ ، وَإِنْ سَلَّمْنَا أَنَّ فِيهِ إِبْطَالَ وَلَائِهِ ، وَلَكِنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ ، كَمَا لَوْ قُتِلَ بِكُفْرِهِ فَإِنَّهُ يَبْطُلُ وَلَاؤُهُ بِهِ ، فَكَذَلِكَ بِالْإِسْتِرْقَاقِ ، وَلِأَنَّ الْقِرَابَةَ يَبْطُلُ عَمَلُهَا بِالْإِسْتِرْقَاقِ ، فَكَذَلِكَ الْوَلَاءُ ^(٢) . وَقَوْلُ ابْنِ اللَّبَّانِ : لَهُ أَمَانٌ . لَا يَصِحُّ ؛ فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ لَهُ أَمَانٌ لَمْ يَجْزُ قَتْلُهُ وَلَا سَبْيُهُ . فَعَلَى هَذَا ، إِنْ اسْتُرِقَّ ، احْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ لِلثَّانِي ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَيْنِ إِذَا تَنَافَيَا كَانَ الثَّابِتُ هُوَ الْآخِرُ مِنْهُمَا ، كَالنَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ . وَاحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ لِلأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ وَلَاءَهُ ثَبَتَ وَهُوَ مَعْصُومٌ ، فَلَا يَزُولُ بِالْإِسْتِيلَاءِ ، كَحَقِيقَةِ الْمَلِكِ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ بَيْنَهُمَا وَابْتِهَامَاتُ كَانِ لِلثَّانِي .

القاضي في « الخِلافِ » ، حَتَّى حَكَى عَنْهُ أَنَّهُ لَوْ عَتَقَ الْمُكَاتَبُ الْأَوَّلُ قَبْلَ الثَّانِي [٢٨٩/٢ ظ] فَالْوَلَاءُ لِلسَّيِّدِ ؛ لِإِنْعِقَادِ سَبَبِ الْوَلَاءِ لَهُ ، حَيْثُ كَانَ الْمُكَاتَبُ لَيْسَ أَهْلًا لَهُ . وَرَدَّ مَا حَكَاهُ الْقَاضِي عَنْ أَبِي بَكْرٍ فِي « الْقَاعِدَةِ السَّادِسَةِ عَشْرَةَ بَعْدَ

(١) فِي : الْمَغْنَى ٢١٩/٩ .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

وإن أَعْتَقَ مُسْلِمٌ مُسْلِمًا ، أو أَعْتَقَهُ ذِمِّيٌّ ، فَارْتَدَّ وَلَحِقَ بِدَارِ الْحَرْبِ ، فَسُبِيَ ، لم يَجْزِ اسْتِرْقَاقُهُ . وإن اشْتَرَى فَالشَّرَاءُ بَاطِلٌ ، ولا يُقْبَلُ مِنْهُ إِلَّا التَّوْبَةُ أو الْقَتْلُ .

٢٨٨٥ - مسألة : (أو عَتَقَ عَلَيْهِ بِرَحْمٍ) يعنى إذا مَلَكَه فَعَتَقَ عَلَيْهِ بِالْمِلْكِ ، كان له وَلَاؤُهُ ؛ لِأَنَّهُ يَعْتَقُ مِنْ مَالِهِ بِسَبَبِ فِعْلِهِ ، فكان وَلَاؤُهُ له ، كما لو بَاشَرَ عَتَقَهُ . وسواء مَلَكَه بِشَرَاءٍ أو هِبَةٍ أو إِرْثٍ أو غَنِيمَةٍ أو غَيْرِهِ ، لا نَعْلَمُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِيهِ اخْتِلَافًا (أو كِتَابَةٍ ، أو تَدْبِيرٍ) يعنى إذا كَاتَبَهُ فَأَدَّى إِلَى مُكَاتِبَتِهِ وَعَتَقَ ، أو عَتَقَ بِالتَّدْبِيرِ ، فَوَلَاؤُهُ لِسَيِّدِهِ ، فى قولِ عامَةِ الْفُقَهَاءِ . وبه يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَهْلُ الْعِرَاقِ . وَحَكَى ابْنُ سُرَاقَةَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، وَأَبَى ثَوْرٍ ، أَنَّهُ لَا وَلَاءَ عَلَى الْمُكَاتَبِ ؛ لِأَنَّهُ اشْتَرَى نَفْسَهُ مِنْ سَيِّدِهِ ، فلم يَكُنْ لَهُ عَلَيْهِ وَلَاءٌ ، كما لو اشْتَرَاهُ أَجْنَبِيٌّ فَأَعْتَقَهُ . وَكان قَتَادَةُ يَقُولُ : مَنْ لَمْ يَشْتَرِطْ وَلَاءَ [٣٠١/٥] الْمُكَاتَبِ فَلِلْمُكَاتَبِ أَنْ يُوَالِيَ مَنْ يَشَاءُ . وقال مَكْحُولٌ : أَمَّا الْمُكَاتَبُ إِذَا اشْتَرِطَ وَلَاءَهُ مَعَ رَقَبَتِهِ ، فَجائِزٌ . وَلَنَا ، أَنَّ السَّيِّدَ هُوَ الْمُعْتَقُ لِلْمُكَاتَبِ ؛ لِأَنَّهُ يَبِيعُهُ بِمَالِهِ ، وَمَالُهُ وَكَسْبُهُ

الإِنصاف المِائَةِ » .

تَنْبِيهِ : شَمِلَ قَوْلُهُ : كُلُّ مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا أو عَتَقَ عَلَيْهِ ، فَلَهُ عَلَيْهِ الْوَلَاءُ . الْكَافِرَ لو أَعْتَقَ مُسْلِمًا ، أو عَتَقَ عَلَيْهِ . وَهُوَ صَحِيحٌ . وَهُوَ مِنْ مُفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ . وَجَزَمَ بِهِ نَاضِمُهَا . وَيَأْتِي فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، هَلْ يَرِثُ بِهِ أَمْ لَا ؟

فَائِدَةٌ : لو أَعْتَقَ الْقَيْنُ عَبْدًا مِمَّا مَلَكَه ، فَحَكَى الْمُصَنِّفُ فِي « الْمُعْنَى » عَنْ طَلْحَةَ

لسيده ، فجعل ذلك له ، ثم باعه به حتى عتق ، فكان هو المعتق ، وهو المعتق للمدبر أيضا بلا إشكال ، وقد قال النبي ﷺ : « الولاء لمن أعتق » . ويدل على ذلك أن المكاتبين يدعون موالى مكاتبهم ، فيقال : أبو سعيد مولى أبي أسيد ، وسيرين مولى أنس ، وسليمان بن يسار مولى ميمونة . وكانوا مكاتبين . ويدل على ذلك حديث بريرة ، أنها جاءت إلى عائشة فقالت : يا أم المؤمنين ، إنني كاتبٌ أهلي على تسع أواقٍ فأعينيني . فقالت عائشة : إن شاءوا عذدتُ لهم عدةً واحدةً ويكون ولاؤك لي ، فعلتُ . فأبوا أن يبيعوها إلا أن يكون الولاء لهم ، فقال النبي ﷺ : « اشترها واشترط ليهم الولاء »^(١) . وهذا يدل على أن الولاء كان لهم لو لم تشتريها منهم عائشة .

فصل : وإن اشترى العبد نفسه من سيده بعوضٍ حال ، عتق ، والولاء لسيدته ؛ لأنه يبيع ماله بماله ، فهو مثل المكاتب سواء ، والسيد هو المعتق

العاقولي^(٢) من أصحابنا ، أنه موقوف ؛ فإن عتق فالولاء له ، وإن مات قنًا فهو للسيد . وقال القاضي في « المجرد » : الولاء للسيد مطلقا . وهو المنصوص عن الإمام أحمد رحمه الله . قاله في « القاعدة السادسة عشرة »^(٣) .

(١) تقدم تخرجه في ٢٣٤/١١ ، ٢٣٥ .

(٢) طلحة بن أحمد بن طلحة الكندي العاقولي ، أبو البركات ، اشتغل بالفقه على القاضي أبي يعلى ، ودرس عليه ، وكان صالحا خيرا . توفي سنة اثنتي عشرة وخمسمائة . الأنساب ٣١٧/٨ .

(٣) هكذا بالنسخ والصواب « السادسة عشرة بعد المائة » . انظر : القواعد ٢٨٦ .

لهما ، فكان الولاءُ له عليهما .

٢٨٨٦ - مسألة : (أو استيلاد ، أو وصية بعته) يعنى إذا عتقت أم الولد بموت سيدها ، فولاؤها له يرثها أقرب عصبته . وهذا قول عمر ، وعثمان ، رضي الله عنهما . وبه قال عامة الفقهاء . وقال ابن مسعود : تعتق من نصيب ابنها ، فيكون ولاؤها له . ونحوه عن ابن عباس . وعن علي : لا تعتق ما لم يعتقها ، وله بيعها . وبه قال جابر بن زيد ، وأهل الظاهر . وعن ابن عباس نحوه . ولذكر الدليل على ذلك موضع يذكر إن شاء الله تعالى في بابه . ولا خلاف بين القائلين بعثتها أن ولاءها لمن عتقت عليه . ومذهب الجمهور أنها تعتق بموت سيدها من رأس المال ، فيكون ولاؤها له ؛ لأنها عتقت بفعله من ماله ، فكان ولاؤها له ، كما لو عتقت بقوله . ويختص ولاؤها للذكور^(١) من عصبته السيد ، كالمُدبر والمكاتب .

فصل : ومن أوصى أن يعتق عنه بعد موته ، فأعتق ، فالولاء له . وكذلك إن أوصى به ولم يقل : عني . فأعتق ، كان الولاء له ؛ لأن الإعتاق عنه من ماله . فإن أعتق عنه ما يجب عتقه ، ككفارة ونحوها ، ففيه اختلاف نذكره إن شاء الله تعالى .

فصل : ويثبت الولاء للمعتق على المعتق ؛ لما ذكرنا . وعلى أولاده من زوجة معتقة أو من أمته ؛ لأنه ولي نعمتهم ، وعتقهم بسببه . ولأنهم

الشرح الكبير

فَرَعٌ ، والفرعُ [٣٠١/٥ ط] يَتَّبِعُ أَصْلَهُ ، بِشَرَطِ أَنْ يَكُونُوا مِنْ زَوْجَةِ مُعْتَقَةٍ أَوْ مِنْ أُمِّهِ . فَإِنْ كَانَتْ أُمُّهُمْ حُرَّةَ الْأَصْلِ ، فَلَا وَلَاءَ عَلَى وَلَدِهَا ؛ لِأَنَّهُمْ يَتَّبِعُونَهَا فِي الْحُرِّيَةِ وَالرَّقِّ ، فَيَتَّبِعُونَهَا فِي عَدَمِ الْوَلَاءِ ، إِذْ لَيْسَ عَلَيْهَا وَلَاءٌ . وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ أَبُوهُمْ حُرًّا الْأَصْلِ ، إِذَا لَمْ يَمْسَسْهُمْ رِقٌّ . فَإِنْ كَانَ قَدْ ثَبَّتَ عَلَيْهِمْ ^(١) مِلْكٌ فَأُعْتِقُوا ، فَوَلَاؤُهُمْ لِمُعْتِقِهِمْ ؛ لِلْحَدِيثِ وَهُوَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ » . وَيُثْبِتُ الْوَلَاءُ لِلْمُعْتَقِ عَلَى مُعْتَقِي مُعْتَقِيهِ ^(٢) ، وَمُعْتَقِي أَوْلَادِهِ ، وَمُعْتَقِهِمْ أَبَدًا مَا تَنَاسَلُوا ؛ لِأَنَّهُ وَلِيُّ نِعَمَتِهِمْ ، وَبِسَبَبِهِ عَتَقُوا ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ بَاشَرَهُم بِالْعِتْقِ .

٢٨٨٧ - مسألة : (وَيَرِثُ بِهِ عِنْدَ عَدَمِ الْعَصَبَةِ مِنَ النَّسَبِ) فَمَتَى كَانَ لِلْمُعْتَقِ عَصَبَةٌ أَوْ ^(٣) ذُو فَرَضٍ ^(٤) ، وَتَسْتَعْرِقُ ^(٥) فُرُوضُهُمُ الْمَالَ ، فَلَا شَيْءَ لِلْمَوْلَى ، لَا نَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَصَبَةٌ وَلَا ذُو فَرَضٍ يَرِثُ الْمَالَ كُلَّهُ ، فَهُوَ لِلْمَوْلَى . وَإِنْ كَانَ ذُو الْفَرَضِ لَا يَرِثُ جَمِيعَ الْمَالِ ، فَالْبَاقِي لِلْمَوْلَى ؛ لِمَا رَوَى الْحَسَنُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « الْمِيرَاثُ لِلْعَصَبَةِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَصَبَةٌ فَلِلْمَوْلَى » ^(٥) . وَعَنْهُ ، أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ

الإنصاف

(١) سقط من : م .

(٢) في م : « معتقته » .

(٣ - ٣) في م : « ذوى فروض » .

(٤) في م : « تستحق » .

(٥) أخرجه سعيد بن منصور ، في : باب النهي عن بيع الولاء وهبته . سنن سعيد ٩٥/١ . وهو حديث ضعيف .

انظر الإرواء ١٦٣/٦ .

ثُمَّ يَرِثُ بِهِ عَصَبَاتُهُ مِنْ بَعْدِهِ ، الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبُ ،

عبدًا ، فقال للنبي ﷺ : ما ترى في ماله ؟ قال : « إِنْ مَاتَ وَلَمْ يَدْعُ وَارثًا فَهُوَ لَكَ » ^(١) . وَلِأَنَّ النَّسَبَ أَقْوَى مِنَ الْوَلَاءِ ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِهِ التَّحْرِيمُ ، وَالتَّفَقُّةُ ، وَسُقُوطُ الْقِصَاصِ ، وَرَدُّ الشَّهَادَةِ ، وَلَا يَتَعَلَّقُ ذَلِكَ بِالْوَلَاءِ .

٢٨٨٨ - مسألة : (ثُمَّ يَرِثُ بِهِ عَصَبَاتُهُ الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبُ) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ ، أَنَّ الْعَتِيقَ إِذَا لَمْ يُخْلَفْ مِنْ نَسَبِهِ مَنْ يَرِثُهُ ، كَانَ مَالُهُ لِمَوْلَاهُ . فَإِنْ كَانَ مَوْلَاهُ مَيِّتًا فَهُوَ لِأَقْرَبِ عَصَبَتِهِ ، سَوَاءً كَانَ وَلَدًا ، أَوْ أَخًا ، أَوْ عَمًّا ، أَوْ أَبًا ، أَوْ غَيْرَهُ مِنَ الْعَصَبَاتِ ، وَسَوَاءً كَانَ الْمُعْتَقُ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَصَبَةٌ مِنْ أَقَارِبِهِ كَانَ الْمِيرَاثُ لِمَوْلَاهُ ، ثُمَّ لِعَصَبَاتِهِ الْأَقْرَبِ فَلِأَقْرَبِ ، ثُمَّ لِمَوْلَاهُ ، وَكَذَلِكَ أَبَدًا . رَوَى هَذَا عَنْ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَبِهِ قَالَ الشَّعْبِيُّ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَقَتَادَةُ ، وَمَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ وَصَاحِبَاهُ . وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَذْهَبَهُ فِي امْرَأَةٍ مَاتَتْ وَخَلَفَتْ ابْنَتَهَا وَأَخَاهَا ، أَوْ ابْنَ أَخِيهَا ، أَنَّ مِيرَاثَ مَوَالِيهَا لِأَخِيهَا وَابْنِ أَخِيهَا ، دُونَ ابْنَتِهَا . وَرَوَى عَنْهُ الرَّجُوعُ إِلَى مِثْلِ قَوْلِ الْجَمَاعَةِ ، فَرَوَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، أَنَّهُ قَالَ : اخْتَصَمَ عَلِيٌّ وَالزُّبَيْرُ ،

(١) أخرجه البيهقي ، في : باب ميراث الولاء ، من كتاب الفرائض . السنن الكبرى ٢٤٠/٦ . وأعله بالإرسال .

في مَوَالِي صَفِيَّةَ بِنْتِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ، فقال عليٌّ : أَنَا أَحَقُّ بِهِمْ ، أَنَا أَرِثُهُمْ وَأَعْقِلُ عَنْهُمْ . وقال الزُّبَيْرُ : هم مَوَالِي أُمِّي ، وَأَنَا أَرِثُهُمْ . فَقَضَى عَمْرُ لِلزُّبَيْرِ بِالْمِيراثِ ، وَالْعَقْلَ عَلَى عَلِيٍّ . رَوَاهُ سَعِيدٌ^(١) ، ^(٢) قال : نا^(٣) أبو معاوية ، نا^(٤) عُبَيْدَةُ الصَّبِيِّ ، عن إبراهيم . وقال : ثنا هُشَيْمٌ ، [٣٠٢/٥] ثنا الشَّيْبَانِيُّ ، عن الشَّعْبِيِّ ، قال : قَضَى بَوْلَاءِ مَوَالِي صَفِيَّةَ لِلزُّبَيْرِ دُونَ الْعَبَّاسِ ، وَقَضَى فِي أُمِّ هَانِئٍ ، بِنْتِ أَبِي طَالِبٍ لَأَنَّهَا جَعَدَتْ بِنِ هُبَيْرَةَ دُونَ عَلِيٍّ . وَرَوَى الْإِمَامُ^(٥) بِإِسْنَادِهِ عَنْ زِيَادِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ ، أَنَّ امْرَأَةً أُعْتَقَتْ عَبْدًا لَهَا ، ثُمَّ تُوفِّيتْ وَتَرَكَتْ ابْنًا لَهَا وَأَخَاهَا ، ثُمَّ تُوفِّيَ مَوْلَاهَا مِنْ بَعْدِهَا ، فَأَتَى أَخُو الْمَرْأَةِ وَابْنُهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي مِيرَاثِهِ ، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « مِيرَاثُهُ لَابْنِ الْمَرْأَةِ » . فَقَالَ أَخُوهَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ : لَوْ جَرَّ جَرِيرَةً كَانَتْ عَلَيَّ ، وَيَكُونُ مِيرَاثُهُ لِهَذَا ! قَالَ : « نَعَمْ » . وَرَوَى^(٥) بِإِسْنَادِهِ عَنْ سَعِيدِ

(١) أخرجهما سعيد ، في : باب الرجل يعتق فيموت ... السنن ٩٤/١ .

(٢ - ٣) في م : « ورواه » .

(٣) في النسختين : « بن » . وانظر سنن سعيد ٩٤/١ .

(٤) أي أحمد . والحديث أخرجه الدارمي ، في : باب الولاء ، من كتاب الفرائض . سنن الدارمي ٣٧٢/٢ .

وليس في المسند ، انظر : إرواء الغليل ١٣٦/٦ .

(٥) لم نجده في المسند : وأخرجه الدارمي ، في : باب الولاء ، من كتاب الفرائض . سنن الدارمي ٣٧٢ / ٢ . والبيهقي ،

في : باب الولاء للكبير من عصبة المعتق ... ، من كتاب الولاء . السنن الكبرى ٣٠٤ / ١٠ . وسعيد بن منصور ،

في : باب الرجل يعتق فيموت ... ، السنن ٩٤ / ١ . كلهم عن الزهري مرسلا .

ابن المسيّب، أن رسول الله ﷺ قال : « المولى أخ في الدين ، ومولى نعمة ، يرثه أولى الناس بالمعتق » . إذا ثبت هذا ، فإن المعتقة (١) إذا ماتت و (٢) خلفت ابنها وأخاها ، أو ابن أخيها ، ثم مات مولاها ، فميراثه لأبنها ، وإن مات ابنها بعدها وقبل مولاها ، وترك عصبة كأعمامه وبنى أعمامه ، ثم مات العبد وترك أخا مولاته وعصبة ابنها ، فميراثه لأخي مولاته ؛ لأنه أقرب عصبة المعتق ، فإن المرأة لو كانت هي الميتة لورثها أخوها وعصبته . فإن انقرض عصبته ، كان بيت المال أحق به من عصبة ابنها . يروى هذا عن علي . وبه قال أبان بن عثمان ، وقبيصة بن ذؤيب (٣) ، وعطاء ، وطاوس ، والزهرى ، وقادة ، ومالك ، والشافعى ، وأهل العراق . وروى عن علي رواية أخرى ، أنه لعصبة الابن . وروى ذلك عن عمر ، وابن عباس ، وسعيد بن المسيّب . وبه قال شريح . وهذا مبنى على أن الولاء يورث كما يورث المال . وقد روى عن أحمد نحو هذا . واحتجوا بأن عمرو بن شعيب روى عن أبيه عن جدّه ، أن رثاب (٣) بن حذيفة تزوّج امرأة ، فولدت له ثلاثة غلمة ، فماتت أمهم ، فورثوا عنها ولأولادها ، وكان عمرو بن العاصر عصبة بنينا ، فأخرجهم إلى الشام ، فماتوا ، فقدم عمرو بن العاصر ، ومات مولاها

(١ - ١) في م : « لو » .

(٢) في النسختين : « عثمان » . وانظر المغنى ٢٤٥/٩ .

(٣) كذا في النسختين ، وضبطه الحافظ المنذرى : « رباب » . انظر : عون المعبود شرح سنن أبى داود ٨٧/٣ . وفى سنن ابن ماجه : « رباب » .

وَتَرَكَ مَالًا ، فخاصمه إخوانها إلى عمر ، فقال : قال رسول الله ﷺ : « مَا أُخْرَزَ الْوَالِدُ وَالْوَلَدُ فَهُوَ لِعَصَبَتِهِ مَنْ كَانَ » . قال : وَكَتَبَ لَهُ كِتَابًا فِيهِ شَهَادَةُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَرَجُلٍ آخَرَ ، فَنَحْنُ فِيهِ إِلَى السَّاعَةِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَابْنُ مَاجَهَ ^(١) . وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ ؛ فَإِنَّ الْوَلَاءَ لَا يُورَثُ ، عَلَى مَا نَذَكُرُهُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَإِنَّمَا يُورَثُ بِهِ ، وَهُوَ بَاقٍ لِلْمُعْتَقِ ، يَرِثُهُ بِهِ أَقْرَبُ عَصَبَاتِهِ ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ عَصَبَةِ أُمِّهِ لَمْ يَرِثْ شَيْئًا ، وَعَصَبَةُ الْإِبْنِ غَيْرُ عَصَبَةِ أُمِّهِ ، فَلَا يَرِثُ الْأَجَانِبُ [٣٠٢/٥ ط] مِنْهَا بَوْلَانِهَا دُونَ عَصَبَاتِهَا . وَحَدِيثُ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ غَلَطٌ . قَالَ أَحْمَدُ ^(٢) : النَّاسُ يُعْطُونَ عَمْرَوَ بْنَ شُعَيْبٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ . فَعَلَى هَذَا ، لَا يَرِثُ الْمَوْلَى الْعَتِيقُ مِنْ أَقَارِبِ مُعْتَقِهِ إِلَّا عَصَبَاتُهُ ، الْأَقْرَبُ مِنْهُمْ فَلِأَقْرَبُ ، عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي تَرْتِيبِ الْعَصَبَاتِ . وَلَا يَرِثُ ذُو فَرْضٍ بِفَرْضِهِ ، وَلَا ذُو رَحِمٍ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْأَبُ وَالْجَدُّ مَعَ الْبَنِينَ ، وَالْجَدُّ مَعَ الْإِخْوَةِ عَلَى مَا نَذَكُرُهُ . فَإِنْ اجْتَمَعَ لِرَجُلٍ مِنْهُمْ فَرْضٌ وَتَعْصِيبٌ ، كَالْأَبِ وَالْجَدِّ ، وَالزَّوْجِ وَالْأَخِ مِنْ الْأُمِّ إِذَا كَانَا ابْنَيْ عَمٍّ ، وَرِثَ بِمَا فِيهِ مِنَ التَّعْصِيبِ دُونَ الْفَرْضِ . فَإِنْ كَانَ ^(٣) عَصَبَاتٌ فِي دَرَجَةٍ وَاحِدَةٍ ، كَالْبَنِينَ وَبَنِيهِمْ ، وَالْإِخْوَةَ وَبَنِيهِمْ ،

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب في الولاء ، من كتاب الفرائض . سنن أبي داود ٢ / ١١٤ . وابن ماجه ، في : باب ميراث الولاء ، من كتاب الفرائض . سنن ابن ماجه ٢ / ٩١٢ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢٧ .

(٢) في المغني ٩ / ٢٤٦ : « حميد » .

(٣) في م : « كانا » .

وَعَنْهُ فِي الْمُكَاتَبِ إِذَا أَدَّى إِلَى الْوَرِثَةِ، أَنْ وَلَا يَأْخُذُ لَهُمْ ، وَإِنْ أَدَّى إِلَيْهِمَا فَوَلَاؤُهُ بَيْنَهُمَا .

المقنع

والأعمام وبنينهم ، اقتسموا الميراث بالسوية . وهذا كله لا خلاف فيه سوى ما ذكرنا من الأقوال الشاذة .

الشرح الكبير

فصل : ويقدم المولى في الميراث على الرّدّ وذوى الأرحام ، في قول جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم . فإذا مات رجل فخلّف بنته ومولاه ، فلينته النصف ، والباقي لمولاه . وإن خلّف ذارحماً ومولاه ، فالملّ لمولاه خاصّة . وعن عمر ، وعلى ، يُقدّم الرّدّ على المولى . ولعلّهم يحتجون بقول الله تعالى : ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾^(١) . ولنا ، حديث عبد الله بن شدّاد^(٢) ، وحديث الحسن^(٣) . ولأنّه عصبة يعقل عن مولاه ، فيقدّم على الرّدّ وذى^(٤) الرّحم ، كابن العمّ .

٢٨٨٩ - مسألة : (وعنه في المكاتب إذا أدّى إلى الورثة ، أن ولاؤه لهم) لأنّه انتقل إليهم ، أشبه ما لو اشتروه (وإن أدّى إليهما فولأوه بينهما) لأنهما اشتراكا في أدائيه إليهما ، فاشتركا في استحقاق ولائه ، كالشريكين .

الإنصاف

(١) سورة الأنفال ٧٥ ، سورة الأحزاب ٦ .

(٢) حديث عبد الله بن شدّاد يأتي في صفحة ٤٣٤ .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٤٠٩ ، ٤١٠ .

(٤) في م : « ذوى » .

وَمَنْ كَانَ أَحَدُ أَبَوَيْهِ حُرًّا الْأَصْلِ وَلَمْ يَمْسَهُ رِقٌّ فَلَا وِلَاءَ عَلَيْهِ .

المقنع

الشرح الكبير

والرواية الأخرى ، ولاؤه للمكاتب ؛ لأن عتقه بكتابته ، وهى من سيده .
٢٨٩٠ - مسألة : (ومن كان أحد أبويه) الحرّين (حرّ الأصل ،
فلا ولاء عليه) وجملة ، أنه إذا كان أحد الزوجين حرّ الأصل ، فلا ولاء
على ولدهما ، سواء كان الآخر عريباً أو مولى ؛ لأن الأم إن كانت حرة
الأصل ، فالولد يتبعها فيما إذا كان الأب رقيقاً فى انتفاء الرّق والولاء ،
فلأن يتبعها فى نفى الولاء وحده أولى . وإن كان الأب ^(١) حرّ الأصل ،
فالولد يتبعه فيما إذا كان عليه ولاء ، بحيث يصير الولاء عليه لمولى أبيه ،
فلأن يتبعه فى سقوط الولاء عنه أولى . وهذا قول أكثر أهل العلم . وقال
أبو حنيفة : إن كان الأب أعجمياً والأم مولاة ، ثبت الولاء على ولده .
وليس بصحيح ؛ لأنه حرّ الأصل ، فلم يثبت الولاء على ولده ، كما لو
كان عريباً . وسواء [٣٠٣/٥] كان مسلماً أو ذمياً أو حرّياً ، مجهول
النسب أو معلومه . وهذا قول أبى يوسف ، ومالك ، وابن سريج ^(٢) .

قوله : ومن كان أحد أبويه حرّ الأصل ولم يمسّه رِقٌّ ، فلا ولاء عليه . هذا
المذهب مطلقاً . وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به فى « المغنى » ،
و « الشرح » . وقدمه فى « المحرر » ، و « الفروع » . وعنه ، إن كانت أمّه
حرة الأصل وأبوه عتيقاً ، فلموالى أبيه الولاء . وجزم به فى « الوجيز » . وقدمه

(١) سقط من : الأصل .

(٢) فى م : « شرح » .

وقال القاضي : إن كان مجهول النسب ، ثبت الولاء على ولده لمولى الأم ، إن كانت مولاة . قال ابن اللباني : هذا ظاهر مذهب الشافعي . وقال الخبري : هذا قول أبي حنيفة ، ومحمد ، وأحمد ؛ لأن مقتضى ثبوته لمولى الأم موجود ، وإنما امتنع في محل الوفاق لحرية الأب ، فإذا لم تكن معلومة ، فقد وقع الشك في المانع ، فيبقى على الأصل ، ولا يزول اليقين بالشك ، ولا يترك العمل بالمقتضى مع الشك في المانع . ولنا ، أن الأب حرٌّ محكومٌ بحريته ، أشبه معروف النسب ، ولأن الأصل في آدميين الحرية وعدم الولاء ، فلا يترك هذا الأصل بالوهم في حق الولد ، كما لم يترك في حق الأب . وقولهم : مقتضى ثبوته لمولى الأم موجود . ممنوع ؛ فإنه إنما يثبت لمولى الأم بشرط رِق الأب ، وهذا الشرط مُتَّفٍ حُكْمًا وظاهرًا . وإن سلمنا وجود المقتضى ، فقد ثبت المانع حُكْمًا ، فإن حرية الأب ثابتة حُكْمًا ، فلا تعويل على ما قالوه . فأما إن كان الأب مولى والأم مجهولة النسب ، فلا ولاء عليه في قولنا . وقياس قول القاضي ، والشافعي ، ثبوت الولاء عليه لمولى أبيه ؛ لأننا شككنا في المانع من ثبوته .

الإصناف في « الرعايتين » ، وقال : نص عليه . وحكى الأول قولاً . وأطلقهما في « الحاوي الصغير » .

فائدة : لو كانت أمه عتيقة وأبوه مجهول النسب ، فلا ولاء عليه على الصحيح من المذهب . قدمه في « الرعايتين » ، و « الحاوي الصغير » ، و « الفروع » ، و « الفائق » ، و « المغني » ، و « الشرح » . وصححه في « النظم » . وقال القاضي : لموالي أمه الولاء عليه . قال الخبري : وهو قول الإمام أحمد رحمه الله .

وَمَنْ أَعْتَقَ سَائِبَةً ، أَوْ فِي زَكَاتِهِ ، أَوْ نَذَرِهِ ، أَوْ كَفَّارَتِهِ ، فَفِيهِ الْمَنْعُ

الشرح الكبير

وَلَنَا ، مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الَّتِي قَبْلَهَا ، وَلَأنَّ الْأُمَّ لَا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ حُرَّةَ الْأَصْلِ ، فَلَا وِلَاءَ عَلَى وَلَدِهَا ، أَوْ أُمَةٍ ، فَيَكُونُ وَلَدُهَا عَبْدًا ، أَوْ مَوْلَاةً ، فَيَكُونُ عَلَى وَلَدِهَا الْوِلَاءُ لِمَوْلَى أَبِيهِ . وَالاحْتِمَالُ الْأَوَّلُ رَاجِعٌ لَوْجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنَّهُ مُحْكُومٌ بِهِ فِي الْأُمِّ ، فَيَجِبُ الْحُكْمُ بِهِ فِي وَلَدِهَا . الثَّانِي ، أَنَّهُ مُعْتَصِدٌ بِالْأَصْلِ ، فَإِنَّ الْأَصْلَ الْحُرِّيَّةُ ، ثُمَّ لَوْ لَمْ يَتَرَجَّحْ هَذَا الْاحْتِمَالُ ، لَكَانَ الْاحْتِمَالُ الَّذِي صَارُوا إِلَيْهِ مُعَارَضًا بِاحْتِمَالَيْنِ ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَسَاوٍ لَهُ ، فَتَرْجِيحُهُ عَلَيْهِمَا تَحْكُمُ لَا يَجُوزُ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ بغيرِ دَلِيلٍ ، وَهَذَا وَارِدٌ عَلَيْهِمْ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى أَيْضًا .

٢٨٩١ - مسألة : (وَمَنْ أَعْتَقَ سَائِبَةً ، أَوْ فِي زَكَاتِهِ ، أَوْ نَذَرِهِ ،

الإنصاف

قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَحُكِيَ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ . وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ عَقِيلٍ فِي « الْفُصُولِ » ، فَقَالَ : فَإِنْ تَزَوَّجَ حُرٌّ مَجْهُولُ النَّسَبِ بِمُعْتَقَةٍ ، فَأَوْلَدَهَا وَلَدًا ، كَانَ وِلَاءُ ذَلِكَ الْوَلَدِ لِمَوْلَى أُمِّهِ . وَلَوْ كَانَ الْأَبُ مَوْلَى وَالْأُمُّ مَجْهُولَةَ النَّسَبِ ، فَلَا وِلَاءَ عَلَيْهِ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَالَ فِي « الْمُعْنَى » ^(١) : فَلَا وِلَاءَ عَلَيْهِ فِي قَوْلِنَا . وَقَالَ غَيْرُهُ . وَقِيَاسُ قَوْلِ الْقَاضِي أَنْ يَثْبُتَ الْوِلَاءُ لِمَوْلَى أَبِيهِ ؛ لِأَنَّا شَكَكْنَا فِي الْمَانِعِ مِنْ ثُبُوتِهِ .

قوله : وَمَنْ أَعْتَقَ سَائِبَةً ، أَوْ فِي زَكَاتِهِ ، أَوْ نَذَرِهِ ، أَوْ كَفَّارَتِهِ . أَوْ قَالَ : لَا وِلَاءَ لِي عَلَيْكَ . فَفِيهِ رَوَايَتَانِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْهَادِي » ؛ إِحْدَاهُمَا ،

(١) الْمُعْنَى ٢٣٣/٩ .

المفنع رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَهُ عَلَيْهِ الْوَلَاءُ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا وَلَاءَ عَلَيْهِ ، وَمَا رَجَعَ مِنْ مِيرَاثِهِ رُدٌّ فِي مِثْلِهِ ، يُشْتَرَى بِهِ رِقَابٌ يُعْتَقُهُمْ .

الشرح الكبير أو كَفَّارَتِهِ ، فَفِيهِ رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَهُ عَلَيْهِ الْوَلَاءُ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا وَلَاءَ (لَهُ) عَلَيْهِ ، وَمَا رَجَعَ مِنْ مِيرَاثِهِ رُدٌّ فِي مِثْلِهِ ، يُشْتَرَى بِهِ رِقَابًا يُعْتَقُهُمْ (قَالَ أَحْمَدُ ، فِي رَوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ : الرَّجُلُ يُعْتَقُ عَبْدَهُ سَائِبَةً ، هُوَ الرَّجُلُ يَقُولُ لِعَبْدِهِ : قَدْ أَعْتَقْتُكَ سَائِبَةً . كَأَنَّهُ يَجْعَلُهُ لِلَّهِ ، لَا يَكُونُ وَلَاؤُهُ لَهُ ، قَدْ جَعَلَهُ لِلَّهِ وَسَلَّمَهُ . وَعَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ : وَالسَّائِبَةُ يَضَعُ مَالَهُ حَيْثُ شَاءَ . وَقَالَ أَحْمَدُ [٣٠٣/٥ ط] قَالَ عُمَرُ^(١) : الصَّدَقَةُ وَالسَّائِبَةُ لِيَوْمِهِمَا . وَمَتَى قَالَ الرَّجُلُ لِعَبْدِهِ : أَعْتَقْتُكَ سَائِبَةً . أَوْ : أَعْتَقْتُكَ وَلَا وَلَاءَ لِي عَلَيْكَ . لَمْ يَكُنْ لَهُ عَلَيْهِ وَلَاؤٌ . فَإِنْ مَاتَ وَخَلَّفَ مَالًا ، وَلَمْ يَدْعُ وَرَثَةً ، اشْتَرَى بِمَالِهِ رِقَابًا فَأَعْتَقُوا ، فِي الْمَنْصُوصِ عَنْ أَحْمَدَ . وَأَعْتَقَ ابْنُ عُمَرَ عَبْدًا سَائِبَةً ، فَمَاتَ ، فَاشْتَرَى ابْنُ عُمَرَ بِمَالِهِ رِقَابًا فَأَعْتَقَهُمْ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، الْوَلَاءُ لِلْمُعْتَقِ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّعْبِيِّ ، وَالنَّخَعِيِّ ، وَابْنِ سِيرِينَ ،

الإِنصَافُ لَهُ عَلَيْهِ الْوَلَاءُ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ . صَحَّحَهُ فِي « التَّصْحِيحِ » ، وَ « النَّظْمِ » . قَالَ فِي « تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » : لَهُ الْوَلَاءُ عَلَى الْأَطْهَرِ . قَالَ فِي « الْمَذْهَبِ » : أَصْحُهُمَا الْوَلَاءُ لِمُعْتَقِهِ فِيمَا عَتَقَهُ عَنْ كَفَّارَتِهِ أَوْ نَذَرِهِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الرَّعَائِيَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْفَائِقِ » . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، لَا وَلَاءَ عَلَيْهِ . قَالَ فِي

(١) بعده في م : « قَالَ » .

الشرح الكبير

وراشد بن سعدٍ ، وضَمْرَةَ بنِ حبيبٍ^(١) ، والشافعيُّ ، وأهلِ العراقِ ؛ لقوله عليه الصلاة والسلامُ : « الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ »^(٢) . وقوله : « الْوَلَاءُ لِحِمَّةٍ كُلِّحِمَّةٍ النَّسَبِ »^(٣) . وَلَعَلَّ أَحْمَدَ ذهب إلى شراءِ الرِّقَابِ اسْتِحْبَابًا ؛ لفعلِ ابنِ عمرَ . وقال عمرُ بنُ عبدِ العزيزِ ، والزُّهْرِيُّ ، وأبو العاليةِ ، ومكحولٌ ، ومالكٌ : يُجْعَلُ وَلَاؤُهُ لجماعةِ المسلمين . وعن عطاءٍ قال : إذا قال : أَنْتَ حُرٌّ سَائِبَةٌ . يُوالى مَنْ شَاءَ . والقولُ بثبوتِ الْوَلَاءِ لِلْمُعْتَقِ

الإنصاف

« الْفُرُوعِ » : اختارَه الأكثرُ ؛ منهم الْخَرَقِيُّ ، والقاضى ، والشَّريفُ أبو جَعْفَرٍ ، وأبو الْخَطَّابِ ، والشَّيرَازِيُّ ، وابنُ عَقِيلٍ ، وابنُ الْبَنَّا . وقطعَ في « الْمَذْهَبِ » أَنَّهُ لَا وِلَايَةَ لَهُ عَلَيْهِ إِذَا أَعْتَقَهُ سَائِبَةٌ ، أو قال : لَا وِلَايَةَ لى عَلَيْكَ . وقيل : لَهُ الْوَلَاءُ فِي السَّائِبَةِ دُونَ غَيْرِهِ . اختارَه الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ . وقال الزُّرْكَشِيُّ : الْمُخْتَارُ لِلْأَصْحَابِ ، لَا وِلَايَةَ لَهُ عَلَى السَّائِبَةِ .

قوله : وما رَجَعَ مِنْ مِيرَاثِهِ رُدٌّ فِي مِثْلِهِ - يَعْنِي^(٤) عَلَى الْقَوْلِ بَأَنَّهُ لَا وِلَايَةَ لَهُ عَلَيْهِ - يَشْتَرِي بِهِ رِقَابًا يُعْتَقُهُمْ . هذا إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ . وَجَزَمَ بِهِ الْخَرَقِيُّ . وَقَدَّمَهُ الزُّرْكَشِيُّ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، أَنَّ مِيرَاثَهُ لِبَيْتِ الْمَالِ . وَهُوَ الصَّحِيحُ . قَدَّمَهُ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ،

(١) ضمرة بن حبيب بن صهيب الزبيدي الحمصي التابعي ، مؤذن المسجد الجامع بدمشق ، ثقة ، توفي سنة ثلاثين ومائة . تهذيب التهذيب ٤/٤٥٩ ، ٤٦٠ .

(٢) تقدم تخريجه في ٢٣٤/١١ ، ٢٣٥ .

(٣) تقدم تخريجه في ٢٩١/٧ ، وانظر صفحة ٤٠٢ .

(٤) سقط من : ط .

أُظْهِرُ ؛ للأحاديث ، ولأنَّ الْوَلَاءَ لُحْمَةٌ كُلُّحْمَةِ النَّسَبِ ، وكما لا يزولُ
نَسَبُ إِنْسَانٍ ولا ولدٍ عن فراشٍ بشرطٍ ، لا يزولُ ولاءٌ عن مُعْتَقٍ ، ولذلك
لَمَّا أَرَادَ أَهْلُ بَرِيرَةَ اشْتِرَاطَ وَلَائِهَا عَلَى عَائِشَةَ ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « اشْتَرِيهَا ،
وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ ، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ » . يريدُ أَنْ اشْتِرَاطَ تَحْوِيلِ
الْوَلَاءِ عَنِ الْمُعْتَقِ لَا يُفِيدُ شَيْئًا ، وَلَا يُزِيلُ الْوَلَاءَ . وَرَوَى مُسْلِمٌ^(١)
بِإِسْنَادِهِ عَنْ هُزَيْلِ بْنِ شَرْحَبِيلٍ ، قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ ، فَقَالَ :
إِنِّي أَعْتَقْتُ عَبْدًا لِي وَجَعَلْتُهُ سَائِبَةً ، فَمَاتَ وَتَرَكَ مَالًا وَلَمْ يَدَعْ وَارِثًا . فَقَالَ
عَبْدُ اللَّهِ : إِنَّ أَهْلَ الْإِسْلَامِ لَا يُسَيِّبُونَ ، وَإِنْ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا يُسَيِّبُونَ ،
وَأَنْتَ وَلِيُّ نِعْمَتِهِ ، فَإِنْ تَأَثَّمْتَ وَتَحَرَّجْتَ عَنْ شَيْءٍ فَنَحْنُ نَقْبَلُهُ وَنَجْعَلُهُ

و « الفائق » .^(٢) وَيَتَفَرَّغُ عَلَى هَذَا الْخِلَافِ ، لَوْ مَاتَ وَاحِدٌ مِنْ هَؤُلَاءِ وَخَلَفَ بِنْتًا
وَمُعْتَقَةً ، فَعَلِيَ الْقَوْلُ بِأَنَّ لِسَيِّدِهِ الْوَلَاءَ ، يَكُونُ لِلْبِنْتِ النِّصْفُ وَالْبَاقِي لَهُ . وَعَلَى
الْقَوْلِ بِأَنَّ مِيرَاثَهُ يُصْرَفُ فِي مِثْلِهِ ، يَكُونُ لِلْبِنْتِ النِّصْفُ ، وَالْبَاقِي يُصْرَفُ فِي الْعِتْقِ .
وَعَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ لَبَيْتِ الْمَالِ ، يَكُونُ لِلْبِنْتِ الْجَمِيعُ بِالْفَرْضِ وَالرُّدِّ ؛ إِذَا الرُّدُّ مُقَدَّمٌ
عَلَى بَيْتِ الْمَالِ^(٣) . فَعَلِيَ الرَّوَايَةُ الْأُولَى ، يَكُونُ الْمُشْتَرَى لِلرَّقَابِ الْإِمَامَ ، عَلَى

(١) لم نجده عند مسلم ، وأخرجه البخاري ، في : باب ميراث السائبة ، من كتاب الفرائض . صحيح البخاري
٨ / ١٩٢ . مختصرًا . والبيهقي ، في : باب من أعتق عبدًا له سائبة ، من كتاب الولاء . السنن الكبرى
١٠ / ٣٠٠ . وأشار إلى أن البخاري رواه مختصرًا في صحيحه . وعبد الرزاق ، في : باب ميراث السائبة ، من كتاب
الولاء . المصنف ٩ / ٢٥ ، ٢٦ . وانظر تحفة الأشراف ٧ / ١٥٤ . فقد عزاه إلى البخاري فحسب .
(٢ - ٢) سقط من : ط .

في بيت المال . وقال سعيد^(١) : ثنا هشيم ، عن بشر ، عن عطاء ، أن طارق بن المرقع أعتق سوائب فماتوا ، فكتب إلى عمر ، رضي الله عنه ، فكتب عمر : أن ادفع مال الرجل إلى مولاه ، فإن قبله ، ^(٢) وإلا فاشتر به رقاباً فأعتقهم عنه . وقال ^(٣) : ثنا هشيم ، عن منصور ، أن عمر وابن مسعود قالا في ميراث السائبة : هو للذي أعتقه . قال شيخنا^(٤) : وهذا القول أصح في الأثر والنظر ؛ لما ذكرنا ، وفي المواضع التي جعل الصحابة ميراثه لبيت المال أو في مثله ، كان لتبرع المعتق وتورعه عن ميراثه ، كفعل ابن عمر في ميراث عتيقه ، وفعل عمر^(٥) وابن مسعود في الميراث الذي تورع سيده عن أخذه ماله . وقد روي أن سالماً مولى أبي حذيفة أعتقته لبني^(٦) بنت يعار سائبة ، فقتل وترك ابنة ، فأعطاها عمر نصف ماله ،

الصحيح . قدمه في « الرعايتين » ، و « الحاوي الصغير » ، و « الفروع » . الإناص
وعنه ، السيد . وأطلقهما في « المحرر » ، و « الفائق » ، و « الزركشي » .

(١) في : باب ميراث السائبة ، سنن سعيد بن منصور ٨٣/١ .
كما أخرجه البيهقي ، في : باب من أعتق عبداً له سائبة ، من كتاب الولاء . السنن الكبرى ١٠ / ٣٠٠ ، ٣٠١ .

(٢ - ٢) في م : « ولاء » .

(٣) سقط من : م . والحديث أخرجه سعيد ، في الموضع السابق .

(٤) في : المغني ٩/٢٢٢ .

(٥) في م : « ابن عمر » .

(٦) كذا في النسختين والمغني ٩/٢٢٢ . وهي بُيُوت بنت يعار بن زيد بن عبيد الأنصارية ، وفي اسمها خلاف . انظر ترجمتها في الاستيعاب ٤/١٧٩٩ ، وأسد الغابة ٧/٤٦ ، والإصابة ٧/٥٤٧ ، ٥٤٨ . وانظر لهذا الأثر ما أخرجه ابن سعد في طبقاته ٣/٨٦ . وفيه أنه جعل المال لبيت المال .

وَجَعَلَ النِّصْفَ فِي بَيْتِ الْمَالِ . وَعَلَى الْقَوْلِ الْمَنْصُوصِ عَنْ أَحْمَدَ الَّذِي ذَكَرَهُ
الْخِرَقِيُّ ، إِذَا خَلَفَ السَّائِبَةُ مَالًا ، اشْتَرَى بِهِ رِقَابًا فَأُعْتِقُوا ، فَإِنْ رَجَعَ
مِنْ مِيرَاثِهِ شَيْءٌ ، اشْتَرَى بِهِ [٣٠٤/٥] أَيْضًا رِقَابًا فَأُعْتِقُوا . وَإِنْ خَلَفَ
السَّائِبَةُ ذَا فَرَضٍ لَا يَسْتَعْرِقُ مَالَهُ ، أَخَذَ فَرَضَهُ ، وَاشْتَرَى بِبَيْتِهِ رِقَابًا
فَأُعْتِقُوا ، وَلَا يُرَدُّ عَلَى أَهْلِ الْفَرَضِ .

فصل : فَإِنْ أَعْتَقَ مِنْ زَكَاتِهِ وَعَنْ كَفَّارَتِهِ أَوْ نَذَرِهِ ، فَقَالَ أَحْمَدُ فِي الَّذِي
يُعْتَقُ مِنْ زَكَاتِهِ : إِنْ وَرِثَ مِنْهُ شَيْئًا جَعَلَهُ فِي مِثْلِهِ . وَقَالَ : هَذَا قَوْلُ
الْحَسَنِ . وَبِهِ قَالَ إِسْحَاقُ . وَعَلَى قِيَاسِ ذَلِكَ الْعِتْقُ مِنَ الْكَفَّارَةِ وَالنَّذْرِ ؛
لأنَّه وَاجِبٌ عَلَيْهِ . وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ فِي الَّذِي يَعْتَقُ فِي الزَّكَاةِ :
وَلَاؤُهُ لِلَّذِي جَرَى عِتْقُهُ عَلَى يَدَيْهِ . وَقَالَ الْعَبْرِيُّ ، وَمَالُكَ : وَلَاؤُهُ لِسَائِرِ
الْمُسْلِمِينَ ، يُجْعَلُ فِي بَيْتِ الْمَالِ . وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : وَلَاؤُهُ لِمُصَاحِبِ الصَّدَقَةِ .
وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ فِي الْعِتْقِ فِي النَّذْرِ وَالْكَفَّارَةِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِنَّمَا
الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ » . وَلأنَّ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، اشْتَرَتْ بِرَبْرَةٍ بِشَرْطِ
الْعِتْقِ ، فَأَعْتَقَتْهَا ، فَكَانَ وَلَاؤُهَا لَهَا ، وَشَرْطُ الْعِتْقِ يُوجِبُهُ ، وَلأنَّه مُعْتَقٌ

فائدتان ؛ إحداهما ، عَلَى الْقَوْلِ بِشَرَاءِ الرِّقَابِ ، لَوْ قَلَّ الْمَالُ عَنْ شَرَاءِ رَقَبَةٍ
كَامِلَةٍ ، فَفِي الصَّدَقَةِ بِهِ وَتَرْكِهِ لِبَيْتِ الْمَالِ وَجْهَانِ . ذَكَرْهُمَا فِي « التَّبَصُّرَةِ » ،
وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي « الْفُرُوعِ » . قُلْتُ : الصَّوَابُ الَّذِي لَاشْكٌ فِيهِ أَنَّ الصَّدَقَةَ بِهِ فِي
زَمَانِنَا هَذَا أَوْلَى . الثَّانِيَةُ ، لَوْ خَلَفَ الْمُعْتَقُ بِنْتًا مَعَ سَيِّدِهِ ، وَقُلْنَا : لَهُ الْوَلَاءُ . فَالْمَالُ
بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ . وَإِنْ قُلْنَا : لَا وِلَاءَ لَهُ . فَالْجَمِيعُ لِلْبَيْتِ بِالْفَرَضِ وَالرَّدِّ . وَإِنْ قُلْنَا :

وَمَنْ أَعْتَقَ عَبْدَهُ عَنْ مَيْتٍ أَوْ حَيٍّ بِلَا أَمْرِهِ ، فَوَلَاؤُهُ لِلْمُعْتَقِ .
المقنع

عن نَفْسِهِ ، فَكَانَ الْوَلَاءُ (١) لَهُ ، كَمَا لَوْ (٢) شَرَطَ عَلَيْهِ الْعِتْقَ فَأَعْتَقَ . وَلَنَا ،
أَنَّ الَّذِي أَعْتَقَ مِنَ الزَّكَاةِ أَعْتَقَ مِنْ غَيْرِ مَالِهِ ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْوَلَاءُ ، كَمَا لَوْ
دَفَعَهَا إِلَى السَّاعِي فَاشْتَرَى بِهَا وَأَعْتَقَ ، وَكَأَلَوْ دَفَعَ إِلَى الْمُكَاتِبِ مَالًا فَأَدَّاهُ
فِي كِتَابَتِهِ ، وَفَارَقَ الَّذِي اشْتَرَطَ عَلَيْهِ الْعِتْقَ ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا أَعْتَقَ مَالَهُ ، وَالْعِتْقُ
فِي الْكُفَّارَةِ وَالنَّذْرِ وَاجِبٌ عَلَيْهِ ، فَأَشْبَهَ الْعِتْقَ مِنَ الزَّكَاةِ .

٢٨٩٢ - مسألة : (وَمَنْ أَعْتَقَ عَبْدَهُ عَنْ حَيٍّ بِلَا أَمْرِهِ أَوْ عَنْ مَيْتٍ ،
فَالْوَلَاءُ لِلْمُعْتَقِ) هَذَا قَوْلُ الثَّوْرِيِّ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ ،
وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي يَوْسَفَ ، وَدَاوُدَ . وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ وَلَاءَهُ

يَشْتَرِي بِمَا خَلَفَهُ رِقَابًا . فَلِلْبَيْتِ النِّصْفُ ، وَالنِّصْفُ الْآخَرُ يَشْتَرِي بِهِ رِقَابًا . وَحُكْمُ
وَلَائِهِ حُكْمُ وَلَاءِ أَوْلَادِهِ .

قوله : وَمَنْ أَعْتَقَ عَبْدَهُ عَنْ مَيْتٍ أَوْ حَيٍّ بِلَا أَمْرِهِ ، فَوَلَاؤُهُ لِلْمُعْتَقِ . هَذَا الْمَذْهَبُ ،
إِلَّا مَا اسْتَشْنَى ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمَغْنِيِّ » ،
و « الشَّرْحِ » ، وَ « الْفَاتِقِ » ، وَ « الْوَجِيزِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي
« الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَيُسْتَشْنَى مِنْ ذَلِكَ لَوْ أَعْتَقَ وَارِثٌ عَنْ مَيْتٍ فِي وَاجِبٍ -
كَكُفَّارَةِ ظَهَارٍ ، وَرَمْضَانَ ، وَقَتْلٍ - وَلَهُ تَرْكَةٌ ، فَإِنَّهُ يَقَعُ عَنِ الْمَيْتِ ، وَالْوَلَاءُ
لَهُ أَيْضًا . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُحَرَّرِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ
فِي « الرَّعَائِيَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْفَاتِقِ » ،

(١ - ١) فِي م : « لَمْ يَكُنْ » .

للمُعْتَقِ عنه . وبه قال الحسن ، ومالك ، وأبو عبيد ، لأنه أعتقه عن غيره ، فكان الولاء للمُعْتَقِ عنه ، كما لو أذن له . ولنا ، قول النبي ﷺ : « الولاء لمن أعتق » . ولأنه أعتق عبده من غير إذن غيره له ، فكان الولاء له ، كما لو لم يقصد شيئاً .

وغيرهم . واختاره القاضي ، وغيره . قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : بناءً على أن الكفارة ونحوها ليس من شرطها الدخول في ملك المكفر عنه . وأطلقه الخرقي والمصنف هنا . قال الزركشي وأكثر الأصحاب : إن الولاء للمُعْتَقِ [٢٩٠/٢] . قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : بناءً على أنه يشترط دخول الكفارة ونحوها في ملك من ذلك عليه . ويأتي كلامه في « الرعايتين » . وإن لم يتعين المُعْتَقُ أُطْعِمَ أو كَسَا ، ويصح عتقه على الصحيح من المذهب . وقيل : يُوصيه . قال في « الترغيب » : بناءً على قولنا : الولاء للمُعْتَقِ عنه . وإن تبرع بعتقه عنه ولا تركة ، فهل يُجزئُه ، كإطعام وكسوة ، أم لا يُجزئُه ؟ جزم به في « الترغيب » ؛ لأن مقصوده الولاء ، ولا يمكن إثباته بدون المُعْتَقِ عنه . فيه وجهان ، وأطلقهما في « الفروع » . قال في « المحرر » : ومن أعتق عبده عن غيره بغير إذنه ، وقع العتق والولاء عن المُعْتَقِ ، إلا أن يعتقه عن مَيِّتٍ في واجبٍ عليه ، فيقعان للمَيِّتِ . ويأتي كلامه في « الرعايتين » قريباً . وإن تبرع أجنبي عنه ، ففيه أوجه^(١) ؛ أحدها ، الإجزاء مطلقاً . والثاني عكسه . الثالث ، يُجزئُه في إطعام وكسوة دون غيرهما . وقال في « الرعايتين » ، و « الحاوي الصغير » ، و « الفائق » : ومن أعتق عبده

(١) في الأصل ، ا « وجهان » .

عن مَيِّتٍ فِي وَاجِبٍ ، وَقَعَا عَنِ الْمَيِّتِ . وَقِيلَ : لَا . وَقِيلَ : وَلَاؤُهُ لِلْمُعْتَقِ عَنْهُ^(١) . قَالَ فِي «الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى» : وَهُوَ أَوْلَى . وَقَدْ رُوِيَ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، نُصُوصٌ تَدُلُّ عَلَى الْعِتْقِ لِلْمُعْتَقِ عَنْهُ ، وَأَنَّ الْوَلَاءَ لِلْمُعْتَقِ . قَالَ أَبُو النَّضْرِ : قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، فِي الْعِتْقِ عَنِ الْمَيِّتِ : إِنْ وَصَّى بِهِ فَالْوَلَاءُ لَهُ ، وَإِلَّا لِلْمُعْتَقِ . وَقَالَ فِي رِوَايَةِ الْمَيْمُونِيِّ وَأَبِي طَالِبٍ ، فِي الرَّجُلِ يُعْتَقُ عَنِ الرَّجُلِ : فَالْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَهُ ، وَالْأَجْرُ لِلْمُعْتَقِ عَنْهُ . وَفِي مَقْدَمَةِ «الْفَرَائِضِ» لِأَبِي الْخَيْرِ سَلَامَةَ بْنِ صَدَقَةَ الْحَرَّانِيِّ^(٢) ، إِنْ أَعْتَقَ عَنْ غَيْرِهِ بِلَا إِذْنِهِ فَلَا يُهِمَا الْوَلَاءُ ؟ فِيهِ رِوَايَتَانِ . وَقَالَ فِي «الرُّوَصَةِ» : فَإِنْ أَعْتَقَ عَبْدًا عَنْ كَفَّارَةٍ غَيْرِهِ أَجْرَاهُ ، وَلَاؤُهُ لِلْمُعْتَقِ ، وَلَا يَرْجِعُ عَلَى الْمُعْتَقِ عَنْهُ ، فِي الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَكَذَا لَوْ أَعْتَقَ عَبْدَهُ عَنْ^(٣) ، حَيًّا كَانَ الْمُعْتَقُ عَنْهُ أَوْ مَيِّتًا ، وَلَاؤُهُ لِلْمُعْتَقِ . وَقَالَ فِي «التَّبَصُّرَةِ» : لَوْ أَعْتَقَهُ عَنْ غَيْرِهِ بِلَا إِذْنِهِ ، فَالْعِتْقُ لِلْمُعْتَقِ كَالْوَلَاءِ . وَيَحْتَمِلُ لِلْمَيِّتِ الْمُعْتَقِ عَنْهُ ؛ لِأَنَّ الْقُرْبَ يَصِلُ ثَوَابُهَا إِلَيْهِ .

قوله : وَإِنْ أَعْتَقَهُ عَنْهُ بِأَمْرِهِ ، فَالْوَلَاءُ لِلْمُعْتَقِ عَنْهُ . وَإِذَا قَالَ : أَعْتَقَ عَبْدَكَ عَنِّي وَعَلَى ثَمْنِهِ . ففَعَلَ ، فَالْثَّمْنُ عَلَيْهِ وَالْوَلَاءُ لِلْمُعْتَقِ عَنْهُ . هَذَا الْمَذْهَبُ مُطْلَقًا ، وَعَلَيْهِ

(١) سقط من : ط .

(٢) سلامة بن صدقة بن سلامة بن الصولي الحراني ، موفق الدين ، أبو الخير . كان من أهل الفتوى ، مشهوراً بعلم الفرائض والجبر والمقابلة توفي سنة سبع وعشرين وستائة . ذيل طبقات الحنابلة ١٧٤/٢ .

(٣) سقط من : ط .

وهذا قول جميع من حكينا قوله في المسألة الأولى ، إلا أبا حنيفة . ووافقَه محمدُ بنُ الحسنِ ، وداودُ ، فقالوا : الولاءُ للمُعْتَقِ ، إلا أن يُعْتَقَ عنه بعوضٍ ، فيكون له الولاءُ ، ويلزمُه العوضُ ، ويصيرُ كأنه اشتراه ثم وكله في إعتاقه ، أمّا إذا كان عن غيرِ عوضٍ ، فلا يصحُّ تقديرُ البيعِ ، فيكون الولاءُ للمُعْتَقِ ؛ لما ذكرنا من الحديث . وعن أحمدَ مثلُ ذلك . ولنا ، أنه وكيلٌ في الإعتاقِ ، فكان الولاءُ للمُعْتَقِ عنه ، كما لو أخذَ عوضًا ، فإنه كما يجوزُ تقديرُ البيعِ فيما إذا أخذَ عوضًا ، يجوزُ تقديرُ الهبةِ إذا لم يأخذَ عوضًا ، فإنَّ الهبةَ تجوزُ في العبدِ ، كما يجوزُ البيعُ ، والخبرُ مخصوصٌ بما

جماهيرُ الأصحابِ . وجزمَ به في « المُعْنَى » ، و « الشَّرْحِ » ، و « الوَجِيزِ » ، وغيرِهم . قال المُصَنِّفُ عن الثَّانِيَةِ : لا نعلمُ فيه خلافاً . وقَدَّمَهُ في « المُحَرَّرِ » ، و « الرُّعَايَتَيْنِ » ، و « الحَاوِي الصَّغِيرِ » ، و « الفُرُوعِ » ، و « الفَائِقِ » ، وغيرِهم . قال القاضي في « خِلَافِهِ » : هو استدعاءُ للعِتْقِ ، والمِلْكُ يَدْخُلُ تَبَعًا وَمِلْكًا ؛ لِمَصْرُورَةِ وَقُوعِ الْعِتْقِ لَهُ . وصرَّحَ أَنَّهُ مِلْكٌ قَهْرِيٌّ ، حتَّى إِنَّهُ يَثْبُتُ لِلْكَافِرِ عَلَى الْمُسْلِمِ إِذَا كَانَ الْعَبْدُ الْمُسْتَدْعَى عِتْقَهُ مُسْلِمًا وَالْمُسْتَدْعَى كَافِرًا . وذكرَ ابنُ أُمَيٍّ مُوسَى ، لَا يُجْزِئُهُ حتَّى يُمْلِكَه إِيَّاهُ ، فَيُعْتِقَهُ هُوَ . وَنَقَلَهُ مُهَنَّأٌ . وَكَذَا الْحُكْمُ لَوْ قَالَ : أُعْتِقْتُ عَبْدَكَ عَنِّي . وَأُطْلِقَ . أَوْ : أُعْتِقَهُ عَنِّي مَجَّانًا . خِلَافًا وَمَذْهَبًا . فَعَلَى الْمَذْهَبِ ، يُجْزِئُهُ الْعِتْقُ عَنِ الْوَاجِبِ مَا لَمْ يَكُنْ قَرِيْبَهُ . وَالصَّحِيْحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، لَا يَلْزَمُهُ عَوَضُهُ إِلَّا بِالْإِزْمَةِ . قَدَّمَهُ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، و « الرُّعَايَتَيْنِ » ، و « الحَاوِي الصَّغِيرِ » ، و « الفُرُوعِ » ، و « الفَائِقِ » ، وغيرِهم . وَعَنهُ ، يَلْزَمُهُ عَوَضُهُ مَا لَمْ

وَإِذَا قَالَ : أَعْتَقَ عَبْدَكَ عَنِّي ، وَعَلَى ثَمَنِهِ . فَفَعَلَ ، فَالْثَمَنُ عَلَيْهِ ، ^{المفنع}
وَالْوَلَاءُ لِلْمُعْتَقِ عَنْهُ .

إذا أَخَذَ عِوَضًا ، وبسائر^(١) الْوُكَلَاءِ ، فَتَقْيَسُ [٣٠٤/٥ ظ] عَلَيْهِ مَحَلُّ
النِّزَاعِ .

٢٨٩٤ - مسألة : (وإذا قال : أَعْتَقَ عَبْدَكَ عَنِّي ، وَعَلَى ثَمَنِهِ .
فَفَعَلَ ، فَالْثَمَنُ عَلَيْهِ ، وَالْوَلَاءُ لِلْمُعْتَقِ عَنْهُ) قال شيخنا^(٢) : لا نعلمُ خلافًا

يَنْفِيهِ . وعنه ، الْعِتْقُ وَالْوَلَاءُ لِلْمَسْئُولِ لَا لِلْسَّائِلِ ، إِلَّا حَيْثُ التَّرَمَّ الْعِوَضَ . وقال
في « التَّرْغِيبِ » : إذا قال : أَعْتَقَهُ عَنْ كَفَّارَتِي وَلَكَ مِائَةٌ . فَأَعْتَقَهُ ، عَتَقَ وَلَمْ يُجْزِئْهُ
عنها ، وَلَتَرَمُ الْمِائَةُ ، وَالْوَلَاءُ لَهُ . وقال ابنُ عَقِيلٍ : لو قال : أَعْتَقَهُ عَنِّي بِهَذَا الْخَمْرِ
أَوْ الْخِنْزِيرِ . مَلَكَهُ وَعَتَقَ عَلَيْهِ كَالْهَبَةِ ، وَالْمِلْكُ يَقِفُ عَلَى الْقَبْضِ فِي الْهَبَةِ ، إِذَا
كَانَ ذَلِكَ بَلْفَظِهَا لَا بَلْفَظِ الْعِتْقِ . قال : بِدَلِيلِ قَوْلِهِ : أَعْتَقَ عَبْدَكَ عَنِّي . فَإِنَّهُ يَنْتَقِلُ
الْمِلْكُ هُنَا قَبْلَ إِعْتَاقِهِ ، وَيَجُوزُ جَعْلُهُ قَابِضًا لَهُ مِنْ طَرِيقِ الْحُكْمِ ، كَقَوْلِكَ : بَعْتُكَ .
أَوْ : وَهَبْتُكَ هَذَا الْعَبْدَ . وقال الْمُشْتَرِي : هُوَ حُرٌّ . عَتَقَ ، وَيُقَدَّرُ الْقَبُولُ حُكْمًا .
انتهى . قال في « الْفُرُوعِ » : وَكَلَامُ غَيْرِهِ فِي الصُّورَةِ الْأَخِيرَةِ يَقْتَضِي عَدَمَ الْعِتْقِ .
فائدة : لو قال : أَعْتَقَ عَبْدَكَ عَنِّي وَعَلَى ثَمَنِهِ . لم يَجِبْ عَلَى السَّيِّدِ إِجَابَتُهُ .
وعليه الْأَصْحَابُ . وقال الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ رَحِمَهُ اللَّهُ : قِيَاسُ الْقَوْلِ بِوُجُوبِ الْكِتَابَةِ
إِذَا طَلَبَهَا الْعَبْدُ ، وَوُجُوبُ الْإِجَابَةِ هُنَا .

(١) في م : « سائر » .

(٢) في : المعنى ٢٢٧/٩ .

المقنع **وَإِنْ قَالَ : أَعْتَقَهُ وَالثَّمَنُ عَلَى . فَفَعَلَ ، فَالثَّمَنُ عَلَيْهِ ، وَالْوَلَاءُ لِلْمُعْتَقِ .**

الشرح الكبير في هذه المسألة ، وأنَّ الوَلَاءَ لِلْمُعْتَقِ عنه ؛ لكونه أَعْتَقَهُ عنه بِعَوَضٍ . وَيَلْزَمُهُ الثَّمَنُ ؛ لِأَنَّهُ أَعْتَقَهُ عنه بِشَرَطِ الْعَوَضِ ، فَتَقْدَرُ ابْتِيَاعُهُ مِنْهُ ، ثُمَّ تَوَكَّلَهُ فِي عِتْقِهِ ، لِيَصِحَّ عِتْقُهُ عنه ، فَيَكُونُ الثَّمَنُ عَلَيْهِ وَالْوَلَاءُ لَهُ ، كَمَا لَوْ ابْتِاعَهُ مِنْهُ ثُمَّ وَكَّلَهُ فِي عِتْقِهِ .

٢٨٩٥ - مسألة : (ولو قال : أَعْتَقَهُ وَالثَّمَنُ عَلَى . فَفَعَلَ ، فَالثَّمَنُ عَلَيْهِ ، وَالْوَلَاءُ لِلْمُعْتَقِ) إِنَّمَا كَانَ الثَّمَنُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ لَهُ جُعْلًا عَلَى إِعْتَاقِ عَبْدِهِ ، فَلَزِمَهُ ذَلِكَ بِالْعَمَلِ ، كَمَا لَوْ قَالَ : مَنْ بَنَى لِي هَذَا الْحَائِطَ فَلَهُ دِينَارٌ . فَبَنَاهُ إِنْسَانٌ ، اسْتَحَقَّ الدِّينَارَ . وَإِنَّمَا كَانَ الْوَلَاءُ لِلْمُعْتَقِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْمُرْهُ بِإِعْتَاقِهِ عَنْهُ ، وَلَا قَصَدَ بِهِ الْمُعْتَقُ ذَلِكَ ، فَلَمْ يُوجَدْ مَا يَقْتَضِي صَرْفَهُ إِلَيْهِ ،

الإِنصاف قوله : وَإِذَا قَالَ : أَعْتَقَهُ وَالثَّمَنُ عَلَى - وَكَذَا لَوْ قَالَ : أَعْتَقَهُ عَنْكَ وَعَلَى ثَمَنُهُ - فَفَعَلَ ، فَالثَّمَنُ عَلَيْهِ وَالْوَلَاءُ لِلْمُعْتَقِ . إِذَا قَالَ ذَلِكَ لَزِمَهُ الثَّمَنُ بِلاَ نِزَاعٍ أَعْلَمُهُ ، وَالْعِتْقُ وَالْوَلَاءُ لِلْمُعْتَقِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْعِتْقَ وَالْوَلَاءَ لِلْمُعْتَقِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الرَّعَائِيَّتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » ، وَ « الْفَائِقِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقِيلَ : هُمَا لِلَّذِي عَلَيْهِ الثَّمَنُ . وَقَالَ الْقَاضِي فِي مَوْضِعٍ . قَالَ فِي « الْمُحَرَّرِ » : وَفِيهِ بُعْدٌ . فَعَلَى الْمَذْهَبِ ، يُجْزئُهُ عَنِ الْوَاجِبِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيُجْزئُهُ عَنِ الْوَاجِبِ فِي الْأَصَحِّ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ .

وَأَنَّ قَالَ الْكَافِرُ لِرَجُلٍ مُسْلِمٍ : أَعْتَقَ عَبْدَكَ الْمُسْلِمَ عَنِّي ، وَعَلَى ثَمَنُهُ . فَفَعَلَ ، فَهَلْ يَصِحُّ الْعِتْقُ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ .

الشرح الكبير

فَيَبْقَى لِلْمُعْتَقِ ، عَمَلًا بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ » .
٢٨٩٦ - مسألة : (وَإِنْ قَالَ الْكَافِرُ لِرَجُلٍ : أَعْتَقَ عَبْدَكَ الْمُسْلِمَ عَنِّي ، وَعَلَى ثَمَنُهُ . فَفَعَلَ ، فَهَلْ يَصِحُّ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ) أَحَدُهُمَا ، لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ يَتَمَلَّكَ الْكَافِرُ ، وَلِذَلِكَ لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ إِضْرَارٌ بِالْمُسْلِمِ .
وَالثَّانِي ، يَصِحُّ وَيَعْتَقُ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَتَمَلَّكُهُ زَمَانًا سِيرًا ، وَلَا يَتَسَلَّمُهُ ، فَيُتَحَمَّلُ هَذَا الضَّرَرُ الْيَسِيرُ لِأَجْلِ تَحْصِيلِ الْحَرِّيَةِ لِلْأَبْدِ .

وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الرَّعَائِيَّتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » ، وَ « الْفَائِقِ » . وَقِيلَ :
لَا يُجْزِئُهُ . وَهُوَ احْتِمَالٌ فِي « الْمُحَرَّرِ » . وَقَالَ الْقَاضِي فِي مَوْضِعٍ مِنْ كَلَامِهِ .
قَوْلُهُ : وَإِنْ قَالَ الْكَافِرُ لِرَجُلٍ : أَعْتَقَ عَبْدَكَ الْمُسْلِمَ عَنِّي وَعَلَى ثَمَنُهُ . فَفَعَلَ ،
فَهَلْ يَصِحُّ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْفَائِقِ » ،
وَ « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « شَرْحِ ابْنِ مُنْجَى » ؛ أَحَدُهُمَا ، يَصِحُّ
وَيَعْتَقُ [٢٩٠/٢ ظ] ، وَلَهُ عَلَيْهِ الْوَلَاءُ كَالْمُسْلِمِ . وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ .
صَحَّحَهُ فِي « التَّصْحِيحِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَائِيَّتَيْنِ » ،
وَ « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » . وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي فِي « الْخِلَافِ » ، وَتَقَدَّمَ كَلَامُهُ فِي
الْمَسْأَلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا . وَالْوَجْهُ الثَّانِي ، لَا يَصِحُّ . صَحَّحَهُ النَّاطِلُ .

تَبَيَّنَ : حَكَى الْخِلَافَ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « الشَّرْحِ » ،
وَ « شَرْحِ ابْنِ مُنْجَى » وَجْهَيْنِ ، كَالْمُصَنِّفِ . وَحَكَاهُ فِي « الرَّعَائِيَّتَيْنِ » ،

المقنع وَمَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا يُبَايِنُهُ فِي دِينِهِ فَلَهُ وَلَاؤُهُ . وَهَلْ يَرِثُ [١٨٩ ط] بِهِ ؟
عَلَى رِوَايَتَيْنِ ، إِحْدَاهُمَا ، لَا يَرِثُ ، لَكِنْ إِنْ كَانَ لَهُ عَصَبَةٌ عَلَى
دِينِ الْمُعْتَقِ وَرِثَتُهُ . وَإِنْ أَسْلَمَ الْكَافِرُ مِنْهُمَا وَرِثَ الْمُعْتَقُ ، رِوَايَةٌ
وَاحِدَةٌ .

٢٨٩٧ - مسألة : (وَإِنْ أَعْتَقَ عَبْدًا يُبَايِنُهُ فِي دِينِهِ فَلَهُ وَلَاؤُهُ . وَهَلْ
يَرِثُ بِهِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يَرِثُ ، لَكِنْ إِنْ كَانَ لَهُ عَصَبَةٌ عَلَى
دِينِ الْمُعْتَقِ وَرِثَ . فَإِنْ أَسْلَمَ الْكَافِرُ مِنْهُمَا وَرِثَ الْمُعْتَقُ ، رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ)
إِذَا اخْتَلَفَ دِينُ السَّيِّدِ وَعَتِيقِهِ فَالْوَلَاءُ ثَابِتٌ . لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ؛ لِعُمُومِ
قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ » . وَقَوْلُهُ : « الْوَلَاءُ لِحِمَّةٍ كُلِّحِمَّةٍ
النَّسَبِ » . وَالنَّسَبُ يُثْبِتُ مَعَ اخْتِلَافِ الدِّينِ ، فَكَذَلِكَ الْوَلَاءُ ، وَلِأَنَّ
الْوَلَاءَ إِنَّمَا ثَبَّتَ لَهُ عَلَيْهِ لِإِنْعَامِهِ بِإِعْتَاقِهِ ، وَذَلِكَ ثَابِتٌ مَعَ اخْتِلَافِ دِينِهِمَا .
وَيُثْبِتُ الْوَلَاءَ لِلْأُنْثَى عَلَى الذَّكَرِ ، وَلِلذَّكَرِ عَلَى الْأُنْثَى ، وَكُلُّ مُعْتَقٍ ؛

الشرح الكبير

الإصناف و « الْحَاوِي الصَّغِير » ، و « الْفَاتِحِ » رِوَايَتَيْنِ .

قوله : وَمَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا يُبَايِنُهُ فِي دِينِهِ فَلَهُ وَلَاؤُهُ ، وَهَلْ يَرِثُ بِهِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ .
وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْهَدَايَةِ » ، و « الْكَافِي » ، و « الرَّعَايَتَيْنِ » ، و « الْحَاوِي
الصَّغِير » ، و « الشَّرْح » ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَرِثُ بِهِ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . جَزَمَ بِهِ الْخَرَقِيُّ ،
وَالْقَاضِي فِي « جَامِعِهِ » ، وَالشَّرِيفُ فِي « خِلَافِهِ » ، وَالشَّيْرَازِيُّ فِي « مُبْهَجِهِ » ،
وَابْنُ عَقِيلٍ فِي « تَذَكُّرَتِهِ » ، وَابْنُ الْبَنَّا فِي « خِصَالِهِ » ، وَابْنُ الْجَوَازِيِّ فِي
« مُذْهَبِهِ » ، وَصَاحِبُ « الْوَجِيز » ، و « الْمُنَوَّر » ، وَغَيْرُهُمْ . قَالَ الزَّرْكَاشِيُّ :

لعموم الخبر والمعنى ، ولحديث عبد الله بن شداد في بنت حمزة ، وقد ذكرناه^(١) . وهل يرث السيد مولاة مع اختلاف الدين ؟ على روايتين ؛ إحداهما ، يرثه . يُروى ذلك عن علي ، وعمر بن عبد العزيز . وبه قال أهل الظاهر . واحتج أحمد بقول علي : «الولاء شعبة من الرق» . وقال مالك : يرث المسلم مولاة النصراني ؛ لأنه يصلح له ملكه ، ولا يرث النصراني مولاة المسلم ؛ لأنه لا يصلح له تملكه . وجمهور الفقهاء على أنه لا يرثه مع اختلاف دينهما ؛ لقول النبي ﷺ : [٣٠٥/٥] « لا يرث المسلم الكافر ، ولا الكافر المسلم »^(٢) . ولأنه ميراث ، فمَنَعَهُ اختلاف الدين ،

اختاره عامة الأصحاب . وقدمه في «المحرر» ، و «الفروع» ، و «الفتاوى» . والرواية الثانية ، لا يرث به . قال في «الخلاصة» : لا يرث به على الأصح . وصححه في «التصحيح» . واختاره المصنف ، وصاحب «الفتاوى» ، ومال إليه الشارح . فعلى المذهب ، لو اعتق كافر مسلماً ، فخلف المسلم العتيق ابناً لسيد كافرًا ، وعمًا مسلماً ، فماله لابن سيده . وعلى الرواية الثانية ، يكون المال لعمه . وعلى المذهب أيضاً ، عند عدم عصبه سيده من أهل دينه ، يرثه بيت المال . وإن اعتق مسلم كافرًا ، ومات المسلم ثم عتيقه ، ولعتيقه ابنان ؛ مسلم وكافر ، ورث الكافر وحده . ولو أسلم العتيق ثم مات ، ورثه المسلم وحده . وإن أسلم الكافر قبل قسمة الإرث ، ورثه معه على الأصح ، على ما تقدم في أول باب ميراث أهل الملل ، وتقدم بعض هذه الأحكام في ذلك الباب .

(١) كذا قال . وسيأتي الحديث في صفحة ٤٣٤ .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٢٦٦ .

فصل : وَلَا يَرِثُ النِّسَاءُ مِنَ الْوَلَاءِ ، إِلَّا مَا أُعْتَقْنَ أَوْ أُعْتَقَ مَنْ أُعْتَقْنَ ، أَوْ كَاتِبَنَ أَوْ كَاتَبَ مَنْ كَاتِبَنَ . وَعَنْهُ ، فِي بِنْتِ الْمُعْتَقِ خَاصَّةً تَرِثُ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ .

كِمِيرَاتِ النَّسَبِ ، وَلأنَّ اخْتِلَافَ الدِّينِ مانِعٌ مِنَ المِيرَاثِ بِالنَّسَبِ ، فَمَنْعَ المِيرَاثِ بِالْوَلَاءِ ، كَالْقَتْلِ وَالرَّقِّ ، يُحَقِّقُهُ أَنَّ المِيرَاثَ بِالنَّسَبِ أَقْوَى ، فَإِذَا مُنِعَ الْأَقْوَى فَالْأَضْعَفُ أَوْلَى ، وَلأنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَلْحَقَ الْوَلَاءَ بِالنَّسَبِ بِقَوْلِهِ : « الْوَلَاءُ لِحُمَةٍ كُلِّ حُمَةٍ النَّسَبِ » . فَكَمَا يَمْنَعُ اخْتِلَافُ الدِّينِ التَّوَارِثَ مَعَ صِحَّةِ النَّسَبِ وَثُبُوتِهِ ، فَكَذَلِكَ يَمْنَعُ مَعَ صِحَّةِ الْوَلَاءِ وَثُبُوتِهِ .

٢٨٩٨ - مسألة : فَإِنْ كَانَ لِلسَّيِّدِ عَصَبَةٌ عَلَى دِينِ الْمُعْتَقِ ، وَرِثَهُ دُونَ سَيِّدِهِ . وَقَالَ دَاوُدُ : لَا تَرِثُ عَصَبَتُهُ فِي حَيَاتِهِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ مَا لَوْ كَانَ الْأَقْرَبُ مِنَ الْعَصَبَةِ مَخَالِفًا لِلدِّينِ الْمَيِّتِ وَالْأَبْعَدُ عَلَى دِينِهِ ، وَرِثَ الْبَعِيدُ دُونَ الْقَرِيبِ ، فَإِنْ اجْتَمَعَا عَلَى الْإِسْلَامِ تَوَارِثًا كَالْمُتَنَاسِيْنِ ؛ لِرُوَالِ الْمَانِعِ .

فصل : قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ : (وَلَا يَرِثُ النِّسَاءُ مِنَ الْوَلَاءِ ، إِلَّا مَا أُعْتَقْنَ ، أَوْ أُعْتَقَ مَنْ أُعْتَقْنَ ، أَوْ كَاتِبَنَ أَوْ كَاتَبَ مَنْ كَاتِبَنَ . وَعَنْهُ ، فِي بِنْتِ الْمُعْتَقِ تَرِثُ خَاصَّةً . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ) مَعْنَى قَوْلِهِ : مِنَ الْوَلَاءِ . أَيْ بِالْوَلَاءِ ؛

قَوْلُهُ : وَلَا تَرِثُ النِّسَاءُ مِنَ الْوَلَاءِ إِلَّا مَا أُعْتَقْنَ ، أَوْ أُعْتَقَ مَنْ أُعْتَقْنَ ، أَوْ كَاتِبَنَ ، أَوْ كَاتَبَ مَنْ كَاتِبَنَ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ بِلَارِيبٍ . نَصٌّ عَلَيْهِ . حَتَّى قَالَ أَبُو بَكْرٍ : هَذَا الْمَذْهَبُ رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ . وَقَالَ : وَهُمْ أَبُو طَالِبٍ فِي نَقْلِهِ الرِّوَايَةَ الثَّانِيَةَ . انْتَهَى . وَجَزَمَ

لأنَّ الْوَلَاءَ لَا يُورَثُ عَلَى مَا نَذَرُ . ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ النِّسَاءَ لَا يَرِثُنَّ بِالْوَلَاءِ ، إِلَّا مَا أُعْتَقْنَ أَوْ أُعْتَقَ مَنْ أُعْتَقْنَ أَوْ جَرَّ الْوَلَاءُ إِلَيْهِنَّ مَنْ أُعْتَقْنَ ، وَالكِتَابَةُ كَذَلِكَ ، فَإِنَّهَا إِعْتَاقٌ . قَالَ الْقَاضِي : هَذَا ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ . وَالرَّوَايَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا الْخِرَقِيُّ فِي بَنَاتِ الْمُعْتَقِ مَا وَجَدْتُهَا مَنْصُوصَةً عَنْ أَحْمَدَ . وَقَدْ قَالَ فِي رَوَايَةِ ابْنِ الْقَاسِمِ ، وَقَدْ سَأَلَهُ : هَلْ كَانَ لِحَمْزَةَ أَوْ لَابْنَتِهِ ؟ فَقَالَ : لَا بَنَتِهِ . فَقَدْ نَصَّ عَلَى أَنَّ ابْنَةَ حَمْزَةَ وَرِثَتْ بَوَلَاءَ نَفْسِهَا ؛ لِأَنَّهَا هِيَ الْمُعْتَقَةُ . وَهَذَا قَوْلُ الْجُمْهُورِ . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَهْلُ الْعِرَاقِ ، وَدَاوُدُ . وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ ؛ لِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ عَلَيْهِ ، وَلِأَنَّ الْوَلَاءَ لِحَمْزَةٍ كُلِّ حَمْزَةٍ النَّسَبِ ، وَالْمَوْلَى كَالنَّسَبِ مِنَ الْآخِرِ وَالْعَمِّ وَنَحْوِهِمَا ، فَوَلَدُهُ مِنَ الْعَتِيقِ بِمَنْزِلَةِ وَلَدِ أَحِيهِ وَعَمِّهِ ، وَلَا يَرِثُ مِنْهُمْ إِلَّا الذَّكَورُ خَاصَّةً . فَأَمَّا الرَّوَايَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي مِيرَاثِ بَنَاتِ الْمُعْتَقِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْخِرَقِيُّ ، فَوَجَّهَهَا مَا رَوَى إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ ، أَنَّ مَوْلَى لِحَمْزَةَ مَاتَ وَخَلَّفَ بَنَتًا ، فَوَرَّثَ النَّبِيُّ ﷺ بَنَتَهُ النَّصْفَ ، وَجَعَلَ لِبَنَاتِ حَمْزَةَ النَّصْفَ ^(١) . وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْمَوْلَى كَانَ لِبَنَاتِ حَمْزَةَ . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَّادٍ : كَانَ لِبَنَاتِ

به في «الْوَجِيزِ» ، و «الْعُمْدَةِ» ، و «الْمُنُورِ» ، و «مَنْتَخَبِ الْأَرْجَى» ، وغيرهم . وَقَدَّمَهُ الْخِرَقِيُّ ، وَصَاحِبُ «الْهِدَايَةِ» ، و «الْكَافِي» ، و «الْمُخَرَّرِ» ، و «الرَّعَايَتَيْنِ» ، و «الْحَاوِي الصَّغِيرِ» ، و «النَّظْمِ» ،

(١) ذكره البيهقي ، في : السنن الكبرى ٢٤١/٦ . وقال : هذا غلط ، وقد قال شريك : تقحم إبراهيم هذا القول تقحماً ، إلا أن يكون سمع شيئاً فرواه .

حمزة مَوْلَى أَعْتَقْتَهُ ، فمات ، وَتَرَكَ ابْنَتَهُ وَمَوْلَاتَهُ بِنْتُ حَمْزَةَ ، فَرُفِعَ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَعْطَى ابْنَتَهُ ^(١) النَّصْفَ ، وَأَعْطَى مَوْلَاتَهُ بِنْتُ حَمْزَةَ النَّصْفَ . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَّادٍ : أَنَا أَعْلَمُ بِهَا ؛ لِأَنَّهَا أُخْتِي مِنْ أُمِّي ، أَمَّا سَلَمَى ^(٢) . [٣٠٥/٥ ط] رَوَاهُ ابْنُ اللَّبَّانِ بِإِسْنَادِهِ ، وَقَالَ : هَذَا أَصَحُّ مِمَّا ^(٣) رَوَى إِبْرَاهِيمُ . وَلِأَنَّ الْبِنْتَ مِنَ النِّسَاءِ ، فَلَا تَرِثُ بِالْوَلَاءِ ، كَسَائِرِ النِّسَاءِ . فَأَمَّا تَوْرِيثُ الْمَرْأَةِ مِنَ مُعْتَقِهَا ^(٤) وَمُعْتَقِ مُعْتَقِهَا ، فَلَيْسَ فِيهِ اخْتِلَافٌ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَقَدْ دَلَّ عَلَيْهِ حَدِيثُ عَائِشَةَ حِينَ أَرَادَتْ شِرَاءَ بَرِيرَةَ لَتُعْتِقَهَا وَيَكُونَ وَلَاؤُهَا لَهَا ، فَأَرَادَ أَهْلُهَا ^(٥) اشْتِرَاطَ وَلَائِهَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « اشْتَرِيهَا وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ ، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ » . مُتَّفَقٌ

و « الْفُرُوعِ » ، و « الْفَائِقِ » ، وَغَيْرُهُمْ . وَاخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ فِي « الشَّافِي » وَغَيْرِهِ . قَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ : هَذَا ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ . وَقَالَا : هَذَا الصَّحِيحُ ، وَغَالِي أَبُو بَكْرٍ فَوَهُمُ أَبَا طَالِبٍ فِي نَقْلِ الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ . قَالَ الْقَاضِي : لَمْ أَجِدِ الرَّوَايَةَ الَّتِي نَقَلَهَا الْخَرَقِيُّ فِي ابْنَةِ الْمُعْتَقِ ، أَنَّهُ تَرِثُ ، مَنْصُوصَةً عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ .

(١) فِي م : « ابْنَةُ » .

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ مِيرَاثِ الْوَلَاءِ ، مِنْ كِتَابِ الْفَرَائِضِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ٩١٣/٢ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ الْوَلَاءِ ، مِنْ كِتَابِ الْفَرَائِضِ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ٣٧٣/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤٠٥/٦ . وَسَعِيدُ ابْنِ مَنْصُورٍ ، فِي : بَابِ مِيرَاثِ الْمَوْلَى مَعَ الْوَرِثَةِ . السَّنَنُ ٧٢/١ ، ٧٣ .

(٣) فِي م : « مَا » .

(٤) سَقَطَ مِنْ م : .

(٥) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

عليه^(١) . وقال عليه الصلاة والسلام : « تَحُوزُ الْمَرْأَةُ ثَلَاثَةَ مَوَارِيثَ ؛ عَتِيقَهَا ، وَلَقِيطَهَا ، وَوَلَدَهَا الَّذِي لَاعَنْتُ عَلَيْهِ »^(٢) . قال التِّرْمِذِيُّ : هذا حديثٌ حسنٌ . ولأنَّ الْمُعْتَقَةَ مُنْعِمَةٌ بِالْإِعْتَاقِ كَالرَّجُلِ ، فَوَجَبَ أَنْ تُسَاوِيَهُ فِي الْمِيرَاثِ . وفي حديثِ بِنْتِ حَمْزَةَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ تَنْصِصٌ عَلَى تَوْرِيثِ الْمُعْتَقَةِ . وَأَمَّا مُعْتَقُ أَبِيهَا ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ عَمِّهَا أَوْ عَمِّ أَبِيهَا ، فَلَا تَرِثُهُ ، وَيَرِثُهُ أَخُوهَا ، كَالنَّسَبِ .

وَمِنْ مَسَائِلِ ذَلِكَ : رَجُلٌ مَاتَ وَخَلَّفَ ابْنَ مُعْتِقِهِ^(٣) وَبِنْتَ مُعْتِقِهِ^(٣) ،

انتهى . وعنه ، فِي بِنْتِ الْمُعْتَقِ خَاصَّةً أَنَّهَا تَرِثُ . اخْتَارَهُ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ ؛ مِنْهُمْ أَبُو الْخَطَّابِ فِي « خِلَافِهِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْخُلَاصَةِ » . وَإِلَيْهِ مِيلُ الْمَجْدِ فِي « الْمُتَّقَى » . وَهُوَ مِنْ مُفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ . وَقَدَّمَهُ نَازِطُهَا ، وَقَالَ : هُوَ الْمَنْصُورُ فِي الْخِلَافِ . انْتَهَى . وَعَنْهُ ، تَرِثُ مَعَ أَخِيهَا . وَعَنْهُ ، تَرِثُ عَتِيقُ ابْنِهَا مَعَ عَدَمِ الْعَصَبَةِ .

تنبيه : يُسْتَنْبَى مِنْ عُمُومِ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ عَتِيقُ ابْنِ الْمُلَاعِنَةِ ، فَإِنَّ الْأُمَّ الْمُلَاعِنَةَ تَرِثُهُ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، نَصٌّ عَلَيْهِ . قُلْتُ : فَيُعَايِي بِهَا . وَقِيلَ : لَا تَرِثُهُ . وَمَحَلُّ هَذَا الْخِلَافِ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهَا عَصَبَتُهُ ، فَأَمَّا إِنْ قُلْنَا : إِنْ عَصَبَتَهَا عَصَبَتُهُ . كَانَ الْوَلَاءُ لِعَصَبَتِهَا ، لَا لَهَا .

(١) تقدم تخريجه في ٢٣٤/١١ ، ٢٣٥ .

(٢) تقدم تخريجه في ٣١٠/١٦ .

(٣ - ٣) سقط من : م .

الميراث لابنِ مُعْتِقِهِ خَاصَّةً . وعلى الرِّوَايَةِ الأُخْرَى ، يكونُ المَالُ ^(١) بينهما أثلاثًا . فإن لم يُخَلِّفْ إِلَّا بِنْتَ مُعْتِقِهِ فلا شَيْءَ لها ، وماله لبِيتِ المَالِ . وعلى الرِّوَايَةِ الأُخْرَى ، يكونُ المَالُ ^(٢) لها . وإن خَلَّفَ أُخْتَ مُعْتِقِهِ فلا شَيْءَ لها ، رِوَايَةً واحدةً . وكذلك إن خَلَّفَ أُمُّ مُعْتِقِهِ ، أو جَدَّةُ مُعْتِقِهِ ، أو غَيْرَهُما . وإن خَلَّفَ أَخَا مُعْتِقِهِ وَأُخْتَ مُعْتِقِهِ ، فالميراثُ للأخِ . ولو خَلَّفَ بِنْتَ مُعْتِقِهِ وابنَ عَمِّ مُعْتِقِهِ أو مُعْتِقِ مُعْتِقِهِ ، أو ابنَ مُعْتِقِ ^(٣) مُعْتِقِهِ ، فالميراثُ له دونَ البِنْتِ ، إلَّا على الرِّوَايَةِ الأُخْرَى ، فإنَّ لها النِّصْفَ ، والباقي للعَصْبَةِ . وإن خَلَّفَ بِنْتَهُ وَمُعْتِقَهُ ، فَلِبِنْتِهِ النِّصْفُ ، والباقي لِمُعْتِقِهِ ، كما في قَضِيَّةِ مَوْلَى بِنْتِ حَمْرَةَ ، حين مات وخَلَّفَ بِنْتَهُ وبِنْتَ حَمْرَةَ الَّتِي أُعْتَقَتْهُ ، فَأَعْطَى النَّبِيُّ ﷺ بِنْتَهُ النِّصْفَ ، والباقي لِبِنْتِ حَمْرَةَ . فإن خَلَّفَ ذَا فَرَضٍ سِوَى البِنْتِ ؛ كالأُمِّ ، أو ^(٤) الجَدَّةِ ، أو الأُخْتِ ، أو الأَخِ مِنَ الأُمِّ ، أو الزَّوْجِ ، أو الزَّوْجَةِ ، أو مَنْ لا يَسْتَعْرِقُ فَرَضُهُ المَالُ ، أو مَوْلَاهُ ، أو مَوْلَاتِهِ ، فلذى الفَرَضِ فَرَضُهُ ، والباقي لِمَوْلَاهُ أو مَوْلَاتِهِ ، في قولِ جَمْهُورٍ

فائدة : لو تزَوَّجَتِ امْرَأَةٌ بِمَنْ أُعْتَقَتْهُ فَأَحْبَلَهَا ، فهي القَائِلَةُ : إنَّ أَلِدَ أَنْثَى فَلِى النِّصْفُ ، وإنَّ أَلِدَ ذَكَرًا فَلِى الثُّمْنُ ، وإن لم أَلِدْ شَيْئًا فالجَمِيعُ لى . فيُعَايى بها .

(١) في م : « الملك » .

(٢) في م : « الملك » .

(٣) في م : « المعتق » .

(٤) في م : « و » .

العلماء . رجلٌ وابنته أعتقا عبداً ، ثم مات الأب وخلف ابنه ^(١) وبنته ، فماله بينهما أثلاثاً ، ثم مات العتيق ، فللبنت النصف ؛ لأنها مولاة نصفه ، والباقي لابن المعتق خاصة ، إلا على الرواية الضعيفة ، فإن الباقي يكون بينهما أثلاثاً ، فيصير للبنت الثلثان ، ولأخيها الثلث . وإن ماتت البنت قبل العتيق وخلفت ابناً ، ثم مات العتيق ، فلا ينها النصف والباقي لأخيها ، ولو [٣٠٦/٥] لم تخلف البنت إلا بنتاً ، كان الولاء كله لأخيها دون بنتها ، إلا على الرواية الأخرى ، فإن لبنتها النصف ، والباقي لأخيها . وإن مات الابن قبل العتيق وخلف بنتاً ، ثم مات العتيق وخلف معتقة نصفه وبنت أخيها ، فللمعتقة نصف ماله ، وباقيه لبيت المال . وعلى الرواية الأخرى ، لها النصف بإعتاقها ، ونصف الباقي بأنها بنت معتق النصف ، والباقي لعصبة أبيها . ولو كانت البنت ماتت أيضاً قبل العتيق وخلفت ابنها ، ثم مات العتيق ، فلا ينها النصف ، ولا شيء لبنت أخيها . امرأة أعتقت أباها ، ثم أعتق أبوها عبداً ، ثم مات الأب ، ثم العبد ، فمالهما لها . فإن كان أبوها خلف بنتاً أخرى معها ، فلهما ثلثا مال الأب بالنسب ، والباقي للمعتقة بالولاء ، ومال العبد جميعه للمعتقة دون أخيها . ويتخرج على الرواية الأخرى أن يكون لهما ثلثا مال العبد أيضاً ، وباقيه للمعتقة . ولو كان الأب خلف مع المعتقة ابناً ، فمال الأب بينهما ^(٢) أثلاثاً بالبنوة ، ومال العبد

(١) في م : « ابنه » .

(٢) في م : « بينها » .

المقنع وَلَا يَرِثُ مِنْهُ ذُو فَرَضٍ إِلَّا الْأَبُ وَالْجَدُّ ، يَرِثَانِ السُّدُسَ مَعَ الْإِبْنِ ،

الشرح الكبير

كلُّهُ لِلْإِبْنِ دُونَ أُخْتِهِ الْمُعْتَقَةِ ؛ لِأَنَّهُ يَرِثُ بِالنَّسَبِ ، وَالنَّسَبُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْوَلَاءِ . وَلَوْ خَلَّفَ الْأَبُ أَخًا أَوْ عَمًّا أَوْ ابْنَ عَمٍّ مَعَ الْبِنْتِ ، فَلِلْبِنْتِ نِصْفُ مِيرَاثِ أَيْيَاهَا ، وَبَاقِيهِ لِعَصَبَتِهِ ، وَمَالُ الْعَبْدِ لِعَصَبَتِهِ ، وَلَا شَيْءَ لِبِنْتِهِ فِيهِ ؛ لِأَنَّ الْعَصَبَةَ مِنَ النَّسَبِ مُقَدَّمٌ عَلَى الْمُعْتَقِ فِي الْمِيرَاثِ ، إِلَّا عَلَى رِوَايَةٍ الْخِرَقِيِّ ، فَإِنَّ لِلْبِنْتِ نِصْفَ مِيرَاثِ الْعَبْدِ ؛ لَكُونَهَا بِنْتُ الْمُعْتَقِ ، وَبَاقِيهِ لِعَصَبَتِهِ .

٢٨٩٩ - مسألة : (وَلَا يَرِثُ) مِنَ الْوَلَاءِ (ذُو فَرَضٍ ، إِلَّا الْأَبُ وَالْجَدُّ ، يَرِثَانِ السُّدُسَ مَعَ الْإِبْنِ) نَصَّ أَحْمَدُ عَلَى هَذَا ، فِي رِوَايَةِ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ ، وَكَذَلِكَ قَالَ فِي جَدِّ الْمُعْتَقِ وَابْنِهِ . وَقَالَ : لَيْسَ الْجَدُّ وَالْأَخُ وَالْإِبْنُ مِنَ الْكَبِيرِ فِي شَيْءٍ يَجْزِيهِمْ عَلَى الْمِيرَاثِ . وَهَذَا قَوْلُ شُرَيْحٍ ، وَالنَّخَعِيِّ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَالْعَنْبَرِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَبِي يُوسُفَ . وَرَوَى عَنْ زَيْدٍ ، أَنَّ الْمَالَ لِلْإِبْنِ . وَبِهِ قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَعَطَاءٌ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَالْحَسَنُ ، وَالْحَكَمُ ، وَقَتَادَةُ ، وَحَمَّادٌ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَمُحَمَّدٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ ؛ لِأَنَّ الْإِبْنَ أَقْرَبُ الْعَصَبَةِ ، وَالْأَبُ وَالْجَدُّ يَرِثَانِ مَعَهُ بِالْفَرَضِ ، وَلَا يَرِثُ بِالْوَلَاءِ ذُو فَرَضٍ بِحَالٍ . وَلَنَا ، أَنَّهُ عَصَبَةٌ وَارِثٌ ، فَاسْتَحَقَّ مِنَ الْوَلَاءِ ، كَالْأَخَوَيْنِ ، وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْإِبْنَ أَقْرَبُ مِنَ الْأَبِ ، بَلْ هُمَا فِي الْقُرْبِ سَوَاءٌ ، وَكِلَاهُمَا عَصَبَةٌ

الإنصاف قوله : وَلَا يَرِثُ مِنْهُ ذُو فَرَضٍ ، إِلَّا الْأَبُ وَالْجَدُّ يَرِثَانِ السُّدُسَ مَعَ الْإِبْنِ -

وَالْجَدُّ يَرِثُ الثَّلَاثَ مَعَ الْإِخْوَةِ إِذَا كَانَ أَحْظَ لَهُ .

الشرح الكبير

لَا يُسْقِطُ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ ، وَإِنَّمَا يَتَفَاضَلَانِ فِي الْمِيرَاثِ ، فَكَذَلِكَ فِي الْإِزْثِ بِالْوَلَاءِ ، وَلِذَلِكَ يُقَدَّمُ الْأَبُ [٣٠٦/٥ ظ] عَلَى الْإِبْنِ فِي الْوَلَايَةِ وَالصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ وَغَيْرِهِمَا . وَحُكْمُ الْأَبِ مَعَ ابْنِ الْإِبْنِ وَإِنْ سَقَطَ وَحُكْمُ الْجَدِّ وَإِنْ عَلَا مَعَ الْإِبْنِ وَابْنِهِ سَوَاءٌ .

٢٩٠٠ - مسألة : (وَالْجَدُّ يَرِثُ الثَّلَاثَ مَعَ الْإِخْوَةِ إِنْ كَانَ أَحْظَ لَهُ) إِذَا خَلَفَ الْمُتَعَتِّقُ أَخَاهُ وَجَدَّهُ ، فَالْوَلَاءُ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ . وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ ، وَاللَّيْثُ ، وَيَحْيَى الْأَنْصَارِيُّ . وَهُوَ قَوْلُ لِلشَّافِعِيِّ ، وَقَوْلُ الثَّوْرِيِّ ، وَأَبِي يُوسُفَ ، وَمُحَمَّدٍ . وَالَّذِينَ جَعَلُوا الْجَدَّ أَبًا ، جَعَلُوهُ أَوْلَى مِنْ الْأَخِ ، وَوَرَّثُوهُ وَحْدَهُ ^(١) . وَرَوَى عَنْ زَيْدٍ ، أَنَّ الْمَالَ لِلْأَخِ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ الْأَخَ ابْنَ الْأَبِ وَالْجَدَّ أَبُوهُ ، وَالْإِبْنَ أَحَقُّ مِنَ الْأَبِ . وَلَنَا ،

وَابْنِهِ - وَالْجَدُّ يَرِثُ الثَّلَاثَ مَعَ الْإِخْوَةِ إِذَا كَانَ أَحْظَ لَهُ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ . نَصَّ عَلَيْهِ . الْإِنْصَافُ وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الرُّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْفَاتِقِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَهُوَ مِنْ مُفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ . وَاخْتَارَ أَبُو إِسْحَاقَ سُقُوطَ الْأَبِ وَالْجَدِّ مَعَ الْإِبْنِ ، وَيُجْعَلُ الْجَدُّ كَالْإِخْوَةِ وَإِنْ كَثُرُوا . قَالَ فِي « التَّرْغِيبِ » : وَهُوَ أَقْبَسُ . قُلْتُ : فَيُعَالِي بِهَا . وَقَالَ فِي « الْفَاتِقِ » : وَقِيلَ : لَا فَرَضَ لَهَا بِحَالٍ . اخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ ، وَشَيْخُنَا . وَيَسْقُطَانِ بِالْإِبْنِ وَابْنِهِ . وَالْجَدُّ مَعَ الْإِخْوَةِ كَالْأَخِ وَإِنْ كَثُرُوا .

(١) فِي م : « جَدُّهُ » .

أنهما عَصَبَتَانِ يَرِثَانِ الْمَالَ نِصْفَيْنِ ، فَكَانَ الْوَلَاءُ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ ، كَالْأَخَوَيْنِ^(١) . وَإِنْ تَرَكَ جَدُّ مَوْلَاهُ وَابْنُ أَخِي مَوْلَاهُ ، فَلِمَالُ الْجَدِّ فِي قَوْلِ الْجَمِيعِ ، إِلَّا مَالَكَا جَعَلَ الْمِيرَاثَ لِابْنِ الْأَخِ وَإِنْ سَفَلَ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ ابْنَ الْإِبْنِ يُقَدَّمُ عَلَى الْأَبِ وَإِنْ سَفَلَ . وَلَيْسَ هَذَا صَوَابًا ؛ فَإِنَّ الْجَدَّ يُقَدَّمُ عَلَى ابْنِ الْأَخِ فِي الْمِيرَاثِ ، فَكَيْفَ يُقَدَّمُ عَلَيْهِ هَهُنَا ؟ وَلِأَنَّ الْجَدَّ أَوْلَى بِالْمُعْتَقِ مِنْ ابْنِ الْأَخِ ، فَيَرِثُ مَوْلَاهُ ؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « الْمَوْلَى أَخٌ فِي الدِّينِ ، وَوَلِيُّ نِعْمَةٍ ، يَرِثُهُ أَوْلَى النَّاسِ بِالْمُعْتَقِ »^(٢) . وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْجَدَّ أَوْلَى ، أَنَّهُ يَرِثُ ابْنَ ابْنِهِ دُونَ ابْنِ الْأَخِ ، فَيَكُونُ أَوْلَى ؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « أَلْحِقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا ، فَمَا أَتَيْتِ الْفُرُوضُ فَلَاؤَلَى رَجُلٍ ذَكَرَ »^(٣) . وَفِي لَفْظٍ : « فَلَاؤَلَى عَصَبَةٍ ذَكَرَ » . وَلِأَنَّ الْجَدَّ أَبٌ ، فَيُقَدَّمُ عَلَى ابْنِ الْأَخِ ، كَالْأَبِ الْحَقِيقِيِّ .

الشرح الكبير

فَإِنْ اجْتَمَعَ إِخْوَةٌ وَجَدُّ ، فَمِيرَاثُ الْمَوْلَى بَيْنَهُمْ كَمَالِ سَيِّدِهِ ، إِنْ زَادُوا

وَقِيلَ : لَهُ الثُّلُثُ إِنْ كَانَ أَحَظُّ لَهُ ، وَلَا يُعَادُ بِأُخْتٍ . قَالَ الزَّرْكَاشِيُّ : وَعَلَى الْقَوْلِ بَأَنَّهُ لَا يُفْرَضُ لِلْأَبِ ، لَا يُفْرَضُ لِلْجَدِّ مَعَ الْإِخْوَةِ ، بَلْ يَكُونُ كَأَحَدِهِمْ وَإِنْ كَثُرُوا ، وَيُعَادُونَهُ بَوْلَدِ الْأَبِ ، وَلَا يُعَادُونَهُ بِالْأَخَوَاتِ . قَالَ : وَهَذَا مُقْتَضَى قَوْلِ أَبِي مُحَمَّدٍ فِي « الْكَافِي » ، وَ « الْمُعْنَى » . اِنْتَهَى . قُلْتُ : وَعَلَى رِوَايَةِ حَجَبِ الْإِخْوَةِ بِالْجَدِّ فِي النَّسَبِ ، تَسْقُطُ الْإِخْوَةُ بِالْجَدِّ هُنَا ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ ، كَمَا سَقَطَ أَيْ الْجَدُّ أَوْلَادُ

الإنصاف

(١) فِي م : « كَالْآخَرَيْنِ » .

(٢) تَقْدِمُ تَحْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ٤١١ .

(٣) تَقْدِمُ تَحْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ١١ .

على اثنين ، فللجدُّ ثلث ماله ؛ لأنه أحظُّ له . وإن اجتمع إخوة من أبوين وإخوة من أب ، عادَّ الإخوة من الأبوين الجدَّ بالإخوة من الأب ، ثم يأخذ ولدُ الأبوين ما حصل لولدِ الأب ، كالميراث . وقال ابن سريج^(١) : يحتملُ أنه بينهم على عددهم ، ولا يُعادُّ ولدُ الأبوين الجدَّ بولدِ الأب . ولنا ، أنه ميراثُ بين الجدِّ والإخوة ، أشبه الميراث بالنسب . فإن كان مع الإخوة أخوات ، لم يُعتدَّ بهنَّ ؛ لأنهنَّ لا يرثنَّ منفرداتٍ ، فلا يُعتدُّ بهنَّ كالإخوة من الأم . وإن انفردَ ولدُ الأب مع الجدِّ ، فهم كولدِ الأبوين .

فصل : فإن تركَّ جدُّ مَوْلَاهُ وعمُّ مَوْلَاهُ ، فهو للجدِّ . وكذلك إن تركَّ جدُّ أبى مَوْلَاهُ^(٢) وعمُّ مَوْلَاهُ^(٣) ، أو جدُّ جدِّ مَوْلَاهُ وعمُّ مَوْلَاهُ ، فهو للجدِّ . وبه يقول الثوريُّ ، والأوزاعيُّ ، وأهل العراق . وقال الشافعيُّ : هو للعمِّ وبنيه وإن سفلوا دون جدِّ^(٤) الأب . وهو قياس قول مالك . قال

الإخوة ، وجدُّ المولى مقدَّم على عمِّه . انتهى . وقال^(٤) [١٣٧/٣] في « الانتصار » : لما حملنا توريثَ أبٍ سُدَّسًا بفرضٍ مع ابنٍ ، على رواية توريثِ بنتِ المولى ، فيجىء من هذا أنه يرثُ قرابة المولى بالولاءِ على نحو ميراثهم .

(١) في م : « شرح » .

(٢ - ٣) سقط من : م .

(٣) سقط من : م .

(٤) من هنا يوجد تلف في الأصل ، والمثبت أرقام المخطوط « ط » .

وَالْوَلَاءُ لَا يُورَثُ ، وَإِنَّمَا يُورَثُ بِهِ ،.....

الشرح الكبير

الشافعي : وَمَنْ جَعَلَ الْجَدَّ وَالْأَخَ سَوَاءً ، فَجَدُّ الْأَبِ وَالْعَمُّ سَوَاءٌ ، وَهُوَ أَوْلَى مِنْ ابْنِ الْعَمِّ . [٣٠٧/٥] وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « يَرِثُهُ أَوْلَى النَّاسِ بِالْمُعْتَقِ » ^(١) . فَالْجَدُّ أَوْلَى بِالْمُعْتَقِ ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ أَوْلَى النَّاسِ بِمَالِهِ وَوِلَايَتِهِ ، وَيُقَدَّمُ فِي تَزْوِيجِهِ وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ . وَالْعَجَبُ أَنَّ الشَّافِعِيَّ ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، نَزَلَ ^(٢) الْجَدُّ أَبَا فِي وِلَايَةِ الْمَالِ وَالْإِجْبَارِ عَلَى النِّكَاحِ ، وَوَافَقَ غَيْرَهُ فِي وُجُوبِ الْإِنْفَاقِ عَلَيْهِ وَلَهُ ، وَعَتَقَهُ عَلَى ابْنِ ابْنِهِ ، وَعَتَقَ ابْنَ ابْنِهِ عَلَيْهِ ، وَانْتِفَاءِ الْقِصَاصِ عَنْهُ بِقَتْلِ ابْنِ ابْنِهِ ، وَالْحَدِّ بِقَذْفِهِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَحْكَامِ الْأَبِ ، ثُمَّ جَعَلَ أَبْعَدَ الْعَصَبَاتِ أَوْلَى مِنْهُ بِالْوَلَاءِ !

٢٩٠١ - مسألة : (وَالْوَلَاءُ لَا يُورَثُ ، وَإِنَّمَا يُورَثُ بِهِ) وَهَذَا قَوْلُ

الْجُمْهُورِ . رَوَى نَحْوُ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ، وَعُثْمَانَ ، وَعَلِيٍّ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ ، وَابْنِ عُمَرَ ، وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ ، وَأَبِي مَسْعُودٍ الْبَدْرِيِّ ، وَأَبِي بَنِي كَعْبٍ .

الإنصاف

قوله : وَالْوَلَاءُ لَا يُورَثُ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، وَقَدَّمُوهُ . وَنَقَلَ حَنْبَلٌ : وَالْوَلَاءُ يُورَثُ ^(٣) كَمَا يُورَثُ الْمَالُ ، لَكِنْ يَخْتَصُّ الْعَصَبَةَ . قَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ : وَشَذَّ شُرَيْحٌ فَجَعَلَهُ مَوْرُوثًا كَالْمَالِ ، وَنَقَلَ حَنْبَلٌ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَكَمِ عَنْ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، مِثْلَ قَوْلِ شُرَيْحٍ ، وَغَلَطَهُمَا أَبُو بَكْرٍ . قَالَا : وَهُوَ كَمَا قَالَ .

(١) تقدم تخرجه في صفحة ٤١١ .

(٢) في م : « ترك » .

(٣) سقط من : ط .

وبه قال عطاءٌ، وطاوسٌ، وسالمٌ، والزُّهريُّ، والحسنُ، وابنُ سيرينَ ،
وقنادةٌ ، والشَّعْبِيُّ ، وإبراهيمُ ، ومالكُ ، والشافعيُّ ، وأهلُ العراقِ ،
وداودُ . وشذُّ شَرِيحٍ فجعلَه مَوروثًا ، كالمالِ ؛ لأنَّه رَوَى عن عمرَ ، رضِيَ
اللهُ عنه ، أنَّه قال : ما أحرَزَه الولدُ أو^(١) الوالدُ ، فهو لِعَصْبَتِهِ مَنْ كان^(٢) .
ولنا ، قولُ النبي ﷺ : « إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ » . وقوله : « الْوَلَاءُ لِحَمَّةٍ
كُلْحَمَةِ النَّسَبِ » . والنَّسَبُ يُورَثُ به ولا يُورَثُ ، فكذلك الْوَلَاءُ .
ولأنَّ الْوَلَاءَ إِنَّمَا يَحْصُلُ بِإِنْعَامِ السَّيِّدِ عَلَى عَبْدِهِ بِالْعِتْقِ ، وهذا الْمَعْنَى لَا
يَنْتَقِلُ عَنِ الْمُعْتَقِ ، فكذلك الْوَلَاءُ . ورواهُ حنبلٌ ، ومحمدُ بْنُ الْحَكَمِ ،
عن أحمدَ . وغلَطَهُمَا أبو بكرٌ ، وهو كما قال ؛ فَإِنَّ الْجَمَاعَةَ رَوَوْا عَنْ أَحْمَدَ
مِثْلَ مَا ذَكَرْنَا مِنْ قَوْلِ الْجَمْهُورِ . وقد رَوَى سَعِيدٌ^(٣) بإِسْنَادِهِ ، عن
الزُّهريِّ ، عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « الْمَوْلَى أَخٌ فِي الدِّينِ وَمَوْلَى نِعْمَةٍ ،
وَأَوَّلَى النَّاسِ بِمِيرَاثِهِمْ أَقْرَبُهُمْ مِنَ الْمُعْتَقِ » . ولأنَّه قولٌ مَنْ سَمِينَا مِنْ
الصَّحَابَةِ ، ولم يَظْهَرْ عَنْهُمْ خِلَافُهُ . ولا يَصِحُّ قِيَاسُهُ عَلَى الْمَالِ ؛ لِأَنَّ الْوَلَاءَ
لَا يُورَثُ ، بدليلِ أَنَّهُ لَا يَرِثُ مِنْهُ ذَوُو الْفُرُوضِ ، بِخِلَافِ الْمَالِ . فعلى
هذا ، يُنْظَرُ أَقْرَبُ الْعَصَبَاتِ إِلَى الْمُعْتَقِ يَوْمَ مَوْتِ الْعِتْقِ ، فيكونُ هو
الوارثُ لِلْمَوْلَى دُونَ غَيْرِهِ ، كما أَنَّ السَّيِّدَ لو مات في تلكِ الْحَالِ ، وَرِثَهُ
وَحْدَهُ .

(١) في م : « و » .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٤٢٣ .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٤١١ .

المقنع وَلَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ ،

الشرح الكبير

٢٩٠٢ - مسألة : (وَلَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ) لَا يَصِحُّ بَيْعُ الْوَلَاءِ وَلَا هِبَتُهُ ، وَلَا أَنْ يَأْذَنَ لِمَوْلَاهُ فَيُؤَالِيَ مَنْ شَاءَ . رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عَمْرِ ، وَعَلِيٍّ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَابْنِ عَمْرٍ . وَبِهِ قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَطَاوُسٌ ، وَإِيَّاسُ بْنُ مَعَاوِيَةَ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ . وَكَرِهَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بَيْعَ الْوَلَاءِ . وَرَوَى سَعِيدٌ^(١) بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ عَبْدِ^(٢) اللَّهِ ، أَنَّهُ قَالَ : إِنَّمَا الْوَلَاءُ كَالنَّسَبِ ، أَفَيَبِيعُ الرَّجُلُ نَسَبَهُ ! وَقَدْ [٣٠٧/٥] رَوَى سَعِيدٌ^(٣) بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ سَفْيَانَ ، عَنْ عَمْرِو ابْنِ دِينَارٍ ، أَنَّ مَيْمُونَةَ وَهَبَتْ وَلَاءَ سَلِيمَانَ بْنِ يَسَارٍ لِبْنِ عَبَّاسٍ ، وَكَانَ مَكَاتِبًا . وَرُوِيَ أَنَّ مَيْمُونَةَ وَهَبَتْ وَلَاءَ^(٤) مَوَالِيهَا لِلْعَبَّاسِ ، وَوَلَاؤُهُمُ الْيَوْمَ لَهُمْ . وَأَنَّ عُرْوَةَ ابْتَاعَ وَلَاءَ طَهْمَانَ لَوَرْتَةَ مُضْعَبِ بْنِ الزُّبَيْرِ . وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ : قُلْتُ لِعَطَاءٍ : أَذِنْتَ لِمَوْلَايَ أَنْ يُؤَالِيَ مَنْ شَاءَ ، فَيَجُوزُ ؟ قَالَ : نَعَمْ . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هِبَتِهِ^(٥) . وَقَالَ : « الْوَلَاءُ لُحْمَةٌ كُلُّحْمَةِ النَّسَبِ »^(٦) . وَقَالَ : « لَعَنَ اللَّهُ مَنْ تَوَلَّى غَيْرَ مَوَالِيهِ »^(٦) . وَلَأنَّهُ مَعْنَى يُورَثُ بِهِ ، فَلَا يَنْتَقِلُ ، كَالْقَرَابَةِ . وَفِعْلُ هَؤُلَاءِ

الإِنصَاف

(١) في : باب النهي عن بيع الولاء . سنن سعيد بن منصور ٩٥/١ .

(٢) في م : « عبيد » .

(٣) سقط من : م .

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ٤٠١ .

(٥) تقدم تخريجه في ٢٩٢/٧ ، و صفحة ٤٠٢ .

(٦) تقدم تخريجه في صفحة ٣٣٧ ، ٤٠١ .

وَهُوَ لِلْكَبِيرِ ، فَإِذَا مَاتَ الْمُعْتِقُ وَخَلَّفَ عَتِيقَهُ وَابْنَيْنِ ، فَمَاتَ أَحَدُ
الْابْنَيْنِ بَعْدَهُ عَنْ ابْنٍ ، ثُمَّ مَاتَ الْعَتِيقُ ، فَالْمِيرَاثُ لِابْنِ الْمُعْتِقِ .
فَإِنْ مَاتَ الْإِبْنَانِ بَعْدَهُ وَقَبْلَ الْمَوْلَى ، وَخَلَّفَ أَحَدُهُمَا ابْنًا وَالْآخَرُ
تِسْعَةً ، فَوَلَاؤُهُ بَيْنَهُمْ عَلَى عَدَدِهِمْ ، لِكُلِّ وَاحِدٍ عُسْرُهُ .

الشرح الكبير

شاذٌّ يُخَالِفُ قَوْلَ الْجُمْهُورِ وَتَرُدُّهُ السُّنَّةُ ، فَلَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ . فَعَلَى هَذَا ، لَا
يَنْتَقِلُ الْوَلَاءُ عَنِ الْمُعْتِقِ لِمَوْتِهِ ، وَلَا يَرِثُهُ وَرَثَتُهُ ، إِنَّمَا يَرِثُونَ الْمَالَ بِهِ ، مَعَ
بَقَائِهِ لِلْمُعْتِقِ . وَهَذَا قَوْلُ الْجُمْهُورِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا .

٢٩٠٣ - مسألة : (وهو للكبير ، فإذا مات المعتق وخلف عتيقه
وابنين ، فمات أحد الابنين عن ابن ، ثم مات (المولى) فالميراث لابن
معتقه) لأنَّ الْوَلَاءَ لِلْكَبِيرِ (ولو مات الابنان بعده وقبل (العتيق) وخلف
أحدهما ابناً ، والآخر تسعة ، كان الْوَلَاءُ بَيْنَهُمْ عَلَى عَدَدِهِمْ ، لِكُلِّ وَاحِدٍ
عُسْرُهُ) وهذا قول أكثر أهل العلم . قال الإمام أحمد : رَوَى هَذَا عَنْ
عُمَرَ ، وَعُثْمَانَ ، وَعَلِيٍّ ، وَزَيْدٍ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ . وَرَوَى سَعِيدٌ^(١) : ثَنَا

قوله : فَإِذَا مَاتَ الْمُعْتِقُ وَخَلَّفَ عَتِيقَهُ وَابْنَيْنِ ، فَمَاتَ أَحَدُ الْابْنَيْنِ بَعْدَهُ عَنْ ابْنٍ ،
ثُمَّ مَاتَ الْعَتِيقُ ، فَالْمِيرَاثُ لِابْنِ الْمُعْتِقِ . هَذَا مُفَرَّغٌ عَلَى الْمَذْهَبِ . وَعَلَى مَا نَقَلَ حَنْبَلٌ
يَكُونُ لِابْنِ الْمُعْتِقِ النِّصْفُ ، وَالنِّصْفُ الْآخَرُ لِابْنِ ابْنِ الْمُعْتِقِ . وَكَذَا التَّفْرِيعُ

(١) في : باب الرجل يعتق فيموت ويترك ورثة ثم يموت المعتق . سنن سعيد بن منصور ١ / ٩٣ .
كما أخرجه الدارمي ، في : باب الولاء للكبير ، من كتاب الفرائض . سنن الدارمي ٢ / ٣٧٥ . والبيهقي ، في :
باب الولاء للكبير من عصابة المعتق ... ، من كتاب الولاء . السنن الكبرى ١٠ / ٣٠٣ .

هَشِيمٌ ، ثنا أَشْعَثُ بْنُ سَوَّارٍ ، عن الشَّعْبِيِّ ، أَنَّ عُمَرَ ، وَعَلِيًّا ، وابنَ مسعودٍ ، وزيدًا ، كانوا يَجْعَلُونَ الْوَلَاءَ لِلْكَبِيرِ . وَرَوَى ذَلِكَ عن ابنِ عمرَ ، وَأَبِي بِنِ كَعْبٍ ، وَأَبِي مسعودٍ البَدْرِيِّ ، وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ . وبه قال عطاءٌ ، وطاوسٌ ، وسالمٌ بنُ عبدِ الله ، والحسنُ ، وابنُ سيرينَ ، والشَّعْبِيُّ ، والنَّخَعِيُّ ، والزُّهْرِيُّ ، وقَتَادَةُ ، ومالكٌ ، والثَّوْرِيُّ ، والشافعيُّ ، وإسحاقُ ، وأبو ثورٍ ، وأصحابُ الرَّأْيِ ، وداودُ ، كُلُّهُمْ قالوا : الْوَلَاءُ لِلْكَبِيرِ . وتفسيرُهُ أَنَّهُ يَرِثُ الْمُعْتَقُ مِنْ عَصَبَاتِ سَيِّدِهِ أَقْرَبُهُمْ إِلَيْهِ ، وَأَوْلَاهُمْ بِمِيرَاثِهِ يَوْمَ مَوْتِ الْعَبْدِ . قال ابنُ سيرينَ : إِذَا مَاتَ الْمُعْتَقُ نُظِرَ إِلَى أَقْرَبِ النَّاسِ إِلَى الَّذِي أَعْتَقَهُ ، فَيُجْعَلُ مِيرَاثُهُ لَهُ . وَإِذَا مَاتَ السَّيِّدُ قَبْلَ مَوْلَاهُ لَمْ يَنْتَقِلِ الْوَلَاءُ إِلَى عَصَبَتِهِ ؛ لِأَنَّ الْوَلَاءَ كَالنَّسَبِ ، لَا يَنْتَقِلُ وَلَا يُورَثُ ، وَإِنَّمَا يُورَثُ بِهِ ، فَهُوَ بَاقٍ لِلْمُعْتَقِ أَبَدًا لَا يَزُولُ عَنْهُ ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ » . وقوله : « الْوَلَاءُ لِحِمَّةٍ كُلِّحِمَّةٍ النَّسَبِ » ^(١) . وَإِنَّمَا يَرِثُ عَصَبَةُ السَّيِّدِ مَالَ مَوْلَاهُ بَوَلَاءٍ مُعْتِقَةٍ ، لَا نَفْسَ الْوَلَاءِ . وَيَتَضَحُّ ذَلِكَ بِالْمَسْأَلَتَيْنِ اللَّتَيْنِ ذَكَرْنَاهُمَا هَهُنَا ، وَهُمَا : إِذَا مَاتَ رَجُلٌ عَنْ ابْنَيْنِ وَمَوْلى ، فَمَاتَ أَحَدُ الْابْنَيْنِ بَعْدَهُ عَنْ ابْنِهِ ، ثُمَّ مَاتَ

على المذهبِ في قَوْلِهِ : وَإِنْ مَاتَ الْابْنَانِ بَعْدَهُ وَقَبْلَ الْمَوْلى ، وَخَلَفَ أَحَدُهُمَا ابْنًا وَالْآخَرَ تِسْعَةً ، فَوَلَاؤُهُ بَيْنَهُمْ عَلَى عَدَدِهِمْ ، لِكُلِّ وَاحِدٍ عَشْرُهُ . وعلى رِوَايَةِ حَنْبَلٍ لابنِ الْمُعْتَقِ نِصْفُهُ ، وَلِأَبْنَاءِ ابْنِ الْمُعْتَقِ نِصْفُهُ . وقيل : يَرِثُ ابْنُ ابْنِ الْأَوْلى النِّصْفَ دُونَ هَذِهِ . وَنَقَلَ ابْنُ الْحَكَمِ فِي هَذِهِ : يَرِثُ كُلُّ فَرِيقٍ نِصْفًا .

المقنع وإذا اشترى رجل وأخته أباهما ، أو أخاهما ، فعتق عليهما ، ثم اشترى [١٩٠] عبداً ، فأعتقه ، ثم مات المعتق ، ثم مات مولاة ، ورثه الرجل دون أخته . وإذا ماتت المرأة وخلفت ابنتها وعصبته مولاها ، فولاؤه لابنها ، وعقله على عصبته .

الشرح الكبير

٢٩٠٤ - مسألة : (وإذا اشترى رجل وأخته أباهما أو أخاهما ، عتق عليهما) بالملك (ثم اشترى عبداً فأعتقه ، ثم مات العتيق ، ثم مات مولاة ، ورثه الرجل دون أخته) إذا اشترى رجل وأخته أباهما أو (١) أخاهما ، عتق (٢) عليهما بالملك ، ثم اشترى عبداً فأعتقه ، ثم مات الأب أو الأخ (٣) ، فميراثه بينهما أثلاثاً بالنسب . فإذا مات العبد ورثه الرجل دون أخته ؛ لأنه ابن المعتق أو أخوه ، فوزرته بالنسب ، وهي مولاة المعتق ، وعصبته المعتق مُقدّم على مولاة . وعلى الرواية التي تقول : إن بنت المعتق تَرِثُ إذا اشترى أباهما . يكون ميراث العبد بينهما أثلاثاً . فإن

الإنصاف

قوله : وإذا اشترى رجل وأخته أباهما أو أخاهما ، ثم اشترى عبداً . فأعتقه . ثم مات المعتق ، يعني الأب أو الأخ ، ثم مات مولاة ، يعني العبد العتيق ، ورثه الرجل دون أخته . وهذا مُفرّغ على الصحيح من المذهب ، من أن النساء لا يرثن من الولاء إلا ما اعتقن أو اعتق من أعتقن . فأما على رواية إرث بنت المعتق ، فترث هنا . قاله المصنف ، والشارح ، والمجدد ، وصاحب « الفروع » ، وغيرهم . وإنما

(١) في م : « و » .

(٢) في م : « عتقا » .

(٣) سقط من : م .

أَشْتَرِيَا أَخَاهُمَا ، فَعَتَقَ عَلَيْهِمَا^(١) ، ثُمَّ اشْتَرَى عَبْدًا فَأَعْتَقَهُ ، وَمَاتَ الْأَخُ الْمُعْتَقُ قَبْلَ مَوْتِ الْعَبْدِ وَخَلَّفَ ابْنَهُ ، ثُمَّ مَاتَ الْعَبْدُ ، فَمِيرَاثُهُ لِابْنِ أَخِيهَا دُونَهَا ؛ لِأَنَّهُ ابْنُ أَخِي الْمُعْتَقِ . فَإِنْ لَمْ يُخَلِّفِ الْأَخُ إِلَّا ابْنَتَهُ ، فَنِصْفُ مَالِ الْعَبْدِ لِلْأَخْتِ ؛ لِأَنَّهَا مُعْتَقَةٌ نِصْفَ مُعْتَقِهِ ، وَلَا شَيْءَ لِبْنَتِ الْأَخِ ، رَوَايَةٌ وَاحِدَةٌ ، وَالباقى لبيت المال .

فصل : إِذَا خَلَّفَ الْمَيِّتُ بِنْتَ مَوْلَاهُ وَمَوْلَى أَبِيهِ ، فَمَالُهُ لِبَيْتِ الْمَالِ ؛ لِأَنَّهُ ثَبَتَ عَلَيْهِ الْوَلَاءُ مِنْ أَجْلِ مُبَاشَرَتِهِ بِالْعِتْقِ ، وَلَمْ يَثْبُتْ عَلَيْهِ بِإِعْتَاقِ أَبِيهِ ، وَإِذَا لَمْ [٣٠٨/٥ ط] يَكُنْ لِمَوْلَاهُ إِلَّا بِنْتُ لَمْ تَرِثْ ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ عَصَبَةً ، وَإِنَّمَا يَرِثُ عَصَبَاتُ الْمَوْلَى ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ عَصَبَةٌ لَمْ يَرْجِعْ إِلَى مُعْتَقِ أَبِيهِ . وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ لَهُ مُعْتَقُ أَبٍ وَمُعْتَقُ جَدٍّ ، وَلَمْ يَكُنْ هُوَ مُعْتَقًا ،

لَمْ تَرِثْ مَعَ أَخِيهَا عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَإِنْ كَانَتْ قَدْ أَعْتَقَتْ مَنْ أَعْتَقَ ؛ لِأَنَّ مِيرَاثَ الْأَخِ هُنَا مِنْ أَبِيهِ أَوْ أَخِيهِ بِالنَّسَبِ ، وَهِيَ مَوْلَاةُ الْمُعْتَقِ ، وَعَصَبَةُ الْمُعْتَقِ مُقَدَّمٌ عَلَى مَوْلَاهُ . وَلِهَذَا قَالَ فِي « التَّرْغِيبِ » ، وَ « الْبُلْعَةِ » : أَخْطَأَ فِيهَا خَلْقٌ كَثِيرٌ . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي « التَّذَكُّرَةِ » مَسْأَلَةً عَجِيبَةً ؛ ابْنٌ وَبِنْتُ اشْتَرِيَا أَبَاهُمَا ، فَعَتَقَ عَلَيْهِمَا ، ثُمَّ اشْتَرَى الْأَبُ عَبْدًا فَأَعْتَقَهُ ، فَهَلْكَ الْأَبُ ، ثُمَّ هَلْكَ الْعَبْدُ ؟ فَالْجَوَابُ ، أَنَّهُ لَمَّا هَلَكَ الْأَبُ كَانَ مَالُهُ بَيْنَ ابْنِهِ وَابْنَتِهِ ؛ لِلذَّكْرِ مِثْلُ حِظِّ الْأُنثَيَيْنِ ، بِالتَّعْصِيبِ لَا بِالْوَلَاءِ ، وَلَمَّا هَلَكَ الْعَبْدُ وَخَلَّفَ ابْنٌ مَوْلَاهُ وَبِنْتُ مَوْلَاهُ ، كَانَ وَلَاؤُهُ^(٢) لِابْنِ مَوْلَاهُ ، دُونَ بِنْتِ مَوْلَاهُ ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ عَصَبَةِ مَوْلَاهُ ، لَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ . وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تُرَوَّى عَنْ

(١) فِي م : « عَلَيْهَا » .

(٢) فِي أ : « مَالُهُ » .

فميراثه لمُعْتَقِ أَبِيهِ إِنْ كَانَ ابْنُ مُعْتِقِهِ ، ثُمَّ لِعَصْبَةِ مُعْتِقِ أَبِيهِ ، ثُمَّ لِمُعْتِقِ مُعْتِقِ أَبِيهِ . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَحَدٌ مِنْهُمْ ، فَلَبَّيْتَ الْمَالَ ، وَلَا يَرْجِعُ إِلَى مُعْتِقِ جَدِّهِ . وَإِنْ كَانَتْ أُمُّهُ حُرَّةً الْأَصْلَ فَلَا وَلَاءَ عَلَيْهِ ، وَلَيْسَ لِمُعْتِقِ أَبِيهِ شَيْءٌ .

فصل : امرأة حُرَّة لا وَلَاءَ عليها ، وأبواها رقيقان ، أَعْتَقَ إنسانَ أبَاها ، وَيُتَصَوَّرُ هذا في مَوْضِعَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنْ يَكُونُوا كُفَّارًا ، فَتُسَلِّمُ هِيَ ، وَيُسَبِّى أَبَاها ، فَيُسْتَرْقَانِ . الثاني ، أَنْ يَكُونَ أَبُوها عَبْدًا تَزَوَّجَ أُمُّهُ عَلَى أَنَّهَا حُرَّةٌ فَوَلَدَتْهَا ، ثُمَّ مَاتَتْ وَخَلَفَتْ مُعْتِقُ أَبِيها ، لَمْ يَرِثْهَا ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَرِثُ بِالْوَلَاءِ ، وَهَذِهِ لَا وَلَاءَ عَلَيْها . وَهَكَذَا الْحُكْمُ فِيمَا إِذَا تَزَوَّجَ عَبْدٌ حُرَّةً الْأَصْلَ فَأَوْلَدَهَا وَلَدًا ، ثُمَّ أَعْتَقَ الْعَبْدُ ، وَمَاتَ ، ثُمَّ مَاتَ الْوَلَدُ ، فَلَا مِيرَاثَ لِمُعْتِقِ أَبِيهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا وَلَاءَ عَلَيْهِ . وَلَوْ كَانَ ابْنَتَانِ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ ، اشْتَرَتْ إِحْدَاهُمَا أَبَاها فَعَتَقَ عَلَيْها ، فَلِها وَلَاؤُهُ ، وَلَيْسَ لَهَا وَلَاءٌ عَلَى أُخْتِها ، فَإِذَا

مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ ، أَنَّهُ قَالَ : سَأَلْتُ سَبْعِينَ قَاضِيًا مِنْ قُضَاةِ الْعِرَاقِ عَنْهَا فَأَخْطَأُوا فِيها . وَلَوْ مَاتَ الْإِبْنُ قَبْلَ مَوْتِ الْعَتِيقِ ، وَرِثَتْ الْبِنْتُ مِنْ مَالِهِ بِقَدَرِ مَا أَعْتَقَتْ مِنْ أَبِيها ، وَالْباقِي بَيْنَها وَبَيْنَ مُعْتِقِ الْأُمِّ .

فائدة : قوله : وَإِذَا مَاتَتْ أُمُّهُ ، وَخَلَفَتْ ابْنُها وَعَصَبَتُها وَمَوْلَاها ، فَوَلَاؤُهُ لَابْنِها - وَكَذَلِكَ الْإِرْثُ - وَعَقْلُهُ عَلَى عَصَبَتِها . هذا صحيحٌ ، لَكِنْ لَوْ يَادُّ بَنُوها فَوَلَاؤُهُ لِعَصَبَتِها . وَنَقَلَ جَعْفَرٌ ، لِعَصْبَةِ بَنِيها . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهُوَ مُوَافِقٌ لِقَوْلِهِ : الْوَلَاءُ يُورَثُ ^(١) . ثُمَّ لِعَصْبَةِ بَنِيها . وَقِيلَ : لَبَّيْتَ الْمَالَ . انْتَهَى . وَقَالَ فِي

(١) سقط من : ط .

مات أبوها^(١) ، فلهما الثلثان بالنسب ، ولها الباقي بالولاء ، فإذا ماتت أختها ، فلها نصف ميراثها بالنسب ، وباقيها لعصبتها ، فإن لم يكن لها عَصَبَةٌ ، فالباقي لأختها بالرد ، ولا ميراث لها منها بالولاء ؛ لأنها لا ولاء عليها .

« الفائق » ، بعد قوله ثم لعَصَبَةٍ بَيْنَهَا : قال ابن عَقِيلٍ في « مَنُثُورِهِ » : وجدتُ في تَعَالِيْقِي ؛ قال شَيْخُنَا : وجدتُ عن الإمامِ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللهُ ، أَنَّ ذَوِي الأَرْحَامِ مِنَ الْمُعْتَقِ ؛ مِثْلَ خَالَاتِهِ وَعَمَّتِهِ ، يَرِثُونَ مِنَ المَوَلَى إِذَا لم يكنْ لَهُ عَصَبَةٌ [١٣٧/٣ ط] ولا ذُو فَرْضٍ . قلتُ : وقال ابنُ أَبِي مُوسَى : فَإِنْ مَاتَ العَبْدُ ولم يَتْرُكْ عَصَبَةً ولا ذَا سَهْمٍ ، ولا كانَ لِمُعْتِقِهِ عَصَبَةٌ ، وَرِثَهُ الرِّجَالُ مِنَ ذَوِي أَرْحَامٍ مُعْتِقِهِ ذُونَ نِسَائِهِمْ ، وَعِنْدَ عَدَمِهِمْ لَبِيتَ المَالِ . انتهى كلامُ صَاحِبِ « الفائقِ » .

تبيينه : قوله : فَوَلَاؤُهُ لَابْنِهَا ، وَعَقْلُهُ عَلَى عَصَبَتِهَا . هذا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الابْنَ لَيْسَ مِنَ العَاقِلَةِ ، وَهُوَ إِحْدَى الرِّوَايَاتِ . وَقَدَّمَهُ المُصَنِّفُ فِي بَابِ العَاقِلَةِ . وَمَنْ قَالَ : الابْنُ مِنَ العَاقِلَةِ ، وَهُوَ المَذْهَبُ ، يَقُولُ : الوَلَاءُ لَهُ وَالْعَقْلُ عَلَيْهِ . وَمَنْ قَالَ : الابْنُ عَاقِلَةٌ الأبِ ذُونَ الأُمِّ . كَمُخْتَارِ الجَدِّ ، يُقَيَّدُ المَسْأَلَةُ بِمَا إِذَا كَانَ المُعْتَقُ امْرَأَةً ، كَمَا قَيَّدَهَا المُصَنِّفُ هُنَا .

فائدة : لو أعتقَ سائِيَةً ، أو في زَكَاةٍ ، أو نَذْرٍ ، أو كَفَّارَةٍ ، أو قَالَ : لا ولاءَ لي عليك . وقُلْنَا : لا ولاءَ لَهُ عَلَيْهِ . كَمَا تَقَدَّمَ ، ففِي عَقْلِهِ عَنْهُ لَكُونُهُ مُعْتَقًا رِوَايَتَانِ . قَالَهُ أَبُو المَعَالِي .

(١) في المغنى ٢٤٣/٩ : « أبوها » .

فَصْلٌ فِي جَرِّ الْوَلَاءِ : كُلُّ مَنْ بَاشَرَ الْعِتْقَ أَوْ عَتَقَ عَلَيْهِ لَا يَنْتَقِلُ عَنْهُ بِحَالٍ . فَأَمَّا إِنْ تَزَوَّجَ الْعَبْدُ مُعْتَقَةً فَأَوْلَدَهَا ، فَوَلَاءُ وَلَدِهَا لِمَوَالِي أُمِّهِ . فَإِنْ أَعْتَقَ الْعَبْدُ سَيِّدَهُ أَنْجَرَ وَلَاءُ وَلَدِهِ إِلَيْهِ ،

فصل في جرّ الولاء : قال الشيخ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : (كُلُّ مَنْ بَاشَرَ الْعِتْقَ أَوْ عَتَقَ عَلَيْهِ لَا يَنْتَقِلُ عَنْهُ) الْوَلَاءُ (بِحَالٍ) لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ » . (فَأَمَّا إِنْ تَزَوَّجَ الْعَبْدُ مُعْتَقَةً فَأَوْلَدَهَا) فَوَلَدُهَا مِنْهُ أَخْرَارٌ ، وَعَلَيْهِمُ الْوَلَاءُ لِمَوَالِي أُمِّهِمْ ، يَعْقِلُ عَنْهُمْ ، وَيَرْثُهُمْ إِذَا مَاتُوا ؛ لِكُونِهِ سَبَبَ الْإِنْعَامِ عَلَيْهِمْ بِعِتْقِ أُمِّهِمْ ، فَصَارُوا لِذَلِكَ أَخْرَارًا (فَإِنْ أَعْتَقَ الْعَبْدُ سَيِّدَهُ) ثَبَتَ لَهُ عَلَيْهِ الْوَلَاءُ ، وَجَرَّ إِلَيْهِ وَلَاءُ أَوْلَادِهِ عَنْ مَوَالِي أُمِّهِمْ ؛ لِأَنَّ الْأَبَّ لَوْ كَانَ مَمْلُوكًا لَمْ يَكُنْ يَصْلُحُ وَارثًا وَلَا وَلِيًّا فِي نِكَاحٍ ، فَكَانَ ابْنُهُ كَوَلَدِ الْمُلَاعِنَةِ ، يَنْقَطِعُ نَسَبُهُ عَنْ أَبِيهِ ، فَيُثَبَّتُ الْوَلَاءُ لِمَوَالِي أُمِّهِ ، وَانْتَسَبَ إِلَيْهَا ، فَإِذَا أَعْتَقَ الْعَبْدُ صُلِحَ لِلانْتِسَابِ إِلَيْهِ ، وَعَادَ وَارثًا عَاقِلًا وَلِيًّا ، فَعَادَتِ النِّسْبَةُ إِلَيْهِ وَإِلَى مَوَالِيهِ ، بِمَنْزِلَةِ مَا لَوْ اسْتَلْحَقَ^(١) الْمُلَاعِنُ وَلَدَهُ . هَذَا قَوْلُ جُمْهُورِ الصَّحَابَةِ وَالْعُلَمَاءِ . يُرَوَى هَذَا عَنْ عُمَرَ ، وَعُثْمَانَ ، وَعَلِيٍّ ، وَالزَّيْبِرِ ، وَعَبْدِ اللَّهِ ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ، وَمُرْوَانَ ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، وَالْحَسَنِ ، وَابْنِ سِيرِينَ ، وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَالنَّخَعِيِّ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَاللِّيثُ ، [٣٠٩/٥] وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَيُرَوَى عَنْ

(١) فِي م : « اسْتَحَقَّ » .

رافع بن خديج أَنَّ الْوَلَاءَ لَا يَنْجَرُ عَنْ^(١) مَوَالِي الْأُمِّ . وبه قال مالك بن أوس بن الحدثان^(٢) ، والزُّهْرِيُّ ، وَمِمْوُنُ بْنُ مِهْرَانَ ، وَحُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَدَاوُدُ ؛ لِأَنَّ الْوَلَاءَ لُحْمَةٌ كُلُّحِمَةِ النَّسَبِ ، وَالنَّسَبُ لَا يَزُولُ عَمَّنْ ثَبَتَ لَهُ ، فَكَذَلِكَ الْوَلَاءُ . وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَثْمَانَ وَزَيْدٍ نَحْوُ هَذَا . وَأُنْكِرَهُمَا ابْنُ اللَّبَّانِ ، وَقَالَ : مشهورٌ عن عَثْمَانَ أَنَّهُ قَضَى بِجَرِّ الْوَلَاءِ لِلزُّبَيْرِ عَلَى^(٣) رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ . وَلَنَا ، أَنَّ الْإِنْتِسَابَ إِلَى الْأَبِ ، فَكَذَلِكَ الْوَلَاءُ ، وَلِذَلِكَ لَوْ كَانَا حُرَّيْنِ كَانَ وِلَاءٌ وَلَدَيْهِمَا لِمَوْلَى أَبِيهِ ، فَلَمَّا كَانَ مَمْلُوكًا ، كَانَ الْوَلَاءُ لِمَوْلَى الْأُمِّ ضَرُورَةً ، فَإِذَا أُعْتِقَ الْأَبُ زَالَتِ الضَّرُورَةُ ، فَعَادَتِ النَّسَبَةُ إِلَيْهِ وَالْوَلَاءُ إِلَى مَوَالِيهِ . وَرَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ الزُّبَيْرِ ، أَنَّهُ لَمَّا قَدِمَ خَيْبَرَ رَأَى فِتْيَةً لُغَسًا ، فَأَعْجَبَهُ ظَرْفُهُمْ وَجَمَالُهُمْ ، فَسَأَلَ عَنْهُمْ ، فَقِيلَ : مَوَالِي رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ ، وَأَبُوهُمْ مَمْلُوكٌ لِّأَلِ الْحُرَقَةِ^(٤) ، فَاشْتَرَى الزُّبَيْرُ أَبَاهُمْ فَأَعْتَقَهُ ، وَقَالَ لِأَوْلَادِهِ : انْتَسِبُوا إِلَيَّ ، فَإِنَّ وِلَاءَكُمْ لِي . فَقَالَ رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ : الْوَلَاءُ لِي ، فَإِنَّهُمْ عَتَقُوا بَعْتَقِي أُمَّهُمْ . فَاحْتَكَمُوا إِلَى عَثْمَانَ ، فَقَضَى بِالْوَلَاءِ لِلزُّبَيْرِ ، فَاجْتَمَعَتِ الصَّحَابَةُ عَلَيْهِ . اللَّعْسُ سَوَادٌ فِي الشَّفَتَيْنِ تَسْتَحْسِنُهُ الْعَرَبُ ، وَمِثْلُهُ اللَّمَى ، قَالَ ذُو

(١) فِي م : « مَن » .

(٢) مَالِكُ بْنُ أَوْسِ بْنِ الْحَدَثَانِ النَّصْرِيُّ ، مِنْ تَابِعِي الْمَدِينَةِ ، تَوَفَّى سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَتِسْعِينَ . الْبَابُ ٣ / ٢٢٦ ، الْعَبَرُ ١ / ١٠٦ ، تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ١٠ / ١٠ .

(٣) فِي النُّسخَتَيْنِ : « عَنْ » وَالثَّبِتُ كَمَا فِي الْمَغْنَى ٩ / ٢٢٩ .

(٤) الْحُرَقَةُ : بَطْنٌ مِنْ جُهَيْنَةَ . انْظُرِ الْمَشْتَبَهَ ٢٢٧ .

المقنع وَلَا يَعُودُ إِلَى مَوَالِي الْأُمِّ بِحَالٍ .

الشرح الكبير الرُّمَّةُ^(١) :

لَمَيَاءُ فِي شَفَتَيْهَا حُوَّةٌ لَعَسَ وفي اللثاتِ وفي أنيابها شَنْبُ^(٢)
فصل : وَحُكْمُ الْمُكَاتَبِ يَتَزَوَّجُ فِي كِتَابَتِهِ^(٣) فَيُولَدُ لَهُ^(٣) ، ثُمَّ يَعْتَقُ ،
حُكْمُ الْعَبْدِ الْقَيْنِ فِي جَرِّ الْوَلَاءِ ، وَكَذَلِكَ الْمُدَبِّرُ وَالْمُعَلَّقُ عِتْقُهُ بِصِفَةٍ ؛
لأنَّهُمْ عَبِيدٌ ، فَإِنَّ الْمُكَاتَبَ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ دِرْهَمٌ .

فصل : وَإِذَا انْجَرَّ الْوَلَاءُ إِلَى مَوَالِي الْأَبِ ثُمَّ انْقَرَضُوا ، عَادَ الْوَلَاءُ إِلَى
بَيْتِ الْمَالِ (وَلَمْ يَعُدْ إِلَى مَوَالِي الْأُمِّ بِحَالٍ) فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَحُكْمُ
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّهُ يَعُودُ إِلَى مَوَالِي الْأُمِّ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّ الْوَلَاءَ جَرَى
مَجْرَى الْإِنْتِسَابِ ، وَلَوْ انْقَرَضَ الْأَبُ وَأَبَاؤُهُ لَمْ تُعَدِ النَّسَبَةُ إِلَى الْأُمِّ ، كَذَلِكَ
الْوَلَاءُ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَوَلَدَتْ بَعْدَ عِتْقِ الْأَبِ ، كَانَ وَلَاءٌ وَلَدِهَا لِمَوَالِي
أَبِيهِ ، بِإِخْلَافٍ ، فَإِنْ نَفَاهُ بِاللَّعَانِ ، عَادَ وَلَاؤُهُ إِلَى مَوَالِي الْأُمِّ ؛ لِأَنَّ بَنَاتَيْنَا
أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَبٌ يَنْتَسِبُ إِلَيْهِ . فَإِنْ عَادَ فَاسْتَلَحَقَهُ ، عَادَ الْوَلَاءُ إِلَى مَوَالِي
الْأَبِ .

فصل : وَلَا يَنْجَرُّ الْوَلَاءُ إِلَّا بِشُرُوطٍ ثَلَاثَةٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ يَكُونَ الْأَبُ
عَبْدًا حِينَ الْوِلَادَةِ ، فَإِنْ كَانَ حُرًّا وَزَوْجَتُهُ مَوْلَاةً ، لَمْ يَخْلُ ، إِمَّا أَنْ يَكُونَ

الإِنْصَافُ

(١) فِي دِيَوَانِهِ ٣٣/١ .

(٢) الْحُوَّةُ : مِثْلُ اللَّمَى . وَالشَنْبُ : بَرْدٌ وَعَذُوبَةٌ فِي الْأَسْنَانِ ، أَوْ تَحْدِيدُ الْأَنْيَابِ وَدَقَّتْهَا .

(٣) (٣ - ٣) سَقَطَ مِنْ : م .

حُرَّ الْأَصْلِ ، فَلَا وِلَاءَ عَلَى وَلَدِهِ بِحَالٍ ، وَإِنْ كَانَ مَوْلَى ، ثَبَتَ الْوِلَاءُ عَلَى وَلَدِهِ لِمَوَالِيهِ ابْتِدَاءً^(١) ، وَلَا جَرَّ فِيهِ . الثَّانِي ، أَنْ تَكُونَ الْأُمُّ مَوْلَاةً ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ ، لَمْ يَخُلْ ، إِمَّا أَنْ تَكُونَ حُرَّةً^(٢) الْأَصْلِ ، فَلَا وِلَاءَ عَلَى وَلَدِهَا [٣٠٩/٥ ظ] بِحَالٍ ، وَهِيَ أَخْرَارٌ بِحُرِّيَّتِهَا ، أَوْ تَكُونَ أَمَةً ، فَوَلَدُهَا رَقِيقٌ لِسَيِّدِهَا ، فَإِنْ أَعْتَقَهُمْ ، فَوَلَاؤُهُمْ لَهُ لَا يَنْجَرُّ عَنْهُ بِحَالٍ ، سَوَاءً أَعْتَقَهُمْ بَعْدَ وِلَادَتِهِمْ ، أَوْ أَعْتَقَ أُمَّهُمْ حَامِلًا بِهِمْ فَعَتَقُوا بِعِتْقِهَا ؛ لِأَنَّ الْوِلَاءَ ثَبَتَ بِالْعِتْقِ مَبَاشَرَةً ، فَلَا يَنْجَرُّ عَنِ الْمُعْتَقِ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « إِنَّمَا الْوِلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ » . وَإِنْ أَعْتَقَهَا الْمَوْلَى فَاتَتْ بِوَلَدٍ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ ، فَقَدْ مَسَّهُ الرِّقُّ وَعَتَقَ بِالمُبَاشَرَةِ ، فَلَا يَنْجَرُّ وَلَاؤُهُ ، وَإِنْ أَتَتْ بِهِ لِأَكْثَرِ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مَعَ بَقَاءِ الزَّوْجِيَّةِ ، لَمْ يُحْكَمْ بِمَسِّ الرِّقِّ لَهُ ، وَانْجَرَّ وَلَاؤُهُ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ حَادِثًا بَعْدَ الْعِتْقِ ، فَلَمْ يَمَسَّهُ الرِّقُّ ، وَلَمْ يُحْكَمْ بِرِقِّهِ بِالشُّكِّ . وَإِنْ كَانَتِ الْمَرْأَةُ بَائِنًا ، وَأَتَتْ بِوَلَدٍ لِأَرْبَعِ سِنِينَ مِنْ حِينَ الْفُرْقَةِ ، لَمْ يَلْحَقْ بِالْأَبِ ،^(٣) وَكَانَ وَلَاؤُهُ لِمَوْلَى أُمِّهِ ، وَإِنْ أَتَتْ بِهِ لِأَقَلِّ مِنْ ذَلِكَ لَحِقَّه الْوَلَدُ ، وَانْجَرَّ وَلَاؤُهُ لِأُمِّهِ .

وَوَلَدُ الْأُمَةِ مَمْلُوكٌ سَوَاءً^(٤) كَانَ مِنْ نِكَاحٍ أَوْ مِنْ^(٥) سِفَاحٍ ، عَرِيًّا كَانَ الزَّوْجُ أَوْ أَعْجَمِيًّا . وَهَذَا قَوْلُ عَامَةِ الْفُقَهَاءِ . وَعَنْ عُمَرَ ، إِنْ كَانَ زَوْجُهَا

(١) فِي النُّسخَتَيْنِ : « أَبْدَأَ » . وَانْظُرِ الْمَعْنَى ٢٣٠/٩ .

(٢) فِي النُّسخَتَيْنِ : « حُرٌّ » .

(٣) - (٣) زِيَادَةُ مِنَ الْمَعْنَى ٢٣١/٩ .

(٤) سَقَطَ مِنْ : م .

المقنع **وَإِنْ أُعْتِقَ الْجَدُّ لَمْ يَجُرَّ وَلَاءَهُمْ ، فِي أَصَحِّ الرِّوَايَتَيْنِ . وَعَنْهُ ، يَجُرُّهُ .**

الشرح الكبير عريباً فولده حرٌّ ، وعليه قيمته ، ولا ولَاءَ عليه . وعن أحمد مثله . وبه قال ابن المسيب ، والثوري ، والأوزاعي ، وأبو ثور ، والشافعي في القديم ، ثم رجَّع عنه . والأوَّلُ أولى ؛ لأنَّ أمَّهُ أمةٌ ، فكانوا عبيداً ، كما لو كان أبوهما أعجمياً . الثالث ، أن يُعْتَقَ العبدُ سيِّدهُ ، فإن مات على الرِّقِّ ، لم يَنْجُرَّ الوَلَاءُ بحالٍ . وهذا لا خلافَ فيه . فإن اختلفَ سيِّدُ العبدِ وموَلَى الأمِّ في العبدِ بعدَ موتهُ ، فقال سيِّدهُ : مات حُرّاً بعدَ جُرِّ الوَلَاءِ . وأنكر ذلك موَلَى الأمِّ ، فالقول قولُ موَلَى الأمِّ . ذكره أبو بكرٍ ؛ لأنَّ الأصلَ بقاءُ الرِّقِّ . وهذا مذهبُ الشافعيِّ .

٢٩٠٥ - مسألة : (وَإِنْ أُعْتِقَ الْجَدُّ لَمْ يَجُرَّ وَلَاءَهُمْ ، فِي أَصَحِّ الرِّوَايَتَيْنِ . وَعَنْهُ ، يَجُرُّهُ) قال أحمدُ ، رَحِمَهُ اللهُ : الْجَدُّ لَا يَجُرُّ الْوَلَاءَ ، لَيْسَ هُوَ كَالْأَبِ . وبهذا قال أبو حنيفةٌ وصاحباؤه . وعن أحمد ، أَنَّهُ يَجُرُّهُ . وبه قال شريحٌ ، والشَّعْبِيُّ ، وَالتَّخَعِيُّ ، وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى ، وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَضِرَارُ بْنُ صُرْدٍ ، وَالشَّافِعِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ . فَإِنْ أُعْتِقَ الْأَبُ بَعْدَ ذَلِكَ ، جَرَّهُ عَنْ مَوَالِي الْجَدِّ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْجَدَّ يَقُومُ مَقَامَ الْأَبِ فِي التَّعْصِيبِ وَأَحْكَامِ النَّسَبِ ، كَذَلِكَ فِي جُرِّ الْوَلَاءِ . وَقَالَ زُفَرٌ : إِنْ كَانَ الْأَبُ حَيًّا لَمْ يَجُرَّ الْجَدُّ الْوَلَاءَ ، وَإِنْ

الإنصاف قوله : وَإِنْ أُعْتِقَ الْجَدُّ لَمْ يَجُرَّ وَلَاءَهُمْ ، فِي أَصَحِّ الرِّوَايَتَيْنِ . وكذا قال في

كان مِيتًا جَرَّهُ . وهو القول الثاني للشافعي . ولنا ، أن الأصل بقاء الولاء لمُسْتَحِقِّهِ ، وإنما خُولِفَ هذا الأصل للاتفاق على أنه يَنْجَرُ بِعَتَقِ الأبِ ، والجَدِّ لا يُساويه ، بدليل أنه لو عَتَقَ الأبُ بعدَ الجَدِّ ، جَرَّهُ عن مَوْلى الجَدِّ إليه ، ولأنَّه لو أَسْلَمَ الجَدُّ ، لم يَتَّبِعْهُ وَلَدُ وَلَدِهِ ، [٣١٠/٥] ولأنَّ الجَدَّ يُدَلَّى بغيره ، ولا يَسْتَقِرُّ الولاءُ عليه ، فلم يَجُرَّ الولاءُ ، كالأخ ، وكونه يقومُ مقامَ الأبِ ، لا يَلْزَمُ أن يَنْجَرَ إليه الولاءُ ، كالأخ . وإن قلنا : إنه يَنْجَرُ . فلا فَرْقَ بينَ القَرِيبِ والبَعِيدِ ؛ لأنَّ البَعِيدَ يقومُ مقامَ القَرِيبِ ، ويَقْتَضِي هذا أنه متى عَتَقَ البَعِيدُ فَجَرَّ الولاءَ ، ثم عَتَقَ مَنْ هو أَقْرَبُ منه ، جَرَّ الولاءَ إليه ، ثم إن عَتَقَ الأبُ جَرَّ الولاءَ ؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ يَحْجُبُ مَنْ فَوْقَهُ ، وَيُسْقِطُ تَعْصِيَتَهُ وَإِرْثَهُ وَوِلَايَتَهُ . ولو لم يَعْتَقِ الجَدُّ ، لكن كان حُرًّا وولده مملوكًا ، فتَزَوَّجَ مَوْلَاةَ قَوْمٍ فَأَوْلَدَهَا أَوْلَادًا ، فَوَلَّوْهُمَ لِمَوْلى أُمِّهِمْ . وعند مَنْ يقولُ : يَجُرُّ الجَدُّ الولاءَ . يكونُ لِمَوْلى الجَدِّ . فإن لم يكن الجَدُّ مَوْلى بل كان حُرًّا الأصلِ ، فلا وَلَاءَ على ولدِ ابْنِهِ ، فإن أُعْتِقَ أبوه بعدَ ذلك ، لم يَعُدْ على ولده وَلَاءٌ ؛ لأنَّ الحُرِّيَّةَ ثَبَّتَتْ له مِنْ غَيْرِ وَلَاءٍ ،

« المذهب » وغيره . وهذا المذهب ، وعليه الأصحاب . قال الزُّرْكَاشِيُّ : هو المشهور ، والمُختارُ للأصحابِ مِنَ الرِّوَايَاتِ . وقَدَّمَهُ في « المُعْنَى » ، و « الكافي » ، و « المُحَرَّرِ » ، و « الشَّرْحِ » ، و « الرُّعَايَتَيْنِ » ، و « الحاوي الصَّغِيرِ » ، و « الفُرُوعِ » ، وغيرِهِمْ . وعنه ، يَجُرُّهُ إلى مَوَالِيهِ . فعَلِمَا ، إن عَتَقَ الأبُ بعدَ الجَدِّ ، انْجَرَ الولاءُ مِنْ مَوَالِي الجَدِّ إلى مَوَالِي الأبِ . وكذا لو عَتَقَ مَنْ

المقنع وَإِنْ اشْتَرَى الْإِبْنُ أَبَاهُ ، عَتَقَ عَلَيْهِ ، وَلَهُ وَلَاؤُهُ وَلَاؤُ إِخْوَتِهِ ، وَيَبْقَى وَلَاؤُهُ لِمَوَالِي أُمِّهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُرُّ وَلَاءَ نَفْسِهِ .

الشرح الكبير فلم يَتَجَدَّدْ عَلَيْهِ وَلَاءٌ ، كَالْحُرِّ الْأَصْلِيِّ .

فصل : إِذَا تَزَوَّجَ مُعْتَقٌ بِمُعْتَقَةٍ فَأَوْلَدَهَا وَلَدَيْنِ ، فَأَوْلَاهُمَا لِمَوْلَى أَبِيهِمَا . فَإِنْ نَفَاهُمَا بِاللَّعَانِ ، عَادَ وَلَاؤُهُمَا إِلَى مَوْلَى أُمِّهِمَا . فَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا ، فَمِيرَاثُهُ لِأُمِّهِ وَمَوَالِيهَا . فَإِنْ أَكْذَبَ أَبُوهُمَا نَفْسَهُ ، لَحِقَهُ نَسَبُهُمَا ، وَاسْتَرْجَعَ الْمِيرَاثُ مِنْ مَوْلَى الْأُمِّ . وَلَوْ كَانَ أَبُوهُمَا عَبْدًا ، أَوْ لَمْ يَنْفِيهِمَا ، وَوَرِثَ مَوَالِي الْأُمِّ الْمَيِّتِ مِنْهُمَا ، ثُمَّ أُعْتِقَ الْأَبُ ، أَنْجَرَ^(١) الْوَلَاءَ إِلَى مَوَالِي الْأَبِ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ وَلَا لِلْأَبِ اسْتِرْجَاعُ الْمِيرَاثِ ؛ لِأَنَّ الْوَلَاءَ إِنَّمَا ثَبَتَ لَهُمْ عِنْدَ إِعْتَاقِ الْأَبِ ، وَيُفَارِقُ الْأَبُ إِذَا أَكْذَبَ نَفْسَهُ ؛ لِأَنَّ التَّسَبُّبَ يَثْبُتُ مِنْ حِينَ خُلِقَ^(٢) الْوَلَدُ .

٢٩٠٦ - مسألة : (وَإِنْ اشْتَرَى الْإِبْنُ أَبَاهُ ، عَتَقَ عَلَيْهِ ، وَلَهُ وَلَاؤُهُ

الإيناف الأجدادِ مَنْ هُوَ أَقْرَبُ مِمَّنْ عَتَقَ أَوَّلًا ، وَجَرَّ الْوَلَاءَ . وَعَنهُ ، إِنْ عَتَقَ الْجَدُّ بَعْدَ مَوْتِ الْأَبِ جَرَّهُ ، وَإِنْ عَتَقَ الْجَدُّ وَالْأَبُ حَيًّا لَمْ يَجْرَهُ بِحَالٍ ؛ سِوَاءِ عَتَقَ الْأَبُ بَعْدَ ، أَوْ مَاتَ قَبْلًا . حَكَاهَا الْخَلَّالُ . وَعَنهُ ، يَجْرُهُ إِذَا عَتَقَ وَالْأَبُ مَيِّتٌ ، وَإِنْ عَتَقَ وَالْأَبُ حَيًّا لَمْ يَجْرَهُ حَتَّى يَمُوتَ قَبْلًا ، فَيَجْرُهُ مِنْ حِينَ مَوْتِهِ ، وَيَكُونُ فِي حَيَاةِ الْأَبِ لِمَوَالِي الْأُمِّ . نَقَلَهَا أَبُو بَكْرٍ فِي « الشَّافِيِّ » .

(١) فِي النِّسَخَتَيْنِ : « لَمْ يَجْر » . وَانْظُرِ الْمَعْنَى ٢٣٤/٩ .

(٢) فِي م : « خَلَف » .

وَأِنْ اشْتَرَى الْوَلَدُ عَبْدًا فَأَعْتَقَهُ ، ثُمَّ اشْتَرَى الْعَتِيقُ أَبَا مُعْتِقِهِ فَأَعْتَقَهُ ، ^{المنع} ثَبَتَ لَهُ وَلَاؤُهُ ، وَجَرَّ وَلَاءُ مُعْتِقِهِ ، فَصَارَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَوْلَى الْآخَرِ . وَمِثْلُهُ لَوْ أَعْتَقَ الْحَرَبِيُّ عَبْدًا ثُمَّ سَبَى الْعَبْدُ مُعْتِقَهُ فَأَعْتَقَهُ ، فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا [١٩٠ ظ] وَلَاءُ صَاحِبِهِ .

الشرح الكبير

وَوَلَاءُ إِخْوَتِهِ ، وَيَتَّقَى وَلَاؤُهُ لِمَوَالِي أُمِّهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُرُّ وَلَاءَ نَفْسِهِ) وهذا قول جمهور الفقهاء ؛ مَالِكٌ فِي أَهْلِ الْمَدِينَةِ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ فِي أَهْلِ الْعِرَاقِ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَشَذَّ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ الْمَدَنِيُّ ، فَقَالَ : يَجُرُّ وَلَاءَ نَفْسِهِ ، فَيَصِيرُ حُرًّا لَا وَلَاءَ عَلَيْهِ . قَالَ ابْنُ سُرَيْجٍ ^(١) : وَيَحْتَمِلُهُ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وَلَا تَعْوِيلَ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ لَشَذُوذِهِ ، وَلِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ ثَابِتًا عَلَى أَبِيهِ دُونَهُ ، مَعَ كَوْنِهِ مَوْلُودًا لَهَا فِي حَالِ رِقِّهِمَا أَوْ فِي حَالِ ثُبُوتِ الْوَلَاءِ عَلَيْهِمَا . وَلَيْسَ لَنَا مِثْلُ هَذَا فِي الْأَصُولِ ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مَوْلَى نَفْسِهِ ، يَعْقِلُ عَنْهَا ، وَيَرْتُّهَا ، وَيُزَوِّجُهَا .

٢٩٠٧ - مسألة : (وَإِنْ اشْتَرَى) هذا (الْوَلَدُ عَبْدًا فَأَعْتَقَهُ ، ثُمَّ اشْتَرَى الْعَبْدُ أَبَا مُعْتِقِهِ فَأَعْتَقَهُ) فَإِنَّهُ يَجُرُّ وَلَاءَ سَيِّدِهِ ، فَيَكُونُ لِهَذَا الْوَلَدِ عَلَى مُعْتِقِهِ الْوَلَاءُ بِإِعْتَاقِهِ إِيَّاهُ ، وَلِلْعَتِيقِ وَلَاءُ مُعْتِقِهِ بِوَلَائِهِ عَلَى أَبِيهِ [٣١٠/٥ ظ] (فَصَارَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَوْلَى الْآخَرِ) مِثْلُ ذَلِكَ (لَوْ أَعْتَقَ الْحَرَبِيُّ عَبْدًا) فَأَسْلَمَ ، ثُمَّ أَسَرَ سَيِّدَهُ فَأَعْتَقَهُ ، صَارَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَوْلَى

قوله : وَإِذَا اشْتَرَى الْوَلَدُ عَبْدًا فَأَعْتَقَهُ ، ثُمَّ اشْتَرَى الْعَتِيقُ أَبَا مُعْتِقِهِ فَأَعْتَقَهُ ، ثَبَتَ

الإِنصاف

(١) فِي م : « شَرِيع » .

الْآخَرِ مِنْ فَوْقَ وَمِنْ أَسْفَلَ ، وَيَرِثُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْآخَرَ بِالْوَلَاءِ ، فَإِنَّهُ
كَمَا جَازَ أَنْ يَشْتَرِكَ فِي النَّسَبِ فِيرِثُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ ، كَذَلِكَ
الْوَلَاءُ .

الشرح الكبير

فصل : وَإِنْ تَزَوَّجَ وَلَدُ الْمُعْتَقَةِ مُعْتَقَةً ، وَأَوْلَدَهَا وَلَدًا ، فَاشْتَرَى
جَدَّهُ ، عَتَقَ عَلَيْهِ ، وَلَهُ وَلَاؤُهُ ، وَيَجُرُّ إِلَيْهِ وَلَاءُ أَبِيهِ وَسَائِرِ أَوْلَادِ جَدِّهِ ،
وَهُمْ عُمُومَتُهُ وَعَمَّاتُهُ ، وَلَوْلَاءَ جَمِيعِ مُعْتَقَتِهِمْ ، وَيَبْقَى وَلَاءُ الْمُشْتَرَى
لِمَوْلَى أُمِّ أَبِيهِ . وَعَلَى قَوْلِ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، يَبْقَى حُرًّا لَا وَلَاءَ عَلَيْهِ .

فصل : وَإِنْ تَزَوَّجَ عَبْدٌ بِمُعْتَقَةٍ فَأَوْلَدَهَا وَلَدًا ، فَتَزَوَّجَ الْوَلَدُ بِمُعْتَقَةٍ
رَجُلٍ ، فَأَوْلَدَهَا وَلَدًا ، فَوْلَاءُ هَذَا الْوَلَدِ الْآخِرِ لِمَوْلَى أُمِّ أَبِيهِ ، فِي أَحَدِ
الْوَجْهَيْنِ ؛ لِأَنَّ لَهُ الْوَلَاءَ عَلَى أَبِيهِ ، فَكَانَ لَهُ عَلَيْهِ ، كَمَا لَوْ كَانَ مَوْلَى جَدِّهِ ،
وَلِأَنَّ الْوَلَاءَ الثَّابِتَ عَلَى الْأَبِ يَمْنَعُ ثُبُوتَ الْوَلَاءِ لِمَوْلَى الْأُمِّ . وَالْوَجْهُ الثَّانِي ،
وَلَاؤُهُ لِمَوْلَى أُمِّهِ ؛ لِأَنَّ الْوَلَاءَ الثَّابِتَ عَلَى أَبِيهِ مِنْ جِهَةِ أُمِّهِ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ
ثَابِتٌ فِي حَقِّ نَفْسِهِ ، وَمَا ثَبَتَ فِي حَقِّهِ أَوَّلَى مِمَّا ثَبَتَ فِي حَقِّ أَبِيهِ ، أَلَا تَرَى
أَنَّهُ لَوْ كَانَ لَهُ مَوْلَى وَلِأَبِيهِ مَوْلَى ، كَانَ مَوْلَاهُ أَحَقُّ بِهِ مِنْ مَوَالِي أَبِيهِ . فَإِنْ

لَهُ وَلَاؤُهُ ، وَجَرَ وَلَاءُ مُعْتَقَتِهِ ، فَصَارَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَوْلَى الْآخَرِ . بَلَا نِزَاعٍ .
فِيَعَالِي بِهَا ، وَبِالْتِي بَعْدَهَا .

الإنصاف

فائدتان : إِحْدَاهُمَا ، لَوْ مَاتَ مَوْلَى الْأَبِ وَالْجَدِّ ، لَمْ يَعُدِ الْوَلَاءُ إِلَى مَوَالِي الْأُمِّ
بِحَالٍ ، بَلْ يَكُونُ لِلْمُسْلِمِينَ . قَالَ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الرَّعَائِيَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِي »
الصَّغِيرِ ، وَغَيْرِهِمْ . وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ . وَلَا يَعُودُ إِلَى مَوَالِي الْأَبِ بِحَالٍ .

كان له مَوْلَى أُمٌّ وَمَوْلَى أُمِّ أَبٍ وَمَوْلَى أُمِّ جَدٍّ ، وَجَدُّ أَبِيهِ مَمْلُوكٌ ، فعلى الوجهِ الأولِ ، يكونُ لِمَوْلَى أُمِّ الجَدِّ . وعلى الثاني ، يكونُ لِمَوْلَى الأُمِّ .

فصل : ولو تزوَّجَ مُعْتَقٌ بِمُعْتَقَةٍ فَأَوْلَدَهَا بِنْتًا ، وَتَزَوَّجَ عَبْدٌ بِمُعْتَقَةٍ فَأَوْلَدَهَا ابْنًا ، فَتَزَوَّجَ هَذَا الابْنُ بِنْتَ الْمُعْتَقَيْنِ فَأَوْلَدَهَا وَلَدًا ، فَوَلَاءُ هَذَا الْوَلَدِ لِمَوْلَى أُمِّ أَبِيهِ ؛ لِأَنَّ لَهُ الْوَلَاءَ عَلَى أَبِيهِ . وَإِنْ تَزَوَّجَتْ بِنْتُ الْمُعْتَقَيْنِ بِمَمْلُوكٍ ، فَوَلَاءُ وَلَدِهَا لِمَوْلَى أَبِيهَا ؛ لِأَنَّ وَلَاءَهَا لَهُ . فَإِنْ كَانَ أَبُوهَا ابْنَ مَمْلُوكٍ وَمُعْتَقَةٍ ، فَالْوَلَاءُ لِمَوْلَى أُمِّ أَبِي الأُمِّ ، عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ مَوْلَى أُمِّ أَبِي الأُمِّ يَثْبُتُ لَهُ الْوَلَاءُ عَلَى أَبِي الأُمِّ ، فَكَانَ مُقَدِّمًا عَلَى أُمِّهَا ، وَثَبَتَ لَهُ الْوَلَاءُ عَلَيْهَا .

٢٩٠٨ - مسألة : وإذا ماتت امرأةٌ وحلقت ابنتها وعصبتها ومولاها ، فولاؤه^(١) لابنها ، وعقله على عصبتها ؛ لِمَا رَوَى إِبْرَاهِيمُ قَالَ : اخْتَصَمَ عَلَى وَالزُّبَيْرُ فِي مَوْلَى صَفِيَّةَ ، فَقَالَ عَلَى : مَوْلَى عَمَّتِي ، وَأَنَا أَعْقِلُ عَنْهُ . وَقَالَ الزُّبَيْرُ : مَوْلَى أُمِّي ، وَأَنَا أَرْتُهُ . فَقَضَى عُمَرُ لِلزُّبَيْرِ

الثَّانِيَةُ، قَوْلُهُ : وَمِثْلُهُ لَوْ أَعْتَقَ الْحَرَبِيُّ عَبْدًا، ثُمَّ سَبَى الْعَبْدُ مُعْتَقَهُ فَأَعْتَقَهُ، فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَلَاءٌ صَاحِبِهِ . فَلَوْ سَبَى الْمُسْلِمُونَ الْعَتِيقَ الْأَوَّلَ ثُمَّ أَعْتَقُوهُ، فَوَلَاؤُهُ لِمُعْتَقِهِ الْأَخِيرِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَدَّمَهُ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الرَّعَائِيَّتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِي » الصَّغِيرِ ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْفَائِقِ » . وَقِيلَ : لِلأَوَّلِ . وَقِيلَ : لهُمَا . فعلى المذهبِ ، لَا يَنْجَرُّ مَا كَانَ لِلأَوَّلِ قَبْلَ الرِّقِّ مِنْ وَلَاءٍ وَلَدٍ أَوْ عَتِيقٍ ، إِلَى الْأَخِيرِ . قَالَهُ فِي

(١) فِي م : « فَوَلَاؤُهَا » .

بالميراث ، وقضى على علي^{عليه السلام} بالعقل . ذكره الإمام أحمد ، ورواه سعيد في « سُنَّه »^(١) . وهي قصة مشهورة . وعن الشعبي قال : قضى بولاء صَفِيَّةَ لِلزُّبَيْرِ دُونَ الْعَبَّاسِ ، وقضى بولاء أم هانئ لجعدة بن [٣١١/٥ و] هُبَيْرَةَ دُونَ عَلِي^{عليه السلام}^(٢) . ولا يمتنع كون العقل على العَصَبَةِ والميراث لغيرهم ، كما قضى النبي ﷺ في ميراث التي قُتِلَتْ هي وجنيتها لبنيتها^(٣) ، وعقلها على العَصَبَةِ^(٤) . وقد روى زياد بن أبي مريم ، أن امرأة أعتقت عبدا لها^(٥) ، ثم توفيت وتركت ابنا لها وأخاها ، ثم توفيت مولاها من بعدها ، فأتى أخو المرأة وابنها رسول الله ﷺ في ميراثه ، فقال عليه السلام : « ميراثه لابن المرأة » . فقال أخوها : لو جرّ جريرة كانت عليّ ويكون ميراثه لهذا ؟ قال : « نعم »^(٥) . وإنما ذكرنا هذا الحكم فيما إذا كانت الْمُعْتَقَةُ امرأة ؛ لأن المرأة لا تعقل ، وابنها ليس من عَشِيرَتِهَا ، فلا يعقل عن معتقها ، ويعقل عنها عَصَبَاتُهَا مِنْ عَشِيرَتِهَا . ولأن الأخبار التي روينها

الشرح الكبير

« الْمُحَرَّر » ، و « الرَّعَائِيَتَيْنِ » ، وغيرهم .

الإنصاف

(١) تقدم تخريجهما في صفحة ٤١١ .

(٢) في م : « لابنها » .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب جنين المرأة وأن العقل على الوالد ... من كتاب الديات . صحيح البخاري ١٥٠ ، ١٤/٩ . ومسلم ، في : باب دية الجنين ... من كتاب القسامة . صحيح مسلم ١٣٠٩/٣ ، ١٣١٠ . وأبو داود ، في : باب دية الجنين ، من كتاب الديات . سنن أبي داود ٤٩٨/٢ ، ٤٩٩ . والترمذي ، في : باب ما جاء أن الأموال للورثة ... من أبواب الفرائض . عارضة الأحوذى ٢٦٠/٨ - ٢٦٢ . والنسائي ، في : باب دية جنين المرأة ، من كتاب القسامة . المجتبى ٤٢/٨ ، ٤٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥٣٩/٢ .

(٤) سقط من : م .

(٥) تقدم تخريجه في صفحة ٤١١ .

إِنَّمَا وَرَدَتْ فِي الْمَرَأَةِ . أَمَّا الرَّجُلُ الْمُعْتِقُ ، فَإِنَّهُ يَعْقِلُ عَنْ (١) مُعْتِقِهِ ؛ لِأَنَّهُ عَصَبَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعَقْلِ ، وَيَعْقِلُ ابْنُهُ وَأَبُوهُ ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ عَصَبَاتِهِ (٢) وَعَشِيرَتِهِ (٣) فَلَا يُلْحَقُ ابْنُهُ فِي نَفْيِ الْعَقْلِ عَنْهُ بِابْنِ الْمَرَأَةِ .

فصل : فَإِنْ كَانَ الْمَوْلَى حَيًّا ، وَهُوَ رَجُلٌ عَاقِلٌ مُوسِرٌ ، فَعَلَيْهِ مِنَ الْعَقْلِ وَلَهُ مِنْ (٤) الْمِيرَاثِ ؛ لِأَنَّهُ عَصَبَةٌ مُعْتِقُهُ ، وَإِنْ كَانَ صَبِيًّا أَوْ مَعْتَوْهَا ، فَالْعَقْلُ عَلَى عَصَبَاتِهِ وَالْمِيرَاثُ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْعَقْلِ ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ جَنَوْا جِنَايَةً خَطَأً كَانَ الْعَقْلُ عَلَى عَصَبَاتِهِمْ ، وَلَوْ جَنَى عَلَيْهِمْ كَانَ الْأَرْشُ لَهُمْ .

فصل : وَلَا يَرِثُ الْمَوْلَى مِنْ أَسْفَلِ مُعْتِقِهِ ، فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَحُكِيَ عَنْ شُرَيْحٍ ، وَطَاوُسٍ ، أَنَّهُمَا وَرَّثَاهُ ؛ لِمَا رَوَى سَعِيدٌ ، عَنْ سَفِيَّانَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ عَوْسَجَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ رَجُلًا تُوَفِّيَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَلَيْسَ لَهُ وَارَثٌ إِلَّا غُلَامٌ لَهُ هُوَ أَعْتَقَهُ ، فَأَعْطَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِيرَاثَهُ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٥) . وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَرَوَى عَنْ عَمْرِو بْنِ مَثَلٍ هَذَا . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ » . وَلِأَنَّهُ لَمْ يُنْعَمْ عَلَيْهِ ، فَلَمْ يَرِثْهُ ، كَالْأَجْنَبِيِّ . وَإِعْطَاءُ النَّبِيِّ ﷺ لَهُ مِيرَاثَهُ قَضِيَّةٌ فِي عَيْنٍ ، تَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَانَ وَارِثًا بِغَيْرِ جِهَةِ الْإِعْتَاقِ ، وَيَكُونُ فَائِدَةُ الْحَدِيثِ أَنَّ إِعْتَاقَهُ إِيَّاهُ لَمْ يَمْنَعْهُ مِيرَاثَهُ . وَيَحْتَمِلُ

(١) في م : « عنه » .

(٢ - ٣) سقط من : م .

(٣) سقط من : م .

(٤) في : باب في ميراث المولى الأسفل ، من أبواب الفرائض . عارضة الأحوذى ٢٥٦/٨ .

فصل في دَوْرِ الْوَلَاءِ : إِذَا اشْتَرَى ابْنٌ وَبِنْتُ مُعْتَقَّةٌ أَبَاهُمَا ،
فَعَتَقَ عَلَيْهِمَا ، صَارَ وَلَاؤُهُ لَهُمَا نِصْفَيْنِ ، وَجَرَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
نِصْفَ وَلَائِ صَاحِبِهِ ، وَيَبْقَى نِصْفُهُ لِمَوْلَى أُمِّهِ ، وَإِنْ مَاتَ الْأَبُ
وَرِثَاهُ اثْنَلَاثًا . فَإِنْ مَاتَتِ الْبِنْتُ بَعْدَهُ وَرِثَهَا أَخُوهَا بِالنَّسَبِ ، ثُمَّ إِذَا
مَاتَ أَخُوهَا ، فَمَالُهُ لِمَوَالِيهِ ، وَهُمْ أُخْتُهُ وَمَوَالِي أُمِّهِ ، فَلِمَوَالِي
أُمِّهِ النِّصْفُ ، وَالنِّصْفُ الْآخَرُ لِمَوَالِي الْأُخْتِ ، وَهُمْ أَخُوهَا
وَمَوَالِي أُمِّهَا ، فَلِمَوَالِي أُمِّهَا نِصْفُ ذَلِكَ وَهُوَ الرَّبْعُ ، وَيَبْقَى الرَّبْعُ ،

أَنَّهُ أَعْطَاهُ صِلَةً وَتَفَضُّلاً . وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ لَا يَرِثُهُ فَلَا يَعْقِلُ عَنْهُ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ
فِي الْقَدِيمِ : يَعْقِلُ عَنْهُ ؛ لِأَنَّ سَيِّدَهُ أَنْعَمَ عَلَيْهِ ، فَجَازَ أَنْ يَعْرِمَ عَنْهُ . وَلَنَا ،
أَنَّ الْعَقْلَ عَلَى الْعَصَبَاتِ ، وَلَيْسَ هُوَ مِنْهُمْ . وَمَا ذَكَرَهُ ^(١) لَا أَصْلَ لَهُ ،
وَيَنْعَكِسُ بِسَائِرِ الْعَاقِلَةِ ، فَإِنَّهُ لَمْ يُنْعَمَ عَلَيْهِمْ وَيَعْقِلُونَ عَنْهُ ، وَيَنْتَقِضُ بِمَا
إِذَا قَضَى إِنْسَانٌ دَيْنَ آخَرَ ، فَقَدْ غَرِمَ عَنْهُ وَأَنْعَمَ عَلَيْهِ ، وَلَا يَعْقِلُ عَنْهُ .

فصل في دَوْرِ الْوَلَاءِ : [٣١١/٥ ظ] قَالَ الشَّيْخُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : (إِذَا
اشْتَرَى ابْنٌ وَبِنْتُ مُعْتَقَّةٌ أَبَاهُمَا ، عَتَقَ عَلَيْهِمَا ، وَصَارَ وَلَاؤُهُ بَيْنَهُمَا
نِصْفَيْنِ ، وَجَرَ كُلُّ وَاحِدٍ نِصْفَ وَلَائِ صَاحِبِهِ ، وَيَبْقَى نِصْفُهُ لِمَوْلَى أُمِّهِ .
فَإِنْ مَاتَ الْأَبُ وَرِثَاهُ اثْنَلَاثًا . فَإِنْ مَاتَتِ الْبِنْتُ بَعْدَهُ وَرِثَهَا أَخُوهَا بِالنَّسَبِ ،
ثُمَّ إِذَا مَاتَ أَخُوهَا فَمِيرَاثُهُ لِمَوَالِيهِ ، وَهُمْ أُخْتُهُ وَمَوَالِي أُمِّهِ ، فَلِمَوَالِي أُمِّهِ

(١) فِي النِّسْبَةِ : « ذَكَرَهُ » . وَانْظُرِ الْمَغْنَى ٢٥٣/٩ .

وَهُوَ الْجُزْءُ الدَّائِرُ ؛ لِأَنَّهُ خَرَجَ مِنَ الْآخِرِ وَعَادَ إِلَيْهِ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ ^{المقنع} أَحَدُهُمَا ، أَنَّهُ لِمَوَالِي الْأُمِّ . وَالثَّانِي ، أَنَّهُ لِبَيْتِ الْمَالِ ؛ لِأَنَّهُ لَا مُسْتَحَقَّ لَهُ .

^{الشرح الكبير} النَّصْفُ ، وَالنَّصْفُ الْآخَرُ لِمَوَالِي الْأُخْتِ ، وَهَمَّ أُخُوها وَمَوَالِي أُمِّهَا ، فَلِمَوَالِي الْأُمِّ نِصْفُ ذَلِكَ وَهُوَ الرُّبْعُ ، يَبْقَى الرُّبْعُ ، وَهُوَ الْجُزْءُ الدَّائِرُ ؛ لِأَنَّهُ خَرَجَ مِنَ الْآخِرِ وَعَادَ إِلَيْهِ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنَّهُ لِمَوَالِي الْأُمِّ (لِأَنَّ مُقْتَضَى كَوْنِهِ دَائِرًا أَنْ يَدُورَ أَبَدًا ، وَفِي كُلِّ دَوْرَةٍ يَصِيرُ لِمَوَالِي الْأُمِّ نِصْفُهُ ، وَلَا يَزَالُ كَذَلِكَ حَتَّى يَنْفَدَ . وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ .) (وَالثَّانِي) يُجْعَلُ فِي (بَيْتِ الْمَالِ) قَالَهُ ^(١) الْقَاضِي ؛ (لِأَنَّهُ) مَالٌ (لَا مُسْتَحَقَّ لَهُ) نَعْلَمُهُ . وَهَذَا قَوْلُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ ، وَقِيَاسُ قَوْلِ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

فصل : فَإِنْ كَانَتِ الْمَسْأَلَةُ بِحَالِهَا ، إِلَّا أَنْ مَكَانَ ^(٢) الْإِبْنِ بِنْتُ ، فَاشْتَرَتْ أَبَاهَا ، عَتَقَ عَلَيْهَا ، وَجَرَّ إِلَيْهَا وَلَاءُ أُخْتِهَا ، فَإِذَا مَاتَ الْأَبُ فَلابَنَتِيهِ الثُّلُثَانِ بِالنَّسَبِ ، وَالباقى لِمُعْتِقِهِ بِالْوَلَاءِ . فَإِنْ مَاتَتِ الَّتِي لَمْ تَشْتَرِهِ بَعْدَ ذَلِكَ ، فَمَالُهَا لِأُخْتِهَا ؛ نِصْفُهُ بِالنَّسَبِ ، وَنِصْفُهُ بِأَنَّهَا مَوْلَاةٌ أَبِيهَا . وَلَوْ مَاتَتِ الَّتِي

^{الإنصاف} قَوْلُهُ : وَهُوَ الْجُزْءُ الدَّائِرُ ؛ لِأَنَّهُ خَرَجَ مِنَ الْآخِرِ وَعَادَ إِلَيْهِ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « الْكَافِي » ،

(١) فِي م : « قَالَ » .

(٢) فِي النسختين : « مَكَاتِبِ » . وَانْظُرْ : الْمُبْدَعُ ٢٩٠/٦ .

الشرح الكبير
اشترته ، فلاختها النصف ، والباقي لموالى أمها . فإن اشترت البنتان أباهما
نصفين ، عتق عليهما ، وجر إلى كل واحدة نصف ولأختها . فإذا مات
الأب فماله بين بنتيه بالنسب والولاء . فإن مات إحداها بعد ذلك ،
فلاختها النصف بالنسب ونصف الباقي بما جر الأب إليها من ولأختها ،
فصار لها ثلاثة أرباع مالها ، والرُّبُع الباقي لمولى أمها . فإن كانت إحداها
ماتت قبل أبيها ، فمالها له ، ثم إذا مات الأب فللباقية نصف ميراث أبيها
لكونها بنته ، ونصف الباقي وهو الرُّبُع لكونها مولاة نصفه ، يبقى الرُّبُع
لموالى البنت التى ماتت قبله ، فنصفه لهذه البنت ؛ لأنها مولاة نصف
أختها ، صار لها سبعة أثمان ميراثه ، ولموالى الأم الميِّتة الثمن . فإن ماتت
البنت الباقية بعدهما ، فمالها لموالىها ؛ فنصفه لموالى أمها ، ونصفه لموالى
أختها الميِّتة ، وهم أختها ومولى أمها ، فنصفه لمولى أمها وهو الرُّبُع ،
والرُّبُع الباقي يرجع إلى هذه الميِّتة . فهذا الجزء دائر ؛ لأنه خرج من هذه
الميِّتة ثم دار إليها ، ففيه الوجهان اللذان ذكرناهما . وهاتان المسألتان أصل
في دور الولاء . وفيها أقوال شاذة سواهما . وهذا أصح ما قيل فيها ، إن
شاء الله تعالى .

الإنصاف
و « البُلغة » ، و « شرح ابن مَنجى » ، و « الحاوى الصَّغير » ؛ أحدهما ، هو
لموالى الأم . وهو المذهب . صحَّحه في « التَّصحيح » . وجزم به في « الوجيز » .
واختاره المصنِّف ، والشارح . قال الوَئِي : هذا قياس قول الإمام أحمد رحمه الله .
وقدَّمه في « النِّظْم » ، و « الفروع » ، و « شرح ابن رَزِين » . والوجه
الثاني ، لبنت المال ؛ لأنه لا مُستحقَّ له . نصره القاضي في « المُجَرَّد » . وقدَّمه

فَإِنْ اشْتَرَتْ الْاِبْنَتَانِ اَبَاهُمَا ، ثُمَّ اشْتَرَى [٣١٢/٥] اَبُوهُمَا هُوَ وَالْكُبْرَى جَدَّهُمَا ، ثُمَّ مَاتَ الْاَبُ ، فَمَالُهُ بَيْنَهُمَا اَثْلَاثًا ، ثُمَّ إِذَا مَاتَ الْجَدُّ ، وَخَلَفَ ابْنَتَى ابْنِهِ فَلَهُمَا التُّلْثَانِ ، وَلِلْكُبْرَى نِصْفُ الْبَاقِي ؛ لَكُونِهَا مَوْلَاةٌ نِصْفِهِ ، يَبْقَى السُّدُسُ لِمَوَالِي الْاَبِ ؛ لِأَنَّهُ مَوْلَى نِصْفِ الْجَدِّ ، وَهُمَا ابْنَتَاهُ ، فَيَحْصُلُ لِلْكُبْرَى ثُلُثُ الْمَالِ وَرُبُعُهُ ، وَلِلصُّغْرَى رُبُعُهُ وَسُدُسُهُ ، فَإِنْ كَانَتْ بِحَالِهَا ، فَاشْتَرَتْ الْكُبْرَى وَأَبُوهَا أَخَاهُمَا لِابَيْهِمَا ، فَالْجَوَابُ فِيهَا كَالْتِي قَبْلَهَا .

فصل : فَإِنْ اشْتَرَى ثَلَاثُ بَنَاتٍ أُمَّهَاتُهُنَّ مُعْتَقَاتٌ أَبَاهُنَّ اَثْلَاثًا ، عَتَقَ عَلَيْهِنَّ ، وَجَرَ إِلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ ثُلُثَ وَلَاءِ أُخْتِهَا . فَإِنْ مَاتَ الْاَبُ كَانَ مَالُهُ بَيْنَهُنَّ اَثْلَاثًا بِالنَّسَبِ وَالْوَلَاءِ . فَإِنْ مَاتَتْ إِحْدَاهُنَّ بَعْدَهُ ، كَانَ لِأُخْتَيْهَا التُّلْثَانِ بِالنَّسَبِ وَثُلُثًا مَا بَقِيَ بِالْوَلَاءِ ، وَالْبَاقِي لِمَوَالِي أُمَّهَا ، وَتَصِحُّ مِنْ تِسْعَةٍ . وَلَوْ مَاتَتْ إِحْدَاهُنَّ ثُمَّ مَاتَ الْاَبُ ، قُسِمَ مَالُهُ عَلَى سَبْعَةٍ وَعَشْرِينَ ، لَهَا التُّلْثَانِ بِالنَّسَبِ وَثُلُثًا مَا بَقِيَ بِالْوَلَاءِ ، وَيَبْقَى التُّسْعُ ، وَهُوَ حِصَّةُ الْمَيِّتَةِ ، فَلَهُمَا ثُلَاثَاهُ ؛ لِأَنَّ لَهَا ثُلُثَيْنِ وَلِأُخْتِهَا ، وَلِمَوَالِي أُمَّهَا السُّدُسُ ، وَالسُّدُسُ الْبَاقِي لِلْمَيِّتَةِ قَبْلَهَا ؛ لِأَنَّ لَهَا ثُلُثًا وَلِأُخْتِهَا أَيْضًا ، فَيَكُونُ هَذَا السُّدُسُ بَيْنَ مَوْلَى أُمِّ الْمَيِّتَةِ الْأُولَى وَالْأُخْتَيْنِ عَلَى ثَلَاثَةِ ، فَاضْرِبْ سِتَّةً فِي ثَلَاثَةِ تَكُنْ ثَمَانِيَّةً عَشَرَ ؛ لِمَوَالِي أُمِّ الْمَيِّتَةِ الْأُولَى ثَلَاثَةُ ؛ سَهْمٌ لِلْحَيَّةِ ، وَسَهْمٌ

فِي « الْفُصُولِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » . وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَبْدِوَسٍ فِي « تَذَكِيرَتِهِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُتَوَرِّ » . وَقِيلَ : يُرَدُّ عَلَى سِهَامِ الْمَوَالِي اَثْلَاثًا ؛ لِمَوَالِي أُمِّ التُّلْثَانِ ، وَلِمَوَالِي أُمَّهَا التُّلُثُ . وَأُطْلِقَهُنَّ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْفَائِقِ » .

الشرح الكبير
 لِمَوَالِي أُمَّهَا ، وَسَهْمٌ يَعُودُ إِلَى الْمَيِّتَةِ الثَّانِيَةِ ؛ لِأَنَّهَا ثُلُثٌ وَلِأَنَّهَا . فِهَذَا
 هُوَ السَّهْمُ الدَّائِرُ ؛ لِأَنَّهُ خَرَجَ مِنَ الثَّانِيَةِ إِلَى الْأُولَى ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهَا .

فهرس الجزء الثامن عشر من الشرح الكبير والإينصاف كتاب الفرائض

الصفحة

- ٥ (وهى قسمة الموارث)
فائدة : الفرائض جمع فريضة ،...، وتسمى
- ٥ قسمة الموارث فرائض ...
- ٢٧٨٣ - مسألة : (وأسباب التوارث ثلاثة ؛ رحم ،
ونكاح ، وولاء ، لا غير) ٧ - ١٠
- فصل : إذا مات الإنسان بُدِئ بتكفينه
وتجهيزه مقدماً على ما سواه ،... ٩
- فائدة : الموالاة ؛ هى المؤاخاة . والمعاقدة؛
هى المخالفة . ٩
- ٢٧٨٤ - مسألة : (واجمع على توريثهم من الذكور
عشرة ؛ ...) ١٠ - ١٢
- ٢٧٨٥ - مسألة : (والوارث ثلاثة ؛ ذوو فرض ،
وعصبات ، وذوو رحم) . ١٢
- باب ميراث ذوى الفروض
(وهم عشرة ؛ الزوجان ، والأبوان ،
والجد ، والجدة ، والبنت ، وبنت الابن ،
والأخت من كل جهة ، والأخ من الأم) ١٣
- فائدتان ؛ إحداهما ، قوله فى عدددهم :
والأخ من الأم ... ١٣
- الثانية ، قوله : فللزوجة الربع إذا

- كان لها ولد ، أو ولد
ابن ، والنصف مع
١٤ عدمهما ...
- فصل : قال ، رضى الله عنه : (وللأب
ثلاثة أحوال ؛ حال يرث فيها
بالفرض) المجرد (وهى مع ذكور
١٥ الولد أو ولد الابن ، يرث السدس)
- فصل : قال : وللجد ثلاثة أحوال الأب
الثلاثة ، إلا أنه يسقط بالأب ؛ ... ١٦
- فصل : واختلف القائلون بتوريثهم معه في
٢٢ كيفية توريثهم ، ...
- فصل : ولا ينقص الجد عن سدس المال ،
٢٤ أو تسميته إذا زادت السهام ...
- ٢٧٨٦ - مسألة : (فإن لم يفضل عن الفرض إلا السدس فهو
له ، ويسقط من معه) ٢٥ - ٢٩
- فائدة : سُميت « أكَدَرِيَّة » ؛ لتكديرها
أصول زيد في الجد ، في الأشهر
٢٦ عنه ...
- فصل : زوجة وأم وأخت وجد ، للزوجة
الربع ، وللأم الثلث ، والباقي بين
الأخت والجد على ثلاثة ، ... ٢٨
- فصل : زوجة وأخت وجد وجدة ، فهى
٢٩ كالتى قبلها في فروعها ، إلا فى ...
- ٢٧٨٧ - مسألة : (فإن لم يكن) فى الأكدريّة (زوج) ٣٠ ، ٣١
- فائدة : قوله : وإن لم يكن فيها زوج ، سميت

الصفحة

- ٣٠ الجرقاء ؛ ...
فائدة : لو عُدم الجد من الأكدرية ، سميت
٣١ المباهلة ؛ ...
٢٧٨٨ - مسألة : (وولد الأب كولد الأبوين في مقاسمة
الجد إذا انفردوا)
٣٣ - ٣١
٢٧٨٩ - مسألة : (إلا أن يكون ولد الأبوين أختًا واحدة ،
فتأخذ تمام النصف ، وما فضل) فهو
٣٣ ، ٣٤ (لهم ...)
فائدة : قوله : فإن كان جد ، وأخت من
أبوين ، وأخت من أب ، فالملال
٣٣ بينهم على أربعة ؛ ...
٢٧٩٠ - مسألة : (فإن كان معهم أم فلها السدس ، وللجد
ثلث الباقي)
٣٤ - ٣٧
فصل : أم أو جدة وأختان وجد ، المقاسمة
خير للجد ، ويقتضى خمسة على
٣٥ أربعة ، ...
فصل : بنت وأخ وجد ، للبنات النصف ،
٣٦ والباقي بين الأخ والجد نصفين ...
فصل : بنتان أو أكثر ، أو بنت وبنت ابن
وأخت وجد ، للبنتين الثلثان ،
والباقي بين الجد والأخت على
٣٧ ثلاثة ، ...
فصل : زوج وأخت وجد ، للزوج
النصف ، والباقي بينهما على
٣٧ ثلاثة ...

- فصل : زوجة وبنت وأخت وجد ، الباقي
 ٣٨ بين الجد والأخت على ثلاثة ، ...
 فصل : قال ، رضى الله عنه : (وللأم
 ٣٨ أربعة أحوال ؛ ...)
 تنبيه : ظاهر قوله : وحال رابع ؛ وهى إذا
 ٤٢ لم يكن لولدها أب ؛ ...
 ٢٧٩١ - مسألة : (وعصبته عصبه أمه . وعنه ، أنها هى
 عصبته) ٤٤ - ٤٧
 ٢٧٩٢ - مسألة : (فإذا خلف أمًا وخالًا ، فلأمه الثلث) ٤٧ - ٥٢
 فصل : فإن لم يخلف إلا أمه ، فلها الثلث
 ٤٨ فرضًا والباقي بالرد ...
 فصل : ابن ملاعنة مات وترك بنتًا وبنت ابن
 ومولى أمه ، الباقي لمولى الأم فى
 ٤٩ قول الجمهور ...
 فصل : فإن لم يترك ابن الملاعنة ذا سهم
 فالمال لعصبه أمه فى قول
 ٥٠ الجماعة ...
 فصل : وإذا قُسم ميراث ابن الملاعنة ثم
 أكذب الملاعن نفسه ، لحقه الولد
 ٥١ ونقضت القسمة ...
 فصل : ولو كان المنفئ باللعان توأمين ،
 ولهما أخ آخر من الزوج لم ينفعه ،
 ٥١ فمات أحد التوأمين ، ...
 فصل : قولهم إن الأم عصبه ولدها ... إنما
 ٥١ هو فى الميراث خاصة ، ...

- ٢٧٩٣ - مسألة : (وإذا مات ابنُ ابنِ الملائنة وخلف أمه
٥٥ - ٥٢ (وجدته ، ...)
فصل : والحكم في ميراث ولد الزنى في
جميع ما ذكرنا كالحكم في ولد
٥٤ الملائنة ، ...
فصل : قال ، رحمه الله : (وللجدات
السدس - واحدة كانت أو أكثر -
٥٥ إذا تحاذين)
فصل : ولا يزيد ميراثهن على السدس
٥٧ فرضًا وإن كثرن ...
فصل : ولا خلاف بين أهل العلم في توريث
٥٧ جدتين ؛ ...
٢٧٩٤ - مسألة : (فإن كان بعضهن أقرب من بعض
٦٢ - ٦٠ فالميراث لأقربهن ...)
مسائل : من ذلك أمُّ أمٍّ وأمُّ أمٍّ أب ، فالمال
للاولى إلا في قول ابن مسعود هو
٦١ بينهما ...
٢٧٩٥ - مسألة : (ولا يرث أكثر من ثلاث جدات ؛ أمُّ
٦٤ - ٦٢ الأمِّ ، وأمُّ الأب ، وأمُّ الجد ، ...)
أمثلة ذلك : أمُّ أمٍّ وأمُّ أب ، السدس بينهما
٦٣ إجماعًا ...
٢٧٩٦ - مسألة : (والجدات المتحاذيات أمُّ أمٍّ وأمُّ أمٍّ
٦٥ ، ٦٤ أب وأمُّ أبى أب)
٢٧٩٧ - مسألة : (وترث الجدة وابنها حيٌّ . وعنه ، لا
٦٨ - ٦٥ ترث)

- مسائل ذلك : أم أب وأب ، والسدس لها
٦٧ والباقي للأب ...
- ٢٧٩٨ - مسألة : (فإن اجتمعت جدة ذات قرابتين مع
٦٨ ، ٦٩ أخرى)
فائدة : لو أدلت جدة بثلاث جهات ترث
بها ، لم يمكن أن يجتمع معها جدة
٦٩ أخرى وارثة ...
- ٢٧٩٩ - مسألة ؛ قال ، رحمه الله : (وللبنت الواحدة
٧٠ - ٧٢ النصف)
٢٨٠٠ - مسألة : (وبنات الابن بمنزلة البنات إذا لم يكن
٧٢ بنات)
٢٨٠١ - مسألة : (فإن كانت بنت وبنات ابن ، ...)
٧٣ - ٧٥ فائدة : قوله : فإن كانت بنت وبنات
ابن ، ...
٧٣ فصل : فإذا كان مع بنات الابن ذكر في
درجتهم فإنه يعصبن فيما بقي ، ...
٧٤ ٢٨٠٢ - مسألة : (وإن استكمل البنات الثلاثين سقط بنات
الابن ، إلا أن يكون معهن ... ذكر في
٧٥ - ٧٦ فيعصبن فيما بقي)
فصل : وحكم بنات ابن الابن مع بنات
الابن حكم بنات الابن مع بنات
٧٦ الصُّلب ، ...
فصل : (وفرض الأخوات من الأبوين
كفرض البنات سواء ، إلا أنه لا
٧٧ يعصبن إلا أخوهن)

- ٢٨٠٣ - مسألة : (والأخوات مع البنات عصبية ، يرثن ما فضل كالإخوة ، وليست لهن معهن فريضة مسماة) ٧٩ - ٨١
- فصل : (وللواحد من ولد الأم السدس ذكرًا كان أو أنثى ، فإن كانا اثنين فصاعدًا فلهم الثلث بينهم بالسوية) ٨١
- فصل في الحجب : قال ، رحمه الله : (يسقط الجد بالأب ؛ وكل جد بمن هو أقرب منه) ٨٢
- ٢٨٠٤ - مسألة : (و) يسقط (ولد الأبوين بثلاثة ؛ بالابن ، وابنه ، والأب) ٨٣ ، ٨٤
- تنبيه : ظاهر قوله في الحجب : ويسقط ولد الأبوين بثلاثة ؛ ... ٨٣
- ٢٨٠٥ - مسألة : (ويسقط ولد الأم بأربعة ؛ بالولد ذكرًا كان أو أنثى وولد الابن ، والأب ، والجد) ٨٤ - ٨٧
- فصل : واختلف أهل العلم في الكلالة ، ... ٨٥
- باب العصبات
- (وهم عشرة ؛ الابن ، وابنه ، والأب ، وأبوه ، والأخ ، وابنه إلا من الأم ، والعم ، وابنه كذلك ، ومولى النعمة ، ومولاة النعمة ...) ٨٩
- تنبيه : ظاهر قوله : ثم الجد ، وإن علا ، ثم الأخ من الأبوين ... ٩٠

- فوائد تتعلق بتوضيح مفهوم قوله بعد ذكر ترتيب العصابات : لا يرث بنو أب أعلى مع بنى أب أقرب منه . ٩١
- ٢٨٠٦ - مسألة : (فإذا انقرض العصابة من النسب ، ورث المولى المَعْتَقُ ، ثم عصباته) ٩٢
- فائدة : قوله : وإذا انقرض العصابة من النسب ، ورث المولى المَعْتَقُ ، ثم عصباته من بعده . يعنى ... ٩٢
- ٢٨٠٧ - مسألة : (وأربعة من الذكور يعصبون أخواتهم ، فيمنعونهن الفرض ، ويقتسمون ما ورثوا للذكر مثل حظ الأنثيين ، وهم ...) ٩٢ ، ٩٣
- ٢٨٠٨ - مسألة : (وابنُ ابنِ الابنِ يعصب من بإزائه من أخواته وبنات عمه وبنات عم أبيه) ٩٣ ، ٩٤
- ٢٨٠٩ - مسألة : (ومتى كان بعض بنى الأعمام زوجاً أو أختاً لأم ، أخذ فرضه ...) ٩٥ - ١٠٠
- فائدة : قوله : ومتى كان بعض بنى الأعمام زوجاً ، أو أختاً من أم ، أخذ فرضه ... ٩٥
- فصل : فإن كان معهما أخ لأب ، فلأخ من الأم السدس والباقي للأخ من الأب ... ٩٦
- فصل : فإن كان ابنا عمٍّ أحدهما أخ لأم ، وبنات أو بنت ابن ، ... ٩٦
- فصل : فحصل خلاف ابن مسعود فى مسائل ست ؛ ... ٩٧
- فصل : ابنُ ابنِ عمٍ هو أخ لأم ، وابن ابن عم آخر ، ... ٩٨

- فصل : ابنا عم أحدهما زوج ، للزوج
النصف ، والباقي بينهما نصفين
عند الجميع ... ٩٨
- فصل : أخوان من أم أحدهما ابن عم ،
فالثلث بينهما والباقي لابن العم ... ٩٩
- فصل : ثلاثة إخوة لأم أحدهم ابن عم ،
وثلاثة بنى عم أحدهم أخ لأم ، ... ٩٩
- ٢٨١٠ - مسألة : (وإذا اجتمع ذو فرض وعصبة ، بدئ
بذى الفرض فأخذ فرضه ، وما بقى
للعصبة) ١٠٠
- ٢٨١١ - مسألة : (وإن استغرقت الفروض المال فلا شيء
للعصبة ، ...) ١٠٠ - ١٠٤
- فصل : ولو كان مكان ولد الأبوين فى هذه
المسألة عصبة من ولد الأب
سقطوا ، ... ١٠٤
- فصل : (وتسمى) هذه المسألة (المشتركة
والحمارية إذا كان فيها إخوة لأبوين) ١٠٤
- فصل : إذا قيل : امرأة خلفت أمًا وابنتى عم
أحدهما زوج والآخر أخ لأم وثلاثة
مفترقين ... ١٠٤
- ومن مسائل ذلك : زوج وأم وأختان لأم
وأخ لأبوين ، ... ١٠٥
- ٢٨١٢ - مسألة : (ولو كان مكانهم أخوات لأبوين أو لأب
عالت إلى عشرة ، وسميت ذات
الفروخ) ١٠٥ - ١٠٩

فائدة : قوله : ولو كان مكانهم أخوات
لأبوين أو لأب ، عالت إلى عشرة -
بلا نزاع - وسميت ذات

الفروخ ... ١٠٥

فصل : ومعنى العول ازدحام الفرائض

بحيث لا يتسع لها المال ، ... ١٠٦

فصل : حصل خلاف ابن عباس للصحابة

في خمس مسائل اشتهر قوله فيها ؛ ... ١٠٩

باب أصول المسائل

٢٨١٣ - مسألة : (الفروض ستة) ... (وهى نوعان ؛

النصف ، والرابع ، والثلث ، والثلثان ،

والثلث ، والسدس) ١١١ - ١١٣

فائدة : قوله : فإذا اجتمع مع النصف

سدس أو ثلث أو ثلثان ، فهى من

سته ... ١١٢

٢٨١٤ - مسألة ؛ قال : (وإن اجتمع مع الربع أحد الثلاثة

فهى من اثنى عشر ، وتعول على الأفراد

إلى سبعة عشر ، ...) ١١٤ ، ١١٥

فائدة : قوله : وإذا اجتمع مع الربع أحد

الثلاثة ، فهى من اثنى عشر ،

وتعول على الأفراد إلى سبعة

عشر ... ١١٤

٢٨١٥ - مسألة : (وإن اجتمع مع الثمن سدس أو ثلثان ،

فأصلها من أربعة وعشرين ، وتعول إلى

- ١١٥ ، ١١٦ (سبعة وعشرين ، ...) مسائل ذلك : امرأة وأبوان وبنت أو بنون
١١٦ وبنات ...
فصل : ولا يمكن أن يعول هذا الأصل
إلى أكثر من هذا ، إلا على قول ابن
١١٧ مسعود ، ...
فصل في الرد : (إذا لم تستوعب الفروض
المال ولم يكن عصة ، رد الفاضل
على ذوى الفروض بقدر فروضهم ،
١١٧ إلا الزوج والزوجة)
٢٨١٦ - مسألة : (فإن كان المردود عليه واحدًا أخذ
١٢٠ ، ١٢١ المال كله)
٢٨١٧ - مسألة : (وإن اختلفت أجناسهم ، فخذ عدد
سهامهم من أصل ستة ، فاجعله أصل
١٢١ ، ١٢٢ مسألته)
٢٨١٨ - مسألة : (فإن انكسر على فريق منهم ضربته في
١٢٢ عدد سهامهم ؛ لأنه أصل مسألته)
٢٨١٩ - مسألة : (فإن كان معهم أحد الزوجين أعطيته
فرضه من أصل مسألته ، وقسمت الباقي
على مسألة الرد)
١٢٣ - ١٢٧ فصل : ومتى كان مع أحد الزوجين واحد
منفرد ممن يُرد عليه ، فإنه يأخذ
١٢٥ الفاضل عن الزوج ، ...
فائدة : إذا لم نقل بالرد ، كان الفاضل لبيت
المال ، وكذلك مال من مات ولا

باب تصحيح المسائل

- (إذا لم ينقسم سهم فريق من الورثة عليهم
 قسمة صحيحة ، فاضرب عددهم في
 أصل المسألة وعولها إن كانت عائلة ، ...) ١٢٩
 ٢٨٢٠ - مسألة : (وإن انكسر على فريقين أو أكثر)
 لم يخل من أربعة أقسام ؛ ... ١٣٧-١٣٠
 فائدة : قوله : فإن تباينت ، ضربت بعضها
 في بعض ، فما بلغ ضربته في المسألة
 وعولها ... ١٣١
 فصل : فإن أردت أن تعرف ما لأحدهم قبل
 التصحيح ، فاضرب سهام فريقه في
 الفريق الآخر ، ... ١٣٢
 فائدة : قوله : وإن كانت موافقة ؛
 كأربعة ، وستة ، وعشرة ... ١٣٣
 فصل : فإن كان الكسر على ثلاثة أحياء
 نظرت ؛ فإن كانت متماثلة ، ... ١٣٤
 فصل : في معرفة الموافقة والمناسبة
 والمباينة ؛ ... ١٣٦

باب المناسخات

- (ومعناها أن يموت بعض ورثة الميت قبل
 قسم تركته . ولها ثلاثة أحوال ؛ ...) ١٣٩
 فائدة : قوله : ومعناها ؛ أن يموت بعض

- ١٣٩ الورثة قبل قسم تركته ...
 فصل : وربما اختلف الحكم بكون الميت
 الأول رجلاً أو امرأة ، فيحتاج
 ١٤٥ إلى السؤال عن ذلك ...
 ٢٨٢١ - مسألة : (فإن مات ثالث جمعت سهامه مما صحت
 منه الأوليان ، وعملت فيها عملك في
 مسألة الثاني مع الأول ...)
 ١٤٦ ، ١٤٧

باب قسم التركات

- (إذا خلف تركة معلومة فأمكنك نسبة
 نصيب كل وارث من المسألة ، فأعطه مثل
 ١٤٩ تلك النسبة من التركة)
 فائدتان ؛ إحداهما ، لو قال قائل : إنما يرثني
 أربعة بنين ، ولى تركة ،
 أخذ الأكبر ديناراً
 ١٤٩ وخمس ما بقي ، و...
 الثانية ، لو قال إنسان لمريض :
 أوص . فقال : إنما يرثني
 امرأتاك ، وجدتك ،
 وأختك ، وعمتك ،
 ١٤٩ وخالتك ...
 فصل : فإن كانت المسألة من الأعداد
 الصُّم لم يمكن العمل بالطريق
 الأول ؛ ...
 ١٥١
 ٢٨٢٢ - مسألة : (وإن شئت في مسائل المناسخت قسمت

- التركة على المسألة الأولى ، ثم أخذت
نصيب الثاني فقسمته على مسأله ، ... (١٥١ ، ١٥٢)
٢٨٢٣ - مسألة : (وإن أردت القسمة على قراريط الدينار
فاجعل عدد القراريط كالتركة المعلومة ،
واعمل على ما قلنا) ١٥٢ -
١٥٤
٢٨٢٤ - مسألة : (وإن كانت التركة سهامًا من عقار ؛
كثلث وربع ونحو ذلك ، ...) ١٥٤ - ١٥٨
فصل في المجهولات : زوج وأم وأختان لأب
وأم ، أخذ الزوج
بميراثه خمسة
وأربعين دينارًا ، كم
جميع التركة ؟ ... ١٥٦

باب ذوى الأرحام

- (وهم كل قرابة ليس بذى فرض ولا
عصبة ...) ١٥٩
تنبيه : تقدم في آخر كتاب الفرائض رواية ،
أن ذوى الأرحام لا يرثون ألبتة ... ١٥٩
فصل : والرد يقدم على ميراث ذوى
الأرحام ، ... ١٦٤
فصل : وكذلك المولى المُعتَق وعصباته
يقدمون على ذوى الأرحام ... ١٦٤
٢٨٢٥ - مسألة : (ويورثون بالتزويل ، فيجعل كل وارث
بمنزلة من أدلى به ، فيجعل ولد البنات

- والأخوات كأمهاتهم ، وبنات الإخوة
والأعمام وولد الإخوة من الأم
كآبائهم ، ... (١٦٥-١٦٨)
فائدة : هل عمة الأب لأبوين أو لأب ،
كجد ؟ أو كعم الأب من الأبوين ؟
أو كأب الجد ؟ ... ١٦٧
مسائل ذلك : بنتُ بنتٍ وبنتُ بنتِ ابنٍ ،
المال بينهما على أربعة ... ١٦٨
٢٨٢٦ - مسألة : (فإن أدلى جماعة منهم بواحد واستوت
منازلهم منه ، فنصيبه بينهم بالسوية ،
ذكرهم وأنثاهم سواء ...) ١٦٨-١٧٦
مسائل ذلك : ابن أخت معه أخته ، أو ابن
بنت معه أخته ، المال بينهما
نصفين عند من سوى ... ١٧٠
فصل : إذا كان معك أولاد بنات أو أخوات ،
قسمت المال بين أمهاتهن على
عددهن ، ... ١٧١
مسائل من ذلك : بنتُ ابنٍ وبنتُ بنتٍ وابنُ
بنتٍ بنتٍ ، قول من
سوى ، المال بينهما
نصفين ، ... ١٧٢
فصل : بنتُ بنتٍ وبنتُ بنتِ ابنٍ ، هي من
أربعة عند المنزلين جميعهم ، ... ١٧٤
٢٨٢٧ - مسألة : (وإذا كان ابنُ وبنتُ أختٍ وبنتُ أختٍ
أخرى ، ...) ١٧٦-١٨١

- فصل : ثلاث بنات ثلاث أخوات
 ١٧٧ مفترقات ...
- مسائل : من ذلك ؛ ست بنات ثلاث
 أخوات مفترقات ، المال بين
 ١٧٨ الأخوات على خمسة ، ...
- فصل : فإن كن ثلاث بنات ثلاث إخوة
 ١٧٩ مفترقين ، ...
- مسائل : من ذلك ؛ ست بنات ستة إخوة
 مفترقين ، لولد الأم الثلث والباقي
 ١٧٩ لولد الأبوين ...
- فصل : بنت أخ لأم وبنت ابن أخ لأب ،
 للأولى السدس ، والباقي للثانية
 ١٨٠ عند المنزّلين ...
- ٢٨٢٨ - مسألة : (وإن اختلفت منازلهم من المُدَلّي به
 جعلته كالميت ، وقسمت نصيبه بينهم على
 ذلك ، ...) ١٨١ - ١٨٣
- ٢٨٢٩ - مسألة : (فإن خَلَفَ ثلاثة أحوال مفترقين ، ...) ١٨٣
- ٢٨٣٠ - مسألة : (فإن كان معهم أبو أم أسقطهم ، كما
 يُسْقِطُ الأب الإخوة) ١٨٣
- فصل : ثلاثة أحوال مفترقين معهم أخواتهم
 ١٨٣ وعمّ وعمّة من أم ، ...
- فصل : خالة وابن عمّة ، للخالة الثلث ،
 والباقي لابن العمّة ... ١٨٤
- فصل : خالة وخال وأبو أم ، المال لأبى
 الأم ... ١٨٦

- فصل : عمة وابنة أخ ، المال للعممة عند
من نزلها أبا ، ولابنة الأخ عند من
نزلها عمًا ، ... ١٨٦
- ٢٨٣١ - مسألة : (وإن خَلَفَ ثلاث بنات عمومة مفترقين ،
فالمال لبنت العم من الأبوين وحدها) ١٨٧ - ١٨٩
ومن مسائل ذلك : بنت عم لأبوين وبنت
عم لأب ، المال
للأولى ... ١٨٨
- ٢٨٣٢ - مسألة : (فإن أدلى جماعة منهم بجماعة ، قسمت
المال بين المُدْلَى بهم كأنهم أحياء ، فما
صار لكل وارث فهو لمن أدلى به) ١٨٩ - ١٩٢
فصل : فإن انفرد واحد من ذوى الأرحام
أخذ المال كله في قول جميع من
ورثهم ... ١٩١
- ٢٨٣٣ - مسألة : (والجهات أربع : الأبوة ، والأمومة ،
والبنوة ، والأخوة) ١٩٢ - ١٩٨
مسائل من هذا : بنت بنت بنت وبنت بنت
بنت بنت وبنت أخ ، ... ١٩٤
فائدة : البنوة جهة واحدة ١٩٤
فصل في عَمَاتِ الأبوين وأُخُوَاهُمَا
وخالاتهما : مذهبنا تقديم الأسبق
إلى الوارث إن كانا من جهة
واحدة ، ... ١٩٧
ومن مسائل ذلك : ثلاث خالات أم
مفترقات ، وثلاثة
أعمام أم مفترقين ،

- وثلاث خالات أب
مفترقات، فخالات الأم
بمنزلة أم الأم ، وخالات
الأب بمنزلة أم الأب،... ١٩٧
- ٢٨٣٤ - مسألة : (ومن أمتَّ بقرايتين ورث بهما) ١٩٨ - ٢٠٠
- ٢٨٣٥ - مسألة : (فإن اتفق معهم أحد الزوجين أعطيته
فرضه غير محجوب ولا معاول) ٢٠٠ - ٢٠٣
- ٢٨٣٦ - مسألة : (ولا يعول من مسائل ذوى الأرحام إلا
مسألة واحدة وشبهها) ٢٠٣

باب ميراث الحمل

- (إذا مات عن حمل يرثه وطالب بقية الورثة
بالقسمة ، وقفت له) نصيب ذكرين ،
إن كان نصيبهما أكثر ، ...) ٢٠٥
- فائدة : الحمل يرث في الجملة ، بلا نزاع ... ٢٠٥
- فائدة : قوله : وقفت له نصيب ذكرين ،
إن كان نصيبهما أكثر ، وإلا
وقفت نصيب أنثيين ... ٢٠٥
- فصل : واختلف القائلون بالوقف فيما
يوقف ، ... ٢٠٧
- ٢٨٣٧ - مسألة : (فإذا وضع الحمل دفعت إليه نصيبه
ورددت الباقي إلى مستحقه) ٢٠٨ - ٢١٠
- مسائل من ذلك : امرأة حامل وبنت ،
للمرأة الثمن ، وللبنات
خمس الباقي ... ٢٠٨

فصل : قال الشيخ ، رحمه الله : (وإذا

استهل المولود صارحًا ورث

٢١٠ ووُورث ، ...)

٢٨٣٨ - مسألة : (وإن خرج بعضه فاستهل ثم انفصل

٢١٤ ، ٢١٥ ميتًا لم يرث)

٢٨٣٩ - مسألة : (وإن ولدت توأمين فاستهل أحدهما

٢٢٣ - ٢١٥ وأشكل ، أقرع بينهما)

تنبيه : قوله : وإن ولدت توأمين ، فاستهل

٢١٥ أحدهما وأشكل ، أقرع بينهما ، ...

ومن مسائل ذلك : رجل خلف أمه وأخاه

وأم ولد حاملاً منه ،

فولدت توأمين ذكرًا

وأنثى ، فاستهل أحدهما

٢١٦ ولم يعلم بعينه ، ...

فصل : إذا ولدت الحامل توأمين ، فسمع

الاستهلال من أحدهما ثم سمع مرة

أخرى ، فلم يدر أهو من الأول أو

٢١٧ من الثاني ، ...

من مسائل ذلك : أم حامل وأخت لأب

وعم ، ولدت الأم

بنتين ، فاستهلت إحداهما

ثم سمع الاستهلال مرة

أخرى ، فلم يدر هل

استهلت الأخرى ، أو

٢١٨ تكرر من واحدة ؟ ...

- فصل : وربما كان الحمل لا يرث إلا أن
 ٢١٩ يكون ذكراً ، ...
- فصل : وربما كان الحمل لا يرث إلا أن
 ٢١٩ يكون أنثى ، ...
- فائدتان ؛ إحداهما ، لو مات كافر عن حمل
 منه ، لم يرثه
 ٢٢٠ . الحمل ؛ ...
- الثانية ، إذا مات كافر عن حمل
 من كافر غيره ، فأسلمت
 ٢٢١ أمه قبل وضعه ، ...
- تنبيه يتعلق بذكر ما فسر به أصحاب الإمام
 أحمد النصوص التي أوردها عن موت
 ٢٢١-٢٢٣ الكافر عن حمل منه .
- فائدتان ؛ إحداهما ، لو زوج أمته بحر
 فأحبلها ، فقال السيد:
 إن كان حملك ذكراً ،
 فأنت وهو رقيقان ،
 ٢٢٣ وإلا فأنتما حران ...
- الثانية ، لو خلف ورثة ، وأمة
 ٢٢٣ مزوجة ...

باب ميراث المفقود

- وهو نوعان ؛ أحدهما ، من (انقطع خبره
 ٢٢٥ لغية ظاهرها السلامة ، كالتاجر)
- فائدة : نقل الميموني في عبد مفقود : الظاهر

- ٢٣٠ أنه كالحر ...
- ٢٨٤٠ - مسألة : وإن مات للمفقود من يرثه قبل الحكم بوفاته ، وقف للمفقود نصيبه من ميراثه ،
- ٢٣٣-٢٣٠ و (دفع إلى كل وارث اليقين)
- ٢٨٤١ - مسألة : (ولباقى الورثة أن يصطلحوا على ما زاد عن نصيبه فيقسموه)
- ٢٣٨-٢٣٣ مسائل ذلك : زوج وأم وأخت وجد وأخ مفقود ، مسألة الموت من
- ٢٣٥ سبعة وعشرين ؛ ...
- فوائد ؛ الأولى ، إذا قدم المفقود بعد قسم ماله ، أخذ ما وجدته
- ٢٣٦ بعينه ، ...
- الثانية ، لو جعل لأسير من وقف شيء ، تسلمه وحفظه وكيله ومن ينتقل إليه بعده
- ٢٣٧ جميعاً ...
- ٢٣٧ الثالثة ، المُشْكِلُ نسبه كالمفقود... : العمل فى الرابعة ، قال ... : والمطلوب فى المفقودين أو أكثر ، بتنزيلهم بعدد أحوالهم ،
- ٢٣٨ لا غير ، ...
- فصل : والأسير كالمفقود إذا انقطع خبره ، ...
- ٢٣٧

باب ميراث الخنثى

- (وهو الذى له ذكْر وفَرْج امرأة) ٢٣٩
- ٢٨٤٢ - مسألة : (ويعتبر بمباله) ٢٣٩ - ٢٤١
- فصل : فإن بال منهما جميعاً اعتبر
بأسبقهما ... ٢٤٠
- ٢٨٤٣ - مسألة : (فإن) مات له من يرثه و (كان يرجى
انكشاف حاله ، وهو الصغير) ...
(أُعْطِيَ هو ومن معه اليقين ، ووقف
الباقى) ٢٤١ - ٢٤٣
- ٢٨٤٤ - مسألة : (فإذا كان ابن ، وبنت) وولد خنثى
(جعلت للبنت أقل عدد له نصف وهو
سهمان ، وللذكر أربعة ، وللخنثى
ثلاثة) ٢٤٤ - ٢٤٩
- تنبيه : مراده بقوله : أُعْطِيَ نصف ميراث
ذكْر ، ونصف ميراث أنثى ... ٢٤٦
- فصل : فإن كان الخنثى يرث فى حال دون
حال ، ... ٢٤٨
- فصل : قال الخبرى : اعلم أن الذين
يكونون خنثاى من الورثة ستة ؛ ... ٢٤٨
- ٢٨٤٥ - مسألة : (فإن كانا خنثيين أو أكثر نزلتهم بعدد
أحوالهم) ٢٤٩ - ٢٥٣
- فوائد ؛ الأولى ، لو أعطيت الخنثاى اليقين
قبل اليأس من انكشاف
حاله ، ... ٢٥١

الثانية ، لو صالح الخنثى المشكل من

معه على ما وقف له ، صح

٢٥١ إن كان بعد البلوغ ، ...

الثالثة ، قال المصنف : لقد وجدنا

في عصرنا شيئاً لم يذكره

٢٥١ الفرضيون ، ...

فصل : قال شيخنا : قد وجدنا في عصرنا

شيئاً شبيهاً لم يذكره الفرضيون ولم

٢٥٢ يسمعوا به ، ...

باب ميراث الغرقى ومن عمى موتهم

(إذا مات متوارثان كالغرقى والهدمى ،

وجهل أولهما موتاً ، واختلف وُرائتهما في

٢٥٥ السابق منهما ، ...)

فائدة : لو علم السابق منهما موتاً ، ثم نُسِيَ

٢٥٨ أو جهلوا عينه ، ...

فوائد : الأولى ، لو عيّن الورثة موت أحدهما

وشكّوا ، هل مات الآخر

٢٦٠ قبله أو بعده ؟ ...

الثانية ، لو تحقق موتهما معاً ، لم

٢٦١ يتوارثا اتفاقاً ...

الثالثة ، وهى غريبة ، لو مات

أخوان عند الزوال ،

أحدهما بالمشرق والآخر

٢٦١ بالمغرب ، ...

- ٢٨٤٦ - مسألة قال : (فلو غرق أخوان ، أحدهما مولى
زيد ، والآخر مولى عمرو) ٢٦١-٢٦٤
فصل : وإن علم أنهما ماتا معًا في حال
واحدة ، لم يرث أحدهما صاحبه
وورث كل واحد الأحياء من
ورثته ؛ ... ٢٦٤

باب ميراث أهل الملل

- (لا يرث المسلم الكافر ، ولا الكافر
المسلم) ٢٦٥
تنبيه : ظاهر كلام المصنف أنه لا يرث بينهما
بالولاء ، ... ٢٦٧
- ٢٨٤٧ - مسألة : (إلا أن يسلم قبل قسم الميراث فيرثه .
وعنه ، لا يرث) ٢٦٧-٢٧٠
تنبيه : ظاهر كلام المصنف وغيره أنه سواء
كان المسلم زوجة أو غيرها ممن
يرث ... ٢٦٩
- ٢٨٤٨ - مسألة : (وإن عتق عبد بعد موت موروثه وقبل
القسم لم يرث ، وجهًا واحدًا) ٢٧٠-٢٧٢
فائدة : قال في ... : ولو وجدت الحرية
عقب موت الموروث أو معه ؛ ... ٢٧١
فصل : ولو ملك ابن عمه فدبره ، فعتق
بموته ، لم يرث ؛ لأنه رقيق حين
الموت ... ٢٧٢
- ٢٨٤٩ - مسألة : (ويرث أهل الذمة بعضهم بعضًا إن اتفقت

- أديانهم) ٢٧٢
- ٢٨٥٠ - مسألة : (وهم ثلاث ملل ؛ اليهودية ، والنصرانية ،
ودين سائرهم) ٢٧٣ - ٢٧٥
- ٢٨٥١ - مسألة : (وإن اختلفت أديانهم لم يتوارثوا) ٢٧٥ ، ٢٧٦
- تنبيه : الخلاف هنا مبني على الخلاف في
الملل ، ... ٢٧٦
- ٢٨٥٢ - مسألة : (ولا يرث حرى ذميا ، ولا ذمى
حرىا ...) ٢٧٦ - ٢٧٨
- فصل : فأما المستأمن فيرثه أهل الحرب
وأهل دار الإسلام ... ٢٧٧
- فائدة : يرث الحرى المستأمن ، وعكسه ،
ويرث الذمى المستأمن ،
وعكسه ... ٢٧٧
- ٢٨٥٣ - مسألة : (والمرتد لا يرث أحداً ، إلا أن يسلم قبل
قسم الميراث) ٢٧٨ ، ٢٧٩
- فصل : والزنديق كالمرتد فيما ذكرنا ... ٢٧٩
- ٢٨٥٤ - مسألة : (وإن مات على رده فماله فيء . وعنه ،
أنه لو رثته من المسلمين ...) ٢٧٩ - ٢٨٤
- فصل : قد ذكرنا أن الزنديق كالمرتد ، لا
يرث ولا يورث ... ٢٨١
- فائدتان ؛ إحداهما ، الزنديق وهو المنافق
كالمرتد ، ... ٢٨٢
- الثانية ، كل مبتدع داعية إلى بدعة
مكفرة ، فماله فيء ... ٢٨٢
- فصل : وارتداد الزوجين معا كارتداد

- أحدهما ، ... ٢٨٣
- فصل : قال الشيخ ، رضى الله عنه : (وإن أسلم المجوس أو تحاكموا إلينا ورثوا بجميع قراباتهم) ٢٨٤
- فائدة : حكم ما إذا أولد المسلم ذات محرم وغيرها ، بشبهة تثبت النسب ، حكم المجوس فى إرثهم بجميع قراباتهم ... ٢٨٥
- فصل : والمسائل التى يجتمع فيها قرابتان ويصح الإرث بهما ست ؛ ... ٢٨٧
- ٢٨٥٥ - مسألة : (إذا خلف أمه ، وهى أخته من أبيه ، وعمًا) ٢٨٨
- ٢٨٥٦ - مسألة : (ولا يرثون بنكاح ذوات المحارم ، ولا بنكاح لا يقرون عليه لو أسلموا) ٢٨٨ - ٢٩٧
- فصل : وإذا مات ذمى لا وارث له كان ماله فيثًا ، ... ٢٨٩
- مسائل من هذا الباب : مجوسى تزوج ابنته فأولدها بنتًا ، ثم مات عنهما ، ... ٢٨٩
- فصل : وإن وطىء مسلم بعض محارمه بشبهة ، أو اشتراها وهو لا يعرفها ، فوطئها ، وولدت له ، ... ٢٩٢
- فصل فى التزويج فى المرض والصحة : حكم النكاح فى الصحة والمرض سواء فى صحة العقد وتوريث كل واحد

- ٢٩٢ ... منهما من صاحبه ،
 فصل : ولا فرق في ميراث الزوجين بين ما
 ٢٩٣ قبل الدخول وبعده ، ...
 فصل : فأما النكاح الفاسد فلا يثبت به
 ٢٩٤ التوارث بين الزوجين ؛ ...
 فصل : فإن تزوج امرأة في عقد ، واثنين في
 عقد ، وثلاثاً في عقد ، ولم يُعْلَم
 ٢٩٥ السابق ، ...

باب ميراث المطلقة

- (إذا طلقها في صحته أو مرض غير مخوف
 ٢٩٩ طلاقاً بائناً قطع التوارث بينهما)
 ٢٨٥٧ - مسألة : (وإن كان) الطلاق (رجعيّاً لم يقطعه
 ٣٠٠ ما دامت في العدة)
 ٢٨٥٨ - مسألة : (وإن طلقها في مرض الموت المخوف طلاقاً
 لا يهتم فيه ؛ ...)
 ٣٠٠ - ٣٠٢ تنبيه : ظاهر كلام المصنف ، أنها لو سألته
 ٣٠١ أن يطلقها طليقة فطلقها ثلاثاً ، ...
 فائدتان ؛ إحداها ، لو خالعتة فهو كطلاق
 ٣٠٢ الصحيح ، ...
 الثانية ، لو قذفها في صحته ،
 ولا عنها في مرضه
 ٣٠٢ مطلقاً ، ...
 ٢٨٥٩ - مسألة : فإن طلق الزوج المسلم امرأته الذمية أو
 الأمة في المرض طلاقاً بائناً ، ثم أسلمت

- الذمية وعتقت الأمة ، ثم مات في عدتهما ، ... ٣٠٣
- ٣٠٣ فصل : فإن قال لهما : أنتما طالقتان غداً ... ٣٠٣
- ٢٨٦٠ - مسألة : وإن قال سيد الأمة : أنت حرة غداً ... ٣٠٣
- فصل : إذا قال لامرأته في صحته : إذا مرضت فأنت طالق ... ٣٠٣
- ٢٨٦١ - مسألة : (وإن كان متهما بقصد حرمانها الميراث ؛ ...) ٣٠٤ - ٣٠٦
- فوائد ؛ الأولى ، قوله : وإن كان متهما بقصد حرمانها الميراث ، ورثته ما دامت في العدة ... ٣٠٤
- الثانية ، لو وكل في صحته من يُبينها متى شاء ، فأبانها في مرضه ، ... ٣٠٤
- الثالثة ، قوله : أو علقه على فعل لابد لها منه ؛ ... ٣٠٤
- ٢٨٦٢ - مسألة : وإن علق طلاقها على فعل لابد لها منه ؛ ... ٣٠٦
- ٢٨٦٣ - مسألة : (وهل ترثه بعد العدة ، أو ترثه المطلقة قبل الدخول ؟ ...) ٣٠٦ ، ٣٠٧
- ٢٨٦٤ - مسألة : (وإن تزوجت) في عدتها (لم ترثه) ٣٠٨ - ٣١٢
- فصل : إذا طلق امرأته ثلاثاً قبل الدخول في المرض ، ... ٣٠٨
- فصل : ولو طلق المدخول بها طلاقاً رجعيّاً ثم مرض في عدتها ، ومات بعد

- ٣١٠ انقضائها ، ...
- فصل : وإذا طلقها ثلاثاً في مرضه ، فارتدت
ثم أسلمت ، ثم مات في عدتها ،
- ٣١٠ ففيه وجهان ؛ ...
- تنبيه : حيث قلنا : ترث منه . فإنه يشترط
ألا ترتد ، فإن ارتدت لم ترث ... ٣١٠
- فصل : فإن علّق طلاقها على فعل نفسه ،
وفعله في المرض ، ورثته ؛ ... ٣١١
- ٢٨٦٥ - مسألة : (وإن أكره الابن امرأة أبيه في مرض أبيه
على ما يفسخ نكاحها ، لم يقطع ميراثها ،
إلا أن يكون له امرأة سواها) ٣١٢ - ٣١٤
- تنبيه : مفهوم قوله : فإن أكره . أنها لو
كانت مطاوعة أنها لا ترث ، ... ٣١٤
- ٢٨٦٦ - مسألة : (وإن فعلت) المرأة (في مرض موتها ما
يفسخ نكاحها لم يسقط ميراث زوجها) ٣١٥ ، ٣١٦
- فصل : وإن أعتقت فاختارت نفسها ، ... ٣١٥
- ٢٨٦٧ - مسألة : (وإن خلف زوجات نكاح بعضهن فاسد
أقرع بينهن ، فمن أصابتها القرعة فلا
ميراث لها) ٣١٦
- ٢٨٦٨ - مسألة : (إذا طلق أربع نسوة في مرضه فانقضت
عدتهن ، ثم تزوج أربعاً سواهن ،
فالميراث للزوجات ...) ٣١٧ - ٣٢٩
- فصل : ولو طلق أربعاً بعد دخوله بهن في
مرضه ، وقال قد أخبرني بانقضاء
عدتهن . وكذبه ، ... ٣٢١

- تنبيه : أفادنا المصنف ، رحمه الله تعالى ،
 بقوله : وتزوج أربعاً سواهن ،
 ٣٢١ فالميراث للزوجات ...
 فوائد ؛ إحداها ، لو طلق واحدة من أربع ،
 وتزوج واحدة بعد
 انقضاء عدتها ، ثم مات
 ٣٢٢ واشتبهت المطلقة ، ...
 الثانية ، لو ادعت المرأة أن زوجها
 أبانها ، وجحد الزوج ثم
 مات ، ... ٣٢٣
 الثالثة ، لو قبلها في مرض الموت ثم
 مات لم ترثه ؛ ... ٣٢٣
 فصل : إذا قال الرجل لنسائه : إحداكن
 طالق . يعنى واحدة بعينها ،
 ٣٢٣ طلقت وحدها ، ...
 فصل : ولو كان له امرأتان ، فطلق إحداهما ،
 ثم ماتت إحداهما ، ثم مات ، أقرع
 بينهما ، ... ٣٢٥
 فصل : ولو كان له أربع نسوة ، فطلق
 إحداهن غير معينة ، ثم نكح خامسة
 بعد انقضاء عدتها ، ثم مات ولم
 يبين ، ... ٣٢٦
 فصل في الاشتراك في الطهر : إذا وطئ
 رجلان امرأة في طهر واحدٍ وطأ
 يلحق النسب من مثله ، فأتت بولد

٣٢٧

يمكن أن يكون منهما ، ...

٢٨٦٩ - مسألة : إذا ألحق باثنين ، فمات وترك أمًا حرة ،

٣٣٤ - ٣٢٩

فلها الثلث ، والباقي لهما ...

فصل : وإذا كان المدعون ثلاثة ، فمات

أحدهما وترك ابنًا وألفًا ، ثم مات

الثاني وترك ابنًا وألفين ، ثم مات

الثالث وترك ابنًا وعشرين ألفًا ،

ثم مات الغلام وترك أربعة آلاف

وأمًا حرة ، وقد ألحقته القافة

٣٣١

بهم ، ...

فصل : ولو ادعى اثنان غلامًا ، فألحقته

القافة بهما ، ثم مات أحدهما وترك

ألفًا وعمًا وبنًا ، ثم مات الآخر

وترك ألفين وابن ابن ، ثم مات

٣٣٣ الغلام وترك ثلاثة آلاف وأمًا ، ...

باب الإقرار بمشارك في الميراث

(إذا أقر الورثة كلهم بوارث فصدقهم ،

أو كان صغيرًا) أو مجنونًا (ثبت نسبه

وإرثه ، سواء كان الورثة جماعة أو

٣٣٥

واحدًا)

فائدة : قوله : إذا أقر الورثة كلهم - يعنى

ولو كان الوارث واحدًا - بوارث

للميت - سواء كان من حرة أو

٣٣٥

أمة ...

فصل فى شروط الإقرار بالنسب : لا يخلو

إما أن يقر على نفسه خاصة ، أو

عليه وعلى غيره ، ... ٣٣٦

فائدة : يعتبر إقرار الزوج والمولى المُعْتَق

إذا كانا من الورثة ، ولو كانت بنتًا

صح ؛ لإرثها بفرض ورد . ٣٣٦

فصل : وإن كان أحد الولدَيْن غير وارث ؛

... ، فلا عبرة به ، ... ٣٣٨

٢٨٧٠ - مسألة : (وسواء كان المُقَر به يحجب المُقَر أو

لا يحجبه ، ...) ٣٣٩ ، ٣٤٠

٢٨٧١ - مسألة : (وإن أقر بعضهم لم يثبت نسبه ، إلا أن

يشهد منهم عدلان أنه ولد على فراشه ،

أو أن الميت أقر به) ٣٤١ ، ٣٤٢

تنبيه : مراده بقوله : وإن أقر بعضهم لم

يثبت نسبه ... ٣٤١

فائدة : لو صدقه بعض الورثة إذا بلغ أو عقل

ثبت نسبه ، ... ٣٤٣

٢٨٧٢ - مسألة : (وعلى المُقَر أن يدفع إليه فضل ما فى يده

عن ميراثه) ٣٤٣ - ٣٤٧

فصل : إذا خَلَف ابناً واحداً فأقر بأخ من

أبيه ، دفع إليه نصف ما فى يده ... ٣٤٥

٢٨٧٣ - مسألة : (فإن لم يكن فى يد المُقَر فضل ، فلا شئ

للمُقَر به) ٣٤٧ ، ٣٤٨

٢٨٧٤ - مسألة : (وطريق العمل) فيها (أن تضرب مسألة

الإقرار فى مسألة الإنكار ، وتدفع إلى

- ٣٥٢ - ٣٤٨ المقر سهمه من مسألة الإقرار (
- ٢٨٧٥ - مسألة : (وإن خلف أبنا فأقر بأخوين بكلام
- ٣٥٣ ، ٣٥٢ متصل (فتصادقا (ثبت نسبهما (
- ٣٥٣ تنبيه : محل الخلاف إذا لم يكونا توأمين، ...
- ٢٨٧٦ - مسألة : (فإن أقر بأحدهما بعد الآخر ، أعطى
- ٣٥٣ الأول نصف ما في يده (
- ٢٨٧٧ - مسألة : (وإن أقر بعض الورثة بامرأة للميت لزمه
- ٣٥٤ - ٣٦١ من إرثها بقدر حصته (
- مسائل من هذا الباب : إذا خلف ثلاثة
- بنين ، فأقر أحدهم
- بأخ وأخت ،
- فصدقه أحد أخويه
- في الأخ ، والآخر في
- الأخت ، ... ٣٥٤
- تنبيه : قوله : وإن أقر بعض الورثة بامرأة
- للميت ، ... ٣٥٤
- فصل : إذا خلف بنتاً وأختاً ، فأقرتا
- بصغيرة ، فقالت البنت : هي
- أخت ، وقالت الأخت : هي
- بنت ... ٣٥٥
- فصل : إذا خلف ابنا ، فأقر بأخ ثم جحده ،
- لم يقبل جحده ، ولزمه أن يدفع إليه
- نصف ما بيده ... ٣٥٨
- فصل : إذا مات رجل وخلف ابنين ، فمات
- أحدهما وترك بنتاً ، فأقر الباقي بأخ
- له من أبيه ، ... ٣٥٩

- ٢٨٧٨ - مسألة : (إذا قال : مات أبى وأنت أختى . فقال :
هو أبى ولست بأختى . لم يقبل إنكاره) ٣٦١
فائدة : وكذا الحكم لو قال : مات أبونا
ونحن ابناه . ٣٦٢
- ٢٨٧٩ - مسألة : (فإن قال : ماتت زوجتى وأنت أختوها .
فقال : لست بزوجه . فهل يقبل
إنكاره ؟ على وجهين) ٣٦٢ - ٣٦٣
- فصل : (إذا أقر من أعتلت له المسألة بمن
يزيل العول ، كزوج وأختين أقرت
إحداهما بأخ) ٣٦٣
- ٢٨٨٠ - مسألة : (فإن كان معهم أختان من أم) ٣٦٤ - ٣٦٨
فصل : امرأة وعم ووصى لرجل بثلث ماله ،
فأقرت المرأة والعم أنه أخو الميت
فصدقهما ، ... ٣٦٧

باب ميراث القاتل

- (كل قتل مضمون بقصاص أو دية أو كفارة
يمنع القاتل ميراث المقتول ، سواء كان
القتل عمداً أو خطأ ، بمباشرة أو سبب ،
صغيراً كان القاتل أو كبيراً) ٣٦٩
- ٢٨٨١ - مسألة : (فأما ما لا يضمن بشيء من هذا ؛ كالقتل
قصاصاً أو حداً أو دفعا عن نفسه ، ... ،
فلا يمنع ...) ٣٧٢ - ٣٧٦
- فصل : أربعة إخوة قتل أكبرهم الثانى ، ثم
قتل الثالث الأصغر ، سقط

باب ميراث المُعْتَق بعضه

- (لا يرث العبد ولا يُورث ، سواء كان قنًا ، أو مدبرًا ، أو مكاتبًا ، أو أم ولد) ٣٧٧
- فصل : والمدبر وأم الولد كالقن ؛ ... ٣٧٩
- ٢٨٨٢ - مسألة : (فأما المُعْتَق بعضه ، فما كسبه بجزئه الحر ، فهو لورثته ، ويرث ويحجب بقدر ما فيه من الحرية) ٣٨٦ - ٣٨٢
- تنبيه : ظاهر كلام المصنف أن إرث المعتق بعضه له خاصة ، ... ٣٨٢
- فائدة : لو كان أحد الأخوين حرًا والآخر نصفه حر ، ... ٣٨٧
- ٢٨٨٣ - مسألة : (وإن كان عصبتان ، نصف كل واحد منهما حر ، كالأخوين ، فهل تكمل الحرية فيهما ؟ ...) ٣٨٧ - ٤٠٠
- مسائل ذلك : ابن نصفه حر ، له نصف المال ، فإن كان معه ابن آخر نصفه حر ، ... ٣٨٩
- فائدة : يُرد على ذى فرض وعصبة لم ترث بقدر نسبة الحرية منهما ، ... ٣٩١
- فصل : ابن نصفه حر وابن ابن حر ، المال بينهما نصفين في قول الجميع ، ... ٣٩٦
- فصل : بنت نصفها حر ، لها الربع ، والباقي للعصبة ، ... ٣٩٧

باب الولاء

- ٢٨٨٤ - مسألة : (كل من أعتق عبدًا ، أو عتق عليه برحم ،
أو كتابة ، أو تدبير ، ... ، فله عليه
الولاء ، ...) ٤٠٢ - ٤٠٦
- فصل : وإن أعتق حرى حرياً فله عليه
الولاء ؛ ... ٤٠٣
- فائدة : إذا كاتب المكاتب عبدًا ، فأدى إليه
وعتق قبل أدائه ، أو أعتقه بمال ،
وقلنا : له ذلك ... ٤٠٤
- تنبيه : شمل قوله : كل من أعتق عبدًا أو عتق
عليه ، فله عليه الولاء . الكافر لو
أعتق مسلمًا ، أو عتق عليه ... ٤٠٦
- فائدة : لو أعتق القن عبدًا مما ملكه ، ... ٤٠٦
- ٢٨٨٥ - مسألة : (أو عتق عليه برحم) ٤٠٦ - ٤٠٨
- فصل : وإن اشترى العبد نفسه من سيده
بعوض حال ، عتق ، والولاء
لسيده ، ... ٤٠٧
- ٢٨٨٦ - مسألة : (أو استيلاد ، أو وصية بعثقه) ٤٠٨
- فصل : ومن أوصى أن يُعتق عنه بعد موته ،
فأعتق ، فالولاء له ... ٤٠٨
- فصل : ويثبت الولاء للمعتق على المعتق ؛ ... ٤٠٨
- ٢٨٨٧ - مسألة : (ويرث به عند عدم العصبية من النسب) ٤٠٩ ، ٤١٠
- ٢٨٨٨ - مسألة : (ثم يرث به عصباته الأقرب فالأقرب) ٤١٠ - ٤١٤
- فصل : ويقدم المولى فى الميراث على الرد

- ٤١٤ وذوى الأرحام ، ...
- ٢٨٨٩ - مسألة : (وعنہ فی المكاتب إذا أدى إلى الورثة ، أن
ولاء لهم) ٤١٤ ، ٤١٥
- ٢٨٩٠ - مسألة : (ومن كان أحد أبويه) الحرين (حر
الأصل ، فلا ولاء عليه) ٤١٥ - ٤١٧
- فائدة : لو كانت أمه عتيقة وأبوه مجهول
النسب ، فلا ولاء عليه ... ٤١٦
- ٢٨٩١ - مسألة : (ومن أعتق سائبة ، أو في زكاته ، أو
نذره ، أو كفارته ، ففيه روايتان ؛ ...) ٤١٧ - ٤٢٣
- فصل : فإن أعتق من زكاته ، وعن كفارته
أو نذره ، ... ٤٢٢
- فائدتان ؛ إحداهما ، على القول بشراء
الرقاب ، لو قلَّ المال
عن شراء رقبة
كاملة ، ... ٤٢٢
- الثانية ، لو خُلِفَ المعتق بنتا مع
سيده ، وقلنا : له
الولاء . فالمال بينهما
نصفان ... ٤٢٢
- ٢٨٩٢ - مسألة : (ومن أعتق عبده عن حي بلا أمره أو عن
ميت ، فالولاء للمعتق) ٤٢٣ ، ٤٢٤
- ٢٨٩٣ - مسألة : (وإن أعتقه عنه بأمره ، فالولاء للمعتق
عنه) ٤٢٥ - ٤٢٧
- ٢٨٩٤ - مسألة : (وإذا قال : أعتق عبدك عنى ، وعلى ثمنه .
ففعّل ، فالثمن عليه ، والولاء للمعتق

فائدة : لو قال : أعتق عبدك عني وعلى

٤٢٧

ثمنه ...

٢٨٩٥ - مسألة : (ولو قال : أعتقه والثلث على . ففعل ،

٤٢٩ ، ٤٢٨

فالثلث عليه ، والولاء للمعتق)

٢٨٩٦ - مسألة : (وإن قال الكافر لرجل : أعتق عبدك

المسلم عني ، وعلى ثمنه . ففعل ، فهل

٤٢٩

يصح ؟ ...)

تنبيه : حكى الخلاف في «المحرر» ،

و «الفروع» ، و «الشرح» ،

٤٢٩

و «شرح ابن منجي» وجهين ، ...

٢٨٩٧ - مسألة : (وإن أعتق عبداً يابنه في دينه فله ولاؤه .

٤٣٠ - ٤٣٢

وهل يرث به ؟ ...)

٢٨٩٨ - مسألة : فإن كان للسيد عصابة على دين المعتق ،

٤٣٢

ورثة دون سيده ...

فصل : قال الشيخ رحمه الله : (ولا يرث

النساء من الولاء ، إلا ما أعتقن ،

أو أعتق من أعتقن ، أو كاتبن أو

٤٣٢

كاتب من كاتبن ...)

ومن مسائل ذلك : رجل مات وخلف ابن

٤٣٥

معتقه وبنت معتقه ، ...

تنبيه : يستثنى من عموم كلام المصنف عتيق

٤٣٥

ابن الملاعنة ، ...

فائدة : لو تزوجت امرأة بمن أعتقته

٤٣٦

فأحبها ، ...

- ٢٨٩٩ - مسألة : (ولا يرث) من الولاء (ذو فرض ، إلا الأب والجد ، يرثان السدس مع الابن) ٤٣٨ ، ٤٣٩
- ٢٩٠٠ - مسألة : (والجد يرث الثلث مع الإخوة إن كان أحظ له) ٤٣٩ - ٤٤٢
- فصل : فإن ترك جدّ مولاة وعم مولاة ، فهو للجد ... ٤٤١
- ٢٩٠١ - مسألة : (والولاء لا يُورث ، وإنما يُورث به) ٤٤٢ ، ٤٤٣
- ٢٩٠٢ - مسألة : (ولا يباع ولا يوهب) ٤٤٤ ، ٤٤٥
- ٢٩٠٣ - مسألة : (وهو للكبير ، فإذا مات المعتق وخلف عتيقه وابنين ، فمات أحد الابنين عن ابن ، ثم مات (المولى) فالميراث لابن معتقه) ٤٤٥ - ٤٤٧
- ٢٩٠٤ - مسألة : (وإذا اشترى رجل وأخته أباهما أو أخاهما ، عتق عليهما) بالملك (ثم اشترى عبداً فأعتقه ، ثم مات العتيق ، ثم مات مولاة ، ...) ٤٤٨ - ٤٥١
- فصل : إذا خلف الميت بنت مولاة ومولى أبيه ، فماله لبيت المال ؛ ... ٤٤٩
- فصل : امرأة حرة لا ولاء عليها ، وأبواها رقيقان ، أعتق إنسان أباهما ، ويتصور هذا في موضعين ؛ ... ٤٥٠
- فائدة : قوله : وإذا ماتت امرأة ، وخلفت ابنها وعصبتها ومولاها ، فولأؤه لابنها - وكذلك الإرث - وعقله على عصبتها ... ٤٥٠

تنبيه : قوله : فولأؤه لابنها ، وعقله على

عصبتها ... ٤٥١

فائدة : لو أعتق سائبة ، أو فى زكاة ، أو

نذر ، أو كفارة ، أو قال : لا ولاء

لى عليك . وقلنا : لا ولاء له

عليه ... ٤٥١

فصل فى جرّ الولاء : قال الشيخ ، رضى الله

عنه : (كل من باشر العتق أو عتق

عليه لا ينتقل عنه) الولاء (بحال) ٤٥٢

فصل : وحكم المكاتب يتزوج فى كتابته

فيولد له ، ثم يعتق ، حكم العبد

القن فى جرّ الولاء ، ... ٤٥٤

فصل : وإذا انجرّ الولاء إلى موالى الأب ثم

انقرضوا ، عاد الولاء إلى بيت المال

(ولم يعد إلى موالى الأم بحال) ٤٥٤

فصل : ولا ينجرّ الولاء إلا بشروط

ثلاثة ؛ ... ٤٥٤

٢٩٠٥ - مسألة : (وإن أعتق الجلد لم يجزّ ولاءهم ، فى أصح

الروايتين) ٤٥٦ - ٤٥٨

فصل : إذا تزوج معتق بمعتقة فأولدها

ولدين ، فولأؤهما لمولى أبيهما ... ٤٥٨

٢٩٠٦ - مسألة : (وإن اشترى الابن أباه ، عتق عليه ، وله

ولأؤه وولاء إخوته ، ويبقى ولأؤه لموالى

أمه ؛ ...) ٤٥٨ ، ٤٥٩

٢٩٠٧ - مسألة : (وإن اشترى) هذا (الولد عبداً فأعتقه ،

٤٥٩ - ٤٦١

ثم اشترى العبد أبا معتقه فأعتقه (

فصل : وإن تزوج ولد المعتقة معتقة ،
وأولدها ولدًا ، فاشترى جده ،

٤٦٠ عتق عليه ، وله ولاؤه ، ...

فصل : وإن تزوج عبد بمعتقة فأولدها ولدًا ،
فتزوج الولد بمعتقة رجل ، فأولدها

٤٦٠ ولدًا ، ...

فائدتان ؛ إحداهما ، لو مات مولى الأب

٤٦٠ والجد ، ...

الثانية ، قوله : ومثله لو أعتقه

الحرى عبدًا ، ثم سبى

٤٦١ العبد معتقه فأعتقه ، ...

فصل : ولو تزوج معتق بمعتقة فأولدها بنتًا ،

وتزوج عبد بمعتقة فأولدها ابنًا ،

فتزوج هذا الابن بنت المعتقين

٤٦١ فأولدها ولدًا ، ...

٢٩٠٨ - مسألة : وإذا ماتت امرأة وخلفت ابنها وعصبتها

٤٦١ - ٤٦٤

ومولاها ، ...

فصل : فإن كان المولى حيًا ، وهو رجل

٤٦٣ عاقل موسر ، ...

٤٦٣ فصل : ولا يرث المولى من أسفل معتقه ، ...

فصل في دور الولاء : قال الشيخ ، رضى الله

عنه : (إذا اشترى ابنٌ وبنتٌ معتقةٌ

٤٦٤ أباها ، عتق عليهما ، ...)

فصل : فإن كانت المسألة بحالها ، إلا أن

- مكان الابن بنت ، فاشترت
أباها ، ... ٤٦٥
فصل : فإن اشترى ثلاث بنات أمهاتهن
معتقات أباهن أثلاثاً ، ... ٤٦٧

آخر الجزء الثامن عشر
ويليه الجزء التاسع عشر ، وأوله :
كتاب العتق
والْحَمْدُ لِلَّهِ حَقَّ حَمْدِهِ

رقم الإيداع ١٠٩٢٠/١٩٩٥ م
I.S.B.N : 977 - 256 - 125 - 5

هجر

للطباعة والنشر والتوزيع

المكتب : ٤ ش ترعة الزمر - المهندسين - جيزة

☎ ٣٤٥٢٥٧٩ - فاكس ٣٤٥١٧٥٦

المطبعة : ٢ ، ٦ ش عبد الفتاح الطويل

أرض اللواء - ☎ ٣٤٥٢٩٦٣

ص . ب ٦٣ إمبابة